جـــــامعة الجزائـر3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قســـــم التنظيـــــم السياســـــي والإداري

حركة القيم السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي بالجزائر

Mouvement des valeurs politiques et la problématique de transition démocratique en Algérie

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص تنظيم سياسي وإداري.

إعداد الطالب: جعفري عبد الرزاق

تحت إشراف الأستاذ: الدكتور محند برقوق

لجنة المناقشة:

أ.د فاضل أمال	جامعة الجزائر3	رئيسة ومقررة
أ.د محند برقوق	جامعة الجزائر3	مشرفا
أ.د دخان نورالدين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا
أ.د عبد العظيم بن صغير	جامعة أحمد بوقرة ببومرداس	مناقشا
أ.د أحمد شاطر باش	جامعةالجزائر 3	مناقشا
أ.د حسين مزرود	جامعة الجزائر3	مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018

الإهـــداء

إلى كـل من أقســم من أبناء هذه الأمــة ، خاصــة محتــرفي الحبـر
والدفاتـر منهـم ، على أن يبحثـوا على المعرفـة فـي
كل أنحاء العالم ويلتزموا فيها قيم
الأمانة والصدق والعطاء
أهدي هذا العمل

مقدمـــــة:

إن حركة القيم السياسية هو مفهوم يتضمن تطور المجتمع السياسي بما يؤدي إلى شكل راقي من أشكال الممارسة السياسية ، وإما أن يسوقها على عكس ذلك إلى وضع متخلف ومنحط يسوده الفساد السياسي ، وعدم الإكتراث بالمصلحة العامة بالمقارنة مع المصالح الشخصية ، ولا توجد منظومة قيم سياسية كانت أو إجتماعية أو اقتصادية ثابتة وساكنة بدرجة مطلقة في المجتمعات الإنسانية ، وإنما هناك حركة متصلة وإن كانت بطيئة غير محسوسة وغير واعية.

وتنطلق الحركة القيمية الواعية في المجتمع السياسي ، في اللحظة التي يشرع فيها بمختلف فعالياته ومؤسساته في تغيير نفسيته وقيمه وغاياته التي تحكمه ، وآليات عمل مؤسساته من أجل تحقيق غائية واضحة ، ويتوقف تغيير الخصائص السياسية للمجتمع السياسي على الحالة التي يحقق فيها النظام السياسي أفضل الظروف النفسية والزمنية في المجتمع ، لأداء الحركة التغيرية المشتركة التي لابد وأن تنهض بعناصر ثلاثة هي[1]:

- حركـة يقـوم بها المجتمع السياسي بالخصـوص وبمبادرتـه والمجتمـع الكلي على العموم
- إنتاج لأسباب هذه الحركة.
- وتحديد إتجاهاتها وغايتها.
- وأخيرا إيجاد آليات وقيم وسيطة تتسم بالإجماع والتوافق بغرض تحقيق الغايات المرجوة.

وقد أعلن المجتمع السياسي بالجزائر عن الشروع في إصلاحات سياسية واقتصادية ، تبشر بمجتمع سياسي تحكمه قواعد وقيم الديمقراطية اللبرالية ، ولفهم حقيقة هذا التحول الديمقراطي من خلال مجمل الإصلاحات المتخذة في العديد من المجلات، والإشكالية التي تعترضه وتلازمه داخل المنظومة القيمية للمجتمع السياسي الجزائري بالخصوص والمجتمع على العموم ، من المهم جدا استقراء حقيقة العناصر الأربعة السابقة في هذا التحول الديمقراطي ، ذلك أنها تمكننا من معرفة المصدر الحقيقي للأفكار والقيم التي تقود هذا التحول وتفهمنا معانيه ، والعمل في هذا الاتجاه بغرض الإحاطة بأصول هذا المفهوم ومضامينه مشروع بحث مضني وضروري ، ذلك أن أي فكرة أو مفهوم هو نتاج غير مستقر لظروف داخلية وخارجية متداخلة ومعقدة ومستترة في غالب الأحيان.

إن ضمان معرفة مصدر هذه الهزة القيمية سواء كانت البيئة الداخلية أم البيئة الدولية من خلال تدافع القيم الكونية في العلاقات الدولية بين الشعوب ، أو كان مصدرها تفاعل عوامل البيئتين، سيمكننا من الإطلاع بعمق على المضمون القيمي لهذا التحول ، ذلك أن فهم المفاهيم وتفكيكها لا يتأتى إلا بالإطلاع

1: مالك ابن نبي ، ميلاد مجتمع . الطبعة السادسة ، ترجمة : عبد الصابور شاهين ، سوريا : دار الفكر ، 2006 ، ص17.

على تاريخ نشأتها والوقوف على المشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئها ، وعلى الإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات ، أي بنوعية المناظرات الفكرية التي دارت من حول المشاكل المطروحة ، فهي بالضرورة مفاهيم مرتبطة ببيئة تاريخية وإجتماعية وسياسية محددة ، ومرتبطة بالصراع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع أو خارجه بين فواعل دولية في إطار إستخدام إستراتيجي معين للمفاهيم ، للترويج لنموذج قيمي بغرض إيجاد بيئة ملائمة للتأسيس له ، وعليه فتتبع حركة القيم السياسية بالجزائر في فترة التعددية ستطلعنا على حقيقة التحول الديمقراطي وعلى التحديات التي تواجهه.

إن البحث عن مضمون القيم الغائية والوسيطية للتحول الديمقراطي بالجزائر في ثلاث مراحل ينصب على تفحص طبيعة القيم على صعيد ثلاثة محاور هي

- تفحص طبيعة القيم التي تحكمت في كيفية التحضير والإعداد لهذا التحول السياسي.
- تفحص طبيعة القيم التي تتضمنها النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية.
- تفحص طبيعة القيم المتحكمة في الممارسات اليومية للفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية ، وقد حددت ثلاث مراحل لإستقراء هذا التحول والتي تغطيها فصول بحثنا وذلك للتباين الظاهري في قيم الغايات وقيم الوسائل التي ميزت كل مرحلة على أخرى رغم ما يبدو من ملامح لمرحلة رابعة من التحول السياسي لم تتحدد بعد وجهتها ، والتي تعود إلى الخطاب الرئاسي الربيعي لعام2011م الذي صاغت مضمون أوراقه ربيع الثورات العربية ، والذي وعد فيه رئيس الجمهورية بإصلاحات عميقة تعرض على الشعب.

أهمية الموضوع: إن البحث في موضوع القيم السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي بالجزائر يكتسي أهمية مزدوجة سواء على صعيد حقل علم السياسة ، أو على صعيد عينة دراسة حالة الجزائر، فمن جهة فان مكانة القيم في الحقل المعرفي لعلم السياسة ذات أهمية كبيرة ، وذلك أن علم السياسة بأنماطه التقليدية يظم قدرا معقولا من القواعد المعيارية ، فالدراسات العلمية للسلوك السياسي جذبت الإنتباه للقيم كحقائق مناسبة يجب شرحها بدورها كعوامل تفسيرية في التحليلات السياسية ، فهذه التحليلات تتطلب ضرورة مواجهة التحكم في تأثير القيم علاوة على نتائج التاريخ ، فالقيم السياسية أصبحت تغطي مختلف مجالات علم السياسة وخصوصا في السلوك السياسي والتحليل السياسي[1].

أما على صعيد حالة الدراسة ، فتكمن أهمية دراسة حركة القيم السياسية بالجزائر والإشكاليات التي تطرحها على مشروع التحول الديمقراطي بالجزائر، في كون الدراسة استكشافية ترقبيه ترصد مصدر الحركة القيمية بالجزائر، هل هي نتيجة تطور مجموعة العوامل الموضوعية الداخلية من إزدياد عدد المتعلمين وإزدياد الشبكة الحضرية ، وتغير هرم الأعمار لسكان باتجاه الشباب وتحسن الظروف

1: إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الإسلام. الطبعة الأولى ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2001 ، ص33.

الاقتصادية والاجتماعية والصحية...الخ ، أو أنها هي حركة إرتدادية لحركة القيم أعنف مركزها بالخارج نتيجة إرتباط الأنظمة السياسية والمجتمعات ببعضها البعض .

كما تكشف وتراقب هذه الدراسة مسار حركة التحول الديمقراطي داخل الدولة والمجتمع الجزائري ، والذي تعكسه في مجمله النظرة المزدوجة لكل من السلطة السياسية والمجتمع لبعضهما البعض ، فنظرة كافة شرائح المجتمع إلى المؤسسات السياسية والإدارات العامة ، ومواقع المسؤولية فيها ، والى المال العام من جهة ، ومن جهة أخرى نظرتهم إلى العمليات السياسية مثل الانتخابات والاستفتاء والمواطنة وواجب الخدمة لها ، ومواقف الأفراد تجاه الأحداث السياسية الوطنية والدولية هي مؤشر قوي على مدى تغلغل القيم السياسية لمشروع التحول الديمقراطي في نفوس وعقول الإنسان الجزائري ، كما أن كشف نظرة السلطة السياسية للشعب والمكانة التي خصصتها له في بناء الدولة والمجتمع ، من شأنها أن تعرفنا على حقيقة القيم السياسية لمشروع التحول الديمقراطي في الشخصية السياسية للمسئول السياسي والإداري الجزائري ، فإستقامتها على محور القيم السياسية الصحيحة للتحول من شأنها أن تضمن التحول السلمي والصحيح باتجاه الديمقراطية ، فلا ديمقراطية في الجزائر دون وجود فواعل سياسية ديمقراطية داخل السلطة خاصة أو خارجها، لذا تأتي هذه الدراسة لتضع يدها على خلاصة القيم السياسية التي أنتجتها عملية التحول بكل سلبياتها وايجابياتها من أجل الترسيخ والتقويم بهدف التأسيس الصحيح للمشروع الديمقراطي ، ذلك أن بداية أي علاج يبدأ بالكشف والتشخيص.

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقسيم جملة الأسباب التي حفزتنا لإختيار هذه الإشكالية للدراسة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وتتلخص في:

الأسباب الذاتيـــــــــة:

1- يعد البحث عن حركة القيم السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي بالجزائر هو نوع من الاستدارة إلى الماضي الشخصي القريب من أجل الفهم من جهة ، أين وجد الإنسان نفسه في أروقة الجامعة ، وأنفتح عمر شبابه على زخم من التدافع والصراع بين التيارات السياسية المختلفة في المجتمع ، ساهمت بشكل واعي أو غير واعي في تشكيل منظومة القيم لديه ، ومن جهة أخرى من أجل المراجعة والتقويم بغرض المساهمة الإيجابية للتأسيس لفعل سياسي ديمقراطي بالجزائر، وتعد هذه الأطروحة البادرة والخطوة الأولى في طريق المساهمة والبحث عن دور مميز وفعال في الحياة الأكاديمية من خلال التبحر في موضوع القيم السياسية والتحول الديمقراطي.

2- ليس هناك ما من شأنه أن يرفع ويرقي الإنسان ومجتمعه إلى درجة الإنسانية من استقراء منظومته القيمية في جميع المجالات ، وتحديد موقع درجات الخير والحق والجمال في سلم قيمه ، لأن هذا التحديد يتوقف عليه فاعلية الإنسان والمجتمع في المجال السياسي أو أي موقع وظيفي خاص أو عام يتواجد فيه.

3- ليس هناك ما ينجح أي مشروع في حياة الإنسان إلا الإنصات إلى صوت الرغبة الملحة الخفي بداخله ، ويترجمه إلى تفكير منهجي وبصوت مرتفع عبر صفحات هذه الأطروحة ذلك أنها رغبة نابعة من البحث عن الهوية الذاتية عبر الوقوف على كل ثابت في الثقافة السياسية بالجزائر، ونابعة من البحث عن التطوير عبر المراجعة والتقويم والإستزادة من مناهل القيم التي تمجد الحق الخير والجمال أيا كانت جنسيتها وإنتماءاتها الحضارية.

4- يعتبر البحث في موضوع القيم حقلا معرفيا شاسعا بحيث يستغرق سنوات العمر المتبقية من أجل بناء خبرة الفهم لتسهيل التواصل بين الأنا والأخر دون استهجان لأي سلوك يصدر منه ، ودون أن أكون طرفا صداميا أو مشنجا للعلاقة مع الأخر سواء أكان في الدائرة الثقافية الواحدة أو خارجها ، فهذا البحث هو نوع من ممارسة الإستبطان الذاتي من أجل التربية والتقويم سائلا الله أن يطلعني على حقيقتي في هذا الوجود من خلال فهمي لموضوع القيم عموما كإختيار لإنشغالاتي الحياتية والأكاديمية.

الأسباب الموضوعيـــــة وتتمثل في:

1- إن تتبع ثبات أو تغير القيم السياسية بالجزائر هي مؤشر على مدى صدق أو ديماغوجية السلطة السياسية للتأسيس للحياة الديمقراطية.

2 - يسمح البحث في ثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية بالجزائر بمعرفة اتجاهاتها السلبية والايجابية ، التي تمكن المتتبعين لها صياغة مشروع ثقافة سياسية فاعلة في بناء وتوطيد أركان الدولة الحديثة.

3- أن البحث في موضوع القيم السياسية هو جزء من النهوض بمشروع المجتمع من أجل مبارحة حالة الغثائية والغوغاء ، إلى حالة السلطة المسئولة والمواطنة الصالحة والواعية بتحديات الأمة الحاضرة والمستقبلية.

4- ترقية الخطاب السياسي الذي هو مظهر من مظاهر القيم السياسية للنخبة السياسية لتجنب كل حالات التصادم وعدم الإستقرار السياسي.

5- تشجيع البحوث الأكاديمية في مواضيع القيم السياسية من أجل تزويد أقسام العلوم السياسية المستفرخة عبر معظم جامعات الوطن بالدراسات والمراجع اللازمة ، لرفع مستوى أدائها الحضاري في المجتمع.

6- العمل على رفع المستوى الحضاري للأمة من أجل إيجاد لها موقع قدم ومنبر حديث أمام الأمم ، باعتبار أن البحث يتجه اليوم إلى القيم العليا في إطار حوار الحضارات أو صدامها.

7- إن واقع سلوك الإنسان الجزائري قديم قدم حرية الإنسان ، ولكن واقع السلوك السياسي له حديث ، ويعد الوعي الفلسفي بهذا السلوك هو الحلقة المفقودة التي لم تتبلور بعد ، والذي يعد هذا المجهود البحثي خطوة ضمن الخطوات الأولية التي أنتجت في هذا الطريق.

إشكالية الدراســــــــة: تعد المشكلة الديمقراطية لب المشكلات التي تتخبط فيها الدولة الجزائرية منذ تأسيسها ، فبينما تبنت قيم أداتية لفلسفة المركزية الديمقراطية من مثل الأحادية الحزبية و إقتصاد السوق منذ بداية وضع اللبنة الأولى في تجسيد تصميم هيكل الدولة و مؤسساتها ، لأجل تحقيق التنمية ومجتمع العدالة والمساواة الإجتماعية في إطار نمط النظام الاشتراكي ، فإنها في فترة لاحقة عمدت الجزائر إلى الإعلان عن منظومة قيم وسيطية جديدة ذات محتوى ليبرالي عقب حوادث 05أكتوبر 1988م ، والتي كشفت زيف المقولة الإيديولوجية للمركزية الديمقراطية ووهمها في المناخ السياسي الإجتماعي و الثقافي للمجتمع والدولة الجزائرية ، وفي الكثير من بلدان المعسكر الشرقي التي إتخذت منها إيديولوجية لخطابها ، و هي قيم تنبأ بمجتمع ونظام سياسي ذو ملامح ديمقراطية .

غير أن إنتخاب الدستور أو إصدار المراسيم ليستا بالعملية الكافية لتحويل النظام والمجتمع إلى دولة ديمقراطية ، خاصة وأن مهندسي الدستور و طريقة إعداده ليستا بعيدين عن منظومة القيم السياسية القديمة وروحها السالفة ، فهم لا يتوانون في إقحامها وإسقاطها وهم يعدون مواد الدستور والقوانين التشريعية ، وتزداد المشكلة تعقيدا حينما تظهر الممارسات مفارقات بين المراسيم و النصوص وواقع التحرك والتنفيذ.

وتتحدد شخصية الإنسان والمجتمع أو النظام السياسي بمجموعة من الأفكار التي يختزنها في ذهنه وطبيعة الخطاب والبيان الذي ينطق به لسانه ، أو تكتبه أنامله ، ونوعية الأفعال التي تجسدها يده ، وتزداد شخصية الفرد والمجتمع والنظام السياسي إتساقا وإتزانا بقدر التوافق والانسجام الذي يكون بين المستويات الثلاث من فكر وقول وعمل ، ولقد أعلن النظام السياسي بعد حوادث 05 أكتوبر 1988 جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية طابعها العام خطاب سياسي ذو محتوى قيمي ليبرالي، يركز نظريا على تعدد التنظيمات السياسية ، وفتح المجال أمام الحريات الجماعية للأفراد للإنتظام في نقابات وجمعيات مهنية ، وحق الملكية والنشاط الحر في الجانب الاقتصادي في إطار حرية إقتصاد السوق ، وإصدار قوانين تشريعية جديدة تنظم إدارة الجماعات المحلية من خلال قانون البلدية والولاية.

إن البحث في المحتوى القيمي لأفكار النظام السياسي من خلال خطاباته ، وقواعد النصوص والقرارات المتخذة ، ومن خلال كيفية تنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع ، سواء من طرف المؤسسات السياسية والإدارية أو من خلال الأفراد وتنظيمات المجتمع ستعطي لنا صورة عن درجة اقتراب الإصلاحات إلى القيم الديمقراطية من جهة ، ومن جهة أخرى تعكس مصداقية النظام السياسي وإنسجامه مع تفكيره وأقواله وممارساته.

فإذا كان النظام السياسي طوال السنوات الأولى من الإستقلال يسعى نظريا لتحقيق المجتمع والنظام الاشتراكي وفشل في ذلك فشل ذريعا ، فإن الغاية الجديدة لم تكن أقل تعقيدا وأقرب منالا ، إذ لتزال الجزائر تعيش إشكالية التأسيس الديمقراطي ، وهذا ما يوحي به عنوان الأطروحة إذ أنه يحمل حكم جلي

متكون من متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع وقد استعيرت تسمية المتغير الأول - حركة القيم- من قاموس الفيزياء من خلال مصطلح "الحركة" ومن قاموس العلوم الاجتماعية من خلال إصطلاح "القيم" ليصبح المصطلح "حركة القيم" يعبر عن إحدى اهتمامات التكنولوجية والهندسة الاجتماعية ، فمصطلح حركة القيم لا يحمل في باطنه الضمان بأن التغيرات التي ستطرأ على الواقع الاجتماعي ستكون جيدة وإيجابية ومتقبلة في إطار سلم القيم القائم ، فهي تحتمل عدم احترام القيم بل وقد تتلاعب وتعبث بها كما تحتمل عكس ذلك .

أما المتغير الثاني فهو "الإشكالية الديمقراطية" المستوحى من الواقع السياسي الجزائري، فمضمون الحكم القيمي يقر بأن هناك إشكالية ومعضلة التحول باتجاه الديمقراطية بالجزائر سببه الرئيسي هي حركة القيم السياسية ، فمعضلة التحول الديمقراطي هي متغير تابع لمتغير مستقل هو حركة القيم السياسية ، كما أن منطوق الحكم يشير إلى معضلة التحول بإتجاه الديمقراطية ولم يشر العنوان إلى وجهة أخرى ، مما يعني أن هناك مؤشرات تدل على أن التحول يتم بإتجاه الديمقراطية غير أن التحول مشوه وغير مكتمل ، وأمام هذه المعضلة البحثية إنتفضت في أذهاننا إشكالية أطروحتنا والمتمثلة في

- ما أثر حركة القيم السياسية في تذليل أو تعقيد إشكالية التحول الديمقراطي بالجزائر؟ أو بتعبيرين آخرين:

- ما هي المسافة الفاصلة بين القيم السياسية في عهد التعددية و القيم السياسية للديمقراطية الليبرالية؟

- ما مدى اقتراب أو ابتعاد حركة القيم السياسية بالجزائر من منظومة القيم الديمقراطية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الثلاثية الصياغة لابد من معرفة وصفة توضيحية للقيم الديمقراطية الليبرالية ودورها الوظيفي في مؤسسات الدولة والمجتمع ، والتي على أساسها يتم الحكم عل درجة إقتراب خطوات تحول القيم السياسية بالجزائر إلى الديمقراطية باعتبارها المقياس الذي تقاس عليه مضامين النصوص والممارسات السياسية ، وهذا الرصيد هو وحده الكفيل بتبيان القيم التي قاومت أو تلك التي طاوعت التحول باتجاه الديمقراطية ، وعلى ضوء هذه الأهداف لابد من إيجاد إجابات للتساؤلات الفرعية والتي في مجموعها تشكل الإجابة الكلية على الإشكالية العامة المثارة في بحثنا وتتمثل هذه التساؤلات الفرعية في:

1- ما هو مفهوم القيم السياسية ؟ وما هي مصفوفتها ووظيفتها في الديمقراطية الغربية؟

2- ما هو رصيد الجزائر من القيم السياسية عشية التحول الديمقراطي؟

3- ما هي طبيعة القيم السياسية النظرية التي أعلنت عليها الجزائر في مختلف التعديلات الدستورية والقوانين التشريعية ؟ وما مدى اقتراب هذه القيم النصية لتتماثل مع القيم السياسية للديمقراطية الغربية ؟

4- ما هي طبيعة القيم السياسية الممارستية التي حددت ولتزال تحدد السلوك السياسي الجزائري؟

وما موقعها من منظومة القيم الديمقراطية ؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي منا إختبار الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة:

1- تعبر الديمقراطية الغربية عن مجموعة من القيم الغائية التي تتحقق هي الأخرى بمجموعة من القيم الوسيطة.

2- لقد تفاعلت حقبات تاريخية في رسم مسار حركة منظومة القيم السياسية بالجزائر قبل أحداث 05أكتوبر 1988م.

3- تباينت غايات التحول الديمقراطي بالجزائر في مختلف مراحله مع غايات الديمقراطية الغربية بدافع الظروف الداخلية والخارجية التي هي إحدى العوامل الحاسمة في إعادة صياغة القيم الدستورية والقانونية بعد حوادث 05أكتوبر1988م.

4- لقد فرضت غايات التحول الديمقراطي بالجزائر تشويه القيم السياسية الوسيطية لديمقراطية الغربية وإفساد الحياة السياسية ، نتيجة تحكم الرصيد القيمي الممارساتي التاريخي في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر بشكل جلي في كل مرحلة من مراحل التحول.

حدود الدراسة :

إن دراستنا هذه تجد موضوعها في الحقبات التاريخية المختلفة للمجتمع والدولة الجزائرية وبالأخص فترة الدولة الوطنية الحديثة ، وهي تتضمن مفهوم يتشكل بإضافة مصطلح السياسة إلى القيم ، وعليه فدراستنا تستبعد كل الجهود التي تنصرف إلى البحث عن القيم الثقافية غير السياسية التي يزخر بها المجتمع الجزائري ، ونركز مجهودنا على فترة الدولة الوطنية الحديثة وبالتخصيص فترة التعددية الحزبية ، باعتبارها الفترة التي لها إستغراق زمني في حاضر الدولة الجزائرية ولها إمتدادات لمستقبلها بإعتبارها خيارات إستراتجية في بناء مؤسسات الدولة وإدارة الصراعات داخل المجتمع ، وعليه يتمفصل موضوعنا في تحديد معالم القيم السياسية في كل فترة ، وتتبع كل المتغيرات التي تلحق بها في الفترة اللاحقة متعقبين ومحللين لكل الأسباب المفسرة لهذا التغير.

أدبيات الدراسة: تعتبر الأبحاث في العلوم السياسية عموما وفي موضوع القيم السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي بالخصوص من الأبحاث القليلة بالجزائر، ذلك أن دوائر البحث في مثل هذه المواضيع تنحصر في قسم العلوم السياسية بالعاصمة ، على الرغم من الإنتشار السريع لهذا التخصص في الجامعات الأخرى من الوطن ، ويعود السبب في هذا الإنحصار إلى حداثة هذه الأقسام ، قلة تأطيرها ، وحداثة تجربتها في البحث.

وإذا كانت الأبحاث تعد على الأصابع في مجموعها في العلوم السياسية ، فإنها أقل ما يمكن في موضوع حركة القيم والتحول الديمقراطي ، ذلك أن الموضوع يثير بشكل أساسي اهتمام قلة من المتخصصين في فرع التنظيم السياسي والإداري، إذ غالبا ما يتوجه الباحثين والدارسين إلى دراسة الجهاز الإداري للدولة.

وعلى الرغم من قلة الدراسات في هذا الموضوع ، فإننا يمكن أن نصف المداخل التحليلية لموضوع التحول الديمقراطي في إتجاهين هما :

- اتجاه وصف النظام السياسي.
- اتجاه دراسة المؤسسات السياسية والإدارية.

الإتجاه الأول وهي الدراسات الوصفية التي عملت على وصف النظام السياسي على أنه أقرب إلى النظام الشمولي أو التسلطي منه إلى النظام الديمقراطي ، وهذه الدراسات وإن تكن تصب في ظاهرها في موضوع دراستنا هذه غير أنها تتوقف عند وصف الأفعال والسلوكيات السياسية للنظام ، وتعداد المبررات الموضوعية لهذا التحول والأفعال، ودراستنا هذه تتعدى إلى البحث في شخصية النظام السياسي نفسه لمعرفة الدوافع الداخلية القابعة في ذهن ووجدان النظام السياسي ، سواء كأفراد طبيعيين ، أو شخصيات إعتبارية ، أو مؤسسات عامة ، وهذه الدوافع متمثلة في المنظومة القيمية للثقافة السياسية التي دفعت النظام السياسي إلى ممارسة عمليات فرملة حركة التحول ، لسير وفق السرعة التي يحددها ، وفي غالبية الحالات الأخرى يعمل على تغيير إتجاه مسار الحركة بإتجاه التسلطية المشددة التي تقترب إلى الممارسات الشمولية والتسلطية.

الإتجاه الثاني وهو دراسة المؤسسات السياسية الإدارية ، والعلاقات السلطوية بينها، ونجد في هذا المضمار العديد من العناوين التي تناولت السلطة التنفيذية ومؤسساتها الإدارية ، والسلطة التشريعية ومجالسها المنتخبة المحلية والمركزية ، ومستويات السلطة والمسؤولية داخل الهيئات من جهة ، ومن جهة أخرى مستويات السلطة والمسؤولية بين الهيئات فيما بينها ، وهذه الدراسات في غالبيتها تصف الشكل العام والظاهري للمؤسسات والعلاقة فيما بينها ، وما هي عليه من سلوكيات وإنحرافات عن حدودها وإختصاصاتها ، كما تصف بشكل مثالي ما يجب أن تكون عليه من تصميم شكلي وسلوك قانوني ، غير أنها لم تبحث في حركة القيم السياسية داخل وظائفها وعلاقاتها ، والتي تعتبر المفسر الحقيقي لاتجاه حركتها ، رغم أن هذا البعد متضمن مستتر في كثير من تحليلاتها وتفاسيرها ، لذا تأتي هذه الدراسة لتكشف عن جزء يسير من هذا المحتوى المستتر للقيم المفسرة لسلوكيات النظام السياسي ومؤسساته السياسية والإدارية للحكم ، والتي تسعى إلى بلوغها أي حركة للقيم داخل المجتمعات الحديثة ، أما الخطوة الثانية فهي عملية التحليل التي تبحث في مضامين القيم السياسية التي رصدت في الخطوة الأولى ، وهذا

الجهد يساعدنا على فهم دوافع وأسباب حركة القيم السياسية بالجزائر ، والمصادر الحضارية والإيديولوجية لها ، كاشفين عن مختلف الآثار التي نجمت من جرائها ، أو قد تتداعى في الفترات اللاحقة من عمر الدولة.

الإطار النظري: يقصد بالإطار النظري لموضوع ما البحث عن النموذج المعرفي الذي لزالت مبادئه ومنطلقاته وتصوراته ومفاهيمه ونظرياته المتداولة بمقدورها تفسير الموضوع وتحليله ، والإجابة عن التساؤلات المعرفية التي يتوجب طرحها في الموضوع ، ذلك أن التنظير في علم ما مثله مثل المعرفة التي تتغير وتتبدل من حقبة زمنية إلى أخرى ، غير أن الفرق بينهما أن المعرفة هدف والتنظير وسيلة ، وكلما أشكلت علينا المعرفة والفهم كلما تسألنا عن النظرية الجديرة بإفهامنا على إعتبار أن النظرية مجرد أداة ، وهي كجميع الأدوات الأخرى ، لابد من إستهلاكها تدريجيا وضرورة استبدالها ، والاستبدال هذا ليس بالخطوة السهلة ، بل هي حالة من حالات الإنتاج والإبداع الفكري الذي منبعه التساؤلات المعرفية عن الغموض وجوانب عدم الوضوح في موضوع وحقل الدراسة.

إن موضوع "حركة القيم السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي بالجزائر" يطرح جملة من الإشكالات الفرعية والتي في مجملها تشكل الإشكالية العامة للبحث، وهذه الإستفهامات العدة لا يمكن فهمها إلا بالبحث عن التصور النظري الذي يجيب عنها كقانون عام ، والتقصي المتأني للإجابات العامة النظرية على هذه الحيرة المعرفية نجدها ضمن الحركة التنظيرية لعصر ما بعد الحداثة ، ويندرج التصور النظري عند هابرماس "أن الديمقراطية هي مجموعة قيم غائية وأخرى أداتية "[1] ضمن هذه الحركة التي قوامها العقل التواصلي الذي يسعى إلى إدراك الحقيقة الكلية والغاية من الوجود الإنساني من خلال إقامة حوار مكثف مع نتائج البحث والإستغناء عن العقل الديكارتي الذي يؤسس لفلسفة الوعي التي تعني الحقيقة المطلقة وسلطة القوة ، وهي أطروحة معيارية ما بعد حداثية تقوم على فرضية المنطق التفاعلي والتواصلي بين قيم البيئات الداخلية الخاصة بالدول في جميع أبعادها الحضارية والثقافية والتاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية...الخ ، وبين النمط القيمي المهيمن الذي تطرحها العولمة من أجل بناء عالم جديد منفتح على إقتضاءات متغيرة بحكم أوضاع الإنسان في الزمان والمكان.

وتنخرط النظرية النقدية حسب "هوركهيمر" ومنها نظرية الفعل التواصلي في المجهود التاريخي لخلق عالم يتماثل مع حاجيات وطاقات الانسان وتطويرها ، يعني الاشتراك في صيرورة تحرر الانسانية ، وهذا التموقع المزدوج للنظرية النقدية يهدف إلى رفض النزعتين الميتافيزيقية والعلموية(من العلم) ، فالميتافزيقا تنصرف لتحليل الفكر بالفكر دون مراعاة التكوينات الاقتصادية والاجتماعية ، والعلموية

1: إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة : د.محمد حسين غلوم ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أفريل 1999م ، ص(345...347).

تتشبث بالتجريبية ومغرقة في النزعة الحيادية[1] ، فالنظرية النقدية وعلى رأسها نظرية الفعل التواصلي قائمة على الارتباط العضوي بتحليل سلبيات الحياة الاجتماعية ليس بوصفها مشاكل منعزلة ، ولكن كتعبير عن البيئة الاجتماعية العامة ككل ، وهي مظهر تثقيفي لصيرورة التحرر أو كمعرفة من أجل المستقبل ، فهي لسان الذين لها مصلحة في التحرر[2].

كما يعد التصور الغائي للقيم إحدى منطلقات الفلسفة البرجماتية التي ترى أن الفكر الإنساني في طبيعته غائي ، أي ينزع إلى تحقيق غاية معينة نابعة من صميم التجربة الإنسانية التي لا يمكن السعي للوصول إليها إلا لأنها مفيدة[3].

وتعد نظرية الإختيار العقلاني واحدة من النظريات التي تطورت في إطار هذه الفلسفة البرجماتية والتي تأكد في منطلقها الأساسي أن البشر يمارسون سلوكا يجلب لهم منافع ويشبع لديهم حاجات ، وتظهر هذه السلوكيات من خلال التبادل باعتباره مصدرا من مصادر التضامن الاجتماعي وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي للحصول على الحد الأقصى من المنفعة[4] ، وهي تركز في ذلك على الإجراءات العقلية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم ، فنظرية الاختيار العقلاني تأتي لتأكد أنه مازال للاختيارات والمقاصد والأهداف والقيم دور تؤديه في تشكيل أفعالنا ، وقد ارتبطت هذه النظرية في بعض أشكالها بتيار اليمين السياسي ، وبعدها في بداية الثمانينيات على وجه التحديد شهدت ظهور مدرسة ماركسية تؤمن بنظرية الاختيار الحر العقلاني[5].

فالقيم السياسية ليست بعيدة عن الطابع الإنساني الهادف الذي يسعى إلى غايات معينة بإختيار من بين الوسائل الكفيلة بتحقيقها والإعراض عن ما هي غير ناجعة لها ، فالقيم على العموم لا تنفصل عن الوجود الإنساني فهي مؤثرة فعالة في العقل الإنساني وتجد التعبير عنها في الفعل الإنساني السياسي منه والإجتماعي ، كما تشيد عليها مختلف النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وتعد النظم الديمقراطية خلاصة التجربة القيمية التي أفرزتها حركة الفكر الغربي في الواقع العملي ، والذي يعد نسق من القيم الغائية الذي لا يمكن أن يستقر ويتماسك ويستمر ما لم تنتهج قيم أداتية أخرى تعد الوسيلة لتحقيق غايات وأهداف النظم الديمقراطية .

فالغايات التي تحظى بإختيار مجتمع ما تتحدد بدرجة الحرية المتاحة له وتجعل أفراده يتطلعون إليها دون غيرها ، وهي التي تملي عليه الوسائل التي تمكنه أن يحققها بها ، وهذا النسق من القيم الغائية

1: حسن مصدق ، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت ،النظرية النقدية التواصلية . الطبعة الأولى ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2005 ص41.
2: نفس المرجع ، ص45.
3: ايان كريب ، مرجع سابق ، ص129.
4: نفس المرجع السابق ، ص111.
5: نفس المرجع السابق ، ص112.

والأداتية هي تابعة لبنيته المجتمعية ، وهو ما يفسر إيمان الأفراد بالقيم التي يمنحها لهم إياها مجتمعهم ولا يؤمنون بالقيم التي تمنحها لهم المجتمعات الأخرى ، لم يكونوا عناصر داخلة في تكوينه إلا ما كانت غير متعارضة مع خصوصياتهم الثقافية والقيمية.

الإطار المنهجي للدراسة: إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد الإطار المنهجي الذي نتقيد به في أي دراسة ، ولأن موضوعنا يتضمن هدفا نهائيا يفترض أن تؤول إليه حركة القيم السياسية بالجزائر ألا وهو الديمقراطية ، فإن موضوعنا يقتضي منا مزاوجة بين المنهج التحليلي والنهج المقارن .

فالمنهج التحليلي يساعدنا على فهم حركة كل القيم المحددة للفعل السياسي من خلال كل العمليات السياسية بالجزائر ، ويعرفنا على القيم العليا المحددة للفعل السياسي بالجزائر ، كما يطلعنا على القيم العليا لديمقراطية بإعتبارها الهدف المنشود ، وهو يتضمن خطوتين أساسيتين لفهم الموضوع.

1- الخطوة الأولى : وهي عملية الوصف باعتبار أن كل المناهج تصف الأحداث والأفعال كما هي مرسومة في الواقع ومتتابعة في الزمن، وعليه فإن هذه الخطوة تقودنا إلى تتبع ورصد حركة القيم السياسية لدى الفاعل السياسي الجزائري من جهة ، ومن جانب أخر تعمل على وصف كل القيم السياسية العليا المتضمنة في الديمقراطية كنموذج نظري للحكم تسعى إلى بلوغها أي حركة للقيم داخل المجتمعات الحديثة.

2- الخطوة الثانية : وهي عملية التحليل التي تبحث في مضامين القيم السياسية التي رصدت في الخطوة الأولى ، وهذا الجهد يساعدنا على فهم دوافع وأسباب حركة القيم السياسية بالجزائر ، والمصادر الحضارية والإيديولوجية لها ، كاشفين عن مختلف الآثار التي نجمت من جرائها ، أو قد تتداعى في الفترة اللاحقة من عمر الدولة الجزائرية ، باعتبار أن عمر القيم في الإنسان تتجاوز عمر الإنسان ذاته إذا ما ورثت هذه القيم ولم تمارس عملية تنشئة سياسية تصحيحية.

أما المنهج الثاني فهو المنهج المقارن الذي يعمل عمل جهاز كشف الكذب ، فهو الذي يمكننا من فرز الإرادات السياسية الصادقة من الكاذبة لتوجه نحو الديمقراطية لدى الفاعلين السياسيين في النظام السياسي الجزائري ، من خلال مقارنة قيم تحركاتهم السياسية وسلوكياتهم بالقيم المثلى لمقولة الديمقراطية الموصوفة بالمنهج التحليلي قبل قليل عن طريق الخطوة الأولى منه ، وهذا المنهج كفيل بإعطاء صورة واضحة عن طبيعة النظام السياسي الجزائري من جهة ومستوى الثقافة السياسية التي يتداول بها المجتمع السياسي من جهة أخرى ، وكفيل أيضا من أن يوقفنا على تحديات الثقافة السياسية الجزائرية في قيمها السياسية المستعصية عن التحول والتي تقف حجرة عثرة لتأسيس الديمقراطي وهي الإشكالية التي إستهلكت نصف قرن من عمر الدولة والمجتمع الجزائري ولا تزال قائمة بدون حل في الأفق يضمن الاستقرار و التنمية.

الإطار المفاهيمي: تعبر المفاهيم عن مجموعة التصورات الذهنية المجردة لدى الإنسان عن الوجود ، سواء في تجلياته المادية الحسية أو في صوره المعنوية والميتافيزيقية ، وهذه التصورات يصطلح عليها الفكر بمصطلحات وأسماء تشكل في مجموعها لغة التواصل بين البشر، ويتضمن كل مفهوم موضوع يصدق عليه في الواقع المادي والحسي أو المعنوي الميتافيزيقي ، وتختلف المفاهيم واللغة عند البشر ، غير أن حدة الخلاف تظهر بينهم على مستوى اللغة ، أكثر مما تتجلى على مستوى المفاهيم ، ذلك أن المفاهيم هي معطيات موضوعية خارجة عن العالم الداخلي للجماعة البشرية ، وهي تختلف باختلاف البيئة المادية والحسية ، والتصورات المعنوية والميتافيزيقية التي أنتجتها وطورتها لتشكل البنية المفاهمية لجيل من الأجيال ، أو جماعة علمية ، بينما اللغة والمصطلحات التي تنتجها هي معطيات ذاتية تنبع من داخل الجماعة البشرية ، لذلك يعد التواصل بين أشخاص يتكلمون لغات مختلفة مستحيلا ما لم يستعينوا بالمواضيع الموضوعية التي تدل عليها لغتهم ومصطلحاتهم ، وتزول حالة الاستحالة إذا استطاعت أذهان المتحاورين نقل مدلولات المفاهيم التي يحملونها إلى بعضهم البعض ، لذلك يعد تحديد المصطلحات من شروط الكلام والحوار عند المفكر "فولتير" في مقولته إذا أردت أن تتحدث معي فحدد مصطلحاتك" ، وعليه فان المصطلحات التي تتكرر معنا في التحليل تتضمن المعاني التالية :

مفهوم حركة القيم: ويقصد بها أن القيم تخضع لقوانين الحركة ولكن ليست لها حتمية القوانين الطبيعية ، وهي تتضمن التطور من مستوى أدنى إلى مستوى أرقى ، غير أنه قد يرد العكس حيث تنطوي على الإنحدار من المستوى الأعلى الأكثر تقدما إلى المستوى الأدنى ، ذلك أن هذه الحركة تتبع من طبيعة النظام السياسي من جهة ومن جهة أخرى تتعلق بالشخصيات التي يحملونها ، ثم إن هذا الإتجاه السلبي للقيم به فقط يمكن تفسير سر إنهيار الحضارات وهذا ما أشار إليه معظم فلاسفة الحضارة كإبن خلدون ومالك إبن نبي وارلوند توينبي

مفهوم السياسي: ينصب حول سلطة الدولة بمختلف مؤسساتها ووظائفها وروابطها القانونية الرامية إلى إخضاع الأفراد والمجتمع المدني أو العمل معه جنبا إلى جنب في خدمة الصالح العام ، وهو مفهوم له علاقة بالحكم والسلطة السياسية والنفوذ وإتخاذ القرار والنزاع أو حتى في توزيع القيم والموارد.

مفهوم القيم السياسية : القيم السياسية هي مجموع الغايات التي تنشدها والوسائل التي تنتجها والمعايير التي تلتزم بها الفواعل السياسية في علاقاتها مع بعضها البعض ، أومع بقية مكونات المجتمع في سعيها للحصول على السلطة والمحافظة عليها أو المشاركة فيها وفي تقديم الخدمات للصالح العام كموضوعين رئيسين يدور حولها السياسي.

القيم الغائية: وهي مجموعة الغايات التي يضعها النظام السياسي في أجندته السياسية لبلوغها ، وهي عادة ما تنتج عن طريق فلسفة الوعي وتسمى بالفعل الإستراتيجي ، أو تنتج عن طريق الحوار الذي غايته التفاهم .

القيم الإجرائية: أو القيم الوسيطية أو الأداتية التي تنتهج لبلوغ الغايات المسطرة من قبل النظام السياسي وفاعله وهي نظام قيمي يتم التوصل إليه حسب نموذج الديمقراطية التداولية للمفكر الألماني "يورغن هابرماس" عبر فعل التواصل والنقاش الحر العقلاني ، تلقى القبول والرضا من الجميع عن طريق الإقناع العقلي وليس عن طريق القوة والقسر، ويرتبط مضمونها بالظروف الخاصة لكل مجتمع على حدى.

الخطة التفصيلية: وقد رسمنا لبحثنا هذا خطة تفصيلية مكونة من أربعة فصول مترابطة فيما بينها بعاملين هما المنطق والزمن ، فالتسلسل المنطقي أجبرنا على تناول فصل أول نظري نستعرض فيه المجهودات المعرفية التي حاولت أن تعطي للقيم السياسية معنى ، وإستثمار واحد من المعاني لتحديد مجموعة الغايات والوسائل الديمقراطية مع رصد الدور الوظيفي المتاح لكل القيم الأداتية في الديمقراطية الغربية ، وإردافه بثلاثة فصول كل فصل نستعرض فيه القيم السياسية الواردة فيه سواء الغائية أو الأداتية وقياسها بالقيم الديمقراطية الموصوفة في الفصل الأول ، أما عامل الزمن فقد أجبرنا على التقيد به ذلك أن الحركة لا تتم إلا في إطار الزمن وهو ما جعلنا نتناول تطور القيم السياسية لديمقراطية الغربية وفق تسلسلها التاريخي في الفصل الأول ، ثم تتبع القيم السياسية بالجزائر ومقارنتها بالقيم الديمقراطية في ثلاثة فصول قسمت حسب الفترات التاريخية التي شهدت فيها الجزائر ظواهر وقرارات وأحداث متباينة ، الأولى وتمتد من(1988م-1991م) وهي التي حظيت بالدراسة في فصل ثاني ، وفيه إستعرضنا كافة القيم النظرية والممارساتية للفواعل السياسية بالجزائر ثم مقارنتها بالقيم الديمقراطية المرصودة في الفصل النظري الأول ، وبنفس المنهجية حاولنا في الفصل الثالث أن نقترب إلى الفترة الثانية من فترة التحول والتي إمتدت من (1992م- 1998م) وتتبع مختلف التغيرات التي شهدتها المنظومة القيمية النصية والممارساتية للفواعل السياسية بالجزائر ومقارنتها بالقيم المرجعية السابقة للديمقراطية الغربية التي إستفضنا في دراستها في الفصل النظري الأول ، أما الفصل الرابع فقد كرس للفترة الممتدة بين(1998م-إلى يومنا هذا) وفيه تم وضع غايات ووسائل العمل السياسي بالجزائر في ميزان القيم النظرية التي أنتجتها الديمقراطية الغربية ، وفي هذا الفصل فتحنا الإستفهام واسعا لإمكانية نجاح التحول الديمقراطي في ظل قيم الثقافة السياسية السائدة بالجزائر.

الفصـــــل الأول : ماهية القيم السياسية وطبيعتها في النظرية الديمقراطية الليبرالية

مقـدمـــة

المبحـــث الأول : مفهوم القيم السياسية وخصائصها.

- مفهوم القيم السياسية.
- خصائص القيم السياسية.
- علاقة القيم ببعض مكونات الثقافة السياسية.

المبحـــث الثاني : التطور التاريخي لقيم الديمقراطية اليبرالية.

- قيم الديمقراطية الأثينية.
- قيم الديمقراطية الكنسية.
- قيم الديمقراطية النيابية المقيدة.
- قيم الديمقراطية النيابية المطلقة.
- قيم الديمقراطية النيولبرالية.
- قيم الديمقراطية التداولية.

المبحـــث الثالث : القيم الغائية للديمقراطية الغربية اليبرالية.

- قيمة الحرية الفردية.
- قيمة عمومية مبدأ السيادة الشعبية.
- قيمة مبدأ العالمية.

المبحـــث الرابع : القيم الوسيطية للديمقراطية اليبرالية ومردودها الوظيفي.

- قيمة التعددية ومردودها الوظيفي.
- قيمة المشاركة السياسية ودورها الوظيفي.
- قيمة الإنتخابات ومردودها الوظيفي.
- قيمة التداول على السلطة ومساهماتها الوظيفية.
- قيمة القوة ومردودها السياسي.
- قيمة إقتصاد السوق ودوره الوظيفي.

خلاصـــــــــة

الفصل الأول: ماهية القيم السياسية وطبيعتها في النظرية الديمقراطية اللبرالية

مقدمـــــــة:

ليس هناك من الدول المتحولة إلى الديمقراطية ، أو التي هي في طريق التحول إليها فـي القرن العشرين نتيجة الممارسة والخطأ في الحكم ، ولـم تكن الديمقراطية ثمرة تجربتها في التسيير وفلسفتها في الحكم والسياسة، بل كان تحولها نتيجة حركة تاريخية ساهم في توجيهها العديد من الفواعل السياسية ، من دول ومنظمات عالمية ، شركات عابرة للقارات ، أجهزة مخابراتية ، مراكز دراسات ومفكرين...الخ ، وقد كان لهذا التوجيه أن أثمر انتصار قيم الدولة المتدخلة جزئيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأطرها الإيديولوجية الليبرالية على قيم نموذج الدولة المتدخلة كليا والمؤطرة بالإيديولوجية الفاشية والنازية والشيوعية والاشتراكية والدكتاتورية.

إن هذا الانتصار للدولة الليبرالية عزز من مصداقية المقولة الليبرالية الكلاسيكية لآدم سميث "دعه يعمل أتركه يمر" ، رغم بعض المؤشرات الواقعية التي تخدش في الصحة المطلقة لها ، وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية العالمية التي شاهدتها الرأسمالية في القرن العشرين ، والتي يكابد العالم تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين* ، وإقتصار دور الدولة بالانشغال فقط بمشكلات الجانـب السياسي وما يستلزمه من الأخذ بالمبادئ الـديمقراطية من حيث كيفية تولي السلطة والعلاقات المختلفة بينها ، وصيغ إتخاذ القرار...الخ.

وقد أسست هذه الأحداث البهيجة للدولة اللبرالية ، قيم سياسية لنخبة لبرالية جديدة تدعى "الليبراليون الجدد" تعمل على تحقيق مجموعة من القيم الغائية للديمقراطية اللبرالية وفق قيم وسيطة محددة ، ليس على مستوى دولهم أو مناطق ثقافتهم فقط ، بل هي تشكـل قيم لمشروع عالمي تحت مسمى "العولمة" ، وقبل الشروع في وصف منظومة القيم النيولبرالية والوقوف على مجموعة وظائفها الحيوية للأنظمة السياسية والمجتمع يجدر بنا التعرف على مفهوم القيم السياسية ، وموقعها في بنية مصطلح الثقافة السياسية.

المبحث الأول: مفهوم القيم السياسية وعلاقتها بمكونات الثقافة السياسية:

إن البحث في المفهوم هو بحث على ماذا يصدق هذا المفهوم في الوجود والظواهر أي محموله ، سواء كان ماديا أو معنويا أو ميتافيزيقيا ، وتندرج صعوبة تحديد المفاهيم بالإنتقال من موضوعات مادية مرئية وملموسة إلى مادية دقيقة غير ملموسة إلى أخرى محسوسة غير ملموسة ، وليس هناك شيء ما يصعب تحديد مفهومه من كون المعرف شيء غير مادي ، والقيم من جنس هذا النوع المفاهيمي اللامادي، وتزداد درجة الصعوبة حينما نكتشف أنه ترافقنا لغة محدودة بالمقارنة مع شساعة الظواهر والموجودات

*: نشير هنا إلى الأزمة المالية التي شهدها العالم في 2008م بسب الانهيار الذي ضرب سوق العقار بالولايات المتحدة الأمريكية.

بمختلف أصنافها ، ذلك أن البشرية مهما طورت من لغات تواصلها فإنها تبقى عاجزة عن الإلمام بكل أسماء المفاهيم المكونة للوجود ومستجداته ، شأنها في ذلك شأن عجز القانون عن تقنين كل مناحي الحياة لأنها أوسع منه وأكبر، ويذهب " بيار بورديو" للقول: بأن "المفاهيم لها صفة إجرائية ، بمعنى لا تحمل مضمونا وتكسب معناها إلا في استخدامها في الواقع"[1].

وتكمن أهمية التحليل المعرفي للقيم السياسية في أن نتائجه يمكن أن تستخدم كأداة فاعلة في تحليل ممارسات الأنظمة السياسية ، ودرجة إقترابها من الفكرة الديمقراطية أو إبتعادها عن ممارسات النظم الاستبدادية ، فالمعرفة التفصيلية للقيم السياسية معطى مهم في إعداد وتحليل مشاريع تحول النظم الشمولية والتسلطية إلى النظم الديمقراطية ، وأول تساؤل معرفي يواجهنا في دراسة القيم السياسية هو تحديد مفهومها الذي يعد من المفاهيم المعقدة التي تعترض الباحث ، ذلك أنه مفهوم مركب من مفهومين آخرين ليس أقل تعقيدا وهما "القيم" و "السياسي" ، فمصطلح القيم بلغت درجة تعقيده لأن يشكل حقل معرفي مستقل تحت مسمى "نظرية القيم" ، وهي حركة علمية تستهدف صياغة عدد محدد من القضايا والمشكلات التي تثيرها دراسة القيم ، بحيث تكون هذه القضايا قابلة للبحث ، بمعنى أنها قابلة للإختبار وفق أحد مناهج البحث العلمي ، كما أن العلوم أخذت بمختلف تخصصاتها تتجاذب موضوع القيم كل حسب ميدانه ، فظهرت دراسات في القيم في مجالات عدة ، إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية وسياسية[2].

وقد خلصت الأبحاث في نظرية القيم إلى الوقوف على عدة مفاهيم للمصطلح تختلف بإختلاف التيارات الفكرية والفلسفية المعرفة لها ، من الإتجاه المثالي إلى المواقف الطبيعية إلى المذاهب البرجماتية والفلسفة الوجودية[3] ، وليس من المجدي منهجيا إستعراض مفاهيم "القيم"على كثرتها بإستقلالية عن المصطلح الثاني وهو "السياسي" ، ذلك أن هذه الخطوة ستدخلنا في موضوع فلسفة القيم وهو موضوع يجانب موضوع بحثنا في شساعته ، وحتى نستثمر المجهودات الفكرية لهذه الفلسفة ونتائجها المفاهمية في تعريفها وتحديدها لمعنى ومفهوم القيم ، لابد وأن نحصرها ونحاول أن نجد لها محتوى ومضمون في حقل دراستنا ألا وهو "السياسي".

إن السياسي هوالمصطلح الثاني الذي يلقي بظله على الدراسة ، وعلى مفهومه ونطاقه وحدوده يتوقف مفهوم القيم السياسية وتطور علم السياسة، وطبيعة الثقافة السياسية التي تحدد النطاق العام المقبول للعمل السياسي، والحدود المشروعة بين الحياة العامة والخاصة، وهي وحدها المخول لها القول بأن مسائل معينة لا تدخل في اختصاص الأبنية السياسية ، كما تعترف لها بمسائل أخرى ضمن وظائفها

1: عبد الغاني عماد ، سوسيولوجية الثقافة ، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة. الطبعة الثانية ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص13.

2: علي عبد الرازق جلبي ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية. مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص95 .

3: د.صلاح قنصوة ، نظرية القيم في الفكر المعاصر. ، الطبعة الثانية ، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ، 1984 ، ص53.

وصلاحياتها ، ولهذا نجد مثلا الثقافة الديمقراطية تعين الحدود الملائمة للنشاط السياسي وتحترم التخصص الوظيفي ، وتعترف بالاستقلال النسبي لمؤسسات صنع القرار، في حين نجد أن الثقافة السياسية الشمولية تفترض أن يكون للعملية السياسية نطاقا محددا، وترى إمكانية تسييس كل القضايا ، كما نجد الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات الانتقالية عادة ما لا توجد للسياسة حدودا واضحة ومعترف بها، ويوجد في ظلها قدر ضئيل من التخصص الوظيفي والتمايز البنائي[1].

إن تحديد ماهية القيم السياسية يتوقف على طبيعة التصورات المحددة لمفهوم السياسي من جهة والقيم من جهة أخرى ، ثم محاولة إستثمار المنتوج المفاهيمي للقيم في الحقل السياسي بإتخاذ السياسة موضوعا لها ، وسوف توقفنا هذه الخطة المنهجية على تعاريف للقيم السياسية تختلف باختلاف اتجاهات المعرفة للقيمة.

مفهوم السياسي: إن محاولة فهم مدلول السياسي يستوجب إستطلاع الحدود المفهوماتية لهذا المصطلح مع بقية المفاهيم الأخرى ، والعتبة التي يقف عندها بالمقارنة مع بقية المفاهيم الأخرى من مثل الإجتماعي الإقتصادي الثقافي وحتى مصطلح المدني الذي جرت المقولات الفكرية بمقابلته بالسياسي في العصر الحديث ، فجل الكتابات التي تناولت المجتمع المدني بالدراسة بدءا من هيجل وماركس مرورا بغرامشي وإنتهاء بالأطروحات التي تأكد أن المجتمع المدني قطب قائم وسلطة إجتماعية ، ومركز لقيادة موازية ليس فقط لسلطة الدولة بالداخل، بل حتى في مواجهة القطب الدولاتي المتحالف في إطار سياسات العولمة ، فمفهوم السياسي حسب كل هذه الدراسات ينصب حول سلطة الدولة بمختلف مؤسساتها ووظائفها وروابطها القانونية الرامية إلى إخضاع المجتمع المدني أو العمل معه جنبا إلى جنب في خدمة الصالح العام ، وهو مفهوم له علاقة بالحكم والسلطة السياسية والنفوذ وإتخاذ القرار والنزاع أو حتى في توزيع القيم والموارد ، ويكشف تعريف ماكس فيبر مثلما كشفت تحليلات المنظرين المذكورين سابقا عن القيمة المركزية لعلم السياسة المنضوية تحت شعار الصالح العام ، من خلال تعريفه للسياسي بأنه مجموعة الجهود المبذولة للمشاركة في السلطة أو التأثير في توزيعها بين الدول أو بين المجموعات المختلفة داخل الدولة نفسها[2] ، كما يعرف السياسي كمجال للتصارع بين الأفراد والجماعات ، تصارعا يهدف للحصول على السلطة السياسية للدولة من أجل تطبيق برامجهم الإيديولوجية ، مثال ذلك المجموعات والأفراد المنتمين إلى الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى[3].

1: كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة. الطبعة الأولى ، الأردن: شركة الربيعيات لنشر والتوزيع ، 1978 ، ص157.

2: شوميلييه-جاندرو ، وكور فوازييه ، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي. ترجمة : د. إسماعيل الغزال ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1988 ، ص24 .

3: سويم العزي ، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث. الطبعة الأولى ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 1987م ، ص 07.

إن هذا التعريف يشير إلى أن الإنفراد بالسلطة والعمل على تجميعها هو السلوك السياسيالطبيعي والغريزي للفواعل السياسية ، وأن الشيء الذي يحد من الإنفراد بها هي المحاولات والجهود الرامية إلى المشاركة فيها ، أو تلك التي تعمل على مقاومة التجميع من خلال العمل على توزيعها وإعادة توزيعها ، كما أن التعريف يشير إلى أن الإنفراد والتجميع لا يتم على مستوى الفواعل الداخلية للدولة فقط بل نجده كذلك في علاقات الدول والتكتلات فيما بينها ، كما أن التعريف يجعل من السلطة السياسية غاية في حد ذاتها في حين أن غايات السياسة هي الإهتمام بالمحكومين بقدر الإهتمام بحكوماتهم ، والإهتمام بالسياسات بقدر الإهتمام بطرق وتقنيات التدخل وذلك بإستخدام سلطة الجبر، وهذا ما ذهبت إليه صيغة دافيد إستن التي إقترحها من خلال تعريف السياسة بأنها "دراسة توزيع القيم في المجتمع توزيعا مستبدا"[1].

غير أن "روبال دال" أعطى لسياسي بعد قيمي من خلال إستهدافه الصالح العام في تعريفه الذي أورده في كتابه التحليل السياسي الحديث بأنها: "نشاط عام ينطوي على أهداف عامة أو مصالح عامة أو خير عام أو أي مظهر من مظاهر الحياة البشرية يكون عاما بصورة واضحة"[2] ، كما يعرف السياسة بأنها "فن إدارة الحكم سواء كانت سلطة سياسية أو تنظيم ما ، هذا الفن الذي يهدف إلى تحقيق أهداف ومصالح مجموعة معينة ، كما تعبر كلمة السياسة عن مجموعة الأفعال المتمحورة بشكل قرارات لمعالجة قضايا معينة مثل السياسة الخارجية أو الاقتصادية[3].

إن المحتوى الفكري الذي يتضمنه هذا التعريف من خلال تأملنا له هو أن مفهوم السياسي لا نجد له معنى في النشاطات الخاصة التي تهدف إلى خدمة مصالحها ، بل مجالها الحياة العامة وأن مضمون السياسي نجده في أفعال الأشخاص العامين أو الأفراد والمؤسسات الخاصة التي تهدف إلى الخير العام ، غير أن التعريف لم يحدد ما هي الحدود التي تحيط بمساحة المجال العام وتجاوز المرء لها يجد نفسه في ساحة المجال الخاص.

إن الحدود بين المجال العام والخاص يضيقان ويتسعان بإختلاف أنماط حياة الناس ، فالمساوتيون مثلا يرون أن الحدود بين المجال العام والخاص لا تكاد توجد وتعرف ، ويعتقدون أن أي فصل بينهما هو محاولة لتغليف علاقات القوة والسلطة غير المتكافئة بين الفواعل السياسية ، ومن ثم استمرارها ، وبالمقابل نجد الفرديون يقلصون من المجال العام إلى أضيق الحدود ومساحة ممكنة بغرض توسيع مجال سلوكاتهم الخاصة، وجعلها بعيدة عن متناول التقنين الحكومي ، وهذا النمط من الحياة هو الذي تهدف إلى

1: روبرت أ. دال ، التحليل السياسي الحديث. ترجمة : د.علا أبو زيد ، الطبعة الخامسة ، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993 ، ص12.

2: ميشل تومبسون ، ريشارد اليس ، آرون فيلدا فسكي ، نظرية الثقافة. ترجمة : د.علي سيد الصاوي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، تموز 1997م ، ص347.

3: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص07.

نشره الديمقراطية الليبرالية من خلال موجة العولمة الكاسحة التي تغزو العالم اليوم ، فالمعاني السابقة للسياسي ستكون لنا أدوات مساعدة لبحث مفهوم القيم السياسية في المبحث الموالي .

مفهوم القيم السياسية: إن دراسة القيم السياسية والبحث فيها يطرح تساؤلات عن الحدود التي تقف عندها باعتبار أن البحث خارج الحدود يعد خروجا عن حقل دراسة السياسي ودخولا في مجالات أخرى من مجلات المعرفة ، كالإجتماعي الديني و الإقتصادي...الخ، رغم ما لهذه المجلات المعرفية من علاقات وتشابك مع الحقل المعرفي لدراستنا ألا وهو السياسي ، فالبحث في موضوع القيم السياسية ينصرف إلى مصدر سلوكيات الناس ومحتواها القيمي والوظيفي ، سواء كانوا هؤلاء فرادى أو جماعات ، أو داخل المؤسسات، عندما يتصرفون بطرق وأساليب تشير وتتضمن المعاني السابقة لتعريف السياسي ، فالبحث في مسألة القيم السياسية هي بحث عن مصادر السلوك التي تتحكم في الإنسان الذي يحوز على الحكم والسلطة والنفوذ ، أو الذي يطمح لكسبها ، وعن المصادر القيمية التي تقيد صناع القرار في إتخاذ قرار أو نزاع ما أو حتى في توزيع القيم أو إعادة توزيعها[1].

ومن أجل الإستفادة من مجهودات الفلاسفة وعلماء الإجتماع في تعريفهم للقيم لتحديد مفهوم القيم السياسية ، نتعرض إلى زمرة من تعاريفهم ومحاولاتهم لتعريف القيمة من زوايا متعددة ، فمنهم من نظر إليها على أنها تعبير عن الراغبات المعبرة عن الحاجات ، وهي زاوية تنطلق من داخل الفرد بإعتباره ذات فاعلة تنبع فعالتيها من رغباته الداخلية ، ومن هذه الوجهة نجد تعاريف كل من[2]:

"هوارد بيكر": "القيم هي موضوعات تعبر عن الحاجات".

"بورج لند برج" : "أن شيئا ما يصبح هو في حد ذاته قيمة حينما يسلك الناس إزاءه سلوكا يستهدف تحقيقه أو تملكه".

"بيري" : "القيمة هي أي شيء يعبر عن مصلحة أو إهتمام لدى الإنسان".

إن هذه التعاريف تعبر عن شساعة القيم وذلك لتعدد الرغبات وحاجات الإنسان، غير أن جعل هذه التعاريف ذات مضمون في الحقل السياسي ، يقضي أن تكون هذه الحاجات الإنسانية تدور حول إحدى مفاهيم السياسي السابقة ، وهي الحالة التي تدفع بنا للقول أن القيم السياسية ترد إلى محتوى الوعي ، أو الوجدان النفسي الإجتماعي للمجتمع السياسي بما يضطرب به من رغبات ومشاعر لإكتساب السلطة أو المشاركة فيها أو توزيعها، أو بما يضمره من رغبة في خدمة الصالح العام وإنكار الذات ، فليس هناك قيمة سياسية إلا ما كان يرضي هذه الرغبة أو يثير إنفعالا تجاهها ، وبهذا فقط تكون القيم السياسية صفة خاصة تلحق بالمجتمع السياسي ، وهي على علاقة به وببقية المجتمع حيث يؤدي إشباع هذه الحاجات

1: هاينز يولار، فن السلوك السياسي. ترجمة : لجنة من الأساتذة الجامعيين ، بيروت : دار المعارف الحديثة ، 1963 ، ص10.
2: د.علي عبد الرازق ، مرجع سابق ، ص130.

والرغبات إلى تحقيق التوازن الذاتي للمجتمع وللفواعل السياسية فيه.

وقد أقدم فيلسوفين على تعريف القيم السياسية ركزا فيهما على مقولة السلطة كموضوع لسياسي، وقد نص تعريفهم على ما يلي:

لقد عرفها كل من "ألبور.وفيرون": " بأن القيم السياسية تشير إلى إهتمام الفرد وميله إلى السيطرة والتحكم في الأشياء"[1].

كما عرفها: "سبرانجر" :"بأنها السعي إلى القوة والسلطان، ولا تقتصر على السياسة بل تعدوها إلى سائر المجلات"[2].

إن هاذين التعريفين بالغا في توسيع مفهوم السياسي لدرجة أنه يمتد إلى الفرد الذي يسعى للسيطرة ليس فقط في المجال السياسي ، بل يشمل إهتمام الأب أو الزوج في ميله إلىالتحكم في مقاليد الأسرة ، وعلاقات الطاعة والإحترام لشيخ القبيلة أو الدشرة أو العشيرة ، والصوت المسموع لصديق من قبل أصدقائه ، وللشخص في وسط جواره ، وميل المشرف للصرامة العلمية مع طلابه ، فكل أشكال السلطة تلك هي قيمة سياسية حسب هذين التعريفين ، وربما كان المبرر في ذلك أن فعل السيطرة هذا وما يولده من علاقات الخضوع من شأنها أن تمتد إلى السلطة السياسية التي تصبح مسموعة ومطاعة بين هؤلاء الخاضعين ، وبالتالي فهي لون من ألوان التنشئة السياسية التي ترفد عمل ومجهود السلطة السياسية في تنشئة أفراد المجتمع على قبولها وطاعتها.

ولقد نشطت الأبحاث التي تدرس السلطة السياسية كموضوع لسياسي بين الحربين العالميتين على يد كل من"شارل مريام" ، "هارولد لاسوال" ، "جورج كاتلين" تركز على المضمون الحسي للنشاط الحكومي ، وعلى الطرق المطبقة للتأكد من الطاعة والإلتزام بالنظام ، مميزة بين النص القانوني والتنظيمي الحرفي الذي تعتمده المؤسسات وعملها الواقعي ، فأصبح مفهوم السياسي يحمل معنى السلطة التي إتخذت معاني تختلف في الضيق والشاسعة من مفكر إلى أخر[3].

كما نجد زمرة أخرى من التعارف للقيم إهتمت بالرغبات دون ربطها بالحاجات مثل التعاريف التي سبقت ، مما يثير في أذهاننا أن الرغبات ليست مصدرها حاجات وميولات الإنسان ذا الطبيعة الوجدانية كما إعتقد "اهرنفلس" ، بل إنها قد يكون مصدرها ميولات من طبيعة إرادية كما يعتقد"ماينونج"[4] ، ومن هذا الموقع نجد التعاريف التالية للقيمة[5] :

1: قنصوة ، مرجع سبق ذكره ، ص75.
2: خطاب سمير ، التنشئة السياسية والقيم. الطبعة الثانية ، لبنان : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص65.
3: جان مينو ، مدخل إلى علم السياسة. ترجمة : جورج يونس ، الطبعة الرابعة ، بيروت: منشورات عويدات ، 1986 ، ص84.
4: قنصوة ، مرجع سابق ، ص72.
5: علي عبد الرازق جبلي ، مرجع سابق ، ص 130.

يعرفها "كلود كلاكهون" : "بأنها تصور ظاهر أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة لما هو مرغوب يؤثر في الإختيار بين الوسائل والغايات المتاحة للسلوك."

كما يعرفها"نيل سمسلر" : "القيم هي الغايات المرغوبة التي توجه النشاط الإنساني أو هي القضايا العامة للغايات الشرعية الموجهة للفعل الاجتماعي".

كما يعرفها " روبرت بارك"،"أ.و.برجس":"أن أي شيء يحظى بالتقدير والرغبة هو قيمة".

إن هذه التعاريف تسلم بوجود قيم كلية هي غايات الأفراد والمجتمع ، وعلى ضوئها يتحدد سلوكهما وهذه الغايات تكشف عنها تصورات ظاهرة أو مضمرة لديهما ولم تشر إلى أن هذه الرغبات مصدرها حاجات ملحة لديها ، مما يفتح الذهن للتأويل أن مصدرها هي الإرادة الفردية والجمعية للتطوير والإرتقاء.

أن سحب معاني هذه التعاريف إلى المجال السياسي ستثمر تعاريف للقيم السياسية مضمونها أنها رغبة في خدمة الصالح العام أو المشاركة في السلطة وتوزيعها ، التي تنبع من الإرادة السياسية للفاعلين السياسيين ، والتي منبعها ليس الوجدان النفسي فقط لهم بقدر ما هي نابعة من التطلع إلى الإرتقاء والتطور ومكافحة أشكال الإستبداد ، التي تهدف إلى تقويض المشاركة السياسية وتجميع السلطة من أجل المزيد من الإمتيازات الخاصة.

كما نجد زمرة ثالثة لتعريف القيم تركز على البنية الفوقية للإفراد والمجتمع من معتقدات وأفكار وإتجاهات وثقافات بما تحمله في مضامينها من غايات الوجود المجتمعي، وما تنتجه من تفضيلات أشكال السلوك الموصل إلى تحقيق هذه الغايات المجتمعية وفي هذا المحتوى نجد التعاريف التالية :

يعرف "روكيش ميلتون" القيمة بأنها: "معتقد من النوع الآمر أو الناهي ثابت نسبيا، ويحمل في فحواه تفضيلا شخصيا أو إجتماعيا لغاية من غايات الوجود أو شكلا من أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية"[1].

كما نجد "موريس" يعرفها: "بأنها التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجهات المتاحة"[2].

ونجد تعريفين أوردهما الدكتور "سمير الخطيب" في كتابه "التنشئة السياسية والقيم" مضمونهما ما يلي:
التعريف الأول:" إن القيم هي إنعكاس للأسلوب الذي يفكر الأشخاص به في ثقافة معينة وفيفترة زمنية ، كما أنها توجه سلوك الأفراد وأحكامهم و إتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو عنه من أشكالا لسلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير، وقد تتجاوزالأهداف المباشرة للسلوك إلى تحديد

1: د.عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أفريل ، 1992م ، ص40 .
2: نفس المرجع السابق ، ص46.

الغايات المثلى في الحياة"[1].

التعريف الثاني : "القيم هي مجموعة من الإتجاهات المعيارية المركزية لدى الفرد في المواقف الاجتماعية ، فتحدد له أهدافه في الحياة والتي تتضح من خلال سلوكه العملي أو اللفظي"[2].

إن إسقاط هذه المفاهيم للقيمة في الحقل السياسي نخلص إلى أن القيم السياسية هي من مصدر العقل الذي وظيفته التفكير والوعي المحدد بثقافة سياسية مجتمعية معينة في حقبة من الحقبات التاريخية ، وتتصل أحكام القيمة السياسية المتصلة بما يرغب فيه في المجال العام بالمعرفة اليقينية التي تأمرنا بأن نتصرف ونأتي بسلوكيات وفقا لقانون عام يخدم الغايات المثلى للمجتمع السياسي ، وليس وفقا لمعرفة ظنية تدفعنا بأن نأتي بسلوكيات خاصة من شأنها أن تهز الإستقرار وثقة المجتمع ، وفي هذا الإتجاه ذهب "حامد ربيع" لتعريف القيم السياسية :"بأنها إطار فكري مثالي يغلف الأهداف المباشرة للحركة السياسية ويضفي عليها سموا معينا وهو ما يسمى بأخلاقيات الحركة السياسية وهي تعبير عن خصائص مجتمعية وحضارية"[3].

ويلخص تعريف آخر المعاني السابقة من خلال النص التالي: "القيم السياسية تمثل بناء معرفي أخلاقي ينظم أفكار الفرد ومعتقداته وسلوكه تجاه الآخرين الذين يتفاعل معهم ، وهي إجتماعية حيث ترتبط بثقافة المجتمع وتراثه الديني وتستمد منه مقوماتها ، وهي تمثل أهدافا مثالية حيث يسعى الأفراد للعمل وفقا لها ، ويسعى النظام السياسي إلى العمل على نشرها لتحقيق الإستقرار بين أعضاء الجماعة[4].

كما تعرف القيم السياسية بالنشاط الذي يقوم به النظام السياسي ، دون تحديد طبيعته ومضمونه ومصدره من خلال التعريفين المواليين[5]:

يعرفها"بوفلجة غياث": " بأنها إطار فكري مثالي يغلف الأهداف المباشرة للحركة السياسية وهي تعبير عن خصائص مجتمعية وحضارية".

كما نجد تعريفا في نفس السياق يعرف القيم السياسية بأنها: " تلك القيم التي يحاول النظام السياسي في أي مجتمع بثها ، وتأكيدها في نفوس أعضاء المجتمع ، وتحقيق الإستقرار بين فئاته مستعينا في ذلك بكل المؤسسات المعنية لتحقيق هذا الهدف."

ويرى الإحصائي أن طبيعة القيم إنما هي طبيعة موضوعية (سعر السوق) ، وتعد السلعة إحدى

1: نفس المرجع السابق ، ص14.
2: نفس المرجع السابق ، ص48.
3: خطاب سمير ، مرجع سابق ، ص65.
4: نفس المرجع السابق ، ص 65.
5: نفس المرجع السابق ، ص 65.

المفاهيم المتداولة في السوق والتي تعد الموضوع الذي تدور عليه معنى القيمة في علم الاقتصاد ، وهي تدل على ما أتفق عليه أهل السوق وقدروه وروجوه في معاملتهم بكونه عوضا للبيع ، فهي لا تعني الثمن لأن هذا الأخير هو ما أتفق عليه المتعاقدان في البيع، بينما قيمة السلعة هي نتيجة لإتفاق أهل السوق كلهم[1] ، وبنفس المنطق وبإعتبار معنى السياسي هو الذي يقابل السلعة المقصودة في التعريف الإقتصادي السابق ، يمكن القول أن القيم السياسية تدل على ما إتفق عليه الفواعل السياسية في البيئة الدولية أو الداخلية من غايات الفعل السياسي ، وإجراءات حقيقية تنفيذية لبلوغها.

إن الإحصائي يعد تحويل قدر مالي ناتج عن سرقة أو تحويل سلعة أو ناتج عن إرادتهما سواء بالنسبة له ، والسرقة فيها قهر من طرف السارق على الطرف المسروق غير أنه في الميدان السياسي لا يمكن للإتفاق أن يكون ذا مصداقية ، إذا كان الإتفاق والعقد السياسي قد تم على أساس القهر وعدم التوازن أو الدهاء السياسي الذي لا يستند إلى الأخلاق السياسية الرفيعة ، فـ frediric bastiat يوضح أن بلوغ الغايات والأهداف التي يرسمها الأفراد لأنفسهم لا يمكن أن يتم بشكل أحسن إلا في ظل نظام الحريات الفردية ، الذي يحمل دائما الفائدة للطرفين المتبادلين حينما يكون متحرران من كل إكراه ، ذلك أن أصل الحقيقة الواقعية إنما ينبع من الفرد ، فسببه إذا كان التبادل ينتج قيمة على مستوى فردين فإنه يظل ينتجها على مستوى لا متناهي من الأشخاص متواجدين في أقطار مختلفة ومتباعدة ، ومن هنا يأتي إنتقاده الشديد للحمائية مستدلا بأنه لو كان مبدأ الحماية صحيحا لكان صحيحا بالنسبة لبائعي الشموع الذين هم في حاجة للحماية في مواجهتهم لمنافسة الشمس ، وهو ما جعله يوصف باللبرالي المتشدد ultra-libéral [2] ، وحسب رأي الليبراليين المتشددين يمكن القول أن كل ما هو مطابق لطبيعة البشرية هو بالضرورة قيمي ، وهم يرون أن الإنسان يتميز بحسه وبحرية إختياره ، ويؤكد "فريدريك هايك" بأن الإنسان يتكون من غريزة وعقل وإذا كانت الغايات البشرية ذات طبيعة ذاتية أصلا بإعتبار إرتباطها بالغريزة والحس والأهواء والإنفعالات ، فإن العمل الضروري للوصول إلى هذه الغايات ينتج دائما عن تسلسل فكري ، مما يدل على أن المجهود الفردي هو مصدر لكل نوع من أنواع الغنى وهذا ما يشكل بالنسبة "لفريدريك باستيا" الأساس الأخلاقي و المعنوي للملكية[3].

أما القيم عند التطوريين فيعتقدون أن القيمة تصطبغ بصبغة عضوية تطورية ، فلكل كيان عضوي كماله الخاص ، غير أن كمالا للنوع يسمو على الكمال الشخصي[4] ، ولم يكتف هذا الإتجاه بهذا القول فقط بل ذهب إلى حد القول أن الكون نفسه محكوم بقيم وغايات معينة، ومادام العلم يبحث في الكون فهو يبحث

1: ربيع ميمون ، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية و المطلقية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 ، ص220.
2: باسكال سلان ، الليبرالية. ترجمة : تمالدو محمد ، الطبعة الأولى ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص(50-51).
3: نفس المرجع السابق ، ص52.
4: قنصوة ، مرجع سابق ، ص69.

إذن في قيم وغايات كونية ، وعلى العلم أن يدرسها على أنها حوادث ووقائع موضوعية ، ومن ضمن هؤلاء التطوريين "هاريس" الذي ألف كتابا عن "الطبيعة والعقل والعلم الحديث" ، حاول أن يثبت فيه أن هناك عقلا مطلقا هو مصدر المعقولية في عمليات التطور، كما هو مصدر الحق والكمال والقيم ، والطبيعة لديه عملية تطور ذاتي للعقل[1] ، وفي هذا السياق نجد "درايش" يعرف القيم بأنها"الفعل الذي يكون صاحبه على إعتقاد بأن فعله مفضي إلى ترقية حالة مقبلة للبشرية لعلها أن تكون هدف التطور الذي يسمو على ما هو شخصي ، كما نجد تعريفا أخر لـ"وادنجتون" في كتابه "الحيتوان الخلقي" ، " تعد معتقدات الفرد قيما حينما تكون قادرة وكفئة لتعميق الإتجاه العام للتطور ودفع عجلته"[2].

إن كلا التعريفين للقيم إذا حاولنا الإستفادة منهما لتحديد مفهوم القيم السياسيتة ، يقتضي منا أن نجعل موضوعها هو السياسي بالمفهوم الذي أوردناه في البداية ، لنخلص للقول بأن القيم السياسية هي: " تلك القيم التي تحرك الفاعل في المجال العام بفعل ينطوي على أهداف ومصالح وخير عام تساهم في تعميق الإتجاه العام لتطور المجتمع بالمفهوم العضوي التطوري" .

وترى التطورية الإجتماعية أو الدارونية الإجتماعية التي يمثلها كل من "مكسلي" ، "وليام جراهم" ، و"سبنسر" أن القيم التي تحرك الفواعل في السياسة كمجال عام هي التنافس والصراع من أجل البقاء ، وهذا الصراع سيؤدي إلى التحسين المستمر للأنواع عن طريق قانون البقاء للأصلح والأقوى ، لذلك يعتقد هؤلاء أن كل ما تقوم به المؤسسات التشريعية من تشريع وسن لسياسات ، من مثل إعانة الفقراء والصحة العامة وحفظ الأمن الداخلي ، والمؤسسات التنفيذية لهذه البرامج والقوانين والمؤسسات القضائية التي تحرص على التنفيذ ، هو في حقيقة الأمر هو تحايل لإعاقة المجرى الطبيعي للتطور الخاص بالنوع البشري[3]، ذلك أن هذه المؤسسات تعيق التنافس الطبيعي بين أفراد المجتمع من أجل الحياة ، شأنها شأن الكائنات الحية التي تتنافس من أجل البقاء ، لذلك نجد "سبنسر" يعارض الشيوعية وأي وظائف للمؤسسات الدولة غير ضمان الحرية الفردية ، وحسبه فوظائف المؤسسات الرسمية تمنع الفرد من الإصطدام بحرية الآخرين ، ويؤكد بإنكاره إيجاد قيمة إيجابية للدولة يهدف إلى ضمان لقيم الفعل الحر بدرجة كافية[4].

أما مفهوم القيم السياسية حسب التيار الوجودي الذي إتخذ من السلطة موضوع دراسته وهو أحد المواضيع الذي يهتم به علم السياسي فنجده عند الفيلسوف الألماني نتشه هو:" إرادة القوة والتسلط

1: نفس المرجع ، ص224 .
2: نفس المرجع ، ص70.
3: د.يسري إبراهيم ، فلسفة الأخلاق ، فريدريك نتشه. الطبعة الأولى ، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ، 2005 ، ص49.
4: نفس المرجع السابق ، ص52.

وإستيلاء وتملك وخضوع ، تنـزع إلى السيادة والنمـو والتوسع ، فهـي تفصح عن إتجاه توسعي[1] ، في حين نجد "شوبنهور" جعل من إرادة القوة قيمة يسعى إليها الإنسان دون تحديد الغاية منها ، أما داروين فقد جعل من قوة السلطة وسيلة من أجل الرغبة في حفظ الحياة والبقاء[2].

وتنشـأ قيمـة إرادة القوة عند نتشـه نمطان من الأخلاق ، وهي أخلاق الدهماء أو العامـة وأخلاق الأرستقراطية ، فالأخلاق والفضيلة عند السادة تقتضي القوة والقدرة على الصراع والمغامرة ونحوها من فضائل إيجابية ، أما عند العامة فتقتضي الدعة والمسالمة والتواضع والتعاطف ونحوها من الأخلاق ، وينفي نيتشه مصدرا للقيم غير الإنسان مثل العقل الخالص أو التجربة والخبرة أو الله أو المثل العليا ، فالإنسان هو الذي يخلع القيمة على الأشياء ويضفي عنها معنى ، والإنسان هو المقوم الذي يخلق القيمة والتي تمليها إرادته التي لا قانون لها إلا ما تخلقه من قوانين لنفسها ، لذلك دعا إلى قلب التقويم وهي دعوة إلى إشعال الثورة على الأخلاق والقيم التي تسود عصره[3] ، بهذا يعبر نيتشه بطريقة مباشرة عن الأخلاق الألمانية التي تجسدت في النزعة النازية التي تزعمها " أدولف هتلر" ، والتي ترى في العالم مجرد نص لا متناهي الحدود القابل للقراءات المتعددة فهو فوضى لا متناهية الدلالة ، الحياة فيه للإرادة القوية (الجنس الآري) ، وما التقسيمات الجغرافية التي قام بها الحلفاء في قصر "فرساي" إلا حقائق وهمية من صنعهم ، لذا كان لزاما على الإرادة القوية أن تكسر هذه القرارات التي تستند على مصادرة أقرتها الإرادة الضعيفة التي تقيس الحقيقة بمعيار الخير والحقيقة والجوهر[4].

إن القول بأن التطورية تفضي إلى قيم وحالة عليا للبشرية وفق قانونها قول يجانب الصواب ، ذلك أن البشرية ترسخ في وعيها ليس فقط أنها مختلفة عن البنيات العضوية ، ولكن أيضا معنى حياتها لا يتحقق إلا بإنكار الجانب الحيواني بداخلها ، وسيادة قيم التضحية في سبيل الأخر، ورفض بعض رغباتها والتقليل من حدة الملذات الجسدية وكل هذا لا يأتي من ناحية عقلها جزما ، وإنما من مصدر أخر هو روحها ، فنظرية التطور لم تستطع أن تفسر بطريقة مقنعة ظهور التدين في الحياة البشرية ، ولا وجود هذه الظاهرة في العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجيب لماذا يصبح الناس نفسيا أقل شعورا بالإكتفاء عندما تتوافر لهم متع الحياة المادية أكثر من ذي قبل؟ لماذا تزداد حالات الإنتحار والأمراض العقلية مع إرتفاع مستويات المعيشة والتعليم[5]...الخ.

من خلال استعراض الاتجاهات السابقة لتعريف القيمة يمكن استخلاص التعريف الإجرائي التالي:

1: نفس المرجع السابق ، ص258.

2: قنصوة ، مرجع سابق ، ص154.

3: نفس المرجع السابق، ص(154...157).

4: عبد الغاني بارة ، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقاربة حوارية في الأصول المعرفية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005 ، ص62.

5: علي عزت بيجوفيتش ،الإسلام بين الشرق والغرب. ترجمة: محمد يوسف عدس ، الطبعة الأولى ، بيروت: مؤسسة العالم الثالث ،1994، ص65.

القيم السياسية هي مجموع الغايات التي تنشدها والوسائل التي تنتجها ، والمعايير التي تلتزم بها الفواعل السياسية في علاقاتها مع بعضها البعض ، أو بقية مكونات المجتمع في سعيها للحصول على السلطة أو المحافظة عليها أو المشاركة فيها وفي تقديم الخدمات للصالح العام كموضوعين رئيسين يدور حولهما موضوع السياسي.

خصائص القيم السياسية :

1- إن القيم السياسية تتسم بالإستمرار النسبي وتخضع للتغير ، إذ أن أهم دليل على تحرك القيم هو التحول السياسي والإجتماعي والإقتصادي نتيجة الإنتصارات والهزائم التي يحققها المجتمع أو تلك التي تلحق به ، وهي تتغير تغيرا بطيئا في غالبية الحالات عكس المواقف والإتجاهات التي تتغير على نحو أسرع[1] ، على أن خاصية الثبات والإستقرار في القيم ليست بدرجة واحدة ، فالقيم السائدة في مجتمع ما تتفاوت في قدرتها على مقاومة التغير الاجتماعي والسياسي ، فالمجتمع له دور كبير في تثبيت القيم وتطورها ، كما أن خاصية الديناميكية أي القابلية للتغير الإجتماعي تختلف من مجتمع إلى أخر ، فقد يكون التغير سريعا كما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر الرغبة في التغير قيمة إجتماعية ، وقد يكون بطيئا جدا كما في المجتمعات البدائية والثبات النسبي للقيم لا يعني عدم قابلتها للتغير[2].

2- ترتب القيم السياسية في سلم للقيم مبني أساسا على حسب أهمية كل قيمة بالمقارنة مع الأخرى ، ويتحدد هذا الترتيب في سلم القيم على ضوء الخيرات التي يعيشها الإنسان من المواقف الاجتماعية والسياسية والأحداث المرتبطة بها والتغيرات التكنولوجية والبيئية، وهذا الترتيب للقيم يمكننا من دراسة الثبات والتغيرات التي تطرأ على أنساق القيمة ، ولها درجة من الثقافة الشخصية ، كما أنها خاضعة للتغيير بقدر ما يشهد المجتمع من تغيرات حاسمة[3].

3- يتضمن نسق القيم نوعين رئيسيين من القيم أحدهما قيم غائية تمثل غايات الوجود الإنساني، وقيم أخرى وسيطة وهي تمثل أساليب السلوك المفضلة لتحقيق الغايات المرجوة والمرغوبة ، ويفترض الباحثين أن عدد القيم الغائية والوسيطة محدود نسبيا يمكن إخضاعها للقياس والتحليل[4].

4- إن القيم ليست شخصية فردية بل هي مستقلة عن الفرد ، على إعتبار أنها حصيلة العمل والإختراع والإبتكار الجماعي والنشاط البشري ، فوجودها مرهون بوجود الجماعة السياسية ، غير أنه قد توصف بالصفة الفردية نسبة لإسم شخص كالناصرية والتاشرية والمحمدية...الخ ، متى كان إهتمام الفرد بالشؤون العامة تعبر عن توجه وإتجاه داخل المجتمع ، فالقيم السياسية تحاصر فردية الإنسان لتجعل منه أقل فردية

1: لورانس اي. هاريزون ، صمويل بي.هانتجتون ، الثقافات وقيم التقدم. ترجمة : شوقي جلال ، الطبعة الأولى ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة 2005 ، ص44.

2: إسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص22.

3: علي عبد الرازق جلبي ، مرجع سابق ، ص(133- 134).

4: نفس المرجع السابق ، ص138.

وأكثر عمومية فهي تساهم في إغترابه عن ذاته ، ذلك أن الإنسانية تنتج رموز فردية مجسمة لطموحاتها وأمالها وقيمها الإجتماعية ، فهي معرفة تصطبغ بصفة العمومية ، فهي عامة تشمل فئات كثيرة من أفراد المجتمع وتسود بينهم[1].

5- تتسم بالتحرك والتنقل بين البيئة الداخلية والخارجية ، وبين الأجيال في فترات تاريخية مختلفة وهذا بإمكانية إستمرارها في الأجيال اللاحقة للمجتمع عن طريق إعادة إكتشاف أهميتها لدى الجيل اللاحق ، أو عن طريق التنشئة السياسية والاجتماعية ، أو ما يسمى الوراثة الإجتماعية من خلال حصوله عليها تدريجيا عبر الإتصال بوسطه الإجتماعي الذي يؤمن له التفاهم والإنسجام والتوقعات المتبادلة بين مختلف المجموعات الإجتماعية المتبادلة[2]، لهذا يقول "ماوتسي تونغ" : "ورب شيء جديد في مرحلة تاريخية معينة يصبح قديما في مرحلة تاريخية أخرى" ، ويضيف مالك بن نبي" قائلا :"فلو صح هذا بالنسبة لمجتمع واحد معين في حقبتين مختلفتين من تاريخه ، فكيف لا يكون صحيحا بالنسبة لمجتمعين مختلفين قد إختلف فيهما أيضا عمر التطور الاجتماعي"[3].

6- تتنوع القيم السياسية لأفراد المجتمع من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى أخر وفي نفس المكان والزمان ، وهذا التنوع تعكسه التعددية السياسية التي هي الأخرى تعكس التنوع الثقافي في المجتمعات ، والتثاقف الحاصل بين الجماعة السياسية في دولة ما مع بقية الجماعات السياسية في مختلف الدول الأخرى[4] ، وللقيم السياسية أصول إجتماعية إقتصادية وثقافية ، فهي مرتبطة بمكان وزمان معين وتخضع للظروف التي يعيشها المجتمع ، وهي تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه ، لذلك نجد أن إختلاف بنية المجتمعات تكشف لنا تباين في تشكيل المعايير والقيم وأنماط التضامن الاجتماعي[5].

7- تمتاز القيم السياسية بالتعدد والتعارض ، فهناك علاقة تربط بين نوع من القيم وعلاقة تنافر مع نوع آخر ، بمعنى أن مجموعة من القيم تخلق علاقة جذب بينها وعلاقة رفض مع سائرها ، فهناك قيم معينة لا بد وأن تفرض قيم أخرى وأن تؤدي إلى التسليم بها ، وإرتباط القيم السياسية بظاهرة الدولة في حقيقتها الديناميكية المعاصرة وبنظامها السياسي و خطواتها السياسية و تقاليدها السياسية يرجع إلى وضع الدولة معايير للعمل السياسيوالفكر السياسي[6]، وهي واقعة اليوم تحت تأثير الإتجاه نحو توحيد العالم بفضل وسائل الإعلام والإتصال والنقل والنشر التي يساهم فيها العلم[7].

1: إسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص35.
2: د. محمد السويدي ، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته.الطبعة الأولى ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1991 ، ص74.
3: مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة. ترجمة : عبد الصابور شاهين ، الطبعة الثانية ، سوريا : دار الفكر ، 1984 ، ص37.
4: محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص93.
5: حميد خروف ، القيم من منظور اجتماعي ، مقاربة نظرية. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري قسنطينة ، عدد20 ، سبتمبر2003 ، ص70.
6: إسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص35.
7: د. قنصوة ، مرجع سابق ، ص12.

8- أن القيم السياسية هي معرفة أخلاقية أي أنها تعبير أو مرادف لفكرة المثالية ، وذلك لأن الثقافة السياسية لابد أن تضع لها أهداف وغايات ، وهذه الأهداف والغايات ذات طابع مثالي كما أن القيم بصفة عامة هي الأهداف ، ولكن الأهداف ليست بمعنى الغاية المباشرة من الحركة ، وإنما بمعنى المثاليات المسيطرة على الحركة ، فالقيم السياسية هي أخلاقيات حتى لو إرتبطت وتحددت بالحكم في الوجود الفردي[1].

9- القيم السياسية هي معرفة فلسفية تعبر عن خصائص حضارية ، فهي نابعة من التصور والطبيعة الفلسفية لظاهرة القيم السياسية النابعة من الحضارة التي نعيش فيها ، مشكلة ظاهرة إجتماعية تؤدي وظائف معينة في المجتمع ، وعليه فهي عملية قابلة لترشيد الوظيفي، فترشيد القيم يتطلب تفهم ومعايشة وممارسة هذه القيم والرجوع بها إلى جذورها الثقافية ، والوقوف على وظائفها الاجتماعية وهي وظيفة ينهض بها الإعلام ودور التنشئة السياسية لأن الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات هو العمل على تغيير إتجاهات الأفراد والجماعات بالإضافة إلى نقل إتجاهات وأفكار جديدة إليهم[2].

علاقة القيم ببعض مكونات الثقافة السياسية:

تعد القيم السياسية من العناصر التي تشكل الثقافة السياسية والمتمثلة في الإديولوجيا والعادات والتقاليد والإتجاهات والمواقف السياسية ، وهي مكون رئيسي من مكوناتها ، وهي في علاقة وظيفية مزدوجة مع عناصر الثقافة السياسية ، فهي من جهة تدخل في تشكيلها ومن جهة أخرى تعمل على تناسق هذه المكونات ، وعليها يتوقف إنسجام كل مكون على حدى أو مع المكونات الأخرى ، فهي تقوم بربط أجزاء وعناصر الثقافة السياسية بعضها ببعض بحيث تبدو العناصر المتعددة للثقافة على أنها متناسقة ، كما تقوم القيم السياسية بتزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء ، ويجعل نسق القيم المواطنين ينظرون إلى أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف ، لا على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع ، كما أن القيم تعطي مبررا هاما للوجود ، فإذا كانت الثقافة السياسية كمركب من تفاعل المكونات السياسية محدد مهم لقدرة الأمة على أن تزدهر ، فإن الفضل في ذلك يعود إلى قدرة أفراد هذه الأمة لترجمة القيم السياسية لهذه الثقافة في أنماط سلوكية.

غير انه قد يحدث إن تكون تجليات الثقافة السياسية في أمة ما مختلفة مع محتوى مضمون القيم ، وقد تصل إلى درجة التناقض مع القيم السياسية للأمة ، وأحسن تجربة تاريخية جسدت هذه الحالة هي حالة الأمة العربية الإسلامية بعد معركة صفين ، إذ كان مشهدها السياسي يشع بمظاهر الثقافة الإسلامية غير أن القيم السياسية التي تحرك الخليفة هي قيم الاستبداد والملك والدهاء والمكر ، كما نجد حالة المشهد

1: إسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص34.
2: نفس المرجع ، ص 23.

الثقافي للأمة اليوم يطبعه الطابع الغربي ، في حين أن القيم السياسية التي توجهها هي قيم المحافظة والتراث الشعبي أكثر مما هي قيم الثقافة السياسية الغربية.

ويمكن التمييز بين الثقافات السياسية في ضوء مؤشر القيم ، فإذا كان نسق القيم محبوك من معتقدات مقدسة ، تميزت الثقافة السياسية بالنزوع نحو المحافظة والثبات والحفاظ على التقاليد ، وكان الانحراف عنها مفضيا إلى العقاب الصارم ، أما إذا كان نسق القيم السياسية غير مقدس ، ويقوم بتقييم الأشياء والأفكار على أساس نفعي برجماتي فإن المواطنين يعملون على التغيير ويسعون إلى الأحسن في خططهم وبرامجهم ومشاريعهم[1].

ويمكن تحديد علاقة القيم السياسية بمكونات الثقافة السياسية من خلال العناصر التالية:

علاقة القيم السياسية بالاتجاهات والمواقف: تعبر الإتجاهات والمواقف على التأييد الذي يصدر من أفراد المجتمع نتيجة إنفعال داخلي تجاه قضية عامة داخلية أو خارجية ، وهذا الانفعال يأتي نتيجة مطابقة أو معارضة القضايا المطروحة لنسق القيم داخل الأفراد ، وعليه فإن الاتجاهات والمواقف هي الصدى الذي تحدثه القضايا العامة في منظومة القيم داخل المجتمع ، وقد إعتبر "روكتشي" أن للقيم مكانة مركزية داخل النسق المعرفي للأفراد بالمقارنة مع الاتجاهات ، فهي في رأيه محددات للإتجاهات والسلوك فهي وظائف للقيم ، وتتعدد المواقف والاتجاهات بتعدد القضايا المطروحة في الساحة السياسية الداخلية والدولية بالمقارنة مع عدد القيم التي تحركها[2].

والمواقف والإتجاهات عموما مفهوم أكثر ديناميكية من القيم وذلك لإرتباطها بدوافع الإنسان ، وقد يحدث أن تتغير المواقف والإتجاهات السياسية وتبقى القيم ثابتة وذلك لبطء حركة التغير فيها ، أو لعدم وضوح معالم القيم الجديدة ، فالقيم السياسية تتغير تتغيرا بطيئا في غالبية الحالات في حين تتغير المواقف والإتجاهات على نحو أسرع[3].

علاقة القيم السياسية بالمعايير: تعبر المعايير عن تلك القواعد المقبولة إجتماعيا وسياسيا والتي يستخدمها البشر في تقرير وتقييم أفعالهم وسلوكهم السياسي ، أما القيم فهي ما يعتقده البشر عما يجب أن تكون عليه الحياة ، وهي لها تأثير كبير في تحديد أفعال البشر وسلوكهم السياسي ، ويعرف Lalande المعيار أو النموذج المتعين type concret بالعبارة المجردة لما يجب أن يكون في كل مكان يكون فيه حكم القيمة نفسه ممكنا ، فهو يوحي دائما بفكرة قاعدة ، نحكم بالرجوع إليها على قيمة عمل أو شيء ، ويقع التعبير به عن معدل الذي لا يمكن أن تكون الحقيقة بدونه ، كما يمكن التعبير به عن المثال الذي يقع التطلع إليه ،

1: د. علي عبد الرازق جبلي ، مرجع سابق ، ص95.
2: مرجع سابق ، ص135.
3: لورانس.أي .هارزون ، مرجع سابق ، ص44.

وتبعا لذلك فهو يتطلب نوعا من التجاوز اللامحدود لكل ما هو حالي ومعطى[1]، وهناك ثلاثة جوانب تختلف فيها القيم السياسية عن المعايير ، فالقيمة السياسية تشير إلى نمط مفضل للسلوك أو غاية من غايات الوجود ، بينما يشير المعيار إلى نمط سلوكي فقط ، القيم تتسامى على المواقف الخاصة بينما المعيار هو تحديد للسلوك أو منع لسلوك أخر في موقف معين ، والقيم هي أكثر شخصية وداخلية بينما المعايير اتفاقية وخارجية ، ومعنى ذلك أن المعايير هي قواعد للسلوك ، فهي تحدد ما يجب أو ما لا يجب إتيانه من أنماط سلوكية في ظروف محددة ، بينما القيم هي مستويات لتفضيل مستقلة إلى حد ما عن المواقف الخاصة ن بمعنى أن قيمة معينة قد تكون بمثابة نقطة مرجعية لعدد كبير من المعايير[2].

علاقة القيم السياسية بالعادات والتقاليد: يقصد بالعادات والتقاليد السياسية تلك السلوكات السياسية التي تتكرر في المجتمع في دور زمني محدد ، وأن الميكنيزم الذي بواسطته تنتج العادات والتقاليد السياسية هو التكرار ، فتكرار ممارسة سلوكات وطقوس جماعية معينة من شأنها أن يدفعها إلى العقل الباطن للمجتمع لتصبح ممارساتها ضرورية لإتزان المجتمع ولإكنمال الوظيفة السياسية ، فالعادات والتقاليد السياسية في غالبها تأخذ بعد السياسات الرمزية التي ينتجها النظام السياسي من أجل أداء وظائف معينة داخل البيئة الداخلية أو الدولية ، وفي غالب الأحيان تنتج العادات والتقاليد نتيجة قيم سياسية معينة تتدخل في تكوينها ، غير أن هذه القيم غالبا ما تزول أو تخفت في الأجيال اللاحقة للجيل المؤسس لهذه العادات والتقاليد ، ذلك أنها وليدة بيئة إجتماعية معينة وعرضة للحركة والتغير من جهة أخرى وتبقى العادات والتقاليد قابعة في وجدان الانسان ذلك لأن الانسان يتمسك بكل ما في وسعه من جهد وإيمان بمعتقداته القديمة حتى عندما يضطر إلى التخلي عن أساسها المنطقي ، لذا يرى "جون ديوي" أن العادات الجامدة تهبط تحت مستوى أي معنى على الإطلاق"[3].

الفرق بين القيم والمعتقدات : القيم تشير إلى الحد الفاصل بين ما هو حسن مقابل ما هوسيء ، أما المعتقدات فتشير إلى الحقيقة مقابل الزيف ، فالقيم حسب "روكيش" هي معتقد من النوع الآمر أو الناهي ، ويعرفها بأنها معتقد ثابت نسبيا ويحمل في فحواه تفضيلا شخصيا أو إجتماعيا لغاية من غايات الوجود ، أو لشكل من أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية ، فالقيم من منظوره تحتوي على ثلاث عناصر مثلها مثل المعتقدات ، فهي معرفية من حيث الوعي بما هو جدير بالرغبة ، ووجدانية من حيث شعور الفرد حيالها إيجابيا كان أو سلبيا ، وهي سلوكية من حيث وقوفها كمتغير وسيط أو كمعيار أو مرشد للسلوك أو الفعل[4].

1: ربيع ميمون ، مرجع سابق ، ص33.
2: علي عبد الرازق ، مرجع سابق ، ص136.
3: قنصوة ، مرجع سابق ، ص(142- 143).
4: د. عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، 1992م ، ص(40-41).

علاقة القيم السياسية بالإديولوجية: إن الإديولوجيا هي وسيلة يلجأ إليها النظام السياسي للحصول على الشرعية من جهة ، ولطمس شكلها التعسفي والاستقلالي ، فهي بهذا ذات وظيفة تظليلية وتقييدية وبالتالي يعد بزوغ الإيديولوجية في أي مجتمع هو طمس لشمس الحرية كقيمة سياسية منشودة على حد تعبير "سولجينيتسين"[1].

وقد شهد مفهوم القيم السياسية الديمقراطية الليبرالية حركة دينامكية تاريخية أرست على العديد من المضامين السياسية للقيم الديمقراطية ، تنم على حيوية المجتمعات الغربية وتمسكها بالشروط الأولى للحياة الطبيعية ، التي تطبعها الحرية وغياب النواهي والزجر سواء كان مقدسا أو وضعيا وهي المراحل التي نستعرضها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقيم الديمقراطية الليبرالية:

تعتبر القيم السياسية من مثل الحرية والمساواة والعدالة والحكومة الدستورية وإحترام القانون...الخ من المثل العليا لمنظري الفكر السياسي وفلاسفة الديمقراطية ، وقد إختلفت أشكال الديمقراطية بإختلاف طرق تجسيد هذه القيم والمثل في مختلف بقاع الكرة الأرضية ، ومدى شمولها وتعميمها لكافة أفراد والطبقات الشعبية ، وتتراوح هذه القيم السياسية في الظهور والأفول والانكماش والتوسع والانتشار بتطور النظم السياسية ، من نظم المدينة إلى الإمبراطورية ، فالدويلات المتناحرة ، وإنتهاء بتنظيم الدولة الحديثة ، وإذ يختلف التنظير الإيديولوجي والإداري لتنظيم وتسير الدولة بإختلاف القيم والمنطلقات إلا أنه يشترك إرث الفكر السياسي للبشرية في هذا المسار التوسعي التطوري سواء أكان في الدائرة الغربية أو في دائرة العالم العربي الإسلامي* ، ففي الغرب لقد شهد التنظير لكيفية تسير الدولة عدة محطات تطورية نجملها في المحطات التي أرسى عليها الفكر الديمقراطي الغربي والمتمثلة في ما يلي :

الديمقراطية الأثينية: لقد بدأت المحاولات التنظيرية الأولى للديمقراطية وفق القيم والمثل السابقة بتأمل فلاسفة الإغريق لنظم "دولة المدينة" التي كانت تحت أنظارهم ، وقد أفضت هذه المحاولات التأملية إلى الشكل الأول للديمقراطية وهي الديمقراطية المباشرة ، فالديمقراطية من حيث المنشأ هي فكرة غربية وطنها الأول هوا لمجتمع اليوناني ، و تتضمن في عمقها فكرة ممارسة الحريات سواء الفردية أو الجماعية بمسؤولية ، ثم ما لبث أن أخدت تلك المبادئ و القيم في الأفول لتحل محلها قيم الجور و الإستبداد و عدم المساواة في عهد الإمبراطوريات و الدويلات المتناحر ، و بقيت المجتمعات و النظم السياسية على

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص18.

*: لقد شهدت الدائرة الغربية ميلاد نظم المدينة مثل أثينا ، إسبرطة ، ثم تطورت إلى نظم إمبراطوريات ثم تفككت في شكل دويلات ومماليك إلى أن ظهرت الدولة الوطنية الحديثة ، ونفس المسار عرف في العالم العربي الإسلامي إذ شهدت المنطقة "دولة المدينة على يد الرسول(ص) ثم أخذت في الفتوحات والتوسع إلى أن أصبحت خلافة إسلامية ثم أخذت في التفكك في شكل ملوك الطوائف ودويلات إلى أن دخلت الدولة الوطنية الحديثة على يد الاستعمار.

هذا الحال إلى أن بزغ الفكر السياسي الديمقراطي الحديث ، المؤطر لكيان سياسي جديد هو الدولة الوطنية الحديثة وفق رؤى مختلفة لمضمون القيم السياسية السابقة ، مكيفا تعامله مع فكرة الديمقراطية كل حسب ظروفه ونظمه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، فأخذت الديمقراطية مضامين مختلفة بإختلاف الحقبات التاريخية الديمقراطية الليبرالية والتي إبتدأت بالديمقراطية المباشرة ثم تلتها النيابية ، كما عرفت الديمقراطية خارج حدودها محاولات تنظيرية من مثل الديمقراطيات الشعبية ، الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي ، فالديمقراطية التي نتناولها هي الديمقراطية الليبرالية التي شهدت حركة تطور تاريخي المتمثل في ما يلي :

1- **الديمقراطية المباشرة** وقد ظهرت في أثينا و كانت تعني إبداء كل مواطن في المدينة رأيه بكل حرية ومساواة في المسائل العامة بشكل مباشر والخضوع لمبدأ الأغلبية ، غير أن هذا النوع من الديمقراطية في بدايتها لم تكن تجسد بالتمام و الكمال المثل العليا للإنسان ، كالحرية والعدل و المساواة ...الخ و ذالك للأسباب التالية:[1]

- إن صفة المواطن هي ميزة متوارثة و ليست عامة على كافة أفراد الشعب بل تحجب صفة المواطنة على طبقة الأرقاء وهي تقارب 3/1 من عدد السكان.

- لم يكن لطبقة الأجانب أي حق في المشاركة السياسية المباشرة مهما إمتدت إقامتهم وذلك للإنعدام نظام للتجنس القانوني وتعتبر هذه الطبقة الرئيسية الثانية في المدينة الإغريقية.

- تقتصر المشاركة في الجمعية الأثينية على المواطنين الذكور دون الإناث و الذين بلغوا سن العشرين ، و كانت هذه الجمعية تجتمع بإنتظام عشرات المرات في السنة على الأقل ، أمام هذا التقييد و الإستثناء في ممارسة القيم السياسية المطلقة في ظل الديمقراطية المباشرة ، و من أجل تعميم أكبر لقيم الحرية و المساواة و العدالة و المشاركة و تحقيق التوازن و الإستقرار داخل المجتمع الأثيني ، أقدم سلون عام 594ق م على مجموعة إصلاحات أهمها:[2]

1- جعل كل أثيني مواطن حر بعد تحريره إقتصاديا و إجتماعيا معتمدا على النظام الطبقي القائم على الثروة المادية في توزيعه للمسؤولية العامة ، فخص الطبقة العليا بمناصب السلطة التنفيذية ، وأفراد الشعب بمناصب أخرى ، معتبرا صفة المواطنة تعني المشاركة وقد كان هذا الفهم عميق الأثر لدى فلاسفة الإغريق وكانت المعضلة لديهم كيف يضمن للفرد المكانة اللائقة به أي وضع كل طبقة في المكانة اللائقة بها في تنظيم الدولة.

1: جورج هولاند سباين ، تطور الفكر السياسي. ترجمة: حسن جلال العروسي ، الجزء الأول ، مصر: دار المعارف ، ص23.

2: يحي أحمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة. بيروت: دار النهضة العربية ، 1983، ص(43- 44).

2- رفع عدد الممثلين المشكلين لكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية كما إستحدث أجهزة جديدة."*

غير أن إصلاحات " سولون " صعدت من حدة الصراعات الطبقية في أثينيا ، وذلك أنها عززت العصبيات السياسية والقبلية ، مما أضعف كثيرا من مرونة الحياة السياسية ، لذا إتجه " كليستنيس " بإصلاحاته إلى تفتيت هذه التجمعات عن طريق جملة من الإصلاحات** ، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار العام وتمكين عامة الشعب من ممارسة الديمقراطية المباشرة ، التي من شأنها أن تعمق الإحساس بقيم الحرية والمساواة والعدالة ودولة القانون والحكومة الدستورية ، ويعلق على هذه الإصلاحات أنها زادت كثيرا من قوة الديمقراطيين في المجال السياسي ، كما أشعرت هذه الإصلاحات كل الاثنيين بالرابطة القوية بينهم ، ولم يعد يشعر الأفراد العامون بعد هذه الإصلاحات أنهم محكومون ، بل أصبحوا من صانعي السياسة العامة ، ومنذ هذه الإصلاحات أصبح دستور أثينا يسمى isonomina ومعناه التوازن السياسي[1] ، لقد كانت المدينة هي معيار القيمة ومستودعها في آن واحد.

إن تأقلم الديمقراطية الأثينية مع الظروف المحيطة بها هي التي جعلتها تظهر بالشكل الذي أوردناه ، وهذا التلون هو في الحقيقة نتيجة لترابط هذا المفهوم مع الأرضية الثقافية والإجتماعية و الإقتصادية من جهة ، و إنعكاسها على نفسية الفرد من جهة أخرى ، فالديمقراطية الأثينية هي رد فعل إصلاحي للظروف المحيطة بها وقد أعتبرت في أذهان الكثير على أنها مثال للديمقراطية الحقة ، ولكن في حقيقتها لم تكن غير ديمقراطية ناقصة تمثل سيطرة طبقة معينة إستبعدت من ممارستها كل من العبيد و الفقراء والأجانب ، وذالك لفقدانهم إما للحرية أو القوة الاقتصادية ، وقد بلغت قوة الفكرة الديمقراطية إلى أن أصبحت الكنيسة في العصور الوسطى تستعين بها لتعيين القائمين عليها فظهرت الديمقراطية الكنسية التي نستعرضها فيما يلي:

الديمقراطية الكنسية: لقد دأب النظام الكنسي الكاثوليكي على الفعل الديمقراطي داخل دوائره المغلقة ، إذ كانت عملية الانتخاب هي التي تأسس لمجالس القساوسة والنبلاء والبرجوازية[2] ، فالملك المقدس في العصر الوسيط يقدم لنا السلطة الأقل حرية و الأقل تعسفا لأنها ملزمة بمجموعها بقانون بشري و بالعرف

---

*: رفع عدد ممثلي السلطة التنفيذية من 03أراخنة إلى 09 ، وأستحدث مجلس 400شخص المدعو boulé بجوار السلطة التشريعية الجمعية العمومية (ecclésia) ، كما سلب بعض من صلاحيات مجلس "الاريوباجوس" من تدخله في الإدارة ، وهو بمثابة سلطة قضائية ، كما أستحدث بجواره المحاكم الشعبية ، وهي أعظم خدمة للديمقراطية المباشرة . للمزيد من التفصيل أنظر كتاب يحي أحمد الكعكي ، مرجع سابق ، ص(43- 44).

**: أقبل على تقسيم إداري جديد لأثينا حيث قسمها إلى 10 أقسام إدارية مكونة من مختلف الطبقات معتبرا القرية هي الوحدة الأساسية ، كما زاد من عدد أعضاء مجلس « boulé » إلى 500 عضو بدل 400 عضو ، ومنح حق المواطنة لكل إنسان حر يقيم في أثينا ، إضافة إلى تخويله سلطة النفي السياسي من المدينة إلى الجمعية العمومية ، ورفع عدد الاراخنة إلى عشرة بدلا من 09 ومنح حق الترشح لطبقة الفرسان بعدما كانت حكرا على الطبقة العليا. أنظر كتاب يحي أحمد الكعكي ، مرجع سابق ، ص(43- 44).

1: سويم العزي ، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث. الطبعة الأولى ، المغرب: المركز الثقافي العربي ، 1987 ، ص85.

2: نفس المرجع السابق ، ص111.

و بالقانون الإلهي ، فكما تلزمها محكمة النبلاء باحترام العرف تسهر الكنيسة على أن تبقى المشرف النشيط للملك السامري التي يجب عليها أن تتبع تعليماته في كل النقاط ، وفي هذا الإطار نجد de vues chlrters كتب لهنري الأول ملك إنجلترا " أيها الأمير ، لا تنسى ذلك أنك خادم خدام الله ولست سيدهم ، إنك حامي شعبك ولست مالكه " ، ولذلك كانت الكنيسة تسلط عقوبات قاسية على الملوك* في حالة ما إذا فشلوا الملوك في أداء واجباتهم تجاه الرعية وتجسيد رسالتهم[1] ، وقد لعبت فكرة الهدف من السلطة في الفكر الكاثوليكي في العصر الوسيط دورا بارزا في إصلاح الملوك وتقييد سيادتهم ، فالطاعة الواجبة للسلطة بسبب شرعيتها الدينية يمكن أن تنقص إذا أعرضت في سلوكاتها السياسية عن النزوع إلى الخير المشترك والعام الذي يلزمها أن تحكم به ، باعتبارها سلطة مشيدة تسهر على خدمة المجتمع لا بإعتبارها سلطة مدمرة.[2]

لكن مع حدوث بعض التغيرات والتي بدأت مع الإكتشافات الجغرافية والعلمية خلق نوع من الشك في المعتقدات العقلية والروحية السائدة ، وقد إنزلقت المجتمعات الغربية إلى حروب ناتجة عن إنتماءات و إعتناقات جديدة للتيارات الدينية المتمثلة في البروتستانتية ، بما جاءت به من أفكار ساعدت الفرد على التحرك والتحرر ، وكذلك مع إنتشار الأفكار العلمية والعملية[3] ، وقد جاءت هذه الديمقراطية الكنسية لتأكد حرية الإنسان والمساواة ، غير أنها سقطت هي الأخرى من بعد في نفس الإقصاء السابق للديمقراطية الأثينية ، أي أنها كانت ديمقراطية تعبر عن طبقة القساوسة والمجموعة الإقطاعية ، مع وجود فارق بينها وبين سابقتها بأخذها بالطابع الإنساني لكونها بنيت على مبادئ دينية ، لكن من الناحية العملية فإن ممارساتها لم تخرج عن نطاق ممارسة الطبقة الوحيدة المسيطرة على المجتمع[4].

الديمقراطية النيابية المقيدة : لقد كان أساس انطلاق هذه الديمقراطية في القرون السابقة مفهوم سيادة الأمة بدل سيدة الشعب ، فإذا كان الشعب هو مجموعة من الأفراد فإن الأمة هو كيان معنوي ، وعليه تصبح سيادة الأمة بقدر ما يتعرف الأفراد المكونون لها على بعضهم البعض كأعضاء فيها ، ويعترفون بها بوصفها هدفا لهم ، وينجم عن هذا أن الذين اكتسبوا هذا الوعي هم وحدهم الذين يسيرون بالمجتمع نحو تحقيقهما ، إنهم قادة ومرشدون و إرادتهم فقط تنطبق مع الإرادة العامة[5] ، لذلك سعت السلطة السياسية إلى منع حق التصويت عن كل الفقراء والمجموعات الأمية والنساء ، وكل من لم يبلغ الأربعين من العمر ، ذلك أن هؤلاء الأصناف هي أصناف لا ترقى إلى مستوى الدفاع عن الأمة ، التي هي مفهوم لا يرقى له

*: من بين الملوك الذين نالوا عقوبات الكنيسة نجد الإمبراطور هنري الرابع الذي استدعي للركوع أمام البابا "غريغورا" السابع في ثلج "كانوسا" بإيطاليا سنة 1077م .

1: برتران دو جوفيل ، في السلطة التاريخ الطبيعي لنموها . ترجمة : د.محمد عرب صاصيلا ، دمشق : وزارة الثقافة ، 1999 ، ص50.

2: نفس المرجع السابق ، ص71.

3: سويم العزي ، ص120.

4: نفس المرجع ، ص85.

5: برتران دو جوفيل ، مرجع سابق ، ص80.

إلا من تلقى قدرا معينا من التعليم ، أو إكتسب قدرا معيننا من المال الذي يقتضي إكتسابه مستوى من الرشد والعقلانية والحكمة ، كما أن حجب التصويت على الفقراء يرجع سببه إلى عدم قدرتهم تقديم الضمانات المالية التي تمكنهم من المشاركة في الإنتخابات ، وبالنسبة للأميين يعود السبب إلى جهلهم لفهم معنى الحق والواجب ، وبخصوص النساء فلا داعي لمشاركتهن مادام هناك من يصوت بدلا عنهن ، فالأزواج والآباء ينوبون عنهن ، في حين أن تحديد سن التصويت بالأربعين يعود إلى أن وصول الإنسان إلى هذه المرحلة يعني نضجه ، وهذا النضج يؤهله لتفهم حقيقة الأشياء والدفاع عنها بشكل عقلاني وغير عاطفي[1].

ولقد ظهرت بوادر الإقتراع العام في المؤسسات الشبه التمثلية في الملكية الفرنسية ، فقد كان أعضاء جمعية الطبقات العامة في فرنسا ينتخبون من قبل ناخبون يكونون من المولودين في فرنسا ، أو المكتسبين الجنسية والبالغين خمسة وعشرين سنة من العمر والمذكورة أسمائهم في جداول التكليف مهما كان مقدار الضريبة المدفوعة ، ولم يكن هناك من رسم إنتخابي محدد بالمعنى الصحيح ، وكانت الإنتخابات ذات درجة واحدة بالنسبة للنبلاء ورجال الدين المكونين لهذه الجمعية ، أما ممثل المدن من الطبقة البرجوازية فقد كانت الإنتخابات على درجتين أو ثلاث ، ولم تكن المرأة مبعدة تماما عن التصويت فالمالكة لها حق الانتخاب ، وكان إنتخاب هؤلاء الأعضاء وفق مبدأ الوكالة الإلزامية التي تعني فيما تعنيه حق الجهة المنتخبة للعضو عزله إذا لم يمتثل لشروط الوكالة التي تحوي على تظلمات ومطالب خصوصا وأن نفقات النقل والإقامة للمنتخبين كانت تدفع من قبل الناخبين[2].

إن سيطرة قيمة الحرية الإقتصادية في القرن التاسع عشر انعكس على قيم التفكير السياسي ، وكانت المشكلة السياسية المزدوجة المطروحة في هذا المستوى هي : كيف نضمن خلق نظام سياسي يصنع قوانين و ينفذها بشكل ترسخ مجتمع السوق الحرة من جهة، ويحمي المواطنين من جميع الحكومات الجشعة بالطبيعة الإنسانية ؟ ثم من يتولى عملية الخلق هذه ؟

ولقد خلص البحث في هذه الإشكالية إلى إبتداع مبدأ دستوري هو " حق الإقتراع " بشروط تخضع دائما لمنطق إقتصاد السوق الحرة وإشباع الرغبات والحاجات ، من مثل سرية الإقتراع ، حرية التعبير كرغبتين تمكنان من التعبير الفعلي عن أمنيات المقترعين[3] ، فقد إعتقد كل من "جيمس ميل" و"بنتام" أن الإقتراع المشروط الذي يوضع في أيدي المواطنين كفيل من أن يمنع النظام السياسي من سلب المواطنين

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، (87-88)

2: أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . الجزء الثاني ، ترجمة : علي مقلد ، شفيق حداد ، عبد الحسن سعد ، الطبعة الثانية ، بيروت : الأهلية لنشر والتوزيع ، 1977م ص234.

3: س.ب ماكفرسون ، حياة الديمقراطية الليبرالية وأطوارها .ترجمة : د.شعبان عبد الله محمد ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر ، 2008 ، ص100.

أمنهم ، وقد تدرج هذا المبدأ حتى أصبح حقا عاما مقيدا من خلال إستبعاد الفقير والجاهل والتابع الغير الحر ، والمرأة ورب البيت الذي عليه ضرائب غير مسددة[1].

ولقد ضل حق الإقتراع لسنوات عديدة مقتصرا على من يمارسون الملكية أو من يدفعون حدا أدنى من الضرائب وهذا النظام الإنتخابي يدعى "نظام النصاب régime censitaire " أي أن الفرد الذي لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطنا ، وقد إستمر الوضع هكذا حتى 1914م تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى ، إذ كان يمنع على كثير من البرلمانات الأوروبية أن تكون لها علاقة بالأحزاب ، ولم تعرف هذه البرلمانات إلا نوابا منعزلين ومستقلين بعضهم عن البعض الأخر[2] ، أمام هذا الوضع التمييزي الغير المتكافئ بين الحكام والبرلمانيين وبقية أفراد الطبقات الشعبية ، قامت مجموعة من الناس في إنجلترا في عهد "كروميل"سمت نفسها the levellers ، يدعونه إلى أن يساوى بين الناس جميعا ، كما نجد في فرنسا حركة موازية كانت تسمى نفسها بثورة المساوتيين تدعوا إلى تحقيق المساواة بين الناس[3] ، وكان الهدف من تعميم الإقتراع على جميع أفراد المجتمع هو أداء وتحقيق مجموعة وظائف إن على مستوى المحكومين أو على مستوى الحكام.

إن الصورة الأولى للديمقراطية الغربية كما نشأت في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا كانت ديمقراطية محدودة ومقيدة ، مقصورة على طبقة واحدة هي ما يسمى الطبقة البرجوازية دون الطبقات الاخرى ، أي طبقة الملاك غير الإقطاعيين المشتغلين بالتجارة والصناعة ، والذين كانوا يرون في عسف الملوك ، وفي حقوق الإقطاعيين المتوازنة ما يعطل من حياتهم ونشاطهم التجارية والصناعية ، وما يحط من مكانتهم الاجتماعية بين صفوف الشعب ، وكانت الثورة الأولى للديمقراطية هي ما عرف بإعلان حقوق الإنسان أو قانون الحقوق في إنجلترا* أو حقوق الإنسان في الدستور الأمريكي**

1: نفس المرجع ، ص100.

2: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص90.

3: علي الدين هلال ، خالد الناصر ، جلال عبد الله معوض ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي . الطبعة الأولى ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص109.

*: هو القانون الذي صدر في إنجلترا عام 1689م عند عزل الملك جيمس الثاني ، وتولية "وليم أوف أورنج وماري" عرش انجلترا على شروط معينة وضعها البرلمان تتضمنها وثيقة أطلق عليها اسم قانون الحقوق وأهم نصوص هذا القانون هي : - التزام الملك باحترام القانون فالملك ليس فوق القانون – لا ضريبة إلا بقانون – حرية انتخاب البرلمان وحرية أعضائه في المناقشة داخله(فكرة الحصانة البرلمانية) – نظام المحلفين كضمانة للعدالة الحكم القضائي ويرتبط به نظام " habes corpus " أي حق المحكمة في أن تطلب إحضار المتهم أمامها لتطلع على جسده لكي تضمن أن لا يكون قد حل به تعذيب ، أو أنه قد قتل فعلا ويحاكم بعد أن قتل – كما نص قانون الحقوق على حرية الرأي للبروتستانت فقط وليس لغيرهم لأن الكنيسة الرسمية كانت بروتستانتية. (أنظر علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص(108 -109) .

**: بعد انجلترا بحوالي قرن في دستور وم أ الصادر في سنة 1787م نجد أيضا القضايا نفسها بالترتيب نفسه تقريبا ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت الجمهورية ولم تكن هناك مشكلة ملك إنما كانت السيادة بيد الأمة كلها ، يمثلها الكونجرس ، وأساسا مجلس الشيوخ أي مجلس ممثلي الولايات الأعضاء في الاتحاد الفدرالي ، وكانت القضايا المطروحة هي تنظيم الضريبة أي لا ضريبة إلا بقانون ، الأمن الشخصي ونظام "habeus corpus " ، سيادة القانون أي لا سلطة لأحد إلا بمقتضى القانون والشيء الوحيد الذي أضافته الثورة الأمريكية هو إلغاء الألقاب(أنظر علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص(108 -109).

أو إعلان حقوق الإنسان في فرنسا* ، وجميعها تدور حول القيم التالية: أولا مفهوم الأمن الشخصي أي أن الإنسان لا يسجن بلا ذنب و يتفرع عن ذلك مفهوم قانوني أي أن التجريم يجب أن يكون بقانون و ليس على هوى الحاكم ، ثانيا حماية الملكية الفردية من المصادرة و حماية دخل هذه الملكية من الضريبة التعسفية ، ومن هنا نشأ في إنجلترا البرلمان على مبدأ لا ضريبة بدون تمثيل نيابي ، أي أنه ليس للملك أن يفرض ضريبة إلا بموافقة ممثلي دافع الضرائب ، وهكذا كانت فكرة المواطن قائمة على دافع الضرائب قبل أن تصبح عامة للجميع في الثورة الفرنسية.

غير أن تزايد الطبقة العمالية في منتصف القرن19 نتيجة التطور الإقتصادي والصناعي الجديد ، والتي لم تكن في حسبان الطبقة الحاكمة على أنها ستكون مصدر خطر على وجودها ، وبالخصوص على وجود الملكية الخاصة ، وقد تبلور هذا الخطر نتيجة المظاهرات والثورات العمالية جراء سوء الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لطبقة العاملة ، والتي أصبحت تشكل خطرا على النظام العام ، ولذلك تبلورت دعوة إلى قيام بتعديل المفهوم المقيد للديمقراطية إلى المفهوم المثالي الإنساني ، وترجمت هذه الدعوة بالمطالبة بتحسين وضعية الإنسان المادية والمعنوية عن طريق تحقيق النضج الشخصي لكل أفراد المجتمع ، وقد ترأس هذه الدعوة الجديدة في إنجلترا "جون ستيوارت ميل " ، وقد جاءت هذه الدعوة لتضع مسؤولية تطوير الإنسان على عاتق المسئولين ، عكس الأولى التي تركز على قدرة الإنسان بتثقيف وتطوير نفسه بنفسه بدافع طموحاته ومصالحه ، فالدعوة إلى تعديل المفهوم المقيد للديمقراطية جاءت لتخفيف من عدم المساواة والصراع الطبقي ، عن طريق زيادة المشاركة الجماهيرية في الشؤون السياسية[1].

فديمقراطية النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت ديمقراطية وقائية ، لأنها إخترعت قيم وسيطة لوقاية غالبية أفراد المجتمع من جور وإستبداد وعدوان وإستغلال السلطة وموظفيها الذين توظفهم من أجل حمايتها ، كما تعبر من جهة أخرى على الجانب القمعي التسلطي ، لأن المنع يفسر بالقمع والقهر إذا ما ملكت حق إستعماله مجموعة ما ضد أخرى ، وكل المبررات التي قدمت تخفي حقيقة تعكس محاولة قيادات المجموعات الوسطى(البرجوازية) والغنية إستمرار تمسكها بالسلطة السياسية ، وعزل الطبقات الدنيا من كل مشاركة بطريقة سلمية وبدون عنف أو صراع ، "ولقد تطورت الدول الغربية إلى الديمقراطية بشكل متدرج وبطيء من خلال السبق في تكوين النقابات التي انتهجت سياسة المطالبة بحقوق

*: : وبعد الولايات م أ بفترة وجيزة صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ضل الثورة الفرنسية إذ تنص المادة الأولى منه على أن المواطنين سواسية أمام القانون وفي مادته الثانية تنص على أن الملكية الفردية مصونة أو مقدمة لا يجوز المساس بها ، ثم يلي ذلك على انه لا ضريبة إلا بقانون وأن المواطنين متساوون أمام الضريبة ن كما نص الإعلان على مفهوم احترام حرية الرأي والعقيدة وحرية الكلمة والصحافة ، وهذا كان من خصوصيات الثورة الفرنسية ، لأن الكنيسة الكاثوليكية قامت في فرنسا بدور معاد للثورة ، إذ انضمت إلى النبلاء ضد البرجوازية والشعب.
(أنظر علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص(108 -109)

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص(88- 89).

العمال ثم ظهرت الأحزاب السياسية والتي ولد معها حق الإقتراع العام ، بعدها الإعتراف بحقوق المرأة والإعتراف بحق الإضراب وبحق العمال في التأمين الإجتماعي خاصة التأمين على البطالة"[1].

الديمقراطية النيابية غير المقيدة: تعرف هذه الديمقراطية بأنها "النظام السياسي الذي يتيح فرصا دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة ، وتهيئ تنظيمات تسمح بأن يكون لسواد الأعظم من السكان التأثير في القرارات العامة للأمة ، وذلك عن طريق الإختيار بينالمتنافسين على المراكز السياسية[2].

إن هذا التعريف يحدد مجموعة من الشروط لقيام الديمقراطية في مجتمع من المجتمعات وتتمثل في :

- قائمة من القيم الدستورية تنظم عملية إنتقال السلطة من فئة حاكمة إلى أخرى.

- قائمة من القيم الدستورية المنشأة والمؤسسة لظهور تنظيمات تسمح لغالبية أفراد الشعب للتأثير في القرارات الهامة للأمة.

- إنتقال السلطة والتأثير في القرارات الهامة لا تتم إلا عن طريق الإختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية ، وعلى ضوء هذه الشروط تصبح الديمقراطية منتفية إذا لم يؤدي نتاج النشاط السياسي إلى منح السلطة إلى مجموعة ما في فترات محددة ، وينتج عن ذلك وجود حكومة غير مستقرة وغير مسئولة ، وتصبح الديمقراطية غير منظمة في غياب مجموعة من القيم التي تسمح بالتنافس السلمي من أجل السلطة ، وستزداد سلطة المسئولين بإطراد ويتضاءل نفوذ وتأثير الشعب على سير السياسة إذا لم يتوفر وجود معارضة مستمرة فعالة[3].

ويعتقد "ألكسي دي توكفيل" أن الديمقراطية تتضمن توازنا بين قوى الصراع والإتفاق العام[4] ، وقد خشي "توكفيل" أن يختفي الصراع الإجتماعي والسياسي لأنه قد يوجد مركز واحد فقط للسلطات وهو الدولة ، التي لا يمكن أن تكون أية جماعة أخرى في مستوى قوتها بحيث تصبح قادرة على معارضتها ، وخشي كذلك أن تلحق المجتمعات الجماهيرية الضرر بالإتفاق العام من خلال اللامبالاة التي تنشأ نتيجة عدم إنتظام الأفراد في عضوية التنظيمات الإجتماعية والسياسية الهامة ، وقد رأى أن الإشتراك في هذه المنظمات يعتبر شرط لاستقرار النظام الديمقراطي ، فالإجماع بين أعضاء منظمة واحدة يجعلهم أساسا للصراع داخل منظمات أخرى ، وبهذه الطريقة يحددون السلطة المركزية ، وكل هذا يساهم على تدريب زعماء المعارضة المحتملين على المهارات السياسية[5].

1: علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص111.

2: سيمور مارتن ليبست ، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة . ترجمة : خيري حماد وشركائه ، بيروت : دار الأفاق الجديدة ، 1959، ص23.

3: نفس المرجع السابق ، ص23.

4: نفس المرجع السابق ، ص11.

5: نفس المرجع السابق ، ص13.

إن القهر الذي قننته ديمقراطية القرن التاسع عشر من خلال الإمتيازات التي منحتها لفئات محددة مقابل حجبها على فئات أخرى ، جاءت ديمقراطية القرن العشرين لتزيله قانونيا ولتجعل من الإقتراع العام وإنشاء الأحزاب حق لكل المواطنين ، وهي ديمقراطية إنتقلت في أساسها من مبدأ سيادة الأمة الذي كان سائدا في القرن 19م إلى مبدأ سيادة الشعب في القرن العشرين ، وهو المبدأ الذي أخذ قيمة مركزية وحيزا سياسيا ، وقد أدى هذا إلى زيادة درجة المشاركة في الحياة السياسية ، وهذه الزيادة لم تمنع من إستمرار ممارسة الأليغارشية الإقتصادية من سيطرتها على المجتمع وتحريف روح الديمقراطية الداعية إلى المساواة ، كما أفسدت مصداقية العملية الإنتخابية ، وقد بلغت هذه الوضعية ذروتها في الأزمة الإقتصادية لعام 1929م التي وقفت الديمقراطية عاجزة على معالجتها ، وقبل هذه الأزمة توقع المنظر الأمريكي "جون ديوي" الصعوبات التي تواجه الديمقراطية الليبرالية ودعا إلى التغيير في النمط المطبق والأخذ بالروح البرجماتية في تطبيق مبادئها ، فبالنسبة له إن الديمقراطية تعبر عن طريقة حياة ولا يمكن تحقيقها فقط بالإعتماد على المؤسسات السياسية ، بل ذهب لجعل وسائل الإنتاج أكثر إجتماعية حتى تجد حرية الأفراد في أسس التنظيم الاقتصادي سندا لها ، ولن يتحقق هذا الشيء إلا باللجوء إلى العلم والتجربة والتخطيط الإقتصادي ، وهي نظرة تقترب إلى النظرة الكنزية المطالبة بمزيد من تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية من خلال أجهزة السلطة السياسية ، واللجوء إلى إستخدام المشاريع الكبرى لمحاولة إمتصاص البطالة التي تشكل أحد المعوقات الأساسية في تحقيق المشاركة السياسية وقيم الديمقراطية ، وقد ذهب "جوزف شامبيتر" إلى نفس النهج حيث أكد على ضرورة إقامة الموازنة بين القوى الموجودة داخل المجتمع وذلك من خلال الديمقراطية نفسها[1].

غير أن تهديد القهر والتسلط الذي تعمل الديمقراطية غير المقيدة محاصرته لا يقتصرعلى الأقلية المالكة فقط ، بقدر ما يرتبط بطبقة البيروقراطية التي كانت من إهتمامات كل من"ماكس ويبر" و"ربرت ميشلز" ، اللذان كانا في مقدمة من إنهمكوا في البحث في قضية العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية ، فقد إعتقد "ماكس ويبر" أن نمو المؤسسات البيروقراطية ضروري لإقامة أي مجتمع حديث خاصة الصناعي منه وهي-البيروقراطية- أهم مصدر للتغيير في المؤسسات ، ومن ثم فقد شكل هذا النمو البيروقراطي تهديدا لوجود القوى القائمة التي تربط المجتمع (البنى التقليدية) ، ولكن " ماكس ويبر" أعطى أهمية أيضا للمظاهر الموحدة للتحول البيروقراطي في مجتمع ديمقراطي كإستعمال المستويات والمقاييس البيروقراطية سواء في الإختيار أو الترقية أو المعاملة المتكافئة أمام القانون وتطبيقها على المجتمع بأكمله.

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص91.

ويعتبر "ماكس ويبر" في تحليله طريقة العمل الفعلي للمجتمع الديمقراطي ، أن الإشراف على تطبيق القوانين تعتبر أكبر مشكلة تواجه السياسيين الذين يتمتعون بثقة الناخبين أو المقترعين ، وهو يرى أن الإشتراكية تعني إمتداد سلطة البيروقراطية على المجتمع كله بحيث تتولد دكتاتورية البيروقراطية بدلا من ديكتاتورية الطبقة العاملة كما قال ماركس ، وعلى ذلك فالقضية الكبرى هي : ما الذي يمكن أن نعترض به على هذا التركيب البيروقراطي لكي نستطيع الإبقاء على جزء من الجنس البشري حرا من هذه السيطرة المتفوقة لطريقة الحياة البيروقراطية؟[1]

لم يحظى تحليل العلاقة بين نمو سلطة الدولة البيروقراطية المركزية وبين إنهيار الديمقراطية إلا بقليل من الإهتمام ، وفصل العلماء دراسة البيروقراطية عن دراسة التنظيم السياسي ، ونشأت تحليلات "ماكس ويبر" لقانون البيروقراطية السياسية المحايدة أو اللاحزبية من طبيعة النظام السياسي الديمقراطي ، وهذا من شأنه أن يجعل بالإمكان إستمرار الحكومة الديمقراطية أثناء تغيير من يتولون المناصب السياسية ، ونتيجة لفصل الطبقات الدنيا من العاملين في الحكومة عن شخصيات الساسة القابضين مؤقتا في زمام الحكم ، وعن سياساتهم ، فإن البيروقراطية في الحكومة تعمل على تخفيف توتر الصراعات الحزبية ، وهناك ميل في الأشكال البيروقراطية لتقليل الصراعات عن طريق نقلها من المجال السياسي إلى المجال الإداري ، مما يتيح للمؤسسات البيروقراطية القيام بدور أساسي كعنصر سلامة وتهدئة ، وهكذا فإن الضغوط لتوسيع مدى المستويات والممارسات البيروقراطية بطرق عديدة تؤدي إلى تعزيز الإجماع الديمقراطي العام[2].

إن الديمقراطية النيابية غير المقيدة في القرن العشرين شهدت حركة قيمية بإتجاه نموذج جديد هو الديمقراطية النيولبرالية الذي نستعرضه فيما يلي.

الديمقراطية النيولبرالية: وهي نظرة في الممارسات الحياتية في مختلف مجالاتها السياسية والإقتصادية ، وتستند موجة التحول الديمقراطي التي إجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين إلى قيم هذه الليبرالية الجديدة التي تتمحور حول قيمتين مركزيتين تشكلان غاية الحركة الديمقراطية العالمية ، هما الحرية الفردية والكرامة الإنسانية ، فالليبرالية الجديدة هي وجهة نظر سياسية تطورية تدافع عن مقولة الدولة الحارسة l'état providence ، وعن مؤسسات التعاملات الجديدة من الشركات التجارية العملاقة ، وتحتفظ بالمدخل التنظيمي لتدخل السياسي للدولة في المجال التشريعي و المجال الاجتماعي.

فالإيديولوجية النيولبرالية الجديدة يرها المنظرين لها على أنها الطريقة المثلى لتحسين الوضع الإنساني ونمط حياته عن طريق إطلاق الحريات الفردية للمواطنين بإعتبارهم خزانات لموارد إبداعية

1: ، سيمور مارتن ليبست ، مرجع سابق ، ص14.
2: نفس المرجع ، ص17.

كامنة ، وبالأخص المهارات التجارية والتبادلية الإبداعية للفرد ، ضمن إطار مؤسساتي عام يعمل على حماية حقوق الملكية الخاصة وحرية التجارة ، وحرية الأسواق الاقتصادية ، فالحريات الفردية تصونها في نظرها حرية السوق وحرية التجارة ، ولقد تغلغلت تأثيرات النيولبرالية في طرائق التفكير إلى حد اندمجت فيه مع الرأي السديد والرؤيـة البديهيـة لفهم العالم وتأويلـه والعيش فيه ، كما إستبعدت الكثير من التدمير الخلاق ، ليس فقط للأطر والقوة المؤسساتية السابقة بل أيضا لتقسيمات العمل والعلاقات الاجتماعية[1].

إن هدف الليبرالية الجديدة هو الإمتلاك الرأسمالي لمصادر الإنتاج بدل إمتلاكها من قبل العامل أو الدولة ، وهي السياسة الكنزية التي إنتهجتها الدول الغربية خلال الثلاثين سنة التي تلت الأزمة الاقتصادية العالمية ، أو التنظيمات الوطنية الشعبية لغالبية دول الجنوب ، والتي كانت من نتائجها تراجع الإنتاجية في دائرة الدول الغربية ، وإرتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا لدول الجنوب من جهة ثانية ، وهذه الحصيلة السياسية الكنزية كانت الدافع الحاسم لتغيير التوجهات السياسية بإتجاه خيارات النيولبرالية ، والتي مكنت من تحقيق نمو إقتصادي هام لكنه هش ، وتقف مختلف الأزمات دليلا على هشاشة الخيار النيولبرالي الذي حقق تنمية تكنولوجية معتبرة ، غير أنها كرست سلطة الأقلية على العالم مع ضعف التأثير على الطبقات الاجتماعية الوسيطية ، والزج بالملايين من البشر في الفقر المدقع[2].

نشأة التفكير النيولبرالي: تعود إرهاصات هذا التفكير إلى الثلاثينيات من القرن الماضي عقب إزدياد تدخل الدولة إثر الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929م ، وهو تدخل يهدف إلى إنقاذ الرأسمالية ، وقد جاء إثر إزدياد الطلبات التي تنادي بتدخل الدولة لخلق أو إعادة التوازن أو لضمان حقوق مصالح المجموعات ، فكثرة هذه الطلبات كلفت الدولة ثقلا تجاوز قدراتها الطبيعية ، وكنتيجة لذلك عجزت الدولة عن القيام أو الوفاء بكل إلتزاماتها ، لأن هذه المطالبة جعلت من الدولة المحرك الرئيسي للحياة الإقتصادية وعلى حساب الملكية الخاصة ، أما سياسيا فقد إرتبطت النيولبرالية بمشروع الطبقة الحاكمة الأمريكية المتنامي منذ عام 1945م بعد مؤتمر "بوتسدام" ، وكان أساس هذا المشروع الإحتكار النووي لـ الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو إستراتجية تهدف إلى نشر عقيدة "مونرو" التي تمنح و م أ الحق الحصري في إدارة العالم الجديد كله وفق مصالحها الوطنية ، وهو الشيء الذي يقتضي عدم قبولها بمبدأ أن يكون القانون الدولي فوق ما تعتبره ضرورات الدفاع عن المصالح الوطنية ، وهي الفكرة والرؤية التي طورها

1: ديفيد هارفي ، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي). ترجمة : مجاب الإمام ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2008 ، ص14.

2 : François HOUTART, mondialisation néolibérale ou la subversion du sacré : positions altermondialistes. www.grupoapoyo.org/basn/files/eas4764/mondialisation.pdf, 25/02/2009, p(01-02).

النازيون سابقا مطالبين بتدمير عصبة الأمم ، وقد إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من تهديد الغزو السوفيتي مبررا ووسيلة لتحقيق إستراتجيتها[1].

وقد دفعت هذه الوضعية إلى ظهور تيار ليبرالي جديد يدعى بمدرسة " فرجينيا " التي ترأسها "بوشانان" تدعوا إلى ضرورة تقليص دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية ، وتدعي دائما بأن السلوك الفردي عقلاني دائما ، وأن التنظيم لا يملك العقلانية لأن أسسه لا يمكن لها أن تملك سوى أهدافا غير عقلانية ، ولكون أن ميكانيزم السوق يتصف بالعقلانية عكس المؤسسات البيروقراطية ، لذا فلا بد من تقليل المجال البيروقراطي وإعادة تنظيم تصرف المجتمع[2] ، وتشكل الفترة الممتدة بين (1978-1980) نقطة تحول ثورية في تاريخ الليبرالية التي أصبحت توصف بالجديدة ، وقد إصطبغت بصفة الجديدة جراء مجموعة من السياسات والإجراءات الجديدة التي أعلنها مجموعة من السياسيين* الذين إعتلوا سدة الحكم في بلادهم والتي تهدف إلى تحقيق الحرية الفردية والكرامة الإنسانية .

ويعتبر إجماع واشنطن خطوة عملية لتفكير النيولبرالي ، وهو إتفاق عمل في نهاية السبعينيات لمجموعة من المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية ، ومؤسسات الإحتياط الفدرالي للولايات المتحدة لغرض توجيه الإقتصاد العالمي باتجاه إقتصاد السوق ، وإلغاء القواعد التنظيمية لتدخلات الدول بغرض إيجاد آليات جديدة لإعادة تشكيل التراكم الرأسمالي ، وقد سوق هذا التفكير الإقتصادي تحت مسمى العولمة والتي من مظاهرها الإدماج الدولي لمختلف مراحل الإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية مختلفة ، والناتج عن مركزية سلطة إقتصادية ضخمة ونمو آلة مالية نتيجة التخلي عن قاعدة الذهب ، وتستند حركة العولمة إلى مبرر أن العالم أصبح قرية كونية نتيجة الثورة التكنولوجية وبخاصة في مجال المعلومات والاتصالات[3].

وتعد الحكومة الأمريكية إحدى الفواعل الرئيسية المروجة لليبرالية الجديدة ، وتستمد قوتها وجبروتها من مساعدة الطبقات القائدة لرأسمالية العالمية في المجتمعات الغربية أو غير الغربية التي تقدم لها دعما غير محدود[4] ، بإعتبارها الحاضنة التي مكنتها من النمو ، كما تعد بريطانيا اليد المساعدة لها ، وبهذا يعد التيار الأنجلوساكسوني الرائد في التفكير النيولبرالي ، وهو ينطلق في تفكيره من تفسيراته

1: سمير أمين ، جيو سياسة الامبريالية المعاصرة .مجلة المستقبل العربي ، وهي مجلة فكرية شهرية يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2004/05 ، ص(32..34).

2: سويم العزي ، ص137.

*: في عام 1978م أنتخذ "دينغ جياوبينغ" خطوات لتحرير اقتصاد الصين ، وفي أفريل 1979م انتخبت "مارغريت تاشر" رئيسة للوزراء في بريطانيا ، وانتخبت إجراءات لمكافحة التضخم ، وكبح سلطة نقابات العمال ، وفي الولايات م أ أنتخب "رونالد ريغان" رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية الذي عمل على إنعاش الاقتصاد ، وذلك بدعمه السياسات النقدية المتركزة على مكافحة التضخم التي صاغها محافظ بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي والعمل على لجم قوة العمل وتحرير قطاعات الصناعة والزراعة من القيود الناظمة لها.(أنظر مقدمة كتاب ديفيد هارفي ، مرجع سابق ، ص(11...17)).

3- François HOUTART, ibide, p01

4: توفيق المدني ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب . دمشق: إتحاد كتاب العرب ، 2003 ، ص57.

لأزمة الديمقراطية الليبرالية ، والتي تكمن في تحول السلطات الحقيقية التي يجب أن يتمتع بها كل من البرلمان والحكومة في النظام الديمقراطي لصالح النقابات والجمعيات ، نتيجة قوتها في التنظيم وفرض روح الإنضباط ، وعليه فالنظام الديمقراطي يعاني في الوقت الحاضر من أزمة تعددية الأقطاب[1] ، والتي من شأنها أن تعيق اشتغاله بشيء من الحرية والطلاقة ، الشيء الذي دفع بـ" مرغريت تاشر" رئيسة وزراء بريطانيا إلى إتخاذ إجراءات ضد هذه النقابات التي أخذت تحاصر الحرية الفردية المفرطة لدى الانسان الأنجلوساكسوني سواء الحاكم منه أو المحكوم.

ولقد سمح إنهيار إتحاد الجمهوريات السوفيتية كنموذج عملي للتنظير الإديولوجي الشيوعي في العقد الأخير من القرن العشرين ، وتآكل الأنظمة الوطنية الشعوبية الناتجة عن التحرر الوطني نتيجة فشلها في مشروعاتها التنموية - والتي اختارت التخندق في صف الإتحاد السوفيتي على خلفية أن القوى الاستعمارية التي احتلتها كانت ضمن المعسكر الرأسمالي - لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الإنتشار بصلابة قصوى في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بعدما كانت في السابق مساحات وأسواق إستثمارية دولية محرومة منها الرأسمالية العالمية ، على إعتبار أن الحدود الجغرافية في فترة الحرب الباردة كانت حدود إيديولوجية أكثر منها حدود مصلحية أو جغرافية ، فإدارة العالم على أساس قيم النيولبرالية التي تضعها مجموعة السبع الكبار وتنظر لها ، وتضعها موضع تنفيذ المؤسسات المالية التي تخدمها عن طريق السياسات المشروطة للمساعدات ، من مثل منظمة التجارة العالمية التي تشترط في عضويتها فتح الحدود أمام حركة الرأسمال العالمي ، والمؤسسات المالية الدولية من مثل البنك الدولي صندوق النقد الدولي* ، وخطط إعادة التكييف الهيكلي المفروضة على العالم الثالث المرهق هي تجليات لهذه القيم .

أما التفكير الإيديولوجي النيولبرالي عند حكام أوربا فقد ولد في ظل مناخ الحرب الباردة وهو مشروع أوروبي نيولبرالي كجناح للمشروع الأطلسي الأمريكي* (رغم ما أبدته فرنسا من امتعاض تجاه هذا المشروع النيولبرالي الأمريكي)، وذلك بالتحاق البرجوازيات الضعيفة والخائفة من طبقاتها العاملة

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص135.

*: في سنة 1991م إثر انتهاء حرب الخليج دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى إقامة نظام عالمي جديد ، وفي 03جانفي 1992م استجاب مجس الأمن لدعوة رئيس و م أ لعقد قمة صدر عنها بيان كان الوثيقة الدولية الأولى التي افتتحت المجال للمنظمات العالمية المتخصصة لإصدار تقنيات وتنظيمات أخذت تؤلف ما يمكن أن يطلق عليه إستراتجية العولمة ، وتشخيص تعاون العالم على صعيد الاقتصاد كمنطلق للتعاون الشامل في سائر المجالات الأخرى ، وفي حزيران 1996م كان موضوع عولمة الاقتصاد على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع ، وقد وضع لهذا التفكير النيولبرالي اتفاقية (الجات) التي عقدت ما بين أربع دول في البداية هي و م أ ، كندا ، اليابان ، دول الاتحاد الأوربي ، ومن أهدافها: تخفيض الرسوم الجمركية ، تعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدرة ، وتوسيع قاعدة التجارة الدولية بجعلها شاملة للخدمات والاتصالات والمواصلات ، ومكافحة أسلوب إغراق الأسواق ، وقد حددت مرحلة انتقالية لمجموعة الدول الأعضاء وبخاصة الدول النامية تقدر ب 10 سنوات تبدأ من جانفي 1995م وتنتهي سنة2005م لإتاحة الفرصة لها في إعادة هيكلة اقتصادها كي يكسبها قدرة في المحيط التنافسي عند التصدير ، ثم أنشئت منضمة التجارة العالمية التي وظيفتها رعاية وتنفيذ الاتفاقية ، والفصل في قضايا المنازعات التجارية الدولية ، كما تؤكد على حرية تنقل الإنتاج الوطني بين الأسواق واستهلاكه في فضاء دولي حتى وإن تم تصميمه في فضاء محلي. (أنظر موسى أبو الريش ، العولمة والمستقبل...مخاطر وتحديات. مجلة الكلمة ، بيروت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م ص(104-105).

بهذا المشروع دون تحفظ ، ومن ثمار هذا المشروع محو الخصوصيات الأساسية والعنيفة التي طبعت قرنا ونصف من التاريخ الأوربي ، إذ تصالحت بلدان القارة الكبرى الثلاث - فرنسا ألمانيا روسيا- ضمن أطر اقتصادية مستوحاة من مبادئ الليبرالية ، إلا أنها ظلت حتى عام 1980م مخففة بالبعد الاجتماعي التي ترغم الرأسمال على التجاوب مع مطلب العدالة الاجتماعية التي ترفعه الطبقات العاملة ، بعد هذا التاريخ أخذ هذا التوسع يتم في إطار اجتماعي جديد مستوحى من الليبرالية ضد الاجتماعية على الطريقة الأمريكية[1].

فعلى المستوى السياسي فقد قبلت كل من أوربا واليابان الإلتحاق بمشروع الولايات المتحدة في حربي الخليج الأولى والثانية ، ثم يوغسلافيا وأسيا الوسطى في عام 2002 راضين بتهميش الأمم المتحدة لمصلحة حلف شمال الأطلسي ، وتراهن الطبقة الحاكمة الأمريكية النيولبرالية على المصالح المتلاقية للرأسمال المسيطر على مستوى التحالف الثلاثي وعلى الأطلسية اللامشروطة لدى بعض الدول (بريطانيا) والأنظمة الجيدة الطائعة في الشرق ، وهشاشة مشروع الإتحاد الأوربي لتحقيق سيادة وتفوقها العالمي ، جاعلة منتفكيك روسيا والصين هدفا إستراتجيا أول.

ويذهب المفكر حسن حنفي للقول إلى أن اللحظات الأولى لهذه الإيديولوجية النيولبرالية تعود إلى الجيل الأول المكون للمجتمع الأمريكي الوليد ، الذي نشأ من المهاجرين الباحثين عن المال والثروة والذهب ، أو مجموعات الهاربين من العدالة الخارجين عن القانون ، أو مجموعة ثالثة من قطاع الطرق الذين يودون اللحاق بالثروة إعتمادا على القوة ، والطالبين للحرية المضطهدون دينيا من مثل الفئات البروتيستانية ، أو بعض الطوائف مثل "المرهون" الذين يقولون بنبوات جديدة بعد المسيح"[2] ، ولقد تكون المجتمع الأمريكي من هؤلاء الفقراء الذين هاجروا إلى العالم الجديد من أجل هدف الإغتناء ، وقد بدأ البحث عن الذهب في الداخل ، ثم قطع الأشجار والإتجار في الثروة الحيوانية والبشرية ، ثم إقامة المزارع الجماعية والصناعات الأولى من أجل تجميع رأس المال الذي وظف فيما بعد في المضاربات

---

*: لقد تنبهت فرنسا منذ اللحظات الأولى للهندسة المشروع النيولبرالي عن طرق رئيسها "الجنرال ديغول" الذي يعتقد بأن هدف و م أ منذ 1945م هو السيطرة على مجمل العالم القديم (أوراسيا) ، وأن واشنطن تمكنت من التقدم من خلال كسر أوربا الممتدة من الأطلسي إلى الاورال بما فيها الاتحاد السوفيتي ، (أنظر سمير أمين ، مرجع سابق ص 32.) كما جاء خطاب وزير الثقافة الفرنسي في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو في المكسيك عام 1982م منسجما مع هذه الرؤية الدوغولية بقوله" إني أستغرب أن تكون الدول التي علمت الشعوب قدرا كبيرا من الحرية ودعت إلى الثورة على الطغيان هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع ، إن هذا الشكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية لا تحتل الأراضي ولكن تصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش لذلك فرضت الحكومة الفرنسية على قنوات التليفزيون الفرنسي أن تخصص 60/ من برامجه للإنتاج الأوربي حتى لا يطغى عليه نظيره الأمريكي ، وقد كانت هذه الأسباب هي التي جعلت فرنسا لا توقع على الجزء الخاص بالماد الثقافية في اتفاقية الجات .(أنظر موسى أبو الريش ، العولمة والمستقبل ...مخاطر وتحديات .مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 ، خريف 1999م ص106) .

1: سمير أمين ، مرجع السابق ، ص47.

2: حسن حنفي ، في الثقافة السياسية ، آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي . الطبعة الأولى ، دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، 1998م ، ص164.

وأسواق العقار[1] ، إن هذا السعي إلى إمتلاك القوة ليس سلوكا خارجيا للولايات المتحدة الأمريكية بل هو سلوك داخلي للمجتمع الأمريكي ، من خلال تجليها في الجريمة المنظمة التي تقوم بها جماعات الضغط والمليشيات المسلحة والجماعات العنصرية والطوائف ، كما تعد جرائم الأفراد التي تعبر عن السعي إلى إمتلاك القوة وإستخدامها إحدى الوسائل لتحقيق المطالب دون حق أو الإنتقام أو الدفاع عن النفس والمشاعر، وكلما زاد الخطر إتجه الفكر الأمريكي إلى الإستثمار فيه من خلال إزدهار شركات التأمين على الحياة ، بل وعلى عضو من أعضاء الجسد وكل هذا من أجل كسب الربح والقوة المالية التي تستخدم في كسب المزيد من القوة والنفوذ السياسي[2].

وبعد نهب الثروات في الداخل بدأ التحول إلى الخارج لنهب ثروات الشعوب في أسيا وإفريقيا خاصة بعد أن بدأت القوى الإستعمارية الأوربية في الإنحصار ، فالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي هو أكبر مجمع يزدهر بإندلاع الحروب وينعش الإقتصاد بكثرة ما ينتج من أسلحة الدمار ، وهو بهذا يسعى إلى تحقيق نموذج القوة الأولى في العالم ، وبهذا تكون هي من أسست للقيم السلعية والتي تعني تقيم كل شيء بالمنطق السلعي بما فيها الأفكار والأخلاق والإنسان بل وحتى القتل[3] ، وقد أدى الخروج عن الطبيعة إلى بروز أمراض مثل الايدز ، ليبعث من جديد على نزعة كسب القوة من خلال إزدهار التأمين الطبي ويثري الأطباء كما يثري المحامون ، والآن يثري المحللون النفسيون من أجل علاج مرضى النفس والبؤساء ، وكأن قيم القوة والثروة والجنس لم تحقق السعادة المرجوة للفرد والمجتمع الأمريكي[4].

وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نظرة متفائلة لقيام العولمة والتي يغلب عليها الطابع النيولبرالي من خلال قول الرئيس "بيل كلينتون": ستكون العولمة خط الولايات المتحدة الواعد ، ولن تشكل أية عرقلة لتقدمها ، سنقيم عالما جديدا بحدود جديدة يجب توسيعها ، ولن يشكل قيام العولمة أي تهديد لنا وكل ذلك يعزز بدوره إمكانية السلم والسلام العالميين[5] ، ويرى المشروع الليبرالي العولمي إلى أن التحديث من شأنه أن يؤدي إلى إختفاء الحروب والصراعات الدموية ، ذلك أن الحروب والصراعات الدموية هي أسلوب غير معقول لحل النزاعات ، وعليه فإن تزايد العقلانية في المجتمع والتي هي روح الحداثة والكامنة فيها من شأنه أن يجعل من الصراع الدموي نهجا عفا عليه الزمن ، ويرى "مارتن شو" أن المجتمعات الحديثة في سبيلها إلى إن تصبح في وقت قريب منزوعة السلاح[6].

1: نفس المرجع ، ص166.
2: نفس المرجع ، ص165.
3: نفس المرجع ، ص166
4: نفس المرجع ، ص168.
5: موسى أبو الريش ، العولمة والمستقبل...مخاطر وتحديات. مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م ص106.
6: إيان روكسبورو ، استمرار الحرب قضية اجتماعية. ترجمة: محمد يونس مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والقانون والآداب لدولة الكويت ، العدد105 مارس-أفريل 2001 ، ص34.

أما جذور التفكير النيولبرالي في العالم الثالث فيعود إلى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقنع اليمين والإشتراكيين الديمقراطيين بإستراتجيتها ، وهؤلاء الأطراف الذين إستطاعوا أن يفاوضوا قوى التحرير والإستقلال الوطني في القارة الإفريقية والأسيوية على المشاركة في النظام النيولبرالي الجديد ، هم المشكلين للائتلاف الجماعي تحت قيادة واشنطن المدير لعلاقات الشمال - جنوب[1].

وقد استطاعت حركة القيم الديمقراطية هذه في الغرب عبر التطور التاريخي أن تأسس لحداثة غربية كانت موضع نقد وتشريح من قبل الكثير من الباحثين ، وقد بلغت حدة الأزمة في الغرب إلى قيام مدرسة فرنكفورت وتكريس جهودها لرصد حركتها ومشكلاتها ، لتصف في الأخير علاجا لازال نظريا يعيد للحضارة الغربية حيويتها التاريخية تحت مسمى الديمقراطية التداولية وهو المصطلح الذي نتعرض له في ما يلي:

مفهوم الديمقراطية التداولية: لقد كرس الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" جهدا معتبرا في الكثير من كتاباته* لعرض مفهوم الديمقراطية التداولية ، وهي حصيلة رؤيته النقدية لنموذج الديمقراطية الليبرالية الذي يسعى إلى برمجة الدولة داخل المصالح الاجتماعية ، لتكون بذلك مجرد إدارة تشكل البنيات الاجتماعية من خلال إقتصاد السوق يكون بين الأفراد وأشخاص العالم الإجتماعي من جهة ، وحصيلة نقده للنموذج الجمهوري الذي يسعى إلى تكوين الرأي العام والإرادة عبر مراحل داخل الفضاء العمومي الذي لا يتوقف على إقتصاد السوق ، بل على المناقشة العمومية التي تتم داخل البرلمان وهي بنية مستقلة هدفها التفاهم[2].

وتعد الديمقراطية التداولية نموذجا جديدا في المجال السياسي ، فهي حالة سياسية تتأسس فيها الشرعية على المناقشة التي تخلوا من أي تسلط[3] ، وهي تربط بين الفرد والجماعة ، فهي لا تتأسس على أسبقية الفرد مثل ما تنادي به خاصة الديمقراطية النيولبرالية ، ولا أسبقية الجماعة التي تذهب إليها الديمقراطيات الشعبية ، ففي ظل هذه الديمقراطية التداولية ستكون المرجعية مزدوجة بين الفرد كإستقلالية خاصة ، والجماعة كإستقلالية عامة ، إذ لا أسبقية للفرد على الجماعة ولا الجماعة على الفرد ، فهما ثنائية متلازمة إذا أردنا تجنب متاهات الليبرالية المتوحشة والماركسية الدوغماتية ، فالحرية كقوة محركة للفعل يجب أن تكون على قدر المساواة بين المؤسسات السياسية وفق مبدأ تكافؤ الفرص[4]، فالديمقراطية التداولية هي ديمقراطية تشاركية وهي الأخرى ديمقراطية أكثر جمهورية وأقل تمثيلية ، وفي الديمقراطية

1: سمير أمين ، مرجع السابق ، ص34.

*: لقد ساق نقده في مجموعة من مؤلفاته من مثل الفضاء العمومي ، النظرية والتطبيق ، العلم والتقنية كإيديولوجية .

2: أبو النور حمدي أبو النور حسن ، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل . الناشر : دار التنوير ، للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009م ، ص191.

3: حسن مصدق ، مرجع سابق ، ص118.

4: نفس المرجع ، ص20.

التشاركية يجب أن يتكون رأيا عاما على كل مشكلة ، ذلك أن حلها يكمن في حقيقتها الواقعية[1] ، ويرى "جون رولز" أن المجتمعات الديمقراطية نظريا تتوفر على بعد المشاركة التي تفترض فتح نقاش وتبادل الآراء والتي يتبعها قرار ، فتعقد المشكلات الإجتماعية جعلت من الضروري لحلها مشاركة أكبر عدد من المواطنين ، غير أن الديمقراطية التشاركية ليست هي رغبة جميع المواطنين ، فإذا كان المواطن الأثيني لديه الرغبة في الأمور العامة وهي تشكل أولويات إنشغالاته المستلهمة بإنتصار المدينة ، فإن المواطن المعاصر لديه الرغبة في مشكلاته الخاصة وهي تشكل إحدى أولوياته[2].

ولقد ظهرت الديمقراطية التداولية كحصيلة لربط الفلسفة بالعلوم الإجتماعية والإنسانية ، وهي خطوة بمثابة الانطلاقة الحقيقية التي أفرزت لاحقا ما يعرف باسم النظرية النقدية ، ويرتبط منظورها بضرورة إنتاج فكر تحرري غير أسطوري ، يرتبط بشكل وثيق بالعلوم الإنسانية التي تحاول إصلاح ذات المجتمع على ضوء الغايات العقلانية المرتبطة بالفعل التاريخي[3] ، وجوهر هذه الخطوة الإصلاحية هو النقاش العمومي الذي أغلقته الدولة طويلا من خلال رفض وإقصاء المجتمع المدني من السياسة ، فهو تواصل يجب توسيعه داخل الفضاء العام من خلال تفعيل التجمعات والهيئات المدنية السلمية غير الحكومية ، التي لابد من تمييزها عن النظام الإقتصادي والإداري ، وجعلها مستقلة عن الدولة والجماعات الاقتصادية ، مع ضرورة إعادة التوازن بين المصادر الأساسية للنظام السياسي وهم : المال ، السلطة الإدارية ، التضامن ، ذلك أن عدم التوازن سيجعل من وسائل الإتصال والإعلام خاضعة للإعتبارات السياسية والمصالح التجارية ، التي بإستطاعتها أن تحرف النقاش العمومي لمصالحها ، وهذه الحلقات التواصلية التي تمثل مجال النقاش العمومي لجمهور المواطنين تكون الدعامة الأساسية لسلطة البرلمان من خلال إصغائه لتوجهات الرأي العام[4]

وقد "ربط هابرماس" الديمقراطية بنظرية المناقشة والحوار ، وهو يؤكد أن النموذج المرغوب فيه للديمقراطية هو الذي يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم وإنتماءاتهم الثقافية والعرقية ، ويمكنهم كذلك من التفاهم على إقتراحات مقبولة من الجميع ، وهذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس إلا إذا إرتبط بالمناقشات العمومية[5] ، وتتفق الديمقراطية التداولية التي نظر لها "هابرماس" مع نظام الجمهورية في إعطاء مكانة مركزية لمسار تكون الرأي والإرادة السياسية ، والربط بين مبادئ دولة الحق وكيفية مأسسة أشكال التواصل التي يتطلبها التكون الديمقراطي للرأي العام ، كما أن هذه النظرية لا تشترط نجاح

---

1 :MICHEL FIZE , L'individualisme démocratique les défis de la démocratie participative. France : édition l'œuvre, 2010, p53.

2 : ibide, p65.

3: حسن مصدق ، مرجع سابق ، ص29.

4: أ.نايت عبد النور ، مفهوم الديمقراطية التداولية في فلسفة يورغن هابرماس . مجلة دراسات إستراتجية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، ديسمبر 2009/ذو الحجة 1430 ، ص(80-81).

5: أبو النور حمدي أبو نور حسن ، مرجع سابق ، ص189.

السياسة التداولية بوجود مجموع أفراد قادرين على الفعل السياسي الجماعي ، ولكن عن طريق مأسسة الإجراءات القانونية وشروط التواصل ، من أجل تحقيق إتفاق بين الأفراد المشاركة في الحوار بعيدا عن لغة القوة ، ويؤسسه خطاب عقلاني لجمهور المواطنين في الشبكة التواصلية للفضاءات العمومية السياسية ، التي هي أدوات لإدراك وتشخيص ومعالجة المشاكل الإجتماعية المهمة التي تشكل في مجملها منظومة لحقوق المواطن[1] ، فالديمقراطية التداولية تأسس لمنظومة من الحقوق مرتبة كما يلي[2] :

- الحقوق التي تحافظ على مساواة الحريات الشخصية (الحقوق الليبرالية الكلاسيكية)
- الحقوق المؤسسة لمكانة الفرد داخل المجتمع السياسي وتتفرع إلى حقوق المشاركة في النقاشات والتأثير في وضع التشريعات ، أو ما يسمى بالحقوق الديمقراطية.
- الحقوق الإجتماعية التي تجعل المواطن يستفيد من شروط الحياة والتي تمكنه من التمتع بحقوقه الفردية والعمومية .

فالعداء المتصاعد لإحتكار النخب التكنوقراطية والمحترفين للسياسة ، وتوسع الممارسات الديمقراطية في مجالات عديدة ، كما أن الصعوبات التي تعاني منها الديمقراطية والدور المتصاعد لأنوية المجتمع المدني ، وتزايد حس المواطنة بفعل الظروف الإجتماعية والحديثة ، يشير إلى إرادة المواطنين للإفلات من البديل الخاطئ الذي يريد حصرهم بين أصوار ديمقراطية تمثيلية كشف بالملموس عن محدوديتها ، وديمقراطية مباشرة أصبحت مستحيلة التطبيق ، ويعد النموذج التداولي المخرج لهم من هذا المأزق السياسي والذي أساسه العقلانية التواصلية بدل الأداتية ، وهي تسعى إلى ضبط علاقة الفرد بالأخر وإخضاع العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة داخل المجتمع لأخلاقيات المناقشة ، فالحوار القائم على المساواة ومن دون ضغط أو إكراه يعد البداية الأولى لحمل المجتمع بكافة طبقاته على إبرام عقد اجتماعي يقبله ويحتكم إليه الجميع[3] ، والضرورة التي تقتضي هذا الحوار والنقاش تنبع من اللغة وهي تبزغ من الرصيد الثقافي والإجتماعي الذي يحيط بالفرد المتكلم ، ولا تأتي مستوردة من الخارج ، ولا من علياء السماء ، بمعنى أن مفرداتها موجودة قبل أن نوجد ، وهي خزان المعارف والتجارب لمن سبقونا ، فعندما نتبادل الكلام نلتجئ إلى معجم نفهمه ويفهمه المتحدث الذي أمامنا وإلا إنعدم الإتصال بالصوت والتواصل الإجتماعي ، معنى ذلك ضرورة التخلي عن فلسفة الوعي التي تفترض قدرة الذات بوعيها في إفتراض حقيقة مطلقة وغير مشروطة تاريخيا مهما بلغ نفاذ بصيرتها ، وإستبدالها بفلسفة التواصل التي تخضع فيه الحقيقة للتحليلية اللغوية وليس لشروط خارجية ، واللجوء إلى حقائق متوافق بشأنها ، ويلعب

1: حسن مصدق ، مرجع سابق ، ص(80-81).
2: نفس المرجع السابق ، ص81.
3: علي عبود المحمداوي ، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا. الطبعة الأولى ، الرباط : دار الأمان 2011م ، ص200 .

الحوار دورا مركزيا في بلورتها وهو حوار يرتكز على اللغة التي هي في نظره حوار بين عقول المتحدثين ، تهدف إلى إقامة جسر التفاهم وبلوغ الإجماع بصدد القضايا ، وهي جملة قواعد تأسس للإتصال بين الناس وليست أصوات تلقى وتلفظ بل مرتبطة بأنماط الحياة ، وهو إتصال يضفي في النهاية إلى التواصل بين الناس[1].

إن المعنى هو الشيء المحدد لمعظم تعبيراتنا الإتصالية ، والإتصال عبر المعنى يسمى تواصلا ، ولو خلا التواصل من المعني لإنتفى القصد والهدف من إتصال الإنسان باللغة والكلام ، فالتواصل يشير إلى ما يفعله المتكلم بقوله ذلك أن فعل القول قولا ينجز فعل ، وأن القول والفعل مرتبطان ، وهو محصلة العلاقة بين الأنا والأخر ، مما يفسح المجال إلى تواصل مزدوج قائم على الحوار المتبادل في مظهره العقلاني المقرون بسياق لغوي تداولي يعتمد البرهان وأسلوب المحاججة ، لذا كانت الدعوة إلى الخروج من العقل المفرد وحقائقه المطلقة إلى العقل المزدوج والحقائق المتوافق بشأنها ، حتى تنتفي فلسفة الحقيقة المطلقة أو سلطة القوة لتحل محلها سلطة الإتفاق والتراضي القائم على الإعتراف المتبادل[2] ، ومن شروط الفعل التواصلي نجد:[3]

- الصدق: وهو ما يقال بالقدر الذي يسمح به للمتحدث عن التعبير عن نوايا محددة وبطريقة صادقة بعيدة عن التظليل والكذب والحذلقة الكلامية ومن دون سفسطة ، وتنحدر هذه المبادئ الأربعة مما يطلق عليه الحالة المثالية للكلام أو الشروط الصافية للخطاب ، أو ما يطلق عليه "هابرماس" "جماعة التواصل غير المحددة" ، وهي صورة المجتمع الذي يتواصل فيه أعضاؤه بطريقة سليمة[4] ، وتحددها العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي لأن اللغة تعبير عن أحداث أو وقائع موضوعية في العالم الخارجي ، وهي موجودة بالفعل في دنيا الكائنات ، وكلما جاء القول متطابقا مع الوقائع حصل الإدراك وتم الفهم ، وأضحت عبارات المتكلم صادقة وغير مزيفة وهو شرط متعلق بالعالم الطبيعي الذي يتطلب دراسة تجريبية تضطلع بتفسير ظواهره وتحليل أسبابها.

- المصداقية: ويقصد بها التلفظ بإعتبارها وظيفة لإقامة علاقة مستقيمة ما بين الأشخاص ، ويكتمل هذا الإدعاء بموضوع تطابق الفعل اللغوي مع مقتضيات مخطط معياري سابق معترف به من طرف المجتمع ويمتاز بشرعية معاييره ، وهي تحيل إلى مصداقية الذات المتكلمة عندما تتحدث عن موضوع ما ، وهي مسألة نفسية ذهنية تتعلق بالإنسجام بين ما نقول وما نشعر به ، فالذات المتكلمة هي أول المتلقين كما نعلم ويجب على المتكلم ألا يكون مختصرا في حديثه فلا يفهم ، ولا مطنبا وثرثارا فلا يعرف له معنى ، بل

1: نفس المرجع السابق ، ص209.
2: حسن مصدق ، مرجع سابق ، ص(125-126)
3: نفس المرجع ، ص(131-132).
4: نفس المرجع ، ص146.

محكم التعبير عن نواياه ومقاصده ، وهو شرط متعلق بالعالم الداخلي الذاتي الذي يتطلب خطابا جماليا يدرس المعايير التعبيرية والبلاغية والذوقية والفنية.

- الصلاحية المعيارية: يجب أن يكون إستخدام العبارات و الكلمات متطابقا ، ولا يخرج عن السياق والمتعارف عليه في لغة المجتمع الذي لا ينتمي إليه المتكلم ، وهو شرط يندرج في علاقة الغة بعالم القيم والحياة الاجتماعية وما يشوبها من معتقدات وأحكام ، وهو شرط متعلق بعالم العلاقات الإجتماعية الذي يتطلب دراسة التفاعل الاجتماعي ، والسلوك في مجرى الحياة اليومية الإجتماعية وفق المعايير والأحكام الجاري بها العمل فيه ، وتعمل هذه الشروط مجتمعة على تحديد غايات التفاهم وبلوغه وهي تعكس علاقتنا بـ : - العالم الخارجي الإجتماعي ، - العالم الداخلي النفسي ، - عالم العلاقات الإجتماعية ، بالإضافة إلى الشروط السابقة يشترط التواصل أن يتسم بالعقلانية التي تستند إلى الحقيقة ، إن هذه الشروط التي صاغها واحد من رواد مدرسة فرانكفورت لإنقاذ الحداثة السياسية الغربية ، لزالت قيد المجهودات التنظيرية والتطبيقات الأولية ، وهو ما يعني أن النموذج السائد اليوم هو النموذج الديمقراطي النيولبرالي ، وهو النموذج الذي أساسه فلسفة الوعي والقوة القائمة على أجندة سياسية تحتوي على مجموعة قيم غايات وأخرى قيم أداتية ، وهي التي نستعرضها في المبحث الثالث الموالي .

المبحث الثالث: منظومة القيم السياسية الغائية للديمقراطية النيولبرالية

يعد المجال السياسي إحدى الميادين المؤثرة بفعالية في المجالات الأخرى من المجتمع فهو الذي يحدد الوجهة والخيارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع ، - رغم ما لهذه الميادين من تأثير على ملامح طبيعة وبنية وإيديولوجية النظام السياسي- ، وتعد الديمقراطية الغربية من النظريات السياسية التي تلخص منظومة القيم السياسية الغائية و الوسيطية للمجتمعات الغربية وأنظمتها السياسية ، وهي تنطلق بالدرجة الأولى من التحديات التي تواجه الأمن وسلامة وإزدهار النخبة السياسية والإقتصادية في الغرب بصفة خاصة ، والإنسان الغربي بصفة عامة ، وسائر المجتمع البشري بصفة أعم ، وقد دفعت جسامة التحديات التي تواجه مصالح الحضارة الغربية ونخبتها النيولبرالية الجديدة خارج بيئتها ، بحكم أنها تنزع إلى تعميم نموذجها ، إلى تطوير تصورات إفتراضية غائية لزمرة من القيم تعود بالحياة البشرية والكون إلى البدايات التاريخية لوجود الإنسان عليه ، ففي تلك اللحظة التاريخية فقط لم يشهد الإنسان تملكا لبقعة من الأرض بمجالها الجوي والبري والبحري يسمى الإقليم السياسي للدولة ، ولا تنظيمات وسلطة سياسية وإجتماعية ودينية تميزه عن بقية بني جنسه وتفرض عليه نمط حياته ، ولم يبتكر نظاما إقتصاديا يحد من سلوكه الإقتصادي والتجاري ، وفي ظل هذه التصورات الغائية الإفتراضية للفلسفة السياسية اللبرالية الجديدة فقط ، والتي تأسس لمشاعية تفوق نخبتها ، يمكن أن تتغلب الحضارة الغربية حسب النظرية النيولبرالية على تحدياتها ، وتأسس لشبكة معقدة من التفاعل مع حضارات الشعوب الأخرى

بغرض تطويعها وتكييفها ، وهي دعوة للإنخراط في موجة العولمة التي تهدف إلى الوحدة القيمية للإنسانية ، وذوبانها في نمط واحد للحياة على الطريقة والنمط الغربي ، وهي إنحياز رئيسي يرى أن الفردية على الطريقة الغربية والأمريكية خاصة يجب أن تكون عماد البشرية، وتنطلق الدعوات السياسية والإجتهادات التنظيرية لها من إعتقاد أن ليس هناك ذات ثقافية جامدة يمكن أن تستقر على حالتها ، بل تخضع لقانون النظرية التطورية بإتجاه العالمية القيمية ، وهي نظرة تتجاوز التراث القيمي المتراكم للشعوب بإعتباره بنية تم تشكيلها في الماضي من قبل فواعل مضت وإندفنت ، وأن الشعوب التي مازالت حية بإستطاعتها إعادة تشكيل تراثها وهذا بإعادة إكتشاف ذاتها الإنسانية البحتة من جهة ، وإستثمار خاصية إنسانية وهي النسيان من أجل تجاوز الخلافات المتراكمة بفعل الدين والجغرافيا والعرق والاستعمار...الخ ، ويقدم هؤلاء نموذج النسيان الأمريكي لما حدث في الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، والخطوة العملية الأولى لتفعيل عامل النسيان في التأسيس للعولمة القيمية هي إسقاط كل الأحداث والأسماء والمناسبات التي تذكر البشرية بإعتداءات بعضها البعض ، من منطلق أن الثقافة والقيم لا تخضع إلى قانون التراكم بقدر ما تستجيب لقانون الثورات القيمية التغيرية.

ومن جملة المنظرين الذين نظروا لكيفية سيادة الحضارة الغربية الأمريكية على باقي الحضارات ، والذين كان لفكرهم أثرا بارزا في الفكر السياسي الأمريكي هو "جورج كينان" في مقالة له نشرها في مجلة الشؤون الخارجية عام 1946م ، والذي كان لها صدى لدى السلطات الأمريكية ، دعا فيها إلى ضرورة محاصرة الإتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية ، وقد مثلت السياسة الأمريكية في النصف الثاني من القرن 20 لب هذا المقال ، ثم تلاه مقال "صامويل هانتنجتون" الذي نشر في نفس المجلة سنة 1993 تحت عنوان "صدام الحضارات" ، كما إنعكست النقاشات الفكرية حول مستقبل النظام الدولي لنخبة من الكتاب من مثل كتابات نهاية الأيديولوجية لـ "دانيال بيل" ، ونهاية التاريخ لـ"فوكو ياما" فعليا على سلوك صانع القرار الأمريكي[1].

وتنتظم قيم الديمقراطية الغربية في نسق من القيم الغائية التي تشكل غايات الوجود الإنساني الغربي والتي هي الكفيلة بإيجاد آليات وقيم وسيطة لبلوغ تلك الغايات ، ومن جملة هذه القيم الغائية والوسيطية للديمقراطية النيولبرالية الغربية ما يلي:

القيم الغائية للديمقراطية النيولبرالية: وتتمثل في ما يلي :

1- الحرية: تعد قيمة الحرية من أقدس القيم في الفكر الليبرالي الغربي ، وهي مرتبطة بالطبيعة البشرية من خلال الشعور النفسي الذي ينتاب الفرد بحريته من جهة ، ومن جهة أخرى بالبدايات التاريخية

1: د. الحبيب الجناحي ، حوار الحضارات لماذا ؟ وكيف ؟ ومع من ؟ . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 557 أفريل 2005 ، ص(16- 17).

للإنسان أين لم يعرف عوائق من بني جنسه ، سوى تلك التي تفرضها الطبيعة أو الخاصية الفردية لكل إنسان ، واللتان تحداهما من خلال النتائج المتقدمة على يده في مختلف العلوم خاصة ميدان الفيزياء و البيولوجيا.

لقد وجهت الحرية الفكر الغربي إلى سيادة الفردانية ، وهي تعني إلغاء كل المبادئ والقيم العليا أمام مصلحة الذات الفردية ، فهي المحرك لتنمية متسارعة للإمكانيات والقدرات الإنسانية الأكثر تخلفا بدون تدخل أي عنصر فوق إنساني من مثل الدين ، الميتافيزيقا ، الحدس الثقافي ، وهي على تضاد مع كل ما هو روحي منفية لكل ما هو حدس ثقافي[1].

إن الحرية بدون قيد هي الغاية المثالية التي يطمح إليها الفكر الديمقراطي الغربي فهي حالة من المشاعية السلوكية التي لا تعرف قيدا أو سلطة ، ففي ظل مناخ الحرية هذه فقط بإستطاعة الفرد أن ينمو وينشأ نشأة سوية ، فالإنسان الغربي موكل إلى إرادته في كل سلوكياته الخاصة والعامة ، فله أن يلبس ويأكل ويشرب ما يشاء ، ويقول ويصرح ويكتب ويخرج الفيلم ويرسم الكاريكاتور ويتغنى بما يشاء* ، ويمتلك ما يريد ويتنقل إلى حيث يشاء دون قيد ، وينظم إلى أي حزب أو جماعة أو مؤسسة أو وظيفة متى وكيف ما يشاء ، ولا ينهره في ذلك إلا ما تقف قدراته في وجهه ، لذلك سلك الفكر الديمقراطي الغربي إتجاها لمكافحة النمو المتزايد للسلطة التي تحد من هذه الحرية الفردية من خلال المستويات التالية:

أ - الحد من سلطة الطبيعة الإنسانية: تعد الطبيعة البشرية أحد العوائق التي تقف في وجه الحرية الفردية للإنسان ، فالسنن الإلهية في الخلق أوجدت تفاوتا في الأجسام ، وتباينا في الجمال والألوان ، وإختلافا في درجات الذكاء والتفكير، غير أن مناخ الحرية الفردية في الغرب ، والسير على خطى المشروع المركزي الحديث الذي أطلقه "فرنسيس بيكون" في دعوته تطبيق قوة العلم لأجل إراحة حالة الإنسان[2] ، قادت الخاصة منهم إلى التفكير لتجاوز القصر الذي يعتري ملايين البشر في قامتهم ، وتدني درجات ذكائهم ، وقد إمتد بهم التفكير إلى تحسين الملامح وتغيير الألوان ومكافحة الشيخوخة وآلام شعورية ونفسية ، ولقد بدأ هذا الإتجاه بنتائج البحوث الكثيرة والمتنوعة في مجال الهندسة الوراثية ، خاصة تلك الإكتشافات الأخيرة في مجال الجينات ، والتمكن من وضع الخريطة الجينية ، وما يتردد الآن عن إستنساخ البشر بغرض إيجاد "الإنسان الأعلى" على حد تعبير "نيتشه " ، وقد إتجهت الأبحاث إلى إيجاد تغيرات ذهنية وفيزيقية ويتوقع أن تطرأ على التكوين البشري تغيرات جمة والتي تنقله من مرحلة الإنسان العاقل homo sapiens إلى مرحلة أكثر تقدما ورقيا في سلم التطور البشري تدعى مرحلة ما بعد الإنسان

1- René Guenon , la crise du monde moderne. Gallimard : 1946, p90.

* : يندرج كتاب الآيات الشيطانية لسلمان رشدي ، والرسوم الكاريكاتورية المسيئة لرسول (ص) في المجلة الدنيماركية لـ ، والقيلم المسيء لشخصية الرسول (ص) ضمن هذا الاتجاه.

2: ديفيد وولش ، عصر ما بعد الإيديولوجية . ترجمة: سامية الشامي ، طلعت غنيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995م ، ص33.

post humain والتي سوف تتميز بعدد من الملامح والمقومات الأساسية ، التي تتمثل بشكل خاص في نوعية التفكير ، ومستوى الذكاء الخارق والإحاطة بأمور لم يتطرق إليها الذهن البشري من قبل ، وسوف يلعب التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا الإلكترونية دورا مهما في ذلك ، بما يتيحه من إمكانيات هائلة للإتصال والتواصل وإتساع وتنوع مجالات التفكير ، وتأثير ذلك كله في نوعية الحياة ، وبالتالي إنبثاق ما يطلق عليه العقل الكونيglobal brain الذي يحتكم إلى كوننة قيمية[1] .

إن الثورة البيوتكنولوجية هي محاولة من الفرد الغربي لإثبات حريته الفردية من خلال تحديه لسلطة النقص التي تكتسي الطبيعة البشرية ، وذلك باللجوء إلى الإستنساخ أو إستخدام المنشطات التي تمنحه السعادة واللذة المؤقتة ، وإطالة فترة حياة الأفراد والتغلب على العجز وبعض الأمراض الجينية المتوارثة ، فهي تتلاءم مع تطلعات البشر لتحسين قدراتهم وإمكانياتهم المختلفة ، التي يجب أن يتمتع بها الإنسان في الوقت الحالي ، فالثورة البيوتكنولوجية تساعد على طول العمر وفترة الحياة ، وتوفير كل الإمكانيات التي تساعد على رفع مستويات الحياة وقدرات الأجيال التالية ، عن طريق التدخل في خريطة الجينات الخاصة بأطفال المستقبل وتعديلها بما يؤدي إلى الإرتقاء بمستوى الذكاء والقدرات الجسمية بل وحتى الشكل المظهري العام ، وغير ذلك من الصفات والملامح المرغوب فيها ، وتجديد بعض أنسجة الجسم وإختيار نوع الجنين قبل أن يوضع في رحم الأم[2].

ويرى "ستوك جريجوري" أن المستقبل الجيني للبشر محتوم ، فهو المنطلق الطبيعي لحركة البحث والتقدم العلمي ، وحتى لو أفلحت مجتمعات الغرب الديمقراطية في وضع قيود على البحث في هذا الميدان لإعتبارات أخلاقية وإجتماعية ، فإنه هناك مجتمعات أخرى مثل الصين التي تنفق أموالا طائلة على البحوث في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية لا تعتنق في رأيه نفس المعايير الأخلاقية التي تسود الغرب ، لذا فسوف يكون من الصعب إقناعها بالإقلاع عن هذه البحوث ، غير أن العمل للسيطرة على نقائص الطبيعة البشرية لا يخلو من مخاطر منها:

1- إن مجرد التدخل في مقومات وعناصر هذه الطبيعة البشرية سوف يؤدي بالضرورة إلى إختلاف النظرة إلى البشر أنفسهم كوحدة كلية ، بكل ما يترتب على هذه النظرة الجديدة من صراعات معرفية وإقتصادية بالغة الخطورة.

2- لقد خلقت التقنية الحيوية نزاعا في المجتمع الغربي حيث ذهب البعض إلى رفضها جملة وتفصيلا ، وذلك أن ثمارها لن تكون سوى الإساءة إلى البيئة ، من خلال تغييرها بشكل نهائي لا يمكن عكسه أو معالجته ، وهي التي تملك ميزة إنتقائية تجعلها أكثر ملائمة للنمو على حساب المحاصيل التقليدية الأمر

1: د.أحمد أبو زيد ، الطريق إلى ما بعد الإنسانية. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد536 ، يوليو2003 ، ص(30- 31).

2: نفس المرجع السابق ، ص(33- 34).

الذي يؤدي إلى إختفائها ، ونتيجتها فقدان التنوع النباتي الحياتي biodiversité ، وهي مسألة يتخوف منها ويتوقع حدوثها الكثير ون ، كما أن لها أذى صحي ، وقد أدت موجات الأمراض التي إجتاحت البلدان الغربية من أنفلونزا الطيور ، جنون البقر، السارس ، وإنفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتغذية إلى جعل المستهلك أكثر دقة في إختيار طعامه ، كما أنها زعزعت ثقته بشروط السلامة الغذائية التي تنتهجها البلدان المعنية ، وقد ذهب المستهلك إلى حد الإصرار على معرفة ماذا يأكل ، عبر مطالبة حكومته بوضع قوانين صارمة تضمن عنونة (labeling) المواد الغذائية وتوضيح مصدرها ، والإشارة إلى أنها معدلة وراثيا أم لا وأنها إذا ما كانت تحتوى على 5 % من الكائنات المعدلة وراثيا[1].

3- إن الإستفادة من نتائج بحوث الهندسة الوراثية سوف يكون مقصورا في الغالب على الفئات الغنية التي ترغب في تثبيت وتوارث بعض الخصائص والمميزات الجسمية والاجتماعية التي تتميز بها عن بقية أعضاء المجتمع مما قد يساعد على ترسيخ وتوكيد الفوارق الاجتماعية على أسس بيولوجية ، مما يعرض التماسك الاجتماعي للكثير من المشاكل والاضطرابات في عصر يتجه فيه العالم نحو مزيد من الديمقراطية والاعتراف بالمساواة بين البشر في الكثير من الحقوق والواجبات ، وفي هذا المجال أصدر فوكو ياما في عام 2002كتابا بعنوان "مستقبلنا في مرحلة ما بعد الإنسانية " وفيه يعبر عن تخوفه من أن تحقق التقنيات في مجال البحوث الجينية كل ما من شأنه أن يفقد الإنسان تدريجيا روحه باسم التقدم والتطور والرقي ، ولكي تتجنب الإنسانية التعرض لهذه الأخطار يقترح تدخل الدولة لتنظيم استعمال هذه التقنيات ،بل وان يفرض نوع من الحضر الدولي على استخدام تقنيات الاستنساخ وغيرها من تقنيات الهندسة الوراثية التي تساعد على تحقيق تغيرات يمكن انتقالها من جيل إلى جيل أخر[2].

4- إن العمل الدءوب للتطور التكنولوجيا سيجعل الفرد رهينة هذه الصناعة التكنولوجية لذلك ذهب "هربرت ماركوز" أحد مؤسسي مدرسة فرنكفورت للقول :" بأن التكنولوجيا المعاصرة تضفي صيغة عقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية ،وتقيم البرهان على أنه يستحيل تقنيا أن يكون سيد نفسه ، وان يختار أسلوب حياته، وبالفعل نقص الحرية لا يطرح نفسه اليوم على انه واقعة لا عقلانية أو واقعة ذات صبغة سياسية وإنما يعبر بالأحرى عن واقع أن الإنسان بات خاضعا لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيتها كما يزيد من إنتاجية العمل ، إن العقلانية التكنولوجية لا تضع السيطرة موضع اتهام ، وإنما هي تحميها بالأحرى ، والأفق الآداتي النزعة للعقل يطل على مجتمع كلي استبدادي موسوم بالسمة العقلانية[3] ، ومنه يتبين أن مقولة "هربرت ماركوز" أن التقنية ليست شيئا محايدا عديم اللون والطعم

1: نفس المرجع السابق ، ص34.
2: نفس المرجع السابق ، ص33
3: سالم يفوت ، هابرماس ومسألة التقنية .موقع إبن رشد للدراسات والأبحاث الفلسفية ، ص5.
من الموقع www.agabribed.net/N01-04yafut.html. 2015/11/10

والرائحة كما أنها ليست مجرد تطبيق عملي للممارسة نظرية في العلم ، إنها منطق أو موقف فلسفي أو إيديولوجي ، فهي ليست آلات وأدوات ووسائل عمل في يد الإنسان ، بل إنها أدوات ووسائل تكرس السيطرة وتكشف عصر التقدم التقني وإيديولوجية النظام التكنولوجي ، ولم يكن الإنسان ونقائصه المكون الطبيعي الذي تصدى له بالبحث والتطوير ومقارعة سلطة النقائص التي أوجد عليها ، بل إمتد إلى عالم خارج ذاته من خلال العمل على الحد من سلطة الطبيعة الجغرافية.

ب- الحد من سلطة الطبيعة الجغرافية: لم تكن الطبيعة الإنسانية التي جبل عليها البشر هي السلطة الوحيدة التي تقف أمام حرية الإنسان فقط ، بل كان للطبيعة الجغرافية تحد صارخ للإنسان في ممارسة حرياته وتحقيق رغباته ، وقد كان الإنسان قبل عصر التنوير يرى أن الطبيعة من خلق الله ،منحت للبشر لرعايتها والمحافظة عليها ، وفي عصر التنوير وقع تحول في النظرة وأصبح ينظر إلى الطبيعة على أنها أداة ومادة خام ، يجب أن تصنع وتستغل تأثرا بالثورة في التفكير التي أوجدت العلوم الطبيعية[1] ، غير أن الإنسان الغربي في العصر الحديث خاصة ،عمل بكل ما أتي من قوة وجهد وذكاء من اجل تطويع قوى الطبيعة والحد من سلطتها ، التي تقف له كتحد لإرادته في استعمارها واستغلالها ، وتعد الكوارث الطبيعية ، وندرة الموارد ،وشح المحاصيل الغذائية ، وتعقيد الظواهر الطبيعية ، كعقبات في تنفيذ إرادته وممارسة حريته لإزاحة هذه العقبات ، فعمد الإنسان إلى إيجاد تقنيات مساعدة تذلل تلك الصعوبات ، فاستعان ببرامج الكومبيوتر لفهم الظواهر ، ولجأ إلى الهندسة الوراثيةلتقليل من ندرة الغذاء ، وأوجد آليات تقاوم الزلازل ...الخ.

ولفهم الظواهر البيئية بشكل أدق يرى "Stephen wolfram "* أنه علينا إعادة التفكير في طريقتنا في معالجة الأمور وفهم الظواهر ، وذلك باستخدامنا للتطورات في برامج الكومبيوتر ، كأن نرى العالم كما لو كان كومبيوتر عملاق ، وهذه التصورات انبثقت في ذهنه خلال الثمانينات ، وقد نجح في انجاز سلسلة من الاكتشافات حول "نظم الآلية الخلوية"** عند استعمال تقنية الكومبيوتر، مثلما ساهم التليسكوب في تطوير علم الفلك ، والميكروسكوب في تطوير علم البيولوجيا الحديثة[2] ، ومن أجل تعويض نقص الإنسان في التفكير وترشيد قراراته عمدت شركة (IBM) الأمريكية إلى تطوير

1: إيان كريب ، مرجع سابق ، ص(31- 319).

*: عالم إنجليزي نشر أول بحث علمي له ولم يتجاوز 15عاما ، حصل على الدكتوراه وعمره 20سنة ، أسس شركة برامج الكومبيوتر "وولفرام للأبحاث " (أنظر مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، عدد536 ، يوليو 2003، ص149).

**: الآلية الخلوية منظومة رياضية تعبر عن المكان والزمان حيث يتم تقسيم المكان إلى شكل يشبه شبكة ، ويتم تمثيل كل خلية في المنظومة الشبكية بقيمة حالة ، وتتطور حالة كل خلية بمرور الوقت أخذين في الاعتبار تأثر حالة الخلية بحالات الخلايا المجاورة ، وهذه الآلية مفيدة في دراسة الظواهر البيئية لأنها تتيح نموذجا ديناميكيا يفسر التغيرات في هذه الظواهر (أنظر مجلة العربي عدد536 لشهر يوليو 2003 ص149)

2: عزت عامر ، قفزة علمية جديدة . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الإعلام الكويتية ، العدد 536، يوليو2003، ص148.

الحاسوب الآلي "ديب بلو" الذي يحسب حوالي 200مليون وضعية محتملة في الثانية إلى حاسوب "ديب جونيور" الذي يقوم بحساب ثلاث مئة مليون وضعية محتملة في الثانية تقريبا[1].

كما عمد الإنسان الغربي إلى تقليص تحد الطبيعة في ندرة الغذاء من خلال توسيع مساحة الأراضي التي تزرع بمحاصيل معدلة وراثيا ، إذ ازدادت هذه المساحة في عام2002 بمقدار 15مليون أكر*، ليبلغ إجمالي هذه المساحة في العالم كله 145مليون أكر وهو رقم يمثل 35 ضعف لما كان عليه الوضع في عام 1996م ، وتؤكد الإحصائيات أن 20 /° من الإنتاج العالمي من محاصيل زراعية مهمة ، مثل فول الصويا ،القطن ، الذرة ، خضعت لدرجات متفاوتة من المعالجة بتقنيات حيوية لتعديل وتحسين الصفات ، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي تسمح بزراعة المحاصيل المعدلة وراثيا تليها الأرجنتين، ثم كندا وأخيرا الصين بنسب متفاوتة تقدر ب: 66 % ، 23 % ، 6 % ، 4 % على الترتيب ، وقد بلغ حجم التعامل في السوق بهذه المحاصيل في عام 2001م ، ما مقداره3.08بليون دولار، ثم ارتفع إلى 4.35 بليون دولا رعام2002م[2] .

إن النقص في البروتين وعناصر أخرى من الغذاء، وتزايد الأفواه التي تطلب الطعام بمتوالية هندسية حسب نظرية مالتوس ، وتزايد نمو الحيوانات مصدر اللحم بسرعة أقل جعل من إمكانية تطوير تقنية إنتاج اللحوم الخميرة واردا خاصة وان الخميرة غذاء يحوي على ما لا يقل عن 50 /° من وزنها الجاف، وهي تنمو وتتكاثر بمعدلات فائقة السرعة، مما يهيئ المجال لإنتاج أطنان من بروتين وحيد الخلية (single-cellprotien scp) في ساعات قليلة وتكلفة محدودة ، فخلايا الخميرة تصلح للزراعة على المكونات النفطية الشمعية(البرافينات paraffins) فهي تزرع فيما يسميه العلماء بالمفاعلات الحيوية التي لا تحتل إلا مساحات صغيرة من الأرض وتنج من اللحم بمقدار ما تنتجه آلاف من الأبقار[3]، وقد اشتغل في هذه الأبحاث العالم الكيمائي "الفريد شامبان" ، إذ يخبرنا أن تحويل 3 % من إنتاج النفط العالمي إلى بروتين خلوي كفيل بمضاعفة الإنتاج العالمي من مصادر البروتين[4].

وتعد الولايات المتحدة الدولة الأولى المؤيدة والمشجعة للأطعمة المعدلة وراثيا ، وهي تقف على طرفي نقيض مع الدول الأوربية المعارضة ، بحجة أن هذه الأطعمة المعدلة لم تثبت سلامتها بعد على الصحة العامة ، ولقد أعلنت منظمة التجارة العالمية وقوفها مع الطرف المؤيد ، بدعوى أن مقاطعة الأطعمة المعدلة وراثيا سوف يضر بالتجارة ، ويخلق حواجز غير مبررة للتبادل التجاري الدولي ، كما

1: باب معركة بلا سلاح . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 536يوليو2003، ص182.

*: الاكر هي وحدة مساحة إنجليزية قدرها 4ألاف متر.

2: باب البيئة والإنسان من مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 536 يوليو 2003، ص160.

3: د. فوزي عبد القادر الفيشاوي ، لحوم الخميرة...آتية . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 545 أفريل 2004، ص(150- 151).

4: نفس المرجع السابق ، ص151.

أن التقنية الحيوية لا غنى عنها لإنتاج غذاء يكفي ويناسب النمو السكاني المطرد، فعلى سبيل المثال نجد بعض النباتات التقليدية لا تنمو في مناخ قاحل وحار، فيما يمكن للنباتات المعدلة أن تستخدم مماثل موفرة بذلك الغذاء للدول الفقيرة والنامية التي تشكو من مجاعات مزمنة[1].

ومن أجل الوقوف ضد تحديات الكوارث الطبيعية كزلازل، أوجد الفكر الغربي آليات التقليل من مخاطرها، ويعتبر اعتماد اليونسكو تنفيذ وتنسيق البرامج الدولي للتقليل من المخاطر الزلزالية، والذي يعتبر مكونا رئيسيا ومهما ضمن العقد الدولي لتقليل من المخاطر الطبيعية خطوة مهمة لهذا التصدي من خلال مراعاة إجراءات التخطيط البيئي والمدني للأبنية والمنشآت المقاومة لزلازل ، وتقوية الأبنية الضعيفة في المناطق التي تتعرض أكثر من غيرها لنشاط الزلزالي[2] ، ومن أجل استمرارية الحياة على الكوكب استلزمت الإرادة الإلهية عن طريق الطبيعة البشرية بناء أسرة التي نظر إليها الإنسان الغربي على أنها سلطة يجب الحد من سلطتها.

جـ - الحد من سلطة العائلة: تعد سلطة العائلة من خلال سلطة الوالدين على أبنائهم ، أو سلطة الزوج على زوجته ،أو سلطة الأخ الأكبر على إخوته الصغار ، من السلطات التي قوضت في الحضارة الغربية ، وقد أطر هذا التقويض من طرف شريك دخيل على العائلة ،لا يحمل لهم مشاعر الأبوة، الأمومة ،الزوجة والأخوة، بقدر ما يحمل لهم مشاعر المواطنة والمواطنين ،وهذا الشريك هو الدولة من خلال منظومة قانونية تمنع ضربهم إذا ما أظهروا سلوكيات يراها الوالدين منافية لرغبتهم في التربية ، كعقاب و جزاء لهم ، أو معاقبة الزوجة من قبل الزوج إذا ما أتت بفاحشة بينة من الخيانة الزوجية ، كما استولت الدول عبر مؤسساتها المختلفة على وظائف عديدة للعائلة من خلال نظام التعليم* بالدرجة الأولى في دور الحضانة و المؤسسات التربوية و التعليمية . و قد ساهم في الحد من سلطة العائلة عوامل موضوعية نابعة من واقع الدول الرأسمالية من خلال فقدان العائلة وظيفتها الإنتاجية التقليدية و التحاق الأب بالآلة الإنتاجية الرأسمالية ضمن قوى الإنتاج الرأسمالية ، يعمل طوال النهار بعيدا عن البيت و العائلة[3] ، و إتباع الأم لخطواته باتجاه وظائف جديدة خارج البيت بدعوى مقولة المساواة مع الرجل و المساهمة في التنمية العامة و إيصال المنفعة العائلية إلى أعلى درجتها وفق منطق العقل الأداتي للمدرسة التقليدية للعلم ، التي ترى في خروج المرأة إلى العمل خارج البيت هو قرار عقلاني مادام التحاقها بالوظيفة الخارجية و تخليها

1: د. فهد نصر ، الكائنات المحورة وراثيا ، نزاعات ومفارقات بالجملة. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 545 أفريل 2004 ، ص(157- 159).

2: عادل رفقي عوض ، الإنذار بخطر الزلازل إستراتجية عربية غائبة . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد435 أفريل 1995م، ص148.

*: يرى محمد إقبال الشاعر الباكستاني :" إن التعليم - يعني على الطريقة الغربية – هو الحامض الذي يذيب شخصية الكائن الحي ، ثم يكونها كما يشاء ، إن هذا الحامض هو أشد قوة وتأثيرا من أي مادة كيميائية ، وهو الذي يستطيع أن يحول جبلا شامخا إلى كومة من التراب .

3: إيان كريب ، مرجع سابق ، ص331.

عن الوظيفة التقليدية داخل البيت يدر عليها دخلا أعلى يدفعها إلى منافسة الرجل في هذا القرار ، ذلك انه من غير المعقول أن تختار دورا تقليديا بينما تتوفر لديها ادوار أخرى أكثر عقلانية و أداتية[1].

و قد أدى غياب الأبوين عن البيت إلى تفكك سلطة العائلة شيئا فشيئا ، و تنامي شعور الأبناء بالحرية الزائدة بسبب هذا الغياب ، مما دفعهم إلى البحث عن سلطة أقوى من العائلة وجدوها عند الدولة تحمي حريتهم الفردية ، فأصبح الأبناء يجدون قواعد أخرى يشعرون بالانتماء إليها فضلا عن استقلالهم الاقتصادي المبكر عن العائلة[2] ، كما أدى القرار العقلاني السابق للمرأة إلى تقويض سلطة الزوج عليها أيضا من خلال توفرها على الاستقلال و الأمان الاقتصادي و في هذا يقول "برتر اندرسل" الفيلسوف البريطاني أن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة ، واظهر الاختبار أن المرأة تتمرد على تقاليد الأخلاق المألوفة ، و تأبى أن تظل أمينة رجل واحد إذا تحررت اقتصاديا.

وقد أدى الحد من سلطة العائلة بدعوى الحرية الفردية إلى تغير في مفهوم العائلة ، فبعدما كانت تعد العائلة منذ زمن بعيد من النظم الاجتماعية الأساسية التي ظلت من ثوابت ودعائم الحياة الاجتماعية ، إلا أن النظرية اللبرالية في تطوراتها خلصت إلى إعادة النظر في هذه الأنماط التقليدية المتوارثة وعلى رأسها العائلة ، وهذا بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة و المتسارعة ، وهذا بغرض تلاؤمها مع الأوضاع الجديدة ،فالعائلة التقليدية هي الركيزة البيولوجية القائمة على العلاقات الجنسية المشروعة الكفيلة بقيام الحياة الاجتماعية واستمرار الجنس البشري ، غير أن اليوم تطرح التطورات العلمية في مجال الطب ، والطب النفسي تحديات لاستمرار هذا النموذج وهي تنذر بتراجعها ، فإذا كانت العائلة في الغرب تطورت من نموذج الأسرة التقليدية* إلى نموذج الأسرة النووية** في إطار العلاقات الجنسية المشروعة تكفل وظيفتين أساسيتين هما[3] :

- تحقيق المتعة الجنسية.
- استمرار الجنس البشري عن طريق الإنجاب.

ويترتب عليها التزامات أسرية بحكم العرف والتقاليد والقانون، فان حركة التطور اليوم تتجه إلى إسقاط مبدأ مشروعية العلاقة الجنسية ، مادام هذا الإسقاط لا يخل بالوظيفتين الأساسيتين للعائلة ، فوظيفة استمرار الجنس البشري عن طريق الإنجاب يكفلها التقدم الهائل للتكنولوجية البيولوجية ، وأساليب التحكم في عملية الإنجاب ، وإمكانية الإفادة من وسائل وطرق التخصيب الذي يضمن عملية الإنجاب بالاستغناء

1: نفس المرجع السابق ، ص(113- 114).
2: نفس المرجع السابق ، ص331.
*: يتكون نموذج الأسرة التقليدية من الأب والأم والأولاد والجد والجدة والأعمام ويصطلح عليها في علم الاجتماع الأسرة العنقودية
**: تتكون الأسرة النووية من الأب والأم والأولاد فقط .
3: د.أحمد أبو زيد ، هل سيموت الأب وتختفي الأسرة البيولوجية . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، عدد558 ، مايو 2005، ص30 .

تماما عن الجنس الأخر كعضو في العائلة ، أما وظيفة المتعة الجنسية فتترجمها علاقة الرضا بين أطراف العلاقة المعنية والتي توفر لهما اكبر قدر ممكن من الراحة والسعادة ،لان هذه العلاقة تقوم أساسا على الثقة المتبادلة ، كما أن إسقاط مبدأ مشروعية العلاقة الجنسية في العائلة يستند إلى فكرة مفادها أن هذه الشرعية سندها سلطات أعلى من الفرد سواء كانت سلطة إلهية ،أو مجتمعية ،أو مؤسسة إدارية ، وان هذه الشرعية تأسست دون أن تأخذ في عين الاعتبار الاختلافات والفوارق والميول والنزاعات والرغبات الفردية والخاصة والمتعلقة على وجه التحديد بالحياة الجنسية ذاتها[1].

إن مبدأ الحرية الفردية امتد إلى ضرورة قبول مبدأ المساواة في الحقوق الجنسية وقد انعكس هذا المبدأ على شكل العائلة في الغرب من خلال ظهور الأنماط التالية[2] :

1- نمط العائلة المبنية على المعاشرة المستمرة والمستقرة من دون زواج.

2- شكل العائلة ذات الوالد الواحد(الأب أو الأم) ، والناجمة عن الطلاق أو الهجران باسم الرفض السلبي لنظام العائلة.

3- شكل العائلة المبنية على حق المعاشرة بين أفراد الجنس الواحد.

4- نمط العائلة ذات الوالد الجيني الواحد ،كما هو الشأن مثلا في حالة الاستنساخ.

5- نمط العائلة ذات أكثر من الوالدين، اثنين بيولوجيين،وآخرون اجتماعيين، بل وقد يصل العدد إلى خمسة وهما مانح الحيوان المنوي ومانحة البويضة والأم الحاضنة للبويضة من غير زوجها و الوالدان اللذان يتواليان عملية التربية .

ولم يكن السعي باتجاه الحد من سلطة العائلة دون مشاكل ومخاطر تذكر ، إذ أن إطلاق العنان للحرية الفردية في مجال العائلة من شأنها إن تؤدي إلى مشكلات معقدة منها اختلاط الأنساب نتيجة لكل هذا الخلط في الأصول البيولوجية مما يمهد إلى زوال كل الحدود والمبادئ والاعتبارات الأخلاقية في الجيل الجديد ، كما أن الأطفال في ظل هذا التوجه يتحولون إلى مجرد سلعة يمكن التخطيط لها مسبقا وصنعها حسب مواصفات معينة ، وبذلك سوف يتحول الإنجاب والتناسل إلى عملية عرض وطلب وصفقات تجارية لسلع بشرية يمكن الحصول عليها للاستهلاك الشخصي ، ثم نبذها واستبدالها دون أن تكون هناك التزامات أخلاقية أو قواعد دينية تمنع ذلك تمنع من ذلك[3].

الحد من السلطة الإلهية : إن أهم انتصار حققته الحركة التاريخية للديمقراطية الغربية هي الوصول إلى الحد من سلطة المقدس في الحياة العامة والخاصة لدى المجتمع والإنسان الغربي ، بعدما كانت الأنظمة التيوقراطية باسطة نفوذها على كافة ميادين حياة المجتمع ، فهي لا تعترف بالديمقراطية ولا باستقلال

1: نفس المرجع ، ص(31- 32).
2: نفس المرجع ، ص(32- 33).
3: نفس المرجع السابق ، ص34.

المجال السياسي عن المجال الديني كما أنها لا تعترف بالتعددية وما يعني ذلك من عدم التسليم بتعدد الجماعات والقوى الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تعدد التيارات السياسية والفكرية في المجتمع[1] ، فالنظام السياسي القديم في أوربا كان يقوم على أساس نظام طبقي تراتبي ، وبموجبه يميز بين مالكين إقطاعيين وبين العاملين لديهم تابعين لهم ، ويأطر هذا النظام تصور إيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية من جهة ومن جهة أخرى مطلقيه السلطة ، وقد عمل على هذا التنظير الفكري كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس في نظرية الحق الإلهي للملوك ، وبموجب هذه النظرية يصبح العرش الملكي هو عرش الإله ذاته[2] ، ولم تكتفي سلطة الكنيسة بالمجال السياسي بل إمتدت إلى كافة ميادين الحياة في المجتمع ، ففي الحقل التجاري ربطت بين الربح والخطيئة في أذهان الناس[3].

ويعتبر الميدان السياسي هو الميدان الذي تصارعت فيه إرادة مبادرة الأمير مع إرادة مبادرة البابا ضمن ميزان تقلب القوى ، وقد نجحت مبادرة إرادة الأمير في الاستقلال النسبي عن البابا في القرون الوسطى ، إذ كان لكل من البناء الديني والبناء السياسي مداه الخاص، غير أن كل واحد منهما يتحدد بالآخر في مجتمع يسوده الأباطرة (الإمبراطور) ويحكمه المطارنة إلا أن فرض استقلالية السياسي عن الديني كمدى موجود بذاته محكوم بما يصنع قوانينه الطبيعية التي تتحقق بواسطة العقل لا النصوص الدينية الفوقية ، وسن قوانينه هي صلاحية تعود إلى الشعب بأكمله ، أو إلى الشخص العام الذي يتحمل تبعة الشعب ولا يملك سلطة الإكراه إلا إذا عمل بواسطة القانون ولمصلحة الجماعة بأكملها[4] ، ولم تعد فكرة الحق الإلهي في الحكم مقبولة أبدا ، وهي البداية التاريخية للحداثة السياسية القائمة على فكرة العقد الاجتماعي تاركة وراءها زمن العصور الوسطى ، وبهذا استطاع الخلاص الآلي أن يحل محل الخلاص الإلهي للفرد والدولة والمجتمع ، فالعلمانية لا تعني التخلي عن المعتقد الديني ، إنها تعني الخروج من عالم يكون الدين فيه بحد ذاته منظما بنيويا يوجه الشكل السياسي للمجتمعات ، ويعين البنية الاقتصادية لرباط الاجتماعي ، بعد ما كانت السلطة تفرض نفسها من فوق إرادة البشر منزلة من السماء ، وقد أعادتها الثورات الحديثة في الغرب إلى الأرض من مثل الثورة الانجليزية وبعدها الثورة الأمريكية ثم الثورة الفرنسية ، ووضعتها على مستوى الإنسان[5] .

وتوضح موسوعة العلوم السياسية أن العلمانية على المستوى الشخصي هي رفض الفرد أن تتشكل معاملاته السياسية بمصادر لا يكون لإرادته الحرة المباشرة دخل في تشكيلها وصياغتها ، وعلى المستوى

1: مارسيل غوشيه ، الدين في الديمقراطية . ترجمة: د.شفيق محسن ، الطبعة الأولى ، لبنان ك المنظمة العربية للترجمة ، 2007 ، ص08.
2: د.سعيد بن سعيد العلوي،د.السيد ولد أباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي .الطبعة الأولى ، دمشق: دار الفكر، شباط(فيفري) 2006 ، ص16.
3: نفس المرجع السابق ، ص22.
4: مارسيل غوشيه ، مرجع سابق ، ص10.
5: نفس المرجع السابق ، ص(27- 28).

العام تعني المذهب الذي يؤمن بضرورة إبعاد المؤسسات الدينية والمناصب الدينية عن ممارسة أي تأثير أو لعب أي دور في أي من مجالات الحياة العامة ، بما في ذلك القيم والتشريع والإدارة وشؤون السياسة والحكم ، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة واستقلال الدولة عن الدين ، وهذه العلمانية هي من ميلاد الظروف الفرنسية ، وذلك لأن الارستقراطية الفرنسية والكنسية دخلا في تحالف من أجل الحكم لذلك جاءت الثورة لتفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي ، ولم يتوقف الفكر الغربي عند هذا الحد بل جاءت الحداثة الغربية المعاصرة لتقول بفصل العلم عن الدين مثلما فصلت الدين عن السياسة وهي النظرة الحديثة للفكر الغربي ، اعتقادا من أن عقلانية العلم تتعارض مع الاعتبارات الدينية ، وقد أدى ذلك إلى إسقاط القيم الأخلاقية عن العلم ، ذلك أن جزءا كبيرا من القيم الأخلاقية ذات أصول دينية ، ولأن الإنسان والمجتمعات يستحيل عليها أن تعيش بدون أخلاق تحكمها ، سعت العقلانية المدنية إلى إنشاء بنية أخلقية جديدة للإنسان من خلال المدنية والمصنع التي هي الأصول الجديدة لهذه الأخلاق ، والتي تقتضي عقلانية النظام والتنظيم الجديدة تغيير الأصول القديمة المادية منها مثل الكنيسة ، أو المعنوية والروحية المجبولة بالخلقة في الإنسان كالفطرة الإنسانية.

ويعتقد المؤلف Gerald Larue أن العالم أخذ يتحول بالفعل إلى مرحلة جديدة تسود فيها الديمقراطية العلمانية التعددية ، أخذت تنتشر بين الشعوب بسرعات مختلفة ، كما بدأ يتحقق على أرض الواقع ما يسمه " الأساس المشترك من التهذيب الأخلاقي" ، الذي يتميز باحترام الأخر والميل نحو التضامن ، وإقرار الحرية والعدالة والأمان والتعاطف وهي كلها قيم علمانية تجدها في مختلف الأديان ، لذلك لن يكون بينها وبين الأديان تعارض[1] ، لذلك يرى أن نسق القيم الذي يجب أن نؤمن به ، هو ذلك الذي يتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية إلى أخلاقيات كونية إنسانية تشمل العالم بأسره ، وتعمل على توحيده حتى وإن اتخذت أشكالا متعددة ، وبهذه الطريقة وحدها تسود روح التسامح بين البشر ، فالتسامح هو المؤشر الموضوعي الوحيد على احترام التنوع الثقافي وقبول الأنماط الثقافية المغايرة[2] ، ويؤكد المفكر الروماني "سينيكا" على ضرورة فصل السلطة السياسية على السلطة الدينية والتي يجب أن لا تتأثر بأحكام السلطة السياسية في البلاد[3] ، كما نظر ماركس إلى الدين على أنه مصدر وهم الطبقات الدنيا في المجتمع يمنعها من التعرف على مصالحها الطبقية الحقيقية ، ومن الناحية الأخرى رأى "توكفيل" أن الحاجة إلى العقيدة الدينية قد نمت نموا يتناسب بصورة مباشرة مع الحرية السياسية ، وكلما زاد التحفظ في استعمال القوة قلت الميول الديكتاتورية في النظم السياسية للمجتمع ، كلما زادت حاجتها لنظام من العقائد

1: د.أحمد أبو زيد ، أخلاقيات المستقبل العلمانية الرشيدة . ، مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ،عدد 548 ، يوليو2004، ص20.

2: نفس المرجع السابق ، ص20 .

3: د. إحسان محمد محسن ، علم الاجتماع السياسي . الطبعة الأولى ، الأردن : دار وائل لنشر والتوزيع ، 2005 ، ص73.

المقدسة ليكون بمثابة رادع لكل من الحكام والمحكومين ، فالدين مصدر أساسي للاستقرار والديمقراطية[1] في الدولة ، التي هي الأخرى كيان عمل التنظير الغربي على الحد من سلطته.

الحد من سلطة الدولة : لقد كان الصراع بين الحرية الفردية والجماعية من جهة والسلطة من جهة أخرى من أبرز الظواهر في التاريخ البشري ، وكان ينظر إلى السلطة في وضع معادي للشعب ، لذلك كان هدف التضحيات التي قدمتها الشعوب والأفراد في مختلف الحقبات وبالخصوص في القرن 18م في أوربا وأمريكا ، هو وضع حد للسلطة التي يجب أن يتحمل الحاكم مسؤولية ممارستها على المجتمع ، ذلك أن الإنسان الفرد هو الكيان الطبيعي الأول الذي وجد على ظهر الكون وعمره بالمقارنة مع الكيانات السياسية الأخرى والشخصيات الاعتبارية ، بدءا من الدولة ومؤسساتها المركزية والمحلية إلى الجمعيات والأحزاب السياسية...الخ ، وأن هذه الكيانات ما وجدت إلا لحماية حقوقه وحاجياته الطبيعية، فالأصل في الإنسان أن يأخذ حقوقه قبل أن يطالب بأداء واجباته ، ومن جملة هذه الحقوق الأولية لدى الإنسان هي ما حددته طبيعته البيولوجية والفكرية والروحية والنفسية والعاطفية والاجتماعية...الخ من حاجات* ، باعتباره مستقلا عن الجماعة السياسية أولا ، وأي اعتراف لحق الجماعة السياسية عليه هو بقدر حمايتها وتلبيتها لهذه الحاجات والمتطلبات وقد حاولت الشعوب التي دافعت عن حقوقها لإرساء أسس الحد من اغتصاب حقوقها بالتدرج من خلال النقاط التالية :

- عملوا على الحصول على التزام السلطة باحترامها للحريات والحقوق السياسية.
- موافقة المجتمع أو أي هيئة يفترض أنها تمثل مصالحه شرطا لازما في بعض الإجراءات الهامة التي تريدها السلطة الحاكمة.
- إقرار الوكالة الإلزامية على المنتخبين باعتبارهم وكلاء ومندوبين عن الشعب يعزلونهم متى شاءوا ، غير أن شغور المناصب في الهيئات التشريعية والتمثيلية نتيجة سحب الوكالات الإلزامية منهم جعلت السياسات الدستورية تتبنى صيغة الوكالة العامة والتي تعني تولي المسؤولية وممارسة السلطة باسم الأمة وليس باسم الجهة المنتخبة.

ولقد إتفقت الدراسات القانونية الفقهية الحديثة بالإجماع على تقييد سلطة الدولة ، ذلك أن لكل الأشياء والموجودات قيمة تتحدد بالهدف الذي وجدت من أجله ، فقيمة سلطة الدولة تكمن في حماية حقوق وحريات الأفراد وكفالة ممارساتها ، وهذا ما أفصحت عنه المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي سنة 1789م ، حيث نصت على أن غاية كل التنظيمات السياسية هي الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يجوز المساس بها، وهذه الحقوق هي الحرية و الملكية و الأمن ومقاومة

1: سيمور مارتن ليبست ، مرجع سابق ، ص13.

*: لقد رتب المفكر ماسلو الحاجات الإنسانية في هيراركية هي على التوالي : الحاجات الفسيولوجية ، الحاجة إلى الأمان ، الحاجة إلى الانتماء ، الحاجة إلى الاعتراف ، الحاجة إلى تحقيق الذات.

الطغيان ، و على ذلك فان السلطة تتقيد بالغاية من وجودها و هي حماية حقوق و حريات الأفراد ، فإذا خرجت عن هذه الغاية فقدت مبرر وجودها و شرعيتها و قيمتها ، ولا يكفي عدم تدخل الدولة في هذه الحقوق و الحريات، بل هناك التزام ايجابي على الدولة بحمايتها و كفالة ممارستها في حدود ما يسمح بممارسة الجميع لها[1].

ومن نتائج الحد من سلطة الدولة هو الاعتراف بالحقوق و الحريات الفردية و الجماعية ، و السعي قدر الإمكان لحل مشكلة التعارض بين السلطة وهذه الحقوق و الحريات لتحقيق التوازن و التعايش بينهما بغرض إحلال الاستقرار ، فظهرت مواثيق* و عهود تؤرخ لهذا الاعتراف.

ولقد اشتغل فقهاء** القانون على تحديد تقسيم يوضح هذه الحقوق و الحريات بشكل جلي ، كما ذهب الفقه الغربي و العربي إلى تقسيم الحقوق والحريات إلى أربعة أقسام هي الحقوق والحريات الفردية ، الحقوق والحريات السياسية ، الحقوق والحريات الاقتصادية ، الحقوق الاجتماعية ، وبالموازاة مع النضال من أجل قيمة الحرية عملت الشعوب الغربية على تحقيق قيمة السيادية الشعبية التي هي صورة من صور التحرر الجماعي في التفكير الديمقراطي الغربي من خلال تحقيق مبدأ عمومية السيادة الشعبية.

قيمة عمومية مبدأ السيادة الشعبية: لقد بدأ الالتفاف إلى هذا المبدأ في أوربا في منتصف القرن الخامس عشر ، وقد حفز الصراع الديني بين التيار الإصلاحي البروتستانتي والتيار الديني الكاثوليكي المحافظ ،

1: راغب جبريل خميس راغب سكران ، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة . مصر : المكتب الجامعي الحديث ، 2009 ، ص313.

*: نجد ضمن هذه المواثيق والعهود العهد الأعظم الذي أصدره الملك "جون ستيوارت " في إنجلترا سنة1215م بعد ثورة الأشراف ورجال الكنيسة عليه والتي أدت إلى تحرر الكنيسة من سيطرته ، وعم فرض ضرائب جديدة إلا بموافقة الشعب واحترام الحقوق والحريات الفردية ، وفي سنة 1628م صدر ملتمس الحقوق وفي 23فيفري 1688م صدرت لائحة الحقوق من البرلمان المنتخب والممثل لجميع طوائف شعب المملكة ، بعد وفاة الملك جيمس الثاني الذي كان قد تنازل عن العرش في شكل إعلان للحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها الشعب الانجليزي ، وقد أكدت لائحة الحقوق هذه على سيادة سلطة البرلمان في التشريع .

- وفي أمريكا صدر إعلان الاستقلال في 05يوليو1776م جاء فيه أن جميع الناس خلقوا أحرار متساويين وأن الخالق قد وهبهم حقوق لا تبديل فيها من بينها حق الحياة والحرية ، وأن الحكومات تعمل على كفالة الحقوق والحريات مستمدة قوتها من رضا الرأي العام .

- وفي فرنسا صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي والذي أذاعته الجمعية الوطنية الفرنسية في 26أوت 1789م والذي أكد على أن الناس يولدون ويضلون دائما أحرار متساوون في الحقوق ، وبناءا عليه فالامتيازات المدنية لا يمكن أن تبنى إلا على أساس المنفعة العامة (للمزيد من الاطلاع أنظر راغب جبريل ، مرجع سابق ، ص(552...556)).

**: من هؤلاء الفقهاء نجد الفقيه "ليون دوجي " يميز بين الحريات السلبية والحريات الايجابية حيث تفرض الأولى على الدولة التزام بعدم التدخل عند ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم ، أما النوع الثاني فتظهر عندما تفرض على الدولة واجبات محددة بحيث يتعين عليها أن تتحرك إيجابيا لتنفيذها ، فهذا النوع يتضمن خدمات إيجابية تقدمها الدولة إلى الأفراد ، غير أن فقهاء القانون العام المعاصرين له ميزوا بين فلسفة الضبط الإداري وهي تمثل المظهر السلبي لنشاط الدولة ، وبين فلسفة المرفق العام وهو يمثل المظهر الايجابي لنشاط الدولة.

- كما نجد الفقيه الفرنسي Esmein يفرق بين الحقوق المدنية والحريات الفردية وتتلخص الحقوق المدنية عنده في أربعة حقوق هي : المساواة أمام القانون ، المساواة أمام القضاء ، المساواة في تولي الوظائف العامة ، المساواة أمام الضرائب ، أما الحريات الفردية فيقسمها إلى نوعين الأولى ذات مضمون مادي ، والتي تتعلق بالمصالح المادية للفرد وتتمثل في : الحريات الشخصية بالمعنى الضيق أي حق الأمن وحرية التنقل ، حق الملكية الفردية وحرية التملك ، حرية المسكن وحرمته ، حرية التجارة والعمل والصناعة ، ، أما النوع الثاني من الحريات وهي الحريات المعنوية أي التي تتعلق بمصالح معنوية للأفراد وتتمثل في حرية العقيدة والديانة ، حرية الاجتماع ، حرية الصحافة ، حرية تكوين جمعيات ، حرية التعليم.

- كما نجد الأستاذ " Burdeau " يقسمها إلى قسمين هما : libertés limitation وهي حريات تمثل المجالات المجوزة للنشاط الفردي ، والمحظورة على الدولة التدخل في فيه وتشمل الحريات الشخصية أو الأساسية ، الحريات الاقتصادية ، الحريات الفكرية ، والثانية libertés opposition وهي حريات تعطي للأفراد فرص معارضة السلطة العامة إذا ما تدخلت في المجالات المحجوزة الواردة في المعنى الأول ، وهي وسائل سياسية تساعد على مقاومة طغيان الدولة واستبداد السلطات وتتمثل في حرية الصحافة الاجتماع ، التظاهر ن حرية تكوين الجمعيات ، تكوين الأحزاب السياسية (للمزيد من الاطلاع أنظر مؤلف راغب جبريل ، مرجع سابق ص(119...124)).

وانحياز الملوك إلى أحد المذهبين ، ضرورة تقييد وكبح السلطة الملكية بسلطة أكبر هي سلطة الشعب بإعتباره مالك للسيادة ، ويعد "جوريو"* في نهاية القرن السابع عشر في فرنسا نموذجا عن هذه الأصوات التي تحدت مزاعم الملك لويس الرابع عشر بأنه مسئول إلا أمام ربه ، وليس أمام شعبه ، وله على رعاياه حق الطاعة الواجبة لله ، طالما هو على العرش ، ومبدأ السيادة الشعبية في فرنسا وقف على طرفي نقيض مع نظرية السيادة الملكية المطلقة التي تشجع السلطات الثلاث وتهمل رأي الأغلبية في تكوين مؤسسات الحكم وفي قراراتها السياسية والإدارية ، فقد كانت السلطة التشريعية تمارس بإصدار إرادات ملكية**، وكانت السلطة التنفيذية بين يدي الملك من خلال المركزية المشددة التي فرضت على المدراء الست وثلاثين الذين وزعوا في أراضي المملكة عشية الثورة الفرنسية ، وقد سلمت السلطة القضائية إلى برلمانات المحاكم التي كانت تقضي باسم الملك ، والذي كان يتدخل في أية دعوة باسم حق التصدي الذي منح له النظر أمام مجلسه في أيـة قضيـة ، كما كـان يملك في يـده حق العفـو الخاص ، وقد كان إلى جانب الملكية المطلقـة

بفرنسا مؤسسات شبه تمثيلية*** ، ولم يكن لهذه الجمعية إلا سلطات استشارية كما كانت ترفع تمنيات كان بالإمكان قبولها أو إهمالها ، ولم تستطع جمعية الطبقات العمومية هذه أن تعمل بشكل دوري ، فبعد سنة 1614م لم تجتمع الجمعية إلا في سنة 1789م تاريخ رفع شعار الثورة الفرنسية لثلاثية الغائية وهي الحرية ، المساواة ، الأخوة ، وهي اللحظة التي وسعت من حق الاقتراع - إلى كل من يحسن القراءة والكتابة أو الذي يملك - ولم تطلقه على عموم الشعب إلا بعد نضالات طويلة لطبقة العمالية.

إن منح الشعب حق اختيار ممثليه يعني ذلك فتح المجال أمام الشعب للسيطرة والمراقبة الحكومية ، وبهذا الشكل يمكن وضع حد ضد كل محاولة أو إمكانية تهدف إلى خلق نظام ديكتاتوري ، وأن التأكيد على هذا المنح يعني من جانب أخر وجود رغبة لدى الأفراد تراهن عليها السلطة السياسية من أجل

---

*: هو قس بروتستانتي كرس حياته لبعث ونشر مبدأ السيادة الشعبية ، وقد وضع ثلاث رسائل في شرح نظريته في الحكم الديمقراطي عنوانها " سلطات الملوك ومصدره وحدوده" ، وأمثاله من القساوسة كثيرون ممن وقفوا ضد السلطة المطلقة للملوك ، نذكر من البروتيستانت "دوبلسي مورني" في كتابه "الثورة على المستبدين" والقص هوفمان ، ومن الكاثوليك نجد الراهب الاسباني "ماريانا" (1537- 1624) من خلال كتابه "نظام الملكية والحكم"(أنظر محمد عبد الله العربي ، ديمقراطية القومية العربية بين الديمقراطية الشيوعية والديمقراطية الرأسمالية. يوليو1959م ، ص 15).

**: لقد أصدر الملك لويس الرابع عشر إرادات قوانين حقيقية منها : إرادة سنة 1667م حول تنظيم القضاء، الإرادة المتعلقة بالمياه والأحراش لسنة 1669م ، ثم الإرادة المتعلقة بالأصول الجزائية سنة 1670 (أنظر أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . الجزء الثاني ، ترجمة : علي مقلد ، شفيق حداد ، عبد الحسن سعد ، الطبعة الثانية ، بيروت : الأهلية لنشر والتوزيع ، 1977م ، ص229).

***: من هذه المؤسسات الشبه التمثيلية نجد:

- جمعية الطبقات العامة وهي تظم رجال الدين والنبلاء وأعضاء الطبقة الثالثة المتكونة من ممثلي المدن من البرجوازية ، وهي في الأساس توسيع لبلاط الملك الذي عمد إليه الملك " فليب لوبيل" (أنظر هوريو ، مرجع سابق ، ص233).

- جمعيات الأعيان وهي كانت تضم ممثلين عن الطبقات الثلاث وكانوا يعينون بخلفية تمثيلهم للأمة غير أن الطبقة الثالثة لم تكن تمثل في هذه الجمعيات إلا عبر القضاء ، أو الموظفين البلديين للمدن الكبرى (هوريو، مرجع سابق ، 236).

- البرلمانات القضائية التي كانت في الأصل محاكم ، وعندما انسحبت السلطة الملكية في ممارستها للعدالة خلفتها هذه المحاكم بإدعائها بحق ممارسة الامتيازات السياسي وقد أعترف لها بالامتيازات حق تسجيل الإرادات والأوامر الملكية ، حق توجيه توصيات إلى الملك.

استثمارها في خلق العراقيل والمعوقات أمام أي تطور سياسي دكتاتوري[1]، إن مبدأ السيادة الشعبية يعني أن الشعب ليس مجرد أفراد يعيشون معا بل هو ثقافة حية تفاعلية ومبادئ للعيش المشترك ، وأخلاقيات عامة قائمة على الاحترام والمساواة والتضامن والتكافل ، فهي نظام أخلاقي وثقافي وقانوني مولد للوعي الوطني الذي يخلق الإرادة الواحدة ، فإذا انعدمت التصورات الذهنية والرمزية المشتركة والأخلاقيات التضامنية والمواطنية ، وتحول الشعب إلى أفراد لا رابط بينهم سوى المصالح الخاصة لا يشعرون بالألفة ولا الثقة المتبادلة ، فلا فائدة من العيش المشترك.

إن مفهوم السيادة الشعبية لا يمكن تجسيده 100 % في الواقع بسبب ظاهرة التخصص وتقسيم العمل وغياب وقت الفراغ حيث تؤثر هذه العوامل على درجة وعي الفرد في التعبير عن اختياراته بشكل عقلاني واقعي ، وإنما في كثير من الأحيان هو عرضة لسرقة ضميره عن طريق الدعاية السياسية و غياب المعلومات في موضوع ما[2] ، ثم إن هذه الوضعية تدفع بالسياسيين إلى وضع برامج معينة تعكس إلى حد ما متطلبات الواقع من جهة وتطلعاتهم من جهة أخرى ، وتتحول السيادة لتصبح مجرد وهم خلقته الإيديولوجية الليبرالية نفسها لتتمكن من مواصلة مسيرتها ، وعلى الرغم من أنها وهم إلا أنها استطاعت الحصول على نوع من الشرعية لأن غالبية الناس تعيش على الأمل الذي هو وهم يراد به الهروب إلى الأمام من حالة غير مرغوب فيها في اللحظة الحاضرة ، وبدون هذا الأمل سيتقوقع الفرد عن نفسه وتظهر لنا حالة ما يسمى باللامبالاة السياسية والتي سيعبر عنها الفرد في عدم مشاركته سياسيا في الانتخابات باعتبارها إحدى الوسائل التي تمارس بها السيادة الشعبية[3] ، ولقد استطاع المعسكر الغربي أن يجعل من هذه الغايات لديمقراطية الليبرالية من أن تكون مبتغى غالبية شعوب العالم ، مما أكسبتها قيمة عالمية وهو المبرر الذي إتخذته الحضارة الغربية مبرر لمشروعية توسعها ، مقدمة نفسها على أنها تأسس لقدسية الحياة على الكوكب لكل المكونات النباتية والحيوانية والإنسانية ، وتدعي حماية الإنسان من سلوكا ته المهددة لنوعه البشري ، وهو الأمر الذي يقتضي التحرك عالميا بخلفية الفكرة العالمية التي تأسس لها العديد من المعطيات الموضوعية العالمية.

قيمة مبدأ العالمية : لقد نزعت جل الأمم والحضارات القديمة الكبيرة منذ عهد مبكر من تاريخها إلى التفكير والفعل والعمل خارج أقاليم كياناتها السياسية تحت طائلة من المبررات المختلفة باختلاف الدول والإمبراطوريات والحضارات ، ولم تكن بعض أفعال الإنسان الفردية بمنأى عن إلحاح هذه النزعة بداخله ، والتي تجسدت في بعض سلوكيات بعض الرحالة الذين جابوا بقاع العالم بحثا منهم عن إشباع فضولهم العالمي ، متجاوزين عوائق التواصل التي تطرحها اللغة ، ولا أنماط السلوك التي تستبد بها العادة والثقافة.

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص93.
2: نفس المرجع ، ص93
3: نفس المرجع ، ص95.

غير أن نزوع الدول والإمبراطوريات والحضارات إلى هذه النزعة لم تكن بالوداعة التي كانت لدى الرحالة ، فقد بدأت العالمية تتجلى مع ظهور الحروب بين مختلف الأنماط التنظيمية السياسية التي إبتدعتها الجماعات الإنسانية لتنظيم شؤونهم ، بدءا من الحروب الهلينية بين دول المدن الإغريقية وتوسع الإمبراطوريات اليونانية نحو الشرق ، ومحاولة الحضارة القرطاجية بسط نفوذها على البحر الأبيض المتوسط بهدف تأمين التجارة وتنشيط عمليات القرصنة ، وتضخيم التراكم الرأسمال ، وميل الإمبراطورية الرومانية إلى السيطرة والقوة والتوسع ، وذلك إستجابة لخاصية الانتشار للقوة إذا ما شعرت بضعف من يواجهها ، ولم تكن الحضارة الإسلامية تشكل الإستثناء عن هذه القاعدة ، إذ نزعت إلى التوسع والانتشار بمسمى الفتوحات الإسلامية ، وبمبررات نصوص دينية توجب عليهم نشر الرسالة الموكلة لهم والدعوة لها.

فمنذ السنوات الأولى للهجرة تمت عدد كبير من الممارسات التي مهدت أصلا إلى تشكل قانون دولي ، فلقد عقد النبي معاهدات مع يهود المدينة ، ومسيحيي العقبة ، كما تعامل الخليفة عبد المالك بن مروان مع بيزنطة ، وباكرا جدا تم فتح سفارات في روما الشرقية ، وكذلك في بلاد فارس أو لدى "شارلمان"[1]، ولم تختفي نزعة العالمية لدى الحركات الإسلامية التي تعمل على قيام دولة الخلافة الإسلامية ، أو حتى لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تتخذ من فكرة تصدير الثورة الإيرانية قيمة لها وغاية تعمل من أجلها.

وقد عمل الاستعمار الحديث على إبراز هذه النزعة بشكل جلي لدرجة أن الإمبراطورية البريطانية توصف بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، إذ كانت هناك عولمة اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1840م إلى 1914م تعمل لصالح الإمبراطورية البريطانية[2] ، وقد تكبدت البشرية عبر هذه النزعة حربين عالميتين خسرت فيها ملايين الأرواح وآلاف البنى التحتية ، وقد كانت الوسيلة التي رافقت هذه النزعة العالمية على مدار الزمن الماضي هي القوة العسكرية المدعومة بالسيف والرمح والرشاش والطائرة القاذفة ، أما بعد الحرب العالمية الثانية فإن التطور الذي حصل في نوعية الأسلحة والذي أدى إلى ظهور السلاح النووي والذري لم يقلص من قيمة العالمية والنزوع إليها لدى الفاعلين الدوليين ، بقدر ما أوقد وعيا كونيا بخطأ الوسيلة التي رفقتها طوال الحقبات التاريخية السابقة وهي الحرب العسكرية ، ذلك أن السلاح الذري لم يعد سلاحا عسكريا بل أصبح سلاحا سياسيا ، وأي قرار إستراتيجي فيه يتطلب

---

1 : بادي برتران ، الدولة المستوردة غربنة النضال السياسي.ترجمة : شوقي الدويهي ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الفارابي ،2006 ، ص142.

2: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص48

حكمة وتعقل ذلك أنه لا يهدد مصير الدولة المحاربة فقط بل مصير العالم بأكمله[1].

لقد أذن السلاح المدمر في النصف الأول من القرن العشرين ميلاد توجه عالمي نحو العمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين ، ويذكر "ريتشارد نيكسون" في كتاب صدر له في 1999م إن هناك نوعين من السلام ، سلام كامل perfect peace وهو مجرد وهم لأن معناه إختفاء التناقضات بين أفراد المجموعة الدولية ، وهو أمر مستحيل ، لأن الخلاف سمة من سمات العلاقات الدولية والإقليمية ، أما الثاني فهو real peace أي السلام الواقعي ، فهو الذي يعيش العالم في ظله تحت مظلة النظام العالمي الجديد ، وهو سلام يتعايش فيه الجميع مع تناقضاتهم ويحاولون حلها بمختلف وسائل الصراع عدا إستخدام القوة[2].

وقد أفلحت الأمم في التأسيس لمؤسسة دولية تسهر على السلم والأمن الدوليين ، وهيمنظمة الأمم المتحدة ، وهي حلقة أولى لتثمين الحياة على الكوكب أكثر من مجرد منظمة للتعاون الدولي ، وهي مرجعية تتحقق فيها أبحاث وتأملات وتجارب وأحكام تتعلق بصحة وسلامة الكوكب ، ولقد أعلنت المنظمة في العديد من المناسبات على قيمة العالمية من خلال الإقرار بالإرث المشترك للإنسانية بوصفه لا يعود إلى أية أمة لوحدها ، واعتبار نفسها مسئولة عليه وضرورة إدراجه بصورة مشتركة في مصلحة الإنسانية كلها ، مثل الفضاء الخارجي ، استثمار موارد أعماق البحار ، البيئة...الخ[3] ، غير أن هذه المنظمة لم تكن فاعلة أمام حلف الناتو الذي تشكل على أساس مبادئ الحريات الأربعة الشهير الذي أعلن عنه الرئيس روزفلت في خطابه الافتتاحي للكونكرس في يناير 1941م ، والذي إلتزمت أمريكا من خلاله بـ : حرية الكلام ، حرية العبادة ، التحرر من الحاجة ، التحرر من الخوف ، وفي أغسطس من نفس العام أصدر "روزفلت" و"تشرشل" ميثاق الأطلنطي الشهير الذي وسع نطاق الحريات الأربعة ليصبح ميثاقا ديمقراطيا عريضا يستوجب على الحلفاء العمل معا للدفاع عنه[4].

إن التفكير بمنطق العالمية أو العولمة الذي تلا مرحلة الحرب الباردة هو نوع من إعادة إنتاج لعمليات تاريخية سابقة ، ولكن بأشكال تكنولوجية أكثر تقدما ، وتحرير للتجارة الدولية في إطار العمالة والاحتكار ، ويرى "محمد محاضير" أن هذه الفترة هي العصر العظيم الثاني للعولمة بعد العصر العظيم الأول لها ، وهي شكل من أشكال نشر النظام الرأسمالي على مستوى العالم ، وفي ظل هذا التفكير والفعل تسعى

1: د.أدونيس العكره ، من الدبلوماسية إلى الإستراتجية ، أمثولات من الحرب الباردة . الطبعة الأولى ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر 1981 ، ص10.

2: أمين هويدي ، السلام القلق ، مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 437 ، أفريل 1995م ، ص30.

3: فرانسوا فوركيه ، المال ، القوة والحب ، تأملات في تطور بعض القيم الغربية . ترجمة : د.سناء أبو شقرا، ط1 بيروت : دار الفارابي ، 1999 ص122.

4: إيان روكسبور ، استمرار الحرب قضية اجتماعية .ترجمة : محمد يونس ، مجلة الثقافة العالمية ، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب لدولة الكويت ، العدد105، مارس-إبريل2001 ،ص55 .

الدول الغربية إلى السيطرة على الدول النامية بشكل يشبه إعادة إنتاج عهد السيطرة الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وتتوافق هذه النظرة مع رؤية المعهد الاجتماعي الهندي الذي عنون مؤتمره الذي عقده في سنة 1998م باسم "من الاستعمار إلى العولمة"[1] ، وهي ليست مجرد تطور تلقائي للتطور التكنولوجي ، ولكنها عملية تدفعها القوة الرأسمالية الغربية لتعظيم مكتسباتها.

إن قيمة العالمية هي التفكير في العالم بدون حدود ، وتعد الشركات العملاقة ورجال الأعمال والمصارف الفواعل الرائدة فيها ، ولم يعد اليوم للحدود من معنى في مجال أدوات توزيع المعلومات والتجارة الالكترونية ، وقد أدى التفكير بمنطق العالمية إلى إنتاج أدوات لإنهاء عصر الدولة القومية وتخلي الدولة عن هويتها القومية ، والميل إلى زيادة توحيد وتنميط وتدويل المقاييس والمعايير عبر العديد من المنظمات والتكتلات العابرة للقارات والقوميات ، التي تعد مجالا حيويا للتأثير والنفوذ الحضاري للخصوصية الغربية ، واتساع تلك العملية في المجال التكنولوجي البيئي العلمي الاقتصادي إلى المجال السياسي والتربوي والتعليمي الإعلامي والديني ، ومن أمثلة ذلك دفع الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريع إصلاحية للمنظومات التعليمية والدينية والثقافية إلى البلدان العربية تحت ستار مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وتعتبر(خطة إبنة ديك تشيني- باول) لدمقرطة مجتمعات الشرق الأوسط نموذجا على ذلك[2].

فالعولمة تهدف إلى تنميط الشعوب وتوحيد الذوق ، والتهديد بما يصعد من سلسلة الصراعات والنزاعات[3] ، وقد تأسست العولمة خلال الخمسين سنة الماضية على مقولة أن "الرأسمال عالمي في حين أن العمل محلي" ، وهي قيمة تعبر عن نصر لما يعرف بالتبادل الحر والعقلانية الاقتصادية وموت ضمير الطبقة العاملة والاستقلال الوطني[4] ، وقد أدت هذه الصفة العالمية للرأسمال إلى ظهور قيمة التضامن الدولي بين القطاعات المسيطرة للرأسمال المعولم ، وهو تضامن حقيقي يعبر عن نفسه بالالتحاق بالنيوليبرالية المعمقة ، وينظر في هذا السياق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها المدافع عسكريا إذا لزم الأمر عن هذه المصالح المشتركة[5].

وتعد المشكلات التي تطرحها البيئة مثلا إحدى المشكلات الموضوعية التي تجعل من التفكير بقيمة العالمية حتمية لابد منها ، إذ لم يعد التحرك على مستوى الإقليم الجغرافي للدولة الوطنية متاحا بالشكل الذي كان في القرن العشرين أو قبلها ، ذلك أن الوعي البيئي خلص إلى أن الكون يعبر عن وحدة منظمة

---

1 : د. محمد السيد سليم ، الفكر السياسي لمحاضير محمد .القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية ، 2006 ، ص135.

2: قاسم حجاج ، مرجع سابق ، ص66.

3: أحمد شهاب ، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة. مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد25 ، خريف 1999، ص65.

4 :اليخاندرو بورتير ، العولمة التحتية ظهور الجماعات عابرة القوميات .ترجمة: ماجدة أباظة ، مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني لثقافة والقانون والآداب لدولة الكويت ، العدد 105، مارس إبريل 2001 ، ص18.

5: سمير أمين ، جيوسياسة الامبريالية المعاصرة .مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2004/5 ، ص37.

من القوانين العلمية المعقدة والمحكمة التي يخضع لها الكون في وجوده وتطوره ، وأي إخلال بهذا النظام في أي إقليم جغرافي للدولة من الدول أو قارة من القارات سيتداعى على بقية الأقاليم للدول والقارات الأخرى ، ولم يكن الوعي البيئي واردا لدى صناع السياسات الإستخراجية للدول ومقرريه في بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر إلا بعد الإختلالات التوازنية الكارثية التي سببها القرار الإستخراجي الدولاتي المنفرد.

فالسياسات العامة الإستخراجية للدول خاصة الصناعية منها ، كانت من نتائجها ازدياد وتيرة التراكم الرأسمالي للقيمة المضافة ، و التي كانت بدورها أحد عوامل التوسع و ظهور الظاهرة الاستعمارية الحديثة ، التي هدفت لإيجاد وفتح أسواق جديدة للاستثمار الرأسمالي ، وفي نفس الوقت حفزت دالة الاستهلاك خاصة الحربية منها ، وإذا كان السلوك السياسي والاقتصادي للسلطات السياسية في مختلف الدول اتجه إلى خوض الحروب أو الوقاية منها ، وإلى التنمية والنمو بحثا عن الرفاهية و الازدهار ، فإن الطبيعة الحيوية للكون لم تبقى مسالمة أمام هذا السلوك الاستغلالي لهذا الطبيعة ،بل ردت بمجموعة من ردود الأفعال الكارثية على الوجود الإنساني على ظهر الكون ، مشكلة بذلك مشكلات علمية معقدة تهدد

الحياة البشرية قاطبة على سطح الكوكب ، وهذه المشكلات قد أشارت إليها العديد من المؤتمرات الدولية* ، وتتخلص الأخطار في مجملها في :

- ذوبان الأقطاب الجليدية بإتجاه البحار المفتوحة ، مما يسبب إرتفاع مستوى سطح الحياة فيها وإغراق الكثير من المدن الساحلية ، وهذا بفعل ارتفاع درجة حرارة الكوكب الناتجة عن انبعاث الغازات من مثل غاز ثاني أكسيد الكربون ، وغاز الفريون"[1].

- فقدان البيئة المتزايد للتنوع البيئي الحيوي خاصة النباتي منه ، نتيجة الأمطار الحامضية التي تتساقط على الغطاء النباتي ، وهي حامضية بفعل مرورها على طبقات جوية مغرقة بالغازات المختلفة ونقصان التنوع النباتي سيؤدي إلى تعرية التربة التي هي بدورها تكون معرضة الانحرافات ، ومما زاد من هذا المشكل هو المزيد من اجتثاث أشجار الغابات على نطاق واسع من بقاع العالم[2].

ولم يكن الوعي بخطر الفناء الكوني مصدره الأسلحة المدمرة فقط والصناعات العملاقة ، بل كشفت ثورة الاتصالات التي جعلت من العالم قرية كونية عن مخاطر أدق وأخطر في مجالات الصحة والبيئة ،

---

*: لقد إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972م ، ثم إنعقد المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام 1992م ، وكان هذا المؤتمر بمثابة ناقوس الخطر الذي يحيط بالبيئة والكون كليا ، ثم مؤتمر جوهانس بورغ عام 2002م ، ثم مؤتمر ميلانو في 2003م.

1: سيروي كالن ، عالم يفيض بسكانه ، عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها . ترجمة : ليلى الجبالي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1996م ، ص26.

2: نفس المرجع السابق ، ص273.

ففي أفريل من عام 2003م كشف العلماء اللثام عن فيروس مسبب للالتهاب الرئوي الحاد sevre acute respiratory syndrome واختصارا (SARS) ، وقد ظهرت أول حالة منه في مقاطعة "غوانج دونج" في الصين في نوفمبر 2002م ، ثم سرعان ما امتد إلى 19دولة في العالم من خلال المطارات الدولية وقد تسبب في وفاة أكثر من 800 شخص وإصابة 8400 أخر في 32دولة ، وقد أبدت السلطات الأمريكية سخطها وتذمرها من الحكومة الصينية بسبب التعتيم الشديد والتستر على ظهور هذا المرض لعدة أشهر في الصين[1] ، وفي نوفمبر 2003م ظهر مرض أخر يدعى إنفلوانزا الطيور" Avion influenza " واختصارا H5N1 في تايلاند وفيتنام ليمتد إلى اندونيسيا وباكستان والصين...الخ ، وقد أعلن تقرير صادر يوم 27يناير 2004م عن ثلاث منظمات عالمية هي منظمة الأغذية الدولية ، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ، ومنظمة الصحة العالمية أن وباء أنفلوانزا الطيور(h5n1) يشكل خطرا حقيقيا للإنسان ويمكن أن يهدد العالم أجمع ، كما أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في تصريح له في 2004/01/27م "لقد تعلمنا درسا من مرض "السارس" أن العمل المشترك هو السبيل الوحيد للسيطرة على خطر وباء عالمي يهدد الإنسانية جمعاء" ، وقد تعرضت تايلاند إلى انتقادات حادة من قبل الاتحاد الأوروبي لتعتيم على حدوث المرض فيها "[2].

إن هذه المشكلات الموضوعية تقتضي أن تتجه العولمة إلى العالمية التي تعني انتقال الظواهر من الطابع الوطني إلى الطابع العالمي ، وهي ظاهرة موضوعية يتحدد مدى انتشارها بمستوى تطور القوى المنتجة والثقافات ، وهي بوتقة تفاعل الأمم في إطار مجتمع إنساني تقوم العلاقات فيه على أساس التكافؤ لا الإلغاء ، ومجتمع يقوم على التعددية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3] ، لذلك يرى "جون ديوي" أنه من الوهم الضن أن في الإمكان تشكيل فكر دولي بدون توسيع التمثيل السياسي إلى المجتمع المدني المنظم ، ذلك أن المصالح التي يمثلها هي مصالح عالمية ، من هذه الزاوية ليست الأممية الدولية تطلعا بل هي واقعة وفوق ذلك ليست مثالا عاطفيا بل هي قوة[4] ، وبعد قمة "جنوه" بدأ الفرنسيون يطرحون العودة إلى قمة "رامبويه" ، وهي أول قمة للدول الصناعية عقدت في فرنسا عام 1975م ، من أجل مناقشة وتبادل الأفكار ، والخروج من عباءة الأنانية واللامبالاة عل حد قول الريس "جاك شيراك" ، فالقرن الحادي والعشرون يجب أن يكون عهد تبادل الاعتماد والتضامن ، لا عهد العولمة السيئة التي هي لحد الآن حسب الليبراليون الجدد مفهوم إقتصادي قبل أن تكون مفهوما سياسيا أو ثقافيا أو إجتماعيا[5] ،

1: د.حسان شمسي باشا ، سارس رعب الصدور القادم من الصين . ، مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، عدد536 ، يوليو 2003 ، ص(144- 145).
2: نفس المرجع ، ص(146...149).
3: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص19.
4: أرمان ماتلار ، التنوع الثقافي والعولمة . الطبعة الأولى ، ترجمة : د.خليل أحمد خليل ن بيروت: دار الفارابي ، 2008، ص44.
5: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص47.

فهي دعوة من شيراك لأنسنة العولمة التي ليس باستطاعة أي أمة من الأمم أو دولة من الدول أن تنسحب من هذا العالم وتنعزل وتنكفئ على نفسها ، ذلك أن الانسحاب أو العزلة والخروج منه هو إنسحاب وهمي ، وسيكون تقهقرا وتراجعا إلى أكثر المراحل تخلفا وإنحطاطا في التاريخ الخاص ، وهو سلوك يعبر عن أزمة تواجه النظام العام ، وليس حلا إيجابيا بأي حال من الأحوال[1].

ويقتصر دور الدولة في النظرية النيولبرالية على إيجاد وصون الإطار المؤسساتي الملائم لضمان حرية التجارة والأسواق وحقوق الملكية الخاصة ، وعلى عاتقها يقع سلامة الموارد المالية الخاصة ، وهذه المهمة لا تستطيع أن تنهض بها إلا بإقامة جهاز أمني قوي وعدالة قوية عادلة ، وهي مفوضة لاستخدام القوة إن إقتضت الحاجة لضمان عمل الأسواق بالصورة الحرة الملائمة ، كما أن من واجبها أن تعمل على خلق الأسواق في المجالات التي لم تشملها حركية السوق من مثل مياه الأراضي ، التعليم ، الصحة ، الضمان الإجتماعي ...الخ ، ثم ترك هذه الأسواق حرة ذلك أن تدخل الدولة فيها من شأنه أن تستغله جماعات المصالح ، وقوى السوق لمنفعتها الخاصة[2] ، وهي مطالبة وفق هذه الفلسفة أن تتخلى عن دورها الرعائي في مجالات الرعاية الاجتماعية ، وقد أدى نجاح القيم الغائية الديمقراطية في بناء دول ومدنيات حديثة ، مقابل خيبة أمل نقيضتها في تشييد دول ومؤسسات مستقرة وتحقيق التنمية بمقياس زمن الحضارات ، جعلت نخبة فكرية وسياسية جديدة تنمو تدعى "الليبراليون الجدد" باتجاه تعميم هذا الانتصار وتصديره ، وهذا بعدم وقوفها أمام سؤال ما هي القيم الغائية للبرالية الجديدة؟ ولكن باسترسالها في السؤال في كيفية تحقيقها ، وقد كانت الإجابة عليه هي التي صاغت نسق من القيم الوسيطية الكفيلة لبلوغ الغايات السابقة ، ومن أهم هذه القيم الوسيطية التي ابتدعها الفكر الديمقراطي الغربي لتحقيق هذه الغايات وصيانة الحقوق والحريات من سلطة الدولة وتعسفها نجد ما يلي:

المبحث الرابع:القيم السياسية الوسيطية لديمقراطية الغربية والمردود الوظيفي لها

تعد القيم الوسيطية نتيجة متلازمة لنوعية القيم الغائية التي يضعها النظام السياسي صوب عينه في إستراتجيته السياسية ، وهي تعد من الشروط اللازمة التي تعمل على الوصول إليها ، وهي معايير ملزمة تنتهجها الفواعل السياسية من أجل الالتزام بها تحقيقا لمجموعة القيم الغائية ، وقد عمل العقل الغربي على إنتاج قيم وسيطية تسوقه إلى تحقيق أهدافه وغايات الديمقراطية اللبرالية ، على ضوء الخبرات التاريخية والتحديث السياسي الذي عمل على تحقيقه ، وقد خلص الفكر الغربي إلى زمرة من القيم السياسية الوسيطية تتلخص في ما يلي:

1: د.عبد الإله بلقيز ، البيروسترويكا سيرة وهم شخص . مجلة الطريق ، العددان (2- 3) آذار- حزيران/ مارس- يونيو 1995م ، ص81.
2: دبفبد هارفي ، مرجع سابق ، ص13

1- قيمة التعدديـــــة: إن التعددية والخلاف في الرأي هو وسيلة لاكتشاف الحل الصحيح، والانفراد بالرأي وأحادية التنظيم هو الوسيلة الكفيلة بارتكاب كل الحماقات ، فتعدد الاتجاهات المنظمة ضرورة ديمقراطية وأمر أساسي من حيث الجوهر الديمقراطي ، وأن يكون لهذه الاتجاهات جميعا الحق في مخاطبة الناس لكي يكون الشعب في النهاية هو الحكم الذي يرجح هذا الاتجاه على ذلك[1] ، فالتعددية هي هيكلة الاختلاف الاجتماعي في مؤسسات رسمية بدل المؤسسات التقليدية.

وتسمح التعددية بعدم السماح للاتجاه الواحد أن ينفرد بالقرار السياسي في المجالات المختلفة ، والذي من شأنه أن يقولب المجتمع وفق قالبه الفكري والإيديولوجي ، كما تمكن التعددية من التعبير العلني والجماعي للعناصر الفردية المتجانسة من الانتظام ، وهذا حسب قانون انجذاب العناصر المتجانسة ، وأجلى هذه القوانين قانون انجذاب النخبة للمفكر الدارس للنخبة "ألتوسار" ، ومن الطبيعي في ظل ضمان الحريات الفردية داخل المجتمع أن تتوافق الإرادات الفردية في أنماط مختلفة من التفكير والاهتمام والمصالح ، وهذا من شأنه أن يخلقعلاقات بين كل أفراد النمط الواحد ، وفي الغالب ما يتكلل هذا التوافق بالانتظام في تنظيمات سياسية ومؤسسات اقتصادية ، وجمعيات ونوادي ثقافية...الخ .

إن ميلاد هذه الشخصيات الاعتبارية للجماعات المدنية والسياسية مرهون بالدرجة الأولى بتحصين الحريات الفردية والجماعية في المجتمع ، عن طريق إيجاد آليات وإجراءات وقواعد قانونية عادلة تحد من مجالات تدخل السلطة سواء تلك التي تنجم عن تفوق جماعة على الأخرى ، أو تلك التي تتراكم لديها السلطات مشكلة في النهاية السلطة السياسية للدولة.

وتعمل التعددية في المجتمعات غير المهيكلة تقليديا وعرفيا أو التي أخذت تتفكك بناها التقليدية على إدخال المجتمع في حالة من الفوضى الاجتماعية ، التي تعد مرحلة انتقال سياسي لتشكل الأقطاب الاجتماعية ، فإذا كانت غريزة الاجتماع في الفرد تدفعه للعيش في جماعة من خلال شبكة من العلاقات الاجتماعية ، فإن التعددية من شأنها أن تستثمر هذه الغزيرة لتمتد بهذه الغزيرة الاجتماعية للفرد إلى الجماعات فيما بينها ، لتشكل شبكة اجتماعية جديدة قوامها الفاعل ليس الفرد بصفته عضو في جماعة ، بل جماعة كرافد من روافد الدولة ، إن الشبكة الاجتماعية التي قوامها الجماعات فيما بينها أكثر سهولة لفهم التوترات التي تستجد فيها ، وتشخيص العلة بالمقارنة مع الشبكة الاجتماعية التي مكونها الرئيسي هو الفرد ، فعلة هذه العلاقات الفردية موكلة إلى الجماعات التي ينتهي إليها التعبير عنها ، وتعمل التعددية على خلق الروابط بين مختلف المؤسسات السياسية والمدنية لتشكل النسق العام.

1: علي الدين هلال ، خالد ناصر ، جلال عبد الله معوض ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .الطبعة الأولى ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،1983 ، ص118.

كما تعد التعددية وسيلة مراقبة الممارسات التي تتخذها السلطة السياسية ، ففي حالة مجانبتها الصواب فإن التعددية عبر مختلف المؤسسات التي تفرزها ستعمل على تنبيه ونقد الحكومة بغرض تصحيحها بالطرق السليمة ، كما تشجع التعددية على ظهور نمط للعيش الجماعي المشرك من خلال تقليص وإزالة الخلافات والانقسامات السياسية التي تقع بين الأفراد والجماعات والمنظمات الحيوية ، وذلك من خلال فرزهم إلى مجاميع فكرية وتيارات سياسية تعمل عن طريق منظماتها على تحقيق أهدافها ومآربها الفكرية والوجدانية والمادية والاجتماعية والسياسية .

وتبلور التعددية مشكلات ومعاناة وتطلعات الجماهير مع خلق التنسيق بين حاجات ومطالب الجماهير ، وبين سياسات الدولة الرامية إلى تطوير المجتمع وازدهاره ، كما تعد مهمة التثقيف الديمقراطية إحدى الوظائف التي تؤمنها التعددية وهي تتوقف على عاملين حاسمين هما :

- تقنيات وأشكال التأطير ، ويقصد بها مجموعة القواعد القانونية والممارسات الواقعية التي تتخذ بشأن تطوير وتشجيع مجموعات منظمة ، تدخل الأفراد والمجموعات فيما بينهم في شبكة من العلاقات ، يتم عبرها دمجهم في ثقافة المجتمع الديمقراطية ، ومن نتائج هذه التقنيات وأشكل التأطير نجد ظهور تنظيمات المجتمع المدني بشكل معين ، من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الوطنية والاتحادات النسائية وحركات الشبيبة والنوادي الرياضية ، أو الأدبية ومجموعات هواة السينما أو أصدقاء المسرح ومنظمات اللهو ، وكل هذه المجموعات هي أدوات التثقيف الديمقراطية وفي نفس الوقت نتائج له .

- وسائل الاتصال الجماهيري المستخدمة فهي تلك الوسائل التي تستخدمها تنظيمات المجتمع المدني في التواصل مع الجماهير ، وهي تتنوع وتختلف من حقبة تاريخية إلى أخرى حسب ما تمليه تطورات العصر خاصة الإتصالية منها ، وقد تتدرج عملية الاتصال بالجماهير من اللقاءات المباشرة بالشعب ، إلى استخدام الجرائد والمنشورات مرورا بمخاطبتهم عبر الإذاعة والتلفيزيون ، وقد أحدثت ثورة الاتصالات نقلة نوعية في وسائل التواصل والاتصال ، من خلال الإمكانيات والبدائل المتنوعة المتاحة للفرد عبر تنوع القنوات السمعية البصرية ، وعبر شبكة الانترنت من خلال facebook التي أوجدت مجتمعا مدنيا الكترونيا يتواصل بدون الاكتراث بتقنيات وقواعد وأشكال تأطيره ، ويعد تمكين المجتمعات من التحكم في هذه الوسيلة الضمانة الحقيقية لإنضاج التعددية وتطويرها وازدهارها عدديا.

كان أفلاطون يسهر في جمهوريته بدقة على بقاء المواطنين متشابهين ، وكان يرى في ذلك الشرط الضروري للوحدة الاجتماعية ، غير أن الفيلسوف الألماني "هيجل" يرى بأن ما تختص به الدولة الحديثة بالعكس هو إباحة المجال لإنجاز عملية التمايز والتعدد ، وإرجاع التنوع المتنامي دائما إلى وحدة على الدوام أكثر غنى ، وهذا ما عبر عنه "دوركايم" الذي عارض التضامن الميكانيكي لمجتمع بدائي يتمسك فيه الأفراد بتشابههم ، بالتضامن العضوي لمجتمع متطور أصبح فيه الأعضاء ضروريين لبعضهم

البعض بسبب تمايزهم[1] ، وتعد فكرة تقسيم العمل التي جاء بها المفكر الاسكتلندي "آدم سميت" في الميدان الاقتصادي دليل على ضرورة وجود التعددية وأهميتها ، وتنعكس التعددية داخل المجتمع في أشكال عديدة في مختلف القطاعات ومن مظاهرها نجد:

أ- قيمة **التعددية الحزبية**: تعد المعارضة أحد المظاهر المعبرة عن التعددية داخل النظم الديمقراطية وهي الأنظمة الموسومة بثنائية السلطة المعارضة ، وهي المعادلة الأكثر تعريفا لنظام الديمقراطي والأكثر دلالة عليه ، وعلى طرفي المعادلة ينطوي أمر اشتغال منظومة الحقوق و الحريات العامة والسياسية ، وهي المعادلة التي يتم على طرفيها تطور النظام الديمقراطي وإعادة إنتاجه ، من خلال قاعدة الانتقال لكل طرفي المعادلة إلى موقع الطرف الأخر في صورة ما يعرف باسم التداول على السلطة ، أما إذا استقرت المعادلة على حالها فإنها تنم على خدعة سياسية ، توحي بوجود نظام سياسي قائم على سلطة مستبدة تسلطية ، وبين معارضة عنيفة أو معقدة أو حتى محرومة من العمل السياسي القانوني[2] ، فالمسألة الديمقراطية تأكد الحاجة إلى وجود ثنائية (السلطة - المعارضة) والتفاعل بينهما المعبر عنه بالمناقشة الديمقراطية والنقد والتصويت ، وطرح الآراء ووجهات النظر بدون قيود مؤثرة على حرية الرأي والمشاركة الجماعية ، وفق صيغ الانتماء الطوعي التي تتطلب أسس العمل وعدم الخروج عن رأي الأغلبية وخضوع الأقلية إلى رأي الأكثرية ، مع الأخذ بعين الاعتبار احترام الرأي الصادر عن الأقلية ضمن سياق العمل الجماعي المشترك[3].

وظيفة التعددية الحزبية : تعرف الأحزاب تقليديا على أنها جماعات لأشخاص متشابهون في الميول والأفكار يرتبطون مع بعضهم البعض في محاولة لكسب السيطرة على الحكومة ، وتخدم الأحزاب السياسية كالصلة الرئيسة بين المواطنين العاديين والموظفين الحكوميين الذين ينتخبونهم ، فهي تقوم بتسمية المرشحين للمنصب ، وتحشد الناخبين ، وبعد أن تكون الانتخابات قد حددت الفائزين ، تنسق الأحزاب مهام الموظفين الحكوميين في الحكومة[4].

وتعمل التعددية الحزبية على إتاحة المجال لرؤية فوارق واقعية داخل المجتمع حول العديد من المواضيع والمسائل كالدولة وطبيعتها ، والعلاقة بين الدين والسياسة ، والثورة الصناعية والتكنولوجية وأسلوب الإنتاج الصناعي المهيمن ، ولكن هذه الفوارق غالبا ما تجرى داخل الأحزاب ، وتكون مقنعة بلغة الخطاب والبرامج اللذان تتبناهما...وبالفعل فان قواعد المنافسة السياسية تقود لأن تجعل من الأحزاب

1: برتران دوجوفنيل ، في السلطة التاريخ الطبيعي لنموها . ترجمة : د.محمد عرب صاصيلا، دمشق: وزارة الثقافة ، 1999 ، ص(83- 84).

2: عبد الإله بلقيز ، الفرق بين إنتاج الديمقراطية وبين استرادها . من الرابط الالكتروني www.almotamar.net/news/40729htm/ تاريخ الدخول 21/02/2009.

3 : د. غالب عبد المعطي الفريجات ، آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي التجربة الاردنية نموذجا. الطبعة الأولى دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002، ص15 .

4: موريس بي . فيورينا ، بير ترام جونسون وآخرون ، الديمقراطية الأمريكية الجديدة ، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، الطبعة الأولى ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص199.

الكبيرة مجمعات لحساسيات متنوعة جدا تتوجه إلى أقصى حد ممكن من فئات الناخبين ، وأن مصلحتها الإستراتجية من منظور وصولها للسلطة عبر صناديق الاقتراع لا تكمن في الالتصاق بشكل وثيق بالخصوصيات الاجتماعية ،لأن ذلك قد يجعلها تجازف بالانغلاق على نفسها داخل" غيتو" ، فالأحزاب لا تمثل بوضوح وأمانة فوارق المجتمع بل بالعكس فهي تخفيها جزئيا نتيجة الضرورة الانتخابية وتستعمل لغة مفتوحة على كل فئات المجتمع ، ولهذا يمكن القول أن الأحزاب تلعب دورا في تشويش الصراعات التي تخترق المجتمع ، وبذلك تقوم بأداء وظيفة مفارقة على صعيد التهدئة الاجتماعية[1] ، كما تسعى جاهدة للحصول على صفة تمثيلية اجتماعية من خلال جعل نفسها الناطقة الرسمية باسم فئات محددة من السكان ، فهي تسعى للتعرف بنشاط على مصالح جماعية أو إثارتها عند الحاجة ، ويلعب هذا دورا حاسما في الوعي الذي يمكن الأفراد أن يكونوه عن انتمائهم إلى فئة اجتماعية مهنية اجتماعية ثقافية معينة[2].

ويحدد"ماكيفرسون" "بان نظام الأحزاب ومنذ تبنيه في أغلب دول العالم الغربي كان يهدف إلى تخفيف من حدة الصراعات الطبقية داخل المجتمع ، ولتليين المعارضة بين المصلحة الطبقية بهدف حماية نظام الملكية وذلك من خلال مشاركة الجميع في انتخابات البرلمان ، ومن ثم حكومة تمثل الأغلبية ، ويتم بهذا الشكل التخفيف من حدة الصراعات الطبقية "[3].

إن وضعية الأحزاب السياسية بسياساتها وعلاقاتها بالتصويت في إطار الديمقراطية اللبرالية يتشابه مع وضعية أصحاب المصانع والمستهلكين ، حيث يختار كل مستهلك وبناءا على رغبته البضائع التي يقدمها له أصحاب المصانع بعد قيام هؤلاء الآخرين بالترويج لها ، كذلك الأحزاب حيث تقوم بمهمة المقاولين الذين يقومون بعملية الترغيب والترويج لبضاعتهم السياسية ، ضاربين على الوتر الحساس لدى الأفراد أي على رغبتهم وتطلعاتهم بدفعهم إلى التصويت لصالحهم ، بعد خلق الوهم لديهم بأمل إشباع رغباتهم من خلال مبادئهم الحزبية وشعاراتهم ، بمعنى أخر ستحاول المجموعة التي تتسلم السلطة السياسية القيام بإشباع المطالب المتعددة للجماهير ، ومن خلال عملية الإشباع تتم عملية الاستقرار الحكومي خصوصا إذا استطاعت هذه الحكومة خلق التغذية الاسترجاعية التي تحتاجها من أجل بقائها ، لذا فان "روبرت دال" يعتبر الديمقراطية الليبرالية ذات الصفة التعددية كوسيلة عليها يمكن إقامة حكومة أمينة مختارة من قبل مجموعة مهمة من المواطنين[4].

فالتعددية الحزبية تساهم في تفعيل النظام السياسي ، إذ برهن تحليل الأحزاب كيف أن مضاعفاتها ومضاعفة المجموعات الأخرى يسمح في آن واحد لتطوير تضامن قوي جدا ، والمحافظة على وحدة

1: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي .ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الطبعة الأولى ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998م ، ص(366- 167) .

2: نفس المرجع السابق ، ص261 .

3: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص90.

4: نفس المرجع السابق ، ص93.

كبيرة في الرؤية حول القيم والقواعد المطروحة من قبل النظام الديمقراطي ، ذلك أن كل مجموعة تضم عدد صغيرا من المنتسبين الذين يعرفون بعضهم جيدا بسبب قربهم الشديد وشراكتهم في العمل الحزبي من جهة ، ومن جهة أخرى ترتبط بالنظام من خلال زمرة العلاقات العمودية المنشئة بينهم .

إن التعددية الحزبية تمنح الناخبين خيار بتوفير فلسفات سياسية مختلفة[1] ، وفي غالبية دول العالم الثالث تأمل الأحزاب باستعادة مجد ضائع أو تاريخ سياسي بائد ، وهو ما يجعل الصراع السياسي حادا وعنيفا في غالب الأحيان ، " كما تمارس الأحزاب السياسية مهام تنظيمية قيمة ومنها تنشيطها لإعمال السلطة التشريعية والتنفيذية ، وفي كل مستوى تشريعي أو تنفيذي يعتمد التشريعيون والتنفيذيون على تأييد زملائهم الحزبيين ، وينسق أعضاء الهيئة التشريعية بالمعلومات التي يحصلوا عليها من زملائهم في المستويات التنفيذية .

تكافح الأحزاب لتشكيل سجل يمكنهم أن يدافعوا عنه في الاقتراحات ، الأمر الذي يتطلب من الأعضاء الحفاظ على درجة من الوحدة ، فأعمال أو أداء أحد الزعماء يؤثر على سمعة زملائه الأعضاء في نفس الحزب الذين ينشدون منصبا ، كما تعمل على تطوير وإنضاج القضايا وتثقيف الجمهور وهذا بتحديدها للمشكلات وتقديمهم للحلول الممكنة ، فهي تنتج معلومات وتثقف الشعب وتشكل جدول أعمال سياسية ، وعندما تكون الأحزاب ضعيفة كما هي في الجنوب الأمريكي خلال النصف الأول من القرن العشرين فإن السياسة تتدهور في معركة البحث عن المنافع الخاصة بدلا من القضايا العامة ، كما تعمل على تآلف المصالح إذ يجب أن تكون السياسة العامة الجيدة هي حصيلة تألف المصالح ، لذلك فإن تحويل المطالب الاجتماعية إلى سياسة عامة يجب أن يتعدى عملية الجمع البسيطة إلى نوع من التآلف والتناغم أكثر صعوبة ودقة ، وتقوم الأحزاب الكبرى أحيانا بهذا الدور الحرج أثناء محاولة إنشاء تحالفات قومية ، وهي تطور البرامج السياسية التي تقدم مزيجا من المنافع و الأعباء للجميع ، إن الأحزاب دائما في ترقب لمرشحين واعدين وقد يقوموا بجهد خاص لتجنيد مرشحين سيحسنون صورة الحزب ، وبالتالي الأداء الحكومي وتقوية الخدمة العامة عن طريق التخلص من الضعفاء"[2]، "إن إدخال النظام الحزبي التعددي إلى دولة كانت تخضع إلى نظام الحزب الواحد أو نظام الحكم الديكتاتوري ، من شأنه أن يسمح لصعود الشخصيات المشهورة وللأحزاب التي تملك القدرات ، إلا أن الديمقراطية الدائمة تحتاج إلى أحزاب سياسية مستديمة ، كما أن هناك محاولات لظهور قوى سياسية جديدة وهامة تمثل تاريخ المجموعات المضطهدة ، وتعمل من أجل إزالة هذا الاضطهاد التاريخي وسوء المعاملة ، ويمثل هذا التحدي في بناء الديمقراطية في المجتمعات التي وجد فيها العداء لفترة طويلة.

1: موريس بي . فيورينا ، بير ترام جونسون وأخرون ، مرجع سابق ، ص12.
2: نفس المرجع السابق ، ص(200- 201).

وتعمل الأحزاب على تمثيل المصالح وتحديد الأولويات وتكوين الحكومات وإدارة الصراع وتوفير الاستقرار ، كما تلعب الدور الأهم في تأهيل وإعداد أعضاء جدد للمناصب وتنظيم المنافسات الانتخابية من أجل الوصول إلى مراكز النفوذ وإعداد سياسات بديلة ، وبرامج للصناعة السياسية وتكوين حكومات فعالة واستيعاب كل الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية ، فوظيفتها هي بناء الديمقراطية الحديثة وتأهيل واختيار الأعضاء للانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وتقديم الدعم لهم في مواقعهم القيادية وداخل الحكومة حيث يتم تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية ، وتعد الأحزاب التي تتميز بقوة التنظيم وسعة الانتشار وبرامجها الحزبية وروابطها القوية مع أفراد المجتمع، أكثر أنواع الأحزاب التي تناسب الديمقراطيات الجديدة وخاصة تلك التي تتحول من مرحلة الصراع إلى فترة سلام وهدوء"[1] كما تعد الأحزاب وسيلة هامة من أجل ترجمة الآراء الشعبية إلى سياسات عامة منسجمة[2].

ب- **تعددية المجتمع المدني:** التعددية هي مجموعة مؤسسات المجتمع المدني باعتباره شبكة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام ، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح ، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف[3] :

جـ - **قيمة تعددية وحرية وسائل الإعلام:** لا يوجد ثمة شك في أن هناك شيئا ما من الممكن فعله بواسطة الإعلام من أجل جذب الناس صوب المناقشة السياسية الايجابية ، ولا تحصل هذه الايجابية إلا في ضل تعدديتها ، وتشمل تعددية وسائل الإعلام السماح للوسائل الإعلامية بكل أنواعها من مخاطبة أفراد المجتمع دون منع لهذه وإطلاق للأخرى ، فمسألة تعددية وسائل الإعلام هي قضية وجود الوسيلة الإعلامية وإتاحة الفرصة لها للتواجد في الساحة ، ولا يكتمل وجودها ما لم تعطى لها الحرية في التعبير، وتشمل حرية الإعلام ، الحرية في الإصدار ، والحرية في مادة الإصدار ، والمقصود بحرية الإصدار ألا تستأذن السلطة مقدما قبل ظهور الصحيفة أو النشرة الإخبارية ، وإنما قد يقضي القانون بضرورة إخطار السلطة العامة بالصدور ، أما حرية المادة الإعلامية فتعني عدم وجود نوع من الرقابة[4] ، فمبدأ التدفق الحر للإعلام منسوخ عن مبدأ الدوران الحر للسلع[5] ، فتوتاليتارية تقنيات الإعلام الجماهيري تعمل على أنتاج وتوزيع السلع الثقافية وفي التحكم بالرأسمال الرمزي ، وفي فبركة رؤية للعالم تتوافق إلى حد بعيد مع المصالح الاقتصادية والمالية لسادة العالم الجديد.

1: فرينشسكا بنيدا وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسة في عملية التحول الديمقراطي في العراق. المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات ، 2005 ، ص16.

2: نفس المرجع السابق ، ص17.

3: مارسيل غوشي ، مرجع سابق ، ص08.

4: علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص111.

5: ارمان ماتلار ، التنوع الثقافي والعولمة. ترجمة : د.خليل أحمد خليل ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الفارابي ، 2008 ، ص91.

يؤكد "إغناسيو رامونيه " في كتابه تحت عنوان "طغيان الإعلام " أن أجهزة الإعلام في عصر العولمة قد غدت أفيون الشعوب الجديدة ، فتحت ستار موت الإديولوجيا ، وهي تروج للإديولوجيا الوحيدة التي مازالت حية بالفعل ، وهي الاديولوجية الليبرالية المنزوعة عنها صفتها الإديولوجية ، مما يتيح لها أن تتسلل بسهولة أكثر وبلا مقاومة إلى الأذهان لتخدرها وتشل طاقتها على التفكير النقدي ، وفي نظره أن هذه الدعاية الصامتة أشد فعالية بما لا يقاس من الدعاية الصاخبة في عصر الخطابة الاديولوجية ، فالأفيون الليبرالي الجديد لا يسعى إلى استقرار الوعي وتعبئته ، بل إلى تنويمه وتخديره بحيث يجعله يستطيب ويتلذذ بالتوتاليتارية الناعمة المستساغة المذاق بعصر العولمة ، فوسائل الإعلام العولمية لا تسعى إلى الترويج المباشر للأفكار بل إلى غزو العقول ، وفي هذا يقول كبير خبراء النازية في علم الإعلام "لغوبلز" : "إننا لا نتكلم لنقول شيئا ، بل لنحصل على مفعولها" ، وهذا المفعول هو ما تسعى إليه وسائل الاتصال الجماهيري المعاصر ، ولكن من غير أن تتكلم ، فهي تكتفي بأن تلوح بالصورة كي ما تستثير المتلقي ، تماما كما لدى كلب العالم الروسي بافلوف المفعول المطلوب[1] ، فحرية الإعلام يتم تجاوزها في أقوى وأعتى الدول الديمقراطية في العالم ، فالديمقراطيات التي تنادي بنظرية الحرية الإعلامية تسيطر الاحتكارات الرأسمالية فتشوه الحقائق وتفسد العقول وتهتك المبادئ ، وتصبح وسائل مضللة هدامة تكبل تفكير الشعوب بالأغلال حيث أنها تشل قوة تفكيرهم وتحاصرهم بدعاية مغرضة ، ولقد حدد "تيودور بيترسون" مجموعة من أوجه النقد التي تساق ضد الصحافة والإعلام في الدول الديمقراطية كالتالي:[2]

- أنها تستغل قوتها الهائلة في خدمة أهدافها الخاصة ، فيروج أصحابها لأرائهم وخاصة في الشؤون السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة.
- أنها تضع نفسها في خدمة الأهداف الرأسمالية الكبيرة ، وطالما سمحت للمعلمين بالتدخل في توجيه سياسة التحرير ومادته.
- أنها كثيرا ما تضفي إهتماما مبالغا فيه على الأمور التافهة والمثيرة أثناء تغطيتها لأحداث الجارية
- أنها تقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر عادل ، وتعرض الأخلاق العامة للخطر.

وترى لجنة "اليونسكو" المشكلة عام 1976م لمعاينة الاتصالات والمعلومات الكوكبية أن الكلام عن وجود حرية التعبير في بلد معين لا يضمن وجوده على صعيد الممارسة ، كما لاحظت أيضا أن الحرية حين لا تتعرض للهجوم المكشوف من جانب السلطة قد تكون مقيدة بالرقابة الذاتية التي يمارسها المتواصلون أنفسهم ، فالصحافيون قد يخفقون في نشر الحقائق التي حصلوا عليها لأسباب عديدة كالخوف

1: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص09.
2: د.أحمد عبد المالك ، أوكلاهوما بين التعصب وحرية الإعلام . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 442 ، سبتمبر 1995م ، ص(36- 37).

المجرد ، الذي هو نوع من المبالغة في إحترام بنية السلطة أو العزوف أحيانا عن إستفزاز الأجهزة الرسمية تجنبا للمخاطرة بإحتمال ضياع فرص الوصول إلى مصادر المعلومات[1].

2- قيمة المشاركة السياسية: لقد برزت قيمة المشاركة في العمل السياسي والإداري والمشاركة في اتخاذ قراراته في شعار الحركات الطلابية اليسارية عام 1960م ، ثم انتشرت في الطبقات العمالية أعوام (1960-1970) م ، وبدت باعتبارها لجانا لتعبير عن الأشياء بين العمال البيض والسود على حد سواء ، وذلك نتيجة ازدياد الشعور بالاغتراب[2] ، وهي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ولعب دورهم في الحياة السياسية في إطار النظام السياسي ، وتعني حسب " صموئيل هانتنغتون" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا ، منظما أو عفويا ، متواصلا أم منقطعا ، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعيا ، فعالا أم غير فعال ، و يعرفها "مايرون واينر" :"بأنها فعل طوعي ناجحا كان أم فاشلا ، منظم أو غير منظم ، عرضيا أم متوصلا ، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية ، القصد منه التأثير في انتقاء السياسة العامة ، وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي ، محليا أم وطنيا وهي تهدف إلى تغير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلاءم مع مطالب الأفراد و الجماعات الذين يقدمون عليها[3] ، .فالمشاركة السياسية تتضمن حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية ، و حق أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم ، فهي تعني أن يكون القرار السياسي أو السياسية العامة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات الموطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة ، و تقتض المشاركة السياسية الاهتمام والتفاعل والتجاوب مع الحياة العامة ، وعدم السلبية باعتبارها ترتبط بحياته ووجوده[4].

وتعرف كذلك بأنها تعني الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي[5] ، فهي نوع من المساندة الشعبية للقيادات الحكومية في مجال إدارتها للعمل السياسي ، وتتوافق المشاركة السياسية مع الطوعية والاختيار تقديرا منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع الإنساني ، وتتنافي مع كل لون مع ألوان الحشد والتعبئة التي تتم تحت الضغط والإكراه والتهديد ، وتشكل المشاركة جزء من الحياة السياسية التي تعني الطرق التي يشارك

1: د. مي العبد الله ، الاتصال والديمقراطية .الطبعة الأولى ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2005 ، ص(428-429).

2: س.ب.ماكفرسن ، مرجع سابق ، ص190.

3: د. مي العبد الله ، مرجع سابق ، ص372.

4: علي الدين الهلال ، خالد الناصر ، جلال عبد الله معوض ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .ط1 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،ص64.

5: د.داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ص18.

المواطن بمقتضاها في الحياة السياسية ، فهي تمثل القوى الشعبية عندما تتجه نحو تلك النظم السياسية التي تمثل الجانب الرسمي للسلطة في المجتمع السياسي[1] .

ومن عوامل تفعيل المشاركة السياسية هو حرص الفرد على أن يكون له دورا ايجابي في الحياة السياسية ، من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين ، أو الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني[2] ، وهي تتوقف على إرادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم ، فهي أنشطة وفعالية طوعية إرادية ، وهي تتعلق بمدى إدراك وفهم لانعكاسات هذه المشاركة ، فإذا كانت هذه المشاركة مشبعة بالإحباط واليأس فان الأداء سيكون ضعيفا والإقبال متدنيا[3].

وبالنسبة "لألموند وفربا" تشمل الثقافة السياسية المشاركة على دور نشط للفرد في الحكم ، بحيث لا يتجلى فقط من خلال عملية الاقتراع ، بل من خلال مستويات أعلى من الاهتمام السياسي والإعلامي والمعرفي ، وتكون الرأي والعضوية التنظيمية في الوقت نفسه ، ويتضمن التوجيه للمشاركة أساسا الثقة بالنفس والإحساس بالجدارة عند المواطنين ، فيرون أن نشاطهم السياسي قد يحدث بالفعل تغييرا في سياسة الحكم أو رفعا لظلم وهذا ما يطلق عليه "الموند وفيربا" الفعالية السياسية والجدارة ، ويتحدد هذا الشكل من المشاركة بالمشاركة المبكرة ومقدرة النظام السياسي على الاستجابة الفعلية ، بالإضافة إلى وجود اعتقاد عام بشرعية الديمقراطية[4] ، ولا تقتصر فعالية الفرد في المشاركة على إرادة الفرد الذاتية ووعيه ، بل كعملية ممارسة سياسية ترتبط برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنة ، والنخب الحاكمة تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية من جانب القوى الاجتماعية الساعية إليها ، فبعضها يتقبلها ويهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها ، والبعض الآخر يقر بها على نطاق محدود أو جزئي ، بينما تميل نخب أخرى إلى معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل ، وترتبط بطبيعة البنى السياسية للأنظمة ، بمعنى بمدى توفر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين، فالمشاركة السياسية إجراء نظامي يسمح بها الهيكل السياسي ، وعلى قدرات المؤسسات السياسية يتوقف مدى المشاركة السياسية ونطاقها ، وعلى مدى شاسعة وتعقد التنظيم وطبيعة الإنسان داخل هذا التنظيم ، ذلك أن الإنسان هو الذي يحول دون الأخذ مبدأ المشاركة بصورتها الحقيقية على شكل مشاركة يتساوى فيها الأفراد فيما بينهم ، وربما يكون تحليل "روبرت دال" لواقع المجتمعات الصناعية المعقدة خير دليل على ذلك ، حيث يؤكد على انه : "كلما كان التجمع كبيرا كلما منع بعض

1: نفس المرجع السابق ، ص(15- 16)
2: نفس المرجع السابق ، ص18.
3: غالب عبد المعطي الفريحات ، مرجع سابق ، ص51.
4: د.مي العبد الله ، مرجع سابق ،ص(147-148).

الأعضاء البعض الأخر من المشاركة في اتخاذ القرارات وبنفس المستوى من المساواة[1] ، ولهذا تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به تبعا لتوفر المؤسسات وتنوعها ، فضلا عن قدرتها على استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية ، ومن الطبيعي أن تكون الأنظمة التي تتميز بدرجة عالية من المأسسة السياسية قادرة على ضمان أعلى مستوى من المشاركة السياسية من جانب القوى الاجتماعية الساعية إليها والعكس صحيح[2] ، وعلى الأنظمة السياسية أن لا تكتفي بفتح الأبواب للمشاركة السياسية السلبية فقط ، والتي تنحصر في الاختيار بين "نعم" أو "لا"[3] ، أو هذا المرشح أو ذاك ، بل لابد وأن تعترف بالمشاركة السياسية كحق للمواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية ، وحق في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم ، وتقتضي المشاركة السياسية الاهتمام والتفاعل والتجاوب مع الحياة العامة ، وعدم السلبية باعتبارها ترتبط بحياته ووجوده ، فالاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من شخصية المواطن ، أما المشاركة فإنها إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي ، أما التفاعل فهو نتيجة كل منهما[1] ، ويرى "مايرون واينر" أن أزمة المشاركة السياسية يمكن حلها أو تسويتها عندما يكون هناك اتفاق جديد بين النخبة الحاكمة والنخب المتنافسة والمشاركين السياسيين بشأن شرعية المطالب ، وبشأن قيمة الإجراءات المؤسساتية الموضوعة لإيفاء بهذا المطلب[4] ، وهي الإجراءات التي تمكن صانع القرار من ممارسة النقد الذاتي بكفاءة عالية وهذا من خلال البدائل العديدة التي تطرحها التعددية ، وبالتالي فرصة ترشيد العملية السياسية ، ويرى كل من " مايكل تومبسون" و"ريتشارد ايليس" و"آرون ويلدافسكي" : " أن الديمقراطية تتطلب جزئيا مبادئ المشاركة التي تأتي مع الثقافة الفردية والمساواة ، فالفردية تجيز المنافسة والصراع ، بالتالي التبدل في المناصب ، فيما المساواة تخرق غرور السلطة وتمنع نفوذ الحكم من أن يصبح متعرجا أو مستبدا[5].

الدور الوظيفي لقيمة المشاركة السياسية: تأتي المشاركة لاحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة لعملية التحديث السياسي والتنمية السياسية ، أو التحول الديمقراطي والتي تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وإدامته ، وتستوجب عملية توسيع المشاركة السياسية إيجاد هندسة سياسية مؤسساتية تستوعبها ، اجتنابا لتمديد الاستقرار السياسي ، ذلك أن التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى مختلف القوى السياسية والاجتماعية وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من التأثير فيه ، والحصول على مكانة أكبر في إطاره ، ومن ثم دور أوسع في الحياة السياسية ،

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص94
2: مي عبد الله ، مرجع سابق، ص168
3: نفس المرجع السابق ،ص16.
4: علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص64.
5: مي عبد الله ، مرجع سابق ، ص379
6: نفس المرجع السابق ، ص146

فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عملية المشاركة السياسية من جهة والمأسسة السياسية من جهة أخرى[1].

وتعتبر المشاركة عملية مهمة لأنها تقود إلى قيام حكومة شعبية بدلا من حكومة تسيطر عليها الأليغارشية وتفتقد للشرعية ، وهي مرحلة متطورة سياسيا في المجال الديمقراطي بالمقارنة مع المراحل السابقة ، ولم يعد من عائق قانوني أمام هذا المبدأ إلا الأنظمة التسلطية والشمولية أو الواقع الرأسمالي المجسد لمقولة "دعه يعمل اتركه يمر" ، وهو المبدأ الذي كرس المشاركة في صفوف المجموعة المتمكنة اقتصاديا ، مقصيا كل من هو أدنى وأضعف اقتصاديا ، لذلك يقول "موريس دوفرجي" " بأن الأحزاب السياسية التي كانت تعمل في إطار هذه البيئة في غالبها أحزاب كوادر ضعيفة من الناحية التنظيمية وتتصف بغياب النظام ، وتمثل تجمعا لأشخاص قليلا ما يخضعون إلى القواعد العامة[2] .

إن استمرار سيطرة الأليغارشية على الحياة الاقتصادية جعل النواب يقعون تحت تأثيرها وسيطرتها ، وذلك أن كل المعونات التي كانت تحصل عليها جميع الأحزاب والمنظمات والصحف كانت تأتي من هذه الطبقة ، ويذكر "موريس دوفرجي": "أن حتى الأحزاب الاشتراكية التي جاءت مضادة لهذه الطبقة لم تسلم من هذه السيطرة والتمويل"[3] ، فزيادة درجة المشاركة في الحياة السياسية لم تمنع من استمرار ممارسة الأليغارشية الاقتصادية من سيطرتها على المجتمع وتحريف روح الديمقراطية الداعية إلى المساواة ، كما أفسدت مصداقية العملية الانتخابية ، وقد بلغت هذه الوضعية ذروتها في الأزمة الاقتصادية لعام 1929م التي وقفت الديمقراطية عاجزة عن معالجتها[4] ، وللمشاركة دور ايجابي إن على مستوى الأفراد أو على مستوى السياسات العامة ، فعلى مستوى الأفراد تنمي فيهم الإحساس بذواتهم وثقل وزنهم السياسي ، فتترسخ فيهم أساليب وأنماط المساهمة في الحياة العامة. وتنهض بمستوى وعيه السياسي ، وتربي فيه روح الانتماء إلى الوطن وتحمل مسؤولياته تجاهه ، أما على مستوى السياسات العامة فان المشاركة فيها تعكس إرادة ورغبات المواطنين في السياسة العامة ، وإسهامهم في توجيه دفة الحكم وتقرير مصيرها[5] ، وهي تقف كسد منيع لإرادة القلة المسيطرة سياسيا ،وتحقق ديمقراطية المشاركة التي تعني أن يكون القرار السياسي نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية وليس تعبيرا عن إرادة القلة المسيطرة سياسيا[6].

1: نفس المرجع السابق ، ص374.
2: سويم العزي ، ص89.
3: نفس المرجع ، ص 90.
4: نفس المرجع ، ص 91.
5: د. داود الباز ، مرجع سابق ، ص08.
6: د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة . الطبعة الأولى، الكويت : شركة الربيعيات للنشر والتوزيع ، 1987م ، ص347.

إن المشاركة السياسية تهدف لصياغة نمط الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدولـة ، على نحو تتاح فيـه الفرصـة الكافيـة لكافـة الأفـراد والطبقات الاجتماعيـة للمشاركة في قـرارات السياسـة العامـة ، ووضع الأهـداف العامـة الإستراتجيـة لاتجاه حركـة الدولـة والمجتمع[1] ، كما تعمل المشاركة على خلق معارضة قوية تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها ومقاومة الظلم والجور والاستبداد[2] ، وتتعدد أنماط المشاركة السياسية وتأخذ صور متباينة منها تقلد المناصب السياسية والإدارية من طرف أشخاص فاعلين وايجابيين ، ممارسة الضغط على النظام السياسي والنشاط التنظيمي ، الاتصال الفردي بالمسئولين والانخراط في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة في التصويت الانتخابي والتي هي إحدى القيم الوسيطة الهامة في دعم أركان الديمقراطية وتحقيق غاياتها وذلك للمردود الوظيفي الذي تنهض به في مجال الحياة السياسية العامة.

إن الحركة الديمقراطية تقتض إشراك فعاليات متعددة وحركات جمعوية التي لا يقتصر طلبها فقط على الحقوق الفردية ، بقدر ما تدافع عن ضمان المساواة وأشكال متقدمة من المشاركة والتوزيع ، وهذه القيم والرؤى هي المتغيرات التي تدفع بالطبقات الاجتماعية للاهتمام بالسياسة "[3] .

إن سقف المشاركة متعلق بالأفراد الذين يعرفون بعض الشيء عن السياسة والذين يستشعرون على أنهم قادرون أو ملزمون على أن يكون فعالين ، وهي مبنية على توجيه السلوك السياسي على أساس حوافز واعية بالمصالح الفردية ، من مثل حماية الزعماء والقادة والمساعدة في البحث عن عمل أو الترقية في أسرع وقت ممكن ، وهذا النوع من التحفيز ليس بعيدا عن حوافز أخرى من مثل الإحساس بالتقدير لدى الطبقة المهيمنة من خلال الانتخاب الانتقائي لهم ، فالمشاركة السياسية مؤسسة على اعتقاد بإمكانية الحصول على امتيازات أو تعديل وضعيات واقعية ينظر إليها على أنها غير كافية لإشباع الرغبات والحاجات ، وعليه فان الانخراط في حزب أو التظاهر تحت مظلته ، والحضور لتجمعات هي أشكال التعبير عن هذه الرغبة ، وأن أي عزوف عن المشاركة هو مظهر عن قلة جاذبية العمل السياسي المحفز بشعور العجز ، كما أن الاهتمام بالسياسة هو خلاصة الاعتقاد بالالتزام المعنوي للمشاركة ، وهو يظهر بقوة لدى قوى المعارضة التي تعتقد فيه بأنه واجب سياسي ، وترتكب في بعض الحالات بعدم مشاركتها في الانتخابات أو عدم امتثالها المدني أخطاء، على اعتبار أن أفعالها السياسية هي واجبات ينهض بها

1: داود الباز ، نفس المرجع السابق ، ص09.
2: نفس المرجع ، ص13.
3 : H.M.NOAH , démocratie et transformation sociale en algerie. Idara ,revue de l'école nationale d'administration , volume09 , N°02 , 1999 , p85.

المنخرطون للالتحاق بمواقع السلطة ، وهي أمثلة على خيارات عدم المشاركة النابعة من إيديولوجية عدم التسويق لسلوكيات ومضللة وغير ديمقراطية للإجراءات الانتخابية السارية المفعول"[1].

إن المشاركة هي حصيلة الطبيعة الاجتماعية ، وهي تتغلغل كمشاركة سياسية واعية ومحفزة للأجل ضمان انسجام المجموعة ، أو كاحتجاج على فعل التهميش الاجتماعي ، فالاهتمام بالسياسة لا يقتصر على الانتماء لحزب معين بقدر ما يعني تعدد العلاقات مع السياسي القابلة لمسها من خلال المشاركة ، وهي تختلف باختلاف الجماعات والإثنيات، وتعد الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية

3- قيمة الانتخابات: يعد الانتخاب التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب ، والذي من خلاله تتنافس الأحزاب السياسية من أجل الحصول على التأييد الشعبي لها ، والذي يعبر عنه بواسطة التصويت ، وقد عرف الفقه الفرنسي على لسان الفقيه jean Paul Charny " بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة " فالانتخاب عمل جماعي ومشروط يخول من يستوفي شروطه الحق في الاختيار[2].

ويضيف الفقه الدستور إلى الانتخاب وصف السياسي الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب السياسي انتخاب رئيس الجمهوري ، الانتخابات التشريعية ، الاستفتاءات ، والانتخابات البلدية ، أما الانتخابات التي تمس مجالس الإدارة للمؤسسات فهي تخرج عن طباعها السياسي كونها لا يمارس فيها أصحابها حق السيادة الوطنية."[3]

ولم تعد الحملات الانتخابية المعاصرة مقصورة على موسم الانتخابات السياسية ، بل أصبحت بمنزلة صناعة اجتماعية مؤسسية بفضل امتداد عمليات الانتخابات إلى كل أنشطة المجتمع المدني ، مثل الانتخابات والنقابات والنوادي والجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية والشركات المساهمة[4] ، وقبلها كانت الحملة الانتخابية فصلا للتربية الشعبية من خلال العرض الكامل للأفكار المعارضة ،وكانوا يحرصون بشكل أساسي على نشر النقاشات البرلمانية التي كانت من خلال ترددها تسمح للمواطن بتتبع عمل الحكومة ، وتجعله قادرا أكثر فأكثر على إبداء الرأي ، وإذا كانت مشاركة جمهور جاهل في السيادة لا تخلو من مساوئ ،فإن هذه المساوئ ستعوض بالتخلص التدريجي من هذا الجهل نتيجة المنافسات التي يجب على أكثر الناخبين جهلا أن يليها انتباهه[5] .

1: ibide p86.

2: د. داود الباز ، ص42.

3: نفس المرجع السابق ، ص43.

4: د. السيد عليوه ، الدعاية الانتخابية...هل تضعف المشاركة السياسية . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد512 ، ص65.

5: برتران دو جوفنيل ، مرجع سابق ، ص 415.

فالتصويت هو قيمة اداتية تعمل على إسناد السلطة عن طريق اختيار الحكام وأساس عملهم ، فهو عملية إقرار شرعية الحكام الذي ينجم عنه تسهيل ممارسة سلطتهم .

إن قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية تبدو أعلى جدا من قدرة عمليات التصويت المجردة من أي مظهر من مظاهر الاختيار ، والتي يوجد فيها ترشيح رسمي وحيد ، ولهذا السبب تخشى الديمقراطيات التعددية من انهيار المشاركة نتيجة الامتناع المفرط عن التصويت أكثر ما تخشى من الأصوات الاحتجاجية ، إن التصويت وإن كان لصالح حزب معادي للديمقراطية التعددية ، يعني البدء بالامتثال للقواعد الديمقراطية ، وبهذا المعنى فإن الديناميكية الانتخابية يمكن على المدى البعيد وبشرط تجمع عوامل أخرى مواتية ، أن تبدو كأداة قوية للتقليل من حدة النزعات المتطرفة[1].

الدور الوظيفي للعملية الانتخابية : تؤدي الانتخابات دور وظيفي على مستويين هما مستوى الحكام ومستوى المحكومين ، فعلى مستوى الحكام تنهض بوظيفة الاستقرار الحكومي ، ويتوقف تحقيق هذه الوظيفة على نوعية القوانين التي تحكم الانتخابات ، وهي مجموعة القواعد المتعلقة بتعريف الناخب والمرشح للانتخابات ، مدة الولاية الانتخابية ، حجم الدوائر وعددها ، عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية ، طريقة حساب الأصوات وإعلان النتائج...الخ ، فإذا كان التمثيل المأخوذ به هو التمثيل بالأغلبية فان الحكومات يطبعها طابع الاستقرار وعدم التغيير ، ذلك أنها تتشكل في عمومها من الأغلبية الفائزة في الانتخابات ، خاصة إذا كانت الأغلبية ناتجة عن الدور الأول بدل الدور الثاني الذي يقتضي تحالفات مشروطة قد يؤدي الإخلال بها إلى انهيار الحكومة وعدم استقرارها ، وتزداد احتمالات عدم الاستقرار الحكومي في حالة الأخذ بقوانين التمثيل النسبي.

كما تزود الانتخابات الحكام بأهم مورد لممارسة السلطة وهي المشروعية التي تعني رضا الشعب على كل ما يصدر من الحاكم المنتخب من سياسات وقوانين ، وترتبط فكرة المشروعية لأي نظام سياسي بالأبعاد التالية :

- بعد الرضا على القوانين التي تمت في ضلها العملية الانتخابية.
- بعد الوعي السياسي للوعاء الانتخابي الذي يسلم ملك السيادة من يده برضا وقبول.
- درجة تنافسية العملية الانتخابية .
- نسبة المشاركة في الانتخابات.

فبالنسبة للبعد الأول فان سؤال المشروعية الذي يطرح هو:هل القوانين التي تجرى في ظلها عملية انتقال السلطة عن طريق العملية الانتخابية هي قوانين عليها إجماع من قبل الشعب ، سواء بمباشرة منه أو عن طريق نوابه وممثليه ، فالإجماع على القوانين أو حتى الأفراد الحاكمين هو متغير متحرك تابع لدالة

1: فليب برو ، مرجع سابق ، ص(176- 177).

الوعاء الانتخابي الذي يعتريه التغير العددي من لحظة تاريخية إلى أخرى ، فالإجماع في لحظة من التاريخ على دستور ما أو ميثاق أو قوانين للأحزاب والجمعيات ، أو قوانين الانتخابات ...الخ هو حصيلة أصوات أغلبية الوعاء الانتخابي بعدد معين في لحظة ما ، وهذا العدد تحكمه حركة قهرية طبيعية تدفعه دائما إلى احتمال التناقص أو التزايد ، وبالتالي تراجع الإجماع أو زيادته ، فبلوغ عدد معين من الشباب سن التصويت بعد مدة قصيرة من حدوث الإجماع من شأنه أن يقلل أو يزيد من مصداقيته ، كما أن سريان سنة الموت على أفراد الوعاء الانتخابي يدفع بفكرة الإجماع إلى التراجع ، وتزداد تراجعا إذا كان العدد المضاف غير راضي على القوانين السارية المفعول ، ففي هذه الحالة يصبح الالتزام بها باسم الشرعية القانونية ضحك على أذقان من تأخذ من قلوبهم وأيديهم المشروعية ، وهنا من حقنا التساؤل عن درجة الوعي السياسي للوعاء الانتخابي .

إن بعد المشروعية السياسية للوعاء الانتخابي الذي يسلم ملك السيادة من يده برضا وطيب خاطر للحكام لا تكون مستوفاة بدرجة مئة بالمائة ، غير أن النظرية الديمقراطية وللضرورات العملية أوجدت قاعدة لعبة الأغلبية ، فتكون المشروعية محققة إذا تحصلت على رضا الأغلبية المحددة سواء أغلبية مطلقة أو نسبية أو حتى أغلبية موصوفة ، ففي هذه الحالة نتساءل عن مصداقية هذه المشروعية ، بمعنى هل هي نابعة من موقع مستوى وعي انتخابي رفيع للأفراد الناخبين ، أم هي نتيجة لظروف تعليمية ثقافية اقتصادية اجتماعية وأمنية وقعوا تحت طائلها دفعتهم إلى منح أصوتهم لهذا الحزب أو لهذا المرشح دون الأخر ، كما تطرح قدرات منشطي الحملة الانتخابية الإعلامية منها والاتصالية وحتى المادية كمعطى حاسم في هذه الهبة السياسية.

فالرضا الشعبي تتحكم فيه مجموعة من العوامل والمحددات ، منها كون البرامج السياسية للمرشحين تعبر عن الآلام والمشكلات والمعانات التي يتخبط فيها المجتمع من جهة ، وعن طموحاتهم وآمالهم والآفاق التي يتطلع إليها أفراد المجتمع في عمومهم من جهة أخرى ، لما يحتوي عليه هذا البرنامج من وعود مغرية وتشخيصات تلامس معانات الواقع اليومي للمواطن .

وتضاف للشخصية الطبيعية للحاكم المنتخب شخصية معنوية ترمز لكامل المجموعة التي أهلته لممارسة وظيفة وسلطة الحكم ، وأن الأمر لا يتوقف فقط على البرنامج السياسي بقدر ما هو كامن في مستوى الثقافة السياسية ، التي لا ترقى لكي تكون فاعلة في المشاركة الفعلية والحقيقية في العملية الانتخابية ، نتيجة انطباعها بطابع المحدودية أو التبعية التي أشار إليها "الموند" و"فيربا"[1] ، مما يجعل من مرور أي مرشح عبر صناديق الانتخاب لا يخضع إلى وجود البرامج السياسية المقترحة بقدر ما تتحكم فيها معايير أخرى مثل الدعاية ، وتتشابه هذه العملية مع عملية استهلاك المنتوجات حيث تقوم

1: د.جيمس أندرسون ، صنع السياسة العامة . ترجمة : عامر الكبيسي ، الطبعة الأولى ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص48.

الدعاية التجارية برسم الخطط العريضة التي يسير على ضوئها المستهلك في اختياره للمنتوجات إن لم نقل أنها تخلق لديه

سلوكا معينا من خلال خلقها حاجة في نفسه ، فالدعاية التجارية تقوم هي الأخرى على سرقة أضوائها الإنسان عندما توجهه نحو الاستهلاك[1] .

إن ما يساعد هذه الطبقة على التضليل هو تملكها لوسائل الاتصال الجماهيري وبث ونشر المعلومات والسيطرة على الثقافة والهدف من كل هذا هو دعم مواقفها وسيطرتها وتعبئة الجماهير وراء أهدافها[2]. وشراء الأصوات وغيرها من الأساليب الناجعة مع نوعية الثقافة السياسية للمنتخبين المحدودة والتابعة ، ولعل هذا ما دفع بثلة من الناقمين على العملية الانتخابية من أمثال " تين" "بارتو" "فلوبير" داتزيو" يرون بأن الانتخابات تسوق شؤون البلاد إلى أيد جهلة ، وللعقول غير الكفأة[3] التي تفتقد للقدرة على إمكانية صياغة برامج سياسية حقيقية تعالج قضايا المجتمع ، مما يضطرها إلى انتهاج أسلوب الدعاية والتضليل وشراء الذمم في هذه البيئة الثقافية المشجعة ، ورغم هذه الخطيئة التي اطلع عليها هؤلاء للانتخابات فانه لا يمكن الاستغناء عنها ، حتى لدى الأنظمة الاستبدادية التي تعتمد مبدأ المرشح الوحيد على نطاق واسع ، وذلك للفوائد السياسية التي ستجنيها من خلال تقوية سلطاتها واثبات قدرتها على تأمين مشاركة كثيفة ، والعمل على التقليل قدر المستطاع من نزعة الامتناع إلى أبسط قدر ممكن[4].

إن الوعي السياسي الصحيح يؤسس المشروعية للحكام على أساس البرنامج السياسي في إطار سياسة عامة معروضة للتصويت عليها ، غير أن لعبي لعبة الترشيحات في الانتخابات غالبا ما يقفزون على هذه القاعدة المضنية والشاقة إلى قواعد مضللة ، إذ غالبا ما تناور الأحزاب على شخصيات سياسية معينة لها تاريخها ووزنها ونفوذها في الطبقات الاجتماعية ، رغم أن العمليات السياسة التي تلي مباشرة النجاح والفوز بالانتخابات هي عمليات لا تشرع للتاريخ والماضي ، و لا دخل للعامة فيها ، ولا تزيدها وسائل النفوذ والوزن السياسي من رشادتها وموضوعيتها قيد أنملة ، وبالمقابل نجد شخصيات تركب موجة أحزاب تتخذها مطية للوصول إلى السلطة دون أي التزام مبدئي أو رصيد نضالي في صفوف الحزب ، ولا يمكن أن نجد إجابات على هذه السلوكات المضللة لكل الأطراف سواء المتواجدة في السلطة أو المعارضة ، أو حتى التي تدعي الاستقلالية إلا في مضمون القيم السياسية للأشخاص والأحزاب بالدرجة الأولى ، ثم في مسالة الأخلاق السياسية بالدرجة الثانية واللتان على أساسهما نشأت عليها الشخصيات المرشحة ، أو على ضوئها أعدت القواعد التنظيمية الداخلية للأحزاب والمؤسسات السياسية .

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص 94.
2: نفس المرجع السابق ، ص96.
3: فليب برو ، مرجع سابق ، ص305.
4: نفس المرجع السابق ، ص306.

أما عن بعد درجة تنافسية العملية الانتخابية فان مشروعية الحكام تتوقف عليها فعلا وليس شكلا ، ذلك أن تنافسية الانتخابات تتحكم فيها مجموعة من العوامل والشروط المادية والأدبية التي تحكم العملية ، فمن جانب الوسائل ، فإذا كانت إمكانيات الدولة الهائلة موضوعة في يد مرشح دون الآخر من مثل استغلال القاعات العامة لإجراء التجمعات أو استخدام شبكة الاتصالات لتحقيق التواصل ، أو استخدام وسائل النقل لتعبئة كل مستخدمي الدولة في مختلف القطاعات ، أو احتكار وسائل السمعي البصري والالكتروني للترويج لمرشح على حساب مرشح آخر ، من شأنه أن يخل بدرجة تنافسية العملية الانتخابية ويقدم حظوظ الفوز للمرشح الذي يحتكرها ويستغلها ، ويزداد الإخلال بها بعملية مقارنة بين كفاءات الأشخاص المرشحة ورصيدهم السياسي ، فكلما كانت الشخصيات المتنافسة تتقارب في كفاءاتها السياسية كلما اقتربت الشرعية إلى موضوعيتها ، غير أنها تختل وتميل كل الميل إذا تباعدت في مفارقة كبيرة في الكفاءات والرأسمال السياسي للمرشحين ، وذلك لخلو عنصر المنافسة الحقيقية في العملية والتي تقترب إلى المصارعة الرياضية لوزنين غير متكافئين ، وعادة ما يتم الإقصاء تحت مظلة وشرعية القوانين الانتخابية .

أما بالنسبة لعنصر المشاركة في العملية الانتخابية فان المشروعية يرتفع مؤشرها كلما كانت المشاركة مرتفعة ، بدءا من أول خطوة للعملية الانتخابية وهي التسجيل في القوائم الانتخابية والتفاعل مع الحملة الانتخابية انتهاء بإدلاء الأصوات والتعبير عنها ، غير انه في حالة المقاطعة لكل العمليات من قبل غالبية الوعاء الانتخابي فان المشروعية المعبر عنها تكون ناقصة وتصبح قواعد اللعبة الديمقراطية قواعد مقلوبة ، فبدل الحكم باسم الأغلبية تنقلب القاعدة إلى الحكم باسم الأقلية ، وهنا تصبح الانتخابات ليست دائما تعبيرا صحيحا عن الخيارات الشعبية ، ذلك أنها تمنح نفوذا وقوة لبعض الجماعات أكثر من جماعات أخرى ، وأحيانا أخرى تتيح الانتخابات لبعض المصالح الخاصة أن تعيق الأعمال المرغوبة من الأغلبية ، كما يمكن للانتخابات أن تكون مهمة بشكل كبير جدا بدون أن تكون هناك ضرورة لمنح الشعب ما يريد[1] ، فالمشروعية في هذه الحالة بيد الأغلبية المقاطعة واسترجاعها يقضي قيمة وسيطة أخرى للديمقراطية الليبرالية وهي المشاركة السياسية التي بحثنا في وظيفتها فيما سبق.

كما تنهض الانتخابات على مستوى الحكام على ضمان إمكانية تحقيق قيمة التداول على السلطة ، والتي تعني تغيير الحكام الذين يضطلعون بوظيفة وسلطة الحكم ، أو تناوب الأحزاب على مواقع السلطة والمسؤولية ، وقد ذهب "جيتانو موسكا " للقول بأن تصويت الجماهير الشعبية لا يغير بشكل أساسي من التوزيع الأوليغارشي للسلطة ، ليندد بالانتخابات باعتبارها رياء غير مفيد[2] ، إن هذه الرؤية السلبية للعملية

1: موريس بي.فيورينا وآخرون ، مرجع سابق ، ص03.
2: فليب برو ، مرجع سابق ، ص305.

الانتخابية لا تكون صحيحة في حالة توفر الشروط الموضوعية في الدولة والمجتمع لإنجاح العملية الانتخابية في تغيير الأشخاص والأحزاب المبوئين لسدة الحكم ، وأحد هذه الشروط الحاسمة هي مستوى الثقافة السياسية المشاركة التي لا تقبل بيع الذمة السياسية والصوت الانتخابي ، ولا ينفذ التضليل الإعلامي إلى وعيها ، امتدادا إلى القواعد القانونية الصارمة لضبط سلوكيات المرشحين والتي تقف ضد ممارسات المال السياسي والتضليل...الخ.

أما الدور الوظيفي للانتخابات على مستوى المحكومين فإنها تؤدي إلى عملية تمكين القوى السياسية والاجتماعية من التمثيل ، وتزداد عدالة التمثيل الواسع مع الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي الذي يشجع مضاعفة عدد الحساسيات الممثلة ، وهذا التمثيل الواسع ينشط لدى المحكومين الإحساس بالانتماء المشترك ، كما أن الانتخابات تزيد من الإحساس بالمجال العام والشعور بالمسؤولية تجاهه وتثقيف الأفراد بالروح والهمة والذكاء السياسي[1] ، بعدما كان حق الانتخاب في القرن التاسع عشر مقتصرا على منحه فقط للذين يحوزون على قدر كافي من القراءة والكتابة ، أو أولئك الذين يملكون الثروة على اعتبار أنهم هم الأجدر والأعلم في كيفية الدفاع عن مصالحهم ، كم تعمل الانتخابات على كشف وزن المعارضة لدى السلطة الحاكمة ولدى أطراف المعارضة فيما بينها ، وإذكاء روح المنافسة التي تعزز الكفاءة.

قيمة التداول على السلطة: يقصد بقيمة التداول على السلطة في الديمقراطية الغربية تلك الجهود المتزنة التي يبذلها الممارسون للسلطة من اجل البقاء فيها ، و يبذلون الموجدون خارجها جهدا من اجل الدخول فيها ، وهو ما يدعى في المعتاد تناوبا أو تداولا على السلطة و تسمى كذلك دوران السلطة ، وهي القاعدة التي استقرت في الديمقراطية العريقة أو في الأنظمة السياسية المتحولة إليها حديثا[2] ، ويطلق على مبدأ التداول على السلطة كذلك مبدأ تأقيت السلطة أي جعل مدة ممارسة السلطة للمسئول السياسي محددة بفترة زمنية ، فالتداول يعني أن صناع القرارات وواضعي القوانين يجب أن ينتخبوا من قبل القاعدة ، ويجب أن يكونوا مسئولين عن هذه القاعدة بأن يصبحوا موضوعا لإعادة انتخابهم أو إلغائهم[3] ، فحدث الديمقراطية إنما هو بدقة نقل السلطة المكونة إلى ملاك جدد ، أو إن شئنا هو غزو مدينة القيادة على يد محتلين جدد[4] ، وتحديد العهدة للمسئول السياسي معناه تحويل دوافع المسئول من العمل على الحفاظ على السلطة و التخلص من معارضيه وما يستتبع ذلك من اعتداء على الحقوق و الحريات العامة ، إلى تأمين نفسه من عواقب المسؤولية بعد الخروج منها مما يجعل عمله في إطار الشرعية وعدم الخروج عليها ، فمبدأ تحديد العهدة السلطوية ضمان فعال لحق مقاومة الطغيان ، الذي لم تشر إليه الدساتير المعاصرة تخوفا من

1: مرجع سابق ، ص305.

2: د. سعيد بن سعيد العلوي ، د. السيد ولد أباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي . الطبعة الأولى ، دمشق : دار الفكر ، شباط(فيفري) ، 2006 ، ص72.

3: س.ب ماكفرسون ، مرجع سابق ، ص 195.

4: برتران دوجوقنيل ، مرجع سابق ، ص360.

انتشار الفوضى وعدم الاستقرار ، وهذا ما حدث في ماي 2000م في البيرو عندما ترشح الرئيس "ألبرتو فوجيموري" لفترة حكم ثالثة ، ودستور البلاد ينص على أن مدة الرئاسة فترتان فقط غير قابلتين لتجديد ، واتهمت الحكومة بالتزوير ، ولما تزايدت الضغوط الداخلية ممثلة في المظاهرات وتصاعد حملة المعارضة وانفجار فضيحة الفساد الكبرى ، والضغوط الخارجية خاصة من جانب أمريكا التي نسقت ضغوطها بالتعاون مع الدول التي تمنح القروض للبيرو ومنظمة الدول الأمريكية ، أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في أفريل من عام 2001م لم يترشح لها الرئيس "فوجيموري"[1] .

ويعمل مبدأ التداول على السلطة على:[2].

- ضمان انتقال السلطة في المجتمع والدولة بالطرق السلمية.
- يمنح هذا المبدأ فرصة الرقابة الشعبية ، ويجعل من الرأي العام قوة أمام النخبة الطامحة والحاكمة في الحكم.

فالتداول على السلطة قيمة غير مستساغة لدى غالبية الحكام وهو ما يجعلها تلجأ إلى القوة في الكثير من بقاع العالم الثالث

القوة كقيمة وسيطية : إن تمسك الحكام بالسلطة في العالم العربي والعالم الثالث مع وقوف بعضهم في الصفوف المعادية للمعسكر الغربي الديمقراطي ، جعلت الحلف الأطلسي و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية تشرع لاستخدام القوة كوسيلة لدمقرطة هذه الأنظمة ، وقد إزداد هذا التوجه وضوحا في فترة الثورات العربية الأخيرة ، التي شعرت فيها قوى المعسكر الغربي بضرورة ركوب أمواج الثورة من خلال دعها بالسلاح إن إقتضى ذلك ، أو ضمان التغطية الجوية للقوى المنتفضة ضد حكامها وأنظمتها ، حتى توجد لها موقع قدم مع النظام السياسي الذي يفترض أن ينبثق عن الثورة تطبيقا لمبدأ وقيم النفعية في العلاقات الدولية* ، فإستخدام القوة تعد إحدى القيم الوسيطية التي يؤمن بها الليبراليون الجدد ، وأحد مظاهرها المادية هي الحرب التي تؤدي وظيفة سياسية مزدوجة ، فمن جهة تعد وسيلة لتصدير الديمقراطية وتعميم ممارساتها ، ومن جهة أخرى وسيلة لدعم المشروعية الداخلية التي تعاني من نقصها ، والتي تنم على قدرة الدولة على حماية مواطنيها من المعتدين ، فالصراع ضد عدو خارجي يؤدي وظيفة تقوية أو إعادة بناء تضامن الجماعة ، فالناس بمختلف الاتجاهات السياسية تميل إلى الالتفاف حول "العلم الوطني" حتى ولو كانوا قبل

1: د. راغب جبريل خميس راغب سكران،الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة. مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 2009م، ص(646- 647).

2: نفس المرجع ، ص645.

*: تمثل حرب الخليج الأولى والثانية والثورة الليبية والسورية النموذج الحي لاستخدام القوة من طرف قوى الحلف الأطلسي بدعوى مكافحة الاستبداد ونشر الديمقراطية كما يندرج الصمت الدولي على الانقلاب على الثورة المصرية في هذا الاتجاه .

نشوب الحرب ناقمين على الحكام[1].

وتاريخيا لقد قاد الرئيس الأمريكي "ودور ويلسن" حملة لتعبئة الأمة الأمريكية حول الحرب العالمية الأولى على أنها تستهدف الحفاظ على الديمقراطية في إطار التحالف الأمريكي الأوروبي[2] ، وقد تم إحياء هذا التحالف على أيدي الرئيسين "روزفلت" و"تشرشل" الذي إتخذ صيغة التجمع الأخلاقي للدول المحبة للحرية ، وهو على نقيض من التحالف بين دول المحور الذي غلبت عليه الصبغة العسكرية ، وقد أعلن "روزفلت" مبادئ الحريات الأربعة الشهير في خطابه الافتتاحي للكونكرس في يناير 1941م ، إلتزمت أمريكا من خلاله بحرية الكلام ، حرية العبادة ، التحرر من الحاجة ، التحرر من الخوف ، في أوت من نفس السنة أصدر "روزفلت"و"تشرشل" ميثاق الأطلنطي الشهير الذي وسع نطاق الحريات الأربعة ، ليصبح ميثاقا ديمقراطيا عريضا يعبر عما عمل الحلفاء على الدفاع عنه ، ويمكن النظر إلى هذا الميثاق على أنه بمثابة مخطط أولي لما أصبح فيما بعد يعرف "بالأمم المتحدة" والذي مهد الطريق لأمريكا لكي تلعب دور بطل الديمقراطية ، عن طريق تطوير آليات حرب غير مسبوقة من أجل القضاء على الخصوم اللأخلاقيين ، وقد عاد هذا المبرر الأخلاقي للحياة من جديد مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين والأول من القرن الواحد والعشرين حينما شنت حرب الخليج الأولى والثانية ضد العراق[3].

إن هذا السلوك العنيف للولايات المتحدة الامريكية بإعتبارها الفاعل الرئيسي في الاديولوجية النيولبرالية يمثل إنتهاكا صارخا للقانون الدولي ، وإلغاءا لدور الأمم المتحدة ، واستثنائها من العهود و المواثيق الدولية التي تطالب بتطبيقها على من سواها من الدول الأخرى ، ونلمس ذلك من خلال رفضها تجديد الأمانة العامة للأمم المتحدة لبطرس غالي و استبداله بكوفي عنان الذي يعتبر أكثر انصياعا لطروحات واشنطن ، التي أصبحت من الممارسين للقوة في العلاقات الدولية بدءا من إنفرادها بالخطوات الأحادية الجانب ، ونفورها من توقيع الاتفاقيات الدولية ، فهي إمبراطورية مفرطة في قوتها كما يسمها "أوبير فيدرين" وزير خارجية فرنسا ، وهي تسطير على العالم من خلال تمكنها في المجلات السياسة الاقتصادية ، العسكرية التكنولوجيا ، والثقافية[4].

وتتصرف الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أحادية الجانب في الساحة الدولية مستعينة بحلفاء* هنا وهناك ، ولعل غزو الحلف الأطلسي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في 17جانفي1991م هو المظهر الجلي لاستخدم القوة ، وقد عبر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب على اثر هذا الغزو أن

1: إدوارد.أ . تيرياكيان ، الحرب الجانب المستتر للحداثة . ترجمة: عاطف أحمد ، مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد105 ، مارس ، أفريل ، 2001م ، ص 51.

2: نفس المرجع السابق ، ص54 .

3: نفس المرجع السابق ، ص55.

4: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص11.

*: في باكستان نجد الجنرال برويز مشرف ، في أوزباكستان نجد إسلام كريموف ، بالإضافة إلى التحالف التقليدي مع إسرائيل وبريطانيا خاصة حزب الليكود المتطرف.

نظاما دوليا جديدا سيظهر في الساعة التي يتم فيها تحرير الكويت ، وقد رأى برهان غليون أن التكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أعطى محتوى جديد لنظام عالمي جديد يقوم على الفلسفة القوة بالمنظور الغربي الأمريكي، والتي يمكن استخدامها في تصحيح السياسات الداخلية للدول الوطنية بأكملها مع إعادة تشكيلها وفق منطق الهيمنة الغربية[1] .

ولقد كان لإستخدام القوة العسكرية من خلال السلوك الاستعماري للدول الرأسمالية ذو غاية حيوية ليس فقط لطبقة الأليغارشية الحاكمة ، بل قد إمتد إلى الطبقات العمالية لنيل نصيبها ، وذلك من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية بعد إستثمار التراكم الرأسمالي في عمليات صناعية واقتصادية جديدة ، وبهذا فقد إستثمر عامل الاستغلال الدولي في الحصول على المزيد من الشرعية لنظام الديمقراطي خاصة في الجبهة الداخلية مثله مثل إنتشار الاقتراع العام والتعددية الحزبية ، غير أنه يمكن أن يؤدي إستخدام القوة إلى فقدان ثقة الأفراد بالقواعد السياسية للثقافة المنظمة للمجتمع ، ومع غياب هذه الثقة لا يمكن للنظام السياسي من الاستمرارية ، وحصوله على الشرعية[2] ، ويذهب الأمريكيين "إدموند ستيلمان" و "وليام بفاف" في مؤلفهما "سياسة الهستيريا " الذي صدر في عام 1964م إلى أن العنف صنع في الغرب ، وتم تصديره إلى باقي أنحاء المعمورة ، وأن الغرب دفع ومازال يدفع ثمن محاولته لفرض حضارته بعد تقويض الحضارات المغايرة ، وللتحكم في مسيرة تاريخ يعتقد واهما أنه يملك مفاتيحه جميعا[3].

وتعد التنمية الاقتصادية إحدى المداخل لإكتساب القوة والذي يعد إقتصاد السوق أحد الدعائم والقيم الرئيسية لها في الفلسفة الليبرالية.

قيمة إقتصاد السوق: يقصد بإقتصاد السوق تقليص دور الدولة في أنتاج السلع والخدمات وتوزيعها ، وعدم تقييد النشاط التجاري والسيطرة عليه لحد تولي الحكومة تحديد أولويات أنفاق جديدة في الموازنة العامة تشمل البنية الأساسية ، الرعاية الصحية الوقائية ، والتعليم الأساسي وتطوير السياسة الضريبية ، مقابل إفساح المجال للقوى الإنتاجية والخدماتية الخاصة للعب دورها في الحركة الإقتصادية ، وتدعيم المسؤولية الشخصية في تحقيق الدخل والنمو والرفاهية[4] ، ويتدرج مشروع إقتصاد السوق في الدول النامية وفق مرحلة إنتقالية تتضمن الخطوات التالية :[5]

- تحرير الأسعار والتجارة والدخول في مجال الأعمال من القيود المفروضة من جانب الدولة ، بما في ذلك إنتاج مشروعات أعمال جديدة ، وتوسيع مشروعات الأعمال القائم أو تجزئتها.

1: إسماعيل قرة ، علي غربي ، ص26.

2: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص132.

3: شوقي رافع ، العنف ليس إسلاميا...والإرهاب ليس عربيا ، محنة الأصوليين . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 437 أفريل ، 1995م ، ص60.

4: د. عبد الرحمن زكي إبراهيم ، الدول النامية... والنظام الاقتصادي الجديد. ، مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية العدد 532 ، مارس 2003، ص18.

5: نفس المرجع ، ص16.

- التثبيت الهيكلي ويعني تخفيض التضخم وإحتواء الإختلالات في الموازين الداخلية والخارجية.
- النمو ويتحقق بفضل الاستثمارات المحلية والخارجية.

يعد إقتصاد السوق أحد التنظيمات الوسيطية التي إبتدعها الانسان الغربي لضمان إشباع حاجياته ونمو إقتصاده ورفاهيته ، وهو يتماشى مع الغريزة الفطرية لحب التملك في الإنسان ، وهي قيمة سابقة في الظهور عن الديمقراطية السياسية في المجتمعات الغربية الحديثة ، ولم ينظر إليها في بداية تشكلها على أنها مقسمة للمجتمع إلى طبقات ، بل كانت التصورات الأولى تعتقد أن المجتمع غير منسجم طبقيا بالمفهوم الاقتصادي ، وأنه لا يمكن تحقيق رغبات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، ما لم تحكمه إفتراضات مجتمع السوق الرأسمالي وقوانين إقتصاد السوق السياسي الكلاسيكي الملخصة في مقولة "أدم سميث" دعه يعمل أتركه يمر، وهو خطاب موجه بالدرجة الأولى إلى الدولة كقوة بإستطاعتها أن تحد من النشاط الاقتصادي الحر للأشخاص ، بغرض تحييدها وإزاحتها عن الميدان الاقتصادي ، وحصر دورها في الوظائف التقليدية من صد للعدوان الخارجي وحفظ لأمن الداخلي وتحقيق العدالة ، وقد كانت النظرة الكلاسيكية هذه تهدف إلى تحقيق وضمان الصالح والخير العام ، وهي تنطلق من نظرية "مجتمع الطبيعة الأولى" الذي يبحث أفراده عن الحد الأقصى من بلوغ رغباته بدون عوائق ، مقدما الرغبات المادية عن الرغبات الأخرى ، وقد إعتقد "جيرمي بنتام" أن كل زيادة في الثروة يتبعها زيادة في السعادة ، لذلك إنهمك الكل في الحث عن الحد الأقصى من إمتلاك الثروة بدون قيد[1].

إن تحقيق أي فرد لهذا الهدف يستوجب الإستحواذ على السلطة والقوة تفوق قوة سلطة الآخرين ، بإعتبارهما وسيلتا إنتاج أكثر فعالية من الآلات والعمال ، وبنفس النظرة ينظر رجال السلطة لهؤلاء بأنهم وسيلة لكسبهم وثرائهم وتحقيق رغباتهم ، فلا مناص من إيجاد إرتباط بين الثروة والسلطة وهو إرتباط أكثر إنغلاقا وخصوصية بنزوع أطرافها إلى إقصاء الآخرين ، وتوظيف خدماتهم المتبادلة من أجل مضاعفة رفاهيتهم ولا يتوقف الإقصاء للآخرين فقط بل يمتد إلى محاولة كلا الطرفين لإقصاء الآخر عن رغباته وفق قانون التنافس ، وهذا ما أكده "جيمس ميل" في مقالة* له عام 1820م ، ومن أجل أن تضمن عدم سحق الأفراد والمجتمع يقترح بناء القانون المدني والجنائي ، اللذان يعملان على مبدأ المنافسة لأجل

1: س.ب .ماكفرسون ، مرجع سابق ، ص(88...90).

*: يقول جيمس ميل " إن أحد الموجودات الإنسانية يرغب في أن يذيب الشخص وملكيته فيما هو ثانوي من أجل رغباته ، ومع ذلك فإن فقدان الرغبة التي من المحتمل أن تكون فرصة ملائمة لشخص أخر تعتبر أساس الحكومة ، إن الرغبة في الموضوع تتضمن الرغبة في السلطة من أجل إنجاز الموضوع ، إن الرغبة في مثل هذه السلطة التي تذيب الأشخاص وملكياتهم فيما هو ثانوي من أجل رغباتنا تعتبر القانون العام الحاكم للطبيعة الإنسانية ....إن أعظم الوسائل من أجل بلوغ ما يحبه الرجل يتمثل في أفعال الآخرين ، السلطة تعني ضمان الانسجام بين إرادة شخص ما وأفعال الآخرين ، إننا نقرر أن هذا ليس هو الافتراض الذي نناقشه" (أنظر س.ب.ماكفرسون ، مرجع سابق ، ص(90-91)) .

التملك دون الإضرار وسحق الآخرين ، وقد وصف "بنتام" "أن الغاية العامة من القوانين العامة هي الحفاظ على وجود إنتاج الوفرة والدعوة إلى المساواة والحفاظ على الأمن[1].

غير أن حرية المشروع الإقتصادي التي أعتقد فيها في ظل المجتمع التقليدي الرأسمالي على أنها كفيلة بأن تحقق السعادة العظمى سرعان ما أثبتت العكس ، بأنها قيم ومبدأ غير عقلاني يضطهد ولا يحرر ، وأصبحت قوى الإنتاج أداة للإستغلال ولمزيد من التفاوت الطبقي والاجتماعي ، وقد دفعت هذه الحقيقة الرأسمالية إلى تحول السكان إلى قوى عمل منظمة ومنتجة نتيجة إزدياد الوعي لدى العمال ، بفعل نمو نسبة القراءة والكتابة في صفوفهم وإتساع قدراتهم في تنظيم أنفسهم في إتحادات ونوادي لدفاع عن منافعهم المشتركة ، و إعتقادهم في حرية التعبير والدعاية السياسية وانهيار فرضية مجتمع الطبقة الواحدة واقعيا في تصورات العمال ، التي إدعت بها الديمقراطية تحقيقها بالإصلاحات السياسية الجزئية التي تمس المنظومة القانونية من أجل الحماية والوقاية ، كل هذا حفز العمال للنضال من أجل تحسين أوضاعهم وإحراز حقوقهم المعادلة تماما لمجهداتهم التي يبذلونها ، كما بحثوا عن المشاركة السياسية من خلال الحق الدستوري الانتخابي[2].

وقد وافق موقفهم هذا موقف المبشرين الذين عانوا من صعوبة الاتصال والتحرك بينهم حينما وقفوا بإيديولوجياتهم موقف المعارض لإيديولوجية السلطة ، وقد ساعدت البنية الجديدة لشبكة الطرق خاصة السكك الحديدية من تسهيل عملية الإتصال والإنتقال من مكان إلى أخر من أجل التعبئة ، وقد أرجعت السلطة السياسية أسباب هذه الظروف الجديدة إلى تهاونها بالنهوض بالتربية الدنية والأخلاقية التي تخدم أهدافهم ومصالحهم[3].

وقد وجهت مجمل هذه الظروف المفكر الانجليزي "جون ستيوارت ميل" للقول أن الديمقراطية لا بد وأن تعمل بإتجاه ما يضمن التطور الإنساني ، وليس فقط في التفكير في كيفية حماية الطبقة العاملة من السلطة السياسية ، من خلال العمل على الإحتفاض وعدم الإخلال بقوانين السوق الحرة ، ذلك أن الحركة العمالية والدينية في ميثاقها النضالي برهنت بما لا يدعوا إلى الشك ، أن الانسان ليس مجرد مستهلك ومغتصب يسعى فقط لتعظيم المنفعة الشخصية من جمع الثروة ، ولكنه كائن مؤهل للتطوير قواه وخصائصه وقادر على أن يعمل على تفعيل الذكاء الأخلاقي والقيم الإيجابية لديه من أجل أن يوفر أعظم تأثير على الحياة العامة وفي الجهود التي تبذل في سبيلها[4].

1: س.ب.ماكفرسون ، مرجع سابق ، ص 91.
2: نفس المرجع السابق ، ص 115.
3: نفس المرجع ، ص116.
4: نفس المرجع ، ص119.

وقد كشفت قوانين إقتصاد السوق الحرة في القرن العشرين عن نزعة توسعية إستغلالية مركزية ، وهي تختلف في قوانينها وتنظيمها عن القوانين الرأسمالية القديمة ، فهي تعمل على أساس الخصوصية وليس العمومية الموجودة لدى البشر ، والعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك أصبحت مفتوحة بعدما كانت في السابق مغلقة بحواجز سيادة الدولة ، كما أن قوة العمل في الرأسمالية الكلاسيكية ممتزجة في المنتوج ، أما اليوم فإن الشخص بكل خصوصياته المميزة وقدراته الإبداعية يشكل الجزء الأكبر في السلع المنتجة ، وهذا من شأنه أن يحدث إنعكاسات في العلاقة بين الفرد ومجتمعه وتاريخه...الخ ، وينتج أشكالا جديدة من التحرر الداخلي ومزيدا من الإستغلال الخارجي والتبعية ، وقد شهدت الرأسمالية تحولات خارقة خاصة على صعيد التدويل الهائل للأسواق المالية ، وتكاثر الإبتكارات المالية ، والحركية المتزايدة التي تسمح بها التقنيات الحديثة للإتصال في معالجة المعلومات، وتحويل شروط عمل الأسواق المالية وسندات الدولة وعمولاتها[1].

ومن مظاهر النزعة التوسعية لقوانين إقتصاد السوق إنضواء غالبية الدول الاستعمارية التي عمدت إلى الفتوحات الاستعمارية للأسواق عن طريق القوة العسكرية ضمن الدول الرأسمالية وعلى رأسها فرنسا ، إنجلترا ، إيطاليا ، هولندا ، إسبانيا ، البرتغال ، النمسا ، ألمانيا...إلخ ، ويعد تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر عبر التنمية الاقتصادية القائمة على قواعد إقتصاد السوق الغاية المرجوة منه ، غير أن تطبيقه على أرض الواقع خلص إلى نتائج مخيبة لأمال الشعوب والدول ، وذلك للنتائج العكسية الكارثية التي حققها بالمقارنة مع وظائفه المعلنة ومن هذه النتائج ما يلي:

- إزدياد إفقار العالم الثالث وتهميشه ، فإقتصاد السوق العالمي يعمل بإتجاه تنظيم التخلف ،وتنمية التقدم ، وقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر في 1996م عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أن العالم ينتقل من حالة "اللامساواة" إلى حالة "اللإنسانية" وقد إستخدم التقرير مصطلح "النمو الرديء"* ، أي الدخل يزيد والنمو يستمر وأحوال البشر تتراجع وتتدهور**.

1: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص(20-21).

*: لقد أستخدم التقرير مصطلح "النمو الرديء وقال أن هناك خمسة أنواع من النمو الرديء هي : النمو عديم الشفقة وهو الذي لا يستفيد منه غير الأغنياء ويزيد معه الفقر ، هناك النمو الأخرس وهو الذي تزيد فيه الثروة ويزيد القمع فيه خاصة القمع السياسي ، وتغيب فيه الديمقراطية ، هناك النمو بلا جذور إذ تضمحل فيه الهوية الثقافية وتتعرض للتهميش أو الفناء ، وهناك نمو بلا مستقبل يضحي بالأجيال القادمة وما قد تملكه من ثروات طبيعية ليغذي الحاضر وينعشه ، وهناك النمو بلا فرص عمل (للمزيد من الاطلاع أنظر محمود المراغي ، النمو الرديء ، مجلة العربي ، العدد545 أفريل 2004، ص94.)

**: يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1996م عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن هناك 358 مليارديير تساوت ثروتهم مع دخل 45% من سكان العالم أي 2,5مليار إنسان ، كما أثار تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في (2001- 2001) إن الدول المنخفضة الدخل والتي تضم 40 % من السكان تقريبا لا تحوز على أكثر من 3,4 % من الناتج القومي للعالم بينما تحوز الدول الغنية والتي لا يصل سكانها إلى 15 % من سكان العالم نحو 79 % من الناتج القومي العالمي (أنظر محمد المراغي ، القرية الظالمة. ، مجلة العربي ، العدد 512، يوليو2001، ص96).

- تحول السيادة الفعلية على العالم من السلطة السياسية إلى سلطة رأس المال ، وتوتاليتارية الأسواق ، وهو مصطلح يصفه عالم الاجتماع الغربي "بيار بورديو" بأنه لم يعد صفة مقترنة بالدول ، بل هي صفة تلحق بالاقتصاد ، ويردف قائلا بأن التوتاليتارية الاقتصادية بعكس التوتاليتارية السياسية مغلقة وغير منظورة وتبسط هيمنتها السرية على العالم بإسره ، من خلال حركة العولمة التي تحاكي توسع الحركات الاستعمارية الرأسمالية في غزوها للأسواق وإمتلاكها ، ولكن من خلال القوة الاقتصادية وتدفقات الأموال والسلع والخدمات وإنتشار المعرفة وليس القوة العسكرية.

- إستقطاب الرسمايل والتدفقات الاستثمارية وتركيز الثروة في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد صاحب هذا التركيز تمركز المعرفة وإستقطاب الكفاءات من خلال الهجرة الانتقائية وفتح باب الهجرة أمام الموهوبين من جميع أنحاء العالم للاستفادة منهم في أحياء القدرة التنافسية في السوق العالمية ، وتعد تجربة "واد

السيلكون" في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لتجمع المواهب العلمية والخبراء في شتى أنحاء العالم لتطوير الأبحاث وتطبيقاتها التكنولوجية[1].

- إن الاستثمارات الأجنبية لا تستخدم في تغيير هيكل إقتصاد الدول المستقلة فحسب ، وإنما تستخدم أحيانا في إعادة صياغة وتركيب الأوضاع الاجتماعية في تلك الدول ، كما أن تركيز تلك الاستثمارات على مساعدة قطاع الخدمات دون التصنيع والزراعة يعني تلقائيا زيادة الإستراد من العالم الخارجي[2].

- يسهل تبني سياسة إقتصاد السوق في إيجاد أسواق إستثمارية جيدة لنخبة النيولبرالية مثلما أوجدتها الحركات الاستعمارية وإمتلكتها عن طريق القوة العسكرية ، غير أن سياسة إقتصاد السوق العالمية تندرج ضمن حركة العولمة التي تعمل في نفس الاتجاه لكن بآلية غير آلية القوة العسكرية فهي تتخذ من القوة الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال والسلع وإنتشارالمعرفة أدوات لها[3].

- إن الدعوة والممارسة التي تهيمن عليها منظمات دولية مختلفة جاءتا بالنقيض مع شعارالمساواة بين البشر الذي رفعته مواثيق حقوق الانسان وتقضي به مبادئ الديمقراطية ، فالديمقراطية في داخل يقابلها لا ديمقراطية في الخارج أي في العلاقات الدولية ، وحقوق الانسان في الداخل يقابلها إهدار لها في الخارج بتكريس اللامساواة وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب ، وقد جاءت العولمة لتفتح الحدود أمام الأموال والسلع والخدمات ولتغلقها أمام إنتقال البشر ، وجاءت حرب المعرفة لتتخذ من الدول المتقدمة موطنا لها ، فتركز الثروة صاحبه تركز المعرفة ، وجاءت الديمقراطية والدعوة لدور جديد للدولة لتكرس نفوذ الخارج

1: د.قاسم عبده قاسم ، هل يصبح العالم أمة واحدة ؟ تأملات في العولمة . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية لعدد 533 محرم 1424هـ -أفريل 2003 ص25.

2: د.عبد الرحمان زكي إبراهيم ، الدول النامية...والنظام الاقتصادي الجديد. ، مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية العدد532 ، مارس 2003، ص 16.

3: محمود المراغي ، القرية الظالمة. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد512 ، يوليو2001 ، ص97.

وتضعف نفوذ الداخل وهيمنة السلطة المحلية ، ولتجعل تيارات الخارج المالية والسلعية والثقافية بلا حاجز وطني ، ولقد جاءت المقاومة لتيار العولمة من موقعين ، مقاومة داخل الدول الغربية لتيار العولمة ، وقد دشنتها تظاهرات الإحتجاج في "سياتل ، واشنطن ، براغ ، كبيك " وهؤلاء من أبناء الشمال الذين يرون أن تيار العولمة الجارف يهددهم بفقدان فرص عملهم ، ومقاومة من الجنوب جاءت عكس الاتجاه الذي يوده أنصار العالم الجديد من خلال تجمع "بورتو الليغري"[1] ، وهو إجتماع مناصرو ومناهضوا حركة العولمة في يوم الخميس 31 كانون الثاني 2002م إجتماعهم السنوي في المدينة البرازلية "بورتو اليفري" عاصمة اليسار الراديكالي البرازيلي الواقعة في جنوب البرازيل والتي يحكمها حزب العمال الاشتراكي منذ 1989م ، إذ إستقبلت أكثر من 60 ألف مشارك قدموا من 120 بلد وهو أول تجمع على المستوى العالمي لمعارضي العولمة الليبرالية الجديدة[2].

غير أن العملية الإنتاجية لا يهم أن تكون وسائل الإنتاج في يد الدولة أو القطاع الخاص وإنما المهم أن تكون في يد إدارة ناجحة ، وعليه فلا دخل إطلاقا لنوعية الملكية في الحصول على الأرباح ، ولقد أدت تجارب الخصخصة والبيع للأجانب في كثير من الدول النامية إلى إحداث أثر مدمر على سعر الصرف ، وعلى إستنزاف إحتياطاتها وزيادة عجز موازين مدفوعاتها ومن ثم زيادة حاجياتها إلى الاقتراض الخارجي ، وعودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وثرواتها ،ومن ناحية أخرى فإن بيع القطاع العام دعوة إلى تخلي المواطن عن العمل والإنتاج ، بالمقابل تغيب فيه قيم الرضا والقناعة والإيثار والرحمة والتكافل وإحلال قيمة الإشباع الاستهلاكي غير المحدود والمنضبط[3].

1: نفس المرجع ، ص(97-98).
2: توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص54.
3: محمود المراغي ، مرجع سابق ، ص(16- 17).

خلاصـــــة الفصل:

في هذا الفصل تناولنا ماهية القيم السياسية عموما ومضمونها في النظرية الديمقراطية الغربية ، ولقد أدى اعتمادنا على الاتجاهات المختلفة لتعريف القيم في الفلسفة لتقديم مفهوم للقيم السياسية ، إلى ظهور العديد من مفاهيم القيم السياسية تبعا لكل إتجاه فلسفي ، وقد أفضى المجهود البنائي لمفهوم القيم السياسية إلى تبني التعريف الذي يرى في القيم السياسية على أنها مجموعة غايات التي لا يمكن تحقيقها إلا بزمرة أخرى من القيم الوسيطية ، وهو المفهوم الذي تم فحصه في مختلف مراحل تطور النظرية الديمقراطية بدءا من قيم الديمقراطية الأثينية ، وإنتهاءا بالنموذج النظري الحديث لمنظري مدرسة فرنكفورت المتمثل في قيم الديمقراطية التداولية والمصاغ من قبل المفكر الألماني "يورغن هابرماس"، وقد أدى تبني نموذج الديمقراطية النيولبرالية كإطار لتحليل إلى تفحص زمرة من القيم الغائية للديمقراطية وفق هذه الرؤية والتي لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع إلا بزمرة أخرى من القيم الوسيطية المتمثلة في التعددية والمشاركة والتداول إقتصاد السوق...إلخ ، وذلك لثلة من الوظائف التي تؤديها والآثار التي تخلفها في الحياة الكلية للمجتمع ، سواء النظرية المتوقعة أو الواقعية المعاشة في الكثير من الدول التي خاضت تجربة الولوج إلى الديمقراطية الليبرالية الجديدة ، الشيء الذي أدى بها إلى إعتماد سياسات حمائية جديدة جعلت من النموذج موضع شك وريبة في الكثير من التجارب والنماذج التطبيقية ، وتعد الجزائر من الدول التي سارعت إلى خوض تجربة التحول الديمقراطي مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وفق منطق المزاوجة بين القيم الديمقراطية النيولبرالية ومنطق القيم الاستبدادية والشمولية ، لتأسس لميلاد نظام سياسي تسلطي ومجتمع يحتكم إلى قيم قديمة وجديدة ، ولدتها في رحمه وكشفت عنها فترة الانفتاح الديمقراطي وما صاحبها من انخراط في دالة الاستهلاك التي نشطتها حركة الاستيراد للقيم المادية والمعنوية والتكنولوجية ، أو السوق السياسية التي فتحت وفق قواعد ورغبة صانع القرار السياسي.

الفصـــل الثـانـــي: معادلة البداية للتحول الديمقراطي بالجزائر ونظام القيم الإجرائية الناتجة عنه في الفترة (1988- 1991)م.

مقـدمـــــة

المبحث الأول: القيم السياسية المؤسسة للدولة الوطنية الحديثة بالجزائر قبل حوادث 05 أكتوبر 1988م

- القيم السياسية التي جاءت بها فلسفة المواثيق والدساتير الجزائرية .
- القيم السياسية التي أسستها عملية انتقال السلطة وممارستها.

المبحث الثاني: الظروف المحيطة بالتحول الديمقراطي بالجزائر عشية أحداث 05 أكتوبر وطريقة إعداده.

- الظروف السياسية الداخلية .
- الظرف الاجتماعية والاقتصادية.
- ظروف المحيط الدولي.
- طريقة إعداد التحول الدستوري بالجزائر ومدلولاته.

المبحث الثالث: المحتوى القيمي للنصوص الدستورية المؤطرة لعملية التحول الديمقراطي.

- القيم الغائية للتحول الديمقراطي عشية التعديل الدستوري لـ 23فيفري1989م.
- القيم الوسيطية للتحول الديمقراطي عشية التعديل الدستوري لـ 23فيفري1989م .

المبحث الرابع: قيم الممارسات التي أعقبت قيم النصوص القانونية.

- قيم الممارسات على مستوى الفواعل الرسمية.
- قيم الممارسات على مستوى الفواعل غير الرسمية.

خلاصـــــــة

مقدمـــــة :

لا شك أنه لا يمكن أن نفي موضوع حركة القيم السياسية بالجزائر حقه بتحديد حقبة تاريخية معينة (1988م-1991م) ودراستها لتتبع مسار إتجاه القيم فيها ، ذلك أن تتبع حركة القيم السياسية لحقبة معينة يحيلنا إلى حقبات أخرى من تاريخ الوطن ، ولأن تاريخ الجزائر قديم قدم الوجود البشري ، فإن تتبعها في أعماق هذا الوجود إلى اليوم يعد من البحوث التي لا تقوى المجهودات الفردية على انجازها ، ذلك أن تتبعها يتطلب إبراز زمرة القيم السياسية التي تقبع في وجدان الإنسان الأصيل في هذا الإقليم ، ثم تتبع تفاعل قيمه وسلوكياته مع القيم الوافدة عبر مختلف القوى والغزاة الذين مروا أو استوطنوا في هذه البقعة من الأرض ، وهي المهمة التي تتطلب تكوينا موسوعيا لمجهودات جماعية متعددة التخصصات ، كما أن إستغراق تاريخ الوطن في أعماق القدم والتاريخ جعلنا نقفز على كل الحقبات التاريخية التي مرت بها الجزائر، رغم ما لهذا العمل من أهمية في التأسيس لفكر سياسي أصيل ، لنتخذ من مواثيق الثورة معلما لبداية تتبع مسار حركة القيم والأفكار السياسية التي احتلت مكانة القيمة السياسية في الفكر السياسي الجزائري ، ثم تتبعها عبر النصوص القانونية والممارسات السياسية في فترة الأحادية الحزبية ، وذلك لما لهذه الحقبة من ثقل وحضور في عملية توجيه حركة القيم السياسية في فترة الإصلاح والنفتاح السياسي في فترة الدراسة المحددة ، وعلى مستقبل العمل السياسي اللاحق.

المبحث الأول : القيم السياسية المؤسسة للدولة الوطنية الحديثة بالجزائر قبل 05 أكتوبر1988م

إن المتتبع والمتصفح لبيانات ومواثيق ودساتير وتشريعات الدولة الجزائرية عشية الاستقلال ، وتتبع ممارسات السلطة السياسية في مختلف حقبات حكمها ، يجد مرجعية سياسية تنتظم فيها مسألة القيم السياسية في ثنائية قيمية عادة ما يظهر فيها تعارض صارخ وصريح ، وهذه الثنائية تتجلى في قيم نصية نظرية تلخصها مجمل قيم النصوص التي يمكن اكتشافها في، وبين ، وما وراء سطور النصوص التي حررتها ونظمتها السلطة السياسية ، وهي تلخص الكم الثقافي الذي تختزنه السلطة في ذاكرتها، فهي تدخل في حصيلتها الثقافية أكثر مما تشكل قيم وممارساتها اليومية ، نتيجة اكتشافها بالتجربة والموقف تعارضها مع مصالحها الحيوية ، أما قيم السلطة العملية و الممارستية فتتجلى في أفعالها وتحركاتها في أرض الواقع ، وهي القيم الحقيقية التي من شأنها أن تحدد حقيقة الشخصية السياسية للسلطة الحاكمة بالجزائر، ويمكن قراءة هذه القيم على ضوء المواثيق ودساتير وتشريعات الجزائر المستقلة وفي سياساتها العامة المجسدة على أرض الواقع.

ولقد طرحت لحظة جلاء الاستعمار على أرض الوطن تحديا عويصا نتيجة الفراغ السياسي الذي وجدت فيه البلاد ، وكان هذا التحدي مطروحا على ثلاث جبهات، جبهة من هي السلطة المخولة شرعيا لقيادة البلاد، جبهة إقامة الهياكل التنظيمية الملحة للدولة الجنينية لملأ الفراغ السياسي والإداري

وجبهة المرجعية القيمية التي على ضوئها تشتغل هذه الهياكل السياسية والإدارية والتي عبرت عليها مختلف مواثيق ودساتير البلاد ، وتعبر طريقة وأسلوب تجاوز هذه التحديات الثلاث عن نظام القيم السياسية التي تحكم
السلطة السياسية بالجزائر.

أ- القيم السياسية التي جاءت بها فلسفة المواثيق والدساتير: لقد لعب الإستعمار الحديث دورا بارزا في صياغة منظومة القيم في المنطقة العربية والعالم الإسلامي وعلى رأسها القيم السياسية ، فبينما كان الكيان السياسي الذي حظي بالولاء لدى الإنسان المسلم هو مفهوم الأمة من خلال الإرتباط بقيم الخلافة الإسلامية ، أصبح الولاء بعد الغزو الاستعماري يتجه إلى الدولة الوطن ، وكان العامل الرئيسي والحاسم في هذا التغيير والحركة القيمية هو السياسة الاستعمارية الأجنبية تجاه الأرض والإنسان.

فأما سياسته تجاه الأرض فقد تركزت على التقسيم ، سواء على المستوى الكلي للمنطقة أو الجزئي للإقليم الواحد داخل المستعمرة ، فعلى المستوى الكلي للمنطقة العربية تعرضت المنطقة إلى فعل التقسيم ، من خلال نظام الحصص للقوى الاستعمارية* ، إذ استولت فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب ، وخضعت ليبيا للاستعمار الإيطالي، ووقعت معظم بلدان المشرق العربي تحت الانتداب البريطاني ، أما على المستوى الجزئي للإقليم فقد كرست القوى الغازية والمستعمرة التقسيم على حسب المناطق المؤهلة بالسكان المعمرين ، وأخرى المحتضنة لسكان الأصليين الخاضعين لسياسات التهجير والتوطين الجماعي ، كما نضرت القوى المستعمرة إلى الأقاليم المتباينة حسب الأهمية الحيوية والإستراتجية لكل منطقة** ، أما سياسته تجاه الإنسان فقد اتجهت إلى مسخ ومكافحة القيم الإسلامية المكونة للشخصية الجزائرية.

وقد أدى اشتعال ثورات التحرير بمنطقة المغرب العربي إلى إعتماد إستراتجية تحرير الأطراف ، راسما لها حدود جغرافية وفق خطة الأسلاك الكهربائية الحدودية ، للاستيلاء على المنطقة القلب (الجزائر) تمهيدا لإعادة إحتلال الأطراف ، وقد جاء تحرير تونس والمغرب في إطار هذه السياسة التي تهدف إلى التفرغ لإخماد الثورة التحريرية الكبرى بالجزائر، وقد إنعكست هذه السياسة الإستعمارية

---

* : بموجب أتفاقية سيكسبيكو ، كما شهدت القارة الأوربية عقد مؤتمر برلين عام 1885م شاركت في أشغاله كل الدول الأوربية باستثناء روسيا آنذاك ، واتفقت الدول المشاركة على اقتسام إفريقيا فيما بينها . عن د.خير الله عصار ، محاولة تحليل عوامل الأزمة الاقتصادية وأثارها في العالم الثالث ، مجلة الثقافة نوفمبر-ديسمبر 1986م الموافق لـ :ربيع الأول – ربيع الثاني 1407هـ ، إصدار وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ،العدد 96 ، ص91. كما طرح الألمان تقسيم الجزائر بالشكل التالي: منطقة قسنطينة مع تونس تعطى لإيطاليا ، ومنطقة وهران تعطى لإسبانيا ، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا . أنظر أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثالث ، الجزائر: عالم المعرفة ،2009 ، ص(178-179).

**: لقد توزع تمركز المعمرين في الجزائر حسب الأهمية الحيوية للمناطق ، ويعبر التنظيم الإداري في ظل الحكم الفرنسي على ذلك ، إذ نجد البلديات الكاملة السيادة والتصرف تنتشر على الشريط الساحلي والمدن الكبرى للبلاد وفيها تقطن الأغلبية المعمرة ، والبلدية المختلطة وقد وجدت في المناطق التي تكون فيها الأغلبية السكانية للجزائريين والأقلية للمعمرين ، وأخيرا المكاتب العربية والتي تتواجد حيث الأغلبية للجزائريين ، أما الصحراء بإعتبارها منطقة نفطية فقد أعلنت منطقة عسكرية وفيها تمت العديد من التجارب النووية للمستعمر انظر: (عبد الحميد بوقصاص، "بحث في دور البلدية في التخطيط والتنمية الاجتماعية ".(دراسة نظرية وميدانية على بلدية بن مهيدي- عنابة - ، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة) ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية ، 1983م ، ص61).

والخطط الأمنية على منظومة القيم السياسية لشعوب المنطقـة وقيـادة حركاتها التحررية ، من خلال الولاء للوطن الذي تعززت قيمته بحدوده الإستعمارية لدى غالبية الشعوب المستعمرة في الوطن العربي ، نتيجة فتور رابطة الإنتماء والإحساس بالمصير المشترك الذي يدعمه ويوقده الولاء للأمة ، ولقد نبتت ونمت هذه القيمة السياسية بالجزائر في أحضان الحركة الوطنية ، وقد برزت بجلاء كقيمة سياسية مركزية في كفاح الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية الكبرى نتيجة إزدياد أعباء الكفاح المادية والبشرية ، وجسامة تضحيات الشهداء التي امتزجت دمائهم بتربة الإقليم الذي أخذ يعظم في تصور القيادة والشعب الجزائري.

إن إحتلال الإقليم لهذه المكانة العميقة في الإدراك والوعي الباطني للنخبة المفجرة للثورة ، جعلوا من استقلاله عن فرنسا القيمة الحيوية لازدهاره ، ويعبر مفهوم الإستقلال والتحرير عن نفي لعلاقة التبعية لأية سلطة سياسية ، أيا كانت طبيعتها السياسية والإدارية والاقتصادية والفكرية...الخ ، فهو تعبير عميق عن مفهوم السيادة الكاملة التي لا تقبل التجزؤ والتقسيم ، وقد خاضت الثورة التحريرية الكبرى خلال الفترة (1954-1962) معركة إجلاء الاستعمار الفرنسي عن الوطن ، ولم تخض معركة التحرير والاستقلال بالمفهوم السابق ذكره ، فكان شعار الاستقلال المرفوع مرادف لمضمون الإجلاء وإخراج المستعمر من إقليم الوطن[1] ، وهو هدف حيوي تفرضه الظروف الميدانية على الأرض ، كما أن ترقية الإجلاء إلى الاستقلال بالمفهوم السابق راجع إلى الضبابية التي تكتنف مشروع المجتمع المعلن عنـه في بيان أول نوفمبر 1954م ، والتي حالت دون الإعداد له بما يلزمه من كوادر بشرية ملتزمة به ، ولم ينجلي هذا الغموض في المؤتمرات اللاحقة للثورة سواء في مؤتمر الصومام ، أو مؤتمر طرابلس ، وربما كان الإنشغال بالخلافات التنظيمية وأزمة الشرعية في الفترات اللاحقة ، هي التي حالت دون الفصل في مشروع المجتمع المرغوب فيه من قبل الثورة* ، وهي نتيجة طبيعية للتفكير الذي يركز على الغاية والهدف ويهمل ما بعد الغاية الآنية ، أو هي نتيجة العقلية التي تقاوم العدو من أجل الاستشهاد لا من أجل الحياة.[2]

1: د. عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986م ، ص158.

*: يقول عبد الله شريط "... وكل واحد من اليوم يذكر أننا في حرب التحرير لا نفكر إلا في الاستقلال ، وقليل منا من كان يفكر فيما بعد الاستقلال ، لقد كانت هناك هوة طبيعية تنتظرنا ، وكان ينبغي أن نهيئ الجسر الذي نعبر منه هذه الهوة إلى ما بعد الاستقلال ، ولكن الجسر لم نفكر فيه ، فما كدنا نخطو الخطوة الأولى بعد الاستقلال مباشرة حتى وجدنا أنفسنا في القعر البعيد.عن عبد الله شريط ، معركة المفاهيم. الطبعة الأولى ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981م ، ص71.

وبالمقابل يرى السيد محمد الصالح الصديق في كتابه الجزائر بلد التحدي والصمود. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ، 1999م ،ص226 " أن ثورة نوفمبر لم تكن كفاحا سياسيا وعسكريا يهدف إلى تحرير الشعب فقط ، بل كانت تغييرا جذريا في حياة شعب إستيقض يقظة شاملة ، ولهذا لم تكتفي الثورة بتحطيم الجهاز الاستعماري بل أقامت على أنقاضه جهازا سياسيا واجتماعيا جديدا تؤلفه جماهير الشعب وتنظمه ، وفي هذا المجال تعتبر المجالس الشعبية التي كانت تنتخب انتخابا حرا في مختلف المدن والقرى ، تجربة فذة كان الشعب يمارس بها الحكم الديمقراطي قبل الاستقلال.

2: د.خير الله عصار ، محاولة تحليل عوامل الأزمة الاقتصادية وأثارها في العالم الثالث . مجلة الثقافة نوفمبر-ديسمبر 1986م الموافق لـ ربيع الأول – ربيع الثاني 1407هـ ، إصدار وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ، العدد96 ، ص101.

مضمون القيم السياسية في بيان أول نوفمبر:

لقد لخص بيـان أول نوفمبـر المضمـون الفكـري و الإيديولوجي للمشروع السياسي الذي يعمل القادة الثوريون والشعب المجاهد من أجله ، في قيام "دولة جزائرية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية" .

إن المصطلحات المفتاحيـة التي تفتـح أذهاننا لفهـم قيـم المرجعية السياسية لمحرري هذا البيان هما الديمقراطية الاجتماعية والمبادئ الإسلامية ، وهما مفهـومين يتضمنان محتوى قيمـي غني يتـوافقـان تـارة فـي بعض القيـم ، ويـتعارضـان تـارة أخـرى فـي مـبـادئ أخـرى ، والسؤال الذي يفرض نفسـه هنا هو: ما هي الدواعي والمبررات الفكريـة النظريـة والعمليـة التي دفعت بمحرري البيان للإقران بين الديمقراطية الاجتماعية والمبادئ الإسلامية ، لجعل منهما منظومة قيـم غائية واحدة تعمل على تحقيقه واحدة من كبرى الثورات الكونية في العصر الحديث؟

إن هذه التـوليفـة التوفيقيـة عنـد محـرري البيـان تطـرح احتماليـن اثنيـن وهما: إما أن محرري البيان لا يرون التعارض القيمي القائم بين المرجعيتين السياسيتين نتيجـة عدم الفهم العميق لهما ، أو يرون فيهما تعارضا جزئيا لا يرقى لدرجة التأثير على السير العادي لدولة، وهذا هو الأرجح نتيجة الإنتشار الواسع للكتابات التي تتناول الاشتراكية في الإسلام ، ونتيجة وجود نماذج لدول عربية تدين بالإسلام وتتبنى هذه المزاوجة مثل دولة مصر، أو أن إقران بيان أول نوفمبر الديمقراطية الاجتماعية بالمبادئ الإسلامية يـدخل في إطار التأويلات التالية:

1- أن البيان باستخدامه الديمقراطية الاجتماعية لا يعدوا أن يكون إستراتجية لكسب التأييد الخارجي خاصة المعسكر الشرقي آنذاك ، وإقحامه للمبادئ الإسلامية لا يخرج عن هدف تعبئة الجبهة الداخلية ، وما تحويه من جماهير للالتفاف حول الثورة وقادتها ، باعتبار الإسلام احتياط طاقوي قوي وكبير للتعبة العامة ، والاستنفار باسم الجهاد ضد المستعمر.

2- إن البيان النوفمبري أفصح عن المرجعيـة القيمية للدولـة الجزائرية ، التي تنشدها الثورة إقامتها بطريقـة غامضـة وتعمد محـرروه هذا الغمـوض وذلك اجتنابـا لتكـريس الفرقـة التي كانت عليه الحركـة

الوطنيـة* ، وتوحيد كامل القوى بإتجاه هدف إجلاء المستعمـر من البلاد المعبر عنه بكلمـة الاستقلال ، وهو هدف غير مختلف عليـه لدى الكثير من تيارات الحركـة الوطنيـة ، باعتباره خالي من اللمسات الإيديولوجية ، باستثناء الأقلية الاندماجية التي اتخذت من فكـرة بقـاء الاستعمار فـي البلـد ، والنضال لتحقيـق المساواة والعدالـة مشروعا سياسيـا وايدولوجيا لها ، هذا على مستوى الحركات السياسية ، أما في عمق أوسط الشعب فقد لقي الهدف المسطر (الاستقلال) استحسانا لـدى غالبيـة أفراد الشعب الجزائري ، وهذا ما كشف عن قيـم مثلى في وجدان والعقـل الباطني للشعب الجزائري ، مثل التضحيـة والعمل الوحدوي للنضال في جبهة واحدة.

إن الغموض الذي اكتنف المرجعية القيمية للدولة الجزائرية التي تنشد الثورة إقامتها، أضفاه إقران بيان أول نـوفمبر الديمقراطيـة الاجتماعيـة بالمبادئ الإسلاميـة ، وهذا التـرابط يوحي للمرة الأولى أن المبادئ الإسلامية هي المرجعية العليا لمحرري البيان ، وعلى سلمه القيمي تقاس كل القيم الديمقراطية الاجتماعية ، فما هو موافق وغير معارض يأخذ به ، وما كان معارضا للمبادئ الإسلامية يترك ، وهذه الـرؤية بها يحاجج أنصار الإيـديولوجية الإسلامية اليوم ، على أن الثورة عشية الاستقلال انحرفت عن قيم غاياتها وأهدافها ، غير أن هذه الحجـة سرعان ما تتلاشـى حينما يثـار سؤال مشـروع في أذهاننـا حول هذه المقولة ، وهو: لماذا لم يصرح مباشرة محـررو البيان بمرجعيتهـم القيميـة الإسلاميـة ، والتجائهـم إلى قيـم أيديولوجية وسيطية وهي الديمقراطية الاجتماعية؟

إن هذا التسـاؤل يرسـخ في الذهـن، أن محرري البيان لا ينظرون إلى الإسلام كنظريـة شاملـة ومتكـاملـة ومستقلـة فـي الحكـم مثلما تطـرحـه إيديـولوجيـات الحركـات الإسلاميـة المعاصـرة اليـوم ، ثم لماذا الديمقراطيـة الاجتماعيـة بالـخصـوص دون ذكـر السياسيـة منها ، خاصـة وأن فكـرة الديمقراطيـة في أصلها نظرية في الحكم أكثـر منها نظرية في الاجتماع ، فإذا كان البيان قد أقر أن القرار الاجتماعي سواء أكان في المصنع ، أو النقابة ، أو الاتحادات المختلفـة ومجالس الإدارات يتخذ ديمقراطيـا ، فان

---

*: من هذه الحركات نجد : كتلة المحافظين التي تكونت حوالي 1900م من المثقفين التقليديين وقدماء المحاربين والزعماء الدينين والإقطاعيين.
- جماعة النخبة التي تكونت في 1907م من عناصر جزائرية مثقفة بالغتين العربية والفرنسية.
- حزب الفتاة الجزائري الذي نشأ عام 1912م وتميز بتركيبة إجتماعية يغلب عليها طابع برجوازي.
- الحزب الإصلاحي الذي تكون في 1919م بزعامة الأمير خالد.
- الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظهر بعد مؤتمر "فيل روبان" بفرنسا سنة 1935م.
- إتحاد المنتخبين المسلمين الذي تأسس في ديسمبر 1927م بالجزائر العاصمة بحضور حوالي 150شخصية ممن كانوا يعتقدون بالتعاون مع فرنسا.
- نجم شمال إفريقيا الذي أنشأ في 26مارس 1926م من جماعة من العمال المهاجرين من أقطار المغرب العربي وبعد حله في 20نوفمبر 1929م أعيد تكوينه باسم نجم إفريقيا الشمالية المجيد الذي ظهر في سنة 1932م ، ونظرا للمضايقات عليه غير تسميته إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ظهرت عقب الاجتماع بنادي الترقي يوم 05ماي 1931 الذي حضره 72 عالما جزائريا .
- حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في 11مارس 1937م في إجتماع أحباب الأمة بناحية antère بباريس . الذي ظهر باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية
- حركة أحباب البيان والحرية الذي تأسس في 14مارس 1944م ، وبعد حله ظهر باسم حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. أنظر الأستاذ عامر الرخيلة ، محاضرات مقياس تاريخ ومواثيق الثورة الجزائرية ، السنة الدراسية 1992-1993.

القرار السياسي لم يشر إلى كيفية اتخاذه ، مما يوجه التحليل إلى إنكار الديمقراطية في القرار السياسي ، مما يفتح المجال قويا لتأويل بأن محرري البيان من ذوي الثقافة الإيديولوجية للديمقراطيات الشعبية ، وقد سارت الثورة مدة عامين نحو غاية واضحة وهي الاستقلال بمفهوم إجلاء المستعمر دون تصور واضح لجزائر ما بعد الاستقلال ، وقد طرح العمل الميداني خلال هذين العامين من الثورة ، ضرورة الالتقاء من أجل تحديد قيم إجرائية ضرورية لتحقيق الهدف المسطر ، وهو اللقاء الذي تم في قرية افري بوادي الصومام ببجاية سنة 1956م ، على خلفية أن المجموعة 22 المفجرة للثورة كانت أمام خيارين التنظيم أولا ، ثم الانطلاق ، أو الانطلاق ثم التنظيم حسب رأي "بن طوبال" ، وكان الحال يفرض الخيار الثاني[1].

القيم السياسية لمؤتمر الصومام: لقد سار ميثاق الصومام إلى هدف الإستقلال بنقده فلسفة ومواقف الحزب الشيوعي الجزائري ، إلى جانب نقده موقف وسلوكيات قادة الأحزاب الوطنية الأخرى[2] ، ثم أفصحت وثيقة مؤتمر الصومام عن مخطط للتنظيم العسكري* وقيم سياسية للتنظيم والعمل السياسي نابعة من المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية، وتتلخص هذه القيم السياسية في :[3]

1- مبدأ المركزية الديمقراطية ، وهي قيمة سياسية لاديولوجية الديمقراطيات الشعبية ، وهي تعني تدرج عملية اتخاذ القرار من القاعدة إلى القمة ، عبر حرية النقاش وانتخاب الهيئات العليا بدءا من الهيئات السفلى ، وقد تبنى المؤتمرون هذا المبدأ للتأثيرات الدولية التي أحدثها الفكر الاشتراكي ، وانتشاره في أوساط الحركات المناهضة للرأسمالية والامبريالية العالمية. 2- مبدأ القيادة الجماعية: وهو مبدأ جاء كرد فعل لرفض القيادة الكارزماتية وتقديس الشخصية التي ميزت عهد مصالي الحاج أكثر مما كان يشكل تعبيرا عن الديمقراطية

وأسلوب للعمل داخل الأجهزة .

3- أولوية الداخل عن الخارج وأولوية السياسي عن العسكري ، وهي قيمة سياسية تأسس لدور ريادي للسياسي الداخلي كأولوية عن السياسي الخارجي ، وعن العسكري الداخلي والخارجي ، معنى هذا بلغة الخطاب السياسي اليوم أن الأخذ بهذه القيم السياسية مجتمعة لمؤتمر الصومام تأسس لدور ريادي للمؤسسات السياسية كأولوية على دور المؤسسات العسكرية والدبلوماسية ، فمشروعية القرار الثوري مصدره الداخل بدل الخارج ، والسياسي بدل العسكري ، مما يعني أن المؤتمرين لم يكونوا يكترثون

1:البخاري حمانة ، فلسفة الثورة الجزائرية . منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر ، وهران : دار الغرب للنشر والتوزيع ،2010 ، ص139.

2: د. عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر. نفس المرجع السابق ، ص157.

*: لقد خرج مؤتمر الصومام بتنظيم عسكري للجيش حيث قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات ، كما تم تنظيم الجيش إلى فيالق كل فيلق يضم 350 جندي ، الفيلق من ثلاث كتائب وكل كتيبة تظم 105جندي مع خمسة إطارات ، والكتيبة من ثلاث فرق كل واحد تحوي 35جندي مع رئيس الفرقة ونائبه ، والفرقة من ثلاث أفواج ، والفوج يتألف من أحد عشر رجلا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان. أنظر ج.د ، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني. مجلة الجيش لشهر نوفمبر 1997م ، ص25.

3: د. ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص77.

بالعوامل الخارجية كأحد المتغيرات الحاسمة في صناعة القرار الثوري من جهة مثلما يحسب له اليوم ، وإيمانهم التام بالدور الحيادي للعسكري من جهة أخرى ، كما لم يتم في هذه الوثيقة الإشارة إلى الإسلام مثلما فعل بيان أول نوفمبر ، وهذا رغبة في دحض الدعاية الفرنسية التي روجت بأن الثورة الجزائرية ثورة دينية ، هدفها الإطاحة بالحضارة الأوربية والإساءة للكنيسة المسيحية[1].

وقد تمخضت عن مؤتمر الصومام مؤسستين لثورة الجزائرية ، هما المجلس الوطني لثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ* ، وبعد عام على الاجتماع أي في 19أوت من عام 1957م ، انعقد المجلس الوطني للثورة في القاهرة وفيه تقرر التراجع عن مبدأ أولوية الداخل عن الخارج وأولوية العمل السياسي عن العسكري ، والتراجع هذا كان نتيجة العضوية الغالبة للقياديين المقيمين بالخارج في المجلس ، خاصة مع التحاق بعض القادة التاريخين بالخارج[2] ، كما تم إعادة النظر في تركيبة مؤسسات الثورة ، وفي 19 سبتمبر 1958حلت لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة[3] ، وفي عام 1959م تأسست قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني[4].

القيم السياسية لميثاق طرابلس: لقد نظر ميثاق طرابلس إلى واقع الجزائر عشية الاستقلال على أنها تعيش حضورا قويا لبقايا الاستعمار من جهة ، ومن جهة أخرى تعيش أثار مدمرة له ، والمتمثلة في نظام الإقطاع الذي تجذر عبر سنوات طويلة من الاستعمار ، لذلك يتحتم على ثورة التشييد أن تتأسس على قيم غائية تهدف إلى إزالة بقايا الوجود الاستعماري المادي ومحو أثاره المدمرة في صفوف المجتمع ، ففي الجانب السياسي لابد من تأسيس ثورة شعبية ديمقراطية عن طريق الحزب الواحد ، تعتمد على كافة أفراد الشعب لا شريحة إجتماعية واحدة بحكم ثقافتها وتعلمها ، وفي المجال الاقتصادي فتتمحور القيم الغائية في قيام ثورة زراعية بواسطة إجراءات التسيير الجماعي لوسائل الإنتاج ، وإلغاء نظام الخماسة تحت شعار الأرض لمن يخدمها ، أما في الجوانب الاقتصادية الإنتاجية والتجارية والخدماتية فلا بد أن تخضع للتأميم وإخراج كافة المعمرين فيها ، وفي المجال الاجتماعي والثقافي يتم التكفل المجاني بالصحة والتعليم[5] ،

1: نفس المرجع السابق ، ص76.

*: وهما مؤسستين انبثقتا عن مؤتمر الصومام ، ففي البداية كان المجلس الوطني للثورة يتكون من 34 عضوا منهم 17اساسي والباقي أعضاء إضافيين وفي الدورة الثانية للمجلس المنعقدة في القاهرة سنة 1957م ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى 50عضوا وأزيلت التفرقة بين الأساسي والإضافي . أما لجنة التنسيق والتنفيذ فتتكون من 5أعضاء لها كامل السلطات على جميع الهيئات السياسية والعسكرية للثورة ، وفي دورة القاهرة سنة 1957م رفع أعضاء هذه اللجنة إلى 14 عضو . وقد شاركت في بعض المؤتمرات التي عقدت على مستوى حكومات دول المغرب العربي ، كالمؤتمر المنعقد في تونس من 17إلى 20 جوان 1958م . أنظر ج.د ، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني. مجلة الجيش لشهر نوفمبر 1997م ، ص25.

2: ناجي عبد النور، نفس المرجع السابق ، ص82.

3: نفس المرجع السابق ، ص(78- 79).

4: نفس المرجع السابق ، ص105.

5 : ABDELHAMID ZOUZOU, LES référence historiques de l'état algérien, institutions et chartes. Alger : Edition Houma , 2009 , p(65…69).

غير أن عدم الفصل الواضح في الطبيعة القيمية التي تعمل المنظومة التربوية والثقافية من أجلها ، أدى إلى أن تكون الميدان الذي تجري فيه المنازلات القيمية لحرب القيم بالجزائر بين مختلف التيارات.

سارت الجزائر إلى هدف الاستقلال بكل ثورية ، وخلال مسيرة السبع سنوات من الكفاح تحقق الهدف المسطر في الميثاقين السابقين ، والمتمثل في الاستقلال السياسي بجلاء المستعمر من الأرض الجزائرية ، وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الجزائر جاء ميثاق طرابلس منبها بأن "انتهاء الثورة المسلحة لا يعني نهاية معركة ، بل المعركة يجب أن تتواصل و تتعزز وتتوسع لبناء الثورة في ميدان الدولة والمجتمع"[1] إن مقولة الثورة في ميدان الدولة والمجتمع لاشك وأنها تختلف عن الثورة المسلحة ، لكن الميثاق استعمل كلمة "تتواصل و تتعزز وتتوسع" ، وهنا لابد من وقفة نظر وتفكير وتأمل ، ما هي الغاية التي يعمل من أجلها قادة الاستقلال والقادرة على ، ليس فقط مواصلة العمل بروح "الثورة الحرب" ، بل تعزيزها وتوسيعها للعمل بروح "الثورة البناء والتشييد"؟ ، وبهذا تصبح معادلة ثورة البناء في الفكر الثوري الجزائري مركبة من روح ثورة الحرب وهي معززة وموسعة وغير مقتصرة على إخراج المستعمر.

فإذا كانت غاية وهدف إجلاء المستعمر أشعلت روح ثورة الحرب في الإنسان الجزائري في المعادلة ، من خلال تعبئته للطاقات الكامنة في جسم الشعب الجزائري لتصبح طاقة حركية تتحرك باتجاه تحقيق هذا الهدف والغاية ، بالإقبال على الجهاد وإتقان لطرق تفكيك وتهديم المستعمر، فأي غاية تستطيع أن تضمن لنا استمرار تلك الروح ، لكن هذه المرة ليس بطريقة القتل والتدمير والتخريب بل بطريقة الإحياء والبناء والتشييد ، وبذلك تسكن روح نوفمبر روح الجزائريين من جديد ويعاد الاستمرار لمفاهيمها ولقيمها ولإنجازاتها[2].

إن ثورة البناء أفصحت عن قيمها النظرية من خلال تبنيها لقيم الإيديولوجية الاشتراكية والتي منها تستلهم كافة الأسس وأساليب البناء والتنمية على اعتقاد أنها المناسبة والفعالة ، وتعبر عن مضمون الثورة التحريرية وإدارة جماهيرها العاملة المتطلعة إلى تحقيق التنمية الشاملة والسريعة ، كما أن اختيار الاشتراكية يفرضه منطق العداء التاريخي القريب بين الطرفين - الجزائر وفرنسا - ، كما أن أسس وقيم الاشتراكية حسب القادة الثوريين للجزائر المستقلة هي التي تضمن انصهار الخلافات والرؤى التاريخية في خدمة الوطن عكس قيم الديمقراطية التي تعمل على التشتت والتجزؤ.

القيم السياسية لمواثيق ودساتير الدولة الوطنية المستقلة: فنجد أن دستور سبتمبر 1963م كأول وثيقة للجزائر المستقلة ، نصت في المادة 23 منه على أن" جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في

1: عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص164.
2: البخاري حمانة ، المرجع السابق ، ص234.

الجزائر" ، وهو الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964م ، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد " قرار يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير الوطني ، وضمان مواصلة الثـورة...وهو إطار الديمقراطية الحقيقيـة ووسيلة تحقيقها ، وعليه تقع مهمة خلق تصور جديد للديمقراطية

تمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم"[1].

ولقد كانت الأحادية الحزبية هي القناعة الراسخة لدى ثلاث تيارات فكرية وسياسية على الساحة العربية ، ولم تكن القيادة العسكرية والسياسية عشية الاستقلال بالجزائر بعيدة عن تأثيرات هذه البيئة ، في اعتماد الأحادية كمبدأ للعمل السياسي وهذه التيارات هي:[2]

1- المد القومي العربي الناصري، الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومكافحة الامبريالية.

2- التيـار الماركسي اليساري الذي كان يدعـو إلى حزب واحد مصفـى طبعـا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة .

3- التيار الإسلامي بصفة عامة الذي كان يرى في التعددية نقيض التوجه الإسلامي ، الذي خلص وعيه وفهمه للإسلام إلى الاعتقاد في الأحادية الحزبية كحزب لله والآخرون أحزاب الشيطان .

وتعد الأحادية الحزبية إمتداد للجبهة المـوحدة في كفاحها ونضالها ضد الاستعمار في غالبيـة بلـدان العالـم الثالـث ، وبعد الاستقلال تعززت لدى القيادة السياسيـة مبررات الجبهـة الموحدة في تحقيق التنمية والتحديث على مستوى الدولة والمجتمع منها :[3]

- أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الموروث لا يسمح بالتعدديـة الحزبية المتسم بالهشاشة والضعف.

- أن التعدديـة الحزبيـة لا تعمـل علـى القيـام بتحـول جذري فـي المجتمع ، فهـي عامل تقسيم يكرس الاختلاف والفرقة لا الوحدة والتوافق.

- كما أن التعددية الحزبيـة تعد مدخلا إلى تسلل النفوذ الأجنبي ، عن طريق التأثير إن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة سعيا إلى تحقيق أهداف القوى الأجنبية.

إن تجربة الجـزائر في التعدديـة الحزبيـة قبل الثورة ، أبرزت بجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقـوم به الاستعمـار فـي ظل نظـام التعدد الحـزبي ، وتجربتهـا في الجبهـة الموحـدة أبـرزت كـذلـك مـدى نجاحها فـي تحقيـق أهـدافهـا وإزالـة الفـوارق الطبقيـة ، فخيار الحزب الواحد عنـد الاستقـلال في بلد خرج

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص86.
2: نفس المرجع السابق ، ص86.
3: حافظ عبد الرحمان ، دبلة عبد الهادي ، سعيد الصديق ، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية. بيروت:( ) ،2006، ص188.

منهك القوى من ثورة وطنية ، بدا قادرا على تعزيز الوحدة الوطنية في مراجعة القوى النابذة للمركز التي ظهرت في عام 1962م ، وتعبئة إمكانيات وطاقات الشعب الجزائري حول الحساسيات التي يتكون منها ، قصد إتمام الاستقلال السياسي في مهام التشييد والبناء للبلاد[1].

أما دستور 1976م فقد نص في المادة 94 منه على " أن يقوم النظام التأسيس الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" ، وهو المبدأ نفسه الذي تضمنه ميثاق 1976م وكذلك ميثاق 1986م[2] ، الذي يفترض أن يلعب دورا رياديا في عملية ترشيح المسئولين لتحمل المسؤولية خاصة منصب رئاسة الجمهورية ، وهو المنصب الحيوي الذي من خلاله تتضح القيم المؤسسة لعملية إنتقال السلطة وممارستها.

ب- القيم السياسية المؤسسة لعملية انتقال السلطة وممارستها:

إن مفهوم الشرعية يطلق على كل سلطة سياسية جاءت إلى الحكم وتولت مقاليده وفق إجراءات وقنوات قانونية ، وأن استخدام أي عنف أو وسيلة أخرى غير القانون هو خرق لهذه الشرعية ، حتى وان كانت هذه الجهة تتمتع بقدر كبير من المشروعية التي تعني رضا غالبية أفراد الشعب عليها، لذلك فاستقراء تاريخي لطريقة التي حسمت بها أزمة صائفة 1962م لصالح العسكري بدل السياسي ، هو بداية التأسيس لمنظومة القيم السياسية فيما يخص محور انتقال السلطة ، وهي منظومة قائمة على العنف في الاستيلاء والاستحواذ وانتقال السلطة ، ليس فقط عشية الأزمة بل في كل محطات انتقالها.

إن أزمة صائفة 1962م هي أزمة سلطة وأزمة شرعية ، لأن كل طرف من أطراف الصراع كان يرى في شخصه الشرعية ، فالاتجاه الذي يؤمن بالخيار العسكري لطرد المستعمر حسب "هواري بومدين" لم يكن له مشروعا سياسيا ولا نظرة إيديولوجية ، بل كان الهدف هو الاستقلال ، وبعد تحقيق الاستقلال تحول الهدف ليصبح السلطة ، وطرحوا أنفسهم على أساس أنهم أصحاب الشرعية في ممارسة السلطة[3] ، ولقد أدى ضعف السلطة الجماعية للقادة التاريخيين المشكلين للتيار السياسي الداخلي* ، إلى صعود العسكري الداخلي بالتحالف مع جيش الحدود مع بعض السياسيين في الخارج ، وعلى رأسهم "بن بله" وانفرادهم بالتأثير على مسرح الأحداث[4] .

كيفية استيلاء بن بله على السلطة وممارستها:

لقد مكنت المكانة المتميزة لشخصية "أحمد بن بله" داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس لترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب ، خاصة

1: عبد الحميد براهيمي ، في أصول الأزمة الجزائرية (1958-1999). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، (بدون سنة النشر) ، ص100.
2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص86.
3:MOHAMED HARDI , le FLN mirage et réalité. Paris : édition jeune africain,1980,p191.
*: لقد أخذ يتبلور جراء مبدأ مؤتمر الصومام باغتيال "عبان رمضان" كرمز له ، مع إقدام الحكومة المؤقتة على المصادقة على اتفاقية ايفيان ، التي كرست مصالح السلطة الاستعمارية والحكومة الممثلة للسياسي الخارجي.
4: ناجي عبد النور ، نفس المرجع ، ص83.

وأن المجلس واقع تحت تأثير المؤسسة العسكرية حليفة "أحمد بن بله" ، التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة نظرا لشعبيته وتاريخه ، وكان وصوله إلى السلطة بفضل الجيش قد ترتب عنه أن يحتل الجيش أهم المراكز السلطوية في الحكومة ، ثم في هيئات الحزب فيما بعد[1] ، ولقد تأسست هيئة الأركان للجيش التحرير الوطني في عام 1959م ، وقد تجلى دوره السياسي في مشاركته في مفاوضات ايفيان إلى جانب الحكومة المؤقتة* التي تأسست بتاريخ 19سبتمبر1958 ، وتعبيره لرفضه لها في مؤتمر طرابلس عام 1962م ، ولدوره الحاسم في أزمة صائفة 1962م بين المكتب السياسي والحكومة المؤقتة لصالح "أحمد بن بله"[2] ، غير أن الرئيس "أحمد بن بله" أخذ بالانفراد** بالسلطة وإبعاد خصومه المعارضين السياسيين والعسكريين، إذ وضع "فرحات عباس" تحت الإقامة الجبرية لمعارضته لطريقة وضع الدستور وسلوكات الحكومة ، كما فصل "بوتفليقة" من وزارة الخارجية[3] وعين العقيد "طاهر زبيري" قائدا للأركان ، وفي مؤتمر 1964م للحزب اقترح الرئيس "احمد بن بله" تكوين مليشيات شعبية مسلحة تابعة للحزب للحفاظ على مسيرة الاشتراكية ، وتكوين قوة موازية لقوة الجيش للانفراد بالسلطة والحكم وكان هذا سببا كافيا لتنحيته ، وبررت المؤسسة العسكرية تدخلها في 19جوان 1965م على أنه تصحيح ثوري يستهدف إعادة السيادة للشرعية الثورية.

إن تصدر القيادات العسكرية للعمل السياسي بالجزائر، من خلال قيادة البلاد عشية الاستقلال بدعوى مبدأ الجزاء بقدر العمل والجهد ، نتيجة التواجد الميداني للفعل العسكري للمناضلين المنتمون إلى النظام ، والمجاهدون العاملون داخل التراب الوطني في مختلف المناطق والولايات العسكرية ، والذين تضخم عددهم نتيجة فتح جيش التحرير الوطني صفوفه منذ 19مارس 1962م إلى كل من هو مستعد للخدمة ، دون مراعاة للعواقب الوخيمة كالفساد والتخريب من الداخل ، وكان الهدف هو تضخيم العدد لترجيح الكفة في الاجتماعات السياسية وهو ما يفسر عسكرة الحياة السياسية[4] ، وقد عزز هذه الحجة التآزر الحاصل على الجانبين من الحدود بين الجيوش المسلحة المرابطة على الحدود التونسية والمغرب وبين

1: مرجع سابق ، ص105.

*: بإعلان إنشاء الحكومة المؤقتة بلغ عدد الدول التي اعترفت بها 25 دولة حتى 12 أفريل 1961م ، وقد شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية كمؤتمر أكرا للدول الإفريقية سنة 1958م ومؤتمر أديس أبابا في 1960م ، كما انضمت إلى جامعة الدول العربية كعضو ملاحظ ، وشاركت في دورات الأمم المتحدة منذ أن طرحت القضية الجزائرية ، ففي البداية كان الوفد الجزائري يشترك بالاندماج مع وفد عربي وبعد قيام الحكومة المؤقتة أصبحت تشترك بصفة مستقلة ، كما أنظمت إلى معاهدات جنيف لسنة 1949م. أ. الحاج ، المؤسسات السياسية للثورة التحريرية. مجلة الجيش، شهرية عسكرية وطنية لشهر ربيع الأول 1418هـ ، الموافق لشهر جويلية 1997م ، العدد 408 ، ص41.

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص88.

**: يقول محمد بوضياف: "التقيت بـ محمد خيضر فنصحته قائلا إياك من إثنين يمثلان الخطر على البلاد هما "إبن بلة و بومدين" ، فالأول سبب التخوف منه وجود رسالة مع شيخاني يقول فيها بن بلة " أن حسين أيت أحمد بربري وخيضر برجوازي" أما الثاني فسبب التخوف منه هو كونه لا يملك تاريخا نضاليا آنذاك ، ولا أعرف من هو ، وأنه يمسك القوة العسكرية تحت يديه" ، وقد رد علي خيضر بقوله " لا تخشى بن بلة ، فأنا الذي سأتولى مسؤولية المكتب السياسي ، وسنعطيه مسؤولية أخرى ، فقلت له : عن كان الأمر كذلك فسأعطيك صوتي ، أما بالنسبة لبومدين فإن خيضر كان يرى إزالة خطره بتكوين لجنة عسكرية يدخل ضمنها". (أنظر عمر بن ققة ، مرجع سابق ، ص88).

3 : ANIA FRANCOS et J.P.SERENI, un Algérien nommé Boumediene. France : édition stock,1976,p(162-163.

4: مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع. ترجمة : الدكتور حنفي بن عيسى ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 ، ص396.

أغلب الولايات العسكرية[1] ، مقابل غياب شبه تام منذ 1958م للعمل السياسي الميداني ، الموجه للعمل المسلح من قبل المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة ، اللذين يشكلان المؤسستين القطبيتين للثورة ، مقتصرين دورهما على العمل في المجال النظري واختصاصات نظرية ضيقة تكاد تكون رمزية ، فالحكومة المؤقتة التي استلمت السلطة رسميا ، وأعترف لها بهذه الصفة على المستوى الدولي ، لم تبذل أي جهد بسبب وجودها في الخارج ، لكي تصبح لها سلطة ثورية مباشرة بحيث يتأتى لها أن ترجح السياسي على العسكري[2] ، وقد كانت الحكومة المؤقتة ملغمة بالتناقضات وبالعديد من المصالح الخاصة.

إن أزمة الشرعية السياسية* لصائفة 1962م كانت يمكن أن تحل بطريقة سلمية لو أحتكم أطراف الصراع إلى القيم الديمقراطية في انتقال السلطة ، وذلك بالرجوع للاحتكام إلى الشعب عن طريق الانتخابات ، أو كما أشار "مصطفى الأشرف" اللجوء إلى حل يرضي الطرفين بطريقة ديمقراطية ، خاصة وأن الظروف السياسية مهيأة لتقبل أي حل خارج العنف نتيجة وحدة الشعب التي تعززت نتيجة المكسب التاريخي للثورة ، ويقترح "مصطفى الأشرف" حلا يكون خارج نطاق الحكومة التي عجزت عن مواجهة الموقف بسبب تصرفات بعض أعضائها والتابعين لها ، من أجل اختيار مجلس عادل للتحكيم من بين المناضلين والإطارات الوسطى ، وهذا بمعزل عن الضغوط والمناورات المفروضة التي يقوم بها كل من يسعى للتقرب من أصحاب الجاه والسلطة ويدعي أنه يسعى لصلح ، كأن يتم تقاسم السلطة بين السياسيين والعسكريين بطريقة ديمقراطية[3] ، وقد كشف هذا الصراع السياسي والعسكري على السلطة عن القيمة السياسية التي تحظى بها السلطة والزعامة في منظومة القيم السياسية الجزائرية ، كما كشفت النقاب على مستوى الأخلاق السياسية لنخبة السياسية والعسكرية منها :[4]

- الميل إلى عبادة الأشخاص ونشوء الحزازات البغيضة من أجل الانتقام الشخصي مع الجنوح إلى

1: نفس المرجع ، ص386.

2: نفس المرجع ، ص384.

*: إن أزمة الشرعية في تلك الفترة كانت في جوهرها تبحث عن الإجابة لسؤال التالي : هل أن رواد الثورات التحريرية هم كما يدعون ، الأكثر تأهيلا من غيرهم لقيادة ثورات البناء والتعمير؟ والإجابة بنعم عن هذا السؤال لدى القادة الثوريين الجزائريين ، هو الذي جعلهم يستولون على الحكم بالعنف والقوة ، ويحولون بنفس الوسيلة والمناورة الحركة الثورية المنضوين تحتها إلى حزب واحد ووحيد بالجزائر ، ومن حزب الدولة إلى دولة الحزب ، وبذلك فقدت ثورة نوفمبر استمرارتها الجدلية مع الواقع الوطني ، وتحولت بالتالي من مشروع متجدد ومنفتح إلى مشروع منغلق ونهائي تحت شعارات ديماغوجية ، وبالتالي فقدت الفلسفة الثورية في جزائر الاستقلال ذلك الوعي والحس ، وتلك الصلة بالواقع المتحول والمتعدد إجتماعيا وسياسيا لتصبح فلسفة غير حاملة لأي أمل ولأي عمل جاد وبناء بالمعايير الخالصة لمفهوم العمل والإنتاج ، في صفوف الطبقة العريضة من المجتمع رغم الخطابات الحماسية للقادة السياسيين المتوجهة للتعبئة العامة حول السياسات المثالية المنتهجة المبالغ فيها في أدبيات تنظيرها مثل التسيير الذاتي ، والمركزية الديمقراطية للفكر الشيوعي والإيديولوجية الماركسية ، التي حاولت كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي عبثا تجسيدها. أنظر (REMON ARON , démocratie et totalitarisme . paris :édition col idées , 1955, p363.)

3: مصطفى الأشرف نفس المرجع ، ص(387-388).

4: نفس المرجع ، ص387.

المغامرة السياسية*.

- سيطرة الأهواء والاعتبارات الشخصية التي تجلت في الإجراءات المتخذة و الإهانات الموجهة لبعض المناضلين قبل وقوع الأزمة أو أثناء استفحالها ، كما تجلت في المواقف
والاتهامات المتبادلة بين الطرفين إما بالفاشية أو اللاشرعية .

- اللامسؤولية التاريخية والسياسية ، وذلك بعدم تورع الطرفان أحيانا في توجيه نداء لحرب أهلية.

- الإنصات إلى بطانة السوء التي أججت الأزمة نتيجة عملها الطائش والمتهور[1].

- خشونة في الطباع وخاصة في أوساط المناضلين ورجال السياسة والعسكريين نتيجة للقهر الاستعماري والحروب المتواصلة ، ولتصور معين للثورة يقوم على العمل الآلي المجرد من العواطف الإنسانية[2].

- قلة الحياد السياسي لدى الناطقين باسم أطراف النزاع ، نتيجة تأثرهم بالخطاب السياسي على طريقة أسلوب الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي الذي يعتمد على الشتم والسب والتفاخر وتحريض على الفتنة ، وقد بلغت الحماقة بالبعض أن أخذوا يعدون ما لديهم وما لدى خصومهم من رجال وعتاد عسكري ثقيل أو خفيف...ويتحدثون عن الفلول المنهزمة ،
ومسيرة النصر وجيش الغزو، ويهددون بتحطيم المقاومة ، بل الصعود إلى الجبال، وهي مفردات كلها من قاموس الحرب الأهلية[3].

- " الانحلال الأخلاقي الذي يتجلى بصورة خاصة في انعدام كل وازع أو رادع بالتحايل على القانون ، واستعمال الوسائط وفساد الأخلاق السياسية.

- تحالف على أساس المصلحة وعدم معاقبة الخونة الذين استعملوا كل الحيل لمحو ذنوبهم وتشجيع الوصوليين والانسياق في طريق الحياة البرجوازية** ، والتهافت على المناصب والمسؤوليات عن طريق التقرب من أصحاب السلطة من غير استحقاق ولا كفاءة "[4].

أما ممارسات بناء الدولة في عهد "أحمد بن بله"، فقد اقترنت بالاستقلال باعتباره أنه يخرجه من المجرد إلى المحسوس كما انه المفتاح الوحيد للمستقبل ، والسلاح الوحيد لكي تنطلق البلاد انطلاقة جديدة

---

*: يندرج تحرك جيش الحدود بإتجاه العاصمة عشية الاستقلال ، ومحاولة الانقلاب للعقيد طاهر زبيري في 1967م ، وخروج مصطفى بويعلي في 1987م ، وإلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1991م وصعود مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الجبل للدفاع عن الشرعية ، وترشيح رئيس مقعد في أفريل 2014م ضمن مسار المغامرات السياسية التي لا تنتهي بالجزائر.

1: مصطفى الأشرف ، نفس المرجع السابق ، ص388.

2: نفس المرجع السابق ، ص390.

3: نفس المرجع السابق ، ص(91- 93).

**: يرى محمد بوضياف أن قيم الثورة بالجزائر تراجعت لتحل محلها قيم الثروة ، وهو ما لمسه في سلوك القادة الثوريين ، وهذه الحالة جعلته يشك في أنهم لو كانوا أغنياء ما كانوا ليقوموا بالثورة.(انظر خالد عمر بن ققة ، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت. الجزائر: دار الهدى بعين مليلة 1998م ، ص90).

4: نفس المرجع السابق ، ص398.

بعد نكسة صائفة 1962م[1] ، ولقد شكل بناء هياكل الدولة الفتية بالجزائر في هذه الفترة ، الانشغال الحيوي البارز لدى القيادة السياسية المغتصبة لمبدأ الشرعية بالجزائر*، ولقد مثل هذا الكيان السياسي صورة أسطورية في ذهن السلطة السياسية التي لابد وأن تتحول إلى واقع ، نتيجة أنها الكيان السياسي الوحيد الذي باستطاعته أن يحفظ الوحدة الترابية والمجتمعية ، ويتصدى لمشكلات الواقع المزري الذي خلفه جلاء الاستعمار لذلك كان أي صوت أو جهد معارض لكيفية بناء هذا الكيان الأسطوري الذي تحول إلى واقع ، هو في الواقع فعل مضاد لثورة لابد وأن يكمم ويقمع[2] ، ولقد اتخذ مفهوم الدولة الحديثة الصورة الأسطورية في ذهن الإنسان الجزائري ، ذلك أنها جاءت على وقع انتصارات على أحد أكبر قوى الحلف الأطلسي وهي فرنسا الاستعمارية ، كما أنها قامت على أنقاض مجتمع مفكك وضعيف بفعل الهيمنة الاستعمارية ، لذلك سادت لدى الجيل الأول من الاستقلال فكرة " أن الله في السماء والدولة في الأرض" ، والدولة في أذهانهم مرادفة للحكومة وأجهزتها ، وهذه الصورة المستقرة في أذهانهم تنفي إمكانية الإفلات من سلطة الدولة بقدر عدم القدرة من الإفلات من السلطة الإلهية ، كما تأكد عجز الفرد بالمفهوم الليبرالي أو أي قوة أخرى من أن تساهم في بناء الدولة والمجتمع ، كما استقر في أذهان السلطة السياسية على أن الدولة هي الشركة القادرة على تحديث وتنمية الدولة والمجتمع ، وهي المهمة الأساسية لها.

ولقد أدى غياب مرجعية سياسية واضحة لدى القيادة المنتصرة في الصراع على السلطة لإدارة شؤون البلاد إلى تسيرها على الطريقة العسكرية ، فقد عمدت إلى فرض إتاوات باهظة على الشعب في الأرياف ، وقد برزت ممارسات مرتجلة يدعي أصحابها بأنها مقتبسة من التقاليد الإسلامية* ، كأن يرغم كل جزائري على إثبات زواجه بها إذا صودف في الشارع متجولا مع امرأة ، أو يساق المتهم بالزنا إلى الساحة العمومية لفضحه أمام الناس[3]، ولم تكن القيم السياسية النظرية التي أعلنت عليها المواثيق والدساتير الجزائرية هي القيم التي وجهت النظام السياسي منذ(1962-1989).

وقد كشف الشروع في إحداث الفعل التنموي في جميع مجالاته عن جملة من الأفعال والسلوكيات التي تعبر عن حقيقة القيم النصية والدستورية التي تبنتها السلطة السياسية بالجزائر، فبالنسبة لمبدأ الأحادية الحزبية لم يكن ينظر إليها على أنها تقتصر على منع الأحزاب الأخرى غير حزب جبهة التحرير الوطني من العمل السياسي ، بل جعل منه الموجه لسياسة الدولة ، وداخل مؤسساته القاعدية والمركزية يتجسد مبدأ الديمقراطية المركزية ، وقد استطاع الرئيس بن بله خلق دور قيادي للحزب ، وأن يكون له مكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي ، كما استطاع إن يحقق التوازن بينه وبين المؤسسة العسكرية

1: نفس المرجع السابق ، ص403.

2 : ANIA FRANCOS et J.P.SERENI, opcite,p163.

* : تأكد هذه الممارسات على تمسك الشعب الجزائري بالإسلام من جهة ، ومن جهة أخرى على النظرة السطحية في علاقتهم مع الدين الإسلامي وأحكامه.

3: مصطفى الأشرف ، نفس المرجع السابق ، ص396.

، وقد تجلى الدور الريادي للحزب في مناقشته لأول مشروع دستوري للجزائر في 1963م* ، والذي من المفروض أن تتم مناقشته في المجلس التأسيسي ، ومما يؤكد هذا النفوذ الحزبي أنه في مؤتمر الحزب وميثاق الجزائر 1964م ، تم تدارك ما نجم من تسرب للكثير من صلاحيات الحزب وسلطاته لأجهزة الدولة ، و التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة من خلال التفرغ التام للنشاط الحزبي ، وجعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة ، و رغم دور المحرك الذي لعبه الرئيس للحزب إلا أنه لم يلعب دوره الطلائعي بسبب غياب تجانس عناصره القيادية وانفراد الرئيس بن بله آنذاك بالسلطة ، ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة[1].

وبالرغم من إقرار مبدأ الأحادية الحزبية في كافة مواثيق ودساتير الثورة والجزائر المستقلة ، إلا أنها لم ينظر إليها نظرة ايجابية رغم أنه كان الهدف الذي صيغت حوله العديد من المبررات من أجل إلغاء فكرة التعددية ، ذلك أن السلطة الفعلية لم تكن في يوم ما في يد جبهة التحرير بقدر ما كان في يد الهيئات السياسية التنفيذية الأخرى.

وقد ساهمت التوترات الثقافية والسياسية في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير في بداية الاستقلال ، ولصالح نخبة المؤسسة العسكرية ، وبهذا انحرفت الممارسة السياسية ليس فقط عن الديمقراطية الليبرالية باعتماد الأحادية الحزبية ، بل على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية اللذان هما عماد الأحادية الحزبية[2].

وقد ظهرت جبهة التحرير الوطني سجينة ظروف نشأته الأولى المتمثلة في الوضع الثوري الرافض لإيديولوجية التيارات السياسية ، والناقم على الوجود الاستعماري ، معبئا لأغلب الكوادر الحضرية وللقاعدة العريضة من الفلاحين في الريف على هذه الأسس والمواقف ، في غياب إيديولوجية للبناء نابعة من الواقع السياسي الجديد عشية الاستقلال ، وقد فشل قادتها في صياغة تطوير إيديولوجية للحزب تخرجه من حالة حركة اجتماعية متناقضة دمجت في صفوفها وأجهزتها مختلف النخب ، إلى حالة الحزب السياسي المتفرد بفلسفته وعقيدته وإيديولوجيته السياسية[3] ، وذلك على خلفية تصور يماثل بين ظروف الجزائر المستقلة بظروف الثورة التحريرية الكبرى ، وأن الثورة لم تنتهي بعد برغم الجلاء المادي للمستعمر.

---

*: لقد ظهر حزب جبهة التحرير في الجزائر المستقلة عقب دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بين 27 أفريل و07 ماي عام 1962م بطرابلس ، وكان جدول أعمالها يتمحور حول تحويل الجبهة إلى حزب ، وانتخاب مكتب سياسي الذي يتولى إعداد مشروع الدستور في جويلية من سنة 1963م ، وطرح للمناقشة على ندوات جهوية وندوة وطنية لإطارات الحزب في الجزائر ، التي وافقت عليه في 31جويلية من نفس السنة ، وعلى اثر ذلك قدمه 05 نواب كاقتراح مشروع على المجلس التأسيسي. انظر: سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري. الطبعة الأولى ، الجزائر: دار الهدى ، 1993، ص(36 ، 48).

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص100.

2: نفس المرجع السابق ، ص85.

3: حافظ عبد الرحيم وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص189.

إن عدم التسليم بانتهاء الثورة عشية الاستقلال يعني بقاء الاستعمار في مخيال القيادة العسكرية على أنه العامل الجامع الذي يوحد الصفوف ، لذا ذهبت بعيدا في خيالها السياسي على أن مسيرة التحديث والتنمية لا تخرج عن قاعدة مكافحة الاستعمار* رغم جلائه وخروجه من البلاد ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نجاعة العامل الخارجي المتمثل في الاستعمار ، المهدد للسيادة والوحدة الوطنية في تعبئة كل القوى الاجتماعية للمجتمع وصهر فئاته في بوتقة سياسية موحدة ، كما ينم على تعظيم قيمة مكسب الاستقلال المنزوع من أعتى قوة الحلف الأطلسي ، وأن مكسب التنمية والتحديث هو من جنس مكسب الاستقلال ، لذا فلا محالة أن الوسيلة التي أكسبتهم الاستقلال قادرة على كسبهم معركة البناء والتحديث والتنمية ، وفي عهد الرئيس بن بله ازداد تركيز السلطة ودخل في صراع مع المكتب السياسي وقيادة الأركان لجيش التحرير انتهى بإضعاف الحزب[1].

وقد اتخذت السلطة السياسية عمليا مراسيم عام 1962م المتعلقة بتسيير الأملاك الشاغرة ، وهي لم تصدر عن اختيار سياسي أو إيديولوجي على المستوى المركزي ، بل تمثل محاولة لقوننة أمر واقع خلفه عفويا العمال الزراعيون وعمال المنشآت الصناعية أو التجارية التي تم التخلي عنها في حالة اضطراب عام عشية الاستقلال ، ثم أعقبتها مراسيم مارس عام 1963 المتعلقة بتنظيم التسيير الذاتي وهي المراسيم التي أضفت طابع الرسمية على خيار التسيير الذاتي ، فصياغة الدولة لمجموعة من النصوص القانونية المنظمة لهذه المرحلة ، بقصد إستغلال الأملاك الشاغرة وتوظيفها في التنمية ، لم تكن ناتجة عن خيار إيديولوجي واضح المعالم والإحداثيات مسبقا ، بقدر ما كانت أمرا واقعا أملته ظروف تلك المرحلة[2] ، غير أن هذا الخيار والبديل لم يكن ينظر إليه بعين الارتياح لدى السلطة الفعلية بالجزائر ، الممثلة في فئة معينة من الجيش والاتجاه الشعبوي في جبهة التحرير الوطني ، فقد اعتبر نظام التسيير الذاتي نظاما خطيرا من قبل قيادات الجيش ، ويتم الكفاح ضده بشراسة في مختلف أجهزة الدولة ، وعبر الإشاعات والدعاية والمناورات التي ينظمها الأمن العسكري[3] ، ولم يقتصر الانتقاد على هذا المستوى التسيري ، بل إمتد إلى انتقاد سلوكات الرئيس "أحمد بن بلة" القاضية بالانفراد بالسلطة والقرار وتهميش بقية القيادات

*: يندرج إستخدام مصطلحات الغزو الثقافي ومكافحة الامبريالية في الجزائر وكافة دول العالم الثالث التي شهدت الاستعمار الحديث ضمن هذا المنطق والإستراتجية .

1: ناجي عبدالنور ، مرجع سابق ، ص100.

2: محمد صغير بعلي ، تنظيم القطاع العام بالجزائر (استقلالية المؤسسات). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992م ، ص11.

3: عبدالحميد براهيمي ، نفس المرجع السابق ، ص99.

والشخصيات والوطنية* ،الشيء الذي أدى إلى تبلور فكرة الانقلاب على الرئيس في1965م.

كيفيـة انتقال السلطـة من الرئيـس احمد بن بلـه إلى بومدين: إن انقلاب جوان 1965م كان فيه لرائدان "عبد القادر شابو" ، و"سليمان هوفمان" دورا بارزا فيه ، وحسب "عبد الحميد براهيمي" رئيس الحكومة السابق يعد هذا إعلان عن نهاية الثورة ، ودعم النزعة ذات التوجه الفرنسي فـي مسيرتها الزاحفة نحو التحكم في كل مؤسسات الدولة ، وخصوصا القطاعات الإستراتجية منها[1] ، غير أن الفئة التي قامت بعملية الانقلاب كانت تبرره بالتخلص من الحكم الفردي والعودة إلى مبدأ القيادة الجماعية ، وقد جاءت هذه الرغبة في كثير من المناسبات على لسان وزير الدفاع الوطني "هواري بومدين" مذكرا الرئيس بن بله" بأهمية مديرية لتوجيه الحكومة الجزائرية ، غير أن الرئيس بن بله لم يكن يأخذ هذه المقترحات التي يرددها وزير دفاعه محمل الجد ، إلى غاية مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في 16افريل 1964م ، أين قدم هـواري بومدين استقالته منه ، وفي تلك اللحظة فقط سكن الرئيس ذعر كبير ، وعمل على تقسيم الجيش لخلق معارضة في صفوفه ضد مسئوله الأول هواري بومدين[2] ، وفي 26ماي 1965م أعد بومدين سيناريو الانقلاب مع كل من رفاق دربه في حرب التحرير في منزل "أحمد مدغري" وزير الداخلية بمعية مساعديه في حرب التحرير هما الرائد علي منجلي ، والرائد سليمان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني ، ومستشاريه التقنيين النقيب عثمان وعبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية ، وقد تقرر أن يكون الانقلاب قبل موعد مؤتمر الآفرو أسيوية المزمع عقده في الجزائر في 29جـوان 1965م ، حتى لا يعطي للرئيـس "بن بله" فرصة إذاعة صيته الدولي ، وقبل الشروع في الانقلاب بعث بالنقيب عثمان إلى العاصمة باريس في مهمة خاصة سرية لإطلاع العقيد الأمين العام لوزير التسليح الفرنسي ومعرفة موقف الجنرال ديغول من عملية انتقال السلطة هذه.

إن هذه الخطوة الإعلامية لفرنسا التي اقبل عليها الرئيس تنم على أن فرنسا لاعب أساسي في استقرار النظام السياسي في الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، وأن موافقتها مورد أساسي لشرعية تفـوق شرعية الشعب مصدر السيادة في حسابات الحكام المترددين على السلطة بالبلاد ، وبعدها

---

*: إن السياسة التي انتهجها بن بلة تجاه معارضيه ومعاونيه ورفقائه عجلت له بالانقلاب عليه ، إذ عمد إلى خصومه في الحكومة المؤقتة بزج بهم في السجون والإقامة الجبرية أو دفعهم إلى المنفى ، إذ نجد فرحات عباس وضع تحت الإقامة الجبرية ورفقائه في السجن (بوضياف ، خيذر ، آيت أحمد) بعضهم في المنفى والبعض الاخر في السجن ، وكان ينظر إلى كل من يعارضه في التسيير على أنه مضاد للثورة ، إذ وضع أحمد طالب الإبراهيمي في السجن على إثر رفضه العمل معه كوزير بعد مؤتمر الحزب في 1964م على إثر إقصائه لليساريين ، كما قرر تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الشؤون الخارجية وإلحاقها بالرئاسة قبل مؤتمر الآفرو أسيوي المزمع عقده في 29جوان 1965م بالجزائر ، وهو القرار الذي يضاف إلى تجميعه للعديد من المسؤوليات منها رئاسة الجمهورية ، الأمين العام للحزب ، وزير المالية ، ووزير الإعلام ، وفي ليلة من ليالي ماي 1965م ، اجتمعت مجموعة من الإطارات مع وزير الدفاع هواري بومدين ، أين نطق أحدهم بالقول لبومدين لابد من إتخاذ قرار عملي وإلا غدا سيكون دورك فهو لا يقف عند تنحية عبد القادر من الشؤون الخارجية ، وأخذ وزارة الدفاع ، بل سيمتد إلينا جميعا بالعزل واحد بواحد. للمزيد أنظر إلى(ANIA FRANCOS et J.P.S2R2NI, opcite , p(162-163))

1: نفس المرجع السابق ، ص104.

2 : JACQUES DE LAUNAY, les grandes controverses politique de(1945-1973). Paris : AM éditions ALAI MORAU,1973,p404 .

قام وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة خاطفة للجنرال ديغول ، وفي 10جوان 1965م جاء رد ديغول مفاده أنه يتمنى أن يدوم التعاون الفرنسي الجزائري ، وأنه لا يريد التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، ويأمل أن يتجنب أي إراقة للدماء[1] .

لقد حددت الساعة الصفر من يوم 19جوان 1965م تاريخ البدء في عملية الانقلاب ، وقد احتلت كل الأماكن الإستراتجية ، وتم توقيف "بن بله" بعد تبادل إطلاق النار مع حراسه الشخصين وإصابة الرئيس في ذراعه إصابة خفيفة بمعية "بن عل" رئيس المجلس الوطني[2]، و لقد صرح قائد الحركة الانقلابية "هواري بومدين" لجريدة الأهرام المصرية في أكتوبر 1965م ، بأن ما قام به هو مقاومة الانحراف بالثورة ، بغرض إعادة الشرعية ومبادئها الشعبية وسيادتها ، وهو عمل يندرج ضمن ممارسة ثورية لمسؤولياته أمام الشعب[3] ، وهي مشروعية ثورية تتفوق على الشرعية الدستورية ذلك أنها تتدخل لإعادة الشرعية الدستورية لتتوافق معها ، ولقد أعتبر أصحابها أن الرئيس "بن بله" أقام سلطة شخصية تدريجيا عرقلت السير العادي للمؤسسات[4] ، وقد ذهبت رؤى"soulier" لتوافق مع هذا الرأي بالقول بأن المصدر الأساسي للقانون الدستوري الجزائري لا يكمن أبدا لا في النصوص القانونية الشكلية ، ولا في الاختيارات المتجددة في البرامج الثورية التاريخية ، إن سمو المشروعية الثورية بالمقارنة مع المشروعية العقلانية تشكل إحدى السمات المميزة للقانون الدستوري الجزائري ، وأنه لا أهمية تذكر للاعتماد على القانون إذا كان يلحق ضررا بالثورة"[5] ، وقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967م إحدى الأحداث التي أخرجت النظام السياسي الجزائري من عزلته المفروضة عربيا بشكل غير رسمي بعد تنحية بن بله ، وأصبحت أكثر حضورا في القضايا العربية."[6] .

أما ممارسة النظام السياسي في فترة الرئيس هواري بومدين فقد حرص على أن تبقى له السيطرة والأولية على الجبهة* ، كما حرص على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع ، بمعنى حصر مهمة الجبهة في المجال

1: ibide, p 405.
2:ibide, p406.
3: سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري. الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م ، ص63.
4: نفس المرجع السابق ، ص64.
5: نفس المرجع السابق ، ص65.
6: مذكرات العقيد طاهر زبيري ، الشروق اليومي ، ليوم 2011/09/28، ص10
*: لقد استطاع النظام السياسي باحتكاره لمصادر الثروة ، أن يخلق مناضلين سياسيين ومثقفين عضويين في الحزب بالمفهوم الغرامشي الذين يبيعون ولائهم لسلطة مقابل لقمة العيش والامتيازات التي توفرها لهم السلطة ، ومن أهم إحدى الأسباب التي مكنته في خلقها هو الاهتمام المتنامي للفئة المتعلمة والمناضلة بخدمة الدولة من موقع التأييد لا المعارضة ، وبسبب عدم اكتمال منظومة تقسيم العمل إذ لا يوجد في البلدان النامية إلا القليل من أنواع النشاط التي يستطيع الانسان الحاصل على تعليم عصري أن يجد فيها إمكانية الكسب المهني كما في مجال السياسة ، بمعنى محدودية الأدوار الاجتماعية المتوفرة ، فالمثقف العالم ثالثي مهتم بمشكلة النفوذ وقطع أواصره بالوسط الأبوي والشعب ليصبح جزءا من الجماعة الاجتماعية الجديدة ، وكسب النفوذ بجبرها على التوجه إلى النظام السياسي البيروقراطي الذي هو الأكثر تأثيرا وتحكما في ظروف البلدان النامية ، وهو ما يفسر محدودية الأصوات المعارضة في تلك الآونة أنظر أ.فلاديمير ماكسيمنكو ، تسييس الانتلجانسيا . ترجمة عبد العزيز بوباكير ، مجلة الثقافة ، وزارة الثقافة والاتصال ن العدد01 مارس 1993م ، ص25 و ص30.

التعبوي السياسي والاجتماعي لدعم النظام ، وظل الحزب الإطار السياسي الذي يستمد منه شرعيته[1] ، وفي هذه الفترة فقد الحزب سلطاته لصالح الجهاز التنفيذي ، وأدى غياب التنافس السياسي المنظم إلى دخول الحزب في صراع مع أجهزة الدولة ، الذي أضعفه بصورة فشل فيها في جمع النخب المتصارعة وفرض سلطته عليها.

ويعود فشله في بناء مشروع سياسي منسجم من القاعدة في نظر "عمر كارلي" إلى ضعف الحزب مند البداية في حل خلافاته أثناء الثورة ، ليتحول بعد الاستقلال إلى مجرد جهاز في يد الفئة المسيطرة تمرر قراراتها من خلاله لكسب الشرعية ، وضعف الحزب جعله محل التحكيم الرمزي ، وسبب في تحول ولاء النخبة الموجودة بداخله نحو الولاء لنظام الحكم باعتباره المالك للموارد ، لذا أصبح الحزب واجهة لجهاز الحكم ولم يكن حزبا حقيقيا فهو حزب تابع للدولة وليس العكس ، وهذا ما دفع إلى نعت النظام السياسي الجزائري بدولة بدون حزب[2].

ولم يكن انقلاب 19 جوان 1965 يراد به إنعاش دور الحزب بقدر ما كان يهدف من خلاله إلى بناء الدولة من القاعدة ، وإبعاد الحزب من ممارسة السلطة و تهميش دوره في الحياة السياسية ، وإعطاء الدور نفسه لمجلس الثورة الذي يرأسه رئيس الجمهورية ، و هذا يعني أن دور الحزب سحب منه لصالح رئيس الجمهورية الذي هو أمينه العام ، فأصبحت أزمة المشاركة السياسية لا تقتصر على القوى السياسية المعارضة بل كانت أزمة مشاركة* سياسية للحزب الواحد ، إذ أن جميع المحاولات التي وجدت منذ سنة 1976م من اجل إعادة تنظيم الجهاز الحزبي كانت تنصب وتختص بمنح جبهة التحرير الإمكانيات التي تتيح لها المشاركة ، وليس الانفراد بصنع القرار السياسي[3] .

ولقد تحول الحزب في عهد الرئيس هواري بومدين إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الشرعية ، وذلك لعمق الانفصام بين إيديولوجية النصوص والمواثيق مع إيديولوجية الفعل والممارسة ، مما أدى إلى إضعاف مصداقية الحزب في التمسك بقيم مواثيق الثورة ، ويعود عدم التمسك بإيديولوجية الحزب إلى كون النظام السياسي استند في ممارسة السلطة إلى السلطة العسكرية[4] ، الذي تعد عناصره أقل التزاما بخيارات الحزب السياسية بالمقارنة مع التزامهم بقيم التنظيم العسكري ، ويعد الجيش المورد الاحتياطي البشري الذي يرجع إليه لتعيين في مواقع السلطة والمسؤولية الحساسة ، ولم تكن كوادر الحزب السياسية هي الأخرى على قدر عالي من الالتزام الإيديولوجي ، وذلك لليقين الداخلي لدى السياسي الجزائري

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص93.

2: نفس المرجع السابق ، ص100.

*: إن كافة الأنظمة الشمولية تعاني من أزمة المشاركة المزدوجة التي تمس المعارضة من جهة وتمس جهاز الحزب الواحد الذي عادة ما تتكون داخله بيروقراطية حزبية تحجب المشاركة الفعلية للحزب ، وحالة الحزب الشيوعي الروسي سابقا وجبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية ماثلة أمامنا.

3: ناجي عبد النور ، مرجع السابق ، ص101.

4: نفس المرجع السابق ، ص115.

والمدني بأن القرار السياسي والإداري الذي وراءه القوة العسكرية هو الذي له الأولوية على القرار السياسي ذو المحتوى القيمي و الإيديولوجي ، وقد رسخ هذه القناعة الصورة الأسطورية التي احتلتها البندقية في كفاحها التاريخي ضد كافة القوى الداخلية والخارجية ، والتي تعد نيران صائفة 1962م ، ووضع الطلقات النارية في بيت النار في الانقلاب العسكري في 19جوان 1965م معلما حاضرا في ذهن الكوادر السياسية والإدارية للحزب والدولة ، وقد أدت هذه القناعة إلى تعطيل الجهاز الحزبي بدعوى عدم جدوى الفعل السياسي الحزبي ، وتقديم القرارات المدعمة بعلاقات المحاباة أو تلك التي يشتم منها رائحة الرصاص ولون البذلة العسكرية والأمنية ، ويعد النزول بالبذلة العسكرية إلى الإدارة كافي لقضاء الحاجة* ، لتتحول جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال إلى مجرد بيروقراطية ضخمة تضم في صفوفها عناصر من تيارات إيديولوجية متضاربة ، تبحث أو تتشبث بوظيفتها داخل أجهزة الدولة والحزب[1].

وفي ظل هذا المناخ سادت لدى المسئول السياسي والإداري الجزائري أخلاقيات سياسية وإدارية تتسم بالازدواجية ، فمن جهة تسود أخلاق الطاعة والامتثال لكل القرارات الفوقية التي تأتي من المسئول الأعلى حتى وان كانت تخرق القانون ، وهي قرارات كافية لتعطل كامل القوى الإرادية في المسئول الأدنى لتجعل منه شخصية خاضعة خنوعة ، ومن جهة أخرى يستأسد في قراراته ويتعسف بسلطته في توجهه إلى مجتمعه ، ومثل هذه الشخصية السياسية والإدارية التي تعيش بهذا الرصيد المتناقض من الأخلاق لا محالة هي شخصية غير سوية ، تأسس لفعل سياسي يسوده النفاق المزدوج وعدم المسؤولية تجاه سلطته العليا أو تجاه أفراد مجتمعه ، وهي بهذا غير مؤهلة لإنتاج إيديولوجية وفكر سياسي جريء تمكن الحزب أن يحتل مكانته ودوره الريادي في الدولة والمجتمع ، وهي المهمة التي نهضت بها شخصيات لم تتزعرع داخل هذا الإطار السياسي والتي طورت خطاب جريء في وجه النظام السياسي الشمولي كخطاب الحركة الإسلامية أو الحركة الثقافية أو اتجاه اليسار.

أما عن نظرة الرئيس لمفهوم الدولة فلقد أخذ مفهوم الدولة في عهد هواري بومدين معنى السلطة القوية والنظام ووحدة الشعب ، ولبلوغ هذا الهدف وتشييده أعطى الأولوية للتحالف بين الجيش والتكنوقراطيين ، وأبقى الحزب مسيطرا عليه ، وبهذه المنهجية شرع في بناء دولة على أسس متينة قيل عنها "دولة لا تزول بزوال الرجال" ، والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

*: يقال أن السيد علي زغدود الضابط السابق في الجيش الوطني الشعبي أنه وضع مسدسه فوق الطاولة وهو يناقش رسالة الدكتوراه دولة تحت عنوان: المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي بالجزائري.

1: ROBERT MERLE, Ahmed ben Bella. Paris : Gallimard ,1965,p03.

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص117.

ولقد اعتمد الرئيس بومدين على البيروقراطية لإنجاز مشروعه الكبير لتحديث الجزائر، لكنه اعتمد لأجل تعزيز سلطته السياسية على الجيش ومصالح الأمن ، وقد تحول الجيش أثناء قيادة "هواري بومدين " للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي لا تضاهيه أي مؤسسة في الدولة ، والتي كان يسيطر عليها لوحده دون إشراكها في سيرورة اتخاذ القرار في الميدان السياسي والاقتصادي[1] ، وقد كانت ميزة الواقع الجزائري هي المواجهة بين التيارات السياسية وبين مختلف المجموعات ذات النزعة الجهوية والإسلامية ،وقيام حساسيات مختلفة في جبهة التحرير الوطني*.

ولقد نظرت السلطة السياسية بالجزائر منذ 1962م إلى الاشتراكية والإسلام على أن محتواهما القيمي منسجمان وغير متعارضان ، وقد عملت الحكومة الجزائرية على ترقية الإسلام بمنظورها والتحكم فيه ، وهكذا أنشئت وزارة الشؤون الدينية وأسندت في البداية إلى توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين السابقة ، وهو إنشاء يستهدف التحكم في الأنشطة الإسلامية في المساجد ، ومنذ ذلك الحين أصبحت هي التي تعين الأئمة وتدفع لهم أجورهم ، وأصبح النشاط السياسي والتربوي والجمعوي الحر من منظور إسلامي ممنوعا[2]، ولقد كلفت هذه الوزارة بالإشراف على النشاطات الإسلامية في المساجد ، وفي السبعينيات باتت هذه الوزارة تعد خطبة الجمعة التي يلقيها الأئمة في المساجد ، وهكذا أصبحت المساجد منبرا للخطاب الرسمي والدعامة غير المشروطة للنظام ، وكان جوهريا بالنسبة للرئيس بومدين أن يبعد الدين عن الميدان السياسي، ويحشر الإسلام في دور الرمز لا شيء أكثر من ذلك بغرض ديمومة النظام[3].

إن عدم التعارض بين قيم الاديولوجية الاشتراكية وقيم الإسلام لدى السلطة السياسية ، جعلها تقدم على إتخاذ مجموعة من الإجراءات تعتبر من صميم أسلمة الدولة الجزائرية ومنها[4] :

- إصدار المرسوم المتخذ في 16أوت 1976م القاضي بجعل يوم الجمعة عطلة إجبارية بإعتباره يوم مقدس في الاسلام بدل يوم الأحد.
- في 12مارس 1976م منعت مواد للبيع مثل المشروبات الكحولية للمسلمين.

1: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص113

*: يصنف عبد الحميد براهيمي هذه التيارات إلى :

- التيار الإسلامي والممثل في الشيخ البشير الإبراهيمي الذي يقود جمعية العلماء المسلمين ، ويرتكز خطابهم على تعميم استعمال اللغة العربية واحترام الحريات الأساسية ومعارضة الاشتراكية العلمانية.
- التيار الليبرالي الذي يمثله فرحات عباس وهو يدعو من جهة إلى قيام نظام جمهوري ديمقراطي ، ومن جهة أخرى يرى أن لا غنى عن الإسلام والثقافة الوطنية لإحداث التغيرات الاجتماعية الضرورية وتلبية طموحات الشعب.
- التيارات الشيوعية الممثلة في الحزب الشيوعي الجزائري الذي هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي ، وتيار التسيير الذاتي ذو التكوين الماركسي والمختلفون عن الحزب الشيوعي.
- التيار الوطني الشعبوي في جبهة التحرير الوطني ومصدره ومرجعيته الكفاح ضد الاستعمار ، وقد تعزز من خلال حرب التحرير وأزمة صائفة 1962م ، وقد عمل كل القادة الذين تعاقبوا على إدارة البلاد على تعزيزها. (أنظر عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص96).

2: نفس المرجع السابق ، ص 95.

3: نفس المرجع ، ص112.

4: BEN JAMINSTORA, histoire de l'Algérie depuis l'indépendance(1962-1988). paris :éditions la découverte,2001, p(68-69).

- في 27 فيفري 1979 منع على الجزائريين تربية الخنزير.

- ومنذ سنة 1968م ينعقد ملتقى الفكر الإسلامي كل سنة بحضور الشخصيات الرسمية والدينية ، وعملت على السماح لبناء المساجد ، إذ نجدها تطورت من 2200 مسجد عام 1966م إلى 5829 مسجد عام 1980م . كما أن التوجه إلى أسلمت الدولة الجزائرية بدأت مع المجهودات التي اتخذت بشأن اللغة العربية في هرم السلطة ، والتي على محورها نمت المعارضة الإسلامية باستخدامها العربية كمحور اهتمامها ، وكان جمهورها هم الطلاب المعربين الذين صدموا بقلة التوظيف وعدم رضاهم على تكوينهم ، الشيء الذي جعلهم ينصتون إليها باهتمام كونها تعبر على ثقافتهم العربية والإسلامية[1] ، كما أكدت كل الدساتير الجزائرية ومواثيقها وقوانين الحزب الواحد على دور الإسلام في حياة الدولة ، كما أن رئيس الجمهورية يؤدي القسم ويؤكد احترامه لهذه القيم الإسلامية ويعمل على تطويرها ، ولا يقبل أي تعديل لإسلامية الدولة.

وفي عام 1974 اصدر عبد اللطيف سلطاني القريب من جمعية العلماء المسلمين كتاب "المزدكية أصل الاشتراكية "، يتهجم فيه على الاشتراكية الجزائرية البومدينية و الإسلام الرسمي للدولة ، وينتقد تهميش القيم الإسلامية الحقيقية بالجزائر ويعارض القيم المخربة المستوردة من الغرب ، وهو يعد أول معارض لتصور الدولة القاضي بالانسجام بين الإسلام و الاشتراكية.

وقد خطا الطاهر زبيري في14 ديسمبر 1967م نفس الأسلوب في محاولة نقل السلطة اثر محاولته الانقلابية على الرئيس هواري بومدين ، نتيجة الشرخ الذي أخذ يتسع بينه وبين الرئيس هواري بومدين والذي كان سببه تكراره لنفس الخطأ الذي من أجله قام بتنحية الرئيس بن بله وهو الانفراد بالسلطة ، ووصلت الأزمة بينهما ذروتها قبيل نهاية سنة 1967م[2].

ويذكر الطاهر زبيري في مذكراته "نصف قرن من الكفاح" ، أن حركته لم تكن يوما محاولة انقلاب عسكري ، ذلك أنها لم تسعى للإطاحة ببومدين وإنما كان هدفها الأساسي هو الضغط عليه لإعادة الشرعية للبلاد ، بعد تملصه من عهوده بمجرد نجاح التصحيح الثوري الذي قاده معه ، وهي معركة لم تكن ضده بقدر ما كانت ضد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين شكلوا نواة صلبة داخل الجيش ، وأخذ نفوذهم يزداد من سنة إلى أخرى على حساب قدماء جيش التحرير والمتخرجين من المدارس العسكرية بالشرق.

بعد هذه المحاولة العسكرية لنقل السلطة هيمن العقيد "هواري بومدين" على زمام السلطة بشكل تام ولم يعد هناك من يشكل تهديدا حقيقيا على السلطة المطلقة ، وأحاط نفسه بجماعة وجدة ، ورقي الضباط

---

1 : ibide , p70.

2: مذكرات العقيد طاهر زبيري ، جريدة الشروق ، ليوم 2011/09/28 ، ص10

الفارون من الجيش الفرنسي إلى مناصب حساسة في الجيش* بعد أن لعبوا دورا أساسيا في الحفاظ على سلطته ، مما جعلهم يتطلعون للعب ادوار سياسية من وراء الستار، وهو الأمر الذي طالما حذر منه العقيد شعباني والكثير من القيادات السياسية والعسكرية في مؤتمر الحزب عام 1964م ، لكن بومدين أكد أن دورهم سيقتصر فقط على جوانب تقنية وفنية داخل الجيش[1] ، وفي 09 مارس من عام 1976م علا صوت ينادي بالديمقراطية ويندد بنظام الحكم الفردي لـ "هواري بومدين" من خلال التماس للشعب في الصحافة أصدره كل من "يوسف بن خدة" ، "فرحات عباس" ، "حسين لحول" ، "محمد خير الدين"[2] ، وقد برز دور الجيش من خلال العملية الثالثة لانتقال السلطة ، غير أن هذه المرة بطريقة سلمية مخالفة لطريقة مجيء الرئيس "أحمد بن بله" والرئيس "هواري بومدين".

كيفية انتقال السلطة من الرئيس بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد: لقد دفعت وفاة الرئيس هواري بومدين و شغور منصب الرئاسة شخصين لإبداء نية الترشح لخلافته ، وهما محمد الصالح يحياوي الذي يدير شؤون جهاز حزب جبهة التحرير الوطني ، و عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية الذي رافق الرئيس الفقيد طويلا ، و قد خلفت هذه النية الثنائية للترشح حدوث استقطاب حاد لكلا الطرفين** مع التزام القيادات الأخرى الحياد.

وأمام فشل مجلس الثورة في بلورة موقف يحسم الأمر لإحدى المرشحين ، خرج ثلاثي المؤسسة العسكرية (قاصدي مرباح ، مصطفى بلوصيف ،رشيد بن يلس) محذرين من خطر الاستقطاب الذي خلفه السباق المحموم حول منصب الرئيس على وحدة البلاد و وحدة الجيش ، و أنه يهدد البلاد و يزرع بذور الانقسام الجهوي و العصبي غير المسموح به ، والحل في نظرهم استبعاد مصدر الخطر هذا و إيجاد طريق و مخرج ثالث للأزمة يحقق الإجماع ، وقد وقع الاختيار على العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية بإعتباره عضوا في مجلس الثورة و الأقدم في الرتبة العليا في المؤسسة العسكرية[3].

لقد مهد لعملية الاستيلاء على السلطة في الجزائر بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" باستحداث منصب "منسق للجيش" ، وفي جلسة تنصيب الشاذلي بن جديد في هذا المنصب قال "رابح بيطاط" رئيس المجلس الشعبي الوطني ، وهو غير موافق على تعيين بن جديد ، " أنتم تدوسون على الدستور

---

*:يندرج توظيف الضباط الفارون من الجيش الفرنسي ضمن إستراتجية إستغلال كل الإمكانيات المتاحة في خدمة تكوين جيش قوي ، وهو نفس المنطق الذي طبق في المنظومة التربوية من خلال إستغلال المتعلمين في المدرسة الفرنسية في إطار ازدواجية التعليم داخل المنظومة الواحدة.

1: جريدة الشروق ليوم 03أكتوبر 2011 ، ص09

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص94.

**: لقد اصطف كل من الشاذلي بن جديد وعبد الله بلهوشات في صف محمد صالح يحياوي ، واصطف المدير العام للأمن الوطني في عهد بومدين في صف عبد العزيز بوتفليقة ، وبقي محمد بن أحمد عبد الغاني ، والعقيد احمد بن شريف قائد الدرك الوطني على الحياد من كلاهما. أنظر الجزء الثالث من مذكرات احمد طالب الإبراهيمي في جريدة الشروق اليومي ليوم السبت 19 أكتوبر 2013/الموافق لـ14ذي الحجة 1434هـ/ ، ص11

3: محمد مسلم ، مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي . الجزء الثالث ، جريدة الشروق اليومي ليوم السبت 19أكتوبر 2013/الموافق لـ 14ذي الحجة 1434هـ ، ص11.

وليس من صلاحياتكم تعيين منسق للجيش...فإما أنكم تعتقدون أن بومدين قد مات ، وعندها فإنكم تقومون بالاستيلاء على صلاحياته كوزير للدفاع"[1].

ولقد كان الصراع في تولي السلطة بعد وفاة بومدين بين اتجاهين رئيسين ، الأول يتزعمه "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية ، وهو من دعاة الإصلاح الاقتصادي المرتبط بفتح المجال لقانون السوق والقطاع الخاص دون قيد ، والاتجاه الثاني يقوده "محمد الصالح يحياوي" المسئول الأول للحزب ، وينادي بتقوية الحزب ودعم الاتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة[2].

إن وصول العقيد "الشاذلي بن جديد" إلى سدة الحكم كان ذلك تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي ، باعتبار أن دورها كان حاسما في اختياره رئيسا للدولة وظلت هي السند الرئيس لحكمه ، ومن ثم كانت تمثل أحد أبرز القيود على حركته السياسية[3] ، ولقد وضع يد الجيش ومصالح الأمن على أجهزة الدولة وجبهة التحرير الوطني بمباركة الرئيس الشاذلي بن جديد بصورة مؤسساتية ، وقد تزايد دور العسكريين ومصالح الأمن في تسير أجهزة الدولة بمعية جبهة التحرير الوطني كثيرا خلال تلك الفترة[4].

أما ممارسات النظام السياسي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد فقد عمد الرئيس الشاذلي بن جديد إلى إجراءات تنظيمية ، داخل المؤسسة العسكرية بصفته رئيسا للجمهورية ووزير الدفاع الوطني إلى إبعاد خالد نزار من الأمن العسكري ، وتغيير قواد النواحي العسكرية والقيادة المركزية للجيش ، وهذا للحد من احتمال حدوث خلاف أو صراع ظاهر على السلطة[5] ، كما شجعت السياسة الجديدة لنظام السياسي - من خلال ظهور بوادر التغيير الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي ، وإبعاد بعض رموز النظام السابق ، وهذا بغية بناء شرعية جديدة - إلى قيام تحالف بين التكنوقراط والجيش بعيدا عن الحزب السياسي الموسوم بالفساد والبيروقراطية ، ومن أجل التصدي لهذا التحالف حاول الرئيس الشاذلي بن جديد الاستعانة بالجناح السياسي الذي يمثله الحزب عوض التوجه نحو إصلاح إداري ، وقد عمل الرئيس على بعث الحياة في أجهزة الحزب بعد فترة من التهميش و تأطير الحزب ، وإعادة الاعتبار للجانب السياسي لإحداث التوازن مع الجيش ، ولقد جاءت المادة 120 من الدستور لتجعل من مسيري الدولة وتلزمهم بان يكونوا أعضاء في الإدارة المركزية للحزب ، وأصبحت اللجنة المركزية مكانا لاختيار

1: محمد خوجة ، سنوات الفوضى والجنون، الانحدار نحو العنف . الطبعة الأولى ، ص13.
2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص95.
3: نفس المرجع السابق ، ص106.
4: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص218.
5: سعيد بوالشعير ، مرجع سابق ، ص185.

بعض القادة لتقلد المناصب الحكومية والبرلمانية[1] ، ورغم ذلك غاب الحزب فعليا ولم يقم بمهامه ووظائفه ، حيث تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفعالية ، مما تسبب في فقدان ثقة الجماهير في مشروعه السياسي ، مما جعل المؤسسة التنفيذية الممثلة في الرئيس هي الأقوى ، وتملك من الوسائل ما يمكنها من المشاركة و التأثير في القرارات الحزبية ، ولعل أهم هذه الوسائل الجهاز الإداري الذي تشرف عليه وهو جزء منها ، كما أن ارتباط الحزب بالمؤسسة التنفيذية يبدو كذلك واضحا في الأجهزة المركزية ، إذ أن رئاسة المؤتمر (الهيئة العليا للحزب مسندة إلى الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية ، وهو الوحيد الذي يحق له استدعاء المؤتمر للانعقاد في الدورة العادية[2] .

وقد كشف عن هذا الدور الهزيل للحزب من خلال رأي رئيس الحكومة السابق " سيداحمد غزالي " الذي كان عضوا في المكتب السياسي ، أن الحزب أصبح مجرد جهاز افتقد كل القيم و المبادئ و أصبح تحركه بعض الشخصيات السياسية ، الشيء الذي جعل الجبهة لم تستطع أن تعيد هيكلة الحزب و كوادره في إطار توجهات موازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي ، و في الخطاب و اللغة السياسية ، ليتوافق مع طبيعة التغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية[3].

أما على مستوى الاقتصاد ، فإن إستراتجية الاقتصاد المختلط والأقل إعتمادا على النفط والغاز كان هو مفتاح التحديث والتقدم الاقتصادي وهي إستراتجية أخذت تبتعد عن إستراتجية التصنيع الأولى المؤطرة بالإيديولوجية الاشتراكية إلى رأسمالية الدولة[4] ، فلقد بدأت القطيعة مع دستور 1976 في عهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد بواسطة تبني مجموعة من القوانين التي تبتعد عن روح دستور 1976 م ، وهي إستراتجية جديدة تتجه للاعتراف بدور القطاع الخاص خاصة الأجنبي منه في النظـام الإنتاجـي وقد أفصـح عن هذا فـي محاضـرة 10 ديسمبـر 1979م عشيـة اجتماع اللجنة المركزية للحزب حول الاستقلال البترولي في مجال البحث و التنقيب[5] ، و من أهم القوانين التي دعمت هذا التوجه نجد[6] :

- في 02 جانفي 1980 م اتخذت إجراءات تشجع الملكية الخاصة للسكن .

- في 60 جانفي 1980 م صدرت التوجيهات التنموية لتجسيد المخطط الخماسي والتيتخص مراجعة السياسات البترولية و تخفيض سرعة التصنيع، وبموجب مرسوم 7 ماي 1980م قسمت سونا طراك إلى أربعة مؤسسات .

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص101.
2: نفس المرجع السابق ، ص103.
3: نفس المرجع السابق ، ص115.
4: جون إنتلس ، وليزا أرون ، الجزائر على مفترق الطرق . ترجمة : رمضان عبد الله ، مجلة التضامن ، العدد06 صفر 1413هـ /أوت 1992م ص20.

5: BENJAMIN, opcite,p84.
6 : ibide,p84.

- في عام 1981 صدر قانون يتضمن التنازل عن أملاك الدولة[1] .

- وفي سنة (1982 - 1983) حررت قروض للمقاولين الصناعيين والخدمات ولمستغلي القطاع الزراعي الخاص ، وسمح للمستوردين الخواص باستيراد قطع غيار، وسعى المخططون إلى تشجيع بعض القطاعات المهمشة مثل السكن والصناعات الخفيفة ، كما شجع عملية الخوصصة في القطاع الزراعي ، وهذا بالسماح ببيعه ونقل ملكيته بموجب قانون 1983م وخاصة بموجب إعادة هيكلة القطاع الاشتراكي ، وكانت نتيجته 700.000 هكتار انتقلت من القطاع الاشتراكي إلى القطاع الخاص ، علما أن الثورة الزراعية طبقت

على 1.167.000 هكتار، وجراء هذه الإجراءات قفز القطاع الفلاحي الإنتاجي من 55 بالمائة عام 1980الى 62 بالمائة عام 1985م ، كما اتخذت إجراءات تشجع الادخار الخاص ، واقتناء الأراضي ، التجارة ، استيراد السيارات ، ومنذ سنة 1986م سمحت للجزائريين فتح حسابات بالعملة الصعبة في البنوك ، وكان الهدف هو تنمية الصناعات الاستهلاكية ، وامتصاص البطالة بخلق الكثير من مناصب العمل ، غير أن القطاع الخاص لم يكن في مستوى طموحات السياسات فيما يخص خلق مناصب العمل بالمقارنة مع القطاع العام[2] ، وفي سنة 1987م صدر قانون حول المستثمرات الفلاحية الذي يسجل بداية التخلي عن نظامي التسيير الذاتي والثورة الزراعية في قطاع الفلاحة ، وفي عام 1988م صدر القانون المتضمن استقلالية المؤسسات وهو ما يعني التخلي عن نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات[3] لصالح رأسمالية الدولة الجزائرية على إعتبار أن الشعب الجزائري في عمومه قيد في ملكيته وجرد من أرضه ولم يكن يحالفه الحظ لتراكم الرأسمال لديه إلا الأشخاص النافذين في الدولة وقد ساعدتهم هذه السياسة الاقتصادية التي اتخذت خصيصا لتراكم الثروة الخاصة ، مع سوء إستخدام السلطة داخل النظام ، وامتياز تداول العملات الصعبة كل هذا كان فرصة كبيرة لبرجوازي السلك الحكومي أن يثروا بالرغم من الميزان التجاري المختل مما عزز بروز نمط التنمية الكومبرادورية للدولة الجزائرية التي تخدم المصالح الخارجية* أو إقتصاد "البازار" الذي يردده كثيرا قيادات حزب العمال[4].

فإذا كان التوجه إلى اقتصاد السوق أخذت تظهر بوادره منذ بداية الثمانينيات تاريخ جلاء إفلاس التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، من خلال الخطوات السابقة التي تنم عن التراجع عن خيار الاقتصاد الاشتراكي ، فان التحول السياسي لم تظهر بوادره إلا باشتداد الأزمة السياسية الداخلية للحزب ، والتي

1: بوكرا إدريس ، التطور الدستوري وحالات الأزمة في الجزائر . مجلة الفكر البرلماني ، العدد 07 ديسمبر 2004 ، ص(140- 141).

2: BENJAMIN , opcite, ,p(85- 86). .

3: بوكرا إدريس ، مرجع سابق ، ص(140- 141).

*: المقصود بخدمة المصالح الخارجية في هذه الحالة ليس العمالة من أجل التمكين المادي للقوى الأجنبية مثلما إتجه بعض الجزائريين للعمل مع الاستعمال الفرنسي ، بقدر ما يقصد تنشيط دالة الإنتاج للاقتصاد الأجنبي عن طريق التوجه الواسع للإستراد.

4: جون إنتلس ، وليزا أرون ، مرجع سابق ، ص21.

كانت بوادرها معارضة الحزب للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ النظام يلوح بها والتي تهدف إلى الحد من سيطرة الدولة الاقتصادية من خلال تفكيك المؤسسات العمومية بحجة عدم فعاليتها الاقتصادية ، وكبر حجمها الذي لا يمكن التحكم في تسييرها ، والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي والوطني ، ولقد استند الحزب في معارضته هذه على ورقة المنظمات الشعبية المرتبطة به كالنقابات والشبيبة زيادة على الإعلام الرسمي والشائعات والتنكيت التي مست حتى عائلة الرئيس وشخصه.

ومن أجل محاصرة هذا الدور المتزايد لحزب جبهة التحرير الوطني عمد الإصلاحيون في المؤسسة التنفيذية وعلى رأسهم مؤسسة الرئاسة في إتخاذ مواقف عدائية واضحة منه ، بدأت في التجسيد على أكثر من جبهة ولعل أهمها الانطلاق في تشجيع ظهور جمعيات مستقلة ، وهو ما يعني انتهاء الاحتكار السياسي الذي كان يمارسه حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد كان التشجيع منصبا أكثر على جمعيات حقوق الإنسان وأبناء الشهداء ، وهما موضوعان يصعب الوقوف في وجههما ومعارضتهما ، فإذا كانت جمعيات حقوق الإنسان وعلى رئسها رابطة حقوق الإنسان ومنظمة أبناء الشهداء قد نجحت في لجم صوت الحزب نسبيا ، فإن هذه الثنائية المتعارضة داخل النظام خلقت حركة اجتماعية شعبية غير منظمة داخل الأطر الرسمية احتجاجية طرحت شرعية النظام على بساط النقاش ، وهي الحركة التي تستغل من قبل الإصلاحيين لفرض إصلاحاتهم خارج الأطر القانونية والمؤسساتية الداخلية ، مع التركيز على المسألة الاقتصادية بعدما فشلت محاولاتهم لفرضها داخل المؤسسات الرسمية ، التي انطلقت بإعادة النظر في الميثاق الوطني كتمهيد لإصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية[1] ، كما دعم التوجه نحو التحول السياسي موجة التغيرات العالمية مع نهاية عقد الثمانينات ، وهي البداية التي تحكمت فيها وفي طريقة إحداثها جملة من الظروف الداخلية والدولية.

المبحث الثاني : الظروف المحيطة بالتحول الديمقراطي بالجزائر عشية أحداث 05 أكتوبر وطريقة إعداده.

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ فيفري 1989م ، تحولا طبيعيا ناتجا عن أداء النظام السياسي الجزائري في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع ، أو محصلة لنضال سياسي مجتمعي من أجل كسب حقوقه والدفاع عن حرياته السياسية ، رغم العديد من المحاولات* التعبيرية التي شهدتها الساحة المجتمعية الجزائرية للتعبير عن رغبتها في الحصول على حقوقها وحرياتها السياسية ورفضها

1: عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع . الجزائر : دار القصبة للنشر ، 1998م ، ص(20-21).

*: لقد شهدت الساحة الوطنية العديد من الأحداث التي عبرت عن رفضها لسياسات النظام القائم أو مطالبتها بالحقوق والحريات السياسية ، ومنها أحداث 76 ، 80 ، 82 ، 86 ، وقد أطر أحداث 76 ، 82 ، 86 ،87 الإسلاميين وهم لم يشيروا في مطالبهم إلى الحريات السياسية بقدر ما كانت دعوتهم تدعوا إلى العودة إلى الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وتنظيم الحياة العامة للمزيد من التفصيل أنظر كتاب ، اوصديق فوزي بن الهاشمي ، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر (1962 -1988). الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الانتفاضة للنشر والتوزيع ، 1992م ، ص(129 ، 161 ، 201) ، أما أحداث 1980 التي أصطلح عليها بأحداث الربيع الأمازيغي فهي الأحداث التي عبرت صراحة عن المطالبة بالحقوق السياسية بالمفهوم الديمقراطي اليوم للمزيد من التفصيل أنظر البيان الصادر عنها عشية الأحداث.

لتوجهات النظام الإيديولوجية ، بل كان التحول الديمقراطي نتيجة وانعكاس لقرارات النظام السياسي في مسعاه لحل أزماته وتناقضاته سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي.

إن سير الجزائر بإتجاه الفكرة الديمقراطية عشية سقوط المعسكر الشرقي يطرح إشكالات عدة على مستوى حقيقة القيم السياسية التي توجهها ، فمن جهة كيف لقيمة سياسية شكلتها فترة 132سنة من الاستعمار مضافة إليها 27 سنة من النضال الإيديولوجي ضد القوى الرأسمالية أن تنهار فجأة على أيدي قادة سياسيين عاشوا الثورة في مرحلة من مراحل حياتهم ، ويرموا بأنفسهم علانية إلى المعسكر الغربي الذي درجت أدبياتهم السياسية بوصفه بالامبريالية العالمية ؟ أم أن القيمة السياسية للحقبة التاريخية الاستعمارية باقية ماثلة في أذهانهم ، غير أن التحول الديمقراطي هو لحظة وعي لفكر سياسي يفرق بين اعتناق الفكرة الديمقراطية بقيمها ومعاييرها وإجراءاتها ومعادة صاحبها ومنتجها ومروجها؟ أم أن الإجابة الحاسمة نجدها في التفسير الخلدوني الذي يرى في تقليد المغلوب للمعسكر الغربي الغالب هو المجرى الطبيعي للأحداث ، أو أن الأمر يتجاوز كل هذا للقول بأن القضية تتعلق بضرورة البقاء والاستمرار في السلطة كقيمة سياسية تقبع في وجدان والعقل الباطن للنظام السياسي ، والتي تحركه سلوكا ته وتوجه أفعاله المشروطة بأجندة من الدوائر الغربية.

إن الإجابة عن هذه الإشكالات لا يمكن العثور عليها إلا في قسمات وصفحات الفعل السياسي على الصعيد الداخلي ، فأحداث 05 أكتوبر والنصوص القانونية المؤطرة للتحول الديمقراطي والممارسات التي صاحبتها تأكد أن التحول لم يكن لحظة وعي للفكر السياسي الديمقراطي ، ذلك أننا نجد أن أحداث 05 أكتوبر لم تكن عفوية وأن طريقة إعداد المشروع الدستوري المتضمن للنصوص التأسيسية للتحول الديمقراطي بالجزائر لم تكن ديمقراطية ، فضلا عن محتوى النصوص والممارسات التي أعقبتها ، ولفهم حقيقة قيم هذا التحول نستعرض الظروف المحيطة بالتحول الديمقراطي ، طريقة الإعداد لإحداث هذا التحول ، محتوى النصوص الدستورية والتشريعية التي أطرت هذا التحول ، وأخيرا الممارسات التي أعقبت هذه النصوص.

ولقد طرحت فكرة التحول نتيجة تحسس النظام السياسي بمخاطر التهديدات التي تحوم حول بقائه واستمراره ، وشهية الاستمرارية في الحكم هذه نابعة من الامتيازات التي تمنحها السلطة للفئة الحاكمة في مواقعها ، واستبداد عادة الحكم لدى السلطة السياسية التي كرستها لديهم سنوات ممارستها وبقائها في الأمن والرخاء ، والتي تخلق لديهم نوع من الغرور والشعور بالعصمة والتأله ، وتتوزع مصادر التهديدات بين ثلاث مواقع إستراتجية تتفاوت درجة خطورتها بدرجة اقترابها من الدوائر المغلقة للنظام السياسي التي دعاها "دافيد استن" بالعلبة السوداء ، وذلك أنه كلما كان مركز الهزة قريبا من مركز السلطة كلما كانت تداعياتها كارثية بالنسبة للفئة الحاكمة في امتيازاتها واستمراريتها ، وتتمثل مصادر هذه

التهديدات في تهديدات من مصدر البيئة الدولية وتهديدات من مصدر البيئة الداخلية ، وتهديدات داخل أجنحة ودوائر النظام السياسي ذاته ، وقد نما هذا التوجس نتيجة مجموعة يقينيات واقعية لدى صناع القرار السياسي والمتمثلة في:

أ- في البيئة الداخلية بدا واضحا الاستياء الاجتماعي نتيجة أزمة ندرة المواد الغذائية خاصة بفعل تدني الأسعار البترولية وركود العملية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، كما بدا واضحا نمو التيار الديني في الأحياء الشعبية (الظروف الاجتماعية والاقتصادية).

ب- في دوائر السلطة بدا الانقسام واضحا ، وهو الانشقاق الذي بدت ملامحه في دواليب جبهة التحرير الوطني ، والمجلس الشعبي الوطني من خلال تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين.(الظروف السياسية) .

ج- في البيئة الدولية لم يعد هناك إحساس بالانتماء والأمان بانهيار المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي ، الشيء الذي أفقد النظام السياسي الثقة التامة في الوظيفة الإيديولوجية للقيم السياسية النظرية القديمة.(الظروف الدولية) ، وهي الظروف التي نتناولها في ما يلي.

1- الظروف الاقتصادية والاجتماعية: لقد قدم الحماس الثوري على العقلانية الاقتصادية في اتخاذ القرار الاقتصادي التنموي الجزائري عشية الاستقلال ، إذ عمد إلى استكمال الثورة التحريرية الكبرى في 1954 ضد المستعمر بثورة صناعية ضد الفراغ الصناعي ، و بثورة زراعية ضد تقاليد وقيم الإنتاج الزراعي الريفي ، وهو ما ينم عن رغبة طموحة و إرادة سياسية لأشكال تحرير البلاد.

ولم تكن فلسفة الثورة الصناعية و الزراعية من وحي واجتهاد وتأمل صانع القرار السياسي للواقع اليومي الجزائري ، بل كانت حصيلة قناعة أنتجت بمنطق خارجي بعيدة عن تفاصيل الحياة اليومية للجزائريين ، والتي تتوقف عليها نجاح أي تجربة تنموية ، وبهذا أخذت الجزائر سلطة ومعارضة تستورد في فترات مبكرة من تاريخها الحديث الأفكار والسلع ، رغم أن التجربة أثبتت أن الجزائري باستطاعته أن ينتج أفكار كبيرة وناجحة* ، وكان الاقتناع بآلية إحداث ثورة صناعية أساسها نظرية "دوبرنيس"** التنموية والتي تقوم على إيجاد الوحدة المحركة للاقتصاد ككل عن طريق بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف ، وقد شرع في استثمارات ضخمة في الصناعات المصنعة في قطاع الحديد والصلب والصناعات الطاقوية من المحروقات والبتروكمياء ، فظهرت من جراء هذه الإستراتجية مؤسسات

*: لقد استطاعت الحركة الوطنية أن تنتج أفكار ناجحة من رحمها وعلى رأسها الفكر الثوري الذي كلل بقيام الثورة التحريرية الكبرى من جهة ، كما استطاع الفكر الإصلاحي الجزائري أن ينتج أفكار إصلاحية بعيدا عن الأفكار المستورة عملت على ربط الشعب الجزائري بمقوماته الحضارية ، كما نجد تحليل الأستاذ مالك غبن نبي لمشروع البناء والانطلاقة الحضارية للأمة أكبر دليل على العبقرية الجزائرية لو حسن توظيفها واستغلالها.

**: هو مفكر إقتصادي فرنسي انطلق من أعمال الأستاذ "بيرو" الذي يرى أن أساس تحريك الاقتصاد هو إيجاد وحدة محركة له التي تقوم بالتأثير على مختلف الوحدات الأخرى ، وهذا التأثير هو ما سماه بالجذب.

عمومية عملاقة كلفت إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120مليار دولار[1] ، وقد اعتمدت هذه السياسة لما لها من تأثير على باقي الصناعات الأخرى ، فهي المحرك الاقتصادي من جانبين ، فإستراتجية التصنيع تزود سوق العمل بآلات إنتاجية من جهة ويستقبل منتجات العمل الأخرى ، وخاصة المنتجات الزراعية ليحولها إلى صناعات غذائية[2].

أن مقارنة بدايات الثورة الصناعية بأوربا و الثورة الصناعية التي اعتمدها صانع القرار السياسي الجزائري و نجاح الأولى مع فشل الثانية ، نجد أن الأولى هي حصيلة للعقل العلمي الذي ظهر في أوروبا نتيجة المشروع العلمي الذي أسس له " فرنسيس بيكون" في إنجلترا ، في حين أن الثورة الصناعة بالجزائر لم تكن حصيلة التطور في الأفكار العلمية داخل الوطن بقدر ما هي قرارات سياسية لم تفقه أولوية إحداث ثورة علمية التي تنتج باقي الثورات في الميادين الأخرى من خلال إنتاج المورد البشري الكفء.

أما تبني الثورة الزراعية فهي نسخ لتجربة واقعية سادت في دول أوروبا الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ، و لم تكن هذه التجربة لتنجح نتيجة علاقة التملك الوطيدة للإنسان الجزائري بالأرض، وهي التجربة التي جاءت لتكسر هذه العلاقة و إحلال محلها الملكية العامة و الجماعية ، وهو مفهوم يجد تاريخه في المجتمعات البدوية التي لم تعرف ملكية للأرض سوى أنها تنبت العشب فهي مرعى صالح فقط[3].

ولم تستطع هذه الثورة الخضراء أن تنتج مواد زراعية لتحولها الثورة الصناعية إلى صناعة غذائية ، ولا استطاعت الثورة الصناعية أن تنتج آلات صناعية تتزود بها القطاعات الأخرى ، ولم يحظى قطاع الخدمات الحظوة التي حظي بها القطاعين السابقين إلا بمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد ، أين بدأ التراجع عن الإستراتجية السابقة و التوجه إلى الاستثمارات في قطاع الخدمات كالمستشفيات ، الطرق ، برامج السكن والاتجاه المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار مكافحة الندرة ، وكانت دوافع هذا التحول جملة من الظروف المتمثلة في تلبية الطلب المتزايد على السكن ، الخدمات و الاستهلاك ، بسبب النمو الديمغرافي السريع ، ومن جهة أخرى فان فشل المؤسسات الإقتصادية الضخمة في لعب الدور المتوقع لها كمحرك للاقتصاد الوطني حال دون الاستمرار في الاستثمار الصناعي[4].

1: مركز دراسات الوحدة العربية ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. 1994م ، ص365.

2:محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الأول ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص(164- 165).

3: محمد أبو حسان ، تراث البدو القضائي نظريا وعمليا. عمان : دار الثقافة والفنون ، 1987م ، ص398.

4: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962- 1980). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص203.

ولقد خلفت السياسة الإقتصادية المتركزة على تقديم الاستثمار في قطاع الخدمات و البنية التحتية عن الاستثمار الصناعي والزراعي ، عجز في إنعاش المركبات الصناعية القائمة* ، ذلك أنه بات من غير الممكن تموين المؤسسات العمومية الاقتصادية بغرض إنعاشها وتحريكها من الخزينة العمومية مباشرة ، في ظل تلك الظروف السياسية و التحول الاستثماري ، مما طرح إنعاشها عن طريق الإصلاح غير بعيد عن قيم الاستهلاك وشعار من أجل حياة أفضل ، والمتضمن تقسيمها من خلال إعادة هيكلتها بشريع قانون (82-11) المتضمن إعادة هيكلتها * وقانون (88-01)المتضمن مشروع استقلاليتها ، و تعد هذه الإصلاحات خطوة منسوخة أيضا من جملة الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطة السياسية بالاتحاد السوفيتي بهدف زيادة مردودية الإنتاج وتمثلت هذه الإجراءات بزيادة الاستقلالية الذاتية للمشاريع التي من خلالها ستتمكن من وضع سياسات خاصة بها[1] ، وفي 27جانفي 1987م وافق مجلس الوزراء السوفيتي على خلق مشاريع مختلطة سوفيتية أجنبية يشترك فيها الاتحاد السوفيتي بـ 51/ من رأس مالها ، والهدف من وراء هذا التأسيس الاستفادة من خبرات التكنولوجية للمشاريع الأجنبية ، بغرض تحقيق تقدم وتطور المنتجات الصناعية السوفيتية لسد النقص في هذا المجال[2].

ورغم هذه المحاولات الإصلاحية التي تبتعد عن الخيار الاشتراكي وتقترب إلى أسلوب التسيير الليبرالي ، إلا أن العجلة الاقتصادية بقيت بعيدة عن تقديم قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي خارج المورد الرئيسي له المتمثل في قطاع المحروقات ، وهو ما أرهن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتقلبات هذه المادة في الأسواق العالمية ، وبدءا من عام 1983م أخذت أسعار النفط في الانخفاض نسبيا ، وبدأت منظمة الأوبيك تلجأ لوضع حصص للإنتاج ، وقد بلغ سعر البرميل في سنة 1986م قيمة 16.5 دولار وهو السعر الذي سجل انخفاضا عن مقدار 34 دولار لسنة 1984م ومقدار 27.7 دولار بالنسبة لسنة 1985م[3].

وقد صاحب هذا التدهور في الأسعار النفطية وضع اقتصادي هش ومما زاد من هشاشته تدهور قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية للمداخل البترولية ، ومن أجل تغطية هذه الهشاشة الاقتصادية اتجه المسئولين الجزائريين إلى الخارج لاقتراض قروض قصيرة المدى ، غير عابئين بثقل تسديد خدمات هذه

---

*: كان يمكن الاستمرار في التوجه الصناعي الذي شرع فيه ، مع التوجه إلى إصلاح الآليات التسيرية القائمة على البيروقراطية والبعيدة عن القواعد الاقتصادية الصارمة ، وعدم فتح الاستثمار في قطاع الخدمات ، ذلك إن هذه الأخيرة عملت على إحداث تغيرات قيمية في نمط حياة الانسان الجزائري ، جعلته يميل إلى المدينة والاستهلاك ، أكثر مما كان عليه في الريف يميل إلى الاستقرار فيه والكد والقناعة والكفاف.

*: لقد فكك مشروع إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني 66 شركة ضخمة وطنية إلى 574وحدة إنتاجية مستقلة حتى تسهل إدارتها والتحكم بمسارها ، غير أن المشروع كان فرصة للكثيرين من البيروقراطية والقريبين لنظام الحكم بأن يتبوءوا مواقع المسؤولية في الوحدات الجديدة في إطار إعادة توزيع الامتيازات داخل دواليب أجهزة الحكم . أنظر مؤلف جورج الراسي ، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ...إلى عبد القادر. الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008م ، ص307.

1: سويم العزي ، مرجع سابق ، ص59.

2: نفس المرجع السابق ، ص60.

3: محمد خوجة ، مرجع سابق ، ص (26- 27).

القروض الخارجية ، وقد أدى هذا إلى ازدياد حجم المديونية الخارجية التي بلغت في نهاية 1996م ما قيمتها23 مليار دولار ، وقد صاحب هذا التمويل الخارجي للجزائر من قبل المؤسسات المالية العالمية من مثل صندوق النقد الدولي مخططات التصحيح الهيكلي ، وتسديد خدمات الدين التي استهلكت الاحتياط الوطني من العملة الصعبة الأجنبية لدرجة أن بلغت قيمتها لا تغطي أكثر من أسبوعين من السلع والخدمات[1] ، وقد ازدادت قيمة المديونية وخدماتها في مجموع الدخل الداخلي الخام(PIB) حسب السنوات المبينة في الجدول كالتالي[2] :

	1979	1982	1984	1985	1988
نسبة خدمات الدين العام من PNB	%27.6	%29.6	%33	%54.3	%78.7

وقد سجلت المؤسسات الاقتصادية عجزا كبيرا يقارب 110مليار دينار، وضعف في الإنتاج الفلاحي يقدر ب 15 مليار دينار[3] ، الشيء الذي أدى إلى تبني سياسة التقشف الاقتصادي والتي اشتملت على تخفيض قيمة العملة وتقليص الواردات للحد من عجز الميزان التجاري ، وقد أحدث هذا ضررا بالغا في صفوف القوة الشبابية المقبلة على العمل أو العاطلين ، خاصة مع الزيادة المضطردة في الأسعار والانخفاض السريع في القوة الشرائية لغالبية الجزائريين[4] ، وقد انعكست هذه الظروف الاقتصادية سلبا على الحياة الاجتماعية ، إذ تدنت القدرة الشرائية للمواطن مع ارتفاع المواد المختلفة بطريقة فوضوية، بحيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار ، فضلا عن ارتفاع البطالة لا سيما لدى الشباب[5] ، إذ بلغت سنة 1985م نسبة 16.9% وانتقلت سنة 1989م إلى 23.4% [6].

وقد ظهرت في هذه الحقبة من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد طبقة بورجوازية طفيلية أثرت على حساب المصلحة العامة ، معتمدة في ذلك على مبررات واهية مكنتها في ظل النظام الاشتراكي من جمع ثروة مالية لا يمكن تحصيلها في ظل نظام ليبرالي محكم القواعد إلا بعد أجيال ، وذلك بمساعدة السلطة التي ضمنت لها احتكار السوق الوطنية بالامتناع عن استيراد ما تنتجه وعدم مراقبة منتوجها المستورد من حيث النوعية و الأسعار ، وبمرور

1 : FODIL HASSAM , chronique de l'économie algérienne vingt ans de réformes libérale 1986-2004 , les chemins d'une croissance retrouvée . Algérie : l'économiste d'Algérie, 2005, P(7- 8).

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص130.

3: نفس المرجع ، ص 127.

4: جون إنتلس ، وليزا أرون ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

5:ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص127.

6:محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص117.

الوقت استطاعت هذه الطبقة أن تفرض رأيها في القمة والقاعدة ، ففي القمة تطالب بفسح المجال أمامها لاستثمار أموالها لأن الخيار الاشتراكي يقيد توسع نشاطها الاقتصادي ، لاسيما وأن المؤسسات التابعة للدولة عجزت عن سد احتياجات السوق وتحقيق أرباح تبرر من خلالها احتكارها للسوق المادة التي تنتجها ، أما تأثيرها على القاعدة فكان بوسائل مختلفة بمساعدة البيروقراطية ، أهمها كشف نقائص القطاع العام وتخزين المواد الأساسية وسوء تموين السوق الداخلية بالحاجات ورفع أسعار السلع المعروضة فيه وإرجاع ذلك إلى القطاع العام[1].

وفي الميدان التجاري لقد تخلت الدولة عن الكثير من مسؤولياتها من خلال غض بصرها على الأنشطة الطفيلية التي احتلت الأسواق والساحات وأرصفة الشوارع العامة، والتي تنهض بمهمة التوزيع والتبادل وهي الأنشطة التي اصطلحت عليها الدارجة الشعبية بـ trabando ، ولم تقف إشكالية هذه النشاطات عند عدم إمتلاكها رخص ممارسة نشاطها ، بل تعدت لتضرب قواعد النظام العام للسير في الشوارع وقواعد التسعير والتجارة[2].

إن هذا الموقف السياسي المتسم بالصمت وكف الأيدي لصانع القرار السياسي التجاري تجاه هذه الممارسات التجارية نجد لها تفسيرات نظرية في الشق الثاني من تعريف "توماس داي" للسياسة العامة بأنها " ما تفعله الحكومة وما لا تفعله"[3] ، وعدم صدور أي فعل حكومي تجاه هذه الظاهرة التجارية المشينة التي غزت شوارع المدن هو في نظر "توماس داي" يندرج ضمن السياسة العامة لأي سلطة سياسية في الدولة ، وهنا ثمة سؤال يطرح على أذهاننا لماذا هذا الاكتفاء بالصمت تجاه هذه الظاهرة وعدم التدخل لتنظيم القطاع التجاري بما يضمن النظام العام وجودة الخدمات المقدمة ومعقولية أسعارها ؟

إن التأويل القوي الذي يبرر هذا العزوف الحكومي للتدخل في هذا القطاع هو ربح السلم الاجتماعي من جانب الفئة الممارسة له ، خاصة وأنهم غالبتهم من الشباب الذين فتكت البطالة حياتهم اليومية ، وقد حضي مجال الشؤون الدينية أيضا بنصيب من الترك ورفع يد المراقبة والتنظيم عليه ، مما ساعد على نمو التيار الإسلامي بمختلف فصائله والترويج لمشروعه الإيديولوجي التغيري الذي تدور رحاه على مفهوم الأمة بدل الدولة ، وهو إنتشار يعزى إلى الفراغ الثقافي والفقر المدقع في حقل الإنتاج الفكري ، وإلى الأزمة الاقتصادية التي ألقت بضلالها على ميدان التشغيل والشروط المادية للحياة[4].

إن إفتراض إنسحاب الدولة في الميدان التجاري والديني على أنه يندرج ضمن المفهوم الليبرالي الذي يدعو الدولة إلى الانسحاب والتواجد في مجالات محددة كالدفاع والعدالة والأمن ، فيما يسمى بالدولة

1: عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصبة للنشر ، 1992 ، ص21.

2:M'HAMMED BOUKHABZA, octobre88 : évolution ou rupture. Alger : ministère de la culture,2009,p74.

3: فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. الطبعة الأولى ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001م ، ص35.

4 : BOUKHABZA, opcite, p74

الحارسة ، قد أثبت الواقع الجزائري ضعف المقولة فيه وذلك راجع لتهديدات التي شكلتها الجبهة الاجتماعية جراء هذا الترك نتيجة هشاشتها وسهولة تعبئتها ضد وجود الدولة ورموزها ، وما حدث في 05أكتوبر198م أكبر دليل على سهولة الاستغلال السياسي لهذه الجبهة الاجتماعية.

الظروف السياسية الداخلية المحيطة بعملية التحول الديمقراطي: لقد برزت هذه الظروف إلى العلن مع إقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتخطيط للعهدة الثالثة للرئيس الشاذلي بن جديد وقد نشط هذه الظروف الخلاف الدائر بين تيار الأمين العام للحزب - الذي أخذ يرتب لتفجير الأوضاع مباشر بعد إعادة إنتخاب الرئيس ، وقد بدا هذا واضحا من خلال الخطاب الذي ألقاه السيد "شريف أمساعديه" بالمعرض الدولي بالجزائر العاصمة ، الذي أشار إلى خلل داخل الدولة والتيار الذي اصطف مع الرئيس ، وقد أدى التحالف بين التكنوقراط والجيش بعيدا عن الحزب السياسي - الذي تفشى فيه الفساد والبيروقراطية - إلى بروز صراع علاني أثناء حكم بن جديد بين كل من جبهة التحرير والحكومة الممثلة في شخص رئيس الجمهورية ، وقد بات هذا واضحا في انتقادات جبهة التحرير الوطني ، وهيئاتها المختلفة والمنظمات الجماهيرية لرئيس الجمهورية[1] ، وقد اعتبر رئيس الحكومة السابق "سيد أحمد غزالي" الذي كان عضوا في المكتب السياسي أن الحزب أصبح مجرد جهاز افتقد كل القيم والمبادئ وأصبح تحركه بعض الشخصيات السياسية ، الشيء الذي جعل الجبهة لم تستطع أن تعيد هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجه سياسي متوازن تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي ، وفي الخطابات واللغة السياسية لتتوافق مع طبيعة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية[2].

وقد أخذ الانقسام السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين يبدوا للعيان في المؤتمر الاستثنائي بالقاعة البيضاوية في سنة 1980م ، أين جاهر الإصلاحيين بنواياهم ورفعوا علنا شعار "المراجعة لا التراجع"[3] ، وفي فترة لاحقة طالب وزير الداخلية "الهادي لخذيري" الرئيس بن جديد بإيجاد آليات قانونية جديدة ، تسمح بمراقبة حركة الرفض الجماهيري وتسييرها وامتصاصها على دفعات ، ومن هذه الآليات التعددية الحزبية واقتصاد السوق[4] ، ولقد تجسدت هذه الدعوة في المشروع الذي أعده هذا الأخير رفقة "بشير بومعزة" لإرساء تعددية حزبية تبتدئ من القاعدة - البلدية - وتتطور في ظروف حسنة إلى حزب سياسي لتفجير جبهة التحرير فيما بعد ، غير أن المشروع لم يلقى تأييدا من أحد[5] ، ولقد مهد لهذا التوجه الجديد وزير الإعلام "بشير الرويس" الذي لا يتوانى في نقد إشتراكية "هواري بومدين" والمناداة باقتصاد ليبرالي عبر الصحافة ، ومن أجل محاصرة دور الحزب في الإدارة عهد وزير الداخلية إلى تنظيم حملة

1: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص189.
2: عبد النور ناجي ، مرجع سابق ، ص115.
3:أبوجرة سلطاني ، جذور الصراع في الجزائر. الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، مطبعة عيسات إذير ، 1995م . ص54.
4:محمد خوجة ، مرجع سابق ، ص31.
5:نفس المرجع ، ص36.

لمكافحة البيروقراطية لرد الاعتبار للإدارة[1] ، ولقد أعد "الهادي لخديري" تقريرا هاما يتعلق بحالة العاطلة والركود في أجهزة الدولة خاصة على مستوى الإدارة المركزية والحزب ، ووضع يده على جهات موجودة لعرقلة مشاريع رئاسية فقط ، ووقف على سلوكيات للوزراء وإطارات سامية للدولة تتكرر في شكل زيارات ومهام لا طائل من ورائها إلا التبذير وصرف المال العام ، في شكل عطل صيفية ومهمات إلى الخارج ، وختم التقرير بالإشارة إلى التبرير والشعار الموجود في كل المستويات " الخطأ يأتي من فوق"[2].

وقد وجد هذا التقرير أثره في نفس رئيس الجمهورية ، الذي عبر عن استيائه من الحزب و الحكومة في الخطاب الذي ألقاه في 19 سبتمبر1988 أمام مكاتب التنسيق الولائية في مؤتمر تداولي للإطارات في قصر الأمم الذي ضم حوالي 1200 إطار، وقد وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ، مشجبا أيضا حالة التسيب التي طبعت تصرفات الإطارات وأفراد المجتمع فيما بعد عامة[3] ، وهى الوضعية التي لا يتوانى رئيس الجمهورية في الكثير من المناسبات و التداخلات في شجب المواقف المحافظة و التمسك بالشعارات[4] ، ومن هذا الخطاب الهجومي يظهر تأويلان أساسيان هما:

1- أن الوضع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر خطير جدا ، وأن المؤسسات والخزينة العمومية لم تعد قادرة على التوفيق بين المصالح المختلفة للكثير من القوى البيروقراطية ، التي ارتبطت مصالحها بالقطاع العمومي الذي تحول إلى مجال واسع لتوزيع الريع النفطي على فئات اجتماعية واسعة ، تشمل البيروقراطية الحزبية والنقابية ، وحتى بعض الفئات الأجيرة والمسيرة المستفيدة من التسيير الإداري للاقتصاد العمومي التابع للدولة[5] ، وتتحمل المسؤولية في ذلك جبهة التحرير و الحكومة وحدهما.

2- يقدم رئيس الجمهورية نفسه كضحية مغالطات من جهة الحكومة و الجبهة ، وكمنقذللوطن المهدد من جهة أخرى ، مقترحا إجراء تغيرات مهمة ، وقد كان من بين المؤيدين لهذه الإصلاحات "مولود حمروش"، الذي تحسب له أخلاقية سياسية هي الصدق مع الشعب حينما قال لرئيس الجمهورية لماذا لا نقول الحقيقة للشعب على إثر عجز الخزينة العمومية ولم يعد متاحا للجزائر سوى استيراد المواد

1: نفس المرجع ، ص31.
2: نفس المرجع ، ص36.
3: سعيد بوشعير ، مرجع سابق ، ص177.
4: نفس المرجع السابق ، ص180.
5: عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص22.

الأساسية[1] ، وعقب هذا الخطاب انتشرت موجة من الاضطـرابات شلـت مؤسسات اقتصاديـة و حيويـة ، منها قطاع البـريد و المواصلات ، واستفحلت الأزمة مساء يوم 4 اكتوبر1988 ، حيث بدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس لتمتد لتشمل شبانا آخرين[2] ، و الملاحظة اليقينية الأولى التي تبدو للعيان هي أن تحرك هؤلاء الشبان لم يكن عفويا و تلقائيا من أنفسهم نابعا من وعيهم بحالة الأزمة التي تمر بها البلاد ، بقدر ما استخدموا من طرف جهات أخرى ، وهنا يمكن طرح السؤال التالي : ما هي الجهة التي كانت لها اليد المحركة لإحداث 05 أكتوبر 1988 م ؟

إن الإجابة نجدها عند أحد ضحايا هذه الأحداث ، وهو الوزير الأول "عبد الحميد الابراهيمى" الذي يؤكد أن ثمة معطيات موضوعية سبقت الأحداث ، تبين أن انفجار 05 أكتوبر 1988م لم يكن عفويا ، بل كان محدد الأهداف و الأسلوب ، وقد حدد الهدف المغرض لمهندسي انتفاضة أكتوبر في ضمان ولاية ثالثة لرئيس الجمهورية في الانتخابات المقررة في شهر ديسمبر 1988م ، أي على مرمى شهرين فقط ، وهو الهدف الذي لا بد وأن يمر عبر ترشيحه من قبل مؤتمر الحزب المقرر عقده في نوفمبر من نفس السنة ، لذا كان لا بد من السيطرة على مؤتمر جبهة التحرير الوطني ، المخول له تقييم وتقديم رأيه في نتائج الخمس سنوات المنصرمة ، ويحدد ويبين التوجهات السياسية والاقتصادية للفترة اللاحقة ، ويختار مرشحا للانتخابات الرئاسية المقرر إجراءها في ديسمبر 1988م، ولضمان النقطة الثالثة من جدول أعمال المؤتمر لصالح الرئيس بن جديد ، ذكر الوزير الأول السابق عبد الحميد براهيمي* نقلا شفهيا عن جنرال لم يكشف عن إسمه لأسباب أمنية ، أن الرئيس الشاذلي بن جديد استدعى إلى مكتبه جنرالين وطلب منهما أن يكون أعضاء الجيش البالغ عددهم حوالي 800عضو، والممثلين له في مؤتمر جبهة التحرير الوطني مستعدون للوقوف بوجه أي محاولة ترمي لإختيار مرشح غيره في الانتخابات الرئاسية القادمة[3] ، خاصة مع تنامي إشاعات في صفوف الحزب تروج منذ عام 1986م حول ترشيح محمد الشريف مساعديه ، أو الدكتور طالب الإبراهيمي لرئاسة الجمهورية ، من خلال تولي مهمة تأطير أعمال المؤتمر والتحكم فيها تحسبا لأية مفاجأة[4] ، وفي نهاية شهر نوفمبر انعقد مؤتمر الجبهة وأستبقى الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد

1: محمد خوجة ، مرجع سابق ، ص33.

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص131.

* : عبد الحميد براهيمي وزير أول سابق من مواليد 20أفريل 1936م بمدينة قسنطينة ، تقلد منصب الوزير الأول بتاريخ 22جانفي 1984م خلفا لمحمد بن أحمد عبد الغني ، واستمر في منصبه إلى غاية 11نوفمبر 1988م ، تميزت أولى سنوات إشرافه على الحكومة بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث تم صرف احتياطي البلاد من الصرف في استراد الكماليات مقابل التخلي عن سياسة التصنيع المنتهجة سنوات حكم هواري بومدين ، غير أن إنهيار أسعار البترول بداية من سنة 1986م أثرت بشكل كبير على أداء حكومته ، حيث عرفت الجزائر خلال السنتين الأخيرتين غليانا واضطرابات انتهت بأحداث الرابع والخامس من أكتوبر 1988م ، على إثرها أقيل وخلفه السيد قاصدي مرباح ، وبعدها سافر إلى فرنسا ثم إلى إنجلترا أين استقر هناك لمدة تقارب 25سنة. (أنظر جريدة النهار، ليوم 01جوان 2013 ، ص03).

3: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص159.

4: نفس المرجع ، ص189.

للانتخابات الرئاسية ، وفي 22ديسمبر 1988م أعيد انتخابه لعهدة ثالثة[1].

إن عدم المخاطرة بمنصب رئيس الجمهورية لدى الرئيس الشاذلي بن جديد ورئيس ديوانه وأمينه العام لرئاسة ، اقتضت أن لا يركن إلى 800عضو من الجيش فقط الذين يحضرون المؤتمر ، بل لابد من خلق ظروف جديدة ينعقد فيها المؤتمر تكون كفيلة بتغيير توجهات النقاش المنطبعة حول النقطة الأولى والثانية من المؤتمر، باتجاه وضع أزمة يقتضي العمل في إطار الوحدة ، وأن خروج وشذوذ أي مناضل عنها يكون موضع شبهة في كونه له اليد الطولى في مسار الأحداث ، وهكذا يبدو في نظر منظمي الأحداث أن الخامس من أكتوبر هو تاريخ مناسب لافتعال مظاهرات مؤطرة وتحت السيطرة ، كوسيلة لنزع الاحتقان وتوجيه لموجة الاستياء الشعبي ووضع اليد عليها ، وذلك لتحاشي انفجار اجتماعي وتمرد عفوي قد تكون نتائجه كارثية لا حصر لها بالنسبة لسلطة ، وإذ يفعلون ذلك يساهمون في إنقاذ النظام من جهة ، ويقصون في زخم الأحداث مسئولين سياسيين يخشى جانبهم في تلك الظروف الخاصة[2] ، ومن بين الشخصيات التي طالها الإقصاء هو الوزير الأول عبد الحميد براهيمي ، وشريف مساعديه كرئيس ونائب رئيس اللجنة الوطنية لتحضير مؤتمر جبهة التحرير ، وسلم زمام هذه المهمة إلى كل من العاربي بالخير وحمروش ، وقد رتب لهذه الأحداث بالأسلوب التالي[3] :

- إثارة غضب الجبهة الاجتماعية من خلال خلق حالة من نقص ضروريات الحياة اليومية ، إذ على امتداد أكثر من ثلاثة أشهر ما بين جويلية والخامس من أكتوبر ظهرت حالات نقص في منتجات غذائية أساسية كالسميد والزبدة وزيت المائدة والحليب ...الخ وذلك في بعض الولايات ، ثم انتشرت في كل التراب الوطني في بضعة أسابيع* ، وقد ثبت أن الواردات من هذه المواد زادت بنسبة 7بالمئة في حالة السميد ، و10بالمئة في حالة المنتجات الأخرى مقارنة بالعام الماضي (1987 م) ، وأكد الوزير الأول أن المخزون الوطني في هذه المواد معتبر بدليل أنه منذ 08 أكتوبر لوحظ أنه لم يعد هناك نقص في الحاجات الأولية ، فلقد تم إغراق السوق فجأة بالمواد الاستهلاكية الأساسية[4].

- إلقاء رئيس الجمهورية لخطاب اتسم بالعنيف والملتهب والاستفزازي ضد جبهة التحرير الوطني والحكومة ، وهو الخطاب الذي صعد من وتيرة الضغط والغضب الاجتماعي.

- إلقاء تسريبات حول تاريخ بداية تلاميذ المدارس في التظاهر وصلت إلى الوزير الأول عن طريق

1: نفس المرجع ، ص204.

2: نفس المرجع ، ص195.

3: نفس المرجع ، ص(197...198).

*: إن من بين الشعارات التي كانت تردد في الشوارع في تلك الأحداث "بومدين حقرونا...بومدين خدعونا" ، "جبولنا الصابون...أعطونا البسبور" أنظر فضيلة مختاري ، حوار مع عميد الشرطة في فترة 05أكتوبر 1988م جريدة الشروق اليومي ليوم الخميس 10أكتوبر 2013/الموافق لـ05ذي الحجة 1434هـ العدد4162 ، ص11

4: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص201.

"محمد صالح بلكحلة" الوثيق الصلة "بمولود حمروش" ، وعن طريق نشرة المعلومات اليومية التي ترسل إلى الوزير الأول من قبل المديرية العامة للأمن الوطني التي نقلت أن خبرا قادما من تبسة يؤكد على مظاهرات في العاصمة ستقع ؛ وقد أورد الأستاذ "ناجي عبد النور" مؤشرات أخرى توضح أن الجهة المحركة للأحداث كانت من داخل السلطة رغم توفر جملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدولية المحفزة لها ، ومن هذه المؤشرات[1]: اختفاء قوات الشرطة من الشوارع يوم 05 أكتوبر 1988م وتجريدها من أسلحتها ليلة 04 أكتوبر1988م ، أن التخريب والتكسير طال الممتلكات العامة بالخصوص وعلى رأسها مقرات جبهة التحرير الوطني وأسواق الفلاح ، وفي العاصمة تعرض مقر وزارة الشباب والرياضة للحرق ، وجرى نهب مقر وزارة الحماية الاجتماعية وتخريبه من بين الثلاثين وزارة تتشكل منها الحكومة باعتبارهما الوزارتان المسئولتان المباشرتان عن الشباب المنتفض والأوضاع الاجتماعية[2] ، كما هاجموا التلاميذ وزارة التربية الكائن مقرها "برويسو" ، ثم هاجموا بيت وزيرة التربية زهور ونيسي[3] ، وقد عالجت الشرطة الأحداث بإلقاء القبض على الشيوعيين بدون سبب أو ذنب ارتكبوه في أول الأمر ، سوى إستقاضها على شعاراتهم مكتوبة على الجدران ، وكانت تظن أن الأحداث كانت عفوية وعشوائية ، لكن بعدها أدركت أن صراعات عميقة وخفية وراء ما حدث[4].

ولقد لجأت السلطة إلى إخراج الجيش لفض التظاهرات والحد من الأعمال التخريبية الشيء الذي أدى إلى سقوط مئات الضحايا ، ولقد أعطى الرئيس الشاذلي بن جديد مبرر اللجوء إلى الجيش ، بأنه لم يجد حوله لا حزبا ولا حكومة ولا شرطة في رده على قول السيد أحمد طالب الإبراهيمي له ، بعد عودته من الولايات الأمريكية في مهمة ترأس الوفد الجزائري في دورة الجمعية العامة لأمم المتحدة ، عندما قال له بأنه يرفض البقاء عضوا في حكومة تعطي الأوامر بإطلاق النار على الشعب.

ويرى أحمد طالب الإبراهيمي أن انتفاضة أكتوبر سببها الصراع بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية كصانع قرار فعلي والحزب كسلطة سياسية على الجميع ، وكفاعل رئيسي في عملية التشريع من خلال الأغلبية البرلمانية الساحقة ، وفي نظره أن الأحداث جاءت نتيجة غياب توازن مؤسساتي بين الأقطاب الثلاث التي سعت جاهدة منذ وصول الشاذلي إلى الرئاسة إلى التعايش فيما بينها[5].

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 131.

2: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص199.

3: أسيا شلابي ، حوار مع الوزيرة السابقة والكاتبة زهور ونيسي ، الحلقة الرابعة ، جريدة الشروق ليوم الأحد 09 فيفري 2014الوافق لـ 09ربيع الثاني 1435هـ /العدد4282 ، ص15.

4: وردة بوجملين حوار مع رشيد بوجدرة . يومية الشروق اليومي، الاثنين 21أكتوبر 2013 الموافق لـ 16ذي الحجة 1434هـ العدد 4171 ص17.

5: محمد مسلم ، مرجع سابق ، ص11

أمام المنحى العنيف الذي إتخذته الأحداث بنزول الشعب إلى الشوارع ، أعلنت حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر 1988م بناءا على قرار رئيس الجمهورية*، برزت رؤى لمعالجة الوضع منها ما عبر عنه "رشيد بن يلس" في اجتماع لـ07 أعضاء من أصل 13 عضو للمكتب السياسي ، دعا إليه الرئيس الشاذلي بن جديد مع حضور "العاربي بلخير" و"الهادي لخذيري" في التاسع أكتوبر1988م[1] ، وكانت رؤيته للخروج من الأزمة هي رحيل الرئيس الشاذلي بن جديد الذي حسب رأيه سيتيح إعادة النظام والأمن ، مع تشكيل حكومة انتقالية مكلفة بتنظيم الانتخابات الرئاسية ، فهو كان يرى أنها اللحظة المناسبة لإرساء التعددية الحزبية والإعداد لانتخاب مجلس تأسيسي ، وقد بدت مواقف كل من "شريف مساعدية" ، رابح بيطاط ، قاصدي مرباح ، و"بن احمد عبد الغاني" معارضة للاقتراح الذي قدمه "رشيد بن يلس" ؛ غير أن هذا المقترح قد أيده "عبد الحميد براهيمي" الوزير الأول لكن مع بعض الفروق وذلك من خلال دعوة رئيس الجمهورية لإكمال ولايته لتفادي الفراغ الدستوري والسياسي ، مع استقالة الوزير الأول من منصبه ، وتشكيل حكومة انتقالية ، مع تأليف لجنة وطنية تتكلف بمراجعة الدستور وإدخال التعددية الحزبية ، وسيكون على الحكومة الجديدة أن تنظم أول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد ، فهو يرى أن النظام الديمقراطي والشفافية في تسيير الشؤون العامة هما وحدهما اللذان يمكنا من أن يعيدا الثقة بين الحكام والمحكومين عبر وضع حد للفساد والتفاوت الاجتماعي الصارخ ، واقترح على رئيس الشاذلي أن يعلن بنفسه هذه التغيرات ويصرح على الملأ أنه لن يسعى وراء ولاية ثالثة ، غير أن هذا الاقتراح لقي معارضة أعضاء المكتب السياسي والسيد "العاربي بلخير" ووزير الداخلية "الهادي لخذيري"[2] ، وفي 10 أكتوبر أكد الرئيس علانية في خطاب متلفز للأمة انه لم يرد يوما ما منصب رئيس الجمهورية واضطر لقبوله دائما رغما عنه ، ثم أعلن عن إصلاحات سياسية فضلا عن تعديل للدستور ، كما أفصح الرئيس في خطاب تهدئة هذا للأمة يوم 10 أكتوبر عن تأسفه عن ما حدث ، وما نتج من خسائر في الأرواح والممتلكات ، ونددد باحتكار السلطة ووعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء عليها ، وفي 13 أكتوبر أعلنت الرئاسة في بلاغ صادر عنها تنظيم استفتاء في 03 نوفمبر 1988م بهدف تعديل الدستور[3] ، للإشارة فإنه قبل أسابيع من إنعقاد مؤتمر الجبهة ، وبالتحديد في أكتوبر 1988م وجهت 18شخصية من أبرز رموز الثورة الجزائرية رسالة إلى الرئيس الشاذلي تطلب منه تأجيل مؤتمر الحزب والانتخابات والتحضير لعقد ندوة وطنية خلال ستة أشهر تظم كل القوى الحية في البلاد ، وقد قام كل من لخضر بن طوبال ، محمدي السعيد ، الطاهر زبيري ، بزيارة للرئيس وسلموه نسخة من هذه

*: كان للقمع العسكري الوحشي للاضطرابات عواقب وخيمة زعزعت بشدة الموقف المتردد لبعض السياسيين حيال الإصلاح السياسي ، كما اتضح جليا أهمية تقليص دور الجيش في الحياة السياسية المباشرة وذلك للآثار الوخيمة التي يمكن أن يتركها تدخله في الحياة السياسية.

1: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص201.

2: نفس المرجع السابق ، ص202.

3: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص132.

الرسالة التي تحمل تاريخ 31 أكتوبر 1988م ، أي قبل إعلان الشاذلي عن الشق الثاني من الإصلاحات السياسية[1].

ويذهب الدكتور "سعيد بوشعير" لتسمية أحداث 05أكتوبر1988م بثورة* أكتوبر، وقد جاءت لتعمق ثورة الفاتح من نوفمبر ذات الطابع الشعبي المشحونة والمتشبعة بالمبادئ
الإسلامية النبيلة ، والتي جاءت كرد فعل على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية والتي زادتها أغلب تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة ، فإذا كان جيل الثورة حرر البلاد من الاستعمار فان جيل شباب أكتوبر أعادوا لهم حريتهم المغتصبة ، وهي تعد البداية لكفاح من نوع جديد على الحكام والمحكومين مواصلته إلى أن تثبت دعائم النظام الديمقراطي[2] ، فمغزى أحداث 05أكتوبر 1988م ، هي ثورة إجتماعية ضد الظلم ، وثورة ثقافية ضد الكبت ، وثورة إقتصادية ضد هدر موارد البلاد والمتاجرة بمستقبل أجيالها[3].

ويرى أحمد طالب الإبراهيمي أن القطب الذي انتصر هو الجيش ، ويظهر ذلك من خلال تنصيب على رأس الحكومة الجديدة مدير المخابرات السيد قاصدي مرباح في 07نوفمبر 1988م ، والجنرال خالد نزار كقائد للأركان الجيش ثم وزيرا لدفاع[4].

أما موقف المحافظين من الطرح الجديد الذي كان يطرحه الإصلاحيون فقد كان طرحا غير مستساغا لدى مسئول الحزب "محمد الشريف امساعدية" الذي يمثل الجناح المحافظ في الحزب ، إذ يرى بأن الأحداث هي مؤامرة على الحزب والجيش ، نفذت بأجهزة تابعة للنظام و بتواطؤ من الخارج ، الذي أقلقته نشاطات الجزائر على الصعيد الإقليمي من مثل سعيها لإقامة وبناء وحدة مغاربية[5] ، ومن أجل خنق هذه الإصلاحات اشترط هذا الأخير أن يمر نص الإصلاح عبر المجلس الشعبي الوطني ، أين يمكن توقيفه باعتبار أن الحزب هو الذي يشكل أغلبية الهيئة التشريعية ، وقد تجلت معارضته الشخصية لهذه الإصلاحات في الردود التي ينشرها في الصحف التابعة للحزب كالمجاهد الأسبوعي والثورة الإفريقية ،

1: جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص334.

*: يسبق أي ثورة جدل حول الوضع القائم والذي في أساسه تعبير عن رفض كل الوضع القائم ، ودعوة نظرية لتجاوزه ، وبين الرفض والتجاوز من جهة ، والثورة من جهة أخرى خيط رفيع ، بل إن الأولين يمهدان مباشرة لثانية ، من هنا كانت بذور الثورة كامنة في التفكير دائما ، فالثورة هي دعوة إلى فناء القديم واستحداث الجديد ، فهي تغيير الأوضاع الراهنة في النوع لا تغيرها بطريقة كمية متدرجة ، كما أن توفر هذه الشروط لا يعني أنها لا دخل للغايات العالمية ، فهي تساعد على كشف الحقائق وتفسير ردود الفعل الدولية ، وهي الحالة التي لا تنطبق على أحداث الخامس من أكتوبر1988م. (هربرت ماركوز ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية. ترجمة : فؤاد زكريا ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2008م ، ص11.

2: سعيد بوالشعير ، مرجع سابق ، ص189.

3: جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص325.

4: محمد مسلم ، مرجع سابق ، ص11

5: ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص135.

وتأكيده على ضرورة الالتزام بخيارات الاشتراكية والمكاسب الثورية والدفاع عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، وتدعيم القطاع العام ومراقبة القطاع الخاص وتحديد اختصاصاته ومجالاته[1].

وقد صدر بيان عن كتلة المحافظين داخل جبهة التحرير الوطني يحمل توقيع 50 عضوا ، وعلى رأسهم : عمار بن عودة ، محمد الصديق يحياوي ، عبد العزيز بوتفليقة ، رابح بيطاط ، بلعيد عبد السلام وغيرهم ، وفيه عبروا بشدة ولغة صريحة عن رفضهم للديمقراطية خارج جبهة التحرير الوطني معتقدين أن الديمقراطية في إطار الحزب الواحد كفيلة ببناء الدولة القوية ، وهي قناعة تجد فلسفتها وقيمها في الديمقراطيات الشعبية ، وقد كان عمار بن عودة يردد "معقول أن نطالب بديمقراطية أكثر ، أما المطالبة بالديمقراطية فقط (ويقصد على النهج الليبرالي) فلا ، الأحزاب السياسية كانت هدف فرنسا والامبريالية منذ 1956م تعمل لتحطيم جبهة التحرير الوطني ، التعددية ليست في مصلحة الشعب[2] وهذه الإصلاحات هي دعوى المراد منها هي إفراغ الخيار الاشتراكي من محتواه[3].

وقد جاء الرد الفرنسي على الانفتاح السياسي الجزائري بالدعم لعملية التحول نحو التعددية السياسية ، أملا منها أن تفرز هذه الخطوة نخبة جديدة تساهم في إقصاء النخب التقليدية التي أصبحت تكن عداءا واضحا لفرنسا ، وانعكس هذا سلبا على العلاقات بين الدولتين مقابل تقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية[4] ، وقد جاء هذا الرد على لسان الرئيس "فرانسوا ميتيران" الذي اعتقد انه آن الأوان لإرساء الديمقراطية في معرض حديثه عن الأحداث في مجلس الوزراء المنعقد في 12أكتوبر 1988م[5] ، وهو الموقف الذي يؤكد عدم عزلة الأحداث عن المحيط الدولي.

الظروف السياسية الدولية المحيطة بعملية التحول الديمقراطي : لقد خيم في السنوات الأولى لمنتصف القرن العشرين لحظات سحرية موحدة برغبة مشتركة في التحرر والتحرير بين غالبية دول العالم الثالث ، وبدت أنها قاب قوسين أو أدنى من مستقبل سيكون شاهدا على تحطيم الأشكال والآليات الحديثة للسيطرة ، ولقد منيت الجماهير الواسعة في هذه الدول بمستقبل تحكمه العدالة الاجتماعية ، وبدت البشرية في هذا العالم للحظات سحرية موحدة برغبة مشتركة في التحرر والتحرير ، وهي قاب قوسين أو أدنى من مستقبل سيكون شاهدا على تحطيم الآليات الرأسمالية الحديثة للسيطرة[6].

غير أن انهيار الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي شكل أزمة في عمق القيم السياسية التي تحدد السلوك الداخلي والخارجي للنظام السياسي الجزائري ، فبينما كانت الحقبة الاستعمارية هي القيمة

1: محمد خوجة ، مرجع سابق ، ص31.
2: محمد خوجة ، ص80.
3: بوالشعير ، مرجع سابق ، ص180
4: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 140.
5: عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص205.
6: مايكل هاردت ، أنطونيو نيفري ، الإمبراطورية ، إمبراطورية العولمة الجديدة . ترجمة : فاضل جتكر ، الطبعة الأولى ، الرياض: العبيكان ، 2002 ، ص82.

السياسية العليا التي على أساسها يستلهم منها مواقفه ويحدد طبيعة المعسكر السياسي والإيديولوجي الذي ينضوي ضمنه لتوجيه الدولة والمجتمع عشية الاستقلال ، فقد وجد القادة الثوريون الأوائل أنفسهم في حقبة تاريخية تدفع بهم للانضواء تحت معسكر سياسي وإيديولوجي شرقي معادي للمعسكر الرأسمالي الديمقراطي الغربي ، خاصة وان بشاعة جرائم الاستعمار التي خلفتها الرأسمالية الفرنسية ماثلة في مخيلة وواقع الوطن الجزائري للقادة السياسيين الجزائريين ، ولم يرقى النضال السياسي الجزائري للحركة الوطنية عشية الاستقلال للفصل بين الأفكار السياسية والأعداء التاريخيين والسياسيين ، فأعتقد في تلك الآونة أن مخالفة النهج السياسي للاستعمار في شعاراته وإيديولوجياته هو تحرر سياسي وثقافي يكمل ويدعم الاستقلال الوطني[1] ، لذلك كان الاسم الرسمي للدولة الجزائرية ينم عن خيار إيديولوجي لا رجعة فيه ، وهو نظام الديمقراطيات الشعبية التي تعد الأحادية الحزبية والاقتصاد المخطط أحد أهم دعائمه الأساسية التي عملت القيادة السياسية بالجزائر على ترسيخها في أركان الدولة والمجتمع ، غير أن هذه القناعة سرعان ما أخذت تتبدل نتيجة جملة الظروف الدولية منها :

- ففي عام 1977م تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية ، حيث يتم ربط التفاعل الايجابي بين هذه المؤسسات من جهة والدول الأجنبية من جهة أخرى بمقدار ما تتبنى تلك الدول لسلوك الديمقراطي[2] ، ويعد إجراء إصلاحات هيكلية للاقتصاد بالجزائر ضمن ربط السياسة الاقتصادية بقرارات البنوك الدولية ، والخضوع للشروط المسبقة لها مقابل الاستدانة من هذه المؤسسات البنكية ، وتعد هذه الشروط شكل من أشكال التمرد والثورة ضد البنى التقليدية لمفهوم السيادة نتيجة إزدياد مظاهر التشابك بين البنى الحديثة للسلطة.

- لقد أدى تعميم الموجة الديمقراطية الثالثة للديمقراطية على حد تعبير "هانتنغتون" على كافة الدول المنضوية تحت المعسكر الشرقي إلى حفز الجزائر لدخول في المعسكر الليبرالي وهي المرحلة التي ولجت إليها الجزائر من خلال جملة من النصوص التي نقف عليها وعلى الطريقة التي جاءت بها.

طريقة إعداد التحول الدستوري بالجزائر ومدلولاته القيمية: تعد المراجعة الدستورية بمثابة وضع دستور جديد يبحث عن إحداث توازن معقول بين الرغبة في تكييفه مع الحقائق الجديدة وبين الرغبة في المحافظة على أصله ، وبالتالي فان المراجعة تتم في إطار استمرارية النظام القائم والمؤسسات القائمة

---

*: أما على مستوى المجتمع فقد برزت الظاهرة الدينية الإسلامية نتيجة جملة من الظروف الخارجية منها:
- نكبة 1967م التي أنتكس معها مشروع الحداثة العربية المتمثل في الوحدة العربية.
- مجيء الثورة الإيرانية لذلك قال الهاشمي شريف " مثلت هذه الفرصة الثمينة بالنسبة إلى الأصولية على الصعيد الوطني ظرفا عالميا جديدا حتى تنطلق ، مستفيدة منه...".
- حرب الخليج الأولى والاعتداء على ليبيا والسودان كل هذا جعل الحركات الإسلامية تصوغ خطاب المقاومة ضد النظام العالمي الجديد المجحف أنظر(رياض الصيداوي ، في سوسيولوجيا الإسلام السياسي : الجزائر نموذجا ، أي دور للطبقة المتوسطة للمهمشين للريف أو المدينة ، في صعود وهبوط الاحتجاج السياسي ؟ موقع الانترنات
1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص139.

فيه[1] ، وهي عملية كما يراها "بيار فرانسوا قونيدك" بأنها تكشف عن الرغبة المستمرة في البحث عن عملية تأسيس الدولة ، كما يعتبرها الأستاذ"جيرار كوناك" أنها تعكس رغبة البحث عن هياكل وإجراءات أكثر ملائمة للحقائق السسيولوجية والثقافية لكل دولة ، كما أن المراجعة الدستورية تأتي من الرغبة في حل التناقض داخل النظام السياسي من أجل الاستقرار والاستمرار[2] ، باعتبار الدستور هو البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة الذي يحدد العلاقات بين المواطنين والدولة ، ومؤسسات الدولة فيما بينها ، وبين الدولة والنظام القانوني الدولي ويحتوي في الغالب على بذور صراعات يمكن أن تنشأ في المستقبل أو بذور فترة هدوء طويلة ، ويتعلق هذا على محتوى مضمونه أو العملية التي يتم فيها صياغته والظروف المحيطة بها[3].

إن الظروف التي تمر بها البلاد من العوامل التي تؤثر في عملية صياغة الدستور، فإذا تم ذلك في فترة من فترات الهدوء والاستقرار تكون هناك العديد من الخيارات منها إمكانية المشاركة الجماهيرية بصورة كبيرة ، وإذا كانت البلاد في نهاية مرحلة من مراحل الصراع الداخلي أو الخارجي ، فقد لا يكون المجال متوفرا للاستفتاءات الشعبية أو حتى توسيع المشاركة في إعداد المشروع الدستوري ، وتكون العملية في مثل هذه الحالات سرية يديرها في الغالب قادة الأطراف المتصارعة ، ويكون الاتفاق أكثر سهولة إذا كانت الأطراف المشاركة في العملية محدودة ، وقد تفشل مبادرة المشروع الدستوري في الاستجابة إلى رغبات واهتمامات الجمهور، وقد يظهر على هذه المبادرة نقص الأسس الاجتماعية الصلبة ومن جهة أخرى قد تظهر العملية التي تكون فيها مشاركة الأطراف كبيرة توقعات عالية قد تؤدي إلى زيادة قوة الجماعات الضعيفة وأصحاب المصالح ، مما يجعل من اتخاذ القرار صعبا[4] ، وتفترض عملية إعادة صياغة دستور من أجل التأسيس الديمقراطي جملة من الأهداف نجملها فيما يلي[5] :

1- دعم الوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة تعكس التنوع الثقافي والسياسي والشعور بهوية وطنية واحدة.

2- دعم القوى الشعبية من خلال الاعتراف بسيادتها ، ومن خلال تزويدها بالمعرفة وقدرة مشاركتها في الشؤون العامة وممارسة حقوقها وحمايتها.

3- تحديد قيم وأهداف وطنية من خلال الحوار والنقاش الوطني الموسع.

4- المصالحة بين كل الأطراف المتنازعة.

1: د.بوكرا إدريس، المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغير. ص15.
2: نفس المرجع ، ص17.
3: فرانشيسكا بيندا ، أندرو أليس وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2005 ، ص04.
4: نفس المرجع السابق ، ص07.
5: نفس المرجع السابق ، ص07.

5- توسيع برنامج التغيير من خلال التعرف على مصالح الجمهور وليس على اهتمامات النخبة أو سكان المناطق الحضرية فقط...الخ ، وتستوجب عملية صياغة الدستور الجديد الخطوات التالية[1]:

- الإتفاق على مجموعة واسعة من المبادئ والقيم والأهداف.

- الإتفاق حول المؤسسات وإجراءات صياغة الدستور.

- التعرف على الآراء وجمعها ، وتشمل الخطوة على إعداد الناس من أجل الاستفتاء ، استشارة الخبراء، الاطلاع على التجارب المشابهة وتحليل الآراء.

- إعداد مسودة الدستور من خلال النقاش الشعبي لها ، وإقرار المسودة من خلال المؤسسة أو الهيئة صاحبة القرار، ثم الاستفتاء عليها وبعدها وضع الدستور موضع التنفيذ.

ولقد شهدت الجزائر قبل صدور دستور 23 فيفري 1989م تعديلا دستوريا عقب حوادث 05 أكتوبر بحوالي شهر، وهو التعديل الجزئي لدستور 1976م الذي لم يستوفي الخطوات والأهداف الأنفة الذكر ذلك لأنه لم يكن الحزب طرفا فيه ، حيث لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية بتفاصيله إلا يوم صدور بيان رئاسة الجمهورية في 4أكتوبر 1988م ، وقد شمل التعديل 14مادة من الدستور السابق وهو الثالث من نوعه وكان هذا في 03نوفمبر 1988م[2] ، والسؤال الجدير بالطرح هنا هو: هل التعديلات الجزئية التي أجريت على دستور عام 1976م في 03 نوفمبر 1988م ، هي الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية في خطابه يوم 10أكتوبر 1988م عقب أحداث 05أكتوبر ، أم أنها خطوة ضرورية لتحقيق التغيير الدستوري الجذري ككل في 23 فيفري 1989م ، وهي الإصلاحات المقصودة في خطابه؟

يفترض أن يندرج أي تعديل دستوري ضمن إطار الرغبة في حل التناقض داخل النظام السياسي الجزائري من أجل الاستقرار والاستمرار ، بناء على لسان حال الواقع المتسم بالصراع وتسارع الأحداث سواء داخل السلطة أو في الشارع خارجها ، وبحث عن هيكل وإجراءات أكثر ملائمة للحقائق السسيولوجية والثقافية والتغيرات السياسية للدولة ، فمعرفة حقيقة أهداف التعديل الدستوري الجزئي يدفعنا لاستقراء جملة التعديلات والإصلاحات التي جاء بها والمتمثلة في:

- قسمت الوظيفة التنفيذية وأعيدت هيكلة السلطة التنفيذية إلى هيئتين، من خلال استحداث رئاسة الحكومة وتقسيم الصلاحيات بينها وبين رئاسة الجمهورية من جهة والبرلمان من جهة أخرى ، إذ عهد لرئيس الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية لصياغتها في شكل سياسة عامة ، وقد أعطت المادة144 من التعديل الدستوري الجديد الحرية الكاملة لرئيس الحكومة في تشكيل حكومته بعد استشارة واسعة ، وهي الجملة التي تجسد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة في صفوف من ينتسبون إلى حزب جبهة

1: نفس المرجع ، ص08.

2: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص143.

التحرير الوطني[1] ، وعهد للبرلمان مسؤولية مراقبة تطبيق هذه السياسة عن طريق منح الثقة للحكومة أو تأسيس ملتمس الرقابة ، مع احتفاظ رئاسة الجمهورية بسلطتها في تعيين وإنهاء رئيس الحكومة وحل المجلس الشعبي الوطني ، إلى جانب احتفاظه بسلطة التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية والسلطة التنظيمية وغيرها ، هذه الخطوة التعديلية جاءت على اثر الانتقادات التي طالت رئيس الجمهورية جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والمشاكل التربوية التي تعاني منها الدولة ، وأثرها على مكانة رئيس الجمهورية المحتكر لجميع السلطات ، وهي الخطوة التي تضمن له الحفاظ على تجميعه لسلطة التي كانت بحوزته دون أن يكون موضع انتقاد واستياء شعبي[2] ، كما أن الخطوة تعبر عن تكريس مفهوم فكرة الالتزام والشعور بالمسؤولية بدل رميها على أعتاق الأخريين مثلما كان يقال في السابق بأن الخطأ يأتي من فوق، وكان الهدف منه هو إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة التي يمكن حلها عند الضرورة السياسية أو الإخفاق.

- أعيد صياغة المادة05 من الدستور السابق ، وأعطت لرئيس الجمهورية الحق للرجوع مباشرة إلى إرادة الشعب متى شاء في القضايا ذات الأهمية الوطنية ، بالرغم من وجود مادة أخرى منه وهي المادة 111الفقرة 14 التي تعطي له هذا الحق ، لكنها لا تمنح له سلطة الرجوع إلى الشعب ، في حالة اتخاذ موقف في مؤتمر الحزب بالأغلبية في القضايا التأسيسية لدولة ، المخولة له بمقتضى المادة 09/59 من القانون الأساسي للحزب ، ومن هذا التعديل نستشف وضع مركز رئيس الجمهورية فوق الحزب ، وفوق الشعب بإعطائه حرية المناورة بين مرجعيتين للسيادة وهي الشعب ومؤتمر الحزب ، وفي هذه الحالة من الظروف تحرر رئيس الجمهورية من الالتزام باستشارة أي جهة معينة ، مما جعله في علاقة مباشرة مع صاحب السيادة الأول وهو الشعب الذي يعتبر الورقة السياسية الآمنة له التي تؤمنه من ضغوط الحزب والمؤسسة العسكرية[3] .

- إلغاء الفقرتين(1،9) من المادة111 من دستور1976م اللتان كانتا على التوالي تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ، وألغيت القاعدة التي تخول لرئيس أن يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزتهما ، وكان الهدف القريب من هذا هو فصل الدولة عن الحزب ، ومنحالاستقلالية للرئيس للقيام بالإصلاحات التي وعد بها، وبهذا بدأ الحزب يبتعد تدريجيا عن مراكز القيادة[4] .

1: سعيد بوالشعير ، مرجع سابق ، ص186.
2: نفس المرجع السابق ، ص186.
3: سعيد بوالشعير، مرجع سابق ، (184- 185).
4: نفس المرجع ، ص188.

- منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية ، ورفع وصاية الحزب الواحد وسيطرته عليها ، وقد عبر الرئيس "الشاذلي بن جديد" عن ذلك بقوله أن الحزب لا بد وأن يبعد قبضته عن المسؤوليات في جهاز الدولة والقطاع الاقتصادي والمنظمات ، كما أصبح الترشح للمجالس المنتخبة لا يشترط إجبارية العضوية في الحزب[1].

- بروز محتشم لدور البرلمان في مواجهة الحكومة عن طريق[2] :

1- عرض الحكومة لبرنامجها ولبيانها السنوي لسياسة العامة على المجلس الشعبي الوطنيدون إمكانية طرح لائحة اللوم من طرفهم ، ولكن مع إمكانية طلب التصويت بالثقة من طرف الحكومة.

2- إمكانية المبادرة بالقوانين من طرف أعضاء البرلمان .

ولم تستطع هذه التعديلات الدستورية أن تحقق التوافق داخل دواليب السلطة ، خاصة مع فشل المحاولة في المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في الفترة ما بين (27-28) نوفمبر 1988م ، الذي صادق على توصية بموجبها يتحول الحزب إلى جبهة تظم مختلف الحساسيات التي يتكون منها المجتمع[3] ، وهي فكرة يعود تاريخها في الجزائر إلى موقف "حزب الثورة الاشتراكية" الذي تم منعه في 30أوت 1963م ، والذي كان يرفض مبدأ الحزب الواحد ذاته ولم يكن مؤيدا للتعددية الحزبية من النوع الغربي ، بل كان يرى ضرورة تجمع كل القوى الحية الواعية في البلاد ضمن حزب ممثل يكون قاعدة لديمقراطية[4] ، كما أن إجراءات التعديل الدستوري لا تمكن القوى الاجتماعية من التمثيل السياسي ، ولا تمكن الهيئة التشريعية الممثلة للمواطنين من ممارسة وظيفتها الرقابية ، مما يفتح الذهن للقول بان هذه التعديلات جاءت لتمديد عمر النظام السياسي ، عبر ضمان بقاء العناصر الفاعلة فيه وعلى رأسها رئيس الجمهورية ، من خلال استحداث ثنائية السلطة التنفيذية التي كان الهدف منها جعل رئيس الجمهورية بعيدا عن المسؤولية السياسية العامة التي يتحملها رئيس الحكومة نيابة عنه في كل الهزات الاجتماعية المحتملة ، وهو ما شوهد في التعاقب الحكومي فيما بعد ، وهي التعديلات لم تشر إلى التعددية السياسية ، بل إن المؤتمر السادس رفض رفضا قاطعا التعددية السياسية ، واعتبر أن وقتها لم يحن بعد[5] .

وقد تلت خطوة التعديل الجزئي للدستور 1976م إصدار دستور جديد يهدف إلى تمكين القوى المجتمعية من التمثيل السياسي ، ولقد حددت صياغة مشروع دستور 23فيفري 1989م مجموعة من الغايات والإجراءات للانتقال من طبيعة النظام السياسي القائم ، لكن باتجاه يمكن القول عنه انه بعيد عن

1: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص143.

2: د.بوكرا إدريس ، ص142.

3: نفس المرجع ، ص142

4: مكاشة غوتي ، " الوضع الحزبي في الجزائر من سنة 1962الى يومنا هذا ". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ، معهد الحقوق والعلوم الإدارية ، العدد28سبتمبر 1990 ، ص675.

5: ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص144.

القيم الديمقراطية ، وبعيدة عن الإجراءات المعتادة إتباعها في عهد الأحادية الحزبية ، وهي إجراءات تأسس لنظام تسلطي يتيح هامش الحرية لقوى سياسية تدور في فلك السلطة المهيمنة حتى تضفي على ممارساته صفة الديمقراطية ، فالنظام التسلطي ديمقراطي الواجهة وتسلطي الممارسة .

فطريقة إعداد أول دستور في البلاد في الفترة الأولى للاستقلال وهو دستور 1963م التزمت فيه السلطة السياسية حد أدنى من الشرعية القانونية والمشاركة السياسية بمفهوم الديمقراطية الشعبية ، رغم الظروف الاستثنائية التي أملتها حداثة البلاد بالاستقلال وآلام صراع الإخوة الأشقاء على السلطة ، إذ تولى إعداد مشروعه المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني خلال شهر جويلية من عام 1963م ، وطرح للمناقشة على ندوات جهوية وندوة وطنية للإطارات الحزب في الجزائر العاصمة ، والتي وافقت عليه في 31جويلية من نفس السنة ، وعلى اثر ذلك قدمه 05 نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس التأسيس الذي انبثق عن طريق الانتخاب ، كما نصت عليه دورة المجلس الوطني للثورة المنعقدة في طرابلس ما بين (27-07)جوان 1962م ، وقد وافق المجلس على هذا الدستور بتاريخ 29اوت 1963م ، وعرض على الشعب للاستفتاء في 08سبتمبر 1963م ، وتم إصداره في العاشر من نفس الشهر نفسه[1].

غير أن الجزائر عمدت إلى تعديل دستوري في 03 نوفمبر 1988م ، وإعداد دستور جديد في 23 فيفري 1989م بطريقة مخالفة للتقاليد الدستورية القديمة ، إذ لم يشرك فيها لا هيئات الحزب ولا المجلس الشعبي الوطني باعتبارهما المصدرين الرئيسيين للشرعية بالموازاة مع الشعب مصدر السيادة والشرعية ،وقد قدمت الإصلاحات المعدة في الدستور على أنها من إنتاج جبهة التحرير الوطني ،غير أن الحقيقة أنها لم تكن هي المقترحة لها و لا المناقشة لها ، فالإصلاحات السياسية أعدت من دون أي استشارة مسبقة للجبهة على أي مستوى ، وقد اطلعت عليها القيادة السياسية واللجنة المركزية للحزب في الوقت نفسه الذي تعرف فيه بها المواطن بواسطة الصحف[2] ،وقد لعبت السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الجمهورية دورا بارزا في هذين المشروعين ، نتيجة تركيز السلطة التي يعرفها النظام السياسي الجزائري في يد رئيس الجمهورية[3].

إن ما يمكن قوله عن الطريقة التي تمت بها عملية الانتقال الدستوري ، هو أنه غلب عليها عدم الشفافية كمعطى أساسي بين مختلف القوى السياسية المكونة للنظام السياسي، بحيث لم تعرف الحالة الجزائرية أي حوار جدي شفاف داخل المؤسسات السياسية التي كان من المنتظر أن تكون مجالا للحوار السياسي حول طرق وآليات الانتقال.

1: د.سعيد بوشعير ، مرجع سابق ، ص36.
2: د.بوكرا إدريس ، مرجع سابق ، ص17.
3: جابي ، مرجع سابق ، ص(78- 79).

فحق التعديل الدستوري يكون للشعب في ظل القواعد الديمقراطية ، التي تعطي للشعب السلطة التأسيسية باعتباره صاحب ومالك السيادة ، وهو بهذا صاحب الكلمة الفاصلة ، غير أن مضمون هذه المادة لا يلبث أن يتراجع عنه فيما يخص حق المبادرة بالتعديل الدستوري لصالح المادة 174 و177 منه[1] ، واللتان تجعلان حق المبادرة بالمراجعة الدستورية تتم خارج الإرادة الشعبية لتوضع في يد إختصاص رئيس الجمهورية ، فإعداد الدستور بالطريقة التي اشرنا إليها وفي المدة القياسية الفائقة إذ في ظرف أشهر قليلة اكتملت صياغته ، وهذا الإقصاء والسرعة في إعداده يطرح أمامنا فرضية قوية مفادها[2] أن هذا الدستور أعد من قبل، وينتظر الظروف المناسبة للإعلان عنه ، وكانت حوادث 05أكتوبر الظروف المناسبة لذلك ، الشيء الذي يفتح باب التأويل أنها من صنع النظام حتى يتمكن من تمرير الإصلاحات التي تضمنها الدستور ، إذ لم يشترك المفكرون والقوى الفاعلة في البلاد في صياغته ، كما لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية للحزب بهذا المشروع إلا يوم 24أكتوبر 1988م ، تاريخ نشر بيان رئاسة الجمهورية الذي يحدد جملة من نقاط التعديل[3] ، وهذا ما أكده رئيس الحكومة السابق "قاصدي مرباح"* بأنه - الدستور- من إعداد بعض الشخصيات في رئاسة الجمهورية ، ولم يعرض عليه ويستشر فيه إلا في صياغته النهائية لإبداء رأيه فيه في مدة قصيرة ، ورغم انتقاد معظم الشخصيات الوطنية لهذه الإصلاحات بأنها جاءت بطريقة انفرادية ومعزولة عن الشعب ، وأنها تخدم مصالح فئة معينة[4] ، إلا أنها وصلت إلى أن تكون القاعدة الدستورية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال استفتاء الشعب عليها.

إن تفحص نتائج الاستفتاء الدستوري لـ23فيفري 1989م لكل ولاية على حدى نقف على أربع ولايات كانت قد صوتت ضد التغير الدستوري ، وهي البويرة ، سكيكدة ، المدية ، ميلة، بالنسب المئوية التالية على الترتيب 55,47/ ، 52,93/ ، 59,60/ ، 57,39/ ، كما نجد نسبة الأصوات المعارضة لتغيير الدستوري مرتفعة إلى حد ما بالمقارنة مع بقية الأصوات المعارضة في الولايات الأخرى في كل من الولايات التالية أم البواقي ، باتنة ، جيجل ، سطيف ، قسنطينة ، مسيلة ، برج بوعريريج ، البليدة وعين الدفلة ، غير أن الأصوات المؤيدة لتغيير الدستوري كانت هي الغالبة ، إذ كانت نتائج الاستفتاء 7.290.760 صوتا مؤيدا للتعديل الدستوري المعروض للاستفتاء مقابل 2.637.678 صوتا معارضا من

1: د.بواكرا ادريس ،مرجع سابق ، ص18.

2: عمر فرحاتي ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر(رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، ص84.

3 : ABDELKADER DJEGHLOUL, le multipartisme a l'algérienne. Maghreb Machrek N°127,mars 1990,p196.

*: لقد أخرج السيد قاصدي مرباح من منصبه كرئيس للحكومة بحجة بطئه في تنفيذ الإصلاحات ، وفي البداية رفض الانصياع إلى أوامر الشاذلي محججا بأنه يحتكم إلى النواب الذين منحوه الثقة لكي يقرروا مصيره ، لكنه بعد أيام من المعاندة عاد وقبل بالأمر الواقع ، وإن كان قد قال بعد ذلك أنه ندم على فعلته ، وكان عليه أن يعتصم في مكتبه ويرفض تنفيذ أوامر الرئيس الشاذلي (أنظر جورج الراسي ، مرجع سبق ذكره ، ص336-337)

4: جريدة الشعب ليوم 02جانفي 1992 ، ص04.

مجموع الناخبين المقدر ب10.401.548 أي بنسبة 73,43/ مؤيد له والتي أعطت الضوء الأخضر لظهور أول دستور تعددي بالجزائر.

في ظل غياب المعطيات الميدانية والمؤشرات الموضوعية المحددة للسلوك الانتخابي في الولايات السابقة الذكر في تلك الآونة ، والتي تفسر لنا هذه المعارضة والمقاومة لتغيير الدستوري ، يمكن تأويل هذه النتائج مع الحقائق الوطنية بالقول ، بأن التيار المحافظ المعارض لمرور التغير الدستوري كان منتشرا بصورة كبيرة في الولايات السابقة الذكر ، وهو التيار الذي عبر على ستاتيكية القيم السياسية القديمة دون مناورة ، والتي ترسخت في صفوفه والتي تأبى الحركة مع لتاريخ ، وهي ليست كافية لتفسر لنا المشهد السياسي الجزائري بعد حوادث 05 أكتوبر 1988م ، ذلك أن فهم المشهد يتتطلب التركيز على العناصر الفاعلة فيه لتتبع حقيقة حركة القيم النظرية المضمنة في الدستور على مستواهم، والتي كان لها الانعكاس الأكبر على مسار الحياة اليومية ، التربوية ، التعبدية ، الأمنية الإقتصادية ، والسياسية للمواطن والشعب الجزائري ، وهو الجهد الذي ننهض به فيما بقي من فصول ومباحث هذا البحث ، محاولين إستعراض القيم التي تحرك تلك العناصر الفاعلة.

المبحث الثالث: المحتوى القيمي الديمقراطي للنصوص الدستورية والتشريعية المؤطرة لعملية التحول الديمقراطي:

إن الهدف من دمقرطة الحياة السياسية في كافة المجتمعات التي تخطوا هذه الخطوة هي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن الديمقراطية تحرر القوى من أجل خلق الحلول الإبداعية للمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع في إطار النافس ، ذلك أن التنافس وحده الذي يحدث التراكم الذي بدوره يحرر الانسان إقتصاديا وسياسيا ، وثقافيا ، وروحيا ، ودر الدولة يقتصر على تنظيم هذا التنافس وفق إطار وقواعد عامة ، وهذا الدور للدولة يقتضي منها أن تكون قوية ، غير أن غياب المقاولين المؤهلين لهذه العملية يفرض على الدولة أن تكون هي المنشطة للتنمية[1] ، الشيء الذي يطرح تساؤلات عن الحدود التي يجب أن تقف الدولة عندها*.

ولقد جاء دستور 23فيفري 1989م للاستجابة إلى ظروف غير عادية عرفها النظام السياسي الجزائري ، ولتلبية رغبات وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وفق تصور معين لسلطة السياسية الفعلية بالجزائر ، ولقد اشتمل الدستور على جملة من النصوص التي تكفل جملة من الحقوق والحريات السياسية والمدنية للمواطن ، وجملة من القواعد التي تنظم علاقات السلطة في الدولة ، إلا أنها فارغة من

1 : M4HAMMED BOUKHOBZA , Octobre 88 : évolution ou rupture ? Alger : ministre de la culture ,2009 , p82.

*: ففي المجال الاقتصادي لقد حددت المادة 17 من دستور 23فيفري 1989م الميادين التي تحتفظ بها الدولة والتي تعتبر حكرا عليها والمتمثلة في باطن الأرض والمناجم ، المواد الطبيعية للطاقة ، الثروات المعدنية ، الطبيعية و الحية ، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات ، كما تحتفظ بالنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

المضمون الفعلي في ظل بناء تشريعي يقوم على الإيمان العميق بمبدأ احتكار السلطة ، وعدم تداولها بين مختلف الجماعات السياسية والاجتماعية[1]، وقد عملت الجزائر على تحقيق نقلة نوعية من حيث طبيعة دساتيرها عشية اعتماد دستور 23 فيفري1989م ، فبينما كانت الجزائر قبل هذه الفترة تحكمها دساتير برامج constitutions programmes التي يطغى عليها الطابع السياسي بالمقارنة مع الطابع القانوني ، نظرا لكونها تتضمن برامج وأهداف مثالية أكثر من التزامات قانونية ، إذ نجد إلغاء مصطلح الاشتراكية ودورها المؤكد عليه سابقا في تسير البلاد ، وبالتالي جاء الدستور خال من الشحنة الإيديولوجية الاشتراكية ، والتوكيد على أهمية بناء حزب طلائعي.

وقد شهدت الجزائر ميلاد أول دستور قوانين constitution lois وذلك لاحتوائها على زمرة من القواعد القانونية واجب الالتزام بها لحماية الحقوق وحريات الأفراد ، فدساتير القوانين هي دساتير الدول المتقدمة التي تنتهج الديمقراطية كنظام للحكم[2] ، وهي الخلاصة التي خلص إليها المذهب الدستوري الذي تطور في الغرب ، والذي يرى بأن القانون الدستوري هو قانون الحرية والسلطة في آن واحد لأن مبادئه تنبني على الحقوق الشخصية والسياسية للإنسان ، وتهدف إلى تأكيد كرامة الإنسان ومساواته مع بني جنسه وضمان ممارسة حقوقه وحرياته التي من بينها ممارسة الحكم وإقرار سيادة الأمة والشعب، ويتحقق ذلك بتوفير وسائل ما أكدته المادة16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789م : " كل مجتمع لا تتوفر فيه ضمانات كافية لحماية الحقوق ولا وجود لفصل واضح بين السلطات ليس له دستور"[3] ، وفي ما يلي نستعرض قيم أول دستور جزائري للقوانين الذي حكم الفترة الجنينية للديمقراطية الجزائرية.

القيم الغائية للتحول الديمقراطي عشية التعديل الدستوري لـ 23فيفري1989م: لقد ضمن المشرع الجزائري أول وثيقة دستورية ظهرت بعد حوادث 05أكتوبر 1988م مجموعة من قيم الغايات التي يهدف إليها النظام السياسي الجزائري مع زمرة أخرى من قيم وسيطية اقتبسها من الديمقراطية الغربية باعتبارها تمثل الخبرة النظرية والتجريبية للديمقراطية كعملية للحكم وكإطار مؤسساتي ، في إطار إدارة الأزمة الداخلية والبحث عن الانسجام مع النظام الدولي الذي أخذ يتشكل مع انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي ، وفق خطة لتنمية سياسية قائمة على إستراد آليات الديمقراطية واقتصاد السوق التي هي منتوجات لديناميكية سياسية واقتصادية واجتماعية غربية ، دون الاجتهاد للتأسيس لقيم الديمقراطية كفلسفة ونظام سياسي واجتماعي وفق الخصوصيات البيئية الداخلية ، وهي خطوة لا تختلف كثيرا عن الخطوة

1: : د.غالب عبد المعطي الفريجات ، أفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. التجربة الأردنية نموذجا ، الطبعة الأولى ، دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002، ص41.
2: بوالشعير ، مرجع سابق ، ص193.
3: نفس المرجع ، ص194.

الاقتصادية التي عملت بها الجزائر في السبعينيات عشية استيرادها للآلة الإنتاجية ومفتاحها في اليد ، دون العمل كثيرا على التأسيس لنظام تعليمي يفهمها وينتجها ويطورها ، في إطار إستراتجية لتنمية عن طريق إستراد منتجات العلم لا نقل العلم والمعرفة.

ولقد استهل المشرع الجزائري النص الدستوري لـ23 فيفري 1989م بديباجة مستعارة من القيم ، تحوي أجمل ما يمكن أن يحوز عليها أي شعب من القيم والمثل ، وهي استعارة بقدر ما تعبر على كبر الطموح في الإصلاح والولوج إلى قيم الديمقراطية من جهة ، بقدر ما تعبر أيضا على القدرة في المضي قدما في الزيف والتدليس والقفز على الحقائق التاريخية ، ذلك أن الديباجة المستعارة راحت تتغنى بما ليس في منظومة القيم التاريخية لهذا الشعب وهي تأسيسه للدول ديمقراطية ، فالمشرع يورد فيها حرية الشعب ويستبطن إرادته في التصميم على البقاء حرا ، ثم يعود به ليذكره بتاريخه الطويل الذي هو سلسلة متصلة من الحلقات من الكفاح والجهاد ، وفي اللحظات الحاسمة من تاريخه يعرف الشعب كيف ينتج روادا من رحمه للحرية والوحدة والرقي ، وبناة لدول ديمقراطية مزدهرة ، ويتوقف المشرع الدستوري عند اللحظة التاريخية لأول نوفمبر 1954م ليعدها نقطة فاصلة في حياة الشعب الجزائري ، أين تكفل بنفسه في تقرير مصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية في ظل الاستقلال ، وكانت هذه النتيجة هي ثمرة إيمان الشعب بالاختيارات الجماعية التي أعقبتها استعادة الثروات الوطنية ، وجعلت من الجزائر دولة في خدمة الشعب وحده ، تمارس سلطاتها بكل استقلالية بعيدة عن أي ضغط خارجي ، فالشعب الجزائري مناضل في سبيل الحرية والديمقراطية ، ولا يزال دوما على هذا الخط النضالي ، ويعتزم بهذا الدستور - الذي يجسد عبقريته ، وهو مرآته التي تعكس تطلعاته وثمرة إصراره ونتاج التحولات الاجتماعية العميقة التي أحدثها[1] - أن يحقق قيم سياسية غائية وأخرى وسيطية ، تمكنه من اجتياز حالة الأزمة الداخلية ، وتحقق له انسجاما مع التحولات العالمية ، ومن جملة القيم الغائية الديمقراطية النظرية التي تضمنها التحول الدستوري لـ 23فيفري 1989م ما يلي :

1- قيمة المساواة في دستور 1989م: لقد استخدم المشرع الجزائري في دستور 23فيفري 1989م قيمة المساواة على مستويين مختلفين هما مستوى المساواة بين الدول وهي المشار إليها في المادة 27 من الدستور ، وهي تنص على أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس مبدأ المساواة . إن ظاهر هذه المادة يفصح عن منظومة أخلاقية و قيمية تكافح الجزائر من اجلها ، وهي تكثيف التعاون الدولي وتوطيد الصدقات بين الدول ، وهذا العمل الدبلوماسي تحكمه قيمة المساواة بين الدول.

1: مرسوم رئاسي رقم(89- 18) مؤرخ في 22رجب عام 1409 الموافق لـ 28فبراير سنة 1989م يتعلق بنشر نص التعديل الدستوري الموافق عليه في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد09 لسنة السادسة والعشرون ، الأربعاء 23رجب عام 1409م الموافق لـ 01مارس سنة1989م ، ص235.

إن الجزائر بهذه المادة بالغت نظريا في استعدادها لبناء نظام دولي عادل ، خاصة إذ بات الساسة مستعدين ومجهزين للتعاون دوليا عن طريق تحقيق المزيد من الأهداف والأغراض المشتركة ، رغم أن القانون الدولي لا يطالب الدول بالإقدام على أفعال ليست هي راغبة في القيام بها ، أو ربما ليست قادرة على ذلك[1] ، وهو المبدأ الذي تستند عليه الجزائر في سلوكها الخارجي ، ومنه استوحت مبدأ لا ينفصل عنه وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو مبدأ يستمد شرعيته من شرعية الأمم المتحدة التي جاءت لتصفية الاستعمار، ومن النظرة الإزدرائية لدول الحلفاء لهذا المبدأ ، والذي يعود ميلاده إلى عهد مفهوم الدولة الأمة ، كوضع طبيعي رتب عليه الرئيس الأمريكي "وليسن" غداة الحرب العالمية الثانية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو المبدأ الذي قيده الحلفاء في غرب أوربا بشرط أن يكون الشعب بالغا* ، أي قادرا على التمييز بين ما يضره وما ينفعه ، ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه ينفسه[2] ، وهو المبدأ الذي جسدته الجزائر في مواقفها في الكثير من القضايا الدولية من مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية ، كما أن مراعاة قيمة المساواة في العلاقات بين الدول هو الذي جعلها تتخذ موقف المتفرج حيال الأزمة الليبية في 2011م ، وذلك أنها نظرت إليها على أنها أزمة دولة وليس أزمة نظام سياسي مع شعبه

والمستوى الثاني داخلي هو المساواة بين الأفراد ، إذ أطرتها المواد التالية: إذ تنص المادة 28 من دستور1989م على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد ، أو العرق ، أو الجنس ، أو الرأي ، أو أي شرط و ظرف آخر شخصي أو اجتماعي ، وتنص المادة30 من نفس الدستور على أن المؤسسات تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات ، بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان ، و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية** ، وهي مادة نظرية أكثر مما هي قابلة لتطبيق وذلك أنها تنصرف إلى المساواة في الفرص أكثر مما تركز على المساواة في الحقوق أمام القانون ، لذلك يعتقد "أليكسي دوتوكفيل" أن المطالبة بها ستبقى قائمة مهما بلغت درجة الاستجابة لها وذلك

1: روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول.الطبعة الأولى ، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: العبيكان ،2003 ، ص747.

*: كانت الرأسمالية الأوربية تصف كل أرض خارج أوربا بأنها ليست ملك أحد " no man's land " لأن أولئك الذين يسكنوها نوع منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلا ، ولكنه أدنى بكثير من الانسان الأوروبي ، ذي المدنية العريقة التي نشأت في أرض اليونان ثم انتشرت بفضل الرومان واتقت بقبول المسيحية ، وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء ، ولهذا وظفوا غيرهم بالتوحش والهمجية ، واستنادا لهذا التصنيف اقتنع الأوربيين أن غزوهم للأمركيتين وإفريقيا وشبه القارة الهندية عمل نبيل يهدف إلى نشر أفضال المدنية الغربية.(أنظر إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية . مجلة الملتقى مراكش ، العدد 13 ، صيف2005م ، ص(127-128) .

2: نفس المرجع السابق ، ص127.

**: ليس صحيحا عمليا المساواة بين المواطنين في الريف والمدينة في الفرص المتاحة التي تساهم في نمو وتفتح شخصياتهم ، وذلك راجع إلى التنمية غير المتوازنة بين مختلف المناطق والجهات ، فتركيز كل المرافق في الشمال وإهمال الجنوب ، وفي الشمال يتم التركيز على المراكز الحضرية أكثر من المراكز الريفية بمبررات غير موضوعية ، كما أن مشاركة الجميع في الحياة السياسية يخضع إلى معايير الولاء والقرابة والجهة أكثر مما يخضع إلى معيار الكفاءة والجدارة والاستحقاق.

لتعقدها ، وسيبقى الخطاب النقدي الماركسي للنظام الديمقراطي الرأسمالي ذا جدوى سياسية كبيرة ، وذلك لأنه يقدم وعودا في هذا الاتجاه ثم لا يلبث أن يحققها ، نتيجة أن اشتغاله الطبيعي يعمل على إنتاج عدم المساواة[1] ، وتنص المادة48 منه كذلك يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة ، دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون* ، وتنص المادة61 على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ، كما تنص المادة131 أن أساس القضاء مبادئ الشرعية و المساواة و الكل سواسية أمام القضاء وهو في متناول الجميع.

قيمـة الحريـة في دستور23 فيفري 1989م : يشكل دستور 1998م منعرجا هاما بالنسبة للحريات حيث أزيلت كل الشوائب والخلفيات الإيديولوجية التي كانت تلازم مفهوم الحريات في الدستورين السابقين ، لقد افتتـح المشـرع الجزائري ديباجـة دستـور 1989م ، بجملة خبرية تفيد التوكيد أن الشعب الجزائري حر و مصمم على البقاء حرا، ويعلل هذا التصميم بالتاريخ الطويل من حلقات الكفاح و الجهاد التي أنتجت روادا للحرية ، ويعد أول نوفمبر نقطة تحول فاصلة في نضاله في سبيل الحرية و الديمقراطية وهو متمسك بالنضال في سبيلها** ، ولقد تحدث المشرع الجزائري في دستور1989م على قيمة الحرية في علاقة الدولة الجزائرية مع سائر الدول و الشعوب ، و في هذا الباب نجد المادة25 تمنع على الدولة الجزائرية اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بحرية الشعوب الأخرى ، وهي تكافح من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي حسب ما أقرته المادة26 من الدستور، و قد قدم المشرع في هذه المادة الدستورية التحرر السياسي عن الاقتصادي ، على خلفية الاستناد إلى قيمة تصفية الاستعمار والذي يؤدي خروجه إلى التحرر الاقتصادي ، خاصة وأن الوجود الفرنسي المستعمر إرتبط وجوده بنظام الخماسة الاقتصادي ، وتكلم المشرع عن الحرية كقيمة داخل الدولة ، من خلال إقراره بالحريات الفردية والجماعية اللتان يصعب التميز بينهما وذلك لما لهما من إرتباط وثيق من جهة ، وارتباطهما المشروط بالتحرر الاقتصادي الذي ينصب مفهومه لا على تحرير السوق والتبادلات الاقتصادية فقط ن بل يمتد إلى التحرر من الحاجة والفاقة ، وهي المهمة التي لا تقوى على النهوض بها لكافة أفراد المجتمع إلا الدولة ، بتوفير الشروط الكافية للجميع من أجل إستغلال طاقتهم في سبيل تحررهم الاقتصادي ، ذلك أن هذا الأخير هو الشرط الضروري للتحرر الأفراد من فرديتهم العاجزة ، إلى فردية المواطنة التي من سماتها الرئيسية المبادرة

1:PHILIPPE RAYNAUD, la liberté comme valeur, liberté et égalité. Revue les cahiers français n°354 du janvier-Février, 2010, p07.

*: إن الصياغة الشكلية للمادة توحي أن جميع المواطنين سيتناوبون على تقلد مهام ووظائف في الدولة حسب تواجدهم في كل قطاع ، والصحيح هو يتساوى الموطنون في فرص تقلد مهام ووظائف الدولة ذلك أن إتاحة الفرصة للجميع هي المهمة التي لا بد للدولة أن تحرص عليها أما تقلد المهام والوظائف فإنها تكون لمن يحوز على المواصفات التي حددها القانون.

**: إن محتوى الحرية لدى المشرع الجزائري تجد معناها في نهوض أبناء هذا الوطن من اجل التحرر من قيود وتسلط القوى الاستعمارية التي حلت بهذا الإقليم عبر التاريخ بدءا من الفينيقيين والرومان و الوندال والاستعمار الفرنسي الحديث ، وهي تنأى عن نفسها أن تسلك هذا السلوك الاستعماري ، غير أن تأطير العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الدولة الجزائرية الحديثة يشوبها الغموض وعدم الوضوح قانونيا ، والإجحاف والتسلط عمليا.

والخلق والإبداع والنضال وهي المؤشر الحقيقي للتحرر السياسي[1] ، لذلك يرى "يورغن هابرماس" أنه لا يمكن لحقوق الانسان أن تتجسد بإعتبارها حقوق مدنية بمعزل عن الدولة ، فهي مرتبطة بإرادة المشرع السياسي الذي يفترض أن يتجرد من معاييره وقيمه الخاصة ، وهو التجرد الذي يفسر وجود علاقة بين دولة القانون والديمقراطية[2].

الحريات الفردية: وهي تلك المتعلقة بالفرد في حياته الخاصة وهي حريات لصيقة بشخصه وذاته ، وهي التي نصت عليها المادة31 بالقول بأن الحريات الأساسية مضمونة ، إذ أعطت المادة41 حرية اختيار موطن الإقامة و حرية التنقل عبر التراب الوطني لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ، ويأخذ مفهوم التنقل مدلولا واسعا بحيث يشمل التنقل داخل التراب الوطني وكذا الدخول إليه والخروج منه ، وهو سلوك لا تحكمه الحرية بقدر ما تتحكم فيه عوامل جذب وأخرى طرد للبيئة المقرر الخروج منها أو الدخول إليها*، و تمنع المادة35 المساس بحرية المعتقد** ، و حرمة حرية الرأي ، والتمييز بين المواطنين في المادة 28 بسب المولد ، أو العرق ، أو الجنس ، أو الرأي ، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي ، و تضمن المادة36 حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي وحرص الدستور على عدم حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام بدون ترخيص قضائي[3] ،

الحريات الجماعية: لقد تأثرت هذه الحريات بطبيعة نظام الحكم وتوجهاته في كل مرحلة من مراحل صياغة دساتير الدولة إذ نجد دستور 1963م و دستور1976م حرصا على النص على عدم التذرع بهذه الحريات لضرب الطموحات الاشتراكية للشعب وأحادية جبهة التحرير الوطني[4] ، وتأتي المادة39 لتضمن حريات التعبير و إنشاء الجمعيات المدنية ، والاجتماع والمادة 40 لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، وقد أفرد المشرع جملة من الضمانات الدستورية والقانونية لحماية هذه الحريات الفردية والجماعية ، وهذا عن طريق استقلالية القضاء في المادة 129من الدستور من خلال ضمان عدم خضوع القاضي لأي جهة سوى القانون في المادة 147 من الدستور ، والمجلس الأعلى للقضاء الذي أنيط له الدستور مهمة مساءلة القاضي عن كيفية قيامه بمهمته في المادة 140 من الدستور، وقد كلف الدستور

---

1 : DOMINIQUE SHNAPPER, la liberté comme valeur, les liberté au sein de l'état –providence. Revue les cahiers français n°354 du janvier- Février, 2010, p09.

2 : JURGEN HABERMAS, L'intégration républicaine. Traduction de l'allemand par RAINER ROCGLITZ , paris : édition fayard, septembre1998,p245.

*: تتحكم في قرار تنقل أي شخص من مكان إلى أخر داخل الإقليم الواحد أو خارجه كليا ، على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والنفسية والسياسية للمتنقل ، وفي هذا الباب أنظر مؤلف (الدكتور أحمد الربايعة ، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. الطبعة الأولى ، عمان : منشورات دائرة الثقافة والفنون ، 1987م ، (ص51-52).

**: من الصعب جدا أن نتصور إعطاء رخصة لبناء دور العبادة من طرف السلطات العمومية الجزائرية للمواطنين غير المسلمين خارج الدور الرئيسية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ، كما أن إسلامية المجتمع في غالبيته المطلقة تجعل من وضع هذه المادة في الدستور لا يتعدى التظاهر بالديمقراطية والتسامح حتى وإن إمتدت إلى أقدس المقدسات ألا وهو الدين.

3: علي بن فليس ، الحريات الفردية والجماعية في الدساتير الجزائرية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر رقم 02 ، 1998م ، ص54.

4: نفس المرجع ، ص 55.

السلطة القضائية بحماية هذه الحريات في المادة 130من نفس الدستور*، كما كرس الدستور في المادة 45 براءة أي شخص حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته ، كما جسد حماية هذه الحقوق عن طريق مبدأي الشرعية وعدم رجعية القوانين في المادة 46 و47 من الدستور واللتان تقضيان أنه لا يجوز توجيه التهمة لشخص أو إدانته من أجل فعل لم يكن محل تجريم من قبل الدستور والقانون قبل ارتكابه ، كما نصت أيضا المادة34 على أن القانون يعاقب على المخالفات المرتكبة ضد هذه الحريات الفردية والجماعية.

قيمة حقوق الإنسان: بعد الحرب العالمية الثانية ظهر الفرد كوحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة وخاصة ، وهو ما شكل تحديا لمبدأ سيادة الدولة التقليدي ، فبعد أن أصبح الفرد يحظى بالاهتمام القانون الدولي من خلال ظهور قانون الانسان ، ومبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم العالمية الموجهة إلى سلامة وأمن البشرية ، لم يعد بوسع صانع القرار انتهاك حقوقها تحت مظلة مبدأ السيادة الوطنية ، لانهيار حجته بأنه يمثل الدولة أو يطيع أوامرها العليا ، حيث أصبحت حقوق الانسان مسألة تهم الجماعة الدولية والقانون الدولي ، ولم تعد تتعلق بالمجتمعات القومية وتخضع للقانون الداخلي[1] ، وهذا التمركز على حقوق الانسان يعد النواة التاريخية لبداية توسع الليبرالية خارج نواتها المتشكلة منذ الإعلان العالمي لحقوق الانسان في 1789م ، وقد تم الاعتراف بهذه الحقوق بصورة متدرجة في صيغة ثلاثة أجيال** ،ونظرا لهذه الأهمية الحيوية لحقوق الانسان جعلتها تحظى بالاعتراف كقاعدة قانونية بموجب ثلاثة مصادر في القانون الدولي هم الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي ومبادئ العدالة التي تأتي لتأكيد عليها وليس خلقها*** ، ونظرا لأهمية حقوق الانسان وحجيتها القوية في تحديد طبيعة النظام السياسي ، سارعت الجزائر مبكرا

---

*: تنص المادة 129من دستور 23فيفري 1998م على أن السلطة القضائية تحمي المجتمع والحريات ، وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية ، غير أن قيامها بهذه المهمة لا تتأتى لها إلا باستقلاليتها التي هي لا تزال بعيدة التحقيق رغم الآليات المذكور ، وذلك أن المشرع لا ينظر إلى القضاء كسلطة بقدر ما هي وظيفة ملحقة بالسلطة التنفيذية ، واقعة تحت وصاية وزارة العدل ، فهي المسئولة على تكوين القاضي وفق مستلزمات تنشئة الولاء وهي المسئولة على تعيينه ، بعدها يتولى متابعة مساره المهني المجلس الأعلى للقضاء ، الذي هو الاخر لم سلم من التبعية للسلطة التنفيذية.

1: د.فائزة يونس الباشا ، عولمة الحرب ضد الإرهاب وإشكالية المفاهيم . مجلة دراسات ، الصادرة عن المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، العدد23 ، 2005م ، ص57.

**: يعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان المؤسس للجيل الأول لحقوق الانسان والمتمثلة في الحقوق وحريات الشخص الطبيعي الذي لا بد من حمايته في وجوده وخصوصيته ، كما تضمن حريات الشخص المثقف والمعنوي من خلال حرية الضمير والرأي وحرية الانتظام والتجمع والتعبير، وهي الحقوق التي تتطلب من الدولة البقاء على مسافة بعيدة منها إلا بقدر ما أدت ممارستها إلى الإخلال بالنظام العام.

- أما الجيل الثاني من حقوق الانسان فهي الحقوق التي تقع على عاتق الدولة لتحقيقها ، والمتمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تجد فلسفتها في الإيديولوجية الدينية الكاثوليكية والفلسفة الماركسية ، ويتطلب تحقيقها التحرك الايجابي للدولة تجاهها من مثل العمل على جعل المواطنين سواسية أمام الأعباء والفرص التي تتيحها الدولة دون تمييز أو انتقاء لهذا على حساب الاخر.

- الجيل الثالث من الحقوق فتتمثل في الحقوق الاجتماعية التي لا تعود إلى التزام إيديولوجي معين ، والتي نالتها البشرية نتيجة النضالات الجماعية لبعض الفئات التي كانت تعاني من التمييز أو التهميش من مثل النساء والأقليات الثقافية. (للمزيد من التفصيل أنظر

JEAN BAUDOUI, la liberté comme valeur , libertés et libéralisme. Revue . Revue les cahiers français n°354 du janvier- Février, 2010, p12.

**: لقد ذهب القاضي الياباني أمام محكمة العدل الدولية في قضية جنوب إفريقيا معلقا " يستمد مبدأ حماية حقوق الانسان من فكرة أن الانسان هو شخص ، ومن علاقته مع المجتمع التي لا يمكن فصلها عن الطبيعة الانسانية ، وأن وجود حقوق الانسان لا يعتمد على إرادة الدولة لا من خلال تشريعاتها الداخلية ، ولا من خلال معاهداتها الدولية ، فليس بمقدور الدول خلق حقوق الانسان ، وإنما يمكن لها التأكيد على وجودها وحمايتها ولذلك فغن دور الدولة ليس أكثر من دور إضافي حيث وجدت حقوقه مع وجوده وقبل وجود الدولة".(فائزة يونس الباشا ، مرجع سابق ،ص57).

للانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان في أول دستور لها عام 1963م ، إذ نصت المادة 11 منه في باب المبادئ والأهداف الأساسية على انضمام الجمهورية الجزائرية للإعلان المذكور[1].

ولقد أرسى المشرع الدستوري مجموعة من المواد القانونية التي تضمن الحقوق الفردية والجماعية للإنسان وتتمثل الحقوق الفردية التي رصد لها المشرع الدستوري جملة من المواد الدستورية في:

- الحق في العمل لكل المواطنين في ظروف تسودها الحماية والأمن و النظافة و الراحة ، و يسبق هذا الحق زمرة من الحقوق التي تعد من الحجات الأساسية و التي بدونها لا يمكن للحق في العمل أن يؤدى بصورة جادة ، منها الحق في التعليم للجميع مع خلق الظروف الملائمة التي تضمنه وعلى رأسها مجانية التعليم و إجباريته في مراحل التعليم القاعدي الأساسي ، و على الدولة أن تسهر على التساوي في الالتحاق بالتعليم و التكوين المهني كما تعد الرعاية الصحية حق للمواطنين يقع على كاهل الدولة والذي يبتدئ بالوقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها بمختلف الطرق الحمائية والتلقيحية.

- تقع معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل ، والذين لا يستطيعون القيام به ، والذين عجزوا عنه نهائيا على عاتق الدولة ، وهي خطوة في إطار حماية الدولة والمجتمع للأسرة الجزائرية ، إن أخذ المواطن لهذه الحقوق كاملة من اليد الكريمة للدولة ، من شأنه أن تجعل منه يتطلع إلى الكسب ، والاستثمار ، والعمل على الامتلاك الخاص الذي أقرته المادة49 من الدستور.

- حق المحاكمة العادلة للإنسان وهو احد الحقوق التي حدد لها الدستور الجزائري مسارا يبتدئ بـ لا إدانة لأي إنسان إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم ، و لا تكون الإدانة إلا من جهة قضائية نظامية ، و لا يتابع احد ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون ، و يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية ، ولا يمكن أن يتجاوز مدة 48 ساعة ، و يملك الشخص الذي يوقف للنظر حق الاتصال فورا بأسرته ، ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر إلا استثناءا وفقا للشروط المحددة بالقانون ، ولدى انتهاء مدة التوقيف للنظر يجب أن يجرى فحص طبي على الشخص الموقوف إن طلب ذلك ، كما يترتب على الخطأ القضائي تعويضا من الدولة

- حق اختيار موطن الإقامة والتنقل عبر التراب الوطني هو حق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية ، مع ضمان عدم انتهاك حرمة السكن ، فلا تفتيش إلا بأمر مكتوب من السلطة القضائية المختصة ، كما لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة و حرمة عرفه أو بسلامته البدنية و المعنوية ، و تعد سرية المراسلات و الاتصالات الخاصة و حضر أي عنف بدني أو معنوي إحدى مظاهر السلوك الايجابي الذي يضمنها ، كما تعد حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي و حرية المعتقد و الرأي من الحقوق المصانة للمواطن.

1: علي بن فليس ، مرجع سابق ، ص50.

- حق الدفاع الفردي عن الحقوق الأساسية للإنسان و الحريات الفردية.
- حق الانتخاب و الترشح للانتخاب هو حق لكل مواطن جزائري تتوفر فيه الشروط القانونية ، وهي إحدى القيم الوسيطية التي اقرها المشرع الدستوري والتي نتناولها في ما يلي

القيم الوسيطية لتجسيد القيم الغائية في النصوص القانونية والتشريعية: لقد عرج المشرع الجزائري في صياغته لأول وثيقة دستورية على التاريخ الجزائري ليؤكد أن الشعب الجزائري يتنفس الحرية ويعشق العدل والمساواة ، وهو بهذا يطمح كبقية البشر بأن تصان حقوقه وكرامته الإنسانية ، حتى يكون سيدا ومالكا للسيادة الوطنية.

إن هذه القيم التي تشكل غاياته وأماله لا يلبث المشرع أن يخيبها حينما يورد مجموعة من القيم الوسيطية التي تعمل على تجسيدها في المواد الأخرى من نفس الوثيقة الدستورية ، أو القوانين التشريعية المفصلة للقواعد الدستورية المقرة بتلك القيم ، وهو ما يعني أن غايات الأنظمة السياسية لا تسعها الوثيقة الدستورية وحدها بل لابد من تصفح النصوص التشريعية والتنفيذية من جهة ، ومراقبة الممارسات الواقعية للفواعل السياسية ، ذلك أن النصوص الإجرائية هي التي تتيح لهذه الغايات والآمال إمكانية التجسيد والتحقيق ، غير أن الممارسات الواقعية هي الفيصل بين الحقيقة والآمال ، ذلك أنها ترتبط بالدوافع والحاجات من احترام القانون وتجسيدها أو خرقها وتجاوزها ، وصدق من قال أنه " لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم" في ظل غياب إرادة وثقافة سياسية تحترم القانون ، وتعمل على تجسيده وتطبيقه حتى وان كان في غير صالحه.

موقع الانتخاب كقيمة سياسية وسيطية ديمقراطية في دستور23 فيفري1989م: لقد اعتبر المشرع الدستوري الانتخاب السياسي و الإداري كقيمة وسيطية حيوية تجسد غايات الحرية والمساواة في النظام الديمقراطي ، وقد اقرها كحق لكل مواطن جزائري تتوفر فيه الشروط القانونية وهم متساوون في تقلد المهام والوظائف في الدولة ، دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون ،و لقد أولى المشرع الدستوري أهمية خاصة للانتخابات في تشكيل المؤسسات السياسية و الإدارية المركزية و المحلية، وفي تقلد المناصب السياسية فيها ، و كيفية اتخاذ القرارات فيها وهي الأبعاد التي تتضح على ضوئها حقيقة هذه القيمة السياسية الوسيطية.

أهمية الانتخاب في تشكيل المؤسسات السياسية و الإدارية في دستور23 فيفري1989م:

لقد أقر المشرع الدستوري الجزائري الانتخاب كقيمة وسيطية لتشكيل المجلس الشعبي الوطني ، إذ ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري لمدة خمس سنوات ، و يحدد القانون كيفيات انتخاب النواب لاسيما عددهم و شروط قبولهم للانتخاب - المواد(95 ، 96 ،

97)-[1] ، فبينما نصت المادة22 من دستور1976م على انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء على ترشيح من قيادة الحزب ، فان دستور1989م وقانون الانتخابات ألغى احتكار حزب جبهة التحرير الوطني لترشح للانتخابات ، و يجوز لأي شخص تتوفر فيه الشروط القانونية أن يترشح تحت لواء حزبي أخر أو بصفة حرة[2] ، ولم يقتصر الإقرار بالانتخاب على مستوى المؤسسات التمثيلية المركزية للدولة ، بل إمتد ليشمل كافة الأقاليم المحلية ، بإعتبار المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي المنتخبين ، هما الصيغة و الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته عن طريق أفراد ممثلين له ، و يراقب عمل السلطات العمومية وهو قاعدة اللامركزية ، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[3] ، ويعد انتخاب هذه المؤسسات وجه من أوجه ممارسة السيادة الشعبية التي يمارسها بواسطة المؤسسات الدستورية ، التي يختارها عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين ، والشعب حر في اختيارهم باعتباره مصدر كل سلطة التي تستمد السيادة الوطنية منه كونها ملك له لا لغيره* ، ولم تتوقف قيمة الانتخابات لدى المشرع الدستوري عند حدود انتخاب المؤسسات الدستورية ، بل امتدت لجعلها قيمة وسيطية للتعبير عن إرادة الشعب و التي تستمد منها الدولة بأكملها مشروعيتها ، ومبررات وجودها و أفعالها السيادية في المجال البري والجوي والبحري ، وهي مجالات غير قابلة للتنازل أو التخلي عن أي جزء منها أو من التراب الوطني من قبلها باعتبارها من صميم الإرادة الشعبية[4] ، ومن اجل هذه الإرادة الشعبية تقوم الدولة الجزائرية و ستبقى قائمة على خدمتها ، ويعد الأمن الفردي و الجماعي إحدى الحاجات الحيوية المكونة لهذه الإرادة ، لذا تعد الدولة مسئولة عن امن كل مواطن وتضمن له عدم انتهاك حرمته ، كما تضمن عدم انتهاك حرمة أي إنسان يتواجد داخل حدود الدولة وهذا عن طريق حظرها لكل عنف بدني أو معنوي** ، ومعاقبة كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية و المعنوية*** ، كما تتكفل بحماية كل مواطن في الخارج بنص المادة23من الدستور.

وتقع مسؤولية الأمن الجماعي للأمة على عاتق الدولة التي تنهض به عن طريق حشد الطاقة الدفاعية للأمة حول صفوف الجيش الشعبي ، والذي تقع على عاتقه المحافظة على الاستقلال الوطني و

1: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 ، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23فيفري سنة 1989م ، الجريدة الرسمية العدد 09 الصادر يوم الأربعاء 23رجب عام 1409هـ الموافق لـ أول مارس سنة 1989م ، ص247.

2: فوزي أصديق ، مرجع سابق ، ص40 .

3: المادة 84 من قانون البلدية (90- 08).

*: المادة 06 من دستور 23فيفري 1989م ، التي تنص: "الشعب مصدر كل سلطة ، السيادة الوطنية ملك للشعب ".

4: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 ، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23فيفري سنة 1989م ، ص237.

**: المادة 33 من دستور 23 فيفري 1989م ، التي تنص : " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الانسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي".

***: المادة 34 من دستور 23 فيفري 1989م ، والتي نصها " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات ، وعلى كل ما يمس سلامة الانسان البدنية والمعنوية".

الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية و سلامة ترابها* ، و قد اخذ المشرع الجزائري في أول قانون انتخابي(89-13) في المادة 62 منه في تشكيل المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني بالنظام المختلط[1] أي نظام الاقتراع النسبي ، مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، و يترتب على هذا النمط من الاقتراع توزيع المقاعد كالآتي ، إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإنها تحوز على جميع المقاعد ، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها ، فان القائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة تحصل على(50/+1) من المقاعد ، و يحسب الكسر لصالح هذه القائمة كمقعد كامل ، ثم توزع بقية المقاعد على جميع القوائم المحصلة على أكثر الأصوات المعبر عنها ، و ذلك على أساس النسب المئوية للأصوات المحصل عليها و حسب ترتيب تنازلي ، و يحسب الكسر الناتج كمقعد كامل.

إن المشرع بتفضيله الأغلبية في دور واحد أو الأغلبية في الدور الثاني للقائمة الفائزة بالأغلبية البسيطة ، أراد أن يؤسس لأول مجالس شعبية منتخبة مستقرة في ظل التعددية الحزبية ، لأن توزيع المقاعد بالتمثيل النسبي من شأنه أن يشتت الأصوات على العديد من الحساسيات السياسية ، و بالتالي صعوبة إتخاذ القرار في المداولات خاصة مع استقطاب الحياة السياسية بين مختلف التشكيلات السياسية المتصارعة في بدايتها ، وقد استثنى المشرع في الترشح للانتخابات المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الوطني أشخاص يمارسون وظائف أو استقالوا منها لكن لم تمر على استقالتهم سنة كاملة ، و هذا بغرض إبعاد العمليات الانتخابية من أي ضغط محتمل يمارسه هؤلاء بفعل نفوذهم و استخدامهم التعسفي لسلطة منصبهم ، وهؤلاء الأشخاص كما نصت عليهم المادة82 من القانون(89-13) الخاصة بالمجالس الشعبية البلدية هم: الولاة ، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولايات ، أعضاء المجالس التنفيذية للولايات ، القضاة ، أعضاء الجيش الوطني الشعبي ، موظفو أسلاك الأمن ، محاسبو أموال البلدية ومسئولو المصالح البلدية ، أما المادة 85من القانون نفسه فقد نصت على الولاة ، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولايات ، أعضاء المجالس التنفيذية للولايات ، القضاة ، أعضاء الجيش الوطني الشعبي، موظفو أسلاك الأمن محاسبو أموال الولايات ومسئولو المصالح الولائية.

ومن أجل عدم رهن هذه المؤسسات المنتخبة لخدمة المصالح الأجنبية اشترط المشرع على المترشح للنيابة في المجلس الشعبي الوطني أن لا تكون زوجته ذات جنسية أجنبية ، وإن كانت كذلك فلا بد أن تثبت

*: المادة 24 من الدستور 23فيفري 1989م ، والتي تنص " تنظم الطاقة الدفاعية للأمة ، ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي ، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع عن السيادة الوطنية ".

1: بوكرا إدريس ، الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة بالجزائر. مجلة الفكر البرلماني العدد-09- جويلية 2005 ، ص44.

بوثيقة رسمية أنها كان لها مواقف مشرفة أثناء الثورة التحريرية الخالدة حسب المادة86 من قانون الانتخاب (89-13).

أهمية الانتخاب في تقلد المناصب السياسية والإدارية: لقد جعل المشرع الجزائري من قيمة الانتخاب إحدى الطرق التي تمكن المواطن الجزائري من تقلد المهام والوظائف والمسؤوليات في الدولة ، في جو من المساواة مع جميع المواطنين ، و في حدود الشروط القانونية ، وهذا بالإقرار له بحق الترشح للانتخاب*، وهو مطالب أن يؤدي بإخلاص واجباته اتجاه المجموعة الوطنية ، ويحمي ويصون استقلال الوطن و سيادته و سلامة ترابه** ، وقد خص المشرع الدستوري تولي منصب رئاسة الجمهورية بالانتخاب ، عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لكل جزائري بالأصل ، و يدين بالإسلام وعمره 40 سنة كاملة يوم الانتخاب و يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية*** ، ويشترط الجنسية الأصلية لزوجته في المادة 08 من قانون الانتخاب(89-13) ، وتعد طريقة الاقتراع على اسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها هي التي تنتهج لتحديد فوز مرشح رئيس الجمهورية - المادة 106 من القانون(89-13) -[1] ، وهو مكلف بحماية الدستور و الدفاع عن الوطن و تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها- المادة 74 من دستور 23فيفري 1989-[2] ، كما يقرر إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة ، ويقرر الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها وهذا بعد استشارة جهات معينة****، وتقع مهمة التعبئة العامة على رئيس الجمهورية كما تعود إليه مهمة إعلان الحرب هذا بالنسبة لمنصب الرئاسة.

ويعد الانتخاب الطريقة التي يتم بها تحديد مكتب المجلس الشعبي الوطني ، أما عن منصب رئيس المجلس الشعبي فقد فصلت فيه المادة107من دستور23فيفري 1989م، بإسناده إلى أكبر النواب سنا و بمساعدة أصغر النائبين منهم ، غير أن المادة108 من نفس الدستور تنص صراحة بانتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني للفترة التشريعية ، وهي المادة التي تفتح التأويل أنها وضعت في حالة تقاسم العمر الأكبر أكثر من نائب ، مما يضطر المجلس إلى اللجوء إلى الانتخاب كوسيلة لإسناد منصب رئيس

---

*: المادتان (47، 48) من دستور23فيفري 1989م ، إذ تنص الأولى على " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب" ، وتنص الثانية على " يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".

**: المادتان (58 ، 59) من دستور23فيفري 1989م ، إذ تنص الأولى على " يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية" ، أما المادة الثانية تنص" يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال الوطن سيادته وسلامة ترابه".

***: المادة 70من دستور23فيفري 1989م ، والتي تنص على " لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا من كان جزائري الجنسية أصلا ، ويدين بالإسلام ، وعمره أربعون سنة كاملة يوم الانتخاب ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية".

1: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 89-13 يتضمن قانون الانتخابات ، الجريدة الرسمية عدد32 مؤرخ في 5محرم عام 1410 الموافق لـ7غست سنة 1989م ، ص858.

2: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 يتعلق بنشر تعديل الدستور ، مرجع سابق ، ص243.

****: تحدد المادتان(86 و 87) من الدستور23فيفري 1989م ، هذه الجهات بالمجلس الأعلى للأمن ، المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ، ورئيس المجلس الدستوري.

المجلس الشعبي الوطني لصاحبه ، كما يتم انتخاب رئيس المجلس الإسلامي كمؤسسة استشارية لدى رئيس الجمهورية من بين أعضائه[1].

ويعتبر منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي من المناصب التي يساهم الانتخاب في إسنادها ، إذ يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي لكن هذا التعيين لا يتم في جهة غير القائمة المنتخبة ، كما أن العضو المنتخب لا يكون إلا من أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد[2] ، ويجري انتخاب رئيس المجلس الولائي بالاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة ، وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع تجرى دورة ثانية ويتم الانتخاب بالأغلبية النسبية ، وفي حالة تساوي الأصوات يعين عن طريق انتخاب أكبر المرشحين[3].

أهمية الانتخابات في اتخاذ قرارات السياسة العامة و سير عمل المؤسسات: أن أولى قرارات السياسة العامة التي يتدخل الانتخاب في الفصل في إقرارها أو رفضها هي السياسات العامة الدستورية ، فالدستور هو وثيقة تتضمن المبادئ العامة التي تحكم الدولة و تحدد العلاقات بين السلطات ، وعادة ما تظهر الدساتير إلى الوجود عن طريق الاستفتاء باعتبارها وثيقة تأسيسية تنبثق عن السلطة التأسيسية وهي الشعب* ، كما أن أهم القرارات التالية التي يفصل التصويت في قابلية تنفيذها من عدمها هو البرنامج الحكومي ، إذ يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه ، ومن اجل هذا الغرض يجري المجلس الشعبي مناقشة عامة كفيلة من أن يكيف البرنامج حسبها** ، و يتولى رئيس الحكومة تنفيذ و تنسيق البرنامج الذي يوافق عليه المجلس الشعبي الوطني ، وهاتين العمليتين هما محل مناقشة بعدية للمجلس الشعبي الوطني من خلال تقديم الحكومة سنويا بيانا عن السياسة العامة - المادتان (79- 80) من دستور 23فيفري 1989م-[4] ، كما يقرر المجلس الشعبي الوطني وبأغلبية 3/2 من أعضائه ثبوت مانع لرئيس الجمهورية من ممارسة مهامه.

وعلى العموم فان الانتخاب يعد إحدى القيم الوسيطية التي اقرها المشرع الجزائري لتأسيس الديمقراطية في الجزائر من جهة ، ومن جهة أخرى كانت إحدى القيم الوسيطية الديمقراطية التي عبرت عن عدم ترسخها في منظومة القيم السياسية لدى المشرع الجزائري إذ عبر شرط سن الانتخاب الذي حدد بـ18 سنة - المادة 03 من قانون الانتخابات رقم (89-13)-[5] ، بالمقارنة مع سن المعاملات الأخرى ،

1: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 يتعلق بنشر تعديل الدستور ، مرجع سابق ، ص255.
2: المادة 48 من قانون البلدية
3: المادة 25 من قانون الولاية.
*: تنص المادة 07 من الدستور على أن " السلطة التأسيسية ملك للشعب".
**: تنص المادة 76 من الدستور على أن " يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه ن ويجري المجلس الشعبي لهذا الغرض مناقشة عامة ، ويمكن رئيس الحكومة أن يكيف برنامجه في ضوء هذه المناقشة.
4: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 يتعلق بنشر تعديل الدستور ، مرجع سابق ، ص244.
5: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 89-13 يتضمن قانون الانتخابات ، مرجع سابق ، ص848.

كسن الرشد الذي حدد بـ19 سنة[1] ، أو سن21سنة[2] لاكتساب الجنسية ، نستشف أن بناء الأسرة و اكتساب الجنسية هما أكثر أهمية لدى المشرع الجزائري بالمقارنة مع بناء الأمة الذي يعد الانتخاب إحدى مفاتيح بناء مؤسساتها ، مما يفتح المجال لتأويل بأن الولاء للأسرة و الثورة و الخوف من الأجنبي بحكم الإرث الاستعماري الطويل هما المحددان لسلوك السياسي الجزائري أكثر من الشرعية الشعبية ، رغم ما يفتح تخفيض سن الانتخاب من تأويل بأن المشرع الجزائري يميل إلى توسيع مجال المشاركة السياسية عبر آلية الانتخاب ، بإعطاء الفرصة لأكبر قدر ممكن للوعاء الانتخابي الشاب لكي يدلي برأيه في العمليات الانتخابية و السياسية ، غير أن هذا التأويل لا يلبث أن تقصيه الممارسات الغير النزيهة لكل العمليات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

إذن على المشرع الجزائري توحيد هذه الأعمار بين سن الرشد السياسي و سن الرشد القانوني أو اكتساب الجنسية ففي الديمقراطيات الغربية يلاحظ هذا الاتجاه فالسن المعمول به هو18 سنة في كل من القانون الصادر سنة1971 بالولايات المتحدة الأمريكية و القانون الصادر سنة 1974م بفرنسا[3] .

موقع التعددية كقيمة سياسية وسيطية ديمقراطية في دستور23فيفري1989م: إن الهدف العملي لأي قرار للتحول إلى التعددية في الوطن العربي دون استثناء هو محاولة احتواء الضغوط الجماهيرية المدنية منها والسياسية ، وحصرها في النطاق الذي تريده لها النخب الحاكمة لاستمرارها في الحكم ورفض مبدأ التداول على السلطة ، وهذا من خلال صياغة حدود للتعددية وإدارتها عن طريق التشريعات القانونية المقيدة أو الممارسات التسلطية المجحفة[4] ، ومن أهم أسباب تبني التعددية لدى النظام السياسي الجزائري هي ضيق القاعدة الاجتماعية الجديدة لنظام الحكم ، واهتزاز في أسس الشرعية نتيجة التحولات الاقتصادية التي جعلت النظام عاجا على استيعاب الفئات الاجتماعية الدنيا والوسطى و المهمشة[5].

ولقد اعترف المشرع الجزائري بقيمة التعددية على ضوء تقسيمه للمجتمع الجزائري إلى مجتمع مدني وأخر سياسي وهو تقسيم يجد خلفياته في مجهودات علم الاجتماع السياسي الذي يقابل كل ما هو سياسي بالمدني ، وقد أسس لقيمة التعددية في الجزائر على ضوء هذا التقسيم من خلال التشريعات التالية:

1: المادة 40 من القانون المدني أمر رقم (75- 58) مؤرخ في 20 رمضان عام 1395م الموافق لـ 26سبتمبر 1975م.

2: المادة 40 من قانون الجنسية أمر رقم (70- 86) مؤرخ في 17 شوال 1390 الموافق لـ 15ديسمبر 1970م.

3: فوزي أصديق ، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري. الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص32.

4: أحمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وأفاق غائمة. مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد155 ، 1992/1م ، ص15.

5: نفس المرجع ، ص10.

تعددية المجتمع المدني*: إن أجلى التحولات التي طبعت التحول الدستوري لـ 23 فيفري1989م هي الإقرار بالتعددية سواء في جانبها المدني أو السياسي ، وهو إقرار نظري بالثقافة الديمقراطية ، التي ترى التعددية وسيلة لحل إشكالية ثقافة وقيم التسلط في المجتمع وإستبدالها بثقافة وقيم العدل والحرية وقبول الاخر[1] ، وقد كانت اللحظة الأولى للإقرار بها بعد الاستقلال أخذ شكل التأميم لكل البنية التنظيمية غير الحكومية ، في إطار سياسة أكبر هي استرجاع أملاك الدولة[2] ، فبينما كانت المنظمات الجماهيرية قبل التعددية تعبر عن التعددية من جانب عددها في المجتمع ، و عن الأحادية في القطاع الواحد ، فان دستور23 فيفري1989م جاء ليطلق التعدد داخل القطاع الواحد ، فبدل أن تكون منظمة واحدة للعمل ، فإن الدستور يفتح الإمكانية لوجود أكثر من منظمة ، و على نفس المنوال لجميع القطاعات الأخرى ، كالطلبة ، الصحافة ، الأساتذة ، الإدارة العمومية...الخ ، و قد جاء هذا الإطلاق شاسعا إلى أبعد الحدود ، وهذا باستعمال المشرع لمصطلح - الإنسان- من خلال اعترافه و ضمانه في المادة32من الدستور للإنسان بحق الدفاع الفردي، أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان ، و عن الحريات الفردية و الجماعية ، و قد جاءت المادة64 من دستور لتدعم هذا التوجه بلسان مقالها "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا بحماية شخصه و أملاكه طبقا للقانون" ، كما ذهبت المادة65 من الدستور في نفس هذا المنطق ، بالنص على عدم تسليم احد خارج التراب الوطني إلا بناءا على قانون تسليم المجرمين و تطبيقاته ، و بموجب هذه المادة يكون المشرع قد أفسح من حيث يدري أو لا يدري للإنسان أيا كانت جنسيته أن ينتظم و يدافع عن حقوقه داخل البلاد ، و قد تكون هذه المادة القاعدة القانونية الدستورية لتأسيس منظمات دولية تتخذ من الجزائر مقرا لها للدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان و الحريات الفردية و الجماعية ، و هو توجه ينم إن كان استخدام المصطلح عن دراية لمعانيه عن رغبة النظام السياسي الجزائري للانخراط في منطق الحركة السياسية العالمية لكسب الشرعية ، باعتبار أن الشرعية الثورية تقوض مفعولها والشرعية الشعبية متحكم فيها ، غير أن المشرع الدستوري لا يلبث أن يستدرك الأمر باستخدامه لمصطلح المواطن ، الذي يعني أصحاب الجنسية الجزائرية بدل مصطلح الإنسان ، الذي يدخل في الخطاب الدستوري أشخاص خارج المواطنة الجزائرية في القصد في محتوى المادة39 من الدستور، والتي تنص على أن حريات التعبير و إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن ، كما كرر المصطلح

---

*: لقد عرف هذا المصطلح تطورا ملحوظا من حيث التسمية بالجزائر منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية ، إذ كان يسمى منظمات إطارات الأمة ، ثم التنظيمات الجماهيرية ، الحركة الجمعوية ، فالمجتمع المدني. أنظر مقال (عروس الزبير ، المجتمع المدني : الأداة ، الرأي والفقراء الجدد.
Les cahiers du cread , revue publiée par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement n°53-3emtrimestre 2000,p07.

1: نفس المرجع السابق ، ص 07.
2: أحمد بوكابوس ، التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني.
Les cahiers du cread , revue publiée par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement 50n°53-3emtrimestre 2000,p

نفسه في صياغته للمادة53 باعترافه بالحق النقابي لجميع المواطنين ، و لم يقتصر المشرع الدستوري على الاعتراف بالحق المدني و النقابي في تأسيس الجمعيات و النقابات ، بل اقر لهذه التنظيمات بحق الملكية الخاصة بنص المادة49 من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مضمونة ، وان الأملاك الوقفية و أملاك الجمعيات الخيرية معترف بها و يحمي القانون تخصيصها ، ورغم هذا الاعتراف بالذمة المالية لهذا المجتمع المدني إلا أنه بقي مسيطرا عليه من قبل الدولة ، وذلك لجعل مؤسساته تشكل عبئا ثقيلا على المواطن والمجتمع من الناحية المالية ، أو خاضعة لتخصيصات المالية التي تطلقها لها الدولة مقابل ضريبة الولاء وإضفاء الشرعية عليها ، من خلال الترويج لسياساتها وإنجازاتها ، الشيء الذي حولها عن وظيفتها الطبيعية التي تأسست من المفروض لأجلها ، إلى الوظيفة المراد منها أدائها[1] ، على خلفية نظرة الدولة إلى المجتمع على أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه ، الشيء الذي أحجم ذوو الكفاءات والقدرة على التأطير الاجتماعي والثقافي عن المشاركة في هذه التنظيمات[2].

تعددية الجمعيات ذات الطابع السياسي: من أهم الطرق التي خلص إليها التاريخ الإنساني في عملية التغيير هي طريقة التغيير الثوري الجذري أو العمل السياسي المطلبي ، فالتغيير الجذري هو أسلوب يجنح إلى استعمال القوة والمقاومة المسلحة ، وهو فعل ينصرف بالدرجة الأولى إلى استجماع القوة المادية التي تهدف إلى تنحية القوى القائمة على النظام، سواء كانت استعمار أو قوى محافظة باعتبارها قوى تعمل على بناء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية وتربوية ، تكرس التبعية وعدم المساواة وتكافح الاستقلالية والفعل الحر ، وعليه فكلما اتجه هذا الفعل الثوري إلى التشرذم والتشتت فشل في تحقيق غاياته ، وإذا اتجه إلى الوحدة انتصر واقترب من أهدافه ، وعليه تعتبر وحدة العمل قيمة من قيم النضال الثوري[3] ، غير أن النضال السياسي يفترض تعدد الرؤى وزوايا النظر ، وعليه فان الميل إلى التوحد في أسلوب العمل يفقد النضال نتائجه ويكرس النظرة الأحادية في حين أن الجنوح إلى تعدد الرؤى من شأنه أن ينضج الأسلوب النضالي السياسي في التغيير ويحقق نجاحه ، فالتعددية قيمة من قيم النضال السياسي .

وتنبع جذور التعددية السياسية في أي نظام سياسي من اعترافه بان السيادة الوطنية هي في يد الشعب ، و هو وحده السلطة التأسيسية ، و بما أن إجماعه على كل القضايا السياسية فرضية غير واقعية ، فان اختلافه هو شكل من أشكال التعددية السياسية ، غير أن الفارق بين نظام سياسي و آخر هو جرأته في الإعلان و الاعتراف دستوريا بهذه التعددية السياسية ، و قد عاشت الجزائر الجبن السياسي بالتكتم عن المعارضة واقعيا و حضرها دستوريا منذ اللحظات الأولى من الاستقلال ، غير أن المشرع الدستوري

1: محمد سليمان ، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي . مجلة الطريق العدد 2و3 آذار- حزيران /مارس-يونيو 1995م ، ص151.
2: أحمد بوكابوس ، مرجع سابق ، ص51.
3: جون فوران ، مستقبل الثورات إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة. ترجمة: دنيا بشرى ، الطبعة الأولى ، لبنان : دار الفرابي ، 2007م ، ص80.

لدستور23 فيفري1989م أقر بالتعددية الحزبية في المادة40 من الدستور ، لكن الإقرار طبعه طابع التحفظ و الريبة* ، و ذلك بعدم تسمية الأشياء بمسمياتها ، فبدل من أن يستعمل مصطلح الحزب السياسي استعاض عليها بمصطلح جمعيات ذات طابع سياسي ، وهو ما يفسر حساسية النظام الشمولي للتعددية الحزبية ، بالنظر إليها على أنها مقسمة ومفتتة ومشتتة لقوى المجتمع ، و أنها مدعاة للتناحر و الاقتتال ، و قد حدد المشرع الجزائري للجمعيات ذات الطابع السياسي هدفا مسبقا يتمثل في السعي للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية[1] ، و هو هدف يتنافى مع حقيقة هدف أي حزب سياسي حسب تعريف "موريس دوفرجي" وهو الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها من أجل تطبيق برنامجه السياسي ، فهدف المشاركة هنا يوحي بأن هناك طرف مستحوذ على السلطة غير قابل و مستعد للتنازل عنها ،غير انه لدواعي و ظروف معينة يفتح أبواب المشاركة في الحياة السياسية ، وقد اجتهد المشرع الجزائري لتحديد الإطار العام لهوية الجمعيات السياسية بالجزائر، وهذا بنفيه عليها الارتكاز في تأسيسها على الأسس التالية[2]:

- أساس ديني فقط.
- أساس لغوي أو جهوي.
- أساس الإنتماء إلى جنس أو عرق واحدا وإلى وضع معين.

إن استعمال كلمة فقط في الأساس الأول يوحي أن المشرع لم يمنع الجمعيات السياسية من اتخاذ الدين مصدرا لبرنامجها و خطابها السياسي ، إلا أن ما هو محظور عليها أن يكون هو المرجع الوحيد فقط لها ، كما أوجب المشرع في المادة10 من القانون المنظم لها أن يقوم تنظيم الجمعيات ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية ، وتفادى استخدام كلمة فقط في الأساسين الباقيين مما يوحي عدم قبوله بتاتا للأحزاب التي تتخذ منها منطلقا كليا أو جزئيا في تأسيسها ، مما يفسر أن تقديرات النظام السياسي للمخاطر والتحديات التي يحتمل أن تواجهه وتواجه الوحدة الوطنية هي ليس من التيار الديني ، بقدر ما هي من التيار البربري أو البرجوازية التي ترتبط مصالحها بالنظام الرأسمالي مما يوحي أن النظام السياسي كان حبيس إرث قيمي تاريخي تعود به إلى أزمة حزب الشعب في 1947م ، وأزمة القبائل في

---

*: نشير هنا إلى عدم اكتراث النظام بالأحزاب الإسلامية التي تحمل طموحا يتجاوز إطار الدولة القطرية في خطابها الفكري والبرنامج السياسي إلى حدود دولة الخلافة الإسلامية ، وقد برر السيد مولود حمروش رئيس الحكومة في تلك الفترة ، منحه الاعتماد للجبهة الإسلامية للإنقاذ بقوله أنه لم يلعب بالنار بل إنه اختار هذا الطريق لأنه أفضل وسيلة للسيطرة على هذه الظاهرة والتحكم فيها ، وقد برر تصرفه هذا بقوله " لقد دفعنا الجبهة الإسلامية والأصوليين للحوار على صعيد ديمقراطي لأننا على ثقة من حججنا ، ومن وسائلنا ، ومن شعبنا الذي سيرفض على الدوام المغامرة ، كنا أمام خيار الدخول في خلاف فورا أو إدارة الأمور بشكل ذكي ، وهذا ما فعلناه ، رغم أن الجميع كانوا يطالبوننا بإعلان الحرب عليهم... ولكن كان هناك الكثير من التلاعب والمبالغة.(أنظر جورج الراسي ، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر... إلى عبد القادر. الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2008م ، ص 338).

1: المادة 02 من قانون من قانون رقم (89-11) المؤرخ في 02ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5يوليو سنة 1989م يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 27 بتاريخ 05جويلية 1989م ، ص714.

2: المادة 05 من قانون رقم (89-11) المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5يوليو سنة 1989م ، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

عام 1963م ، وحبيس التحليل الماركسي الذي كان قد تجذر في صفوف النخبة النافذة في الحكم في الجزائر، المستورد في إطار البعثات المتبادلة بين الجزائر وبلدان المعسكر الشرقي وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي .

لقد عمل المشرع الجزائري على ربط الجمعيات ذات الطابع السياسي بالنظام السياسي، وهذا بفتح المجال لإمكانية استفادتها من مساعدات مالية من قبل الدولة ، وهذا حسب نسبة عدد النواب الذين يمثلونها في المجلس الشعبي الوطني ، وحسب المادة 29 من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، تكون الجمعية السياسية التي تحظى بمساعدات مالية معتبرة من قبل الدولة هي تلك التي حققت فوزا معتبرا بالمقاعد البرلمانية ، و تكون الغاية بهذا ليست ترقية التعددية السياسية الوليدة بالجزائر ، بقدر ما هو خلق حزب مهيمن على الساحة السياسية ، ولا يستبعد أن يكون حزب جبهة التحرير الوطني بحكم تجربته التاريخية وتجذره في القاعدة العريضة من الإقليم والشعب الجزائري، بإعطائه امتيازات التمويل يكون في علاقة عضوية و تبعية للنظام السياسي ماليا وتاريخيا ، كما اجتهد المشرع على تحجيم حجم استقلالية تعددية الجمعيات السياسية ، وهذا بتقييدها ماليا وتحديد سقف مصادر تمويلها ، وعدم رهنها إلى جهة غير الجهة الرسمية التي تعرف متى تنفق على الجمعيات ذات الطابع السياسي و متى تمسك كرمها.

إن حقيقة التعددية الاجتماعية بالجزائر تعبر عن تداخل وتجاور وتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي ، دون أن تكون تمفصلات تربطها ببعضها البعض في علاقة وظيفية ، بمعنى وجود تباين بنائي ووظيفي يؤدي إلى تحول المجتمع نحو مزيد من الإجماع القيمي ، ومزيدا من توزيع القوة ، ومما يزيد من هذه التناقضات هي تلك الحلول الفوقية التي إتخذت طابع الإضافات المصطنعة البعيدة ليس فقط على البيئة الاجتماعية الجزائرية ، بل على منظومة القيم لصانع القرار ، وقد هيأت هذه الإضافات المصطنعة التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع متردي على مختلف الأصعدة[1] ، فعلى الصعيد السياسي الحزبي فإن غياب مرجعية مشتركة لدى الأحزاب الجزائرية التي يربو عددها عن الستين ، جعل الخطاب الديمقراطي الذي تتبناه يخفي من ورائه في أغلب الأحيان فصائل خرساء ، عبر انشغالات أنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة ، ومما يزيد من قتامة التردي هو ما نلاحظه على مستوى القاعدة الحزبية من غموض إيديولوجي ، والفهم الخاطئ أو التعصب الشديد ، الأمر الذي زاد من وتيرة التناقض وتشوه الذات الجزائرية[2].

1: إسماعيل قيرة ، على غربي ، تحولات نهاية القرن العولمة ومستقبل الجزائر. مجلة التواصل وهي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة عنابة ، العدد06 ، جوان 2000 ، ص21.

2: نفس المرجع ، ص33.

غير أن هذه الاختلافات ما فتئت أن تراجعت على مستوى القيادات نتيجة حدوث تماسك داخلي بين فئات متحكمة ومتنافرة الأصول والانتماء ، لكن مصلحتها المشتركة جعلتها في مقدمة الحاصدين للعديد من الامتيازات الظاهرة للعيان والمكشوفة التي جعلت الناس يفقدون الأمل في غد أفضل[1].

موقع التداول على السلطة كقيمة سياسية وسيطية ديمقراطية في النصوص القانونية:

يعتبر الانتخاب إحدى الآليات التي تضمن التداول على السلطة ، كما يعد تقييد العهدة الانتخابية في كل مستويات السلطة آلية إضافية في تحقيق مبدأ التداول على السلطة ، فإذا كان المشرع قد أقر بالانتخاب كقيمة سياسية لديمقراطية بالجزائر، وهذا بنصه على انتخاب المجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية ، والمجلس الشعبي الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية ، فان تفاصيل قانون الانتخاب لم تكن مصاغة بالشكل الذي يضمن التداول على السلطة بين مرشحي الجمعيات ذات الطابع السياسي ، بل صيغت من أجل تكريس السلطة القائمة ، خاصة و أن الجهة التي تتولى التحضير للمواعيد الانتخابية بدءا من إعداد القوائم الانتخابية ، والعمليات التحضيرية للاقتراع العام ، و إدارة الحملة الانتخابية ، و الجهة المكلفة بالفصل في الطعون هي الإدارة ، التي لم تعتد بعد الحياد السياسي في عملها ، بل هي على العقيدة السياسية للنظام السياسي الذي هو ولي نعمتها ، كما أن المشرع أعطى ورقة رابحة لتكريس السلطة القائمة ، و تمنع تحقيق فكرة الدوران و التداول على السلطة ، و هذا جراء إقراره مجموعة من الإجراءات والمواد القانونية منها الاعتراف لأعضاء الجيش الشعبي الوطني و أسلاك الأمن بالانتخاب في المادة10من قانون الانتخاب(89-13)، ذلك أن هؤلاء الأشخاص عادة ما ينشئون تنشئة سياسية تصب في مصب الثقافة السياسية للنظام السياسي ، كما يمكنهم مثلهم مثل باقي الأفراد الآخرين أن ينتخبوا في أكثر من منطقة مستفيدين من المادة12من قانون الانتخاب(89-13)، والتي تنص على أن الذي يغير مقر سكناه يتعين عليه أن يطلب شطب إسمه من القائمة الانتخابية لبلدية إقامته القديمة ، وترك مبادرة الشطب على مستوى طلبات الأشخاص من شأنه أن يضاعف الوعاء الانتخابي خاصة أن أفراد الجيش الشعبي الوطني وأعوان الأمن وإطارات الدولة هم الأكثر عرضة لتغيير مقرات سكناهم بحكم وظائفهم وتنقلاتهم ، و بالتالي رجحان فوز الجهة السياسية التي ينتخبون لأجلها في أكثر من قائمة انتخابية ، وهو منفذ للتزوير يمكن تفاديه باتصال رسمي تقوم به البلدية الجديدة التي سجل فيها الناخب بالبلدية القديمة حتى تتمكن من حذفه في القائمة الانتخابية ، وهو الإجراء الذي نصت عليه المادة12 مكررة من قانون (91-17) في حالة وفاة الناخب خارج تراب بلدية إقامته.

إن اللجوء إلى الوكالة في الانتخاب في حقيقة الأمر إجراء لا يؤسس لقيم الديمقراطية و بالخصوص قيمة التداول على السلطة ، ذلك أن الوكالة لرأي الواحد تمكنه من أن يعبر عن نفسه أكثر من مرة ، ففي

1: نفس المرجع ، ص36.

القانون (89-13) أعطى المشرع للموكل فرصة التعبير عن رأيه خمس مرات ، ثم قلص العدد إلى ثلاث مرات في التعديل(90-06) ، ثم عدلت بموجب قانون(91-06) إلى السماح بوكالة واحدة ، وقد نصت المادة52 من قانون (89-13) أن تكون الوكالات محررة بعقد أمام رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثليه ، ولأن غالبية المجالس راحت في الانتخابات المحلية للمعارضة ، غير محتوى المادة في قانون(91-06) ، بأن تكون الوكالات محررة بعقد أمام رئيس اللجنة الإدارية الانتخابية الذي هو قاضي معين من قبل الجهة القضائية.

إن تسليم بطاقة الناخب كانت بموجب المادة22من قانون(89-13) من اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي ، الذي أوجبت عليه أن يسلم بطاقة الناخب لكل مواطن مسجل في القائمة الانتخابية ، غير أن المادة المعدلة بموجب قانون(91-06) نقلت هذا الاختصاص إلى إدارة الولاية ، تجنبا لاستغلال المعارضة لهذه المادة لتضخيم الوعاء الانتخابي بأشخاص مواليين لها بحكم أنها تستحوذ آنذاك على معظم المجالس الشعبية البلدية ، و وضعها في يد إدارة الولايـة يعد أكثر ضمانا ليس فقط لمصداقيـة الوعاء الانتخابي بل لولاء الإدارة للنظام السياسي.

لقد أراد المشرع في قانون الانتخاب ، أن تكون مكاتب التصويت في أيدي مراكز التصويت حتى تضمن عدم إنفلات التصويت لجهة المعارضة ، التي تستولي على غالبية المجالس المحلية ، و هذا بإيجاد إمكانية وجود مركز مكاتب التصويت خارج مقر مركز البلدية التي يجرى فيها الاقتراع بنص المادة 25من قانون(89-13) ، كأن يجرى الاقتراع في بلدية المنصورة ومركز التصويت بولاية برج بوعريريج ،وهو بمثابة مقر قيادة العمليات الانتخابية الذي بإمكانه التحكم في نتائجها كيف ما شاء ، وقد خصت المادة 99من قانون(89-13) المجلس الدستوري بإعلان نتائج الانتخابات التشريعية في أجل أقصاه72ساعة من تاريخ تسلمه لنتائج اللجان الانتخابية غير أن المادة 99 المعدلة بموجب القانون (91-06) تركت الضبط الدستوري للانتخابات للمجلس الدستوري ، وأضافت إبلاغ رئيس المجلس الشعبي الوطني و وزير الداخلية ، و هو ما يخفي ضرورة التنسيق بين مختلف المؤسسات السياسية المركزية ، تجنبا لأي انفلات في السلطة تسببه الانتخابات ، وقد حدد المشرع في المادة123من قانون (89-13) فترة بداية الحملة الانتخابية بـ 21 يوما قبل تاريخ يوم الاقتراع ، و تنتهي الحملة الانتخابية قبل سبعة أيام من تاريخ الاقتراع ،غير أن المشرع لجأ إلى تعديل هذه المادة في قانون (91-17) ، وهذا بجعل موعد انتهاء الحملة الانتخابية بيومين قبل موعد الانتخاب وهو إجراء سليم ، ذلك أنه من شأن مدة سبعة أيام قبل موعد الانتخاب أن تذهب بالانطباعات التي ترسم في ذهن المواطن بفعل الخطاب السياسي و البرامج الانتخابية للمرشحين ، و أن مدة يومين كفيلة من أن تكون في الذاكرة الحية للمواطن و تكون نتيجة الانتخابات هي من مجهودات الحملة الانتخابية ، وإلا ما الغاية من إقامة حملة انتخابية وما تتطلبه من رصد للأموال إن لم

تكن إقناع الرأي العام ، خاصة التابع منه للتوجه للانتخاب لصالح جهة معينة ، كما حاول المشرع أن يحمي التعددية الحزبية و المترشحين من أن يكون خاضعين لجهات خاصة أو عامة تمتلك أدوات و أملاك للتأثير على استقلاليتهم ، من خلال الضغوطات التي يمكن أن تنجم عن استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي الخاص أو العام ، وهو الإجراء الذي منع بموجب المادة130من قانون الانتخابات(89-13) ، كما حضرت المادة كل مرشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو مساهمة أخرى مهما كان شكلها من أية دولة أجنبية ، أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية ، و هي المادة التي تحول دون أن تنتج الانتخابات سياسيين ذو شخصيات كمبرادورية يخدمون المصالح الأجنبية على حساب المصالح الوطنية .

إن حرص المشرع على عدم تبعية المرشحين لأية جهة داخلية أو خارجية لم يصاحبه العمل الجدي على ضمان استقلاليتهم اتجاه النظام السياسي ، ذلك أن الدولة تتدخل بمساعدة محتملة بالنسبة للمترشحين للانتخابات المحلية و التشريعية ، وأكيدة بالنسبة للمترشحين للانتخابات الرئاسية في تسديد جزافي يقدر بـ 10/ في حدود النفقات الحقيقية بموجب المادة135 من قانون(89-13) ، وعندما يحرز المرشحون للانتخابات الرئاسية على20/من الأصوات المعبر عنها يرفع هذا التسديد إلى30/ من النفقات الحقيقية بموجب المادة138 من قانون(89-13).

مكانة قيمة الفصل بين السلطات في النصوص الدستورية والتشريعية : يعد مبدأ الفصل بين السلطات من القيم الحيوية للديمقراطية المعاصرة ، ويرى زعيم الحركة الإصلاحية " JEAN-JACQUES SERVON SCHREIBER" أن المشكلة تكمن في السلطة التي يجب أن تقسم إذا أردنا أن نحتفظ بحظوظ الانسجام الاجتماعي ، فباسم المساواة نريد اقتسام الثروة ، واقتسام السلطة وصناعة القرار ، فكل المشكلات تطرح حول فكرة الفصل أو تجميع السلطة[1] ، لقد أوجد الدستور حالة قانونية عززت بشدة من قوة الرئيس على حساب جبهة التحرير الوطنية واحتفاظه بالسيادة الفردية على الشؤون العسكرية[2] ، إذ عمل الدستور على إعادة النظر في علاقة السلطة التنفيذية بالحزب وعلاقتها بالمجلس الشعبي الوطني ، دون تحديد علاقتها مع السلطة القضائية ، فبينما كان رئيس الجمهورية في دستور 1976م يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي في التشريع بموجب المادة 153 منه ، فإن المشرع الدستوري طعم الدستور الجديد بمبدأ الاستقلالية ، إذ تبنى مبدأ استقلالية القضاء منذ ظهور دستور 23فيفري 1989م ، بعد أن كانت من قبل وظيفة متخصصة داخل السلطة الثورية الأحادية مفروض عليها

1 : MICHEL FIZE , L'individualisme démocratique , les défis de la démocratie participative. Paris : édition de l'ouvre' 2010, p14.

2: جون إنتلس وليزا ارون ، الجزائر على مفترق الطرق. مجلة التضامن الصادرة عن دار التضامن للنشر والإشهار ، السنة الأولى ، العدد 06 ، صفر 1413هـ / أوت 1992 ، ص22

خدمتها والولاء لها ، والقاضي الذي يتولاها يخضع للقانون العام للعامل ، ومناضلا سياسيا يساهم في الدفاع عن مكتسبات الثورة ، وقد أكدت المادة 129من دستور 1989م استقلالية السلطة القضائية ، وأكل إليها صلاحيات واسعة في مجال حماية الحريات العامة والفردية والحقوق الأساسية للمواطن ، ولم يسمح بتضييق مجال ممارستها إلا بإذن من القضاء أو تحت رقابته ، كما أخضع قرارات الإدارة للرقابة القضائية وألزمت كل أجهزة الدولة بتنفيذ أحكام القضاء ، وأكد على حماية القاضي من كل أشكال الضغوطات، ولم يطلق مسؤولية القاضي مطلقا ، وهذا ما يجعله مسئولا أمام المجلس الأعلى للقضاء ، وتسيره لمساره الوظيفي وحماية للمتقاضي من تعسفه وانحرافه[1].

وقد صدرت مجموعة كبيرة من القوانين ألغيت بموجبها كل الأحكام التي خولت صلاحيات قضائية لغير الجهات القضائية ، سواء ما تعلق بالمحاكم الاستثنائية والهياكل الإدارية ، وأهم خطوة لتكريس استقلال السلطة القضائية هو طبعا صدور القانون الأساسي للقضاء في 12ديسمبر 1989م ، حيث أعيد النظر في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء مستبعدا منه ممثلي الإدارات والحزب والمجلس الشعبي الوطني ، وأعطت الأغلبية الساحقة فيه للقضاة المنتخبين ، وأكلت له المسائل المتعلقة بالمسار الوظيفي للقاضي ، كما أعطى له الحق في التمثيل النقابي لدفاع عن حقوقه المهنية ، وقد ذهب دستور 1989م أبعد مما ذهبت إليه الدساتير الأخرى في فرض الرقابة القضائية على كل تضييق للممارسة بعض الحريات التي اقرها.

المبحث الرابع: قيم الممارسات التي أعقبت قيم النصوص الدستورية والقانونية.

يبدو أن التحول الديمقراطي في بدايته هي خطوات تلقائية تعبر عن وجهات نظر سابقة على التأمل ودراسة مشروع التحول الديمقراطي ، و لقد جسدت الممارسات السياسية الأولى لكل من الفواعل الرسمية و غير الرسمية في الجزائر في ظل المناخ السياسي الجديد المواقف التلقائية تجاه هذا التحول و النابعة من مكونات الثقافة السياسية لكل منها ، وتعد القيم السياسية المكونة للثقافة السياسية بالجزائر واحدة من المكونات المحددة لهذه المواقف التلقائية ، التي هي وجهات نظر قائمة على التأمل و دراسة مشروع التحول وفق محددات الظروف والثقافة السياسية السائدة ، إن المواقف التلقائية التي حكمت سلوكات السلطة والمعارضة عبرت بصدق عن نظرة كل من السلطة والمعارضة للديمقراطية وقيمها ، ونظرتهما لبعضها البعض من جهة ، ومن جهة أخرى للموضوعات الأخرى من مثل اللغة ، الدين ، الوطن التاريخ...الخ ، ومن جهة ثالثة عبرت عن حقيقة التعددية الاجتماعية بالجزائر المتداخلة والمتجاورة

1: ليلى زروقي ، دراسات ووثائق استقلالية القضاء . مداخلة الأستاذة في الندوة الخامسة لمجلس الأمة ، منشورات مجلس الأمة ، مارس 1999م ص(09-10)

والمتناقضة المكونة للبناء الاجتماعي* ، دون أن تكون تمفصلات تربطها ببعضها البعض في علاقة وظيفية ، بمعنى عدم وجود تباين بنائي وظيفي يؤدي إلى تحول المجتمع نحو مزيد من الإجماع القيمي ومزيدا من توزيع القوة ، ومما يزيد من هذه التناقضات هي تلك الحلول الفوقية التي اتخذت طابع الإضافات المصطنعة البعيدة ليس فقط على البيئة الاجتماعية الجزائرية ، بل بعيدة على منظومة القيم لصانع ومتخذ قرارها ، وقد هيأت هذه الإضافات المصطنعة التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع متردي للممارسات على مختلف الأصعدة الرسمية والغير الرسمية.

قيم الممارسة على مستوى الفواعل الرسمية: لقد كان للسلطة السياسية الرسمية بالجزائر الدور الهام في التأسيس الدستوري بالجزائر، و طريقة إعداده و محتواه القيمي يعدان مؤشران هامان لتقييم بدايات فعل التحول الديمقراطي بالجزائر، غير أن المؤشر الحاسم الذي يضع التجربة الديمقراطية الجزائرية على محك ميزان القيم الديمقراطية هي قيم الممارسة التي تحركت بها السلطة السياسية ، وعلى أساسها حددت سرعة الانتقال الديمقراطي ، وعدد الاستراحات التي يأخذها المجتمع في تنقله هذا و تحوله عندما يتعلق الأمر بتهديد هذا المسار لمصالح الفئة و الجهة المحددة لسرعته ، ولم يكن ينظر إلى مشروع التحول الديمقراطي من جانب السلطة الفعلية بالنظام السياسي الجزائري على ضوء رؤيتها له بأنه مشروع يمكن أن يؤدي إلى تأزيم الوضع السياسي بالجزائر، بقدر ما كان ينظر إليه على أنه مخرج من وضع مأزوم داخل السلطة ، غير أن الاختلافات ما فتئت أن تراجعت على مستوى القيادات والفواعل الرسمية ، نتيجة حدوث تماسك داخلي بين فئات متحكمة ومتنافرة الأصول والانتماء ، لكن مصلحتها المشتركة المهددة جعلتها في مقدمة الحاصدين للعديد من الامتيازات الظاهرة للعيان والمكشوفة التي جعلت الناس يفقدون الأمل في غد أفضل[1].

وقد تولدت هذه النظرة بناءا على حسابات السلطة الفاعلة لتجاوز الأزمة السياسية الداخلية لنظام ، متجاهلة في البداية كل المعطيات السياسية خارجه و التي تقبع في رحم المجتمع ، و يمكن إرجاع سبب هذا التجاهل إلى الاستخفاف بالمخاطر التي يمكن أن تأتي من هذه الجهة الخارجية ، خاصة و أن التجارب السابقة أثبتت جدارة النظام السياسي و فعاليته في إخماد المعارضة السياسية و التحكم فيها.

غير أن تداعيات الخطوة الأولى للتحول الديمقراطي على مستوى المجتمع من خلال ظهور قوى سياسية معارضة مهيكلة في ما يقارب 60 حزبا وحركة سياسية ، جعلت سلوكات السلطة السياسية تخرج من التلقائية إلى الخطوات المحسوبة بدافع الدفاع الغريزي على السلطة ومكتسباتها ، ولم تبقى متمسكة

*: لقد كشف الإعلام ومنها حصة لقاء الصحافة لصحفي "مراد شبين" ، عن الاتجاهات المختلفة للحركات والأحزاب السياسية ، صادما الكثير من الفئات الشعبية والحركات السياسية فيها بينها ، وخير دليل على ذلك أن هذه الحركات أصبحت تعارض بعضها البعض أكثر ما تعارض السلطة التي وجدت من اجل معارضتها.

1: عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص160.

بالمواقف التلقائية الأولى من فترة التحول الديمقراطي تجاه المجتمع ، بعدما أخذت المعارضة تستعرض قوتها وتفصح عن نواياها السياسية ، إذ تخلت عنها لصالح وجهة نظر متحفظة تجاه المعارضة ، فالعمر الجنيني للديمقراطية الذي جسدته المواقف التلقائية لسلطة لم يدم طويلا ، ومن غير المحتمل لها أن تبقى على تلقائيتها خاصة وأن مواقع السلطة والمسؤولية تترصدها عدد لا يحصى من الأعين الحزبية والشخصيات السياسية ، التي غالبا ما تتهمها السلطة بالسعي للوصول إلى السلطة - ناسية أن من أهم أركان مفهوم الحزب السياسي هو سعيه للوصول إلى سدة الحكم - ، وتعد السلطة الخاسر الأكبر في هذه اللعبة الديمقراطية لمواقفها وسلطاتها وامتيازاتها التي حصلت عليها بقيم الثورة والانقلاب ، وهي غير مستعدة لكي تخسرها بإرادة الشعب المودعة في الصناديق الانتخابية.

إن هذه الظروف الجديدة والتهديدات الكبيرة دفعت بالسلطة للإفصاح على قيم سياسية تعود في أصولها إلى الثقافة السياسية الشمولية المحددة لوعيها السياسي ، وليس غريبا أن تنطبع الممارسات بهذه الصبغة التوتاليتارية ، كون أن وعاء النظام السياسي الجزائري لا يمكن أن يرشح بغير ما أمتلئ به من قيم ومعتقدات التسيير البيروقراطي في عهد الخطاب الشمولي وممارسات برجوازية الدولة ، لذلك سادت لديها اعتقادات بأن سلطة سلطتها هي السلطة التي تقف عندها أي معارضة دون أن تفكر في تجاوزها ، بدعوى أنها تقف عند سلطة الدولة ، وأن الدولة تقبل بثنائية السلطة والمعارضة على مستوى المجتمع لتبقى كيانات منفصلة ومستقلة في إطار ديمقراطية الواجهة ، وتلتحم المعارضة بالسلطة وتبتلع على مستويات عليا من المسؤولية في إطار المصلحة العليا للوطن.

إن ممارسة قيمة التعدية السياسية على المستوى الرسمي لم تكن متطابقة مع الرغبة الدستورية ، ذلك أن القارئ للمادة 40 من الدستور توحي أن صانع القرار التشريعي في النظام السياسي الجزائري لم يكن ينظر إلى الأحزاب السياسية نظرة ايجابية في الساحة الجزائرية وذلك لعدم تسميتها باسمها ، وهذه النظرة تفتح الذهن على احتمالين اثنين هما:

1- إما أن النظام السياسي لا يؤمن بالتعددية السياسية تماما ويرى في الأحزاب السياسية على أنها مفتتة للوحدة الوطنية ، ومدعاة للمزيد من الانشقاق والفرقة داخل المجتمع وهو ما يتوافق مع نظرته إلى الأحادية الحزبية.

2- أو أن تقديره للمرحلة الدقيقة جعلته يرى فيها عنصر غير صحي في تلك الفترة.

إن عدم إيمان المشرع بالتعددية الحزبية ، أو تحفظه عليها جعلته يدفع بالعمل السياسي إلى ميدان المجتمع المدني بمفهوم الجمعيات المدنية ، وهنا تستوقفنا عدة استفهامات هي: هل الجمعيات ذات الطابع السياسي أريد لها أن تقوم بنفس الدور الذي تنهض به سائر الجمعيات كل حسب ميدانها شأنها شأن المنظمات الجماهيرية في عهد الأحادية ؟ وبالتالي فدورها لا يعدو أن يكون دور هامشي يقتصر على

تقديم الاقتراحات وتنظيم النقاشات السياسية ، وتسليم نتاجها واقتراحاتها إلى السلطة السياسية للأخذ بها ، أم أن الأمر يتجاوز هذا الإطار في إطار بناء إستراتجية تهدف إلى تأهيل أفراد المجتمع للعمل السياسي الديمقراطي في إطار العمل الجمعوي السياسي لترتقي إلى مستوى الأحزاب السياسية مستقبلا.

غير أن هذه الاستفهامات والتأويلات تفقد مبررات طرحها على مستوى ممارسات السلطة ، بالنظر إلى الأحزاب المعتمدة واقعيا تحت مسمى الأحزاب وليس الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ذلك أن الاحتكام إلى الدستور 1989م في اعتماد الأحزاب التي وجدت كان من المفروض أن ينزع عنها اسم "الحزب" وتعويضه باسم "الجمعية" ، لتصبح الأحزاب التي وجدت مثلا تحمل اسم " جمعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ* " ، جمعية جبهة القوى الاشتراكية ، جمعية التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية...الخ من الأحزاب المعتمدة في تلك الفترة ، غير أن الواقع سار باتجاه اختراق الدستور سواء من حيث الشكل أو المضمون ليس فقط في المادة 40 منه حينما أعطى الاعتماد للأحزاب السياسية بدل الجمعيات السياسية ، بل امتد الخرق إلى المواد التي تمنع إنشاء وتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي على أساس عرقي ، أو ديني** ، أو ثقافي ، ورغم ذلك اعتمدت جملة من هذه الأحزاب ، وهنا نتوقف عند الكفاءات القانونية والسياسية للجهة المخولة لها منح اعتماد للجمعيات ذات الطابع السياسي من جهة ، أو نقف على الرغبة الإستراتجية في استعمال الجناح الإصلاحي في السلطة للحركة الاجتماعية للقيام بعملية اختراق للنظام السياسي في جناحه المحافظ وإرباكه لتمرير الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة خاصة ، مستعملا في ذلك بعض الرموز التاريخية ذات الوزن الاجتماعي أو الرمزي القيمي(أبناء الشهداء) وحتى استغلاله للمطالب الديمقراطية لبعض الفئات الاجتماعية خاصة الوسطى من مثل جمعيات حقوق الإنسان والمرأة ، والوسط الإعلامي من خلال إصدار صحف ومجلات مستقلة ، وهنا يطرح التساؤل عن مدى الانسجام داخل السلطة التنفيذية من خلال مؤسسة الرئاسة والحكومة ، وهو المبرر الذي تعتمده بعض الكتابات في الجرائد الوطنية اليوم المطالبة بمحاكمة الجهات التي أعطت الاعتماد للأحزاب ، والتي يتعارض وجودها مع الأحكام الدستورية ، على أساس أن خيوط المأساة الوطنية ترجع في بداياتها إلى هذه

---

*: لقد فصل عباسي مدني في تسمية الحزب الفتي المنشأ بعدما اقترح الهاشمي سحنوني تسميته " بالجبهة الإسلامية الموحدة " ، كما اقترح " علي بلحاج" تسميته " بالحزب الإسلامي" والمقترح الذي أخذ به هو مقترح الشيخ " عباسي مدني" المتمثل في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وهو مقترح مبرر من طرفه بطريقة ذكية ، فهي إسلامية التسمية لأنها ذات مضمون إسلامي ومنهاج إسلامي ووظيفة إسلامية تاريخية ، فالإسلام هدف نتخذه نموذجا للتغيير والإصلاح ، وننهل منه علة وجودنا ، أما الإنقاذ فهو متمثل في الوظيفة الرسالية بوصفها إنقاذا للإيمان ، الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم ويمنع الضلال كما هو متمثل في الوظيفة التاريخية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والحضارية ، إنه إنقاذ للجميع ، أما استخدامه لكلمة الجبهة فهو راجع إلى تحمسه لاستخلاف " جبهة التحرير الوطني" بالجبهة الإسلامية للإنقاذ بغرض إصلاح ما أفسدته.(أنظر وُريدة خيلية ، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية ما بين 1992-2000 ، رسالة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3 دالي براهيم ، ص72.)

**: يرى السيد مولود حمروش أن منحه الاعتماد للجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يلعب بالنار ، بل إنه اختار هذا الطريق لأنه أفضل وسيلة للسيطرة على هذه الظاهرة والتحكم فيها ، وقد برر تصرفه هذا بـ " لقد دفعنا الجبهة الإسلامية والأصوليين للحوار على صعيد ديمقراطي ، لأننا على ثقة من حججنا ومن وسائلنا ومن شعبنا الذي يرفض على الدوام المغامرة ، كنا أمام خيار الدخول في خلاف فورا ، أو إدارة الأمور بشكل ذكي ، وهذا ما فعلناه رغم أن الجميع كانوا يطالبون بإعلان الحرب عليهم ... ولكن كان هناك الكثير من التلاعب والمبالغة.(أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص 338).

اللحظة التي تم فيها الاعتداء على القواعد الدستورية ، ومن جاء مخالف لدستور ومعه خارقه لا يتوانيان على اختراقه وعدم الخضوع له واحترامه ، وهي القاعدة التي عبرت عليها الكثير من السلوكيات اللادستورية لكل من السلطة والمعارضة .

ولقد عبرت الخروق الدستورية على زيف اليمين الدستورية القاضي باحترام الدستور وتمجيده الذي يقسمه رئيس الجمهورية عند تقلده لمهام منصبه ، أو تقلد أي مسئول أخر لمنصبه ، كما تكشف عن خفة التشريعات الأخرى الأقل قدسية من الدستورية لاختراقها لدى السلطات الرسمية ،وهي سلوكات تكشف عن قيمة مبدأ سيادة القانون الذي هو إحدى القيم الدستورية النظرية الديمقراطية التي أعلنت عليها النخبة السياسية الحاكمة.

إن خرق الدستور لتأسيس الأحزاب لم يصاحبه احترام واقعي لتأسيس تعددية حزبية قوية ، إذ تجاهلت السلطة الأصوات الحزبية المنادية بتأجيل الانتخابات المحلية ، بغرض إعطائها فرصة لعقد مؤتمراتها التأسيسية والاستعداد لخوض غمارها ، وهي الوضعية التي تنعكس سلبا على المؤسسات المنتخبة المحلية التي تعد النواة الأولى للممارسة الفعل الديمقراطي ، وهو الإصرار الذي ينبأ على سياسة الهروب إلى الأمام ، بقيادة حزب عتيد منظم كان يعتقد فيه الفوز بأغلبية المقاعد لإعادة إنتاج النظام من القاعدة ، وقد أدى إخفاقه في تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات المحلية التعددية الأولى في جوان 1990م* ، إلى عدم تقديم موعد الانتخابات الرئاسية الذي كان مطلب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كما تذرعت بمجموعة الظروف لتأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في صيف 1991م ، وتجدر الإشارة للقول بأن السلطة لم تكن موضع تهمة التزوير في الانتخابات المحلية لجوان 1990م ولم يكن هذا العزوف عن التزوير نابع من الإيمان بالانتخابات كقيمة وسيطية للتحول الديمقراطي ، بل كان الهدف إثبات نجاح الإصلاحات وعملية التحول السياسي أمام الجناح المحافظ المقاوم لها ، والدليل على ذلك هو أن أول من بارك هذه النتائج هو الجناح الإصلاحي لجبهة التحرير الوطني حيث صرح وزير الداخلية "محمدي" عقب النتائج بقوله " لقد عرف الآن أصحاب جبهة التحرير الوطني حجمهم الحقيقي وسوف لن يعيقوا برنامج الإصلاح"[1] ، كما أكدت الحكومة على لسان رئيسها السيد مولود حمروش ، أن هذه الانتخابات تمت في ظروف عادية وحسنة جسدت فعلا التعددية السياسية رغم بعض التجاوزات[2].

*: لقد كانت نتائج الانتخابات المحلية لجوان1990م بالنسب المؤوية بالنسبة للمجالس البلدية كما يلي 45.66/ ، 36.60/ ،10.80/ ، 4.75/ لكل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جبهة التحرير الوطني ، الأحرار ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على التوالي ، أما المجالس الولائية فكانت كالتالي 55.04/ ، 35.61/ ، 05.29/ ، 0.43/ ، لكل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جبهة التحرير الوطني ، الأحرار ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على التوالي (محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص138).

1: محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص138.

2: نفس المرجع السابق ، ص138.

إن عدم الالتزام بالقيم الديمقراطية لدى الفواعل الرسمية بالجزائر ليس مدعاة للاستغراب والحيرة ، ذلك انه حصيلة الخبرة السياسية لمسئولين داخل جبهة التحرير الوطني ، والتي تنعدم القيم الديمقراطية في الاشتغال الداخلي بها ، فغياب حوار حقيقي وخصب بين القاعدة المناضلة وهيئات الجهاز الحزبي الجبهوي ، ونبذ كل نقد بناء مع عدم أخذ اهتمامات القاعدة على عاتقه ، والاختيار غير الديمقراطي للمسئولين في كل المستويات ، فضلا عن المرشحين إلى الانتخابات البلدية و الولائية والتشريعية والرئاسية ، كل ذلك ساهم في التنشئة السياسية للمناضلين على قيم الثقافة السياسية اللاديمقراطية ، وساهمت في شيخوخة الحزب والقطعية مع غالبية الشعب الذي فقد الثقة في قدرة الحزب على النهوض، والتكفل بمشكلات الوطن والمواطن ، وقد أوردنا ممارسات حزب جبهة التحرير الوطني ضمن الممارسات الرسمية كونها الجهاز السياسي الذي تنتمي إليه غالبية إن لم نقل كل الفواعل الرسمية ، باستثناء انسحاب العسكريين في 04 مارس 1989م من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ومن قياداتها ، وبرر ذلك رسميا باحترام التعددية الحزبية ولصيرورة الديمقراطية.

ولقد أظهرت سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الفواعل الرسمية النابعة من منظومتها القيمية تراجعا إن لم يكن عدولا عن دعم النظام السابق للديمقراطية ، فإعادة تقسيم المناطق الانتخابية* وتعديل قانون الانتخابات مرتين** لضمان الأغلبية لجبهة التحرير الوطني في الانتخابات البرلمانية القادمة ، وفرض قانون الطوارئ في جوان 1991م ، واعتقال قادة الحزب المنحل (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) عباسي مدني وعلي بن الحاج بتهمة التآمر، والوقوف المفاجئ للعملية الديمقراطية في ديسمبر 1991م ، كل هذا أجهض تجربة الجزائر مع الديمقراطية وجعل البلاد على مفترق الطرق ، وهي إجراءات دفعت بها للظهور على السطح سلوكات التحدي السياسي غير الديمقراطي الذي أظهرته الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهي إجراءات كشفت عن ضعف إرادة النظام السياسي للتحول الهادئ والسلمي نحو نظام أكثر ديمقراطية ، وعن محدودية تحمل النظام للأصوات المعارضة[1].

أما قيم الممارسات لدى الفواعل الرسمية في الميدان الاقتصادي فقد تجلت التوجهات الرسمية نحو قيم اقتصاد السوق بصورة مبكرة بالمقارنة مع التفتح السياسي الذي أعقب أحداث 05أكتوبر 1988م ، إذ شرع في تبني مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تبتعد عن روح الاقتصاد الاشتراكي وتقترب إلى روح الاقتصاد الرأسمالي في السنوات الأولى من اعتلاء السيد الشاذلي بن جديد منصب رئيس الجمهورية

---

*: لقد قسمت البلاد إلى 542 دائرة انتخابية بدل 296 دائرة ،كما أعطى أفضلية واضحة للمناطق التي لا تتواجد فيها جبهة الإنقاذ بكثافة ، ففي ولاية إليزي الصحراوية مثلا يكفي سبعة آلاف صوت لانتخاب نائب ، أما هذا العدد فإنه يرتفع إلى 75 ألف صوت لانتخاب نائب في العاصمة مثلا ، وهذا بموجب قانون رقم 91-18 مؤرخ في 7ربيع الثاني عام 1412 الموافق لـ 15 أكتوبر سنة 1991م يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها لتجديد المجلس الشعبي الوطني.

**: لقد أطرت الانتخابات بموجب قانون رقم 89-13 ، ثم عدل بموجب قانون رقم 91- 06 ، ثم عدل للمرة الثالثة بموجب قانون رقم 91-17.

1: جون إنتلس و ليزا أرزون ، الجزائر على مفترق الطرق . ترجمة : رمضان عبد الله ، مجلة التصامن، العدد 06 ، صفر 1413هـ /أوت 1992م ، ص20.

، وهي الإجراءات التي أسست فعليا لرأسمالية الدولة ذلك أنه لم يكن بوسع الفئات البعيدة عن دواليب السلطة الاستفادة منها ، ولم تكتفي السلطة السياسية بهذه الإجراءات بل تعدت إلى طرح رؤى إصلاحية للمؤسسة العمومية التي عجزت عن تقديم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال مشروع إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية في عام 1982م ، ومشروع استقلالية المؤسسات من خلال قانون (88-01) ، وهما مشروعين وضعا قيمة تدخل الدولة الكلي في الحياة الاقتصادية موضع شك وريبة ، لتحل قيمة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية موضع وثوق ونجاعة ،وهي القيمة المجسدة من خلال التوجه الاصلاحي التدريجي والتي تدور حول المحاور التالية:[1]

- الإرادة في استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والموجه بإقتصاد السوق.
- البحث عن استقلالية أكثر للمؤسسات
- البحث عن تحرير الأسعار والتجارة الخارجية.
- الإرادة في الخوصصة.

وتعبر الخوصصة في الجزائر عن إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي كان في السابق يتسم بنقص الفعالية ، مما نتج عنها إختلالات اقتصادية و تشوهات هيكلية لتفسح المجال لسياسة اقتصادية تعتمد في أسسها النظرية على مقولة السوق و قوانينه و تأسس لدور جديد للدولة ، يظهر جليا في الجانب الاجتماعي أكثر منه في الجانب الاقتصادي ، و يمكن أن تنفذ الخوصصة بإحدى الطرق التالية[2] :

- إما أن تشمل طرق ووسائل الإدارة دون المساس بطابع الملكية ، أي عقود الإدارة المساهمة أو المساعدة على الإدارة أو الكراء.
- أو تشمل كيفية نقل الملكية كليا أو جزئيا من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبالتالي زيادة نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، وقد تتم هذه الزيادة بالطرق الثلاث التالية :

1- التنازل أو بيع أسهم المؤسسات العمومية إلى مسيريها ، وهي الفكرة التي تستند إلى حجة أن القطاع الخاص الوطني في حالته الراهنة ، يفتقر إلى المؤهلات والخبرات الإدارية الكافية ، لضمان الانتقال من الخوصصة إلى اقتصاد السوق

2- الخوصصة بدءا من الأسفل ، أي العمل على إنشاء وتطوير شبكة من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تعتبر الحلقة المفقودة في النسيج الصناعي الجزائري .

1: programme des nation unies pour le développement, algerie1990, études sixième programme de pays (199-1996). Alger , septembre1990,p02.

2: عبد الوهاب شمام ، "دراسة حول الخوصصة والتحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد08 ، 1997م ص190.

3- الخوصصة بدءا من الأعلى وهو التنازل كلية أو بصفة جزئية عن أسهم الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة لصالح القطاع الخاص.

وقد كان الهدف المرجو من عملية الخوصصة هو التأثير على العرض الكلي بدل التأثير على الطلب الكلي ، ذلك أن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة

فرص العمل ، التي تصحب زيادة في الدخل التي تتحول بدورها إلى زيادة في الطلب فينشط الاقتصاد كله ، ويتم ذلك عن طريق انتهاج جملة من الإجراءات والسياسات الكلية

المتمثلة[1]:

- القضاء على التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة ، يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي .

- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر نمو عرض النقود ، وذلك بإبعاد تدخل الدولة الذي من شأنه زيادة الإنفاق العام .

- حصر دور الدولة ، وترك القوانين الاقتصادية واليد الخفية لتعمل على تصحيح الأخطاء بطريقة آلية .

وقد تولى متابعة هذه السياسة جهاز يدعى "الهولدينغ" تحت وصاية وزير إعادة الهيكلة ، ونشأت الهولدينغ أو الشركات القابضة أو المجمعات على شكل رؤوس أموال تتكون أصولها من رأس مال الشركات الفرعية وتتلخص مهامها في إعداد استراتجيات الشركات الفرعية ، من حيث الاستثمار والموارد البشرية وكذلك تنفيذ سياسات الدولة في مجال التنظيم والتوجيه وإعادة الهيكلة في القطاعات الصناعية والتجارية ضمن إطار الاتفاقيات التي تبرم مع المجلس الوطني للمساهمات الدولة الذي يتولى توجيه الشركات المجمعة -الهولدينغ - والتي ستتولى تسيير مساهمات الدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي[2] ، وقد جاءت هذه السياسات في إطار دخول الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات المالية العالمية لحل الأزمة المديونية والتي تكللت بالتوقيع على برنامج لتثبيت الهيكلي من خلال اتفاقين هما[3] :

1- اتفاق الاستعداد الإتماني الموقع بتاريخ 31 ماي 1989م وقد جاءت على خلفية حاجة الجزائر للحصول على موارد أجنبية من المؤسسات المالية الدولية مقابل سياسات المشروطية المتضمنة إتباع سياسة نقدية حذرة ، تقليص العجز المالي ، تعديل سعر الصرف ، وتحرير الأسعار مع إلغاء التسعير الإداري.

1: ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995م ، ص(47...50).

2: مركز دراسات الوحدة العربية ، مرجع سابق ، ص360.

3: محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الدكتوراه) جامعة الجزائر03 ، 2008 ، ص 134.

وقد تمكنت الجزائر من خلال تنفيذ هذا الاتفاق من الاستفادة من قرض قدره886مليون دولار ، وسحب غير مشروط من حصتها تقدر بحوالي 623مليون وحدة سحب قيمة الوحدة الواحدة تقدر بـ 1.456 دولار أي 907.088مليون دولار لتبلغ مجمل السيولة المتاحة بيد الجزائر من العملة الصعبة جراء هذا الاتفاق 1793.088 مليون دولار وبمقتضى هذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون(89-12) المتعلق بالأسعار الذي نص على تحريرها ، كما تم إصدار القانون(90-10) المتعلق بالنقد والقرض ، وعمدت الحكومة الجزائرية كذلك إلى التطهير المالي للمؤسسات العمومية وأصدرت بهذا الخصوص المرسوم التنفيذي(91-27) المحدد لشروط شراء الخزينة للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية ثم قامت بتوقيع عقود نجاعة مع هذه المؤسسات تلزمها بتحسين الأداء و المردودية خاصة في الجوانب المالية والإنتاجية وتم تخفيض العملة الوطنية خلال ثلاثة أشهر من نهاية سنة 1990وحتى مارس 1991م بـ 70/ من قيمتها من بينها 52/ غير معلنة رسميا من طرف السلطات الجزائرية[1] .

2- اتفاق 03 جوان 1991م وقد جاء هذا الاتفاق على اثر رسالة النية التي وجهتها السلطات الجزائرية إلى مسئولي البنك العالمي المؤرخة في 27أفريل 1991م جراء عدم تحسن ظروف وضعية المؤسسات الاقتصادية بتطبيق بنود الاتفاق الأول ، مع تفاقم مشكلة المديونية التي بلغت نسبة خدمات ديونها 73.9/ من الدخل الوطني الخام (PNB) الذي عرف هو الأخر نموا سلبيا يقدر بـ0.1 مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الرجوع إلى خدمات المؤسسات المالية من جديد حيث قدم الصندوق النقد الدولي قرضا بقيمة 300وحدة سحب خاصة تعادل ما قيمته 400مليون دولار أمريكي تقريبا ويتم صرف هذا القرض على أربع دفعات بـ 100مليون دولار للدفعة الواحدة ، كما حصلت على قرض أخر من البنك الدولي يقدر بـ 350 مليون دولار خصص لتطهير المؤسسات الاقتصادية العمومية ، وقد تضمن الاتفاق تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، تحرير التجارة الخارجية ، تحرير الأسعار ، التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العمومية ، خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة و تخفيض قيمة العملة الوطنية .

فالاتفاقين المبرمين مع المؤسسات المالية الدولية ، والزيارة التي قام بها رئيس البنك الدولي للجزائر في تموز 1989م جاءت لتكلل عملية من أكثر العمليات دلالة لانسحاب من البنية الاقتصادية لصالح عملاء آخرين قوامهم المنشآت والأسر ، كما تم الاعتراف بالقطاع الخاص وحتى اضطلاعه بوظائف حساسة لمواجهة الحاجات المواطنين الأساسية ، والتصدير والإسهام في خلق وظائف وتنظيم الأراضي في الوقت نفسه ثم إلغاء منشآت الدولة ، وكلها خطوات سعت إلى الإعلاء من قيمة التوجهات

1: نفس المرجع السابق ، ص135.

النيولبرالية ، وهو توجه لقي قبولا من قبل جيل جديد تكنوقراطي والذي كان يرى في الانعطاف نحو الليبرالية الوسيلة لإعفاء نفسه من المسؤولية اقتصاد قيد التفكك ، كما الانفتاح على الخارج بطريقة يستفيد منها من مكتسبات جديدة ، فالنيولبرالية مشروع ينزع لبناء مجالات عمومية تنزع إلى الفردنة كأساس للإعادة تشكيل الروابط الاجتماعية ، وأي أشكال التعبير عن الولاء غير التعبير عن المواطنة هو إحياء للماضي ومظاهر ارتدادية"[1].

ولم تكن الإجراءات وسياسات المشروطية للمؤسسات المالية النقدية تحتل موقع القيمة المركزية في بداية إقدام الحكومة الجزائرية عليها لدى الأحزاب السياسية ، والقوى الاجتماعية ، والرأي العام ، إذ كانت تنظر إليها على أنها خطابات سياسية أكثر منها حتمية اقتصادية منسلخة عن الواقع الاقتصادي الجزائري ، كما لاقت هذه الخطوات الإصلاحية مقاومة من قبل منظمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، والاتحاد الوطني للمؤسسات العمومية ، وهي مقاومة تدخل في إطار الدفاع عن مصالحها التي توفرها الظروف القائمة وتهددها الخطوات والمحاولات الإصلاحية الجديدة ، رغم أن الميزة المسجلة لفترة السيد مولود حمروش ، رفضه الإشراف المباشر لصندوق النقد الدولي على الإصلاحات ، وهي العملية التي وصفت بإعادة هيكلية ثانية للمؤسسات العمومية ، والتي كلفت فقدان 100000 منصب شغل دون إن تمس هذه العملية معالجة المديونية المالية العمومية ، وإنما اقتصرت على الشركات العمومية ، والأسعار والقدرة الشرائية ، وهي الخطوة التي تمت بعيدا عن وسائل الإعلام[2] ، في ظل رصيد من القيم السياسية للفواعل غير الرسمية التي نستعرضها فيما يلي.

قيم الممارسة على مستوى الفواعل غير الرسمية: لقد تشكلت الخريطة السياسية على مستوى المجتمع من أحزاب اتسم سلوكها بمواقف تلقائية سواء تجاه القوانين المؤطرة لمشروع التحول الديمقراطي التي تسعى إلى حماية السلطة و تركيزها في يد السلطة السياسية الحاكمة ، أو ما تعلق بالممارسات التعسفية للسلطة السياسية ، و قد اتسم سلوك المعارضة بالراديكالية في التغيير و الحرية في التعبير نتيجة طرحها لوجهات نظر تغييرية ونقدية تمتاز بالثورية والاختلاف فيما بينها ، و متفردة عن الخطاب السلطوي، وقد عبرت المعارضة و المجتمع المدني عن أرائهما و أفكارهما السياسية دون أي حسابات للانقلاب عن الديمقراطية ، على اعتبار أن خطوة الانفتاح السياسي هذه هو خيار سلطوي بعيد تماما عن مطالب المحتجين التي رفعت في مسيرات وأحداث 05 أكتوبر 1988 ، و بالتالي نظر إلى هذه الخطوة السياسية على أنها منحة من السلطة لا يمكن التراجع عليها ، وهي نظرة تنم عن غياب بناء تراكمي لخبرة سياسية لدى المعارضة خاصة تلك التي استطاعت أن تصيغ خطاب تعبوي لأفراد المجتمع ، و قد كانت دوافع

1: برتران بادي ، الدولة المستوردة غرينة النظال السياسي. ترجمة : شوقي الدويهي ، ط1 بيروت : دار الفارابي ،2006 ، ص(83- 84)
2: FODIL HASSAM , opcite , p12

اتساع حجم الاهتمام السياسي في بداية الانفتاح السياسي هي اللحظة الحرجة المتأزمة التي تمر بها البلاد على أكثر من صعيد ، و هو اهتمام طبيعي يمكن إيجاد تفسيره في رأي العالم الاجتماعي الفرنسي " موريس هولبواش" الذي يرى "أن هناك علاقة بين الأزمة السياسية و الاهتمام السياسي ، و ترى الدراسات الأمريكية أن الأزمات الاقتصادية 1866م ، 1936م ، و الأزمات الدولية المتعاقبة في السنوات 1916 م ، 1940 م ، 1952 م ، تقض أمن المقترعين "[1] و قد ذهب العالم السويدي "هربرت تنجستين " للقول "أن معدلات الاقتراع العالية على مستوى الشعب تعتبر دلالة على انهيار الانسجام العام و تعكس توترات و اضطرابات حكومية خطيرة"[2] ، ويرى بعض الملاحظون أن المشاركة العالية في الانتخابات يشير إلى توتر أو نزاع مقترنا باعتقاد إن الخسارة يجب أن تكون مرفوضة وهم يستشهدون بتجربة النمسا وألمانيا حيث انهارت حكومتهما وتولت الأحزاب الفاشية السلطة في الثلاثينات من القرن العشرين ، وصلت المشاركة في تلك الانتخابات إلى مستويات عالية جدا ، وهذا الحشد والمشاركة عكس إحباط وخيبة أمل أكثر من الالتزام والحماس ، ومؤخرا لاحظ" أنتوني كينغ" بأن أعلى مشاركة بريطانية نجده في إيرلندا الشمالية موطن نزاع ديني عمر قرن[3].

ولقد انعكس هذا الاهتمام على الصعيد الحزبي وعلى الصعيد الانتخابات ، فعلى الصعيد الحزبي لقد ظهرت على الساحة السياسية العديد من الأحزاب التي يقارب عددها الستين*، والجمعيات الرافدة لها ، و حداثة هذه القوى السياسية بالمناخ الديمقراطي ، مع عنصر المفاجئة الذي حل به ، جعل الممارسات السياسية لكافة التشكيلات السياسية تكشف عن مرجعيات سياسية ، في غالبها لا تمت بصلة لقيم الديمقراطية ، الذي يعد الإيمان أو الكفر بها شرط أساسي في إنجاحها أو فشلها ، فغياب مرجعيات سياسية مشتركة لدى الأحزاب الجزائرية التي يربو عددها عن الستين جعل الخطاب الديمقراطي الذي تتبناه يخفي من ورائه في أغلب الأحيان فصائل اجتماعية خرساء عبر انشغالاتها الأنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة ، مستغلة المشاكل التي تتخبط فيها الدولة لا لإظهار عجز النظام عن التسيير فقط ، وإنما لعرقلته أيضا بقصد تازيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، مستخدمة في ذلك كل الطرق القانونية وحتى طرق العنف لإدخال البلاد في فوضى ، وإسقاط النظام في نهاية المطاف[4] ، ومما يزيد من قتامة التردي هو ما نلاحظه على مستوى القاعدة الحزبية من غموض وتشوه إيديولوجي ، والفهم الخاطئ أو

1: سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة. ترجمة: خيري حماد وشركائه، بيروت: دار الأفاق الجديدة ، 1959، ص97.
2: نفس المرجع السابق ، ص112.
3: فيورينا . موريس بي ، مرجع سابق ، ص164.
*: يرى محمد بلقاسم حسن بهلول أن من أسباب الظهور المكثف للأحزاب السياسية في وقت قياسي لا يتجاوز السنتين ونصف تعود إلى ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع ، والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثنائها ، وفي نظام الحزب الواحد ن كما اوعز الاحزاب إلى التسهيلات الشكلية لتاسيس الاحزاب السياسية ، إذ يكفي لجمع 15عشر فردا لتكوين حزب سياسي. (أنظر الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية تشريح وضعية. الجزائر: منشورات دحلب ، ص85.
4: نفس المرجع السابق ، ص82.

التعصب الشديد ، الأمر الذي زاد من وتيرة التناقض بين الذوات الجزائرية ، ويمكن تصنيف* الأحزاب السياسية التي ظهرت وفق مرجعياتها السياسية وإيديولوجياتها وخطابها السياسي إلى :

التيار الإسلامي : فقد أعلن الإسلاميون عن رؤاهم المتطرفة و المعتدلة في تفسيرهم وفهمهم للنصوص الدينية في إطار تفسيرات الأنبياء الجدد ، فبينما أجمعت الحركة الإسلامية المعتدلة على أن الفترة لم تكن مناسبة للعمل السياسي ، وأن الوضع الجديد من الانفتاح لا بد وأن يستثمر في العمل التربوي على القيم الإسلامية في الجبهة الاجتماعية ، إلا أن عناصر تحسب على التيار السلفي المتشدد بادر بإنشاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، متخذة من قراءاتها وتأويلاتها للكتاب والسنة والتراث الإسلامي مرجعية سياسية لها ، كما عملت على تقديم نفسها على أنها الحل الإسلامي الرشيد الذي لا يقبل قراءة فكرية أخرى للمصدرين السابقين ، مما خلقت وعيا زائفا لدى الطبقة العريضة من المجتمع التي لم تستطع أن تفصل بين الإسلام كدين ورؤية هذا الحزب الذي ساد لديه حمى إلحاق الشعارات الإسلامية بكل ما يقومون به ، فعرفت في بداية التسعينيات البلدية الجزائرية لأول مرة شعار البلدية الإسلامية ، وهي خطوة أخرى تنم عن التداخل الحاصل لدى هؤلاء بين رؤيتهم وفهمهم للدين الإسلامي والدولة بمؤسساتها ، وقد حاول التيار الإسلامي أن يبقى متواجدا تحت راية رابطة الدعوة الإسلامية غيران اختلاف فهمهم للقران و السنة وتأويلهما و حداثة القوى السياسية الإسلامية بالمناخ الديمقراطي مع عنصر المفاجئة الذي حل به مع التفاوت في درجة التنظيم والوعي بالتحديات الخارجية والداخلية واختلاف الطموحات السياسية جعلهم يتفرقون في تنظيمات سياسية ودعوية وجهادية وبهذا شهدت الساحة الإسلامية تعددية سياسية ظاهرة اتسم خطابها السياسي بالتوافق مع بعضه والتنافر مع بعضه الآخر كما أعلن عن مرجعياته السياسية ومواقفه تجاه القيم الديمقراطية .

ولقد تصدر الساحة السياسية الإسلامية الخطاب الإسلامي المتطرف تجاه الديمقراطية إذ أبدى الشيخ علي بن الحاج مواقفه من الديمقراطية بكل شفافية ووضوح وهو رأي بقدر ما يحسب عليه يحسب كذلك على شريحة واسعة ممن كانوا يرون فيه الرجل الملهم في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ففي مقولة له يعلن "نحن لا نعترف بالديمقراطية التي تقر الحكم.للشعب ، الديمقراطية كفر وما يدفعنا إلى رفض الديمقراطية هو قيامها على أساس الأغلبية ، الحق في الرأي لا يتقرر على أساس الأغلبية أو الأقلية وإنما يتقرر وفقا لقواعد منزلة من السماء" ، ويؤكد هذا في تجمع بسيدي بلعباس " لا توجد كلمة ديمقراطية في القران الكريم ويذكر بلحاج أتباعه بأنه مهما يكن فان الاقتراع بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة إلا

*: يصنف محمد بلقاسم حسن بهلول الأحزاب السياسية التي ظهرت في بداية الانفتاح السياسي بالجزائر إلى مجموعتين : مجموعة الأحزاب التي شكلتها شخصيات تاريخية قديمة تسمى بالتاريخيين مثل الجبهة القوى الاشتراكية ، والحركة من أجل الديمقراطية بزعامة أحمد بن بلة ، وحزب الأمة الذي يتزعمه يوسف بن خدة ، ومجموعة ثانية المؤسسة على يد الجيل الجديد الفاقد لثقة في الزعامات التاريخية من مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، وحزب التجديد الجزائري ، وحركة المجتمع الإسلامي...إلخ .(محمد حسن بلقاسم بهلول ، مرجع سابق ، ص85).

وصاحبها في النار ما معنى الديمقراطية ؟ هل هي مذكورة في القرآن والسنة هل يساوي صوت مواطن عادي صوت عالم ؟ الإنسان العادي لا يستطيع إدراك الحقيقة بمفرده".

فالديمقراطية على حسب التيار السلفي السياسي في الجبهة الإسلامية ، مصطلح أجنبي لا يوجد في أي قاموس اللغة العربية ، ولا في القران الكريم والسنة النبوية ، فهي في نظرهم كفر ، وقد أبدى علي بلحاج تقبله لها إذ كانت إطارا للحوار واحترام الرأي الأخر ، وضدها إذا كان الناخب يقف على نقيض مع الإسلام والشريعة وقيمهما ، وقد أعلن أنهم لا يذهبون إلى صناديق من أجل الديمقراطية ، وهو يرى أن التعددية لابد وان تكون في إطار الإسلام ، وان التعددية الليبرالية التي تسمح للبرالي والشيوعي بالتعبير فهي مرفوضة ، ذلك أنها ستؤدي إلى المواجهة حسبه لإيديولوجيات أجنبية في السلطة الوطنية هي على نقيض مع معتقدات شعبنا ، ويرى أن المادة40 من الدستور ناقصة ولابد من أن تكمل بـتقييد التعددية السياسية في إطار الإسلام ، بمعنى أن الأحزاب التي لا تعلن في برنامجها على أن الكتاب والسنة فقط هما مصدرها في التشريع ، لا يحق لهما التواجد في الساحة السياسية ، كما يرى أن المادة 06 من الدستور التي تضع الشعب مصدر كل السلطات مجانب للصواب في رأيه ، ذلك أن مصدر كل السلطات هو الله من خلال القرآن ، والشعب يتدخل لاختيار رئيس الدولة من هذا المنطلق وليس من منطلق انه هو السيد ، وفي حالة ما إذا صوت الشعب ضد الشريعة الإسلامية فان الكلمة الفصل في هذا يكون للعلماء ، لإعطاء التصور الصحيح الذي لا يوقف ضد الإرادة الإلهية ، ذلك أن الأمة الإسلامية لا تفكر بالمبدأ الديمقراطي الأقلية والأغلبية بحكم انه مبدأ غالبا ما يجانب الصواب ، وقد دفعت به قناعته وفهمه لمرجعياته في 12جوان 1991م إلى أن يدعو إلى تخزين السلاح والمتفجرات ، وقد انظم إلى هذا المنطق الشيخ عباسي مدني الذي هدد في 28جوان 1991م بإعلان الجهاد ضد الجيش ، كما نهج نفس النهج الشيخ عبد القادر حشاني حينما دعا في 28 سبتمبر1991م عناصر الجيش للعصيان[1] ، وكرد فعل على هذه القيم والمرجعيات قادت مجموعة من الفنانين والمثقفين والجامعيين مسيرة بالجزائر العاصمة ضد العنف و اللاتسامح في 14 ديسمبر 1989م ، وفي 28 أفريل 1990 استنكرت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان لاتسامح الإسلاميين ، وفي 10ماي نظم 1990 نظم عشرات الآلاف مسيرة بالجزائر العاصمة من أجل "الديمقراطية والتسامح" ، وفي اليوم الموالي تظاهر 30000 من قدماء المحاربين ضد نبش قبور شهداء الثورة[2] ، ولم يقتصر الموقف المعادي للديمقراطية على العنف اللفظي الرافض لقيمها الغائية والوسيطية ، بل تعدى إلى الأفعال من خلال جملة من بوادر الأعمال المسلحة التي قادتها مجموعة أشخاص يحسبون

1 : JEAN-JACQUES LAVENUE , Algérie la démocratie interdite. paris :édition l'harmattan,( ),p(253-255).
2 : ibide , p(249-251).

على التيار الإسلامي ، ويمكن تتبع هذه الأعمال من خلال جملة من الأعمال المسلحة*، ولم يقتصر إنكار القيم الديمقراطية من قبل هذا الحزب خارج الدائرة الإسلامية بل امتد هذا الرفض إلى إنكار التيارات السياسية الإسلامية التي أبدت مرونة وتقبل للقيم الديمقراطية ، وهو ما يعني أن الحزب المنحل يحمل إيديولوجية شمولية لا تقبل التعددية السياسية حتى في إطار الإسلام ، كما أشار إلى ذلك الشيخ علي بلحاج.

كما تراجع التيار الإسلامي المعتدل على خيار أولوية الخيار التربوي الإسلامي لصالح العمل السياسي ، الذي اظهر تحفظا كبيرا في مواقفه السياسية نتيجة استيعابه للتاريخ الأليم لتجارب الحركة الإسلامية مع الأنظمة السياسية خاصة تلك المرتبطة بالحركة العالمية للإخوان المسلمين ، التي كان لها تاريخ طويل منذ تأسيسها في سنة 1928م على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا ، من النضال المسلح والسلمي مع النظام السياسي المصري أو من خلال مشاركة مناضليها في الجهاد في فلسطين.

---

*: - في 03ديسمبر 1989م اشتباك بين الإسلاميين والشرطة في بلدية الكالتوس جنوب العاصمة.
- في 10 جانفي 1990م مجموعة من الإسلاميين يهاجمون محافظة الشرطة بالعاصمة.
- 16 جانفي 1990 شخص يهجم قصر العدالة بالبليدة
- 01 فيفري 1990 اعتداء على طالبات من الحي 2000سرير بقسنطينة من قبل طلبة من التيار الإسلامي.
- 26 أفريل 1990م مشادات بين العسكريين والإسلاميين في مستشفى عين النعجة العسكري على خلفية منع الحجاب واللحية لمبررات الوقاية.
- 26 جوان 1991م اشتباكات في شوارع العاصمة تخلف 13قتيل و60 جريح.
- 12 جويلية 1991حوادث بمسجد القبة خلفت قتيل واحد و11 جريح.
- 28 نوفمبر 1991م إطلاق الرصاص على الشرطة بالقبة.
- 29نوفمبر 1991م هجوم مسلح على مركز العبور بقمار بولاية الوادي ، وفي 09ديسمبر اشتباك مسلح مع الفاريين في بسكرة خلف 17 قتيل.
- 16 ديسمبر 1991م تم توقيف 11 شخص من الحركة الإسلامية المسلحة في ضواحي البليدة .
- 23ديسمبر 1991م هجوم على مركز الدرك الوطني ببني مراد بالبليدة.
- 24 ديسمبر1991م إطلاق النار على سيارة للجيش في برج الكيفان .
- 31 ديسمبر 1991م تداول بيان في الجزائر العاصمة موقع من قبل مجموعة تدافع عن مصطفى بويعلي وتدعوا إلى الجهاد ضد الانتخابات.
- كما منعت مهرجانا في وهران لموسيقى الراي ، وحظرت ارتداء "تبان السباحة" في الشواطئ الساحلية بتيبازة ، وقد رد عباسي مدني في مؤتمر صحفي عقب الفوز بالانتخابات البلدية والولائية في 23جويلية 1990م ، " أن مشاكل تزويد الناس بالمياه أهم ، وأن قانون منع-الشورتات- صدر منذ أيام في فرنسا ، ولكنها لم تطبقه ... وجاءت جبهة الإنقاذ لتطبيقه. (أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص350).
- ومنعت أيضا أمسية غنائية كان من المقرر أن تحييها المغنية الفرنسية البرتغالية الأصل " ليندا دو سوزا" في قاعة وسط العاصمة بعدما جرى التهديد بتكسير القاعة وإحراقها إذا ما تم الحفل المقرر ، وفي مدينة ورقلة في جنوب البلاد جرى إضرام النار في منزل امرأة أعتبر سلوكها منافيا للأخلاق ، وقد مات حفيدها في الحادث ، وتحولت ثانوية الحامة في حي القبة بالعاصمة إلى معقل الإسلاميين ، إذ جرت فيها عملية جمع أموال من أجل تقديم حجاب لكل تلميذة من الثانوية ، وفي مدينة البليدة قتلت امرأة في مطلع عام 1990م باسم الإسلام ولأسباب أخلاقية. (أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص345).
- وفي معسكر وزعت بعد الدورة الأولى للانتخابات لائحة بأسماء الذين سينفذ فيهم حكم الإعدام غداة إنتهاء الدورة الثانية.(أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص394).
وقبلها نظمت الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة "مصطفى بويعلي" مجموعة من الأعمال التي تندرج في مصطلحاتها ضمن الاعتصام والجهاد ومن هذه الأعمال: الهجوم على ثكنة قمار بولاية الوادي بالجنوب الجزائري في مارس 1981م .
- الاعتداء على 12 من رجال الدرك الوطني القائمين بمراقبة حركة المرور في المكان "مونكادا" الواقع بين حي "بن عكنون" وحي "العاشور" بالعاصمة يوم 17نوفمبر 1982م .
- في 21أوت من سنة 1985م قامت الحركة بالهجوم على مؤسسة عمومية في عين النعجة بالعاصمة .
- هجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة ليلة 26إلى 27 أوت 1985م على إثرها تم الاستيلاء على 120قطعة سلاح وقتل أحد رجال الشرطة. (أنظر وُريدة خيلية ، مرجع سابق ، ص(63-64)).

التيار العلماني: وقد مثلته تلك الأحزاب* التي تستهدف تطبيق الشريعة الإسلامية بالإبعاد ، ولا تجعل منها مصدرا لإخراج وإنتاج برنامجها السياسي ، وهي ترى ضرورة فصل الدين عن السياسة ، ذلك أن أي إقحام للدين في السياسة يعد استغلال له واتخاذه قيمة وسيطية لتحقيق المآرب والأهداف السياسية الخاصة في حين أن الإسلام ملك لكل الجزائريين المسلمين لا فئة أو حزب سياسي تستثمره لحسابها الخاص ، بل لابد من الجعل منه قيم مضافة للديمقراطية لا قيمة مقاومة لها ، وترى جبهة القوى الاشتراكية في المادة التي تقول أن الإسلام دين الدولة ضرورة إسقاطها من الدستور ، ذلك أن الإسلام هو مسألة خاصة بالمجتمع وبكل فرد مؤمن ، لذلك ترى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة وبدون هذه الخطوة فان احتمالية الإنزلاقات الخطيرة ستبقى قائمة ، وإضفاء القدسية على السياسة هي شكل من أشكال لغة الخشب ، لذلك لا بد من كسر الطابوهات والإعلان عن حماية الإسلام من الاستغلال السياسي ، وجعل من حرية المعتقد والضمير حقيقة قائمة ، والخطاب العلماني يجد في شجب واستنكار اللاتسامح واجبه النضالي ، فهو يهدف إلى بناء دولة مدنية تتحقق في ظلها المساواة بين الرجل والمرأة وضد استخدام المساجد كمنابر سياسية تعمل على تحقيق أغراض وأهداف سياسية .

لقد اعتبر الخطاب العلماني الخطاب الإسلامي المتشدد الذي يقسم التعددية الحزبية بالجزائر إلى ثنائية حزبية هي حزب الله وحزب الشيطان ، ولا يعترف بالتداول على السلطة ولا سيادة الشعب ، ويدعو بصريح العبارة إلى الجهاد ، خطرا على القيم الديمقراطية ، وعلى الدولة أن تتخذ إجراءات ضبطية ضده ، كما يعتقد الخطاب العلماني أنه لا يمكن بلوغ مستويات متقدمة من التنمية في ظل ديمقراطية منقوصة تعمل على تهميش وإقصاء نصف المجتمع المتمثل في المرأة ، ليس فقط في الحياة العامة بل وضعها تحت سلطة الرجل داخل الأسرة وديكتاتوريته من خلال قانون الأسرة المستمد مواده من الشريعة الإسلامية ، ويقدم الخطاب العلماني نفسه على انه معاصر وذو توجه ديمقراطي ومتشبث بمكونات الهوية الوطنية ، وقد كشفت الأحزاب العلمانية عن علمانية متطرفة دون مراعاة لقيم و عادات المجتمع .

التيار الوطني: ويتصدره حزب جبهة التحرير الوطني الذي لا يبدي مواقف متطرفة تجاه الدين مثل العلمانيين ، ولا خطاب حماسي لتطبيق الشريعة الإسلامية مثل الإسلاميين ، وهو الخط السياسي الذي يمكنه من قيادة البلاد من جديد لولا بقاء الوجوه القديمة المتورطة في الأزمة تتصدر قيادته ، وتركيز برنامجه السياسي حول الجانب التنموي المادي ، بينما بقي خطابه محتشما حول عناصر الهوية الوطنية ،

* : لقد ظهرت للمرة الأولى محاولات تكتل هذا التيار من تجمع بعض الأحزاب الصغير تحت شعار " لا جبهة التحرير ولا جبهة الإنقاذ ، نريد ديمقراطية" ، وقد تشكل هذا التجمع من أربعة أحزاب قادت مسيرة مضادة في 10ماي 1990م لمسيرة الجبهة الإسلامية في 20أفريل 1990 في ساحة الشهداء وسط العاصمة ، وهذه الأحزاب هي : حزب الطليعة الاشتراكية ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، الحركة الديمقراطية من أجل التجديد الجزائري بزعامة سليمان عميرات أحد الرفقاء القدامى لكريم بلقاسم ، والحزب الاجتماعي الديمقراطي بقيادة حميدي خوجة وهو حزب إسلامي ليبرالي معتدل (أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص(146...149)).

من أمازيغية وإسلام وعروبة ، وهي نقطة الضعف التي استغلتها الأحزاب الأخرى كل على حدى بكفاءة لدرجة أنها أصبحت تقدم نفسها للشعب على أنها الوصية على عنصر الهوية الذي تتنفس به[1].

وقد عزفت أطراف أخرى على وتر التنمية و البيئة و النمو ، وبلغت شفنية البعض للتمسك بالاشتراكية والتغني بها ، وناشد آخرون التاريخ و أمجاد الماضي حتى بلغ عدد الأحزاب في البلاد60 حزبا لا يعرفون من قيم الديمقراطية إلا أنها وسيلة لبلوغهم السلطة أو البقاء فيها ، إن هذه الأطراف السياسية هي التي أطرت المجتمع الجزائري الذي لا يعرف من السياسة إلا اسمها و من الديمقراطية إلا رسمها ، و قد نجحت الأحزاب التي عزفت على إحدى مكونات هويته في استقطابه ، و جعلت العمل السياسي مستقطبا ليس فقط بين الأحزاب و السلطة السياسية ، بل حتى بين الأحزاب السياسية فيما بينها حتى تلك التي تنطوي تحت مرجعية سياسية واحدة ، و هذا الاستقطاب للحياة السياسية هو الذي جعل السيد "نورالدين بوكروح" يصرح عشية فوز الجبهة الإسلامية بالانتخابات التشريعية بان "الانتخابات التشريعية أظهرت أن معظم الأحزاب الديمقراطية تفتقد إلى قاعدة جماهيرية ، الجزائر بلد لم يبدأ الحياة السياسية بالمعنى السليم للكلمة بل تجمعات حول مجموعة من العصبيات الدين الجهوية المصالح الطبقية" و كان يردد السيد "بوكروح" أن الإسلاميون ضروريين للتخلص من نظام الحزب الواحد".

إن هذا الإقرار بأهمية تواجد قوى معادية للديمقراطية في الساحة السياسية الجزائرية ينم على موقف اتجاه الديمقراطية وتجاه الحياة السياسية بالجزائر، بأنها معركة و حالة صراع بين قوتين هما الإسلاميون و نظام الحزب الواحد ، وهو قد وقف بطريقة غير معلنة مع التيار الإسلامي الذي يقف ضد الديمقراطية و قد تخندق الرئيس السابق "احمد بن بلة" في نفس الموقف باتجاه الديمقراطية بقوله بان "بالإسلام أخرج الاستعمار من هذه البلاد و قبلها الرومان و هو الوجه القادر على إخراج جبهة التحرير اليوم من السلطة" ، كما عبر السيد قاصدي مرباح رئيس الحركة الجزائرية من اجل العدالة والتنمية مساندا لاحتجاجات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، طالبا بالموازاة مع الحركة الديمقراطية الجزائرية (MDA) بزعامة "أحمد بن بلة" تشكيل حكومة إنتقالية وطنية ، كما أن وقوف "لويزة حنون" زعيمة حزب العمال مع إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يدل على أن الديمقراطية ليست من القيم التي تصنع أولوياتها ، بقدر ما تضع نفسها في جبهة معادية للنظام السياسي ترى فيها القوة الكافية لمغالبة النظام وإسقاطه ، وربما هذا يندرج في إطار إستراتجية البحث عن دعوى للتحالف مع النظام ضد هذه القوة الإسلامية الماردة ، وفي كلتا الحالتين فانه يمكن القول أن السلوك السياسي لهذه التشكيلة الحزبية ليس مصدره القيم الديمقراطية.

وقد عبر السيد "مولود حمروش" عن رأيه في الخطوة الأولى من الانفتاح الديمقراطي عشية أحداث 05 أكتوبر 1988م ، أن البناء المؤسساتي الوطني خلال تلك الحقبة كان يعرف انسداد إيديولوجي ، وقد

1: محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص88.

جاء هذا التصريح بعد أن خرج من السلطة ولم يعد من الفواعل الرسمية ، ويعني بمقولته أن مسار 27 سنة من الاستقلال والبناء لم يكن كافي لإنتاج قيم غائية وأخرى عملياتية لمسار الصيرورة التاريخية للدولة الجزائرية ، أو لإنضاج قيم الخيار الإيديولوجي الاشتراكي في غاياته وعملياته ، مما عاد بنا إلى الفراغ الأيديولوجي الذي شهدته البلاد في اللحظة الأولى من الاستقلال ، المتمثل في غياب مشروع مجتمع واضح القيم والمعالم بسبب الانشغال الأساسي للثورة التحريرية المتمثل في جلاء الاستعمار الفرنسي من الأرض من جهة ، والاهتمام بإقامة كيان الدولة باعتباره تحدي حقيقي يفرضه الفراغ السياسي الذي فرضه انسحاب الدولة الرأسمالية الفرنسية الاستعمارية عشية استقلال الجزائر ، لذلك جاءت كل المجهودات التاريخية لفترة الاستقلال تعمل على توطيد الدولة وأجهزتها كقيمة مركزية في الفكر السياسي العملي الجزائري ، وهي القيمة التي يحاجج بها كلما هبت انتفاضة أو تظاهر للجبهة الاجتماعية تطالب بالإصلاح السياسي .

كما قال السيد مولود حمروش أنه لم يلعب بالنار بمنحه الاعتماد لحزب الجبهة الإسلامية ، بل إنه اختار هذا الطريق لأنه أفضل وسيلة للسيطرة على هذه الظاهرة والتحكم فيها ، وقد برر تصرفه هذا بقوله " لقد دفعنا الجبهة الإسلامية والأصوليين للحوار على صعيد ديمقراطي لأننا على ثقة من حججنا ومن وسائلنا ، ومن شعبنا الذي سيرفض على الدوام المغامرة ، كنا أمام خيار الدخول في خلاف فورا أو إدارة الأمور بشكل ذكي ، وهذا ما فعلناه ، رغم أن الجميع كانوا يطالبوننا بإعلان الحرب عليهم ...ولكن هناك الكثير من التلاعب والمبالغة ، وقد سألته إحدى الصحف الجزائرية عن رأيه في الجمهورية الإسلامية فأجاب: " إذا كان المقصود بالجمهورية الإسلامية أن نكون أكثر قربا من قيم ديننا فهذا ممكن ، أما إذا كان المقصود تعديل الدستور والخلط بين السلطة المدنية والسلطة الروحية فهذا أمر مرفوض تماما ، لأن الجزائريين لن يقبلوا به أبدا ، وأن الإسلام مجموعة قيم ومبادئ ، ولكن السلطة مسألة أشخاص ، لقد ترك الله للإنسان حرية الاختيار ، وحرية تقرير مصيره ، وأكثر من ذلك لقد ترك الله للإنسان حرية أن يكون مؤمنا أم لا ، فلو أراد الله أن يكون كافة الناس مؤمنين لفعل ذلك ، لقد حاول إقناع الناس بواسطة العقل لا بالقوة ، إذا أنا أقول نعم لإستخدام السياسة من أجل خدمة الإسلام ، وأقول لا لإستخدام الدين من أجل غايات سياسية"[1].

1: جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص(338-339).

خـــلاصـــــــة الفصل:

يفترض أن يكشف انهيار مجتمع الحزب الواحد لأول مرة في الجزائر للرأي العام الفرق بين الحزب والدولة من جهة والفرق بين المجتمع والدولة من جهة أخرى ، كما يبرز مشكلة كيفية تحمل المجتمع للصراع المستمر بين أعضائه وجماعاته ، مع المحافظة على الوحدة الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة في الوقت نفسه ، فدخول الجزائر عهد التعددية الحزبية في المرحلة الأولى منها يفترض أن توضح الاختلافات بين الإنسان والمواطن ، وبين المجتمع والدولة ، وتكشف حدود مبدأ سيادة الدولة والذي يستوجب أن تكون الدولة متفوقة في سلطانها على القوى السياسية الأخرى داخل حدود البلاد دون التعسف في استخدام هذا التفوق .

ولقد حاولت السلطة السياسية بالجزائر على إيجاد قاعدة وقيم جديدة للاتفاق العام تحل محل الشرعية الثورية في فترة نظام الحزب الواحد وهذه القاعدة هي الديمقراطية السياسية التي تستوجب فيما تستوجب بناء معارضة ودعمها ، وقد اتجهت الآراء إلى أن المعارضة والدولة من كلا الطرفين وحدتان منفصلتان ومتضادتان وكانت الوحدة الأكثر أهمية هي الدولة التي يجب أن تكون سائدة على كل أجزاء المجتمع بما فيها المعارضة بالرغم من أن النقاش والحوار لم يشر إلى الدولة والمعارضة إلا أن المشكلة الأساسية المطروحة في ذلك الوقت و لا تزال مطروحة اليوم هي الموازنة الصحيحة بين الصراع والاتفاق العام على حد مفهوم ومضمون "اليكسي دي توكفيل" لمغزى ومعنى الديمقراطية

إن المواقف التلقائية التي أفصحت عنها مرجعيات الثقافة السياسية لكل الأطراف الرسمية وغير الرسمية رفعت من منسوب أزمة الثقة بين مختلف التيارات السياسية وتدحرجت المواقف التلقائية لتترك المجال للمواقف والسلوكيات المتحفظة تحكم علاقة كل الأطراف فيما بينها سواء الرسمية أو غير الرسمية ، وعلى ضوء هذا التحفظ كانت الأطراف السياسية تسلك سلوكها السياسي التي كانت بعيدة كل البعد عن قيم وممارسات الديمقراطية ، فالانفتاح الديمقراطي غير المؤطر بالنصوص الدستورية لعام 1989م سمح للمعارضة السياسية أن تعلن عن نفسها بكل تلقائية وعفوية فاصحة عن مواقفها تجاه النظام السياسي القائم أو تجاه بعضها أو حتى تجاه العملية الديمقراطية وقيمها وآلياتها ، " ولم تلقى هذه الخطوة الانفتاحية تجاوبا من قبل النخب السياسية والثقافية والعسكرية آنذاك التي اختارت الحياد والسلبية في التعامل مع الوضع الجديد" بغرض تصحيح الأخطاء وتقويم الاعوجاج والحد من التجاوزات اللاديمقراطية وتدعيم السلوكات الايجابية ، وربما هذا الحياد السلبي يندرج ضمن قاعدة فاقد الشيء لا يعطيه فهي مرحلة ديمقراطية بدون ديمقراطيين.

من الخطأ أن تعتبر المواقف التلقائية لبداية التحول الديمقراطي بالجزائر هي المواقف التي يمكن أن تأسس لقيم الديمقراطية ، ذلك أن العقل السليم للديمقراطية تحكمه قيم ومعتقدات يتداول بها على نطاق

واسع من المجتمع ولفترة تاريخية معتبرة ، وليس منبته لحظة تاريخية سطرت فيها وثيقة دستورية من مثل دستور 23فيفري 1989م .

ومن بين المواقف التلقائية التي شكلت الخلفيات المعرفية لأطراف التحول الديمقراطي شبكة معينة من المسلمات غير الناضجة عن الديمقراطية وعلى أساسها صاغت أفعالها وخطاباتها وعلاقاتها ببعضها البعض ، ومعها والأطراف الخارجية ، وقد كرس هذه المسلمات الخاطئة للديمقراطية جملة من العوامل الموضوعية لتلك الفترة وهي التداخل بين مفهوم الدولة كمؤسسات والسلطة كأفراد ومؤسسات ، ضعف الدولة ومؤسساتها وعنجهية المعارضة في ظل هذا الضعف.

الفصل الثالث: القيم السياسية المتحكمة في سلوك أطراف لأزمة السياسية بالجزائر (1992-1999).

مقـدمـــــة

المبحث الأول: الظروف السياسية الممهدة لإلغاء مسار انتخابات 1991/12/16م

- الظروف الداخلية.
- الظروف الخارجية.

المبحث الثاني: إلغاء المسار الانتخابي و انكشاف غايات منظومة القيم السياسية

- المضمون القيمي لإلغاء المسار الانتخابي على مستوى السلطة.
- المضمون القيمي لردود أفعال المعارضة على خطوة إلغاء المسار الانتخابي.
- مبادرات المعارضة وغايتها السياسية.

1 - تشكيل الهيئة التنفيذية والبرلمانية.

2 - لقاء "سانتيجيديو" وتوقيع عقد روما.

3 - الحوار المشروط للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

المبحث الثالث: القيم السياسية الإجرائية للمرحلة ومبرراتها الغائية وموقعها من القيم الديمقراطية.

- مبررات إعلان حالة الطوارئ
- تعويض مؤسسة الرئاسة بالمجلس الأعلى للدولة والخلفيات القيمية له
- القيم المؤسسة لعملية انتقال السلطة خلال هذه المرحلة.
- مبررات ندوة الحوار الوطني.

المبحث الرابع: القيم السياسية الإجرائية وغايتها في ظل العودة إلى الشرعية الدستورية.

- الانتخابات الرئاسية ومدلولها القيمي.
- تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي.
- المضمون القيمي للتعديل الدستوري - 1996.
- استقالة السيد اليامين زروال والمحتوى القيمي لها.

خلاصـــــــة.

مقدمـــــة : تعتبر القيم من أهم الموضوعات المؤثرة في سلوك صانعي القرار ومتخذيه، فهي تعبر عن اتجاهات الفاعلين في الساحة السياسية، وتعكس نظرتهم نحو العالم وما يحيط بهم في ضوء وجهات نظرهم وأفكارهم وتقديراتهم للأشياء والمواقف والأمور[1].

وعندما سمح النظام السياسي الجزائري بخوض غمار التجربة الديمقراطية في السنوات الأولى منها ، أخذ يشعر بمرور الأيام أنه خصم من سلطته ، وقيد في حركته ، وقد كانت دواعي هذا الشعور هي تلك المزاوجة غير المتجانسة بين آليات الديمقراطية الغربية وممارسات التسلط الجزائري ، فعدم التجانس هذا من شأنه أن أفرز سلوكات مصدرها منظومة القيم القديمة التي أخذت مكانها في بنية النظام السياسي الجزائري مقارنة بمنظومة القيم السياسية الجديدة التي تقتضيها الديمقراطية ، فساد التزوير والكذب السياسي ، وفتحت الظروف الجديدة الباب واسعا لأسلوب الدهاء السياسي في الحكم ، الذي يستند إلى المغالطة والمناورة واللف و الدوران السياسي من أجل كسب الوقت وتحضير استكمال خيوط اللعبة التي تمكنها من استرجاع القوة الكافية لقهر الخصم وهزم المعارضة ، فأخذ يبدع في أليات قانونية سبق استعراضها في الفصل الثاني تجعل من الديمقراطية الجزائرية ديمقراطية أبوية من جهة ، ومن جهة أخرى في إطار عام مضمونه عدم السماح لأية قوة سياسية صاعدة لإحلال محله في مواقع السلطة والمسئولية ، وما إن اتجهت الظروف السياسية للبلاد في ظل اللعبة السياسية التي سطرتها السلطة بإتجاه تجاوز الخطوط الحمراء وتهديد السلطة السياسية في مواقعها السلطوية ، حتى أسرعت للكشف عن قيمها التسلطية الحقيقية ، وهو كشف لا إرادي محكوم بقانون الفعل و رد الفعل من أجل الدفاع عن السلطة كمكسب تاريخي ، و هنا تحضرنا استفهامات جديرة بالطرح في هذا الفصل ، وهي: ما هي الظروف المستجدة على النظام السياسي الجزائري و التي دفعته إلى الكشف عن قيمه الغائية و الأداتية العتيدة و التي استطاعت أن تزيح القيم النظرية الوليدة لديمقراطية الليبرالية ؟ و هي الممارسة التي ولدت حالة سياسية جديدة و أبانت عن حقيقة منظومة القيم لدى السلطة و المعارضة و المجتمع المدني و المواطنين ككل ، كمكون للمجتمع و الدولة الجزائرية ، وهي الصورة المراد رصدها في مباحث هذا الفصل الموالي و تحليلها.

المبحث الأول: الظروف السياسية الممهدة لإلغاء المسار الانتخابي:

الظروف الداخلية : يقول "إدموند بورك" "...لابد للسياسي ، دون أن يرفع نظره عن المبادئ قط من أن يسترشد بالظروف ، فحين يتخذ قرار متنافيا مع متطلبات اللحظة وضروراتها قد يتسبب في دمار بلده إلى

1: فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة ، منظور كلي في البنية والتحليل. ط1 ، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001 ، ص154.

الأبد."[1] ، وهو ما حدث فعلا بالجزائر عشية إتخاذ قرارين خطيرين في حياة الوطن الجزائري ، الأول وكان من قبل السلطة الفعلية بالجزائر والمتمثل في إلغاء المسار الانتخابي ، وهو قرار لم يراعى فيه الظروف التي كانت فيه البلاد ، والتي ميزها خطاب التهديد والتخويف الذي صاغته السلطة والأحزاب تجاه بعضها والذي خيم على الجو العام داخليا ودوليا ، فمبدأ المطالبة والمغالبة الذي انتهجته الجبهة الإسلامية للإنقاذ مفعم بالتهديد الصريح والمبطن ، واستخدامه من قبل أي تيار سياسي حسب مفهوم " توماس شلنغ" ينطوي على انحراف معياري محدد متمثلا في القيمة المعرضة للخطر، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن القيمة المعرضة للخطر لدى هذا الحزب أو الاخر أو حتى السلطة للجوء إلى أسلوب التهديد الذي خرج فيما بعد عنف دمويا من كلا الطرفين؟

فحسب "توماس شلانغ" فإن الخطر إذا كان شخصيا ، فالقيم المهددة هي أمن ورخاء الشخص المتعرض للخطر ، والأمن الشخصي يعتبر عموما قيمة ذات أهمية جذرية ، إنه حق طبيعي بالنسبة إلى "توماس هوبز" ، وإذا كان التهديد دوليا فإن القيمة المهددة هي أمن الدولة أو الأمة المتعرضة للخطر ، فالقيمة هنا ليست ذاتية بل إنها قيمة قائمة على إحترام الآخر ، وعلى الاهتمام بالشأن العام والتحلي في الحقيقة بالروح العامة ، لأنها تمس أمن ورخاء وسلامة الآخرين[2] ، وهو ما لم يكن لدى الأطراف المتنازعة بالجزائر بإقدام السلطة على إلغاء المسار الانتخابي وتأييدها من طرف العديد من الحركات الاجتماعية والنقابية والسياسية من جهة ، واللجوء إلى العنف كرد فعل ومحتوى ثقافي وقيمي لدى الفصائل الجهادية المنضوية تحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وكل الأطراف السياسية عبرت عن افتقارها للقدرة على التروي وتجاهل الصخب المحيط للإحجام عن التصرف بدافع الانفعال أو الإغواء أو الهيجان أو العقيدة الجامدة ، وعلى إبداء الحرص في تحديد أكثر أشكال التصرف مسؤولية في ظروف معينة ، فالفضائل السياسية تشير إلى القواعد والضوابط الفكرية منها والأخلاقية المطلوبة لاعتماد الخيار الأفضل، والذي تتيحه الظروف أو الخيار الأقل سوءا على الأقل إذا كانت جميع الخيارات بائسة.

إن ظهور نتائج التصويت الأول للانتخابات التشريعية بذلك الانتصار الساحق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، يؤكد بأن الشعب صوت انتقاما* من حزب السلطة ، خاصة مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الجزائر الذي وصل إلى 3/ ، وقد ترتب على ذلك نحو 60/ من السكان أعمارهم دون سن العشرين ، وهو ما ألقى أعباء ثقيلة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، وتوفير فرص عمل حقيقية للأجيال الصاعدة ، وفي مثل هذه الحالة فإن الفئة أصبحت مستعدة للانخراط في أعمال عدائية وانتقائية ضد

1: روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة ، سلوك الانسان في عالم عامر بالدول. ترجمة : فاضل جنكر ، الرياض: العبيكان ، 2003 ، ص269.
2: نفس المرجع السابق ، ص(127-128).
*: يعد التصويت الانتخابي تصويتا نابعا من مشاعر الكراهية وليس الدراية الفكرية لطبيعة البرامج السياسية المقدمة من طرف المعارضة ، وهو ينم على أن الوعاء الانتخابي لم يستطع أن يميز بين الأفكار والسلوكيات المشينة وبين مقترفيها ، أو بين الوعود الوردية المثالية وبين خيرية وطيبة الأشخاص الآتين بها.

النظام السياسية[1] ، ويؤكد هذا ما قاله "لاسكى"* " أن الأغلبية أحيانا تتجه نحو حزب معين نتيجة نفورهم من حزب الوزارة ، وذلك بسبب أن الوزارة ظلت في الحكم أمدا طويلا ، ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة "[2] ، وليس هذا ببعيد عن الحالة الجزائرية ، وقد ساهم في هذا النجاح لهذا الحزب الوليد كحزب ، والعتيد كحركة سياسية ، تلك الاتهامات التي كانت تحوم على رجالات السلطة وعلى رأسها فضيحة 26مليار دولار التي فجرها عبد الحميد براهيمي ، والتي قال عنها أنها قيمة العمولات والرشاوى التي تقاضاها الوسطاء الجزائريون ، في الصفقات المعقودة مع الشركات الأجنبية ، بينما قدرها السيد مولود حمروش الذي عين على رأس الحكومة بعد السيد قاصدي مرباح في سبتمبر1989م بقيمة أقل من2مليار دولار[3] ، ثم توالت روايات كثيرة سرت في الشارع الجزائري حول الامتيازات والصفقات التي يقال أن أقارب الرئيس وزوجته استفادوا منها ، فقد وزعت جبهة الإنقاذ في عنابة أواخر عام 1991م ، لائحة تشتمل على الأملاك التي قالت أن عائلات الرئيس استحوذت عليها في أواسط الثمانينات بأسعار بخسة عندما تم بيع أملاك الدولة ، وذكر اسم "حزام بن جديد" شقيق الرئيس الذي استملك أضخم فنادق عنابة ، كما ذكر اسم ابنه "توفيق بن جديد" في قضية تهريب أموال تابعة لبنك الجزائر الخارجي في عام 1988م ، وورد كذلك اسم شقيقه "سليمان بن جديد" الذي صعد صعودا سريعا من موظف بسيط في الطيران الجزائري إلى مدير عام الخطوط الجوية الجزائرية ، ثم سفيرا في فينزويلا ، كما أن صهر الرئيس "قدور الأحول" عين واليا على ولاية تيبازة[4] ، مما رسخ في الوعي الباطني للشعب صورة نمطية على نظام الحكم بأنه نظام استبدادي غير عادل وغير مستنير ، وغير قادر على إخراج البلاد من الازمة الاقتصادية واجتماعية التي تتخبط فيه. وهي الحالة التي تساعد على امتداد الاستبداد إلى الجبهة الاجتماعية ، وهي التي انتظمت سياسيا بقيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي والمستويات المتدنية من النمو الاقتصادي قد لا تهيئ الشعوب والبلدان لأن تصير استبدادية وحسب ، بل قد تخلق مشاكل اجتماعية تثير ردود فعل استبدادية من الشعوب اليائسة أملا في الخلاص، أو التوصل إلى حلول سياسية بغض النظر عن كم يمكن أن يكون ذلك غير واقعي في التخفيف من سوء وضعهم[5].

1: رياض الصيداوي ، الجسم الإسلامي يعتبر نفسه وريث الثورة التحريرية ، www:/azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-23-a88505.htm.

*: هو أستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن، وقد كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني قبيل وفاته في الأربعينات.

2: فضل الله محمد إسماعيل ، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث دراسة في فلسفة السياسة. مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2008 ، ص52.

3: محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية(تشريح وضعية). الجزائر: منشورات دحلب ، ص252.

4: جورج الراسي ، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر. الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2008م ، ص306.

5: ستانلي رينشون ، جون دوكيت ، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية. ترجمة : عبد الكريم تاصيف ، الطبعة1 ، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، 2012، ص177.

ففي خطابه للأمة يوم 15 أكتوبر 1991، أعلن رئيس الجمهورية عن موعد إجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر 1991م ، والدور الثاني يوم 16جانفي 1992م ، رغم معارضة المؤسسة العسكرية صاحبة القرار الفعلي ، والتي اعتبرت الظروف السياسية غير مهيأة لإجراء مثل هذه الانتخابات التشريعية ، والتي في ظلها لا تتحقق المنافسة المتكافئة بين جميع القوى السياسية بما فيها السلطة بمقارنتها بتيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما ينبأ أن المؤسسة العسكرية على دراية تامة بالظروف المحيطة بالانتخابات ونتائجها المسبقة ، كما عبرت القيادة الجديدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنبثقة عن مؤتمر الوفاء ببانتة عن قيمها السياسية الغائية وموقفها من القيم الغائية والوسيطية للديمقراطية ، من خلال بعثهم لرسالة عبر الفاكس إلى زعيم العلماء السلفيين "محمد ناصر الدين الألباني أبو عبد الرحمان" يستفتونه في رأي الدين في إنتخاب الحكومات والنواب ، فكان رده " إن إنتخاب المسئولين والنواب على تناقض مع الإسلام " مستندا إلى آيات من القرءان الكريم " ، وأن هذا الموضوع يرتبط بوسائل الكفار" وقد توافقت هذه الفتوة مع بيان قادة الجبهة الإسلامية الذي دعوا فيه إلى مقاطعة الانتخابات ، غير الاختلاف بينهما هو أن الفتوى منطلقها عقائدي في حين أن بيان القادة أسبابه سياسية لا عقائدية ، غير أن القيادة الجديدة بقيادة الشيخ عبد القادر حشاني قطعت التردد السياسي والموقف العقائدي بالمشاركة في 14ديسمبر 1991م ، لا اعتقادا في شرعية الوسيلة بقدر ما أرادت إقامة برهان على أن النظام الجزائري يتنكر لشريعة الله ولخيار الشعب ، وإتخاذ العالم كشاهد أمام امتحان الخيار الشعبي ، وبالموازاة مع المشاركة وضعت الأجنحة المنضوية تحت راية الجبهة على أهبة الاستعداد والترقب لتنفيذ عملياتها المسلحة في حالة فشل الجبهة في الانتخابات أو عرقلتها للوصول إلى الفوز[1] ، وهو التأهب الذي هي على استعداد لتوجيهه لأي جهة تناقض قيمها ومبادئها ليس داخليا فقط بل حتى إلى الساحة الدولية ، وهو ما نلاحظه في موقفها تجاه الأحداث الدولية ، التي طفت إلى السطح في تلك الفترة وهو ما ينم على عدم الاكتراث بالمحيط الدولي ، والجهوي التي تعد الجزائر جزء منه لابد أن تتعايش معه ، وتتفادى تغذية التناقضات الداخلية في المصالح بين الدول التي من شأنها إثارة الفتن المحلية أو صراعات إقليمية ، والتي يمكن أن تكون الذريعة المواتية للقوى الأجنبية لتنفيذ مشاريعها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط[2].

الظروف الدولية : لقد ساهمت العوامل الخارجية في الدفع نحو التعددية السياسية بالجزائر وسائر الدول المنظوية تحت المعسكر الشرقي ، على إثر تفكك المعسكر الشرقي وحط الحرب الباردة أوزارها جرائها ، ودخول العالم في شبه أحادية قطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . إن إنتصار القطب الليبرالي على المعسكر الاشتراكي أدخل الدول المتبنية لتعددية السياسية في المنطق الخلدوني القائل " المغلوب مولع

1: وُريدة خيلية ، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000. أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03 دالي إبراهيم الجزائر، (2010-2011) ، ص(105...107).

2: حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص242.

بتقليد الغالب " ، فراحت تأسس لكل ما هو ديكور سياسي ليبرالي ، بدافع الاحتماء والضعف ، لذا كان الإقدام على أي خطوة سياسية مناقضة للقيم لا بد من إعطاء تبرير لها ، خاصة مع سياسات المشروطية التي ينتهجها المعسكر الليبرالي المنتصر عبر المؤسسات المالية الدولية ، من خلال مراقبة السلم والأمن الدوليين ، بعدم السماح لأي دولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي تهددهما[1] ، وخاصة أيضا مع تعاضم تأثير الولايات المتحدة في السياسات الدولية وفي الامم المتحدة ، مما زاد من ظهور رهانات وتحديات جديدة من مثل تزايد التخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول النامية بإسم الامم المتحدة ، من خلال آليات الرقابة على الانتخابات العامة وتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات المعارضة ،وحقوق الانسان وحقوق الاقليات...إلخ[2].

إن حدث طفا على سطح الساحة الدولية عشية تنامي تيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو تكتل قوى التحالف الدولي ضد غزو العراق للكويت في 02أوت 1990م ، وقد جاء هذا التحالف جراء سلسلة* من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي فسر الاجتياح على انه عدوانا على السلم والأمن الدوليين.

إن تسجيل أي موقف إيجابي مع العراق ضد قوى التحالف يفسر على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وهو ما حدث فعليا مع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي انتهجت خط سياسي مبني على مبدأ المطالبة والمغالبة ليس فقط على مستوى الجبهة الداخلية للدولة الجزائرية ، بل إمتدت مطالبها وغالبتها إلى المستوى الدولي ، وهو الامتداد الذي من شانه أن يثير ريبة المجتمع الدولي من صعود هذا التيار وفق هذا الخط السياسي والمرجعية السياسية الدينية ، وهو التخوف الذي صرح به من قبل الرئيس الامريكي "جورج بوش " في زيارته للجزائر عندما كان مديرا للمخابرات المركزية الامريكية ، في محاضرة له بكلية الشرطة بشاطوناف حينما قال أن الخطر الذي يهدد الجزائر يكمن في التيار الاصولي وليبيا[3] ، خاصة وأن الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية يروج لمشاريع بحث للترويج للتحول الديمقراطي ، ومن بينها مشروع الديمقراطية في الدول النامية حيث نظم مؤتمر مولته المؤسسة الامريكية

1: قدايرية آمال ، إعادة جدولة الديون الخارجية ...شروطها وإطارها ، حالة الجزائر . جريدة الشروق اليومي ، العدد1405 ، الصادر بتاريخ 14جوان 2005م ، ص10.

2: إسماعيل قيرة ، علي غربي ، فضيل دليو ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر . الطعة الاولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ، ص288.

*: في يوم الاجتياح بادر مجلس الأمن الدولي إلى استحضار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعالج أعمال العدوان ، وأصدر القرار رقم 660 الذي دان اجتياح العراق بوصفه عدوانا على السلم والأمن الدوليين ، وفي 06أوت 1990م أصدر مجلس الأمن القرار رقم661 وبموجبه فرضت مقاطعة اقتصادية على العراق ، وبعده ب03 أيام أصدر قرار 662 يدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أي فعل أو تعامل يمكن تفسير على أنه اعتراف غير مباشر بالضم ، وفي 25اوت وجه المجلس عبر القرار665 نداء إلى الدول الأعضاء التي تملك أساطيل بحرية يدعوا فيها إلى تنفيذ عقوبات عن طريق فرض الحصار الذي هو عمل حربي ، وفي 29نوفمبر اعتمد المجلس القرار رقم 678 المتضمن التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد مهلة أعطيت له للانسحاب تنقضي مدتها في 15ديسمبر 1990م.أنظر روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة. ترجمة : فاضل جتكر ، الرياض: العبيكات ، 2003م ، ص400.

3: يحى أبو زكريا ، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة . ص43. www.acarbiiks.com

the massive transitions from ومشروع national endowment for democratiy الذي قام به برنامج أمريكا اللاتنية التابع لمركز" authoritarian rule prospets for democracy وودرو ولسن" ، وكذا الترويج لأطروحات نهاية التاريخ والرجل الاخير ، والتي تعني عدم تقبل أي رؤية خارج الفلسفة الغربية للديمقراطية من السماح لها بالنضوج بما فيها الطرح الإسلامي للحركات الإسلامية[1].

لقد بادرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بكسب العداء الخارجي** من خلال موقفها الصريح ضد حرب الخليج الأولى المعنونة "بعاصفة الصحراء" ، وقد عبرت عن موقفها بتنظيمها للعديد من المسيرات على المستوى الوطني والشروع في إعداد مقاتلين لإرسالهم إلى العراق ، يذكر التاريخ أن الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيخ علي بلحاج قام بمسيرة إلى وزارة الدفاع الوطني بالزي العسكري وفيها طالب السلطات العسكرية الجزائرية بفتح الثكنات لتدريب مقاتلين من الشعب ، ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المتطوعين لإرسالهم إلى ميدان المعركة بالعراق.

إن الإقدام على هذه الخطوة الاستعراضية للجبهة الإسلامية للإنقاذ جعلها موضع ريبة بين صفوف المجتمع الدولي ، وفي دواليب صناع القرار الجزائري وهي التي أعطت لهم الفرصة لصياغة خطاب ضدها موجه إلى الخارج خاصة ، على أنها حزب سياسي ذو نزعة جهادية لا يهدد أركان السلطة القائمة بالداخل فقط ، بل تمتد تهديداته إلى الساحة الدولية ، وبهذا تكون الجبهة الإسلامية قد خسرت الشرعية الخارجية وجفت عليها كل منابع التأييد الخارجي ، وربحت بالمقابل التوجه الشعبوي المعادي لكل ما هو خارجي ، وعلى النقيض من ذلك نجد السلطة أوجدت لنفسها القبول الخارجي الدولي والانكماش الشعبي الداخلي ، وهو ما اتضح فيما بعد من خلال نتائج الانتخابات التشريعية لـ16ديسمبر1991م.

إن كشف الجبهة الإسلامية للإنقاذ عدم اكتراثها بالمحيط الدولي وهي لا تزال لم تصل إلى السلطة و لا تملك عناصر القوة ، من خلال النشاطات الاستعراضية لها ينبأ على أن الجزائر ستصبح بؤرة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين إذا ما اعتلت السلطة ، وهو السلوك المعاكس الذي أبدته قوى التحالف على أنها تلتزم** بالشرعية الدولية وتحاول أن تضفيها على كل الخطوات والقرارات التي تتخذها ، وذلك بالرجوع إلى مؤسسات الأمم المتحدة للحصول على تفويض أممي بشان شن الحرب حتى لا تؤول على أنها حرب

1: ( ) ، النظام الانتخابي الجزائري ورهانات السلطوية ، الرهانات ، الافرازات ، والافاق
politics-constantine.yolasite.com/.../20%/20%

*: يبدو أن الشيخ محفوظ النحناح هو أكثر حيطة وأخذا للعامل الخارجي كمحدد هام في تحديد تولي مقاليد الحكم بالداخل.

**: تعرض مجلس الأمن للانتقاد على تصديق قرارات محسومة وراء الكواليس تحت تأثير الولايات المتحدة ، إذ جرى التلميح إلى أن مجلس الأمن لم يكن إلا دمية بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، للإشارة فقط أن القرار 678 الذي أجاز إستخدام القوة العسكرية في سبيل استعادة دولة الكويت من الاجتياح العراقي قد حصل على أكثرية كبيرة في مجلس الأمن ولم يبادر أي من الأعضاء الدائمين إلى إستخدام حق النقض(الفيتو) تقديرا لخطورة الموقف على مستقبل الشرعية الدولية. أنظر روبرت جاكسون ، مرجع سابق ، ص402 ، عن ب. تيلور وآ.ج.ر.غروم ،" الأمم المتحدة وحرب الخليج الثانية 1990-1991م ، عودة إلى المستقبل؟(عمل يجري إعداده لمصلحة المعهد الملكي للشؤون الدولية ، 1991م) ص 40.

إمبريالية غربية ، أما النظام السياسي الجزائري فقد حرص قوليا وظاهريا على أن تكون كل خطواته خاصة تلك المتعلقة بإلغاء المسار الانتخابي على أنها مع الشرعية الشعبية من جهة ، وأن المحيط الدولي لا يقف معه موقف العداء والمقاطعة نتيجة الإختلاف في المصالح والإيديولوجيات ، الشيء الذي دفعه للإقدام على خطوة إلغاء المسار الانتخابي.

المبحث الثاني: إلغاء المسار الانتخابي وانكشاف غايات منظومة القيم الحقيقية بالجزائر.

ـ المضمون القيمي لإلغاء المسار الانتخابي على مستوى السلطة: يتمثل تأثير القيم على قرارات صانعيها من خلال تصميم الأهداف ووضعها ، ثم تطوير البدائل المحققة للأهداف ، واختيار البديل وتطبيقه[1] ، ويمكن لدارس السلوك السياسي لسلطة الجزائرية أن يستشف نوعين من القيم الغائية لقراراتها السياسية وهي قيم غائية قوليه تبريرية ، وقيم غائية مستترة فعلية ، وهذه الأخيرة هي القيم القابعة في العقل الباطن لصانع القرار السياسي الجزائري والتي لها الدور الرئيس في كل حركاته وسكناته و قراراته السياسية ، أما القيم القولية التبريرية فهي القيم المنتقاة بصور جيدة ضمن القيم السياسية المحبكة بصورة نظرية محكمة مهما كانت مشاربها الفلسفية و الإيديولوجية ، فالأهم فيها لدى السلطة السياسية أن تكون محسنة ومجملة بالأبعاد السياسية ذات الصبغة العمومية التي تجد قبولا لدى غالبية أفراد الشعب ، لذالك لا غرابة أن تجد في مواثيق ودساتير وسياسات النظام السياسي الجزائري مزاوجة بين قيم فلسفات وإيديولوجيات مختلفة تذهب باختلافها إلى حد التناقض في عمقها ، ذلك أنها صيغت من أجل الحاجة النظرية التي تغطي القيم الفعلية ، وهي الخطوة التي تصعب اليوم تصنيف النظام السياسي من حيث شكله أو أيديولوجيته ، ولذلك سنعمد في مبحثنا هذا إلى محاولة استعراض القيم الفعلية لنظام السياسي ، ثم الإتيان بالقيم الإجرائية التي عمد إليها لتحقيقها ومحاولة كشف القيم السياسية الغائية النظرية التبريرية لها.

تعد قيمة المحافظة على السلطة إحدى الأولويات القيمية في سلم القيم لدى السلطة الجزائرية ، وهي تندرج ضمن القيم الممثلة لمفهوم البقاء(survival)[2] ، ومنذ القدم يكتسي مفهوم السلطة أهمية محورية في عالم السياسة وعلى رحاها تدور كل المعارك السياسية والمسلحة عبر التاريخ البشري ، وذلك لتبني فواعل الانظمة السياسية أهدافا متعارضة ، وقد تلجأ الحكومات إلى توضيف العنف عندما يضحى الصبح الصراع غير قابل لتسوية عبر الوسائل السياسية[3]. غير أن الفكر الغربي الحديث ابتدع آليات و قواعد للصراع عليها من أجل غايات تتجاوز الوصول إليها والحفاظ عليها ، وهذا اجتنابا للعواقب الكارثية التي يخلص إليها الصراع و التدافع من أجلها إن على مستوى الأفراد أو على مستوى المجموعات و الشعوب ، أو على مستوى انهيار الأوطان و العمران و تخلفها و تقهقرها.

1: فهمي خليفة ، مرجع سابق ، ص154.
2: نفس المرجع السابق ، ص155.
3: روبرت أ.دال ، مرجع سابق ، ص77.

إن امتثال الغرب لقواعد اللعبة الديمقراطية في صراعه على السلطة يؤكد أنا السلطة لديه مثلما هي غاية يصبوا إليها* فهي وسيلة لتحقيق غايات عامة أخرى ، من مثل الحرية و المساواة و حقوق الانسان و ازدهار الأوطان.....الخ ، غير أن السياسي في العالم الثالث وبالجزائر على الخصوص بتنصلهم من قواعد اللعبة الديمقراطية وعدم احترامها في صراعهم على السلطة ، يؤكد مكانة السلطة كقيمة مركزية في منظومة سلم القيم لديهم فهي غاية في حد ذاتها لا يمكن التخلي عنها إن كانت ممسك بها ، ولا يهدئ بال طالبها إلا ببلوغها ، وهي المتغير الأهم الذي يمكن به أن نفسر به ظاهرة الانقلابات العسكرية و المعارضة المسلحة بدول العالم الثالث وعلى رأسها الجزائر.

فالسلطة في الجزائر تطلب لذاتها باعتبارها تشريف للشخص الذي ينالها أكثر منها تكليف وعبء عليه ، وتشريف ينتزع بالدهاء السياسي الذي لا يعرف للأخلاق السياسية معنى ولا للقواعد الديمقراطية قيد ، في حين أنها في حقيقتها تكليف تنال عن طريق الجدارة والاستحقاقات من قبل من يملك منحها والتعيين في مواقع السلطة والمسؤولية ، والذي يعد الشعب في الديمقراطية الحديثة المالك لهذه الصلاحية السياسية ، كما تطلب السلطة في الجزائر لامتيازاتها ، وذلك لما توفره لمالكها من حماية وإفلات من قيد القوانين التي تصنعها ، ونمو لليد التي يمكن أن تطول إلى حيث الغاية المرجوة و المرغوبة لصاحبها و مالكها ، وهي بهذا تفعل القيم الذاتية على حساب القيم الموضوعية ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى قيام وإيجاد نمط من العلاقات والاتصالات أطلق عليها " ألموند" إسم إتصالات المصالح الشخصية ، التي تعبر عن السلوك الفردي المصلحي المتخفي وراء ستار القضايا العامة ، وقد تدفع ببعض صناع القرار إلى خلق شبكات من المناصرين والمعارضين لأغراض المصالح الذاتية وتعظيمها ، والتي تسمى شبكات المحسوبية-pattron client net work - ، وكذلك بإسم المافيا ، وهي تنم عن سيطرة نمط قيمي ساكن غير متحرك لدى صناع القرار[1].

ولقد أوشكت الديمقراطية الوليدة بالجزائر ذات الثلاث سنوات أن تنزع السلطة التشريعية و بعدها السلطة التنفيذية من السلطة الاسمية بالجزائر، لتثبت مكانهما سلطة اسمية أخرى قد تصطدم بالسلطة الفعلية بالجزائر التي تحركت في إطار القاعدة السياسية " السلطة لا توقفها إلا سلطة أقوى منها " ، نتيجة أن السلطة الفعلية دائرة تحكم المؤسسة العسكرية بكل غمكاتياتها المادية والبشرية ، وهي أقوى من المؤسسة الحزبية الفائزة في الانتخابات.

*: تتمثل هذه الغاية في الحاجة إلى تحقيق الذات التي رتبها ماسلو في المرتبة العليا في هيراركية الحاجات ، والمتمثلة في الحاجات الفسيولوجية ، الحاجة إلى الأمان ، والحاجة إلى الانتماء ، الحاجة إلى الاعتراف ، وأخيرا الحاجة على تحقيق الذات.

1: فهمي خليفة ، مرجع سابق ، ص158.

وفعلا لقد أقدمت السلطة الفعلية بالجزائر على توقيف المسار الإنتخابي* منعا لتغلل سلطة الجبهة الإسلامية في مؤسسات الدولة ، ونموها في الإطار الرسمي وهي الخطوة التي اقتضت أولا مواجهة السلطة الاسمية التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية بالضغط عليه للاستقالة ، ومن ثم مواجهة السلطة غير الرسمية الصاعدة الممثلة في فوز الجبهة الإسلامية بأغلبية المقاعد البرلمانية ، وقد كان يمكن لخطوة إلغاء المسار الانتخابي أن تكون مغامرة غير محمودة العواقب لو أن السلطة الاسمية بالجزائر الممثلة في رئيس السلطة التنفيذية قاومت ضغوط السلطة الفعلية وأدخلت النظام السياسي في صراع داخلي ، غير أن مضمون بيان الاستقالة الذي قرأه الرئيس الشاذلي بن جديد يوحي بدرجة عالية من الوعي بدقة الموقف الذي وضع فيه ، ودقة المرحلة المحاطة بمصير حياته ومصير الجزائر ، لذلك آثر مصلحة الوطن العليا باستقالته ، وأبدى انسجما كبيرا مع السلطة الفعلية التي أتت به إلى قصر الرئاسة وذلك لتنشئته على قيم هذه المؤسسة الفعلية بالجزائر ، والتي بداخلها نشاط مكثف لترسيخ الخضوع والامتثال للقيادة ، مما يولد تجانس في المواقف وأشكال السلوك[1] وهو ما يندرج ضمن القيم الممثلة لمفهوم الولاء loyaly[2]. كما تدرج في مختلف الرتب والمسؤوليات العسكرية بالجزائر ، ويذكر مجيد بن الشيخ أنه في يوم استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد طلب الجنرال خالد نزار السيد "آيت أحمد" لقائه في وزارة الدفاع ، وهذا الأخير طلب من مجيد بن الشيخ مرافقته ، وفي لقائهم أكدوا لخالد نزار أن الخطوة التي أقدمت عليها السلطة هي انقلاب ، غير أن خالد نزار يلح على أنها ليست كذلك، وإنما الأمر أصبح مستحيلا العمل مع الرئيس الذي أصبح غير موثوق فيه لدى الجميع ، وأنه بعد ثلاثة أشهر لا أحد يبقى يتكلم عن "FIS "(الجبهة الإسلامية للإنقاذ) مؤكدا لهم بأن حقوق الإنسان ستكون محترمة.[3]

إن الاستجابة الايجابية لرئيس الجمهورية لقرار السلطة الفعلية بالجزائر بالاستقالة ، مكنها من أن تخلق حالة من الأزمة الدستورية بالبلاد ، والتي من شأن التفكير في حلها خلق حالة أزمة سياسية بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 16ديسمبر1991م ، على خلفية أن الأولوية تقتضي البحث عن خليفة لرئيس الجمهورية بدل الذهاب إلى الدور الثاني من الانتخابات التشريعية ، وهو سياق وبيئة عمل جديدة يتطلب التفاعل معها تغيير منطق العمل والأولويات ، وهي خطوة تنبأ وتكشف ضعف المؤسسات الدستورية القائمة وعجزها عن مسايرة الاحداث ، وفرض الحلول الدستورية بما يخدم ويدعم سمو

---

* : نشير هنا إلى موقف الشيخ محمد الغزالي من خطوة إلغاء المسار الانتخابي إذ قال" لقد تكونت جبهة الإنقاذ ، وكنت أود أن تترك - إذا كانت لها أخطاء- لتجني مرارة أخطائها ، كما جاءت عن طريق التصويت الحر تنسحب من المجتمع بطريق التصويت الحر أيضا ، لكن الذي حدث غير هذا ، عوملت الجزائر بالانقلاب العسكري ، وإني أكره حكم العسكر ، ولا أرى عندهم ما تنشده امة من الكمال والحرية" ، وقد صرح في 31 ماي 1989م أثناء حفل مغادرته الجزائر وتسلمه وسام الأثير ، وهو أرفع الأوسمة الجزائرية ، تقديرا لدوره في تنشيط الجامعة الإسلامية " إن مستقبل الجزائر يكمن في الإسلام والعروبة ، وإن البعض يخطئون في فهم الانتماء إلى الدين ، وأنه خائف على الإسلام من الضرر الذي يمكن أن يلحقه به المتطرفون..." . (أنظر جورج الراسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 322-323).

1: فليب برو ، مرجع سابق ، ص231.

2: فهمي خليفة ، مرجع سابق ، ص155.

3 :MAJID BEN CHICH , ALGERIE un système politique militarisé. France : L'hramattan , 2003 , p166.

الدستور ودولة القانون ، وهو عجز ناتج عن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم ، والتي هي العنصر الاساسي والجوهري والحاسم لضمان النظام وتحرير الانسان مهما كان مسؤولا من أي ضغوات مستجدة ، وإستقرار المؤسسات وتجانسها[1].

إن تغيير منطق الأولويات في الساحة السياسية بهذه الخطوة والطريقة لم يكن ليحل الأزمة لو اتجهت السلطة إلى تنظيم انتخابات رئاسية في ظل تلك الظروف ، وهذه الظروف غير الملائمة للبحث عن مرشح لخليفة رئيس الجمهورية في الإطار الدستوري في صفوف جبهة التحرير الوطني لتنظيم انتخابات رئاسية - وهو المطلب التي ألحت عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في صيف 1991م - دفعت بصانع القرار الفعلي بالجزائر إلى استبدال مؤسسة الرئاسة بأكملها بمجلس أعلى لدولة ، لتكون بهذه الخطوة قد استعادت جزء من السلطة المفقودة جراء نتائج الانتخابات التشريعية لشهر ديسمبر 1991م ، وحمت منصب الرئيس من غزو محتمل في ظل قواعد اللعبة السياسية وميزان القوى الشعبية القائمة لصالح الحزب المنحل.

إن محاولة تفسير هذا السلوك الذي أقدمت عليه السلطة الحاكمة بالجزائر هو كون الفئة الحاكمة اعتادت على أن تكون هي السلطة دون منازعتها لأحد فيها ، وفي امتيازاتها، خاصة وأنها نشئت على إيقاع العمل السلطوي الذي هو اقرب إلى التشريف والبروتوكولات منه إلى الجهد والاجتهاد حسب تقاليدها ، وأصبح البذخ أحد المعالم الأساسية المميزة للثقافة السياسية للسلطة ، وهو الذي يجد تفسيراته في الشعار* الذي رفع في بداية الثمانينات بعد تولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد رئاسة الجمهورية ، وهو شعار يركز على منظور التوزيع ، وهو التصور الذي يضعنا أمام مخاطر تجميد قوى الإبداع ، ذلك أن السلطة لها النصيب الأكبر من الثروة ، الشيء الذي يخلق عداوات بين أولائك الذين يؤخذ منهم ومن حقهم ، وولائك الذين منح لهم[2]. لذلك أي تفكير في الديمقراطية لابد وأن يتجه إلى إيجاد آليات تغييرية ، تغير من نمط الحياة السائدة لدى الفئة الحاكمة التي عاشت في حياتها كلها دون أن تعرف معنى ندرة الحاجات الكمالية ، أو تتلقى استفسارات رقابية عن حجم الإنفاق العام الخاص بها.

إن مرض الفئة الحاكمة بالوهن السياسي الذي يعني حب السلطة في الدنيا وكراهية الإزاحة عنها حتى الموت مع عدم بذل الجهد من أجل تطوير المجتمع ، ولا دفع ثمن الإخفاق والفشل ، وغياب رؤية إستراتجية محددة الآجال ، كل هذا دفع بالتجربة الديمقراطية إلى وضع أزمة ، مثلما دفعت هذه السلوكات كلها بالتجربة السابقة التي عمرها آنذاك 27سنة والمتمثلة في الاديولوجية الاشتراكية المغايرة في قيمها

1: سعيد بوالشعير ، وجهة نظر قانونية حول إستقالة رئيس الجمهورية بتاريخ 11جانفي 1992م ، وحول المجلس الشعبي الوطني. مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 3 ، العدد1 ، 1993م ، ص17.

*: يتمثل الشعار الذي رفع مع تولي السيد الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية في " من اجل حياة أفضل" وكان مضمونه تحول الجزائر من سياسة التصنيع إلى سياسة التوريد من أجل الاستهلاك خاصة المواد الكمالية ، وهي خطوة من شانها أن تحول تعلق قلوب الجزائريين بالرئيس بومدين إلى ولي نعمتهم الجديد في إطار البحث عن سبل كسب الشرعية ، وهي الفترة التي ظهرت فيها فئة تميل إلى الرغد في العيش والملبس والمدعوة بـ (la chichi) .

2: باسكال سلان ، مرجع سابق ، ص(146-147).

الغائية و الأداتية لتجربة الديمقراطية الفتية إلى الفشل ، ومعها سائر التجارب الأخرى من مثل الوحدة المغاربية* التي تفاعلت في فشلها سلوكات السلطات السياسية المتماثلة لبلدان الدول المغاربية.

إن الديمقراطية هي عقد والتزام بين الحكام والمحكومين والالتزام بشروط العقد هو شرط لقيامه وسريان مفعوله ، وهو الشرط الذي لم يلتزم به كل الأطراف المتصارعة بالجزائر، غير أن الطرف الذي أخل به نهائيا وقرر أخذ فترة استراحة في لعبة إنجاز هذا المشروع ، واللعب وفق قواعده السياسية هو السلطة السياسية الفعلية بالجزائر ، مستخدمة القيم النظرية للديمقراطية كمبررات لهذه اللحظة الاسترخائية.

ولقد بدا لدى صانع القرار السياسي أن إلغاء المسار الانتخابي ليس إنقلاب بقدر ما هو توقيف للتطرف والمشاركة في حماية الديمقراطية وتصحيح لمسارها ، ذلك أن الانتخابات كانت غير نظيفة وذلك للتجاوزات القانونية التي إكتنفتها ، وإرتفاع نسبة المقاطعة للتصويت إلى معدل 41/ بالإضافة إلى النية الصريحة لجبهة الانقاذ في معادة الديمقراطية لتنافيها حسبه مع الحل الإسلامي الذي تنشده[1] وهي المبررات التي اقتضت إيجاد شركاء لهذا التصور والرؤية في صفوف المجتمع السياسي والمدني ، وقد وجدت في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ومدراء الشركات العمومية ، وبعض الجمعيات والشخصيات النسوية والأحزاب السياسية ، من مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدي ، وحزب (الطليعة الاشتراكية PAGS) برئاسة الهاشمي شريف ، وبعض الشخصيات القريبة من النظام السياسي الحاكم ، كل هؤلاء الفواعل التي تغطي بها شرعية خطوة إلغاء المسار الانتخابي ، وقد تشكلت لجنة إنقاذ الجزائر من هؤلاء الفواعل والتي أظهرت الجيش ومؤسسته العسكرية على أنهما ملبيا نداء الشعب لتوقيف هذا الخطر واستجابة لطموحات وآماله ، وليس بمبادرة منه من أجل البقاء في السلطة ، وذهبت بعض القوى السياسية الأخرى للقول بأن الشعب ليس ناضج ** للإقدام على انتخابات حرة ونزيهة[2].

أمام الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية لشهر ديسمبر 1991م ، شعر النظام السياسي بمخاطر التيار السياسي الصاعد نحو مواقع اتخاذ القرار السياسي التي لها القدرة على التغيير ، ولم يكن النظام السياسي قد شعر بهذا التهديد وتوجس خيفة من هذا التيار رغم استيلائه على

---

*: يشير الاستاذ أحمد محيو أن حصيلة نشاط خمس سنوات من إنشاء وإتحاد المغرب العربي تعتبر جد ضئيلة ، فالكثير من الافكار طرحت وفرق عمل ولجان عقدت العديد من الاجتماعات ، ودرست بعض المشاريع وخرجت بتوصيات لكن القليل من النصوص أخذت طابع الاتفاقية ، والقليل منها ما تمت المصادقة عليها من قبل كل الاعضاء ، بل المصادقة عليها في معضمها كان ذا طابع تقني أو محدودة زمنيا ، كما أنه ليس من المؤكد بأنها ستطبق فعلا. (أنظر أحمد محيو ، إتحاد المغرب العربي : دول تبحث عن التعاون . ترجمة : صبيحة بخوش ، مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد09 ، العدد1 ،1999م ، ص40).

1: حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص248.

**: تجد هذه الطروحات سندها في الاقتراع المقيد الذي ظهر في أوربا ،وبالتخصيص في فرنسا في بداية التاسيس الديمقراطي في القرن التاسع عشر ، لما إقتصر حق الانتخاب في الماطنين الذين يعرفون القراءة والكتابة ، أو الذين يملكون قدر من الثروة.

2 : BEN CHICH opcite , P(164-165).

غالبية* المجالس البلدية و الولائية في الانتخابات جوان 1990م ، و ذلك لاستمرار احتفاظه بأوراق السيطرة والتحكم فيه عبر آلية المركزية الإدارية** التي تسير به الجماعات المحلية معتبرا بأن توريطه في التسيير المحلي من شأنه أن يقلص من حدة انتشار هذا التيار السياسي ويقوض شعبيته .

غير أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ استطاعت أن تصيغ خطاب سياسي مغلف بقدسية النص القرآني والفقه الدوغماتي المغلق ، ذو سقف مرتفع يطال إلى المطالبة بمنصب رئيس الجمهورية على ضوء انتقادات ممارسات ومضايقات النظام السياسي ، شارحة للرأي العام الذي هو في الغالب رأي عام تابع ، بأن تغيير النظام لا يمكن أن يتم عن طريق الاستيلاء على مجالس هي حبيسة السياسة المركزية التي تنتجها السلطة عن طريق أعوانها المعينين من مثل الوالي و المدراء التنفيذيين والأمناء العامين ، لذلك صعدت من لغة الاحتجاج لتطال رئيس الجمهورية بإعتباره "مسمار جحا"وتطالب بانتخابات رئاسية مسبقة.

وقد عمد النظام إلى تنظيم انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991 م ، وكانت نتائجها الأولية مدعاة لإثارة مخاوف النظام السياسي ليس فقط في مصالحه وامتيازاته بل في مصيره كنظام وأفراد ***، ولم تقتصر دائرة الخوف في الساحة الداخلية بل امتدت إلى تصديرها إلى الساحة الدولية.

ولم يكن من الحكمة الإعلان عن هذه المخاوف دون غطاء يضفي عليها الشرعية ، فلم تجد السلطة من غطاء يبرر تحركاتها سوى شعار " حماية الديمقراطية وإنقاذ الجمهورية " واتهام الجيش حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ توجيه سير العملية الانتخابية لصالحة[1] ، وهي التهمة التي لا يمكن أن يبرأ منها الحزب المنحل ، ذلك أنها تجد دلائلها القوية في توظيف العمل الخيري المقرون بالنصوص الإسلامية في نشاطات اجتماعية ذات بعد سياسي ، كالعزف على قفة الفقير الذي جذبته إلى فكرة الأسواق الإسلامية التي تباع فيها المواد الغذائية بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية ، فاشتغال السوق الإسلامية بهذه الآلية التجارية والاقتصادية مآلها الإفلاس والغلق ، وهي خطوة لا تختلف عن فكرة الاقتصاد المفلس المدعم من أملاك الريح عفوا الريع البترولي في عهد النظام الاشتراكي ، بفارق بسيط أن الأمر في السوق الإسلامية للحزب المنحل لا يعدوا أن يكون توظيف للأموال المحسنين من المناضلين وغير المناضلين في خدمة الحزب ، لتعبئة الشعب في المواعيد الانتخابية وأوقات التظاهر والتجمعات والإضرابات والعصيان ،

---

*: لقد كانت نسبة تواجد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المجالس الشعبية البلدية 55%، وفي المجالس الشعبية الولائية بـ 67% (حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص247).

**: يعد الوالي عين السلطة في الأقاليم المحلية (أنظر صلاحيات الوالي في قانون الولاية11/90).

***: إن الدولة والنظام لا يعدوان أن يكونا مفهومان مجردان، إذ يكتسي استعمالهما الكثير من الخطورة والمغالطة، فالدولة والنظام لا تتوفر على الإرادة، ولا فكر، فهما في واقع الأمر مكونان من رجال ونساء، أي من أشخاص حقيقيين، و لا مبرر على الإطلاق للاعتقاد بان رجال الدولة والنظام ، هؤلاء تملاهم بالضرورة روح النزاهة والإخلاص والإحاطة بكل شيء. (باسكال سلان ، مرجع سابق ، ص136.)

1: BEN CHICH, opcite ,p164 .

وهو سلوك لا تأباه السياسة فقط لأنه يضمر خديعة للشعب ، بل تأباه الأديان لأنه يضمر مخادعة مع الله الذي لا يمكن خداعه[1].

أمام هذه الحجج التي ساقتها السلطة لإلغاء المسار الانتخابي ، كان بإمكانها أن توقف هذا الحزب دون اللجوء إلى إلغاء المسار الانتخابي ، ذلك أنها لم تستنفذ كل الآليات الدستورية للوقوف في وجه هذه الحركة السياسية الراديكالية ، وعلى رأس هذه الآليات حل البرلمان في حالة الانسداد المتوقع بين السلطة التشريعية والحكومة ، خاصة وان الدستور لم ينص على تشكيل الحكومة من الأغلبية الفائزة في البرلمان ، أو اللجوء إلى أساليبها المناوراتية لتقليص من عدد المقاعد التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتحول بينها وبين الفوز بأغلبية المقاعد عن طريق القضاء ، مع التحكم وفق آلياتها وطرقها في الدور الثاني من الانتخابات ، باعتبار أن الاعتداء على جزء من إرادة الشعب أهون من إلغائها كلية ، وأن احتمالية انزلاق الوضع إلى العنف لا يكون بالصورة الواسعة والشمول الذي ظهر جراء إلغاء كل نتائج الانتخابات ، وقد أقدمت السلطة على هذه الخطوة باختلاق وضعية خارج الدستور يقتضي حلها اللجوء إلى حلول إبداعية ليست بعيدة عن دهاء السلطة التاريخي.

لقد صاحب الإعلان عن فوز الجبهة الإسلامية وفق قاعدة الأغلبية ، بأغلبية المقاعد البرلمانية في الدور الأول ديناميكية سياسية تسير باتجاهين متناقضين وبدرجة توتر عالية تنتهي بالاصطدام لا محالة.

- اتجاه الانتصار الانتخابي تحركه صدمة الفوز التي غمرت كل من انجذب إلى الشعار "الإسلام هو الحل" ، وقد بلغت نشوة الفوز لدى بعض قيادات* الحزب المنتصر لدرجة دعوة الشعب الجزائري إلى تغيير عاداته في ملبسه ومأكله ، وهو ما يؤكد ما لإيديولوجية هذا التيار من شمول تمتد إلى المساحات الخاصة من حياة الإنسان دون الشعور باختراقها.

- واتجاه تقويض الانتصار الانتخابي تحركه صدمة النتائج من خلال ظهور تكتل سياسي لفعاليات نقابية وحزبية تحت مسمى "لجنة إنقاذ الجزائر" تدعو إلى إنقاذ الجمهورية وحماية الديمقراطية مستندة في طرحها إلى الأطروحات النظرية والممارساتية لأجنحة** داخل التيار الفائز المعادية للديمقراطية والنظام الجمهوري وعلى رأس هؤلاء نجد الامين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أغتيل فيما بعد ،

1: "يخادعون الله وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون". الآية 09 من سورة البقرة في القران الكريم.

*: من بين تلك الشخصيات نجد الشيخ محمد السعيد حينما دعا الشعب في خطبة من خطب الجمعة إلى التهيؤ لتغيير مأكله وملبسه في خطبة الجمعة بمسجد القبة، وبالمقابل يعقد الشيخ "عبد الله جباله" في 04 جانفي 1992م ندوة صحفية في دار الصحافة يعلن فيها عن تأسيس "الجنة الدفاع عن إختيار الشعب ، والتي كانت فعاليتها ونشاطاتها حادة في الجامعات.

**: لقد جمعت الجبهة الإسلامية العديد من الاتجاهات والجماعات الإسلامية التي يفرقها طبيعة منهج عملها منها :الاتجاه السلفي الحركي بقيادة الشيخ علي بلحاج ، واتجاه الهجرة والتكفير بقيادة الهاشمي سحنوني ، والتيار الجهادي المنضوي وراء بويعلي ، وتيار الجزأرة بقيادة الشيخ محمد السعيد ، وبعض الشخصيات القادمة من حركة النهضة الإسلامية.

والسيدة خليدة التومي عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، والتي كان لها دور في تعبئة النساء العلمانيات[1] .

إن تشكل هذه اللجنة بإيعاز من أصحاب القرار الفعليين بالجزائر ، توحي أن هذه النخبة الحاكمة قد استكملت سيناريو الإنقاذ بكل تفاصيله ، وإن كان التشكل تلقائيا من طرف هذه القوى يمكن القول أن تحركها أوعز في خلد السلطة الفعلية بالجزائر فكرة استثمارها وإنضاج خطوات تحركها.

لقد قدم النظام السياسي الجزائري مبررات لإلغاء المسار الانتخابي ، ومن جملتها إنقاذ الجزائر والجمهورية وحماية الديمقراطية ، بدعوى أن الانتخابات أتت بقوى غير مؤهلة للممارسة الديمقراطية ، فهي أقرب إلى الممارسة الدكتاتورية ، وهذا دليل أخر على فشل القيادة السياسية للبلاد في عدم تأهيل الفئات الشعبية بعد فترة طويلة من الزمن من التغني بفكرة الديمقراطية المركزية التي هي محور الأفكار التي كانت تدور عليه الإيديولوجية والتنظير الاشتراكي ، وهي تعني في مجملها تشجيع الآراء والأفكار والمعارضة والنقد داخل كيان سياسي حزبي واحد ، فالنظام لم يسمح بوجود معارضة قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته[2] ، وهو توجه سياسي لو سمح به لأنضج الفكر السياسي لدى الشعب المتهم من قبل السلطة بسوء إختياره الطفولي بعد الانفتاح الديمقراطي.

إن ترك النظام السياسي الشعب غير ناضج سياسيا وعلى طفولته السياسية ، وهي تملك كل الآليات السياسية والتنشئة من أجل أن تجعله راشد سياسيا وديمقراطيا مع اتهامه بعدم النضج ، هو الدليل القوي على أن هذا ليس سلوك بريء من قبلها بل يدخل في إطار إستراتجيتها في الاستمرار في قيادة الدولة والمجتمع ، وهذا دليل أخر على ضيق صدرها وعدم القدرة على احتمال سماع الرأي المعارض ، من قبل الجماعات الجديدة المطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو أخر[3] ، وبالتالي معاداتها للديمقراطية ونتائجها مهما كانت مشاربها الإيديولوجية ، سواء كانت ديمقراطية ليبرالية أو اشتراكية أو حتى الديمقراطية في إطار الإسلام كما يحلوا للبعض الربط بينهما*، وهو ما يطرح أزمة المشاركة بشكل لافت للنظر.

إن تبرير إلغاء المسار الإنتخابي بحماية الوطن من أعدائه الذين يستغلون هامش الحرية المتاح في الديمقراطية لضرب استقراره ووحدته ، هو إقرار ضمني أن الشعب الذي اختار الجبهة الإسلامية للإنقاذ أخطأ حينما أعطى أصواته لها ، ذلك أن هذه الحساسية السياسية مهددة للديمقراطية ، وبالتالي فالشعب غير أهل لمثل هذه القرارات المصيرية ، وهي مقولة تجد تبريرها في التجربة الألمانية في الثلاثينيات

1: د. محمد بوضياف ، الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية . سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع ، 2010م ، ص90.

2: قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988-1999). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2003م ، ص58.

3: خيري عبد الرزاق جاسم ن التحول الديمقراطي في الجزائر. http://www.anp.org/arabindex/araetatdicorcele/zizla.htm

*: على غرار عباس محمود العقاد الذي كتب كتاب تحت عنوان " الديمقراطية في الاسلام" ، والمفكر الاخواني فهمي هويدي الذي كتب كتاب " الاسلام والديمقراطية ، وغيرهم كثيرون.

1933م[1] ، وتعبر عن وصاية السلطة عليه وإدماج الدولة ككيان سياسي فيها ، باسم الشرعية التاريخية الثورية ، التي كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أي قوة سياسية طامحة لا تحوز على هذه الشرعية[2] ، وبالتالي اقتصار الحكم في الأسرة الثورية.

وتعد خطوة توقيف المسار الانتخابي خطوة تهدف إلى حل أزمة السلطة السياسية الحاكمة فعليا في الجزائر ، وليست خطوة حل أزمة الوطن بأكمله ، وهي بهذا تتحرك بوعي سياسي ضيق الأفق ، حدوده المصالح الآنية والمستقبلية للمجموعة السياسية الحاكمة ، وقد تقاطعت مصالح السلطة السياسية بالجزائر مع الموقف الثقافي للكتل والأحزاب والفعاليات* السياسية التي قادت حملة إنقاذ الجزائر والدفاع عن الديمقراطية وحماية الجمهورية عشية فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد البرلمانية ، وهي الفعاليات السياسية التي نسيت أو تغاضت عن تناقضاتها الجزئية وأطروحاتها السياسية أمام تناقضها الكلي في الوجود والمصير الذي طرحته الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن انخراط السلطة السياسية بالجزائر في منطق المحاججة الذي طرحته تلك الفعاليات ، أو انضواء هذه الأخيرة في صفوف ومعسكر السلطة يظهر موقف السلطة من نتائج الانتخابات على أنه موقف يتجاوز الموقف السياسي الذاتي لها غير مبرر ثقافيا وإيديولوجيا ، إلى موقفا ثقافيا وحضاريا ، رغم أن السلطة السياسية بالجزائر لا تحوز على وعي تاريخي للمجتمع الجزائري على ضوئه ترسم سياساتها الأساسية والإستراتجية** ، ذلك أن الوعي بالتاريخ هو الذي يحدد مسارها في الحاضر والمستقبل ، من خلال اتخاذ موقف حضاري يتم فيه تحديد مكانة وحيز الجزائر في الزمن التاريخي ، ثم تتبعه عبر منحاه وتطوره التاريخي ، ثم انطلاقا منه تحدد علاقة الجزائري مع الآخرين في الحاضر المعاش ، وعلى أساسه ومبادئه تعرف إمكانيات الأنا الجزائرية بالمقارنة مع الغايات والطموحات التي تنشدها.

فالسلطة السياسية بالجزائر قد بررت فعلها السياسي المتمثل في إلغاء المسار الانتخابي ، ثم حل حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وبعدها اشتراط حذف تسمية الإسلامي على كل الأحزاب التي ألحقت بها هذه التسمية من حيث تدري أو لا تدري بموقف ثقافي وحضاري الذي أعلنت عنه لجنة "إنقاذ الديمقراطية وحماية الجمهورية" ، وهي بهذا الموقف الثقافي والحضاري تفصح على مرجعيتها السياسية التي تتحكم

1: أ.أكون ، ف. بال ، ب. بني لري وأخرون ، المجمع الحديث في أبعاده الاساسية. الجزء الاول1 ترجمة: وجيه أسعد ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، 1982م ، ص225.

2: سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م ، ص48.

*: يرى الباحث الأمريكي JOHN WATERBURY أن مثقفي العالم العربي الذين هم مثقفي الدولة مع السلطة السياسية تتجاوز رابطة المصالح بينهم إلى درجة الشعور القوي بالهوية والأهداف المشتركة...(أنظر د.سعيد بن سعيد العلوي ، د. السيد ولد أباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. ط1 ، دمشق :دار الفكر ، شباط- فيفري- ، 2006م ، ص70).

**: وعلى سبيل المثال لا الحصر جاء الاعتراف بأمازيغية الشعب الجزائري متأخرا جدا ، إذ لم يقر النظام السياسي باللغة الأمازيغية في الدستور كلغة وطنية إلا بعد صدامات حادة معه في أحداث 2001 التي عمت المنطقة ، كما عمد النظام السياسي سابقا على بذل العديد من المحاولات لتكميم منطقة القبائل ، عن طريق محاصرة نشاطات الحركة الثقافية البربرية ، والزج بمناضليها في السجون ، وقد كانت أحداث الربع الامازيغي في سنة 1982م شاهدا على ذلك.

في كل قراراتها وسلوكاتها إن كانت أقدمت عليه بوعي* وهي بهذا تجسد القيم الممثلة لمفهوم الانسجام harmony ، وإن كان الموقف بعيدا عن هذا الاحتمال أي نتيجة عدم الوعي- ، فهي بهذا الموقف تجعل من السياسة غاية والثقافة وسيلة بيدها ، تستثمرها متى إقتضت الظروف ، وهي لا تفرق بين مختلف المشارب الثقافية والحضارية ، فإذا كانت قيم الثقافة الغربية هي الناجحة في لحظة توقيف المسار الانتخابي ، فإن نشر الثقافة الإسلامية المحافظة فيما بعد عبر أجهزة الدولة من أجل كسب الجماهير وحمايتها من الانخراط في الجماعات السياسية الإسلامية هي الوسيلة الناجحة.

ويرى المفكر السوري صادق جلال العظم " إن مجاملة حكام العرب للإسلام ضلامية متعمدة تهدف إلى ضمان سيطرتهم على رعاياها ، إذ يدافعون على المؤسسات المتخلفة باسم الأصالة ، ويعارضون المؤسسات والجماعات والأحزاب الثقافية والدينية باسم الضلامية والتطرف[1]، كما يناصرون المؤسسات المتغربة الهجينة عن المجتمع باسم التفتح والمعاصرة والحداثة من جهة ويناوئون المؤسسات المتغربة الأخرى باسم العمالة والتفسخ وخدمة المصالح الأجنبية .

إن هذه الازدواجية يفسرها بعض الدارسين بتركيز السلطة على مسألة بناء الدولة الوطنية ، مما أدى بطبيعة الحال إلى دفع مركزة السلطة إلى أقصى حد ، وهذا التأكيد جعل صوت المجتمع يخفت حول المطالبة بالديمقراطية بالمقارنة مع الحاجيات الاقتصادية والتنموية ، سواء على مستوى السلطة أو المعارضة[2].

كما أن هذه الازدواجية الممارستية في الواقع للسلطة السياسية بالجزائر داخل الموقف الثقافي والحضاري الواحد يعبر عن مدى انفصال النظام السياسي مع مقتضيات أحكام القيم التي يجب أن يتخذها ، مما حول السياسية بالجزائر بدون تاريخ ولا غايات سامية ، وجعلها تدور حول الترؤس والتسلط وتوزيع الريع ، الشيء الذي أثر سلبا على منظومة الأخلاق العامة عموما والأخلاق السياسية بالخصوص ، والتي اصطبغت بها المعارضة السياسية بالجزائر.

المضمون القيمي لردود أفعال المعارضة على خطوة إلغاء المسار الانتخابي.

لقد نشط الحياة السياسية بعد توقيف المسار الانتخابي طرفين سياسين فاعلين وطرف ثالث تابع لأحدهما ، ولم يكن أو يظهر هناك طرف رابع يستقل بطرحه عن كل هؤلاء ، فأما الطرف الأول الفاعل فهو النظام السياسي بمؤسساته السياسية التقليدية والمستحدثة جراء الأزمة ، وهو طرف فاعل كونه يستند إلى مؤسسة الجيش التي تتمتع بقدرة قتالية عالية بالمقارنة مع الجماعات الحاملة للسلاح من جهة ، وهي

*: قد تكون عناصر الوعي السياسي لا واعية بمعنيين: الاول من حيث أنها نفسية ديناميكية أي أفكار سياسية قوية ومحرضات يمكن التنكر لها وإلقائها جانبا نظرا لأنه يتعين الاعتراف بأنها خطأ أو معيبة إن تم التصريح بها ، والثاني ينتظم ضمن مخططات قد تكون متاحة أو غير متاحة للوعي.(أنظر ستانلي رينشون ، جون دوكيت ، مرجع سابق ، ص 239.).

1: دومينيك أورنوا ، تاريخ الفكر العربي الإسلامي .ترجمة: رندة بعث ، ط1 ، لبنان:المكتبة الشرقية ،2010 ، ص121.

2: سعيد بن سعيد ، مرجع سابق ، ص70.

مؤسسة فاعلة بحكم عراقتها وخبرتها في الفصل في الخلافات السياسية المطروحة على السلطة الوطنية وفقا لرؤيتها وتوجهاتها* ، وقد عبأ النظام السياسي كل المؤسسات السياسية والمدنية التابعة له الداخلية منها والدبلوماسية من أجل محاصرة الخصم الفاعل والمتمرد في الساحة السياسية.

أما الطرف الثاني فهو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو فاعل نتيجة تنشيطه للعنف السياسي الكامن في نفوس الموعودين بإقامة الدولة الإسلامية في الشتاء، بعد الانتصار المرتقب في الانتخابات التشريعية في شهر ديسمبر 1991م ، ومصدر فعاليته كونه أقرب إلى منطق الحركات الاحتجاجية منها إلى التنظيم الحزبي ، مما يفسر إنتظام الشبان في صفوفها بهذا الكثافة ، بخلاف الاحزاب السياسية الاخرى التي لم تتمكن من ركوب موجة هذه الحركات الاحتجاجية ، بما فيها الاحزاب اليسارية التي إعتادت مثل هذا الركوب والتي عاشت أزمتها الكبرى خلال هذه المرحلة[1].

وقد احتل النظام السياسي الجزائري مركز الريادة في السوق السياسية الدولية وذلك بصياغته لخطاب سياسي حول الأزمة يصب في إستراتجيات القوى العظمى والملخص في شعار مكافحة الإرهاب ، وهو السوق السياسية الذي خسره حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ برفعه شعارات مناوئة لتوجهات السياسة الخارجية للقوى العظمى وعلى رأسها معاداته للديمقراطية وقيمها ، بينما احتل الحزب المنحل الريادة الداخلية ليس بتفوقها الأمني والعسكري بل بامتلاكها لزمام المبادرة والمباغتة لمواقع هي خارج النقاط الحساسة للمؤسسة العسكرية ، كوضع حاجز مزيف على طريق وطني ، والذي به تسجل حضورها في المجتمع الذي دخل في حالة من الإرباك والتململ نتيجة هذا الطارئ غير العادي الذي كسر عليه حياة الرتابة والأمن والاستقرار، وقد عبر كلا الطرفان السلطة والمعارضة على أنهما ليسا جديرين بتاسيس الديمقراطية ، لأن العملية فتحت المجال لبطش القوي بالضعيف ، نتيجة فشل العملية التأسيسية للديمقراطية في خلق الوعي الوطني ، الذي يخلق الإرادة الواحدة في العيش المشترك في التنوع وتباين الأفكار والرؤى السياسية[2].

أما الطرف الثالث فهي المعارضة المنقسمة عليهما ، والتي كان يمكن لقيمها الموقفية أن تأثر على عملية إتخاذ قرار توقيف المسار الانتخابي . وقد أوضح "فكتور فروم v.vroom" وزميله "فليب يوتون ph.yatton" أن متخذ القرار عليه أن يجعل من قراره متناسبا ومتوافقا ومنسجما مع كل حالة أو موقف أو قضية تمثل ظرفا خاصة بها ، إذ تأثر هذه القوى المعارضة على متخذي القرار بشكل بارز بوصفها

*: سبق لجيش التحرير الوطني أن فصل في أزمة صائفة 1962م ، فيما يسمى بحرب الولايات ، وإخماد العديد من الانتفاضات المسلحة لحركات سياسية بالجزائر ، مثل تلك التي شهدتها منطقة القبائل في 1963م ، وتمرد مصطفى بويعلي ، كما قام بالتصدي للجماعات المسلحة بعد توقيف المسار الانتخابي ، ومحاكمة الشيخين في المحكمة العسكرية باعتبار قضيتهما ليست سياسية مثلما أرادتها هيئة دفاعهم وعلى رأسهم المحامي "علي يحي عبد النور" وإنما هي قضية مساس بمؤسسات الدولة الدستورية، والإخلال بالأمن الوطني.

1: عبد الناصر جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ، ثلاث أجيال وسيناريوهات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة شباط/ فبراير 2012، ص14.www.dohainstitute.org .

2: برهان غليون ، التربية المدنية ...مستقبل العرب الديمقراطي. www.alarabiya.net/views/2007/08/15/37875html

قوى فاعلة وبارزة ومدركة ، وتشكل حضورا مؤثرا على معطيات الموقف القائم ، مما يفرض تحولا وإستجابة في سبيل إحلال التوافق والاحتواء لتلك القوى القائمة المعارضة في إطار القيم الممثلة لمفهوم القبول والانسجام[1].

فبينما تخندقت القوى الحزبية والجمعوية والثقافية المناوئة للتيار الإسلامي الفائز في الانتخابات في صفوف النظام السياسي ، وهي القوى التي نشطت وزكت جولات الحوار الأولى والثانية التي دعت إليها السلطة السياسية بالجزائر ، تخندقت قوى سياسية أخرى* معارضة بموقف مقاطع للسلطة ، إذ وقعت سبعة أحزاب على بيان طالبت الرئيس بوضياف بإعادة النظر جذريا في تصوره للوضع وفتح المجال أمام المصالحة الوطنية ، وإجراء إنتخابات على كل المستويات الرئاسية والتشريعية والبلدية ، وأعتبرت المجلس الاستشاري الذي شكله عديم الشرعية[2] ، مما يظهرها على أنها في صف الطرف الثاني للأزمة ، وهي القوى التي نشطت لقاء "سنتجيديو" وكان يمكن لهذا اللقاء أن يلعب دورا فاعلا في حل الأزمة لو أن أطرافه إستطاعت أن تحيده على طرفي الأزمة السياسية بالجزائر ، وهي الخطوة التي يمكن أن تتم بغياب ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أو إشراكهما معا في مكان داخل الوطن بحضور شخصيات لها احترامها لدى النظام السياسي.

إن المبادرة السياسية التي يمكن أن تعزل النظام السياسي الجزائري وتغير من مسار إتجاه التاريخ الجزائري بأكمله ، وتزيل الشكوك تجاه التيار الإسلامي لدى غالبية القوى السياسية المعادية له هي إدانة العنف للوصول إلى السلطة ، أو البقاء فيها ، أو الدفاع عن النفس ، باللجوء إلى العنف السياسي الذي كان له النصيب الكبير في عزلها عن القاعدة الشعبية ، وهو سلوك ينبأ أن الخلفية السياسية له كان تقديم مصلحة الجماعة والحزب عن مصلحة الأمة والوطن ، ذلك أن دخول الفضاء العام والانشغال بمشكلاته يفترض أن يضيق مجال الاشتغال بالأمور الخاصة والآنية ، وان الدفاع عن النفس يتراجع أمام حفظ مصالح الأمة وعلى رأسها في ذلك الوقت الحفاظ على السلم والهدوء ومكاسب التعددية السياسية.

إن رفض الشيخين عباسي مدني وعلي بن الحاج الظهور في وسائل الإعلام ودعوتهما المسلحين للتراجع عن هذا الخيار ، هو مؤشر ضمني أن العنف كقيمة لاستلام السلطة أو الانقضاض عليها ، كانت

1: فهمي خليفة ، مرجع سابق ، ص159.

*: لقد قرأت جبهة التحرير الوطني ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وحركة النهضة ، وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة ، قرار إلغاء المسار الانتخابي على أنه توقيف للمسار الانتخابي.

2: محمد ولد عد الرحمن الحسيني ، العسكر في الجزائر...والرهانات الخاسرة. موسوعة مجلة السنة ، ، عن مجلة الاسبوع العربي لـ 13 /1992/04، ص73. www. Sunah.org/main/1112-2/html

تقبع في العقل الباطن لهذا التيار السياسي تحت مسوغ شرعي* مضمونه الجهاد ضد سلطان جائر ، وتغيير منكر باليد مادام هناك استطاعة وقوة على ذلك ، رغم المبررات المحبكة منطقيا وفلسفيا التي ساقها عباسي مدني الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أن السجين لا يملك الحرية ، وفاقد الحرية لا سلطة له على أي كان بما فيه الجماعات المسلحة ، وهو إستدلال يضمر المطالة بحقه الطبيعي كفرد المتمثل في الحرية ن قبل إعطائه حقه السياسي في التعبير السياسي المشروط كمواطن**. وهوالتبرير الذي يوحي أن الشيخ لم يكن يفكر بأفق سياسي بعيد الأمد بإدانته للعنف المسلح ، بل اعتقد أن دعوته لا تثمر نتيجة على مستوى الجماعات المسلحة لإيقاف العنف ، ونسي أن كلمة منه في هذا الاتجاه ستجعل النظام السياسي متهما إلى الأبد بالإقدام على خطوة وغامرة توقيف المسار الانتخابي ، ويؤسس لقيمة النضال السلمي من أجل تغيير النظام أو إصلاحه ، غير أن التبرير الذي طغت عليه النزعة الفردية يضمر قناعة بالعمل المسلح كإحدى الطرق لاستلام السلطة أو الدفاع عن الكيان السياسي إذا هدد في وجوده أو مكاسبه ، وهي نفس القناعة التي كانت لدى بعض قيادات الإخوان المسلمين في بداية تأسيس الجماعة وعلى رأسهم سيد قطب ، ويرى البعض أن الرجل تحول إلى التطرف على إثره سجنه ، أين كتب كتاب بعنوان "معالم على الطريق" بين فيه موقفه من الأنظمة السياسية القائمة التي قابلها بالجاهلية الأولى ، وضرورة تكوين جماعة تحكم أفرادها عزلة شعورية تجاه هذه الجاهلية ، يعملون على إعادة الإسلام إلى الحكم لإقامة دولة الخلافة[1] ، كما أسس التنظيم خلايا داخل الجيش المصري تحضيرا للإستلاء على الحكم ويقال أن الرئيس جمال عبد الناصر في بداية نظاله كان ضمن هذه الخلايا.

كما أن انكفاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتلبية هذا المطلب السلطوي يضمر في طياته شعور دفين بالانتقام ضد هذا النظام السياسي وإسقاطه ، وهي نفس القناعة التي نجدها لدى غالبية الشعب الجزائري الذي صوت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، اعتقادا منهم على أنها القوة التي تشفيه من غله ضد النظام ،

---

*: هناك العديد من الآيات والأحاديث التي تحرك السلوك السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ تدعوا إلى الخروج ومعارضة وعدم طاعة السلطة الجائرة منها: - أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر (الخطيب البغدادي والدولابي والنسائي وأبو داود والترمذي)
- من رأي منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.
- إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله بعذاب.
- لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماؤهم فلم ينتهوا فجالسوهم ووكلوهم وشربوهم ، فضرب الله تعالى قلوب بعضهم البعض ولعنهم على لسان داوود ...لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم على الحق أطرا يعني ترغموهم عليه.
- من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج عن الإسلام (الطبري).
- أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله.
- وقد انتظم في خط المقاومة كل من الفصائل الشيعية والخوارج والقدرية في العهد الأموي ، ومن الفقهاء نجد أبو حنيفة ، سعيد بن جبير وسفيان الثوري ، ومن الشعراء الكميت بن زيد ، ودعبر الخزاعي ، ومنهم من تأثر بهذا الخط مثل الفرزدق ، وبشار بن برد ، وأبو العلاء المعري. للمزيد من الاطلاع أنظر هادي العلوي ، في السياسة الإسلامية ، الفكر والممارسة ، الطبعة1 ، بيروت: دار الطليعة ، ديسمبر 1974، ص101.

**: في هذا الصدد يرى هابرماس أن " ما من شيء يرسخ الوضع القانوني الذي يستمد مرجعيته من ذاته وهو وضع المواطن إلا الحقوق السياسية أما حقوق الحريات الاخرى وهي حقوق سلبية والحقوق الاجتماعية فيمكن أن تمنح بشكل أبوي.(أنظر علي عبود المحمداوي ، الاشكالية السياسية للحداثة ، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا. ط1 ، الرباط: دار رمان ، 2011 ، ص292.

1: سيد قطب ، معالم في الطريق .بيروت: دار الشروق ، ص10.

وتمكنه من إزاحته وتغييره ، لذلك أعطوه أصواتهم في الانتخابات المحلية والتشريعية لأنه كان يرى " أن المنافسة هي منافسة بين النظام ورمزه الرئيس الشاذلي بن جديد ، والفيس الذي اختاره الشعب للقضاء على النظام[1] ، وقد إعتبر رئيس الحكومة السيد "سيد أحمد غزالي" تصويت الجزائريين الذي أعطى الأغلبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هو تصويت رفض وقطيعة ، تصويت فقدان الأمل ، ضد أولائك الذين ساهموا في جعل الجزائر مثلما عليها الآن ، ولكن الأغلبية الساحقة من الجزائريين لم تعبر عما أرادت لقد قالت ما لم تريد[2] ، فالانتقام من الظالم هي قيمة سياسية تجد جذورها في البنية السسيولوجية والتاريخية للمجتمع الجزائري بالخصوص والمجتمع العربي على العموم ، وهو يعبر عن تعبئة للكمون الطاقي البيولوجي والسيكولوجي نتيجة توفر الظرف والعامل المحفز والمتمثل في الظلم من جهة ، ونصرة الحق أو الدين أو القبيلة أو العشيرة في إطار التفسير الخلدوني للمجتمعات العربية المبنية على الولاء للعصبية والقرابة ورابطة الدم والتي لا يقوى على كسرها حسبه وحسب الأستاذ مالك بن نبي إلا بغرس الفكرة الدينية في أفراد هذه المجتمعات ، وقد مرت الجزائر بمرحلة طويلة من الاستعمار وخلال هذه المرحلة مارس الجزائريون عنفا ضد بعضهم ، إذ كان هذا النوع من العنف الداخلي الموجه من طرف جزائريين ضد جزائريين آخرين ، موجودا منذ بداية انطلاق العمل المسلح ضد الإدارة الاستعمارية ، إذ يبقى الاقتتال بين المصاليين والجبهويين ، ومجزرة ملوزة ، واغتيال عبان رمضان وغيرهم ، كالطلبة الذين التحقوا بالثورة شاهدا على عنف الإخوة الأشقاء فيما بينهم[3].

كما يذهب علم الإجرام للقول أن العدوانية ظاهرة تتستر وراء الكثير من العقائد والإيديولوجيات الدينية والسياسية ، وتجعل منها مطية وستارا لدوافع عدوانية جامحة ، بمعنى أن أي جماعة سياسية تريد السيطرة على الحكم أو السلطة أو فرض هيمنتها على الجمهور بأساليب عدوانية وغير ديمقراطية ، تتخذ الدين ستارا لهذه العدوانية ، في حين أن الأديان عموما لا تنطوي على توجيهات وأوامر للإتيان بهذا السلوك[4] ، والعنف يقتضي فكرة الانزياح أو مخالفة المعايير أو القواعد والقيم التي تعين الوضعيات المقدرة بأنها طبيعية ، عادية أو شرعية ، كما توجد في فكرة العنف فكرة الاختلال أو الاضطراب أكثر أو أقل ظرفية أو مستديمة لنظام الأشياء[5].

وكان يمكن لطلب السلطة من الشيخين إدانة العنف أن يجد أذان صاغية لو بادرت به الطبقة السياسية الفاعلة لإقناع الجبهة الإسلامية به ، وعدم وجود مبادرة من هذا النوع ينبأ أن الساحة الوطنية لا تحوز

1:Houari Addi , islam politique et démocratisation en Algérie. Esprit, aout, septembre, 1992,p22

2: جريدة الخبر ، سيد أحمد غزالي .الجيش ليس انقلابيا. الثلاثاء 07جانفي 1992م ، عدد 357 ، ص02.

3: محمد داود، الأدباء الشباب والعنف في الوقت الراهن. مجلة دفاتر إنسانيات ، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران عدد01 ،2004،ص106.

4: أطروحة دكتوراه باتنة ، ص31

5: :محمد داود ، مرجع سابق ، ص107.

على طبقة سياسية بمستوى هذه الثقافة السياسية ، وأن السائد لديها من القيم السياسية هو العنف والانتقام من السلطة التي مارست عليهم الكثير من الإقصاء والتهميش والإقامة الجبرية ، وهو العنف الذي يجد مقولاته التبريرية في المسار التاريخي للمجتمع والثورة والدولة الجزائرية ، وهو مسار مؤسس على شرعية ثورية غير قابلة للنقاش ، وفي المعاني الظاهرية للنصوص والأحكام الشرعية من مثل " السن بالسن والعين بالعين والبادئ أظلم" ، وبروز الصراع السياسي والإيديولوجي العنيف بين مختلف التيارات التي شكلت التعددية السياسية بالجزائر ، ينبأ أن المجتمع السياسي الجزائري لم يكن لديه بعد "إجماع وطني" على معظم القضايا المطروحة بما فيها قضايا الهوية والثقافة واللغة ، الشيء الذي جعل من الخطوة الأولى لتأسيس الديمقراطي ليست البداية لعهد الديمقراطية بقدر ما هي النهاية لها ، وبداية عشرية كاملة من التسلط والسطو على الإرادة الشعبية المبرران بانتشار القتل وللأمن في كافة أرجاء الوطن ، وهي إشكالية اجتماعية خطيرة لا تجد حلها إلا في تأسيس قيم سياسية تعددية متوافق عليها تسمح بإدارة التباينات الاجتماعية والثقافية[1].

ولم تظهر الجبهة الإسلامية تحكما في مجموعاتها المكونة لكيانها الحزبي ، ولم تكن على درجة عالية من الوعي السياسي الذي يجعلها تضبط نفسها وسلوكياتها ، ذلك أنها لو لم ترد بالعنف على خطو إلغاء المسار الانتخابي ، ونأت بنفسها أن تسير بقيم القوة والانقلاب والعنف ستحرر لنفسها موقعا سياسيا قويا وهو موقع الضحية* الذي يجعل قضيتها تتجدد كلما أتاحت الظروف ، وهما الخصلتين التي يمكن أن ترفعها إلى مكانة أسمى لتكون قد جعلت من كل عمل أخلاقي محاولة جسورة لمكافحة أخر تطرف لممارسات السلطة ، وقد أقدمت قيادات الجبهة الفارة من الجزائر لتأسيس هيئة سياسية لا لتصحيح قرار العنف المتخذ من قبل الفصائل المفترقة ، بل لمجاراته وتوفير التغطية السياسية له**.

- **تشكيل الهيئة البرلمانية والتنفيذية بالخارج:** من أجل إيجاد منبرا لنشاط الجبهة الداخلي بالخارج بغرض كسب الرأي العام الدولي وجلب الدعم لها ، وشرح مواقف ورؤى الجبهة في الخارج ، والاتصال بالبرلمانيين في أوربا وكذا الجمعيات غير الحكومية المكلفة بالمطالبة بحقوق الانسان ، عمد مجموعة من الاعضاء إلى تشكيل هيئة أطلق عليها اسم البعثة البرلمانية مكونة من أعضاء خلية الأزمة*** التي تأسست

1: جورج الطرباشي ، إشكالية الديمقراطية العربية ، أنترنات.

*: نشير هنا إلى إستهجان السيد أحمد أويحى مدير ديوان رئاسة الجمهورية في خرجته الاعلامية ، تصريحات الجنرال خالد نزار فيما يخص تسليمه رسالة بيان الاستقالة لقرائتها أمام الرأي العام بأنه تصريح يعطي لخطاب المجرمين الارهابيين على حد تعبيره شرعية ، ويكسر خطاب السلطة الذي دافعت به السلطة عن الدولة في العشرية السوداء ، من خلال قوله أن تسليم رسالة الاستقالة إلى السيد الرئيس الشاذلي معنا أنقلاب والانقلاب معناه أن المجرمين الارهابين أصبحوا ضحايا ، وبالتالي شرعية عملهم المسلح ، وهي الصورة التي لا يريد أويحي أن تلتصق بهؤلاء.

**: يذكر التاريخ أن التفجير الذي تم أمام المطعم الجامعي بعميروش بالجزائر العاصمة قد تم تبنيه من قبل رئيس البعثة البرلمانية بالخارج السيد "أنور هدام".

***: يشكل كل من أعضاء خلية الأزمة السادة : عبد القادر حشاني رئيسا ، عبد الكريم غماتي ، قاسم تاجوري ، يخلف شراطي ، عثمان عيساني محمد سعيد ، عبد الرزاق رجام.

مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي من أجل دراسة الأوضاع السياسية وإدارة عمل الجبهة في الظروف المستجدة ، ولم تكن هذه البعثة تمثل الجبهة بشكل رسمي لأنها لم تكن منتخبة من قبل مجلس شورى الجبهة ، ولم يكن قرار تشكلها من رؤساء الجبهة وفي مقدمتهم عباسي مدني وعلي بن الحاج ، وكان على رأس هذه البعثة كل من "شريف لحرش" وهو طبيب من مدينة قسنطينة ، و"أنور هدام" من مدينة تلمسان و"السعيد الهلالي" من مدينة باتنة ، وقد خرجت البعثة البرلمانية من الجزائر في مارس 1992م مخلفة ورائها انتقادات كبيرة لها من قبل مجلس الشورى الوطني للجبهة والمكتب التنفيذي ، وعقب محاكمة قادة الجبهة مباشرة ، عقد مجلس الشورى اجتماعا حضره أربعة عشر عضوا ، قرروا إرسال وفد سياسي إلى الخارج يمثل الجبهة بدل البعثة البرلمانية[1].

تأسست الهيئة التنفيذية في الخارج بتاريخ 14أيلول/سبتمبر 1993م ، بعد لقاء تيرانا الذي حضره جميع تيارات الجبهة ، لقد كان هناك توافق وتفاهم بين الإخوة عبد الله أنس، وقمر الدين ، ورابح كبير ، على ضرورة تأسيس هيئة تكون واجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج ، ولم تكن هناك معايير مشددة في قبول الأعضاء بإعتبار أن الأخ "عبد الله أنس" و"مراد دهينة" لم يكونا من إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ المهيكلين فيها ، وإنما دخل فيها من كان له تعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأثبت ميدانيا قدرته على الإضافة[2]، وقد كان تعيين رابح كبير رئيسا للهيئة والناطق الرسمي للجبهة في الخارج باعتراف من عباسي مدني الذي جاء في بيان سرب من سجن البليدة وذلك كون "رابح كبير" كان يشغل وظيفة لجنة السياسة والعلاقات الخارجية وتواجد ابني عباسي معه في ألمانيا كمنفيين ، وأحد أبرز القادة الذين عملوا على تحقيق فوز الجبهة في انتخابات 16ديسمبر 1991 ، كما عين له أنور هدام وعبد الله أنس نائبين له.

وفي الوقت الذي كان رابح كبير يحاول تأمين دعم المجموعة الأوروبية للجبهة ويعلن في بياناته عن استعداده للحوار مع السلطة ، كانت البيانات الموقعة في الداخل الصادرة عن قيادات منقسمة تؤكد للشعب الجزائري وللعالم اجمع أنها ترفض أي حوار أو مصالحة أو هدنة مع السلطة* ، كما يعد لقاء سانت جيديو أبرز النشاطات الخارجية الذي عرف بمواقف الجبهة الإسلامية وبقية الأحزاب والقيادات المشاركة.

1: د فاتن يونس محمد ، النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997. مجلة كلية العلوم الإسلامية ، العدد1/14 المجلد السابع 1434هـ -2013 ، ص07. الرابط الالكتروني www.iasj.net تاريخ الدخول 2014/09/20.

2: عبد المنعم شيتور: حوار مع القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أحمد الزاوي. جريدة الشروق اليومي ليوم السبت 19أفريل 2014م/الموافق لـ 19جمادي الثاني 1435ه/العدد4351هـ ، ص17.

*: في تصريح للشيخ محمد السعيد يقول" إن تبني الكفاح المسلح على الرغم من شرعيته ومشروعيته ن أصبح البديل الضروري بعد استنفاذ جميع الطرق لفرض إرادة الشعب الجزائري ن محددا شروط الحل بـ : 1- رحيل الطغمة من الحكم بدون شروط ، 2- إطلاق سراح جميع المعتقلين بدون استثناء ، 3- ترك الشعب الجزائري يختار بحرية ممثليه ، ورفع الإجراءات القمعية التي تضرر الشعب منها ، وإذا لم يراجع النظام العسكري كل الإجراءات القمعية التي يقوم بها ، فإن عقارب الساعة تتجه لا محالة إلى موعد الساعة الأخيرة والمتمثلة في صعود الجبال. أنظر ، د فاتن يونس محمد ، مرجع سابق ، ص07.

- لقاء "سانت جيديو" والتوقيع على عقد روما : إنعقد اللقاء في (21-22) نوفمبر 1994م ، ولقد عملت جمعية سانتيجيديو* على جمع الفرقاء السياسيين الجزائريين في روما تحت مظلتها لتباحث الأزمة الجزائرية والبحث عن مخرج لها ، وقد لاحت بوادر فشل اللقاء في الأفق أثناء التبريرات المختلفة التي قدمها الحاضرين لقبول دعوتهم ، وبعض السلوكات التي تنبأ على مستوى الأخلاق السياسية بين قادة العمل السياسي والحزبي بالجزائر، إذ نجد السيد "حسين آيت أحمد" قد برر حضوره بصفة شخصية لا بصفته ممثل لحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS)[1] ، وهو ما يعني أن حزبه في حل من كل ما يمكن أن يترتب عن هذا اللقاء من إتفاق بين الأطراف المجتمعة ، أو الانتقادات السياسية والتبعات الجزائية التي يمكن أن تطالهم .

وإذا ما حاولنا أن نفهم حظوره الشخصي لا الحزبي لهذا اللقاء ، فيمكن أن نقول أن حظوره نوع من المشاركة الوجدانية مع الاطراف الحاضرة ، وعندما نشارك أحدا وجدانيا ، فإننا نضع أنفسنا عاطفيا مكانه ، وهو ما يسهل علينا عاطفيا فهمه ، أو التعاطف معه ، أو تبرير أو إستنكار تصرفاته[2]. فهذه المشاركة هي إدانة لفعل توقيف المسار الانتخابي والسلطة التي إقترفته ، ومقاطعتة للقاء سنتيجيديو يصب في موقف السلطة الذي لا يتحمس في تقديم أي مساعدة لها ، بإعتبارها مدانة عنده منذ السنوات الاولى من الاستقلال.

أما السيد "عبد الحميد مهري" الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني فقد بنا قبوله للدعوة هذه الجمعية الكاثوليكية ، كون اللقاء لم يكن إقصائيا بل وجهت الدعوات لجميع الأطراف دون إقصاء[3] ، وهو تبرير يضمر ويكشف عن نية صادقة للبحث عن حلول للازمة ، غير أنها تفتقد إلى حسابات سياسية من مثل هل المدعوين لهذا اللقاء سيلبون الدعوة بالتأكيد حتى يتحقق صفة "اللقاء الجامع" لهذا اللقاء ، وهي الصفة التي افتقدها اللقاء بغياب الطرف الفاعل في الأزمة وهي السلطة الجزائرية ، كما أن حضور طرف واحد للأزمة وغياب طرفها الثاني يوحي للرأي العام أن الأمر هو تكتل مع الطرف الحاضر ضد الطرف الغائب(السلطة الجزائرية) ، وهو ما فسر ردود أفعال السلطة تجاه هذا اللقاء فيما بعد** ، كما أن السيد "عبد الحميد مهري" رحمه الله لم يحسب للتأويلات والخطابات التي يمكن أن تنجم عن الاجتماع والالتقاء تحت مظلة جمعية كاثوليكية أجنبية لبحث أزمة داخلية للجزائر.

---

*: جمعية سانتيجيديو هي جمعية دولية يترأسها في ذلك الوقت "أندري ديكاردي" تأسست في روما عام 1968م ، وهي تعمل في ميادين العون ومساعدة الفقراء ، والحوار ما بين الأديان ، والبحث في السلام ، والتآخي بين البشر ، وهي جمعية كاثوليكية بروما.

1: أحمد سليماني ، سانتيجديو القصة التي أجهضها النظام. الجزء الثاني ، الشروق اليومي ليوم الخميس 18أفريل 2013 الموافق لـ 07جمادي الثاني 1434هـ/ العدد3989 ، ص21.

2: جون بايسن ، أسس التعامل والاخلاق للقرن الحادي العشرين . ترجمة : أحمد رمو ، الطبعة الثانية ، دمشق : دار علاء الدين لنشر والتوزيع والترجمة ، 2006 ، ص397.

3: نفس المرجع السابق ، ص21.

**: لقد جاء موقف السلطة على لسان وزير الخارجية السيد أحمد عطاف بوصف اللقاء بـ لا حدث ، ولأن اللقاء تم بالخارج اختارت السلطة هذه القناة وهي وزارة الخارجية لمخاطبة الدوائر الرسمية والرأي العام الغربي.

أما عن مبررات الشيخ "عبد الله جبالله" ممثلا عن حركة النهضة فقد أعلن أنه جاء ليسمع وجهة نظره للغرب ، معلنا في نفس الوقت رفضه لأي تدخل أجنبي[1] ، بما فيه هذا الغرب والمجتمع الذي هو عنده في إحدى دوله - إيطاليا - ، وهو الغرض الذي يظهر عليه نوع من الغموض والضبابية ، إذ فما الغرض من أن يكلف المريء نفسه متاعب الانتقال إلى روما لمخاطبة الرأي العام القائد والتابع الغربي ، ثم يطلب منه عدم التدخل ، إن هذه الحالة هي أشبه بالمتداعي بأفكاره ومشاكله نتيجة معاناة معينة أمام مختص ، باحثا عن حل أو طلب للمساعدة ، وقد يخرج الأمر عن هذه الحالة إلى أن الشيخ يريد طمأنة الغرب المفزوع من تصاعد الظاهرة الدينية السياسية بالجزائر، خاصة وأن الغرب يدعو الانسان إلى العودة إلى الطبيعة الاولى ، أين بإمكانه إكتشاف فرديته التي هي سابقة عن الدين ، لتكون العلمانية العنصر المركزي لوعي الانسان الغربي الديمقراطي ، وما اللبرالية إلا أداة لحماية هذه الحالة الاولى الطبيعية[2].

وعن تصريح السيد "نورالدين بوكروح" ممثلا لحزب التجديد الجزائري فقد برر حضور هذا اللقاء بفشل الجزائريين إدارة الحوار بالجزائر[3] ، وهو التصريح الذي يثير التساؤل عن المعوقات والتحديات التي وقفت ضد المجهودات التي كانت تبذل للاجتماع والحوار داخل الوطن الجزائري ، وهي المعوقات التي نفاها الشيخ "محفوظ النحناح" عن حركة مجتمع الإسلامي حينما قال أن اللقاء كان يمكن عقده بالجزائر.

وقد طفت على سطح اللقاء والاجتماع مكنونات الأخلاق السياسية التي يضمرها طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجاه حركة مجتمع الإسلامي من خلال عدم مصافحة ممثل الجبهة الشيخ محفوظ النحناح والتكلم معه ، كما أحجم كل من السيد آيت أحمد وعبد الحميد مهري ، وعلي يحي عبد النور وأغلب الحاضرين عن التصفيق عقب تقديم محفوظ النحناح لكلمته ، وهي المدلولات الأخلاقية التي لا تعكر الحوار المشترك فقط ، بل تمتد إلى تسويد العيش المشترك للبشر ، وهي ليست من طبيعة الإنسان بقدر ما هي من إصطناعه ، لذا فالنظرية السياسية لا يمكن أن تنطلق إلا من الفرد بدون أفكار مسبقة[4] ، وقد جاءت كلمة الشيخ منتقدة لطرفي الأزمة كلاهما وهما السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ ، إذ إعتبر السلطة تتكلم من داخل دوائر الحكم المغلقة والجبهة الإسلامية تتحدث وراء البحر ، إن هذه الأخلاق السياسية للمشاركين هي التي جعلت الشيخ محفوظ نحناح يشعر أن لا مكانة له بين هؤلاء المجتمعين للحوار مع الجميع ، مما جعله يغادر على جناحالسرعة قبل أن تختتم أشغال اللقاء[5].

1: نفس المرجع السابق ، ص21.
2: بيير مانييه ، مدينة الإنسان . ترجمة: د.فاطمة الحبوشي ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة ، 2000م ، ص45.
3: أحمد سليماني ، نفس المرجع السابق ، ص21
4: بيير مانييه ، مرجع سابق ، ص178.
5: أحمد سليماني ، مرجع السابق ، ص21.

ولقد سبق هذا اللقاء مساعي الصلح بين الأطراف المتنازعة وقد كان مسعى الشيخ الحسين سليماني بتفويض من السيد الرئيس اليامين زروال الذي أظهر نوايا حسنة في الحوار السياسي مع المعارضة يصب في هذا الاتجاه ، وقد طلب من الشيخين المعتقلين الشيخ علي بن الحاج والشيخ عباسي مدني إصدار بيان لوقف العنف ونبذه إلا أنهم أبو مشترطين إطلاق سراحهم وسراح المساجين السياسيين الآخرين ، ففي الوقت الذي حضي فيه موضوع الحوار بالاهمية التي يستحقها من طرف السلطة ، نتيجة ملامستها لمخاطر الوضع ميدانيا ، تكون قيادات الجبهة الاسلامية المسجونة غير مكترثة به إلا تحت شروطها ، نتيجة بعدها عن الواقع من جهة ، ومن منطلق المعاناة الكبيرة والاذلال والاحباط الذي تكبدته ، وربطت كرامتها ومشاعرها بالمطالب التي تتقدم بها السلطة ، الشيىء الذي جعل حسم الموضوع بإتجاه الحوار أكثر صعوبة ، مما جعل الطرفين يقعان في سوء تفاهم وقد تفاقم مع انعقاد لقاء "سانت جيديو" الشيء الذي دفع السلطة أن تنحوا منحى عنيف لاسترجاع السلم[1].

يذكر السيد أحمد سليماني في شهادته أن قاصدي مرباح قتل وهو متأهب للسفر إلى ألمانيا من أجل السعي إلى التصالح مع الجبهة الإسلامية ، بإعتبار أن أنور هدام رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المنحل موجود هناك ، وهو ما يرجح أن الاغتيال من تدبير المعارضين للحوار مع جبهة الإنقاذ داخل مراكز السلطة ، وهو التصريح الذي أكدته زوجة المرحوم قاصدي مرباح[2].

في الجزء الرابع من شهادة أحمد سليمان نجل الشيخ الحسين سليماني لمح أن الصراع الواقع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنظام السياسي تتطور وتدرج إلى صراع تاريخي بين جيش الحدود والحكومة المؤقتة ، وهو الشيء الذي يؤكده محتوى شهادته على الاجتماع الذي تم ببيت المحامي القدير والمجاهد الفاضل السيد سعيد بوخالفة ، بحضوره في 26أكتوبر 1995م بحيدرة ، إذ أصر على توضيح تموقع الأشخاص الحاضرين وتخندقهم في الصراع القائم ليشكل القطبية التاريخية لصائفة 1962م ، ومن الحاضرين نجد ، شريف بلقاسم عضو مجموعة وجدة* ، محمد الصالح يحياوي ، المحامي سعيد بوخالفة صديق والده الشيخ الحسين سليماني ، السيد محمود قنز ، عبد العزيز بلخادم ، الجنرال المتقاعد الهاشمي هجرس ، الشيخ الحسين سليماني صديق السيد يوسف بن خدة ومؤازره ، ومما يلفت النظر فيما قيل على لسان المجتمعين ما يلي :

- في كلمة الشيخ الحسين سليماني أشار إلى أن هناك قوى خفية تعوق الحوار بين السلطة والحزب المنحل(FIS) ، عندما تشعر أن هناك بصيص أمل للوصول إلى حل وهذا ما وقع في شهر جوان 1995م.

1: أحمد سليماني ، الجزء الخامس من شهادته ، الشروق اليومي ليوم الاثنين 22أفريل 2013م/الموافق لـ11جمادي الثاني 1434هـ/العدد3993، ص17.

2: نفس المرجع السابق ، ص17.

*: من بين العناصر البارزة في مجموعة وجدة نجد: الرئيس هواري بومدين ، عبد العزيز بوتفليقة ، قايد أحمد ، مدغري...إلخ.

- تحدث شريف بلقاسم وقال أن الوضع الذي تعيشه الجزائر يتطلب فتح حوار مع المعارضة الحقيقية ويقصد أعضاء "عقد روما" ، واشار إلى وضع اليمين زروال أمام مخاطر العمل مع معارضة صورية غير ممثلة بصفة حقيقية للمجتمع المدني.

- تحدث الجنرال المتقاعد الهاشمي هجرس وحمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤولية التدمير الشامل الذي تعيشه الجزائر ، فرد عليه الشيخ الحسين السليماني أن السلطة كذلك تتحمل المسؤولية.

ومما أشار إليه السيد أحمد سليماني كاتب الشهادة أنه علم في هذا اللقاء أنه جرى اغتيال في ظروف غامضة السيد أبو بكر بالقايد ، الذي كانت له علاقة طيبة مع الزميلين الشيخين بوخمخم وعلى جدي من جبهة الإنقاذ ، كما أشار في شهادته أنه بعد وقف المسار الانتخابي وظهور المجلس الأعلى للدولة المتكون من مدنيين وعسكريين ، برزت مراكز قوى جديدة وجدت في الأزمة فرصة سانحة لتمركز أكثر ، وكانت تطمح للحصول على امتيازات سياسية ، مما جعل منطق(clan) يهيمن على مجرى الأحداث[1].

إن تأمل تبريرات المجتمعين "بسنتجيديو" تكشف أن غايات المشاركين في اللقاء لم تكن تصدر على وقع نبضات قلب رجل واحد ، إذ نجد كل واحد يرى فيه حدثا لا بد من حضوره من اجل غاية خاصة دون بلورة لهدف جماعي مشترك يكون بعيدا عن غايات الطرفين المتخاصمين بصفة خاصة ، أو غايات بقية الأطراف الأخرى بصفة عامة ، إذ أن الجميع الغائب منهم أو الحاضر تحكمهم أفكار مثالية خاصة بكل واحد منهم ، والتي تعد المسؤولة عن قولبة أتباعها في قوالب المثاليات التاريخية الكبرى ، هذه الافكار مضمونها أنه يوجد حل نهائي عند كل واحد من تلك التيارات سواء تلك الغارقة في الحنين إلى الماضي أو تلك المندفعة إلى المستقبل[2] ، رغم ما يمكن إعتبار إجتماع الحاضرين خطوة تأسس لقيم التقارب والحوار بين مختلف الأحزاب والحركات السياسية ، وتأسس لقبول التعددية السياسية التي هي أحد المقومات الاساسية للحريات السياسية وأحد شروطها ، كما تسمح مثل هذه اللقاءات المتكررة لإستبطان البنية الثقافية الداخلية للأحزاب والفعاليات السياسية ، وإقامة حوار بناء داخل البنية الثقافية الواحدة ، وخلقفضاء للنقد والفكر المستقل. فالتسامح وتقبل الاختلافات الداخلية والخارجية يخلقان تكاملا بينهما. والثقافة السياسية التي تعتبر نفسها هي الافضل والاجدر والاقدر على مسك زمام السلطة تنزع إلى تبني رؤية أحادية وكبت إختلافاتها الموجودة بالطبيعة[3] ، وهي الاختلافات التي أخذت تتداعى على لسان مهندسي أزمة شتاء 1992م في الاونة الاخيرة. فاللقاء كان خطوة استعصت على أطراف الأزمة المتمثلة في السلطة والجبهة

1: أحمد سليمان ، الجزء الرابع من شهادته. الشروق اليومي ليوم الأحد 21أفريل 2013/ الموافق لـ 10جمادي الثاني 1434هـ/العدد3992 ،ص19.

2: علي رضا الحسيني البهشتي ، الأسس السياسية في المجتماعات التعددية . الطبعة الاولى ، بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006 ، ص182.

3: بيخو باريخ ، إعادة النظر في التعددية الثقافية ، التنوع الثقافي والنظرية السياسية. ترجمة : مجاب الامام ، دمشق : وزارة الثقافة ، 2007م ، ص296.

الإسلامية تحقيقها علانية ، لتنشر في الساحة الوطنية إمكانية الوقوف على بدائل لحلول إبداعية قوامها التنازل على مصالح الكيان السياسي أو المناصب السياسية.

وقد توج هذا اللقاء بتوقيع عقد سمي بالعقد الوطني ، الذي أكد على المسألة الديمقراطية ، وبدأت القيادات الممثلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتخلى عن النقد السياسي للدستور بإعتباره يتنافى مع الإسلام وأخذت تتقبله ، كما تقبلت الديمقراطية والسيادة الشعبية التي تستوجب بالضرورة الاعتراف بالتعددية السياسية ، ونسج جسور التسامح مع التيارات العلمانية والإسلامية التي تتباين معها في الرؤية السياسية[1] ، بعدما كانت جل التنظيمات المكونة للتعددية السياسية بالجزائر مؤسسة وفق عقيدتين ، الاولى ذات طابع ثقافي إجتماعي نافية لمبدأ قبول الاخر حتى وإن أعلنت بالقول عكس ذلك ، والثانية ذات طابع قانوني دولاتي هادفة إلى تكريس واقع النظام والنهل من إمتيازاته[2].

الحوار المشروط لأطراف الأزمة بالجزائر: لقد عزفت السلطة السياسية بالجزائر عن الحضور في لقاء "سانتيجديو" ، وعبرت عن انعقاده بلا حدث على لسان وزير الخارجية أحمد عطاف ، من موقع أن الخطوة هي سير في إتجاه تدويل الأزمة ، والتي تعني فيما تعنيه الاعتراف بالعجز عن الوصول إلى حل للازمة واللجوء إلى الأطراف الخارجية لإيجاد مخرج لها ، خاصة وأن اللقاء حضي بإهتمام كبير من طرف الاوروبيين الذين أقروا من خلال برلمانهم أن الوثيقة يمكن ان تكون أرضية لحل الازمة الجزائرية ، وقد زاد من تخوفات السلطة الجهود التي بذلها الزعيم أيت أحمد عبر الاممية الاشتراكية العالمية وهو يدعوا المجتمع الدولي إلى المساهمة في حل المشكلة الجزائرية[3] ، ولن يكن حضورها ممكنا لو أن الاجتماع تم داخل الوطن وبمبادرة داخلية ، من موقع أن اشتراطها إدانة العنف بكل أشكاله لم يكن محل ترحيب قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو نفس السلوك الذي ردت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ على جولات ندوة الحوار التي أطلقتها السلطة مشترطة عليها مجموعة شروط تتلخص في[4] :

1- إطلاق كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

2- إيقاف الملاحقات والاعتقالات لعناصر الجبهة.

3- رفع حالة الطوارئ.

4- تعويض الضحايا.

5- تحديد جدول زمني لاستئناف المسار الانتخابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

6- فتح حوار وطني لاسيما مع الأحزاب التي أفرزتها انتخابات 26كانون الأول / 16 ديسمبر1991م.

1: د فاتن يونس محمد ، مرجع سابق ، ص01.

2: الزبير عروس ، "المجتمع المدني ، الاداة ، الرأي والفقراء الجدد".Les cahiers du cread ، رقم53 ،2000م ، ص51.

3: د. محمد بوضياف ، الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية . سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع ، 2010م ، ص80

4: الزبير عروس ، نفس المرجع ، ص 04.

ولم يكن لقيمة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهمية لدى السلطة الفعلية بالجزائر ففي الوقت الذي تعالت الأصوات من قبل جل المعارضة بالرجوع إلى القانون والحوار لتدارك الأزمة السياسية وتفاعلاتها ، إلا أن الرئيس علي كافي أعلن بتاريخ 3جانفي 1993م "انه من الخطأ التكلم عن سيادة القانون في دولة تواجه التحدي والتدمير ، وحيث الأمن والاستقرار في خطر"* ، وبعد استلام اليمين زروال وزارة الدفاع في تموز/ جويلية 1993 ، دعا إلى تدارك الأزمة في البلاد من خلال التأكد على أن الحل الأمني ليس كافيا وحده للخروج من الأزمة ، داعيا إلى مضاعفة الجهود السياسية من خلال المشاركة في لجنة الحوار الوطني** ، التي تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لفتح حوار يجمع كل الأطراف السياسية في إطار ندوة وطنية حول المرحلة الانتقالية ، وفترة ما بعد المجلس الأعلى للدولة التي حددت بانتهاء عام 1993م كحد أقصى للوصول إلى حل لجميع الأطراف ، وقبل توليه رئاسة الدولة أعرب السيد اليمين زروال في شهر جانفي 1994م على رغبة الجيش بقيام نظام جديد ، يحترم الديمقراطية ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويضع حدا لكل الاحتكارات السياسية والثقافية والاقتصادية ، وهي الرغبة التي أعقبها بعد توليه رئاسة الدولة في 31جانفي 1994م ، إذ أرسل وفدا من أعضاء لجنة الحوار الوطني للتوجه إلى سجن البليدة العسكري لمحاولة إقناع قيادي الجبهة "عباسي مدني" و"علي بلحاج" بالمشاركة في ندوة الحوار الوطني ، وفي 07 نوفمبر 1994م أكد الرئيس اليمين زروال في خطاب له على أن " في الميدان السياسي اخترنا طريق الحوار كمسلك لمعالجة أوضاع البلاد الراهنة ، وكقاعدة للممارسة السياسية... إننا مدركون بأن الأزمة السياسية لا تحل إلا عن طريق الحوار ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء"[1].

لم يكن وعي الأطراف السياسية المتنازعة بأسلوب العنف والعنف المضاد في مستوى تقدير مآلات الوضع المتأزم بالجزائر ، لذا بقيت على عنادها متشبثة بشروطها ، غير أن أحداث العنف على ارض الواقع دفعت بالمؤسسة العسكرية من جانب السلطة بدل المؤسسات السياسية ، أن تلعب دورا حاسما في مسعى الحوار ليس هذه المرة مع السياسي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بل مع الجناح المسلح لها وهو الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة "مدني مزراق" ، الذي بادر برسالتين إلى رئاسة الدولة ، وهو ما يؤكد مرة أخرى الحضور القوي للعسكري بدل السياسي في الأزمات المفصلية التي مست البلاد في تاريخها الحديث ، وعلى رأسها أزمة صائفة 1962م التي حسمها العسكري بعيدا عن الحل السياسي ، ففي الرسالة الأولى علق السيد "مدني مزراق" على دعوة الرئيس اليمين زروال إلى المصالحة وقال "إنها دعوة حق

*: يعبر هذا التصريح على عزم الدولة على العمل السياسي وفق ما تمليه الظروف ، وليس وفق ما تمليه القوانين القائمة ، كما أن العمل الأمني لا تؤطره قوانين الجمهورية القائمة وذلك لتسارع الأحداث بوتيرة أكبر من وتيرة المنظومة التشريعية ، وهو ما يفسر كل التجاوزات والممارسات الإنسانية التي طبعت حملة مكافحة الإرهاب وعلى رأسها ملف المفقودين الذي لا زالت السلطة تعاني من آثارها المحرجة إلى اليوم.

**: لقد التقت لجنة الحوار الوطني مع أكثر من 25 تنظيما سياسيا ، وامتد عملها إلى الاتصال بالمنظمات الجماهيرية ، كما سعت لفتح الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتعيين أشخاص يكونون الممثلين عنها في الندوة الوطنية المزمع عقدها في نهاية 1993م

1: نفس المرجع السابق ، ص08.

وإن أريد بها باطل" ، كما أكد أن الحل يكمن بالالتزام بما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م ، والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية ومبدأ التداول على السلطة عن طريق الانتخابات وإخراج الجيش من دائرة الصراع السياسي ، كما أكد على ضرورة إعادة الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ قانونيا ، ورفع حالة الطوارئ وصدور العفو العام عن المعتقلين ، وطلب تأسيس لجنة ذات سيادة لتعيين الحكومة الجديدة عن طريق الانتخابات ، أما الرسالة الثانية فقد أكد فيها أنه لا حوار مع السلطة إلا بالإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية المسجونين[1].

لقد عبرا كلا طرفي الأزمة على إرادتين قويتين نابعة من منظومة قيمهما السياسية الواحدة تتجهان في إتجاهين متعاكسين هما ، إرادة البقاء في السلطة من جانب فواعل النظام السياسي بآليات إصلاحية حوارية لا تذهب لحد اقتلاعها ، وإن إتجهت إلى هذا المسعى فهي على استعداد لخوض معركة الوجود والبقاء وإفناء الطرف الاخر ، بإسم الوحدة الوطنية ، بغرض إسكات الاصوات المعارضة وإدخال المجتمع برمته في قالب صورة محدة بكل مضامينها السلطوية والقمعية ، وإرادة أخرى لإعتلاء السلطة من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق قواعد اللعبة السياسية المسطرة غير المقتنعة بها ، وأي إخلال بهذه القواعد سيهيأ الظروف لإستخدام أي وسيلة بما فيها العنف من أجل المحافظة على مكاسب اللعبة السياسية ، على خلفية أنها تخوض معركة وجود من جهة وتغيير الحاكم والحكم من جهة أخرى ، بإسم الدين الذي هو إحدى مكونات الهوية الوطنية.

إن الاحساس المشترك بالهوية الوطنية لأي بلد ضروري ، لكن لا يسلم من عوامل الخطورة الكامنة فيه ، فهو قوة دفع إلى الوحدة والانسجام والتفاهم ، كما أنها طاقة تدفع إلى الانقسام والتصارع والتشتت والتشظي ، وإذا ما أريد لهذا الاحساس أن يكون جامعا وموحدا فلا بد أن يلبي الشروط التالية :

- أن توضع وتدرج عناصر الهوية ضمن البنية السياسية لنظام السياسي.
- يجب أن تسمح المنظومة السياسية بوجود هذه العناصر.
- يجب تحديد عناصر الهوية الوطنية للمجتمع بحيث تشمل كافة المواطنين ويقبلهم كأعضاء متساوين في القيمة والشرعية في المجتمع[2] .

إن وجود حد أدنى من الأخلاق السياسية الصادرة عن سياسي حكيم منزه في فعله عن الاغراض الشخصية لدى الأطراف المتصارعة ، تقتضي التساؤل عن مصير الوطن ومكتسباته ، ناهيك عن التفكير في تطويره وتنميته ، فالذهاب إلى الأبعاد القيمية للأطراف العسكرية المتصارعة بعيدا عن الأطراف

1: نفس المرجع السابق ، ص10.
2: بيخو باريخ ، مرجع سابق ، ص(398...401).

السياسية المتخاصمة* التي تعي أهدافها جيدا ، نجدها عند الجندي العسكري النظامي تتمثل في الدفاع عن الوطن من أعدائه من أبناء الوطن ، وعند المسلح من جانب الجماعات الإسلامية المسلحة نجدها تتمثل في الجهاد من أجل الإسلام ، وهذا الاختلاف لديهم في غايات سلوكهما تجعل قيمة الوطن وقيمة الإسلام في حياتهما على طرفي نقيض ، في حين أن القيمتين امتزجتا في بعضهما لحد لا يمكن فصل الجزائر عن الإسلام مهما سعت الأطراف السياسية بهذا الوطن بلوغ هذا الهدف.

المبحث الثالث: القيم السياسية الإجرائية للمرحلة الانتقالية ومبرراتها الغائية وموقعها من القيم الديمقراطية.

1- مبررات إعلان حالة الطوارئ: إن التحول الديمقراطي لا يلغي الفعل السياسي والأمني الاستثنائي عندما يتطلب الأمر ذلك ، وتكمن خطورة العمل بقوانين حالة الطوارئ في إيقاف العمل بعدد من الحقوق والحريات الانسانية وتعطيلها للضمانات المقررة لحماية غيرها ، ومن المؤكد أن حالة الطوارئ تأتي لحماية الأمة ، غير أنه من غير المتصور أن الأمة التي لا تستطيع أن تحمي نفسها في الحالات العادية أن تحمي نفسها بحالات الطوارئ

التي أصبحت هي الحالة العادية للحكم ، فحالات الاستثناء في الوطن العربي تلازمها صفة الشذوذ ولا تعود بالنقض على الوضع الأصلي مهما طالت مدتها[1].

وقد عاشت الجزائر على وقع حالات الطوارئ في أعوام كثيرة بالمقارنة مع سنوات الحالة العادية بحجة التصحيح الثوري إثر الانقلاب العسكري بتاريخ 19جوان 1965م ، وبحجة حماية الوطن إثر اشتعال العنف السياسي على إثر إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992م.

ليس من قيم الديمقراطية التبرير بعدم كفاءة جهة معينة بممارسة الديمقراطية أحيانا

لتوقيف وتعطيل الديمقراطية ، ومن غير المعقول ديمقراطيا أن تتحول الحالة الاستثنائية إلى قانون عام بديل عن الممارسة الديمقراطية ، حتى وإن أثبتت الصيغ الاستثنائية نجاحها في ظرف من الظروف ، وإنما المقبول ديمقراطيا هو زيادة الاهتمام بالمنهج الذي يوصلنا إلى المزيد من الوعي والإدراك للممارسة الديمقراطية ، وتكييف صيغتها بما يتناسب والظروف الموضوعية الخاصة والعامة[2].

---

*: تعكس هذه الأطراف السياسية المتصارعة نظرة كونفيشيوس إل الرجل العامي الذي ينحرف إلى اللذائذ المادية ، والذي لا يهتم إلا بأن يتصيد ما فيه من فوائد ، فهو لا يفهم إلا منفعته ، لذلك كان يرى أن الفوضى التي كانت تسود عصره هي قبل كل شيء فوضى قيمية ، وعلاجها لا تتم إلا [بإصلاح الهيئة الاجتماعية وتحقيق الرقي الإنساني ، بالدعوة إلى الأخلاق التي لا تصدر إلا من حكيم متنزه في فعله عن الغرض ، بدافع الاعتقاد بأن الواجب هو الذي يفرض ذلك. (أنظر زينة زروق و آخرون ، الفلسفة الأخلاقية من سؤال المعنى إلى مأزق الإجراء. ط1، الرباط:دار الأمان ،2013 ، ص44.

1: علي الدين هلال ، خالد الناصر ، جلال عبد الله عوض ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. مرجع سابق ، ص(303-304).

2: د.غالب عبد المعطي الفريجات ، أفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، التجربة الأردنية نموذجا. الطبعة1، دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002، ص14.

وقد صاحب إعلان حالة الطوارئ بالجزائر انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان ، إذ عمد رئيس المجلس الأعلى للدولـة إلى فتح معتقلات بالجنوب لمناضلي الجبهـة الإسلامية للإنقاذ ، مست بالدرجة الأولى العناصر السياسية النشطة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو الإجراء الذي عزز لدى بعضهم الانتقال إلى العمل المسلح دفاعا عن النفس كما صرح السيدان مدني مزراق و مصطفى كبير العضوان السابقان في الجيش الإسلامي للإنقاذ في لقائهما الصحفية ، كما جاء هذا الإجـراء في إطار تقـويض العمل المسلح الذي أخذت بـوادره تظهـر على السطح ، والذي خلق ظروف ملائمة ومنافذ وفرص وظيفية مواتية للكثير من الأشخاص العاطلين عن العمل ، وهي فرصة لهم لعملية الترقي الاجتماعي بوجود أنفسهم على رأس أجهزة أمنية جديدة من مثل الحرس البلدي والدفاع الذاتي ، وهم الأشخاص أنفسهم الذين طالبوا الحكومة بالاعتراف بجميلهم في حماية الوطن في العشرية السوداء ، من خلال إعطاء حقوق هؤلاء المنخرطين في الأجهزة الجديدة لمكافحة الإرهاب ، وهي الحقوق المعبر عنها بإعتصامات الحرس البلدي على مشارف العاصمة في منطقة "بوفاريك" بولاية البليدة مؤخرا.

لقد إستطاعت السلطة السياسية بالجزائر باتخاذها لقرار إلغاء المسار الانتخابي أن تخلق واقع جديد يمكن التفاوض عليه سنوات وسنوات ، وعلى رأس قضايا هذا الوضع الحالة الأمنية المتدهورة ومكافحة الإرهاب* ، وهو الوضع الذي استبعد السياسة والثقافة والديمقراطية كحاجة تحتل المراتب الأولى في سلم النقاش والحوار الوطني في عهد التعددية ، لصالح وحساب القضايا والحاجات الغريزية التي لم تكن مطروحة من مثل السلم والأمن ، فأصبح الجزائري العادي مهدد في حياته وممتلكاته وشرفه من كلا طرفي النزاع السياسي والمسلح.

إن مسألة الأمن الشخصي للمواطن الجزائري أو أي فرد أخر في العالم ، ليست مسألة غائية فقط أو إيديولوجية ، إنما هي أيضا مسألة أخلاقية ، فهي إحدى القيم الأساسية في العلاقات الإنسانية ، المؤسسة ليس على الدين فقط بإعتبار إحدى مقاصده وكلياته هي حفظ النفس بل العقل أيضا[1] ، ويرى توماس هوبز " أن ليس ثمة أي مجال للصناعة...للفنون، للآداب... للمجتمع في غياب الأمن ولعل الأسوأ من كل ذلك هو الخوف المستمر، وخطر الموت العنيف ، مع بقاء حياة الإنسان معزولة ، فقيرة ، بشعة ، فضة وقصيرة "[2].

---

*: يعرف قاموس robert الفرنسي أن " الإرهاب هو الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي (اخذ ، احتفاظ ، ممارسة السلطة). د. فائزة يونس الباشا ، عولمة الحرب ضد الإرهاب وإشكالية المفاهيم . مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، العدد 23 ، 2005 ، ص 37.

1: طه عبد الرحمن ، سؤال الاخلاق ، مساهمة في النقد الاخلاقي للحداثة الغربية. الطبعة الثالثة، المغرب: المركز الثقافي العربي ، 2006، ص148.

2: روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة ، سلوك الانسان في عالم عامر بالدول. ترجمة : فاضل جتكر ، الرياض: العبيكات ،2003م ، ص(339-340).

فالأمن والطمأنينة مقابلة للفزع والخوف في عالم الفرد وعلى مستوى الجماعة وفي الحواضر ومواطن العمران وفي السبل والطرق الخالية وفي العلاقات والمعاملات ، وفي الدنيا والآخرة كليهما[1] ، فحياة الأمم إنما تكون بحيوية وطنيتها التي تحافظ على استقلال وأمن وحياة أوطانها ، وموت هذه الأمم هو رهن بموت وطنيتها ، فالوطن الآمن هو الذي يوفر مجموعة من الأفعال والضمانات التي تكفلها السلطة السياسية القائمة بجهد منظم لضمان أمن البلاد والعباد ، وضمان سلامة ممتلكاتهم وخصوصياتهم وتسهيل متطلباتهم ، وإشباع حاجتهم اليومية وفق منظومات إجرائية تضمن لهم العيش بسلام وأمان في ظل شرائع الدين وموروثات الأخلاق والأعراف والتقاليد[2].

فالأمن هو القيمة الأكثر أساسية بين جميع القيم الإنسانية ، إنه الأساس المتين الذي نعتمده لبناء صروح الحياة الفردية والجماعية ، فهو أساس أي مجتمع إنساني مزدهر ، لذلك لا غرابة أن نجد حصة قوى الأمن والقوات المسلحة من الكوادر والأموال وأشكال التنظيم والمعدات كبيرة وجوهرية في معظم الدول ، ذلك أنه المرتكز الأول للمحا فضة على الوجود الكياني للدولة أرضا وشعبا ونظاما ، غير أن تخصيص هذه الإمكانيات المادية الكبيرة ليس كافي لتعزيز الأمن داخل الدولة ، ما لم ينظر إلى جوهر امن باعتباره ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع ، والتي من شأنها أن توحد الإرادة السياسية للمجتمع ، وهو ما ذهب إليه وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت ماكنمار"[3].

إن محور بناء أي دولة هو الأمن وأصل الدولة في التاريخ هو ترتيب أمني ومازالت إلى اليوم كذلك في العمق ، فالحرص عل تأمين الأمن الشخصي للمواطنين وممتلكاتهم هو الشغل الشاغل للدول الجديرة بأن تحمل اسم الدولة ، فالأمن الشخصي لسكان دولة ما أو شريحة منهم مرهون بنجاح الحكومة في فرض تطبيق القانون والنظام على الجميع ،وغيرها من الشروط المدنية التي تفضي إلى السلامة والبقاء الشخصيين ، وانعدام الأمن الشخصي للأفراد في علاقتهم مع أخوانهم في الوطن مرجعه إلى إخفاق الحكومة في أو رفضها لتطبيق القانون والنظام ، من هنا يمكن القول أن أحد الجهات المهددة لأمن الشخصي للأفراد المجتمع هو الدولة التي يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا لشعبها[4] ، لذلك جاءت المقاربة الكوسموبوليتية للأمن تركز الاهتمام على الكائنات البشرية وأسرة الجنس الإنساني ، وتعتبر الأمن الشخصي للأفراد مشكلة دولية لا قضية إدارة محلية داخلية ، فالأمن الشخصي بإعتباره أمنا إنسانيا هو سلامة الناس في كل مكان من العالم بصرف النظر عن الدولة التي يعيشون فيها[5] ، فترابط الأمن الإنساني

1: د. محمد عمارة ، الإسلام والأمن الاجتماعي. القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الاولى 1998م ، ص17.
2: عمر سليمان المخزومي ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي . (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، معهد الدراسات العربية القاهرة 2000) ص24.
3: ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسية .ط1 ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص82.
4: روبرت جاكسون ، مرجع سبق ذكره ، ص(341...344).
5: نفس المرجع السابق ، ص351.

والقومي والدولي يجعل عقيدة أمن الإنسان لا تقبل بوجود دول مفلسة أو متعسفة وفاسدة ، لأن من شأن أية دولة يسود فيها اللأمن العدلي أو القضائي أن تقوض حكم القانون وسيادته ليس فقط في داخل ترابها بل وفي كل مكان ، وعليه يستحيل إغماض العين على انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإبادة وأعمال التعذيب والإعدامات التعسفية ، وانعدام حكم القانون على الصعيد المحلي[1] ، وقد كانت أهداف ومساعي موضوع الأمن الدولي الذي جاء عقب الحرب العالمية الثانية ، هو السعي لعدم تغيير الواقع الدولي أو الإخلال به وبعلاقاته في اتجاه مصلحة دولة على حساب دولة أخرى ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الجماعية التي تعد القوة الكابحة والمضادة لأي محاولة تغيير[2].

إن سطو السلطة على الإرادة الشعبية بتلك الطريقة - كان يمكن تجنب فوز الجبهة الإسلامية بالعديد من الطرق ، كما يمكن توقيفها بالآليات الدستورية القائمة - ، هو سطو على القانون بالدرجة الأولى ، فهي بهذا تعد هي العاجزة عن توفير الأمن لمواطنيها حسب الفقرة السابقة "لروبرت جاكسون" ، بعجزها على إتباع الخطوات القانونية لإستبعاد الجبهة الإسلامية ، وتأطير نشاطها بقيود قانونية.

وقد ربطت السلطة مصير الأمن القومي بالأمن الشخصي للإفراد الذين تهددهم العمليات الإرهابية التي كانت تقودها المجموعات الإرهابية ، وأن مكافحتها يندرج ضمن المهمة المنوطة بالدولة ككيان وتنظيم ، لذلك لا تتوانى في تقديم هذه الجماعات المسلحة على أن عملياتها مؤامرة موجهة من الخارج لضرب استقرار البلاد ، وان مكافحتها يندرج ضمن عزل وحماية الجزائر من الأخطار والتهديدات الخارجية ، أو التدخل أو الحصار أو الاجتياح أو التدمير أو الاحتلال ، أو أي تدخل مؤذي أخر من جانب قوة أجنبية معادية أو من قبل إحدى الجماعات الإرهابية ، ويندرج موقف السلطة من مجموعة العقد الوطني ضمن هذا المنطق للأمن القومي ، وبهذا تقدم السلطة نفسها على أنها القادرة على تحقيق الامن والرفاه والاستقرار ، مستخدمة الدولة وقواتها ووسائلها ، في حين أن قرارا جماعيا ديمقراطي هو وحده القادر على ذلك ، ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع يصبح مسؤولا وملزما بالاكراه المشروع للدولة ، ذلك ذلك أن الديمقراطية في إتخاذ القرار هي المقابل الضروري للإكراه الناجم عن الطبيعة الجماعية للخدمة الامنية المقدمة ، إذا أريد إجتناب الاستغلال والقهر غير المشروع ، فتبريرات قرارات السلطة غير الديمقراطية في تحقيق الامن بمبررات ووظائف الدولة ، تجعل فئة من المتمع لا تقبل إستقبال وإستهلاك الخدمة الامنية المقدمة والاستمتاع بها ، وعدم القبول هذا قد يكون باهض الثمن والكلفة نتيجة الترء عليهم بفعل الاستبعاد[3].

1: نفس المرجع السابق ، (366-367).

2: ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ، ص80.

3: فلوران افتاليون ، هنري أرفون ، بول باكيه واخرون ، المثقفون والديمقراطية. ترجمة: الدكتور خليل أحمد خليل ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1408هـ - 1988م ، ص 10.

لقد صاغت السلطة السياسية غاياتها السياسية على ضوء مستجدات الواقع السياسي والأمني الجديد ، وهي الأهداف والغايات المرحلية التي جاءت بعد الاطمئنان واستبعاد الخطر الذي كان يحدق بمواقع السلطة والمسؤولية المتمثل في شبح الحزب المنحل ، وهي الغاية الثابتة لها التي لا تعرف التغير والتبدل عبر الزمان ولا تملك لديها آجال ، ولم تكن السلطة لأن تقدم على القضاء وتدمير المؤسسة التشريعية المرتقبة من خلال الخطوة الأولى المنشئة لها وهي الانتخابات التشريعية الأولى في عهد التعددية ، أو إخلاء مؤسسة الرئاسة من رئيسها المنتخب على طريقة الانتخابات في ظل الأحادية الحزبية ، بطريقة هي أقرب إلى الانقلاب الأبيض من الاستقالة ، دون أن تعمل على تبرئة نفسها من هذه الفعلة السياسية المشينة ، وقد كانت القيم الوسيطية التي تعود إلى تاريخ الثورة الجزائرية هي المخرج من هذه التهمة المشينة والمكشوفة ، والمتجلية بوضوح في تشكيل المجلس الأعلى للدولة واختيار الشخصيات التاريخية لترأسه.

2- تعويض مؤسسة الرئاسة بالمجلس الأعلى للدولة والخلفيات القيمية له :

تعتبر فترة ما بعد إلغاء المسار الانتخابي من أعصب المراحل التي مرت بها البلاد ، سواء في الجانب الأمني ، إذ شهدت البلاد أعمال إرهابية وتخريبية حادة ، و في الجانب الرسمي عرفت البلاد ظهور مؤسسات تشريعية وتنفيذية تفتقد إلى الشرعية الشعبية ، وقد جاءت على أنقاض المؤسسات التشريعية والتنفيذية الشرعية في البلاد ، وهي أتت كلها لحل أزمة الشرعية والفراغ الدستوري وكذا محاولة إدخال جوانب من الأزمة المتفاقمة في إطار مؤسساتي بغرض التحكم فيها وإدارتها ، وكذا إستعادة هيبة الدولة وإحترام القانون وسيادته ، وكان الاسلوب الانجع لتحقيق كل هذا هو تأسيس المجلس الأعلى للدولة ، وهي هيئة خارج الدستور تأسست في 14 جانفي 1992م وهي قرار سياسي لملأ الفراغ الدستوري الذي ألت إليه البلاد عشية شغور منصب رئيس الجمهورية ، ولقد سبق ظهور المجلس الأعلى للدولة إجتماع للمجلس الأعلى للأمن* يوم 12جانفي 1992م ، وقد تمخض على هذا الاجتماع بيان**

---

*: تأسس بموجب المادة 162 من دستور 1989م كمؤسسة استشارية لرئيس الجمهورية.

**: نص هذا البيان :" إن المجلس الأعلى للأمن بصفته مؤسسة دستورية تضم في عضويتها السلطات الدستورية المشار إليها في مواد الدستور رقم 75 24، 79، 129، 130 ، ونظرا للمعطيات الجديدة التالية :

نظرا لتصريح المجلس الدستوري الذي جاء فيه أن الدستور لا ينص على حالة اقتران شغور المجلس عن طريق الحل ، و شغور منصب رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة.

وعملا بتصريح المجلس الدستوري وخاصة فقرته الأخيرة التي توضح أنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية بمقتضى المواد 153 130 129 71 75 24، وبعد الاستشارات التي أجريت وبعد استشارة المجلس الدستوري والمحكمة العليا.

وبعد الاستماع لرئيس الحكومة بأن الوضعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد لا يمكنها أن تستمر دون إفراز مخاطر على الدولة والجمهورية ، وبأن استمرارية الدولة تقتضي سد شغور رئاسة الجمهورية ، وذلك بإنشاء جهاز الرئاسة يتمتع بكل الصلاحيات والسلطات المخولة من طرف الدستور لرئيس الجمهورية يعلن:

إقامة مجلس أعلى للدولة يتكون من 05 أعضاء هم على التوالي :

محمد بوضياف رئيسا وساعده الأعضاء الأربعة

اللواء خالد نزار الذي يشغل منصب وزير الدفاع.

السيد علي كافي الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين.

السيد تيجاني هدام الذي يتولى هيئة إدارة مسجد باريس.

السيد علي هارون وزير حقوق الانسان

يتضمن تأسيس المجلس الأعلى للدولة الذي ينهض بالمهام التالية[1]:

- يمارس المجلس الأعلى للدولة جميع السلطات التي يتعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية .

- في حالة تعرض رئيس المجلس الأعلى للدولة لمانع بالمعنى الدستوري ، أو وفاة ، أو استقالة ، فإن المجلس ينتخب رئيسا جديدا من بين أعضائه.

- يؤدي المجلس مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري ، ولا تتجاوز هذه المدة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن انتخابات ديسمبر 1988م

- يجتمع المجلس الأعلى للدولة بمقر رئاسة الجمهورية.

- يساعد المجلس هيئة استشارية وطنية.

- ينهي المجلس الأعلى للأمن إجتماعية المستمر فور أداء اليمين من طرف أعضاء المجلس ، وهنا إشارة إلى تجنب المجلس الأعلى للأمن الوقوع في ورطة ازدواجية السلطة بينه وبين رئاسة الدولة ، خاصة وأنه قرر أن يتكفل مؤقتا بكل قضية من شأنها المساس بالنظام العام وأمن الدولة.

من خلال تنصيب المجلس الأعلى للدولة يمكن القول أن الأحداث التي آلت إليها الجزائر عشية توقيف المسار الانتخابي ، كانت أكبر من المجلس الدستوري من حيث السلطة الفعلية ، لأن صانعها يملك وسائل القوة التي تمكنه من ترجيح الكفة لصالحه ، وهذا ما لحظناه بإنشاء هيئة غير دستورية وهي المجلس الأعلى للدولة تفتقد إلى شرعية التأسيس شكلا ومضمونا وذلك لأن :

- دستور 23فيفري 1989م لم ينص بأي شكل من الأشكال على المجلس الأعلى للدولة.

- المجلس الأعلى للأمن لا يحوز على صلاحيات تأسيسية بل هو هيئة استشارية لا تملك صلاحيات إصدار القرارات بل تنحصر مهمته في تسليم أرائه لرئيس الجمهورية ، فهي إستشارة إجبارية لا يتبعها إجبارية الأخذ برأيه[2].

- إن المجلس الأعلى للأمن فاقدا للأهلية انعقاده نظرا لعدم اكتمال تركيبته البشرية ، حيث يفتقد الرئيس الجمهورية الذي هو عضو فيه ، وهو وحده الذي يملك صلاحيات استدعائه ، وكذلك رئيس المجلس الشعبي الوطني بإعتباره ممثل السلطة التشريعية ، وبالتالي فإن الأعضاء المجتمعين للمجلس الأعلى للأمن هم أعضاء الحكومة فقط المعينون من قبل رئيس الجمهورية ، فكيف يعقل إذا أن يقرر أعضاء الحكومة بعد ذلك تعيين رئاسة الدولة ، مع أن الرئاسة هي التي عينت أعضاء هذه الحكومة.

- إن الاجتهاد القضائي في تفسير نص موجود أولى من الاجتهاد في وضع نص جديد أو تكوين حالة جديدة غير منصوص عليها دستوريا ، بمعنى قراءة الدستور قراءة إيجابية من خلال المادة84 من دستور

---

1 : ACHOUR CHEURFI, la classe politique algerienne de 1900à nos jours, dictionnaire biographique. 2ème edition ALGERIe : casbah edition, 2001, p(485-486).

2: أحمد بوضياف ، الهيئات الاشتشارية في الادارة الجزائرية . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989م ، ص237.

23فيفري 1989م ، التي تنص على حالة الشغور بسبب الوفاة ، وإقرانها بشغور المجلس الشعبي الوطني بسبب حله* ، وهنا يمكن إعتبار الاستقالة شبيهة بحالة الوفاة على إعتبار أن الوضع يؤول إلى نفس الحالة في كلا الحالتين.

أما من حيث المهام المسندة له فإن هذا المجلس يعتبر لاغيا من حيث المهام المسندة إليه ، والمدة التي تمارس فيها هذه المهام فمن حيث المهام أسندت له الصلاحيات الكاملة المخولة لرئيس الجمهورية رغم أنه مجلس انتقالي لم ينص عليه الدستور، حتى أن هذه المهام لا تخول كاملة لرئيس المجلس الشعبي أو رئيس المجلس الدستوري في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية.

أما من حيث المدة ، فإن الفترة التي يمارس فيها المجلس صلاحياته تستمر حسب ما قرره المجلس الأعلى للأمن إلى نهاية المدة الانتخابية لرئيس الجمهورية الناتجة عن انتخابات ديسمبر 1988م ، مما يدعو إلى الاستنتاج بان مدة بقاء هذا المجلس تفوق مدة رئيس الجمهورية دستوريا ، أي أن هذا المجلس له الحق في البقاء والاستمرار في عمله مدة عامين تقريبا.

إن التشريع عن طريق المراسيم التشريعية لم ينص عليها الدستور ومن هنا فلا سبيل للمجلس الأعلى إلا العمل خارج الدستور. أما عن الأولويات المحددة لهذا المجلس فلقد وضعت القيادة الخماسية على عاتقها آنذاك كأولوية المهام التالية**:

- استرجاع هيبة الدولة.
- فرض إحترام مؤسسات الدولة على الجميع.
- إنعاش الحياة الاقتصادية.

وقد تميز أسلوب المجلس في هذه المرحلة بالصرامة والشدة في تسيير المعطيات التي أفرزتها عدة عوامل منها ، إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية ، وما أنجر عنه من غليان شعبي لمناضلي الحزب المحظور ، شمل معظم مناطق الوطن ، والذي تطور فيما بعد إلى عمل إرهابي عنيف مهما كانت مبرراته السياسية ، ولم تقتصر المعارضة من طرف الحزب الفائز فقط ، بل سجلتها الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية مثل حزب جبهة التحرير الوطني ، وجبهة القوى الاشتراكية ، والحركة من أجل الديمقراطية بالجزائر بقيادة أحمد بن بلة ، وكذا حركة حماس وحركة النهضة بطريقة احتجاجية سلمية.

كما عبرت أحزاب أخرى عن تحفظاتها تجاه هذه الهيئة مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، في حين تلقى المجلس تأييدا من طرف حركة التحدي - الباكس- سابقا.

---

*: تنص المادة 84من الدستور : إذا إقترنت وفاة رئيس الجمهورية بشغور المجلس الشعبي الوطني بسب حله ، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا لإثبات الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية ، يضطلع رئيس المجلس الدستوري بمهمة رئيس الدولة في الظروف المبينة في الفقرات السابقة من هذه المادة ، وفي المادة 85 من الدستور.(الدستور الجزائري، ملحق القراءات السابقة.الجزائر: berti edition، 2014، ص117).

**: صحيح أن خطاب المعارضة أنزل من قيمة هيبة الدولة في بداية الانفتاح الديمقراطي بالمقارنة مع على ماكانت عليه قبل ذلك ، لكن هيبة الدولة قد أنتهكت لما أنتهك دستورها والمؤسسات السياسية التي إنبثقت عنه ، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة ومؤسسة المجلس الشعبي الوطني.

وسط كل هذه الأحداث والمواقف ساد الاستياء الشعبي بشكل واضح بعد عدة قرارات منها :

- إعلان حالة الطوارئ في 1992/02/07.

- إصدار مرسوم مكافحة الإرهاب وما أعقبه خاصة المتابعات الواسعة لمناضلي الحزب المحظور- الجبهة الإسلامية للإنقاذ-

- إقامة محتشدات في الجنوب في 13فيفري 1992م ، وهي إجراءات أتخذت لإسترجاع الامن وفق خطة أمنية بقيادة الضباط الذين عرف عنهم عداؤهم للحركة الاسلامية ، تحت تعتيم إعلامي للممارستهم القمعية ، ليدشنوا عهد جديد من الكبت والظلم والمطاردة ومصادرة الحريات[1].

- كما ألقى محمد بوضياف بمشروع سياسي إلى الساحة وهو ما سمي "بالتجمع الوطني" والذي جعله إطار يجمع من خلاله ما يسمى بالأغلبية الصامتة ، وقد إنضم إلى هذا التجمع معظم الأحزاب التي يطلق عليها تسمية "الأحزاب الميكروسكوبية" ، وذهبت رؤى أخرى لوصف مكونات هذا التجمع على أنه تكتل من اللبراليين واليساريين والفرنكفونيين أعداء المشروع الاسلامي لمواجهة الاوضاع المستجدة[2].

فالتجمع الوطني أريد له أن لا يكون حزبا واحدا بل هو مفتوح على كافة الفئات الشعبية ، وكافة الحساسيات السياسية والجمعيات والمنظمات والشخصيات المصممة على العمل من أجل التغيير ، وهو القاعدة الصلبة التي يرتكز عليها الدعم الشعبي للمجلس الأعلى للدولة ، رغم أن محمد بوضياف في بداية الاستقلال لم يصرح بالمعارضة لمبدأ الحزب الواحد ذاته ، وأعتقد أن هذا الاخير هو مظهر معبر لنقائص جبهة التحرير الوطني ، ولم يكن يتقبل فكرة أن حزبا يمكن له أن يطالب بالاحتكار، إلا إذا كان أداة لمصلحة الجماهير الشعبية[3] ، وهي الرؤية* التي يختلف معها السيد أيت أحمد ، غير أن علي كافي عضو المجلس الاعلى للدولة كان يرى أن المجاهدين وابناء الشهداء هم أولى بتبني هذا المشروع والتمهيد له ، وكان يفضل أن لا يقحم بوضياف نفسه في هذا المشروع ، ويبقى على الحياد رئيسا لجميع الجائريين[4].

ويقوم التجمع الوطني حول مشروع وطني يندرج ضمن منطق التغيير الجذري والمتمثل في :

- القطيعة الجذرية مع الممارسات والأساليب والأشخاص الذين تسببوا في الأزمة التي تعيشها البلاد.

- استرجاع ثقة الشعب في نفسه ومؤسساته.

1: محمد ولد عبد الرحمن الحسيني ، العسكر في الجزائر...والرهانات الخاسرة. موسوعة مجلة السنة ، أنترنت ، ص70 ، عن مجلة الاسبوع العربي لـ 1992/04/13. www. Sunah.org/main/1112-2/html

2: نفس المرجع السابق ، ص71.

3: مكاشة غوني ، "الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1992م إلى يومنا هذا " . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر معهد الحقوق والعلوم الادارية ، العدد28سبتمبر1990، ص675.

*: لم يكن حزب الثورة الاشتراكية الذي تم منعه في 30أوت 1963م يرفض مبدأ الحزب الواحد ذاته ، ولم يكن مؤيدا للتعددية الحزبية من النوع الغربي ، بل كان يرى ضرورة تجمع كل القوى الحية والواعية للبلاد ضمن حزب ممثل يكون قاعدة للديمقراطية. (أنظر مكاشة غوني مرجع سابق ، ص675).

4: محمد الشاوي ، خفايا الجزائر. مجلة الوسط ، العدد 24 ، الصادرة ب13 جويلية 1992م الموافق لـ 1413/01/13هـ ، ص(16...19). www.daharchives.alhayat.com/issue_archive/wasat%20magazine/

- إعداد إستراتجية طويلة المدى لخدمة الطموح الوطني.

ويتضمن المشروع الوطني اقتراحات من أجل تعميق المسار الديمقراطي وإقامة مؤسسات مستقرة وفعالة، ومن أهمها:

- إعادة الاعتبار للدولة واستعادة هيبتها.

- ضمان الحريات الأساسية الفردية والجماعية.

- معرفة حقوق الفرد وواجباته واحترامها ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر ممارسة حق أساسي المساس بكرامة الآخرين وحريتهم وشرفهم والقانون فوق الجميع.

- الحفاظ على التعددية الحزبية في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الترابية ، وينبغي أن يسهر الدستور على عدم استعمال القيم الوطنية من إسلام وعروبة وأمازيغية لأغراض حزبية.

- قبول مبدأ التداول على السلطة.

- تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية حتى يتسنى للجزائريين أن يختاروا ممثليهم في جو يسوده الهدوء والحرية والمناظرة السياسي.

إن اللجوء إلى إعداد مثل هذا المشروع التنظيمي السياسي نابع من نسق الذاكرة ونسق القيم التي تحكم الرجل على حد تعبير "كارل دوتش" ، ذلك أن النسقين مسؤولين عن معالجة وقراءة الواقع والمعطيات عن طريق إستدعاء الخبرات السياسية السابقة المخزنة فيهما لدى الرجل حتى تتم الاستجابة[1] ، ومن التصور التاريخي لأزمة الحركة الوطنية المنقسمة على نفسها خاصة وأن الرجل كان ضمن مجموعة 22 الذين عملوا على تجاوز هذه الفرقة السياسية للحركة الوطنية ، وهو نفس التصور الذي حرك الرجل رغم أن الظروف مختلفة تماما ، كما أن الخطوة تنم عن موقف الرجل تجاه جبهة التحرير الوطني ، الذي لم يرى فيها الهيكل التنظيمي السياسي الذي يمكن أن تجتمع حوله كافة القوى من أجل المبادئ التي أعلنها ، خاصة وأن نتائج الانتخابات التشريعية ماثلة أمامه ، كما تعبر عن النظرة المريبة للمعارضة الحزبية القائمة بالبلاد.

إن التصور السياسي لحل الأزمة صاحبه تصور لغايات إدارية ينهض بها التجمع الوطني والمتمثلة في :

- لا ينبغي أن تكون الدولة قوية فقط ،بل يجب أن تكون عادلة ومتسمة بالأخلاق الحميدة ، ويجب على المؤسسات أن تضمن تماسك المجتمع ، فالشعب ينتظر من إدارته تغييرا في السلوك ومزيدا من الاحترام والفاعلية.

1: د. إسماعيل عبد الفتاح ، محمد منصور هيبة ، النظم السياسية وسياسات الاعلام. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب ، 2010م ، ص101.

- يجب تزويد الدولة بإدارة عصرية تعمل وفق معايير وقواعد دقيقة بأدوات فعالة للمراقبة وذلك من اجل التكفل السليم بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

- إن الإدارات المركزية والمحلية تخضع منذ الاستقلال لجو يسوده عدم الاستقرار و التقلبات وفقا لتعاقب الحكومات، ولذلك يتعين إنشاء سلك لموظفي الدولة من ذوي الكفاءات والفعالية والنزاهة القادرين على ضمان المصلحة العامة مهما كانت الظروف ، ويدخل إنشاء المدرسة الوطنية العليا للإدرة في هذا الاتجاه.

- يجب تطهير الإدارة وكبريات المؤسسات الدولة ، وإعادة الاعتبار لمن همش من الإطارات المخلصة كما تأسست لدى المجلس الأعلى للدولة العديد من المجالس* بغرض الاستشارة والاستنارة في قراراته ، أما عن المضمون القيمي لتشكيل المجلس الأعلى للدولة فيتمثل في :

القيادة الجماعية :

لقد عمقت ثورة نوفمبر المجيدة البعد الشعبي عن طريق إدماج كل الفئات الشعبية من طلبة ونساء وفلاحين وعمال وتجار ومهاجرين بإختلاف مستوياتهم الطبقية في المشروع الوطني التحرري ، ودفعت بالنزوع إلى الحرية والعدالة والتقدم إلى مستوى حول هذا البعد إلى برنامج وأهداف ثورية في قاموس مصطلحات الجزائر المستقلة ، تجسد أكثر في سياسات التعليم القائمة على مجانيته وإجباريته وديمقراطيته ، ولم تتقبل الجزائر أثناء الكفاح المسلح وبعده عبادة الفرد وتقديسه ، بدليل تجاوز مجموعة 22 المفجرة للثورة أبو الحركة الوطنية "مصالي الحاج" عند اللحظة الأولى من إعلان اندلاع الثورة التحريرية الكبرى ، لذا نجد ندرة في عبارات تبجيل الأشخاص في القاموس السياسي الجزائري ، من مثل الزعيم الأوحد والقائد الأعظم والمجاهد الأكبر ودولة الرئيس وجلالة الملك ...إلخ من الكلمات التي وجدت ظروفها الملائمة في الكثير من المجتمعات التاريخية ، كما أن الجزائر لم تتعود على الامتيازات الوراثية

---

*: منها المجلس الوطني الاستشاري ، وقد أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 09رجب عام 1412هـ الموافق لـ 14جانفي 1992م والمتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة ، وتشكيل هيئة استشارية تساعده ، وقد تم تشكيل المجلس الاستشاري الوطني من طرف لجنة خاصة كان يرأسها السيد رضا مالك ، وقد تم تنصيبه في 22أفريل 1992م ويتكون من 60عضوا ، حيث تم وضع معايير اختيار أعضائه على نحو يضمن تمثيلا موضوعيا ومتوازنا لجميع القوى الاجتماعية ، ويضم أعضاء ينتمون لمجموع القطاعات الحية الوطنية والمجتمع المدني ، وهم معروفون بكفاءتهم ومصداقيتهم في ميدان عملهم ، وغير مرتبطين بأية مسؤولية نظامية في حزب سياسي أو جمعية أو منضويين تحت لواء تنظيم سياسي أو على علاقة به.

غير أن الملاحظ لعملية إختيار تركيبته يجدها منافية لإحدى مواده التأسيسية التي تؤكد بوضوح أنه لا يتولى العضوية في هذا المجلس من كانت له مسؤولية سياسية سابقة ، أومن له ميول حزبية ، إذ نجد أكثر من 80/ من أعضائه فيما بعد أصبحوا مؤطرين لحزب التحالف الوطني الجمهوري الذي يرأسه السيد رضا مالك.

ومن الصلاحيات التي خولت للمجلس الوطني الاستشاري هي:

- مساعدة المجلس الأعلى للدولة في أداء مهامه عن طريق المشاركة الاستشارية وتقديم إقتراحات تساعد على استمرارية الدولة ، وتوفير الشروط الضرورية لسير المؤسسات والنظام الدستوري.
- دراسة القضايا التابعة للمجال العام ، أو ذات الطابع التشريعي.
- إبداء أراء وتوصيات متعلقة بالمسائل ذات المصلحة والبعد الوطنيين.
- القيام بكل استشارة لدى الإدارات والهيئات العمومية ولدى كل شخص طبيعي أو معنوي في القانون العام والخاص.

والحظوة المخصصة للأمراء والأعيان والسلاطين ، ولعل هذا ما يفسر ضعف قاموس المجاملات في كل اللهجات الجزائرية ، إذ عادة ما تنشأ في البلاط ومجالس الأعيان لتعم كافة فئات المجتمع[1].

وقد جاء تأسيس المجلس الأعلى للدولة لتجسيد مبدأ القيادة الجماعية في ظل الأزمة السياسية ، وهو المبدأ الحل الذي التجأت إليه جبهة التحرير الوطني جراء الأزمة السياسية التي شهدتها فصائل الحركة الوطنية قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى ، وهو المبدأ الذي يهدف إلى تحقيق الاندماج وتلاحم عناصر الأمة ، وذلك بمزج التيارات المختلفة والمتميزة بعضها عن بعض الأخر بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة جماعية واحدة ، وبقوانين سارية المفعول على كل إقليم الدولة ، وهو مفهوم يجد مضمونه في الديمقراطيات الاشتراكية* التي هي أقرب إلى الخطب السياسية من الممارسات العملية .

الشرعية الثورية:

لقد ساد لدى النخبة السياسية الحاكمة بالجزائر الحكم بإسم الشرعية الثورية بالجزائر ، ومن جملة ما تعنيه هذه الشرعية هو التفكير بعقلية الماضي متجاهلة الواقع وملغية له ، فالشرعية الثورية هو عقل يستوعب الظروف التاريخية في فترة معينة ، ولم يهضمه في ظروف تاريخية لاحقة ، لذلك يصبح عندها التاريخ هو ملحمة لتغني بالأمجاد ، دون أن يثير السلوك ويدعمه ويشحذه في الحاضر والمستقبل من أجل البناء والتطوير ، وذلك لعجزه على إستعاب التحولات العظمى في العصر الحديث ، وبالتالي عجزه على إفراز فكر قادر على التعامل مع هذه التحولات كما هي لا كما يفترض هذا العقل أن يكون ، فعقلية الشرعية الثورية ترسخت لديها تصورات اكتسبت صفة الثبات المطلق والسكون ، وفقدت بالتالي الصلة مع الواقع أو المحيط المتغير ، فأصبح الإدراك الذي تنقله والأحكام الصادرة عنها إدراك وأحكام مزيفة ومشوشة ، لذلك يرى "نيتشه" " بأن كثرة البحث عن الأصول يصبح سرطانا ، ومن كثرة ما ينظر إلى الوراء ينتهي به الأمر إلى الإيمان إلى الوراء أيضا..." ، فالشيء الذي يرفضه نيتشه هو المعرفة المجانية أو المعرفة من أجل المعرفة للتاريخ ، فهو ينبغي أن يثير الشهية للإنخراط في الممارسة والعمل ، وينبغي أن تكون قابلة للتطبيق وإعطاء الثمار[2].

فالتاريخ يمكن أن يدفع ويساعد إذا نظرنا إليه نظرة موضوعية بعيدة عن التهويل والتهوين ، و أكدنا على الجوانب الايجابية فيه ، و استخراجنا العناصر الحية منه لكي تستمر وتنمو وإذا هضم جيدا دون

1: العاربي ولد خليفة ، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية. الجزائر: دار النشر راجعي ،2009، ص47.

*: يرى جورج سباين في كتابه تطور الفكر السياسي أن أقدم نموذج لفلسفة الطبقة العاملة يعود إلى المدرسة الكلبية التي انبرى فلاسفتها المؤسسين إلى الدعوة لإزالة جميع الفوارق الاجتماعية والطبقية(جورج هولاند سباين ، تطور الفكر السياسي.ترجمة حسن جلال العروس ، الجزء الأول مصر : دار المعارف ،(د.س.ن) ، ص53.

2: محمد محفوظ ، ثقوب في الوعي العربي – الإسلامي ، قراءة في واقع وأفاق المعالجة. مجلة الكلمة ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات الإسلامية ن العدد 20، السنة الخامسة ، صيف1998م / 1419هـ ، ص31.

إغفال نبض العصر وحاجاته ، فالانطلاقة الحضارية تستوجب حسن العلاقة مع التاريخ وهي الشرط الذي استوعبته الكثير من المجتمعات التي اندثرت ونشهد لها اليوم عودتها الحضارية ، و تملك الجزائر اليوم ذاكرة مثقلة بأحداث السلب و الاستعمار و التسلط و الطرد و لزلنا نعيش حالة استفزاز من الغرب يريد سلب هويتنا وتشكلينا الثقافي و الفكري وهي الذاكرة التي ما إن أحسنا قراءتها كفيلة بأن تجنبنا الكثير من الأخطاء[1].

ولقد التجأ أصحاب القرار السياسي بالجزائر إلى توقيف المسار الانتخابي من أجل إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي توصف بالأصولية* الدينية ، وقد برر هذا التوقيف بحماية المجتمع المدني وحماية الديمقراطية وإنقاذ الجمهورية المهدد من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة بالأغلبية في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ، ولم تجد من مشروعية تعوض بها المشروعية الشعبية سوى اللجوء إلى المشروعية الثورية غير القابلة لطعن فيها من قبل الجيل الجديد ، ذلك أنه يحيا في كنف بلد حررته ثورة بحجم ثورة نوفمبر 1954م ، فهي عودة بالذات الجزائرية إلى فترة تعد من الفترات المشرقة التي إستطاعت أن تصهر كل القوى المجتمعية في خدمة المشروع الوطني ، وهو الاستقلال ، فهي فترة إجماع وطني لجيل الاستقلال أكثر مما عليها لجيل الثورة ، ذلك أن جيل الاستقلال لم يعش خلافاتها وأحقادها وتناحراتها ، كما أن فيها امتزجت مكونات الهوية الوطنية من إسلام وأمازيغية وعروبة وتاريخ من أجل تحقيق غاية واحدة أعلنت عنها وهو الاستقلال.

لقد وضعت السلطة السياسية شرعيتين لتقويض المسار الانتخابي ، الأولى نظرية وهي حماية الديمقراطية ، والثانية تاريخية بعيدة عن العملية وهي الشرعية الثورية ، وقد التجأت إلى هذا التوظيف النظري والتاريخي وذلك لاجتناب الاحتجاج التلقائي على هذه الخطوة وتقويض أي اعتراض ومطالب تدعوا إلى العودة إلى المسار الانتخابي ، وهو شكل من أشكال التطهير* السياسي الناعم ، والمتأمل في هذه المبررات يجد أن الذين أقدموا على خطة إلغاء المسار الانتخابي بدعوى حماية الديمقراطية لم تكن حجتهم على قدر عالي من القوة ، ذلك أن الديمقراطية لم تكن يوما ما في الجزائر حتى يحمونها ، وهم بذلك أفصحوا عن قيم سياسية قديمة لانتقال السلطة ، كما أن النظام السياسي يقدم نفسه كوارث لميراث الثورة ، وحامي الوطن وناطق باسمه ولأن الوارث هو الذي يتوجب عليه الانتقام وفق التقاليد العربية فهو

1: نفس المرجع السابق ، ص31.

*: يرى عبد الرزاق قسوم في بحثه "الأصولية والعلمانية في العالم الإسلامي " أن الأصولية من حيث هي نظرية قد ولدت لسد الفراغ الاستراتيجي الذي نشأ في الأبنية التقليدية وعن سقوط النماذج المستورة من الغرب.

*: من أشهر حملات التطهير السياسي الذي عرفها التاريخ ما قام به جوزيف ستالين الذي استلم سكرتارية الحزب الشيوعي حيث قام بأعنف حملة تطهير سياسي ضد خصومه المعارضين لنهجه الفكري و السياسي ، وتصفيتهم جسدياً ، او نفيهم في س جون سيبيريا ، وفكرة التطهير السياسي قديمة قدما الصراع على السلطة ، و هي ظاهرة انتشرت في النظم الشمولية و حتى النظم الديمقراطية ، إذ نجد هناك العديد من رؤساء الدول الديمقراطية وحكوماتها ذهبوا ضحايا التطهير السياسي.

على استعداد للأخذ بيد أي سلطة تنافسه في هذا الميراث أخذ عزيز مقتدر ، على خلفية عقلية الاحتكار لتاريخ الوطن والوطن نفسه ، وهو ما أثر في المسار السياسي الجزائري تأثيرا قويا.

ولقد بحثت السلطة التي أخذت على عاتقها توقيف المسار الانتخابي عن الشخصية النموذج الذي يحمل هذه الحمولة الكبيرة من المشروعية التاريخية في فترة الثورة التحريرية ، والتي يمكن أن تعادل بها أو توازن إزاحتها لشرعية الشعبية تحت مسوغات سياسية تلقى الرضا والقبول الشعبي من أجل التوظيف السياسي لها ، ولم تلجأ إلى الشخصيات التاريخية الوطنية بالداخل وذلك لوجود حزب جبهة التحرير الوطني الذي يغطي عليها نزاهتها وإخلاصها ، ذلك أنه باسمه الذي حكمت به القيادة السياسية طوال فترات الحكم بالجزائر بعد الاستقلال ، والتي برهنت على عدم نزاهتها ومحدودية تسييرها ، ولم يكن من مخرج سوى البحث عن الشخصيات خارج الوطن و ممن أعلنوا طلاقهم مع جبهة التحرير الوطني ، ولم يقع الاختيار على الزعيم " آيت احمد " ذلك إن اختياره يتجاوز شخصه كشخصية تاريخية إلى اختيار وتفضيل حزب سياسي ذو أقلية على حساب الحزب الفائز بالأغلبية ، و هو ما يقلب منطق الديمقراطية ، رغم أن هذا الأخير قد أقدم على خطوة المشاركة في تنظيم مسيرة وطنية ضخمة بالعاصمة في 02 جانفي 1992م سار فيها حوالي 300ألف شخص رافعين شعار ومطالب حماية الديمقراطية ، وبعدها مباشرة أي في 05 جانفي تشكلت لجنة وطنية لإنقاذ الجزائر التي تطالب بإلغاء الانتخابات[1] ، الشيء الذي أعطى مبرر قوي للسلطة لإلغاء المسار الانتخابي ، كما أن طرحاته تجاه النظام و القضية الأمازيغية تعد العائق الجليدي الذي يقف و يحيل دون اختياره ، و بهذا يكون حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) قد أعطى ورقة سياسية رابحة من يده دون مقابل ضمن اللجنة الوطنية لإنقاذ الجمهورية و حماية الديمقراطية لصالح السلطة ، و هو الشيء الذي يوحي بإمكانية إقدام السلطة بالاتصال بالزعيم التاريخي "آيت احمد" و عرضها عليه تولي رئاسة منصب المجلس الأعلى للدولة مقابل تقديم هذه التغطية السياسية لخطوة إلغاء المسار الانتخابي ، وما إن تحصلت عليها حتى تراجعت عليه بإملأتها و شروطها ، وهو الشيء الذي يفسر فيما بعد وقوفه في صف مجموعة العقد الوطني التي تطالب بالعودة إلى الشرعية الدستورية و المشروعية الشعبية كانتقام للإخلال السلطة بالتزاماتها المفترضة.

ولم يستقر رأي صانع قرار توقيف المسار الانتخابي إلا على شخص "محمد بوضياف" ، باعتباره الشخصية الحاملة للكمونة التاريخية من المشروعية التي يبحث عنها هؤلاء من جهة ، و من جهة أخرى فاختياره يعد شكل من أشكال الاستجابة المتأخرة للمعارضة التي شنها الرجل بعد أزمة صائفة 1962م على النظام السياسي القائم آنذاك ، وكان الأمر يتعلق بتصحيح ثوري ثاني ، وهو البعد الذي لم يحسب له في شخصيته من قبل السلطة التي أتت به ، أو وثوقا منها لقدرتها على السيطرة على تحركات الرجل ،

1 : ACHOUR CHEURFI, ibide,p381.

كما أن استقدامه يتعارض مع المنطق التاريخي لثورة في إحدى مبادئه الأساسية أولوية الداخل على الخارج الذي تم تجاوزه في اللحظة الأولى من الاستقلال والسنوات الصعاب للثورة ، ولو تم العمل بهذا المبدأ لكان رئيس المجلس الأعلى للدولة أحد الشخصيات التي تحيا بداخل الوطن الجزائري.

لقد عاد الرجل من الحياة المنظمة وفق مشاغل الحياة اليومية له و لأسرته بالقنيطرة في المغرب ، من خلال إنشغاله بتسيير مصنعه لإنتاج الطوب ، إلى الحياة المنظمة وفق أولويات السلطة السياسية لنظام السياسي التي أتت به ، وهي الحياة التي أبدى مقاومة غير خفية لها من خلال إحاطته برجال بعيدين كل البعد عن دوائر السلطة ، والبدء في تنظيم الحياة السياسية وفق قناعاته وتصوراته .

وقد عبر رئيس مجلس الأعلى للدولة عن قيمه و قناعاته و توجهاته السياسية* بكل وضوح وبلغة الثائر عن الأوضاع دون أي مدارات و دماثة و دهاء سياسي ، وبعد عودته إلى الجزائر بثلاثة أشهر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة ، بعض الجهاد ذات المصلحةٌ اقترحت عليه المعالجة الأولى لملف الفساد ، ويتعلق الأمر باقتراح تجميع خمسين شخصية متورطة في ملفات الفساد ، وإعطاء لهم مهلة لاسترجاع الأموال المنهوبة لكن الرئيس محمد بوضياف اعترض عن الفكرة بحجة أنه لا يعرف الملف جيدا ، ومن هي الجهة التي تتهم أخرى[1] ، وهو يشك أن يكون قد سخر لجهة ضد جهة أخرى ، وهذا التريث الذي أبداه لم يكن هو نفسه في إنشاء حزبه الجديد تحت مسمى "التجمع الوطني".

إن إحاطة الرجل نفسه بالشخصيات القديمة المناضلة في حزبه مع بروز مطامحه في تجاوز الأطر الحزبية القائمة للحكم باسمها ، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني ، جعلت السلطة الفعلية تشعر مجددا بخطر فقدان السلطة على يد هذا الزعيم التاريخي المستجلب و الهجين على مقاييس وقواعد وقيم سلوكاتها وخيارتها السياسية ، و هو الأمر الذي أعادها إلى نقطة البداية المشئومة بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية المنظمة في 16 ديسمبر 1991م .

---

*: في حوار معه أجرته جريدة "خميس الجزائر" الناطقة بالفرنسية يوم 09جانفي 1992م في القنيطرة المغربية قال : " إن السؤال الذي أطرحه على نفسي هو لماذا تسير كل هذه الجماهير من الشباب وراء جبهة الإنقاذ ؟ ربما بعض الحرارة في المساجد... الفقراء يلتحقون بالحزب الذي يضنونه أقدر على حل مشاكلهم...". و يضيف قائلا " الجزائريون كانوا يريدون تغييرا جذريا ، ولكن ما لم أكن أتوقعه على الإطلاق هو أن يكون لهذا التغيير جوهر ديني..." و يضيف أنا لا أعلم إذا كانت هذه الجماهير التي صوتت لجبهة الإنقاذ تعي فعلا ما ستفعله الجبهة، على كل حال فإن الإنقاذ مجرد بالون يجب تنفيسه"..." لو وصلت الإنقاذ إلى السلطة ألن يعرقل هذا بناء المغرب العربي...إذا فازت جبهة الإنقاذ فأنا غير واثق أن هذا سيساعد عملية بناء المغرب العربي...".

إن القول بأننا سنضع حدا لتجربة الإنقاذ وبأننا سنواصل الديمقراطية في آن معا ، هذا تناقض ، لنضع الديمقراطية بين هلالين حتى تهدأ الأمور وتعود التجربة الديمقراطية لتنطلق من جديد ، لكن هذه الفرضية لا معنى لها إلا إذا كان التغيير سيؤدي إلى حلول ماذا سنفعل ؟ وجبهة التحرير هل سنحلها ؟ وبقية الأحزاب هل سنتركها؟

وفي الحوار الثاني له مع أسبوعية "الجزائر الأحداث" قال: " من الآن فصاعدا لن يمس احد الدين... يجب أن نضع حدا لمشكلة جبهة الإنقاذ ، لأنها تطرح موضوعا جوهريا هو استخدام الدين كقاعدة للعقيدة السياسية ، وهو الأمر الذي أعتبره عودة للوراء ... إن هذا الحكم عليه أن يعطي شرعية لنفسه بواسطة الشعب ، فنحن متفقون لكي نقول إن مستقبل البلاد هو الديمقراطية ، وغن ما حصل هو مجرد توقف للعملية الانتخابية ، علينا إذا أن نوفر الطرق والوسائل لإقامة هذه الديمقراطية في إطار أكثر تحديدا وأكثر وضوحا ، لكي نعطي للجزائر المؤسسات المستقرة القادرة على العمل...".

وقال : " إذا كان تخليص الجزائر يتطلب منا أن نضع حوالي 10ألف شخص لبعض الوقت في الجنوب فلن يكون الامر خطيرا ، أقول هذا دون أية مشاعر.

1 : SAID SADI, Algérie l'heure de vérité. France : Flammarion , mars1996,p(194-195).

وإذا كانت السلطة قد وجدت في إلغاء المسار الانتخابي واستقالة الشاذلي بن جديد مخرجا من مأزق الغزو الإنقاذي للسلطة ، فإن تصفية الرجل هو الحل للاتقاء من شره القادم ، وقد كان يمكن لهذه الخطوة السياسية أن تؤدي إلى انزلاق خطير يعقد من الأزمة لو أن وراء الرجل قاعدة حزبية نضالية كبيرة ، لأن هذا يجعل من الأزمة الجزائرية أزمة مركبة من ثلاثة أطراف متخاصمة ومتنافرة ، وتعد هذه الخطوة إمتداد للقيم المؤسسة لعملية انتقال السلطة التي شهدتها الجزائر ، والتي سبق لنا في الفصل الثاني إستعراض مسار حيازاتها وانتقالها في فترة الأحادية الحزبية ولم تكن فترة التعددية السياسية مختلفة عن سابقتها من حيث إستمرار إستخدام القوة في نقل السلطة أو الحفاظ عليها إذا ما لاحت بوادر انتقالها من فئة معينة إلى مجموعات سياسية أخرى خارج عن النظام السياسي ونابعة من رحم القوى الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

3- تعويض المجلس الشعبي الوطني بالمجلس الوطني الانتقالي: لم يكن لهذا التعويض أن يكون لولا الأزمة السياسية والدستورية التي وجدت فيها البلاد عشية السطو على الإرادة الشعبية ، والتي خلقت حالة طارئة بدون أن يكون أي مرجع دستوري يمكن الركون إليه لتسويتها ، مضمونها التناقض الحاصل بين الوضع السياسي الجديد المفتعل ودستور الدولة المعمول به ، الذي لم ينص في مواده على حالة استقالة رئيس الجمهورية وتزامنها مع حل المجلس الشعبي الوطني .

يعد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي تجسيد لأحد الأهداف المحددة في أرضية الوفاق الوطني وهو سد الفراغ في الوظيفة التشريعية الناجمة عن حل المجلس الشعبي الوطني* ويمارس المجلس الوطني الانتقالي الوظيفة التشريعية عن طريق الأوامر في المواد المتعلقة بميدان القانون بمبادرة من الحكومة أو فيما يتعلق بأهداف المرحلة الانتقالية بمبادرة 3/1 من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي بعد موافقة الحكومة ، ويتم التصويت على الأوامر بالأغلبية البسيطة في إطار إحترام أرضية الوفاق الوطني ، ويضم المجلس الوطني الانتقالي 200عضو يعينون حسب الحالة من طرف الدولة ، أو من طرف التشكيلة التي ينتمون إليها[1].

ويتشكل من ممثلي الأصناف التالية: الدولة، الأحزاب السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية، ويشغل ممثلي الدولة 30مقعد أي نسبة 15/ من العدد الإجمالي.

*: لقد وقع الرئيس الشاذلي بن جديد على مرسوم حل المجلس الشعبي الوطني والذي ظل سرا مكتوما عليه حتى يوم الاستقالة ، وذلك لأن الجيش أراد أن يقطع الطريق على حلول بلخادم محل الرئيس الشاذلي بن جديد خلال الفترة الانتقالية التي حددها الدستور ب45 يوما ، ثم تنظم انتخابات رئاسية ، نظرا للخط المفتوح حينذاك بين رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز بلخادم والجبهة الإسلامية الإنقاذ. (أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص 394.)

1: مرسوم رئاسي رقم 94-40 مؤرخ في 17 شعبان عام 1414هـ الموافق لـ 29يناير 1994م ، يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية.

ويتم توزيع 170مقعد المتبقية حسب إتفاق مشترك بين الدولة والأطراف المعنية بحصص متساوية بين ممثلي القوى* الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومثلي الأحزاب من جهة أخرى ، ويرأس المجلس الوطني الانتقالي العضو الأكبر سنا ويساعده عضوين من أصغر الأعضاء سنا ، ويمارس المجلس الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 154 من الدستور[1].

وقد شاركت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات الوطنية، وقد امتنعت عن المشاركة كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وحركة النهضة ، حتى لا تعطي الشرعية لحكم الأقلية التي أعلنت نفسها عبر مبرراتها أنها المتبصرة لمصلحة البلاد ، سائرة على خطى نظرية أفلاطون القائلة بأن المجتمع الفاضل والعادل هو المجتمع الذي يحكمه الفيلسوف ، ووحده هو الذي يدرك بالحدس الفعلي المباشر فكرة أو صورة العدالة ، بفارق بسيط هو أن الفيلسوف في الحالة الجزائرية تمثله الفئة القليلة التي وقفت ضد إرادة الشعب الذي لم يبلغ بعد درجة الشعب السياسي والمجتمع الفاضل على حد تعبيراتها السياسية.

وبهذا تم الدوس على قيمة الآلية الانتخابية في التأسيس للهيئة التشريعية من خلال إستبدالها بألية التعين التي هي من القيم الاداتية للأنظمة الشمولية ، التي لا تعير للعملية الانتخابية أي قيمة ، رغم محاولة السلطة أن تضفي عليها نوع من المصداقية ، بتوزيع تركيبتها بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لتصبح السلطة التشريعية هي أبعد ما تكون عن سلطة حقيقية ، وأقرب ما تكون إلى وظيفة خاصة ، وأن عضويته مرهونة بالمادة 32 من أرضية الوفاق الوطني التي تخول لنظرائه الذين بإمكانهم عزله إذا إرتكب عملا مخلا بأداء وظيفته.

4- القيم المؤسسة لعملية انتقال السلطة خلال هذه المرحلة: يعتبر اغتيال محمد بوضياف مظهرا بارزا في استخدام القوة والعنف لانتقال وانتزاع وحماية السلطة من الانفلات من يد الفئة الحاكمة في الجزائر ، وقد برزت ضرورة استخدامها مع عدم انسجام المفكرة السياسية للمناضل محمد بوضياف والتي تحمل غايات وإجراءات تتناقض مع غايات وإجراءات المفكرة السياسية لصانع القرار بالجزائر، وقد دفع هذا التناقض العصبة** الفعلية الحاكمة بالجزائر للجوء إليها كملاذ و وسيلة تؤمن لها البقاء في السلطة ، من خلال الوقوف في وجه المفكرة السياسية الطارئة للرئيس الثوري المجلوب والمستدعى ، والتي كانت ترى

---

*: إن توزيع مقاعد المجلس الانتقالي محسوب في تركيبته لصالح الفئة الحاكمة ، ذلك أن القوى الاقتصادية والاجتماعية لا تخرج عن برجوازية الدولة وزبائنها، وهو ما يعني أن 85/ من المقاعد مضاف إليها 30مقعد كافي لتكون الفئة الحاكمة في مأمن عن أي انزلاق تشريعي لا يكون وفق رؤيتها.

1: نفس المرجع السابق ، ص55.

**: هذا التعبير هو تعبير خلدوني ، غير أن العصبة الحاكمة في الجزائر لا تنطبق على المصطلح الخلدوني مئة بالمائة ، ذلك أن العصبية عند ابن خلدون تبتدئ على أساس القرابة ، في حين في الحالة الجزائرية تتكتل على أساس المصلحة المتقاطعة بينها ، وإذا كانت غاية العصية عند ابن خلدون هي الملك ، فإن الحالة الجزائرية لسان حالها يقول أن الملك والسلطة هو المولد للعصبية والتلاحم بين الأفراد السياسيين الذين يشكلون في الأخير العائلة السياسية.

فيه شخص بدون مشروع سياسي يخشى منه ، فهو في نظرها لا يعدو أن يكون قيم إجرائية مؤقتة لتولي منصب مؤقت لهيئة مؤقتة هي المجلس الأعلى للدولة* ، الذي يجسد مبدأ القيادة الجماعية الذي سطرته الثورة التحريرية الكبرى ، فهو في تصورها ليس إلا وسيلة تجسد بندقية الثورة التي وقفت ضد المستعمر وهي المناسبة و القادرة اليوم لإشهارها ضد المد السياسي الإسلامي ، أو حتى أي مد آخر يهدد تواجدها الحاسم في السلطة حتى وان كان يستند إلى الشرعية الشعبية.

إن الشرعية الشعبية هي حلم السلطة في يوم من الأيام أن تشتغل لصالحها لإبقائها في السلطة ، ولو وجدت منشأ سياسي يتولى مهمة تنشئة الشعب على الرضا والقبول بها ما توانت لحظة في تقليده هذه المهمة مقابل أي شرط يضعه ، وهذه الشرعية الشعبية تستعملها حجة قوية في ما جاءت عصبة أخرى للاستيلاء على السلطة بخلفية الشرعية الثورية ، فهي تضرب الشرعية الشعبية بالشرعية الثورية إذا ما كانت الأولى ضدها ، وتضرب الشرعية الثورية بالشرعية الشعبية إذا ما كانت في صالحها ، وكأن لسان حالها يقول " أنا أحكم إذن أنا موجودة " ، على الطريقة الاستدلالية الديكارتية التي تقول "أنا أفكر إذا أنا موجود" ، فالحكم هو الذي يمنح لها الحياة والانتماء لوطن اسمه الجزائر.

فصانع القرار السياسي بالجزائر ليس هو الانسان المعرفي الذي يحاول أن يفهم العالم من حوله ثم ينسحب إلى أعماق نفسه ليمحص فيها أفكاره، ذلك أنه لا يمكن فهم شيىء في داخل الانسان إلا إذا إقترن وجوده بوجود شيىء أخر خارجه ، بل حاله هو التمركز حول الذات ومحاولة إخظاع الآخر إلى قناعاته الذاتية ، والمنهج الاول هي فعالية ذهنية تهز أعماق مداركه ليحظى من بعدها باللحظة المضيئة التي تظيىء له معضلات الطريق وترشده إلى قيم وسائل تجاوزها[1] ، وهي الحالة المغيبة لدى صانع القرار الجزائري بإعتباره يميل إلى الامور البسيطة في الحياة ، ويركن إلى القوى المادية المتاحة بين يديه لإستخدامها بعنف في قراراته المتخذة.

وقد ظهر على مسرح الحياة السياسية ممارسات سياسية جديدة سواء على المستوى الرسمي أو غير الر سمي تنم عن تغيير في نسق القيم السياسية بالجزائر ، و هذا التغيير مصدره عاملين أساسيين هما:

- حركة في الأولويات السياسية التي تستدعي الارتكاز على قيم سياسية جديدة.
- حركة في الأولويات السياسية تستدعي الارتكاز على قيم قديمة يتوجب إعادة رسم مكانتها ضمن نسق القيم العام.

*: نشير أن هذه الهيئة غير دستورية ذلك أن تزامن شغور منصب رئيس الجمهورية و البرلمان يقضي دستوريا أن يتولى هذا المنصب رئيس المجلس الدستوري لمدة40 يوم ، تنضم فيها الانتخابات الرئاسية .

1: أديب إبراهيم الدباغ ، الانسان المعرفي. ، مجلة حراء مجلة علمية فكرية وثقافية تصدر من إسطنبول ، العدد36/ السنة الثامنة/(مايو-يونيو) 2013، ص43.

فعلى مستوى السلطة فقد أثار وجود محمد بوضياف ضمن فريق السلطة ازدواجية في المفكرة* السياسية الرسمية ، فبينما يلح رئيس المجلس الأعلى للدولة في مفكرته السياسية على مجموعة من الخطوات المتمثلة في :

- ضرورة إحترام القانون وسيادته من قبل الجميع بما فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي دعاها إلى إحترام القانون ومؤسسات الدولة مقابل بقائها في الساحة السياسية بإعتبارها حزب معتمد.
- مكافحة الفساد والمفسدين.
- إعادة النظر في العلاقات بين الجزائر والمغرب عبر تسوية ملف الصحراء الغربية وهو الشيء الذي ينعكس على دينامكية منظمة إتحاد المغرب العربي.
- التأسيس لحزب سياسي تستند إليه السلطة في ممارستها السياسية كبديل عن حزب جبهة التحرير الوطني التي رأى أنها حزب استنفذ شرعية وجوده وأن المكانة اللائقة به هي المتحف.

في حين نجد السلطة التي جلبته تقف على مسافة بعيدة عن هذه الأطروحات السياسية الجديدة ، فلا هي على استعداد لبقاء تيار الجبهة الإسلامية في الساحة أو الأحزاب الإسلامية الأخرى بالشكل الذي هو عليه ، معتبرة أن إعادة تنظيم علاقة الدين** بالدولة أمر حيوي وخطوة لمعالجة التعددية السياسية المعتلة ، كما ترى أن حزب جبهة التحرير الوطني لازال لم يستنفذ صلاحيته وعبره فقط تمر كل التزكيات لترشح وتقلد المناصب والمسؤوليات الحساسة في الدولة ، كما أن السياسة الخارجية تجاه القضية الصحراوية هي موروث تاريخي مؤسس على قيم ثابتة تتلخص في حق تقرير مصير كل الشعوب المستعمرة.

إن لجوء صانع القرار السياسي إلى العنف لإزاحة المفكرة السياسية الهجينة والدخيلة عليها لا محالة قد يطرح لديها مجموعة بدائل هي :

- إما أن يزاح الرجل مثل ما أزيح الرئيس الشاذلي بن جديد ، وهنا ثمة مخاطر على العصبة الحاكمة ، ذلك أن إزاحته هو شكل من أشكال إعلان عن عدم جدوى الشرعية الثورية من جهة ، ومن جهة أخرى فإن بقائه حيا يعد إحدى مصادر التعرية والفضح المؤجل لها ، الشيء الذي يجعل الشرعية الثورية تشتغل ضد العصبة الحاكمة خاصة مع غياب شرعية بديلة تستند إليها في الخطوة التي تلي عملية الإزاحة ، ثم أن الرجل على درجة عالية من قوة الشخصية التي لا تخضع لسيناريو فيلم الاستقالة المتلفز بمبررات العجز

---

* : يعرف "جان بادليو المفكرة السياسية بأنها : مجموع القضايا التي تدرك باعتبارها تستدعي جدلا عاما وتدخلا من قبل السلطات السياسية الشرعية.(أنظر فليب برو ، مرجع سابق ، ص494).

**: نشير هنا أن السلطة بهذا الطرح لا تقصد العلمانية ، ذلك أن أحد مبادئ العلمانية أن الدولة لا تلزم نفسها بأي معتقد ديني ، وأن لا تخص أي دين باعتراف خاص به أو مساعدة إمتيازية ، وهذا ما لا نجده في الحالة الجزائرية ، إذ أن كل الدساتير الجزائرية تقر صراحة أن دين الدولة هو الإسلام ، كما يخص الدين وشؤونه بوزارة كاملة لها ميزانية من الخزينة العمومية للدولة. (أنظر المادة 04 من دستور 1963م ، والمادة 02 من دستور 1996م.

والظرف السياسي الدقيق للبلاد ، وهو ما يستبعد هذا البديل لصالح بديل التصفية الجسدية ، خاصة مع تنامي الظاهرة الإرهابية التي يمكن أن تغطى بها هذه الجريمة السياسية والتاريخية ، والتي لو فتح النقاش حولها لعادت الجذور العميقة لمبررات مرتكبيها إلى مبررات جيش الحدود والمكتب السياسي ضد الحكومة المؤقتة في ذلك الوقت*.

- إن البديل الثاني والمنفذ من قبل العصبة المهددة بوجود الرجل في الحكم أو بقائه حيا هو الاغتيال والتصفية الجسدية ، وهو إتجاه يقوم على أساس حتمية الصدام مع طروحات الرجل إن أجلا أم عاجلا ،سواءا ما كان يخص الداخل أو الخارج في رفضهم الحوار مع المغرب لبعث علاقات جديدة معه تكون بادرة لحل ملف الصحراء الغربية ، وهذا الطرح يزكيه ويلتحم حول مضامينه من الجانبين إتجاه يحمل الفكر الصراعي القائم على الانفعال والانفعال المضاد ، التعصب والتعصب المضاد ، والسب والسب المضاد ، فيتميز المشهد بتناقضات تنوع مجتمعي قائم على تلون النزاع بتلون الانتماءات والاتجاهات السياسية[1].

إن اغتيال رجل تاريخي من وزن محمد بوضياف وموته هو مشروع ذو مردود سياسي عالي في تلك الحقبة الزمنية لصالح صانع القرار السياسي بالجزائر، فهو حينما يلجأ إلى قتله يكون قد أزاح مخاطر تحركات الرجل بمشاريعه السياسية ، خاصة وأنه لم يتجذر بعد في الساحة السياسية ، وهي الخطة التي تكون صعبة جدا الإقدام عليها من طرف العصبة الحاكمة ، إذا ما كان قد جيء بالسيد آيت أحمد " الذي وراءه حزب سياسي متجذر في الساحة الوطنية أو الجهوية (منطقة القبائل) ، كما أن موت الرجل واغتياله يجعل من التيار الإسلامي المتشدد هو الجاني الذي لا يمكن أن تغفر له فعلته بإعتباره يستهدف رموز الثورة والدولة ، وهي إضافة قوية لمبررات وحجج إلغاء المسار الانتخابي وعزل التيار السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ليصبح فقدانه إستثمار ثاني لتاريخه الثوري ، وتمديد صلاحية الشرعية الثورية التي جلب باسمها لمواجهة الشرعية الشعبية ، وهو الحدث الذي يضاف إلى العمليات الإرهابية التي تتيح تبرير صياغة سياسة الكل الأمني لاقتلاع جذور التيار الإسلامي المتشدد.

إن اللجوء إلى الاغتيال السياسي** دافعه هو ارتكاب الشخص المصفى أو الجماعة لعمل خطأ يتعارض مع التوجهات والمصالح السلطوية ، وهو اختيار جلب له غضب المجموعة المقررة والحاكمة ، فأي معارض يهدد مصالح هذه المجموعة لا يستطيع أن يشتري حياته من يد الموت إلا إذا خضع إلى

*: لقد أحيا وجود الرجل في الحكم معادلة البداية لصراع الدموي على السلطة عشية أزمة صائفة 1962م بين جيش الحدود والحكومة المؤقتة

1: د.مريم أيت أحمد، التدافع أم التنازع ، متى ننظم منهج الاختلاف في مجتمعاتنا ؟ حراء مجلة علمية فكرية ثقافية ، تصدر كل شهرين في إسطنبول ، السنة العاشرة /(نوفمبر- ديسمبر) 2014، ص35.

**: تعد ظاهرة الاغتيال السياسي من الظواهر القديمة والمرافقة لنشوء السلطة السياسية ، وهي ليست مقرونة بفكر أو تيار سياسي معين ، فهي منتشرة أيضا حتى في النظم الديمقراطية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اغتيل العديد من رؤسائها وعلى رئيسهم أبراهام نيلكولن وآخرون...إلخ.

مآربها ، بمعنى آخر أن الجماعة الحاكمة قد عالجت تهديد الرجل انطلاقا من تصورها الخاص لمصالحها وليس الخاص لمشروع المجتمع ، وهذا التصور الذي يجعل من تصفية الشخصيات الخطيرة عليها من مبادئ الحفاظ على حياتها السلطوية التي هي من أولويات سلم القيم السياسية لديها ، وهذا دون النظر إلى الخلفيات وآثار هذا العمل ، إن ثمة غرابة تثار حول الموازنة التي تقيمها المجموعة الحاكمة بين قتل خصومها الشرسين وفقدان السلطة بين يديها ، فهي ترى في هذا الفقدان فعل يفوق في مرارته من قتل خصومها ، فهي لا ترى في الحياة خارج السلطة على أنها حياة بل هي مرادفة للموت ، لذلك لا تتوانى في الإقبال على عملية التصفية من أجل النيل والظفر بالحياة داخل السلطة وشرفها ، فالتضحية بخصومها هي إستجابة لعدم استقرارها واضطرابها ، ومن أجل إعادة ثبات الوضع واتزانها يتم اللجوء إلى هذا السلوك السادي الذي يؤثر عذاب الآخرين على فقدان مركزه ومصالحه ، ولا تعامل الضحية معاملة الخصم والعدو حين التخلص منه ، بل هو رسول يبعث على يدها من خلال سياسة رمزية تجسدها مراسيم الدفن وإحياء ذكراه ، فإرادة السلطة المقررة هي التي تفرض هذا النوع من الموت كجزاء للخصوم الذين خالفوا وعصوا إرادتها ، ودخلوا إلى مساحتهم المسيجة بدغمائية السلطة ومصالحهم.

لقد عادت السلطة إلى مبدأ أولية الداخل عن الخارج باللجوء إلى السيد علي كافي لخلافة السيد المرحوم محمد بوضياف وهو المبدأ الصحيح الذي سطره قادة الثورة عشية انعقاد مؤتمر الصومام ،وهو لا يجد شرعيته وصوابه في المعاناة التي تعترض القيادة الموجودة بالداخل فقط ،بل تؤكد أن الذي يعيش خارج الوطن بعيد كل البعد عن معرفة حقائق الأمور التي تجري على ارض الواقع ،وما حالة الرئيس محمد بوضياف الذي أتى من الخارج إلا دليل على ذلك ، الشيء الذي يوحي أن اعتماد مبدأ أولوية الذي هو بالداخل عن الذي هو موجود بالخارج هو مبدأ من صميم الاستقرار السياسي.

لقد اشتغل السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة في ندوة الوفاق الوطني التي جرت أشغالها في جانفي 1994م لصالح تعيين السيد اليامين زروال رئيسا للدولة وكان رأيه حاسما في إختياره ، وقطع الطريق أمام أشخاص آخرين كانوا مرشحين للمنصب مما أثار غضبهم فمارسوا مناورات في الكواليس استهدفوا فيما بعد السيد زروال عن طريق التهجم على صديقه ومستشاره محمد بشين[1].

وقد بدأ استهداف منصب رئيس الجمهورية بالتقرب إلى الرئيس الشاذلي بن جديد لما ضرب صديقه الجنرال بلوصيف محل ثقته وأبعدوه عن المؤسسة العسكرية بإدخاله السجن وقد اتضحت المؤامرة فيما بعد عندما أصبح خالد نزار قائدا للأركان ثم تعينه وزيرا للدفاع بإيعاز من "العاربي بلخير" بعد أن شرع في حملة إزاحات للعديد من إطارات قيادة الأركان وعلى رأسهم السادة محمد عطايلية ، الهاشمي هجرس ، محمد بتشين ، عبد المجيد شريف ، كمال عبد الرحيم ، وفي نهاية 1993م جيء بالجنرال اليامين

1: حميد يس ، حوار مع الجنرال حسين بن حديد ، جريدة الخبر ليوم الأربعاء 12فيفري 2014م الموافق ل12ربيع الثاني 1435هـ ، ص04

زروال كوزير للدفاع لتهدئة نفوس العسكريين القلقين من تلك التغيرات وذلك للمكانة المحترمة التي كان يحظى بها داخل المؤسسة العسكرية ، وقد لخص الصراع في ذلك الوقت على أنه نهاية جيل بأكمله في الحكم سواء العسكريين أو الثوريين[1].

ـ مبررات ندوة الحوار الوطني:

بعد إقصاء غالبية الشعب فعليا من خلال إلغاء المسار الانتخابي لجأت إلى التعاون والحوار بالكلام مع فئات أخرى منه تشكل الأقلية من خلال دعوة الأحزاب السياسية التي تمثلها ، ولم تكن جولات الحوار الوطني تهدف إلى الفهم وتبادل الآراء والأخذ والعطاء مع المعارضة بقدر ما كانت تهدف إلى تحقيق إجماع حول استئصال وإبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإقصائها ، كما أن تقرب المعارضة إلى السلطة وحضورها يهدف إلى نيل المناصب والتقرب من السلطة لتوظيفها وإستخدامها لتنفيذ سياساتها ، فتنازلت المعارضة عن حقوقها السياسية وحريتها لصالح استقرار واستتباب الأمن من جهة ، ومن جهة أخرى لصالحها ، ومن جهة ثالثة من أجل ضرب المعارضة الحقيقية وضرب بعضها ببعض لإضعاف الجميع وتقوية السلطة الحاكمة ، التي تقصي وتستبعد وتقهر من تشاء وتقرب وتوظف وتوادد من تشاء أيضا.

إن من شروط جودة الحوار وفعاليته هي إجادة فن الإصغاء المتبادل في جو من الحرية غير المقيدة ، والتكافؤ في موازين القوى ، مع توفر المعرفة الواسعة لدى كل الأطراف المتحاورة[2].

وقد جاءت ندوة الحوار الوطني في إطار التحضير للدخول في المرحلة الانتقالية في فترة رئاسة "علي كافي"* للمجلس الأعلى للدولة في 29جوان 1992م ، فقد كلف لتحضير للدخول في المرحلة الانتقالية ، وفي 14جويلية 1992م كان المجلس الأعلى للدولة قد أعلن عن جولات للحوار ، وأنطلق الحوار رسميا في 21سيبتمبر 1992م باستقبال رئيس الحكومة آنذاك وهو "عبد السلام بالعيد" ، ورؤساء الأحزاب السياسية الفاعلة كعبد الحميد مهري ، سعيد سعدي ، محفوظ نحناح ، عبد الله جاب الله ، لكن هذه الجولات لم تنجح فقررت السلطة إيقاف العملية نهائيا.

وقد عادت السلطة للحديث عنها ، وتم التحرك هذه المرة من الجهة الأكثر ارتباطا بالأزمة وهي الجيش الوطني الشعبي ، حيث شكلت لجنة الحوار الوطني في 13أكتوبر 1993م ، والتي كان يرأسها يوسف الخطيب العسكري المخضرم ، وكان من أعضائها الثمانية ثلاثة ضباط سامون.

وقد إستطاعت هذه اللجنة أن تجذب العديد من الأطراف السياسية لمساحة الحوار ، وفي 26جانفي 1994م انعقدت ندوة الحوار الوطني والتي قاطعتها كبرى الأحزاب السياسية ، كحزب الأفافاس الذي

1: نفس المرجع السابق ، ص11.

2: مصطفى عدوي ، أزمة الثقافة العربية والحوار في ظل العولمة وثورة المعلومات. مجلة الكلمة ، الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م ، ص97.

*: للإشارة يمكن القول أن فترة علي كافي في رئاسة المجلس الأعلى للدولة تختلف عن فترة محمد بوضياف ، وذلك لأن محمد بوضياف كان يحمل مشروع مجتمع استغل تواجده في أعلى منصب لسلطة لتأسيس له من خلال مشروع "التجمع الوطني".

يرى فيها أنها ليست سوى مهزلة يريد النظام تمريرها على أساس أنها لقاء وطني للوفاق ، إذ صرح زعيم الحزب السيد أيت أحمد لصحيفة le quotidien de paris على أن: "المؤتمر كان مسخرة... تم إستغلاله من البداية... كان كل شيىء معدا سلفا... ، نفس الاشخاص يريدون الابقاء على أنفسهم في السلطة..."[1] أما حزب جبهة التحرير الوطني فإنه يرى أن طرحاته مختلفة اختلافا جذريا مع السلطة ، لذا قرر رفض دعوة الحضور ، كما علق كل من حزب الأرسيدي وحركة النهضة مشاركتها بدعوى أن النظام يحاول جر الأحزاب لإضفاء طابع الشرعية عليه.

أما عن التشكيلات المشاركة فقد انسحبت منها 16 تشكيلة في اليوم الأول بسبب تعديل مادة تعيين رئيس الدولة التي أصبحت من صلاحيات المجلس الأعلى للأمن وعلى رأسها كتلة التجمع الوطني الدستوري ، حزب التجديد وحركة حماس.[2]

وفي اليوم الثاني تليت التقارير الأخيرة للندوة والتي محتواها ما يلي:

- إبقاء المادة 6 من أرضية الوفاق الوطني على حالها أي أن رئيس الجمهورية يعين من طرف المجلس الأعلى للأمن.

- أما المادة 27 فقد تم فيها تحديد العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الانتقالي ب200 عضو منهم 15/ لهياكل الدولة ، والباقي يوزع بالتساوي مع الأحزاب السياسية و التنظيمات الاجتماعية و المهنية ، وقد أثار تعيين المجلس الأعلى للأمن لسيد يمين زروال رئيسا للجمهورية موقفا معارضا من طرف الأحزاب، إذ عبروا عن استيائهم للمآل الذي آلت إليه مجهودات الندوة الوطنية، واجمعوا على ان الرئيس فعلي وليس شرعي، وان هذا يدخل في إطار ممارسات الحزب الواحد ووصفت الندوة بأنها ندوة مأزق*، وندوة الإبقاء على النظام الحالي و منهم من ذهب إلى القول أن الندوة فاشلة ولا مصداقية لها وهي في طي النسيان[3] ، غير أن الواقع فرض نفسه ودخلت البلاد في مرحلة إنتقالية وقد حددت الندوة أهداف وغايات هذه المرحلة.

القيم الغائية للمرحلة الانتقالية: إن التوصل إلى حل دائم ومنقذ هو عمل طويل المدى يتطلب نضجا وتحضيرا ، وهو نتيجة للسلسلة من القطائع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولكي يتحقق هذا لا بد من المرور بمرحلة إنتقالية من أجل توفير الظروف الأكثر ملائمة للخروج من الأزمة ، على أساس تلاحم سياسي واجتماعي الذي من شأنه تعبئة الطاقات من جديد ، وتوظيف الإمكانيات

1: نبيل أحمد حلاق ، زروال والعقلية الاجرامية الجديدة. مجلة السنة ، العدد ، ص23. www. Sunah.org/main/289-3/html

2: محمد تامالت ، الجزائر من فوق بركان. الطبعة الأولى، الجزائر: (د.د.ن) ، 1999م ، ص125.

*: لقد كشفت هذه الندوة عن القيم والمعايير المدوجة لدى السلطة الجزائرية ، فمن جهة تعلن وتنظم ندوة للحوار وتدعوا الجميع لها ، ومن جهة أخرى تنفرد بسلطة القرار ، وهوماينم عن صراع القيم بين ما تؤمن به وما تمارسه في رحلتها للبحث عن الشرعية.

3: يومية الخبر الصادرة يوم 26جانفي 1994م ، ص3.

المتوفرة حتى يتمكن المجتمع من إفراز عناصر الحلول الأكيدة والمناسبة من أجل ضمان هذا التحول بأقل التكاليف.

وباختصار فإن الأمر يتعلق بإصلاح وضع متدهور لكي يتمكن المجتمع نفسه في إطار أكثر ملائمة من إفراز توجيهاته الخاصة ، وتنفيذ اختياراته المعبر عنها بكل حرية ، ويكون هذا في إطار نظام ديمقراطي جمهوري ، كما أن المرحلة الانتقالية فيها يتم تطوير بعض الأعمال والمهام ذات الأولوية التي تسمح للبلاد من الخروج من الأزمة ، وذلك بالرجوع إلى المسار الانتخابي الذي يشترط ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ، وتستمد المرحلة الانتقالية شرعيتها من موافقة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشاركة على محتوى الأرضية المعتمدة ، والتي لم تنسحب من الندوة الوطنية ، ومن الأهداف التي خرجت بها الندوة هي :

الأهداف السياسية:

وعلى رأسها الاسترجاع الحازم للسلم المدني والرجوع في أقرب الأوقات للمسار الانتخابي في إطار ديمقراطي يسمح بالتعبير الحر على الاختيارات ، كما دعت الندوة إلى تطوير وتعزيز الوفاق الوطني وذلك بالسير المنسجم للمؤسسات المرحلة الانتقالية ، وتعبئة القوى الحية للمجتمع ، ومتابعة الحوار الوطني كما قالت بضرورة تدعيم الهياكل وإعادة الاعتبار لوظيفة الدولة بالعمل على إصلاح الإدارة* الذي يمكن من ضمان القيام الفعلي بالوظائف المستمرة للدولة ، والمساهمة في نمو المجتمع وذلك بالاستجابة للاحتياجات المستخدمين وبالإنصاف لكل واحد.

ومن الأهداف السياسية كذلك الوصول إلى الاحترام ، وفي كل الظروف إلى إحترام الإدارة لوظيفتها من خلال حيادها وإضفائها الطابع الأخلاقي على الحياة العمومية والخدمة العامة، بالإضافة إلى كل هذا ضرورة تعزيز وظائف الدولة في الرقابة[1] ، ولا يتم هذا إلا في إطار تشريعات جديدة تتضمن على الخصوص القوانين الانتخابية والأحزاب والإعلام.

الأهداف الاقتصادية:

إن المرحلة الانتقالية تهدف إلى ضمان إنعاش إقتصادي قصد ترقية وتطوير القدرات الايجابية والشغل وذلك من خلال :

- مواصلة الإصلاحات وتعميقها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين من أجل تكييف الاقتصاد الوطني مع التحولات الكبرى للاقتصاد العالمي وللانتقال المتحكم فيه إلى إقتصاد السوق وهو إنتقال تعيقه تحديات

*: نشير هنا على سبيل الذكر لا الحصر أن من بين الخطوات التي إتخذتها الدولة في إطار إصلاح الادارة هو تقريب الادارة من المواطن من خلال إستحداث منصب وسيط الجمهورية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم96/113 المؤرخ في 23مارس 1996م (أنظر مصطفى كراجي ، قراءات أولية في هيئة وسيط الجمهورية ، الإدارة، المجلة الوطنية للإدارة ، المجلد06 ، العدد02 ، 1996م ، ص52.

1 : D.KHARCHI, les perspectives de la fonctiob publique algerienne.idara, rvue de l'ecole nationale d'administration,volume05 numero1-1995,p(45-46) .

على مستوى إعادة تأهيل المحيط والمناخ العام للإستثمار ، وعلى مستوى الضعف المؤسساتي[1] ، وقد إتخذت الدولة مجموعة من الآليات القانونية بإتجاه هذا التوجه*.

- الاستغلال والاستهلاك العقلاني للثروات قصد المساهمة في التكامل الاقتصادي ، وتغطية الحاجيات الطاقوية للبلاد على المدى البعيد.

- انتهاج سياسة حيوية وشاملة لصالح الفلاحة تمكن البلاد من ضمان أمنها الغذائي ، وجعل هذا القطاع يلعب دورا معتبرا في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ينبغي تكملة البرامج الصناعية و الفلاحية المسطرة بأعمال ملائمة في مجال الخدمات.

الأهداف الاجتماعية:

الغاية منها تحسين ظروف معيشة المواطن ويأتي ذلك عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية ، وذلك بتوزيع عادل للثروة الوطنية وترقية السكن ، من خلال تعزيز إدارة تميزها الديمومة والتي من شأنها أن توفر الشروط الضرورية لإنعاش برامج البناء ، وتدعيم العرض في مجال السكن ، وكذا تنويع مصادر السكن وتوجيه التدخل المالي للدولة ، صوب الفئات المحرومة ، كما أن من الأهداف الاجتماعية هي إبراز سوق عقارية مخلصة من كافة القيود البيروقراطية والزيادة في دعم الإسكان الريفي ، مع دعم سلطة الدولة في ميدان التعمير والتهيئة العمرانية.

الأهداف الأمنية:

من أهم الأهداف التي حددتها المرحلة الانتقالية هي :

- مواصلة مكافحة الإرهاب.

- استعادة التلاحم بفضل المشاورات والهيئات التي ستقام.

- إتخاذ تدابير لتهدئة الوضع بصفة تدريجية وحسب تطور الوضع.

المبحث الرابع: القيم السياسية الإجرائية وغايتها في ظل العودة إلى الشرعية الدستورية

ـ الانتخابات الرئاسية لنوفمبر 1995م ومدلولها القيمي:

لقد اقترن اسم السيد اليامين زروال بمصطلح الحوار والمصالحة الوطنية وكان أول قراره في هذا الاتجاه هو إطلاق سراح إثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهما "علي جدي" و"عبد القادر

1: K. BOUTALEB, la problimatique de la mise a niveau des économie maghrebines face aux défis de la mondialisation. Idara , revue de l'école nationale d'administration, volume09, numéro2-1999 , p(112-113).

*: نذكر من هذه النصوص القانونية ، المرسوم التنفيذي رقم94-319 الصادر بتاريخ 17أكتوبر 1994م ، المنضمن إختصاصات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي 321-94 الصادر بتاريخ 17أكتوبر 1994 والذي جاء تطبيقا لأحكام المادة 24 والمحدد لشروط تعيين وضبط حدود المناطق الخاصة.

- المرسوم التنفيذي رقم 322- 94 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بالتنازل عن الاراضي الدومين الخاص والواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار. وغيرهم (أنظر محمد يوسفس ، مضمون وأهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي12-93 المتعلق بترقية الاستثمار. مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 09 – العدد02 – 1999 ، ص54.

بوخمخم ، ثم تلاه إطلاق آخرون منهم ووضع عباسي مدني وعلي بن الحاج في إقامة جبرية بجنان الميثاق في 13سبتمبر 1994م ن وقد تزامنت الجولات المختلفة للحوار مع الرئيس زروال مع حملات ضد هذا المسعى ، وقد عززت هذه الحملات بمسيرات منددة له ، وفي 08 ماي 1994م قامت 18جمعية و12حزب بالتظاهر بشكل ملفت للنظر - إذ أن المسيرة كانت صامتة من أجل مساندة فكرة الحوار-

غير أن فكرة الحوار سرعان ما أعلن عن فشلها السيد اليمين زروال في 13أكتوبر 1994م ، بسبب أن السلطة اعتبرته طريق لإضفاء الشرعية من جهة ، ومن جهة أخرى لأن الإنقاذيين اعتبروه سبيلا لاستعادة نصر يعتقدون أنه سلب منهم.

ومن أجل اجتياز هذا الانسداد فكرت السلطة لاستعادة الشرعية بإعتبارها آلية إضافية* لممارسة السلطة في إطار ما أسمته بمسعى " التقويم الوطني " ، والمتضمن أساسا تنظيم انتخابات رئاسية كخطوة أولى لإنشاء مؤسسات منتخبة خاصة بعد ما يئست من استدراج المعارضة للعمل المشترك ، بعدما عمدت هذه الأخيرة إلى الاجتماع في روما العاصمة الايطالية في إطار ما أسموه بمجموعة العقد الوطني ، وقد شمل هذا الاجتماع سبعة أحزاب بالإضافة إلى منظمة لحقوق الانسان ، والذي اعتبرته السلطة من جانبها على أنه تدويل للقضية الجزائرية.

في هذا الجو السياسي أعلن رئيس الدولة السيد اليمين زروال بمناسبة الاحتفال بذكرى أول نوفمبر 1994م عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة1995م ، التي حددت فترة إجرائها فيما بعد في 16 نوفمبر 1995م وهو الإعلان الذي جاء نتيجة لفشل الحوار الرسمي مع الأحزاب السياسية.

وقد شرع في تنفيذ مشروع التقويم الوطني بانتخابات رئاسية في 16نوفمبر 1995م ، والتي تعد أول انتخابات من نوعها في الجزائر والقليلة في العالم العربي ، وقد ترشح لهذه الانتخابات أربعة مرشحين كان من بينهم الرئيس اليمين زروال الذي فاز** بها بـ 7.088.618 صوت من مجموع 12.971.914 صوت منتخب ، وقد تضمن البرنامج الانتخابي لليمين زروال على الحوار بشروط من ضمنها التنديد بالعنف والإرهاب ورفض ثقافة الحقد والكراهية ، كما تضمن قانون الرحمة للشباب المغرر بهم في إطار قوانين الجمهورية والوفاق الوطني الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على التهميش واليأس الذي تعرفه العديد من الفئات الاجتماعية ، ورفض الظلم والجهوية والعشائرية وكل السلوكات المضرة كالثراء غير المشروع والرشوة ، وكذلك عن طريق التعديل الدستوري والموكل إلى مختلف المؤسسات والمجالس

*: إن وصفنا لشرعية بالآلية الإضافية هو راجع إلى كون السلطة الجزائرية عادة ما تلجأ إلى الآلية الأساسية وهي القوة ، وطلب الشرعية الذي تتقدم به السلطة إلى المحكومين هو طلب الاعتراف الذي يمكن أن يجد معناه في المحبة، فمفهوم الشرعية يفترض وجود حاجة إنسانية لسلطة خاصة تسد برؤية الآخرين وهم راضين ، وهو ما لا نجده لدى السلطة الجزائرية. (PATRICK SCHMOLL, la guerre demain. Paris : réseaux, 1983,p46).

**: يعد فوز السيد اليمين زروال بهذا المنصب السبب في تحول أدبيات الخطاب السياسي الجزائري من رئيس الدولة المعين إلى رئيس الجمهورية المنتخب ، رغم ما قيل عن الانتخابات أنها مزورة.

العليا ، كما تضمن برنامجه تدعيم الدولة وإعطاء شرعية لمؤسساتها وهذا عن طريق إحترام القانون ، وتدعيم التعددية والديمقراطية من خلال التعددية الحزبية والإعلامية وحرية التنظيم النقابي.

بالإضافة إلى أن البرنامج يحتوي على مستويات إقتصادية وإجتماعية ، وبهذا المشروع الانتخابي لرئيس زروال تحول من رئيس دولة إلى رئيس للجمهورية وعلى أساسه تقلده ، رغم ما قيل عن الانتخابات أنها مزورة ، أما أمنيا فقد شهدت البلاد إرهابا وحشيا طال كل مجالات الحياة الشيء الذي إقتضى إنشاء الحرس البلدي الذي يعمل تحت وصاية وزارة الدفاع من جهة ، كما ظهرت مجموعات الدفاع الذاتي في المناطق التي انتشرت فيها الظاهرة الإرهابية.

إن العودة إلى الشرعية الانتخابية كقيمة وسيطية للديمقراطية لم يكن يهدف إلى تحقيق الغاية الديمقراطية بقدر ما كان يهدف إلى إضفاء الشرعية على النظام ، وهنا سؤال جدير بالطرح كيف يمكن لآلية أنتجها الفكر الديمقراطي من أجل تحقيق غاياته أن تؤدي وظيفة غير الوظيفة التي ابتدعت واخترعت وأوجدت لأجلها ؟

أن الإجابة تكون بديهية حينما نعلم أن الآلية وضعت في بيئة غير البيئة التي وجدت فيها ، ولذلك لا محالة فإن وظيفتها تتغير حسب أهداف هذه البيئة ، وحسب التكيفات التي تدخلها عليها البيئة في وظائف العملية الانتخابية في بيئات المجتمعات التي تبنت الاشتراكية والشيوعية ، فبدل أن تساهم في دعم مشروعية السلطة في ممارسة مسؤولياتها في استخدامها واشتغالها الطبيعي ، أصبحت أداة في يد السلطة الأحادية لدعم إستمرارها في السلطة وممارستها ، فآليات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات شأنها شأن أي منتوج حداثي أداتي يؤدي وظائفه إذا روعيت قواعد تشغيله ، وينعكس سلبا إذا شغلت لأهداف بعيدة عن دواعي اشتغالها بطريقة تخالف ديناميكية اشتغالها ، ذلك أنها تشتغل في ظل خلق وضعية رأسمالية متطورة داخل البلاد وإحدى سبل هذا الخلق هي تحرير المشاريع والاستراتجيات من الاوهام الايديولوجية لخلق طبقة وطنية رأسمالية مندمجة مع آليات إقتصاد السوق العالمي[1].

إن عودة السلطة السياسية إلى الإنتخابات يؤكد القيمة النظرية للانتخابات في إسناد السلطة وإضفاء الشرعية لدى النخبة السياسية الحاكمة بالجزائر ، والسبب الذي أحل هذه القيمة في الثقافة السياسية النظرية للسلطة هي حجية الانتخابات كقيمة أداتية للديمقراطية على مستوى المجتمع الدولي ، بإعتباره الجدير بالتودد والاسترضاء لإقناعه بمشروعيته في مجتمع البيئة الداخلية في ظل الإهتمام الإعلامي والسياسي الدوليين ، فإجراء إنتخابات بشكل من الاشكال نابع من المحفز لإبداء الاحترام الضاهري للديمقراطية بإعتبار الانتخابات القيمة الاداتية التي تضفي إليها ، كما أن الحكم بدون الورقة الانتخابية هو

1: عبد المجيد بوقربة ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية . جريدة المساء ، الخميس 08شعبان 1414هـ الموافق لـ 20جانفي 1994م ، ص17.

سلوك متخلف وغير عصري ، فبهذا اللجوء الانتخابي للسلطة للممارسة لممارسة التسلط تكون قد إتجهت إلى أن تعد ضمن مجموعة الانظمة السياسية الهجينة التي تنظم إنتخابات إستعراضية مصممة لإضفاء مسحة من الشرعية على النظام ، وهو في الحقيقة تسلطي ويريد أن يضل على هذا المنوال[1].

إن الرجوع إلى الانتخابات لكسب الشرعية الدستورية بالداخل والمشروعية الخارجية تستوجب التعامل والتواصل مع التعددية الحزبية ، وفي هذه الظروف وجد النظام السياسي نفسه أمام تعددية حزبية فاعلة متكتلة ضده ، رافضة لإجراء أي انتخابات والعودة إليها قبل الإتفاق على أهم القضايا السياسية المعلقة ، وهو الرأي الذي كانت تمثله الجبهات الثلاث في إطار مجموعة العقد الوطني لضغط على النظام للحصول منه على تنازلات سياسية قبل إجراء أي انتخابات تضفي الشرعية والمشروعية عليه ، ولقد إستطاعت عامل المصلحة والخصم المشترك أن يجمعا بين الفرقاء السياسيين في المعارضة ، وذلك لاشتراك الجبهات الثلاث في فقدان المقاعد البرلمانية التي حصدتها في الانتخابات البرلمانية الملغاة بفعل إقدام النظام السياسي على إلغاء المسار الانتخابي ، وقد تجلى هذا التقارب في لقاء "سانتيجيديو" في روما بإيطاليا ، وبالجهة المقابلة وجد النظام السياسي نفسه أمام تعددية حزبية ضعيفة ومحدودة لكنها طموحة سياسيا.

يبدو أن قرار مقاطعة الجبهات الثلاث للانتخابات يسير بإتجاه مصلحة النظام ذلك أن دخولها في العملية الانتخابية بتزكية مرشح واحد سيصعب من مهمة ضمان فوز مرشح السلطة ، وهو الأمر الميسر مع مرشحي الأحزاب الصغيرة الأخرى ، ولإعطاء مصداقية للانتخابات المنظمة بدون الجبهات الثلاث التي يكفي مشاركتها فيها من أن تكتسي الانتخابات شرعيتها ، عمد النظام السياسي إلى رفع سقف شروط الترشح إلى 75ألف إمضاء في 25 ولاية لإعطاء انطباع بتجذر الأحزاب المرشحة للانتخابات في عمق الوطن والشعب الجزائري ، ومما يؤكد هذا الفرض هو سعي الإدارة لجمع التوقيعات لبعض المرشحين الذين رغب فيهم النظام ليكونوا أرانب سباق لمرشح الرئاسة .

إن هذه السلوكات توحي برغبة عودة النظام السياسي إلى الشرعية الدستورية ومحاولة إعطاء انطباع باحتكامها إلى المشروعية الشعبية ، وهو ما استدعى القبول بحضور دولي من خلال المراقبين الدوليين وفسح المجال للإعلام الدولي لتغطيتها ، وهي الخطوات التي تدعم مصداقية النظام السياسي في تنظيم انتخابات تعددية شفافة في ظل الجو الأمني والسياسي المعقدين.

إن المتأمل في هوية الفعاليات السياسية الحزبية المنشطة للحملة الانتخابية لرئاسيات 1995م يجد أنها تشترك في أبعادها القيمية مع فعاليات المعارضة المنشطة للعقد الوطني ، فالبعد الإسلامي والأمازيغي

1: غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، السيرورات والمؤمول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطاينة ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أبريل2015م ، ص92.

والسلطوي التاريخي ممثل في الانتخابات الرئاسية بكل من مرشح حركة مجتمع الإسلامي آنذاك ، وحزب التجديد الجزائري الذي يعد مرشحه من تلامذة الأستاذ مالك إبن نبي عن التيار الإسلامي ، ومرشح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن التيار الأمازيغي ، ومرشح السلطة المتمثل في السيد اليمين زروال مقابل نفس التيارات التي مثلتها الفعاليات السياسية لمجموعة العقد الوطني ، الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجزائر المسلمة المعاصرة عن التيار الإسلامي ، وحزب القوى الاشتراكية عن التيار البربري ، وحزب جبهة التحرير الوطني وحركة أحمد بن بلة الممثل لسلطة تاريخيا.

إن هذا التقارب الحاصل بين المرجعيات القيمية للمجتمع الجزائري سواء بين المعارضة الرافضة لقواعد اللعبة السياسية الرسمية وبين تلك التي انخرطت فيها ، تأكد أن الصراع بالجزائر هو صراع سياسي بالدرجة الأولى لا صراع هويات ، ذلك أن هذه الهويات* عبرت عن إمكانية انسجامها وتقاربها مع بعضها البعض ، في حين عبر الصراع السياسي داخل مكون الهوية الواحدة عن تنافر وتباعد محموم ، وهو ما نلاحظه جليا بين حزبي الحركة البربرية وحزبي الحركة الإسلامية ، والصراع بين النظام السياسي وحزب جبهة التحرير الوطني ، وهي الثنائية التي تتماثل مع ثنائية أزمة صائفة 1962م بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي لجهة التحرير الوطني المدعوم من جيش الحدود.

إن تفحص قيمة الانتخابات لدى المعارضة تتم على مستويين مستوى المعارضة المقاطعة ومستوى المعارضة المشاركة في الانتخابات ، فالأولى ترى فيها أنها انتخابات بعيدة كل البعد على أن تكون نزيهة وبالتالي فهي خطوة سياسية لإكتساب الشرعية للرئيس في حين رأت فيها المعارضة المشاركة على أنها حدث جدير المشاركة في تنشيطه بغرض تحقيق الدعاية لأفكار الحزب وتحقيق توسع وإنتشار الحزب ، أما من جانب السلطة فقد وفقت حينما جذبت إلى ملعبها الانتخابي لاعبين ممثلين للعمق السوسيولوجي والسياسي الجزائري من تيار الأمازيغي والإسلامي واستبعدت لاعبين آخرين فاعلين في الحياة السياسية الجزائرية ، وهو ما يعطي انطباع أن السلطة ليست أبدا ضد أي حركة سياسية حتى وإن كانت دينية حتى وإن كانت دينية لا تتخذ من العنف وسيلة لممارسة العمل السياسي ، وبالتالي فهي ضد التعددية السياسية المتطرفة التي تعود بالدولة إلى أسئلة البداية لتأسيسها في مجلس تأسيسي سيد.

وقد أبدى النظام السياسي في هذا الموعد الانتخابي تحكما امنيا كبيرا ، إذ لم تسجل أحداث كبرى على المستوى الأمني ، مما جعل البعض يتساءل عن التحكم المفاجئ في الوضع متهما السلطة باستعمال

*: جمع هوية ، ويفسرها "محمد عابد الجابري " انها رد فعل ضد الأخر ، ونزوع حالم لتأكيد الأنا بصورة أقوى وأرحب ، ويميز علي الدين هلال المستويات الثلاث للهوية ، المستوى الفردي أي شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات ، والمستوى الثاني هو التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري ، أم المستوى الثالث وهو حال تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومات والأنظمة (ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ، ص384).

الوضعية الأمنية لتحقيق مصالحها السياسية[1]، كما لجأ النظام السياسي إلى عملية الحشد والتي هي تلك العملية أو الوضع التي تتحول فيه تفضيلات مجموعة معينة من الأفراد في السلطة إلى قرار جماعي ملزم ، ويرى "جاك سيندر" "أن هذا يكون أكثرا ترجيحا حينما يتم احتكار السياسة الداخلية"[2].

وقد تم تقديم مرشح السلطة إلى الانتخابات مجردا من الغطاء الحزبي* ، وذلك لتخندق حزب جبهة التحرير الوطني في صفوف المعارضة في هذه الفترة بقيادة السيد عبد الحميد مهري ، ولم ينشغل النظام السياسي في هذه الفترة بتفصيل مؤامرة علمية تسقط الأمين العام لجبهة التحرير الوطني لاسترجاع الحزب إلى بيت الطاعة ، وذلك لقناعته بأن الحزب لم يعد يملك تلك الهالة التي تؤمن له قدر من الشرعية ، خاصة وأن نتائج الهزيلة التي تحصل عليها في الانتخابات التشريعية الملغاة ماثلة أمامه ، ثم إن الإقبال على هذه الخطوة تضعه في موضع شبهة وتهمة نصفية رموز الثورة جسديا وسياسيا خاصة بعد الشكوك التي حامت حوله بعد اغتيال المرحوم محمد بوضياف ، ولتعويض هذا الفراغ السياسي الحزبي الذي وجدت فيه السلطة نفسها لجأت إلى تكوين لجان شعبية لدعم مرشحها رئيس الدولة "اليامين زروال" بصفته مرشح حر.

إن وصف مرشح للانتخابات بالحر في الساحة الجزائرية يعني عدم تقدمه للانتخابات باسم حزب سياسي فقط ، مستبعدا كل المعاني السياسية التي ينطوي عليها مصطلح "مرشح حر" ، فالمترشح الحر يعني بالدرجة الأولى أن إرادة الترشح لم تكن أبدا من قبل جهة أخرى غير إرادة المترشح ، كما أن أفكاره وبرامجه السياسية نابعة من تقييمه للأوضاع والظروف ونابعة من مرجعيته السياسية ، وان تمويل حملته الانتخابية لا تجعله رهينة جهة معينة ، كما توجب حرية الترشح أن يكون مستقلا تنظيميا عن أية جهة لها الصبغة السياسية.

إن تفحص بعض معاني "المرشح الحر" الأنفة الذكر في الحالة الجزائرية توقفنا على جرأة النظام السياسي الجزائري في توظيف قيم الديمقراطية من مثل الانتخابات ، التداول على السلطة ن الحرية ...الخ في خدمة خططه وبرامجه السياسية ، إذ نجد أن إدارة الحملة الانتخابية تمت بوسائل وإمكانيات الإدارة العامة الحكومية ، كما أن المترشح لم نشهد له إعلان عن استقالته من منصبه كرئيس دولة ليكون مستقلا عن مؤسستين فاعلتين في النظام السياسي الجزائري وهما وزارة الدفاع ومؤسسة الرئاسة ، إن هذا الفحص الجزئي لمعاني "المترشح الحر" يزيل حيرة كل عاقل مفاده أي قوة أعطيت لشخص ومترشح

1: عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998م، ص165.

2: إيان روكسبورو ، استمرار الحرب قضية اجتماعية. ترجمة: محمد يونس ، مجلة الثقافة العالمية الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفانون والآداب ، العدد 105 لشهر مارس- أفريل 2001م ، ص(38-39).

*: إن وصف المترشح بالمستقل ، الهدف منه هو البحث عن الإجماع حول شخصية الرجل عند الطبقة السياسية ، وغالبية الشعب وهي تنم عن النظرة الدونية لظاهرة الحزبية من جهة ، ويفترض التقدم لترشح في الانتخابات بشكل مستقل دون غطاء حزبي ، تمتع الشخص بثقل وطني كبير يؤهله له مساره التاريخي أو العلمي أو المهني المعروف لدى غالبية المواطنين ، وهي الشهرة غير المتوفرة عند السيد اليمين زروال ، مما ينبأ أن الاستقلالية عن الأحزاب السياسية لا عن السلطة السياسية الحاكمة.

سياسي طبيعي حتى يقف منافسا لمرشحين آخرين وراءهم كيانات وحركات سياسية منظمة في شكل أحزاب سوى أن يكون مرتكزا على السلطة السياسية التي بيدها مقاليد زمام الدولة والمجتمع ومفاتيح مؤسسة الرئاسة.

وقد نهضت الإدارة ومنظمات المجتمع المدني المرتبطة تمويلا وتوجها بالنظام السياسي من مثل المنظمة الوطنية للمجاهدين ، وأبناء الشهداء ، والنساء والاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم* ، ومعهم لجان المساندة المكلفة بمهمة التعبئة الشعبية عن طريق تنظيم مسيرات للمطالبة بترشح السيد "اليامين زروال" ، وقد تمت هذه الانتخابات في جو يقترب إلى الزخم الوطني الذي يحاط بالعملية الانتخابية في ظل الأحادية الحزبية من أجل التعبئة الشعبية للالتفاف حول خيار النموذج التنموي ، غير أن الفارق هذه المرة هو الالتفاف حول هذه الانتخابات باعتبارها العملية التي تصون الوحدة الوطنية والكفيلة بعودة الاستقرار والأمن.

وتعد انتخابات 1995م للمرشح اليامين زروال إحدى البوادر عن تغيير ميزان القوى السياسية لصالح النظام ، وذلك للمشاركة الشعبية التي عرفتها هذه الانتخابات ، وقد قرأت هذه النتائج لدى التيار السلفي الجهادي بالجزائر على أنها ردة دينية للمجتمع الجزائري يعاقب عليها جماعيا وفرديا بالقتل والتنكيل ، وهي القراءة النصية المبتورة للدين التي أخذت تلقى رواجا في الجزائر في أوساط الشباب الذين فشلوا عموما في دراستهم في المنظومة التربوية الأساسية ، فإذا كانت المدرسة الأساسية لديها الفضل في إنتاج نخبة متمسكة ببعدها العربي الإسلامي ، فإن منتوجها على مستوى الطبقات المتوسطة التعليم والفئات الذين لفظتهم يعد من المواضيع التي وجدت فيه بعض المقولات التفسيرية لظاهرة العنف الديني بالجزائر[1]، ولم يكن بوسع السلطة البقاء طويلا دون تنظيم سياسي غطائي لممارستها السياسية ، خاصة إذا علمنا أن تقديم مترشحين مستقلين لهيئات التشريعية غير مضمونة العواقب ، مثلما هي عليه في حالة المرشح المستقل إلى منصب رئيس الجمهورية ، الشيء الذي دفعها إلى الإعلان عن حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي أريد له أن يلعب العديد من الأدوار.

تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي:

إن حاجة النظام السياسي إلى نظام حزبي متحكم فيه هي حاجة ملحة ، لتجعله نظام حزبي ملحق بالدولة يعمل بالدرجة الاولى على السعي بالفوز بالانتخابات ، لضمان مقاليد الحكم في يده ، ولم تجد في

*: نشير هنا إلى أن غالبية المنظمات المؤيدة لمرشح السلطة هي منظمات كانت تنشط في ظل الأحادية الحزبية ، وهي منظمات انبثقت عن حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الأحادية الحزبية ، أما لجان المساندة في الجزائر في فترة التعددية فهي ثقافة سياسية زرعتها السلطة السياسية عن طريق جهازها التنفيذي ، وليس ناتجة عن الوعي السياسي الوطني والمحلي ، وهي ثقافة أنتجت في كامل التراب الوطني الزبون السياسي الذي يبحث عن بيع ولائه في السوق السياسية بأي ثمن ، بهدف التقرب إلى مواقع صناعة القرار السياسي والإداري من أجل الاستفادة الشخصية.

1: عبد الناصر جابي ، الإنتخابات الدولة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص(13-14).

الساحة السياسية الحزبية ما يلبي لها هذا المطلب الداخلي الملح لديها نتيجة النظرة المريبة التي تنظر بها إلى الاحزاب السياسية الموجودة ، - بإستثناء حزب جبهة التحرير الوطني المتحفظة من أمينها العام السيد عبد الحميد مهري - لذلك كان إيجاد إطار سياسي حزبي هي من الحاجات الضرورية ، وهي ليست حاجة ملحة لها في ظل الأحادية الحزبية وفقط ، بل أصبحت هذه الحاجة من دوافع الغريزة السياسية في ظل التعددية السياسية والحزبية ، لذلك كانت الفعاليات والمنظمات المنشطة لحملة الدعم لرئيس "اليمين زروال" هي القاعدة الفعلية المكونة والمؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي ، وقد أدى ظهور الحزب إلى الساحة السياسية وإسترجاع الحزب العتيد إلى أحضان السلطة ، إلى تأسيس نوع من الثنائية الحزبية على الطريقة الامريكية لتداول نتائج الانتخابات بينهما ، وجعل الحزبين ملحقين بالدولة ، وليس مؤسستين شعبيتين تعكسان بحق إتجاهات الرأي العام وتعبئة الجزائرين وتطلعاته نحو حياة أفضل وأسلم ، ذلك أن الحزب عند السلطوي الجزائري يقترب إلى المفهوم الامريكي الذي حدده "دافيد كوشمان" "بأن الحزب في أمريكا هو منظمة مهمتها أن تسعى للفوز في الانتخابات حتى تقبض بذلك على مقاليد الحكم وليس

مهمتها أن تطرح فلسفة حكم جديدة أو بديلة"[1] ، فإذا كان مسعى السلطة التنفيذية دستوريا هو الهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية وواقعيا الهيمنة على الاجهزة البروقراطية والحزبية فإن التعددية السياسية والعملية الانتخابية تفقد محتواها الديمقراطي وتتعطل وظيفتها السياسية.

وتعود بوادرإنشاء التجمع الوطني الديمقراطي إلى فترة الرئيس محمد بوضياف* ، والذي أخرج السلطة السياسية من الخيار الحزبي الأوحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني إلى المناورة بين خيارين حزبيين يكونان المنشطين للحياة السياسية ، بهدف التأسيس لديمقراطية الواجهة فريدة من نوعها لا تؤدي أدوارها تعددية حزبية مهيمن عليها بحزب مهيمن على الحياة السياسية ، بل تعددية سياسية وليست ثنائية حزبية ، مهيمن عليها حزبين سياسيين وهي الحالة التي لم تشر إليها أشهر تصنيفات النظم الحزبية** ، وهذا النظام الحزبي هو الذي أمد من عمر النظام السياسي الجزائري في المراحل اللاحقة من حكمه ، محاكيا بهذا الثنائية الحزبية الأمريكية شكليا تظهره بمظهر المحترم لقيم الديمقراطية ، من تعددية وحرية وتداول على السلطة ، في وقت هو يمارس أساليب التغريب والإقصاء والتهميش للقوى السياسية الجادة في المعارضة.

إن تأسيس حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" فتح الباب واسعا للطموح السياسي والاجتماعي للإفراد بإعتباره وسيلة ترقية إجتماعية وسياسية وفردية ، وهي وظيفة لا توفرها بقية الأحزاب الأخرى

1: ياسن محمد العيثاوي ، الكونكرس والنظام السياسي الامريكي . الطبعة الاولى ، عمان : دار أسامة للنشروالتوزيع ، 2008 ، ص103

*: في تحليله لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية يرى السيد محمد بوضياف أن " جبهة الإنقاذ حصلت على ثلاثة ملايين صوت ، وجبهة التحرير على مليون ونصف صوت ، وجبهة القوى الاشتراكية على نصف مليون صوت ، أي أن ثمانية ملايين صوت لم يصوتوا ولم يدلوا برأيهم في العملية الانتخابية ، هذه الأغلبية الصامتة هي التي أراد محمد بوضياف أن يتوجه غليها ، وأن يحركها حين طرح مشروعه الحزبي "التجمع الوطني" تحت شعار "الجزائر أولا" ، ويعتقد أنه لو كانت وطنية حقة لأعطت صناديق الاقتراع شيئا أخر غير نتائج الدورة الأولى ، ويرجع دوافع إنتخاب الشعب للجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى نبذ الأغلبية لنظام الحزب الواحد وفساده ، ويرى أننا بحاجة إلى مزيد من العدالة من خلال رؤية ليبرالية ن لأن الاشتراكية سقطت ، ويرى أن الناس الشرفاء هم الذين يحاولون تطبيق نوع من الليبرالية التدريجية ، دون أن ينسوا الفئات المحرومة ، لذلك فإن الليبرالية المتوحشة لن تقدم حلولا ، وأن الديمقراطية لا تعني أن نخلق أحزاب بأموال الدولة.(أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص(399-400)).

ولم يكن هذا الموقف من الإسلاميين عموما والجبهة الإسلامية بالخصوص بجديد عليه إذ نجده في أكتوبر 1978م ، أي قبل وفاة الرئيس هواري بومدين بأقل من شهرين ، أصدر حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه كتيبا بعنوان "برنامج في خمس نقاط" ، من أجل حل ديمقراطي يساري للأزمة في الجزائر ، وقد جاء فيه إن الذين يطالبون بالحل الإسلامي ، سواء كانوا من الإخوان المسلمين أو غيرهم من أدعياء التطهير ، إنما يستغلون الحساسية الدينية لدى الجماهير باقتراحهم العودة إلى الجذور الإسلامية ، إن هذه العودة إلى الدين لا يمكن أن تشكل حلا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في عصرنا هذا ، أضف إلى ذلك أن التغاضي عن وجود طبقات وعن الصراع الطبقي في مجتمعنا ، والإبقاء على أسطورة المصالح المشتركة بين من يملكون ومن لا يملكون شيئا لدى دعاة الحل الإسلامي ، إنما يدل على رغبتهم بعد إعادة النظر في نظام الاستغلال الرأسمالي الذي يطغى في بلادنا ، ثم إن علاقتهم مع بعض القادة من وزراء و مسئولين في جبهة التحرير معروفة جدا، مما يجعلنا نفسر مبادراتهم على أنها مجرد تلاعب بالجماهير لمصلحة فئة من الطبقة الحاكمة اليوم ، و أخيرا فإن أساليبهم الفاشية و تفكيرهم التوتاليتاري و آرائهم الرجعية حول بعض المشاكل المعاصر خاصة قضايا المرأة و رفضهم الديمقراطية ، كل هذا يجعلهم يظهرون بمظهر المؤيدين للحل اليميني ، فتحت انتقاد الفوضى والفساد يمررون فكرة النظام القوي العضلات الذي سيقود الشعب بالعصي تحت اسم النظام و الأخلاق.

و تتمثل النقاط الخمس لبرنامجه في النقاط التالية :

- خلق طيار عام في البلاد لصون الحريات و إصلاح الاقتصاد و إحلال المساواة و محاربة الفساد و البطالة.
- حل جبهة التحرير الوطني و المنظمات التابعة لها.
- إطلاق حرية التأسيس الأحزاب السياسية.
- انتخاب جمعية وطنية تأسيسية.
- تشكيل لجنة للدفاع عن الحريات الديمقراطية. (أنظر جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص(391-392)).

**: يصنف موريس دوفارجي الظاهرة الحزبية إلى أحادية حزبية ، أحادية حزبية ونصف ، ثنائية حزبية ، تعددية حزبية .(أنظر موريس دوفارجي ، الأحزاب السياسية . ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط2 ، بيروت: دار النهار للنشر ، 1977 ،ص(216...241)).

البعيدة عن خيارات وتوجهات السلطة السياسية ، خاصة لدى الكثير من مناضلي جهة التحرير الوطني الذين أقفلت على طموحاتهم في الترقية السياسية والاجتماعية مواقف وتوجهات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني السيد "عبد الحميد مهري" ، مما جعلهم يشدون الرحال بإتجاه الانخراط في الحزب الجديد الذي يؤمن لهم طموحاتهم ومصالحهم* ، وهو ما يفسر المقولة الشعبية المتداولة على حزب التجمع الديمقراطي بأنه حزب ولد "بشانبه" تعبيرا على إحرازه للإطارات وانتشاره السريع في الساحة الوطنية في ظرف قياسي.

وبهذه الخطوة شرع النظام السياسي في إفساد الحياة السياسية بالجزائر ، وتحويل قيمة التعددية السياسية عن أداء وظيفتها الديمقراطية المتمثلة في التعبير والنضال من أجل الأفكار والمرجعيات والبرامج السياسية ، إلى تعددية سياسية يرجى منها تحقيق الامتيازات والترقية الاجتماعية ، ولم تقتصر هذه الحالة والوضعية على أحزاب السلطة فقط بل شملت الأحزاب الصغيرة التي لا تتوانى من الاقتراب من أطروحات السلطة من أجل الظفر بامتيازات معينة وهي أحد الأسباب التي أدت إلى انشقاقات حزبية مست الكثير من مناضلي الأحزاب .

إن تتبع غايات الديمقراطية وآليات تجسيدها في هذه المرحلة ، تقتضي منا تتبعها في ثنايا برنامج الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية ، الذي تعرض إلى الديمقراطية كمشروع سياسي لا يتعدى مستوى الخطاب الانتخابي ، الهادف إلى التعبئة العامة من أجل التصويت على قوة سياسية محددة دون سواها إلى درجة برنامج عمل سياسي مفصل يهدف إلى توسيع قيم الديمقراطية.

فبرنامج السيد "اليامين زروال" لم يقلع عن توظيف ومناشدة تاريخ الثورة الجزائرية بإعتباره مشروع مجتمعي لم تستطع الدولة الجزائرية في كل مراحلها تحقيقه ، مرجعا هذا الإخفاق إلى الانحرافات التي انتابت مسيرة التشييد نتيجة الأخطاء والحسابات الضيقة التي تفاقمت في فترة التعددية بالمقارنة مع فترة الرئيس هواري بومدين وهي الفترة التي كان أساس الحكم فيها الشرعية الثورية ، مما يؤكد عدم تخلي السلطة عن مقولات وأدبيات الشرعية الثورية التي ما فتئت تذكر بالمكانة الخاصة التي تحتلها ثورة أول نوفمبر 1954م في الجزء الأول من البرنامج[1].

*: توصف الانتهازية بأنها موقف يتخذه الفرد إزاء عدد من القضايا التي ينتهز فيها الفرص والظروف المحيطة بها ، حيث لا مكان للمستقبل في تفكير هذا الرجل السياسي الذي يتسم بقصر النظر ، وأكثر ما تبرز المواقف الانتهازية في المساومات والمعارك السياسية والحزبية التي تتطلب إتخاذ مواقف مستعجلة مبنية على الفوائد العاجلة .(ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ، ص84).

1: عبد الناصر جابي ، الإنتخابات الدولة والمجتمع ، نفس المرجع السابق ، ص168.

إن أجلى الانحرافات** التي حددها برنامج رئيس الجمهورية هي بروز ظاهرة الإرهاب الملتبس بالإسلام السياسي ، وللقضاء عليه لا بد من إرساء التنمية والديمقراطية التعددية ، التي لا تتنكر للأصالة ومتفتحة على العصر ، وهي قائمة بالأساس على الحوار والوفاق الوطنيين المشروطين بالتنديد بالإرهاب ورفض ثقافة الحقد والكراهية ، وللوصول إلى تحقيق الوفاق الوطني يقترح البرنامج عدة طرق ، من بينها القضاء على التهميش واليأس الذي تعرفه الكثير من الفعاليات الاجتماعية ، ورفض الظلم والحقرة وكل ما يرتبط بهما كالجهوية ، والعشائرية وكل السلوكات المضرة ، كالثراء غير المشروع والرشوة ...الخ ، كما حدد البرنامج السياسي للرئيس "اليمين زروال" حاجات ملحة للمجتمع الجزائري وعلى رأسها الأخلاق التي لا بد من تثبيتها ووضع مكونات الهوية الوطنية من إسلام وعروبة وأمازيغية خارج إطار الصراع السياسي والحزبي ، كم وعد البرنامج باحترام القانون وسيادته فوق الجميع ، لأنها الخطوة التي تدعم الدولة وتعطي الشرعية لمؤسساتها ، ولا يمكن التذرع بالظرف السياسي والأمني الصعب لاختراق القانون بغرض الحد من التعددية الحزبية والإعلامية وحرية التعبير والتنظيم النقابي وغيرها من الآليات الأخرى لتحضير الجزائر للدخول الألفية القادمة ومواجهة التحديات المرتبطة بها.[1]

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد شدد البرنامج على ضرورة الالتزام بالصرامة التي يفرضها إقتصاد السوق دون إهمال لواجب التضامن الوطني مع الفئات الاجتماعية المهمشة ، كما أن نظرة البرنامج إلى مجال الثقافة عبر زاوية إصلاح المنظومة التربوية وإلى المجال الاجتماعي من خلال مكانة المرأة والمهاجرين والشباب ، وقد ختم البرنامج بضرورة استرجاع الجزائر لمكانتها في المحافل الدولية بعد الضرر الذي لحق بها من جراء الأزمة السياسية التي تعيشها منذ مدة وهو ما يستدعي تنشيط للآلة الدبلوماسية الجزائرية لصالح المشروع الوطني.[2]

ولقد جرت الإنتخابات بشكل تظهر أن المنافسة قائمة على مشاريع سياسية جد مختلفة ، غير أن الحقيقة أنها كلها تسبح وتخدم الأفكار وإستراتجيات النظام السياسي خاصة إذا علمنا أن هذه الأحزاب هي التي دعت إلى إلغاء المسار الانتخابي ، ولإخراج النظام من المأزق الذي دخل فيه بخطوة توقيف المسار الانتخابي عمد إلى ديمقراطية الواجهة عندما استدعى ملاحظين دوليين من أجل تحقيق الأهداف الخارجية

**: كان يمكن لهذا البرنامج أن يكون ذا مصداقية لو انه اعترف بأن الانحراف كان مزدوجا ، سواء من طرف الطبقة الحزبية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية ، أو من جانب السلطة باعتبارها المسؤولية المباشرة الأولى عن هذه الانحرافات ، كما أن البرنامج ركز على تعداد الملامح المرضية دون تحميل للمسؤوليات واقتراح حلول جادة.

1: نفس المرجع السابق ، ص168.

2: نفس المرجع ، ص170.

لديمقراطية الواجهة* ، خاصة وأن النظام بدا عليه العطب وهو بحاجة إلى مساعدة دولية للاحتفاظ بالحد الأدنى من الشعبية ، وكان من غير الممكن للدول الديمقراطية مساعدة النظام لولا تخوفهم من التيار الإسلامي الذي يعمل على الوصول إلى السلطة[1] ، غير أن الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية فيما بعد جرت في ظروف مغايرة من حيث تحسن في الظروف الأمنية بإبداء الجيش الإسلامي إشارات لحله وأخذت شعبية الجبهة الإسلامية تتراجع نتيجة أخطائها من جهة والضربات الموجعة للجيش الوطني الشعبي لأجنحتها المسلحة ، كما استرجع النظام حزب جبهة التحرير الوطني بتحييده لتيار المعارضة فيها وتمكينه لمؤيديه في قيادة الحزب ، كما اقنع كل من جبهة القوى الاشتراكية ، وحزب العمال ، وحركة النهضة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية في كل من 05جوان 1997م و23أكتوبر 1997م[2] ، وبهذا تكون الجزائر في عهد الرئيس اليمين زروال قد إستطاعت على الصعيد المؤسساتي أن تعود إلى المسار الانتخابي ، وتسد فراغ مؤسساتي كبير على المستوى التشريعي والتنفيذي والمحلي ، رغم ما قيل عن هذه الانخابات بأنها مزورة ، كما عملت الجزائر في هذه الفترة على تأسيس مؤسسات تقتضيها تلك المرحلة ، من مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الخوصصة ، مجلس مكافحة الرشوة والمحسوبية ، المرصد الوطني لحقوق الانسان ، المجلس الاعلى للشباب ، مجلس اللغة العربية...إلخ.

- **المضمون القيمي للتعديل الدستوري 1996:** إن أي مراجعة دستورية لا تكون إلا وهي محدد في مسعاها ، فهي تبحث عن إحداث توازن معقول بين الرغبة في التكيف الدستور مع الحقائق الجديدة ، وبين الرغبة في المحافضة على أصله[3] ، وهي تنم عن الصعوبات التي يواجهها النظام السياسي في إيجاد الحلول المقبولة لمشاكل الحكم ، والتناقضات التي تطرحها البيئة الخارجية ودوائر الحكم لدى النظام السياسي ، لتحقيق ملائمة القانون الاساسي مع الحياة السياسية.

و إذا كانت المادة06 قد فصلت في كون السيادة قيمة سياسية هي ملك للشعب في دستور23 فيفري 1989م ، فإن المادة نفسها أضيف لها كلمة وحده في التعديل الجديد لـ 28 نوفمبر 1996م ، وهو ما يعني أن الكلمة تشير إلى عدم شرعية أي مسؤولية أو مؤسسة سياسية ذات طابع سيادي خارج الاستفتاء الشعبي ، وعلى رأسها تولي منصب رئيس الجمهورية ، وكأن المشرع بهذه الكلمة يستنكر الفعل التاريخي لعزل رئيس الجمهورية بإجباره على الاستقالة ، وتأسيس مجلس أعلى للدولة خارج الارادة الشعبية ، وهو ما

---

*: إن النظام السياسي وهو يعتمد ديمقراطية الواجهة في حساباته نيله قدر من الولاء في الخارج مقارنة بشرعيته بالداخل، وهي الديمقراطية التي تولد الاستلاب السياسي الذي هو شعور الشخص بالغربة إزاء السياسة والحكومة في مجتمعه، والميل نحو التفكير بأن الحكومة وسياساتها يداران من قبل الآخرين ولمصلحتهم ، وفقا لمجموعة من القواعد غير العادلة ، وأن ظاهرة الاستلاب تولد نزعة عدائية لدى الأفراد والجماعات والتي قد تتحول إلى نشاطات سياسية متطرفة ، تصل في بعض الأحيان لحد اللجوء إلى استخدام وسائل العنف.

1: نفس المرجع ، ص(173-174).

2: نفس المرجع ، ص175.

3: د. بوكرا إدريس ، المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير. الإدارة ، مجلة المدرسة الوطنية للإدار ، المجلد08 – العدد01 – 1998م ، ص15.

يطرح عدم شرعية هذه السلطة التأسيسية بقياسها بالمادة 07 من دستور 1989م ، التي فصلت بأن السلطة التأسيسية ملك للشعب ، لكن لم يستخدم المشرع كلمة وحده مما جعل العملية التأسيسية والتي وزعتها المادة07 بين المؤسسات التي ينتخبها الشعب مقيدة بيد رئيس السلطة التنفيذية المتمثل في يد رئيس الجمهورية ، فالعملية التأسيسية تطرح في البداية مسألة السلطة التأسيسية من خلال تحديد الجهة المبادرة بالتعديل الدستوري ، وتلك التي بيدها حق التصديق والاصدار ، فسلطة الرئيس في دستور 1989م كانت منفردة ، غير أن تعديل 1996م مكن البرلمان من حق المبادرة بالتعديل الدستوري من خلال المادة 177 التي إشترطت 4/3 من أعضاء غرفتي البرلمان مجتمعتين معا ، وهو حق يقف عند إرادة رئيس الجمهورية في التصديق والاصدار ، أو في عرضه على الاستفتاء الشعبي ، وهو تكريس لقيمة سياسية هي هيمنة السلطة التنفيذية على باقي المؤسسات الاخرى .

لقد أسس دستور 1996م لقيمة الهيمنة لسلطة التنفيذية على سائر السلطات ، إذ صيغت العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدستور الجزائري لصالح مصلحة السلطة التنفيذية ، مع تركيز خاص على دور رئيس الجمهورية في إدارة العملية السياسية ، فقيمة الهيمنة لسلطة التنفيذية على بقية السلطات الثلاث في هذا الدستور تتضح من خلال علاقة السلطة التنفيذية برئاسة الحكومة وعلاقتها بالسلطة التشريعية والقضائية.

1- **علاقة السلطة الرئاسية بالحكومة:** يتمتع رئيس الجمهورية وفقا لأحكام المواد الدستورية بإمكانية تعيين رئيس الحكومة دون قيد أو شرط قانوني يجبره على مراعاة قاعدة الأغلبية البرلمانية ، وهو الشرط الذي يوجبه نظام تعاون السلطات في النظام البرلماني[1] ، وبالطبع تفتح هذه السلطة الخاصة المجال واسعا أمام رئيس الجمهورية لاختيار رئيس الحكومة ليس بالضرورة من الأغلبية البرلمانية ، ومن المفترض أن يكون تعيين الوزراء موضع إتفاق بين الرئيس ورئيس حكومته لأن المنطق العملي يتطلب أن يختار رئيس الحكومة الفريق الوزاري الذي سيعمل تحت إشرافه.

كما ينفرد رئيس الجمهورية بصورة خاصة باختيار الوزراء الذين سيتولون الحقائب السيادية التي لها علاقة مباشرة بالمجالات التي تعتبر تحت مسؤولية رئيس الدولة دستوريا كالخارجية والعدل والدفاع.

تقضي المادة 2/79 من الدستور الجزائري لعام 1996م بأن :" يضبط رئيس الحكومة برنامج عمل حكومته ويعرضه في مجلس الوزراء" وعليه يبدو أن الحكومة هي التي تحدد السياسة الوطنية الداخلية وتشرف على تنفيذها ولكن هذا التنصيص الدستوري يخالفه الواقع العملي ، لأن الأمر يبدو على عكس ذلك ، لأن من غير الممكن أن نكشف تحولا عمليا في هذا المضمار ذا شان كبير لمجرى برنامج رئيس الجمهورية ، لأننا نصيب كل الإصابة حين نقول أن رئيس الحكومة بدافع حاجاته يقوم بتبني برنامج

1: يحي أحمد الكعكي ، مرجع سابق ، ص180.

رئيس الجمهورية نصا وروحا كنهج للسياسة الداخلية للأمة ، وحتى تعيينه من قبل رئيس الجمهورية لا يكون بعيدا عن جملة من شروطه ، وهذا ما أعلن رؤساء الحكومات الجزائرية المتتالية صراحة أمام البرلمان أثناء مناقشة برامج عمل الحكومات ، كما أن الالتزام الحكومي بالبرنامج الرئاسي يجعلنا نستنبط بصورة مباشرة وآلية أن الحكومات الجزائرية المتتالية في ظل دستور 1996م تفتقر بحق لسياسة ذاتية ، وإن كانت حكومات ائتلاف في مجملها لأنها باتت منفذة لبرنامج رئيس الجمهورية حرفيا وهو ما يفصح عنه كل رئيس حكومة جديد ، واستمرارية طاقمه الحكومي مرهون بالثقة التي تحظى بها لدى الرئيس ، وهي الورقة التي تتضمن سلطة إقالة الحكومة المبطنة بالاستقالة ، وهي تقوم بالأساس بناءا على طلب رئاسي وقبول حكومي يتأتى عن طريق تقديم رئيس الحكومة استقالة حكومته ، من هنا يتضح أن الممارسة العملية لسياسة الداخلية تفصح عن أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى أمرها عمليا ، ويتمتع بممارسة السلطة التنفيذية دون منازعة الحكومة[1].

فرئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري وفق دستور 1996م يتمتع بحرية الهيمنة على الاختصاص الحكومي بتجريد رئيس الحكومة عمليا من اختصاصاته الدستورية عن طريق فرض رئيس الجمهورية لإرادته السياسية التي يستنبطها ويستمدها من مورده الانتخابي الشعبي.

علاقة السلطة الرئاسية بالبرلمان: لقد إتجه النظام السياسي إلى الثنائية في الجهاز التنفيذي منذ الدخول إلى عهد التعددية السياسية ، بموجب دستور 23فيفري 1989م وإلى الثنائية في السلطة التشريعية بموجب التعديل الدستوري لـ28نوفمبر 1996م ، إذ أصبح البرلمان يتكون من غرفتين هما:

- المجلس الشعبي الوطني الذي تتجسد بموجبه مبدأ السيادة الشعبية الذي تعود له السلطة التأسيسية عن طريق آلية الاقتراع الانتخابي المباشر لمختلف الهيئات السياسية.
- مجلس الامة الذي لا يخضع في تشكيله إلى نمط واحد ، ذلك أن 3/2 من أعضائه ينتخبون على أساس الاقتراع غير المباشر ، والثلث الباقي يتم تعينهم من طرف رئيس الجمهورية وهذا بموجب المادة101 من دستور28نوفمبر 1996م.

وقد يبرر اللجوء إلى أسلوب التعيين والانخاب غير المباشر بتحسن التمثيل وجودته وعدم إقصاد وتهميش الطاقات التي يمكن أن يقصيهم الانتخاب المباشر ، وكذا تمثيل كافة الولايات بنوع من العدالة والتوازن داخل مجلس الامة[2].

1: عبد الله بوقفة ، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد دراسة مقارنة تاريخية قانونية وسياسية. الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2006م ، ص(224-225).

2: د. بوكرا إدريس ، نفس المرجع السابق ، ص42.

ويعمل مجلس الامة على الموافقة أو عدم الموافقة ، فهو لا يملك حق تعديل النص كله أو جزء منه ، وفي هذا السياق يمكن لمجلس الامة أن يشكل أداة لصالح الحكومة عندما يرفض مجلس الامة المصادقة على القوانين بالاغلبية المطلوبة والتي سبق للمجلس الشعبي الوطني أن وافق عليها[1].

ويتمتع الرئيس بعلاقة هيمنة على الهيئة التشريعية من خلال العديد من الصلاحيات المؤثرة على استقلالية الوظيفة البرلمانية منها:

أ- سلطة الرئيس تجاه البرلمان تتضح من خلال حق العودة إلى الشعب لاستفتائه في مسائل ذات الصالح العام متى أراد ذلك بمقتض المادة 77 من الفقرة 08 من دستور 1996م ، وصلاحياته تتجاوز البرلمان ، ومسائل ذات الصالح العام تطرح شخصيا كمشروع للمبادرة على الاستفتاء الشعبي من قبل رئيس الجمهورية ، وهذا يعني بالضرورة انه بات إلزاما علينا أن نلاحظ أن النص الدستوري يخول لرئيس الجمهورية اتخاذ القرار النهائي المتعلق بمبدأ استفتاء الشعب ، ويمنح دستور1996م لرئيس الجمهورية إمكانية توجيه خطاب إلى البرلمان بمقتضى المادة128 من الدستور الجزائري ، وهي الوسيلة التقليدية التي تفصح عن الاتصال غير المباشر بين رئيس الجمهورية والبرلمان ، لأنه من التقاليد السياسية أن لا يتنقل رئيس الجمهورية إلى البرلمان حفاظا على الاستقلالية الظاهرية* للسلطة التشريعية ، وبالتالي فإن البيانات الرئاسية تقرأ من قبل رئيسي الغرفتين وفي كل هذا لا يتوج البيان العام بإثارة النقاش حوله ، لان رئيس الجمهورية يعتبر غير مسئول سياسيا أمام البرلمان، وهذا الإجراء دستوري عادة ما يلجأ إليه في مناسبات تشريفية من مثل انتخاب رئيس البرلمان ، أو في الحالات الاستثنائية من مثل الحرب أو الأزمة.

ب- : صلاحية رئيس الجمهورية استدعاء البرلمان للانعقاد الاستثنائي التي تشير إليه المادة 2/118 من الدستور الجزائري ، وفق جول أعمال محدد بطلب من رئيس الحكومة ، وبهذا يلعب رئيس الجمهورية دورا معتبرا في تحديد مواضع جدول أعمال الانعقاد الاستثنائي للبرلمان .

ج- صلاحية حل الرئيس للبرلمان وتندرج هذه السلطة ضمن السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية التي يمكن تفعيلها في أي وقت ، وهو سلاح قاطع تجاه المجلس التشريعي المنتخب من قبل الإرادة الشعبية المجزأة حسب تقسيم الدوائر الانتخابية والمرشحين ، وفق قاعدة الترشح محلي والتمثيل وطني ، مقابل الإرادة الشعبية الكلية على المستوى الوطني حول شخص رئيس الجمهورية ، وفق قاعدة الترشح وطني والتمثيل وطني ، والتي هي الأقوى والأكثر مصداقية من شرعية الهيئة البرلمانية.

1: نفس المرجع السابق ، ص44.

*: يقول "جورج بوردو" : " ليس التفريق الفعلي بين السلطات هو الذي يقود إلى ضبط ممارساتها على نحو يكفل أمن المواطنين ، إنما إرادة ضمان هذا الامن بتوازن القوى هو الذي يوصل إلى تخيل تفريق إفتراضي للوظائف .(أنظر فلوران افتاليون ، هنري أرفون ، بول باكيه واخرون ، ص33).

د- صلاحية التشريع لرئيس الجمهورية إذ لم تتوقف سلطة رئيس الجمهورية عند الصلاحيات السابقة التي تمس البرلمان في وجوده ، بل امتدت إلى مزاحمته في وظيفته التشريعية من خلال صلاحيات رقابية وتشريعية ، ففي المجال القانوني يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القوانين و نشرها في الجريدة الرسمية بالجمهورية عملا بالمادة 126 من الدستور 1996م ، التي تنص على :"يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسلمه " ، وهو ما يعني أن لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يشرعها البرلمان باعتباره القاضي الأول في البلاد الذي يسهر على حماية الدستور وتطبيقه ، وقد تدعم دور رئيس الجمهورية في دستور 1996م إذ أعطى حق التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني ، أو بين دورتي انعقاده العاديتين أو حالة الاستثناء ، بينما هذا الحق لم يعطى له في دستور 1989م إلا في حالة الاستثناء.[1]

علاقة السلطة التنفيذية بالقضاء: إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث الذي جاءت به فلسفة الانوار والحداثة السياسية ، إذا إقتضت الضرورات الواقعية لتطبيقه تعاون السلطة التنفيذية والتشريعية وهذا لإستحالة الفصل التام ، فإن فصل هاتين السلطتين عن السلطة القضائية هي ممكنة ولازمة إلى حد بعيد ، بإعتبار أن الوظيفة القضائية ليست لها على وجه العموم أية صفة سياسية ، ويسمى من يتولاها بالقاضي وليس الحاكم ، على عكس الوظيفتين الاخرتين اللتان وحدهما يضفيان على من يتولاهما صفة الحاكم ، وإستقلال السلطة القضائية هي الضمانة الاساسية لأداء القضاء وضيفتهم على أكمل وجه[2].

غير أن نزعة الهيمنة لدى السلطة التنفيذية في الجزائر جعلت من القضاء جهاز إداري بيروقراطي تابع لها ، رغم أن المادة 138 من دستور 28نوفمبر 1996م تنص على أن السلطة القضائية مستقلة ، وهو تنصيص نضري موجه لإضفاء ديمقراطية دستورية شكلية بعيد عن الواقع وأحداثه ومشكلاته وتداخلاته ، إذ نجد الهيئة المسيرة للمسار المهني المتمثلة في المجلس الاعلى للقضاء بموجب المادة 149 و155من دستور1996م ، ووزارة العدل يرأسهما رئيس الجمهورية بموجب المادة 154 من نفس الدستور ، كما نجد المادة77 دستور1996م تعطي لرئيس الجمهورية صلاحية تعين القضاة ، وحق إبطال قراراتهم عن طريق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو إستبدالها.

كما أعاد دستور 1996م النظر في استخدام الثوابت الوطنية للأغراض السياسية ، وقد كان هذا حصيلة نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991م التي كشفت على أهمية الدين في العملية السياسية بالجزائر ودوره في التعبئة السياسية واقعيا ، رغم أن الفكرة نظريا نجد تنبيها لها في فكر إبن خلدون في

1: علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص131.
2: يحي أحمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة. بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1983 ، ص176

مقدمته* ، لذلك كان البحث عن صيغة للاستثمار السياسي فيه حتمية لا بد منها من أجل استتباب الأمن وكسب الشرعية للاستمرار في الحكم ، وقد عبر النظام السياسي عن استيعابه لهذا المتغير الحيوي في الحياة السياسية ، باعتماده خطوة تفعيل المواد التي تمنع تأسيس الأحزاب السياسية** على أساس ديني أو ثقافي أو عرقي أو جهوي ، ووضع كل الوظائف ونشاطات المساجد تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية ، بعدما كان بناء المساجد وإمامة المصليين ومخاطبتهم فعليا تتسم بشيء من الحرية وعد المراقبة ، وكان الهدف المعلن من هذه الإجراءات هو عدم استغلال الدين في السياسة ، وهو الإجراء الذي جفف للأحزاب والجمعيات والجماعات ذات المرجعيات الدينية موردا هاما من موارد التجنيد السياسي.

كما أسست المادة74 من الدستور المعدل الجديد لقيمة التداول على السلطة من خلال تحديد المدة الرئاسية بـخمسة سنوات ، وتقييد إمكانية تجديد المدة الرئاسية مرة واحدة ، فتحديد المدة الرئاسية بـخمسة سنوات مبدأ عام في القانون الدستوري الجزائري الذي يجنب الرئاسة مدى الحياة أو لمدة طويلة ، فالرئيس مدى الحياة أيا كان لقبه أب الشعب ، أو منقذ الامة ، ليس مؤسسة تتوافق مع الديمقراطية إذ من شأن أبدية الحكم مدى الحياة ، أو إطالته أن يلغي قيمة أداتية للديمقراطية وهي انتخاب رئيس الجمهورية ، ولن تكون المؤسسة الرئاسية التي تتصف بهذه الصفة تتماشى مع الديمقراطية إلا إذا كانت إمتيازات الرئيس رمزية ، أي إمتيازات ملك ذي دور تمثيلي صامت كملكة بريطانيا[1] ، وهي الحالة التي تتفق مع صلاحيات الرئيس في الدساتير الجزائرية المتسمة بالهيمنة والاحتواء ، فالمبدأ ضمانة أساسية لقيمة التداول على السلطة.

أما مبدأ إمكانية تجديد العهدة الرئاسية ، فهي ضمانة إضافية لتعزيز وتكريس مبدأ التداول على السلطة في مدة قصوى لا تتجاوز العشر سنوات ، وهو مبدأ سياسي نظري للديمقراطية روعي فيه الطبيعة البشرية التي تقول أن الانسان يمكن أن يعطي أقصى ما عنده في مدة زمنية محددة وفي مجال محدد ، أي يستنزف في مدة محددة في مجال محدد ،

- ويخرج عن هذه القاعدة الاستثنائيون الذين لا توضع القواعد السياسية أو أي قواعد أخرى عليهم - وحتى يبقى عطائه مستمرا لابد وأن يغير ميدان إشتغاله ، كما روعي فيه الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الذي يمكن أن تتجدد فيه الحركة نحو التقدم والتطور بضخ دم جديد فيه عن طريق التجديد والتداول الرئاسي ، كما يعد أيضا تجديد لطبيعة النظام السياسي ، وتراجعا مطلاقا على مستوى الافكار مع أفكار

*: يؤكد ابن خلدون على ضرورة ارتكاز الملك على الدين ، مؤكدا على أن الدين يقوي العصبية ، وأن الدعوة الدينية تقوي من أساس الدولة ، وتزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية ، كما ذهب مالك بن نبي إلى نفس الاتجاه حينما أعلن أن الفكرة الدينية هي التي تجمع بين عالم الأشياء وعالم الأفكار ، وهي إسمنت شبكة العلاقات الاجتماعية ،

**: لقد انجر على هذا التفعيل تغيير أسماء الأحزاب التي تحمل تسميتها "إسلام" مثل حركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم ، وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة.

1: أ.أكنون وأخرون ، مرجع سابق ، ص206.

الحزب الواحد ، وإنخراط نهائي على مستوى الافكار مع أفكار وقيم الديمقراطية الذي يعد مبدأ تقييد العهدات إحدى دعاماتها الرئيسة وقد أكدت خطوة إسقالة السيد الرئيس اليمين زروال هذا المبدأ الدستوري من حيث قصدها أم لم يقصدها ، وهي بالاضافة إلى تجسيدها لهذا المبدأ ، فهي مفعمة بالدلالات القيمية الاخرى التي نتعرض لها فيما يلي.

ـ استقالة السيد اليامين زروال والمحتوى القيمي لها: لقد أقدم السيد الرئيس اليمين زروال على خطوتي* سابقتين للاستقالة من مهامه المكلف بها وكانت أخرها إقدامه على خطوة الاستقالة من منصب رئيس الجمهورية في 11سيبتمبر 1998م ، ولم تحم الشكوك حول خروج الرئيس اليمين زروال من منصب رئاسة الجمهورية على أنه أقيل أو استقال وإنما كان المعلن عنه هو استقالتة* ، وهي الخطوة التي إن أكدها التاريخ تنم عن مدلولات قيمية تحرك الرجل في حياته السياسية والمتمثلة في:

ـ مدلول الالتزام بالخط السياسي إذ اقتضت الفترة الزمنية العصيبة الأتي عصفت بالجزائر نتيجة اتساع دائرة الأعمال الإرهابية اختيار سياسية الكل الأمني من بين البدائل المتاحة لمعالجة الأزمة و هي السياسة التي اقتضت البحث عن رجل لقيادة البلاد يتناسب مع الظروف الأمنية و الإستراتجية المحدد لحلها و لم يكن لشخصية خارج المؤسسة العسكرية أن تؤدي هذا الدور لذا وقع الاختيار على الجنرال "اليمين زروال" لتسيير هذه الفترة الحرجة ، و قد راح يفك القنبلة الأمنية بالجزائر من خلال العمل على مد يد الدولة الرحيمة للأشخاص المغرر و المزج بهم في صفوف الجماعات المسلحة من خلال قانون الرحمة و مد يد الدولة المبطشة لهؤلاء المسرين على مكافحة الدولة و رموزها و تحدي القانون و قواعده.

و قد أفضى التفاوض مع الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى بروز فكرة الوئام المدني الذي تقتضي التراجع عن سياسة الكل الأمني التي انتهجها الرئيس "اليمين زروال" و كان التزام الرجل بها تنأى عليه إن يظهر منفذا و ناشطا في إستراتجية سياسية جديدة تتناف كثيرا مع تكوينه السياسي المتواضع الذي يغلب عليه الطابع العسكري، مما يضفي على الرجل قيمة الالتزام السياسي و الإيديولوجي التي طالما ألح عليها حزب جبهة التحرير الوطني في مناضليها.

---

*: السيد اليمين زروال من مواليد 3جويلية 1941م بباتنة ، تقلد العديد من المسؤوليات العسكرية إلى غاية تقديم استقالته من منصب نائب قائد الأركان في1989 م على اثر الخلاف بينه و بين الرئيس الشاذلي بن جديد حول إعادة تنظيم هيكلة الجيش الوطني الشعبي وبعدها عين سفير الجزائر برومانيا و في عام 1991 م استقال من هذا المنصب . (أنظر .

ACHOUR CHEURFI, La classe politique algérienne de1900à nos jours, dictionnaire biographique. 2 édition, Alger : édition casbah,2006,p350.).

*: لقد حامت العديد من التأويلات حول أسباب إستقالة الرئيس اليمين زروال ، فهناك من أوعزها إلى وضعه الصحي جراء العملية الجراحية التي أجراها ، وهناك من أرجعها إلى شدة صراع الاجنحة داخل السلطة ، ومنهم من يتكلم عن تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتدهور اوضاع المعيشية لسواد الاعظم من الجزائريين.

- كما توحي الاستقالة بالمكانة المتواضعة** التي تحتلها السلطة و مواقع المسؤولية مهما عظمت في قالب الرجل ، فهي لا تعدو إن تكون وسيلة لممارسة القناعات السياسية لا غاية في حد ذاتها ، ذلك أنها لو كانت كذالك لأبدا الرجل مرونة سياسية حتى يتمكن من فتح آفاق واسعة للعودة إلى مواقع المسؤولية أو إتمام عهدته الرئاسية ، غير انه آثر الاستقالة و تطليق السلطة وهي خطوة لا نجد لها مثيل في صفوف سياسيين العالم العربي ، الذين تغمرهم السلطة لحد التفكير في كيفية الاحتفاظ بها ، حتى بعد مماتهم عن طريق التوريث ، وبهذا يكون قد أسس لخصلة سياسية تحسب له ، على خطى رئيس وزراء ماليزيا " مهاتير محمد" ، مفادها لا سياسة بدون التزام ولا منصب سياسي طوال العمر ، وليس هناك من يولد و يموت حاكما بالوراثة ، و عاش كريما من عرف قدر نفسه ، وقد سار على نهجه السيد "احمد بن بيتور" رئيس الحكومة السابق حينما رفض إن يسير في المنطق السياسي للرئيس" عبد العزيز بوتفليقة" الذي يتعارض و العقلانية الأكاديمية التي تحكم منطق و السلوك السياسي للرجل .

- لقد برهن الرجل على ثقافة عالية لرجل الدولة من خلال اختياره و نزوعه إلى الصمت بدل التشهير و التصريح ، وهو ما ينم عن عدم الحصرة على مغادرة السلطة و حب الجزائر من خلال عدم عرقلة الخطوات التي تبناها النظام السياسي في الفترة اللاحقة عن طريق ممارسة المعارضة والتي اكتفت بالأدنى منها وهي مقاطعة دعوات السلطة له في الكثير من المناسبات.

- كما يعد الرجل صاحب دستور 1996م حيث اقترح فيه عهدة واحدة من سبع سنوات غير قابلة للتجديد، كما اقترح اعتماد الأمازيغية لغة وطنية وأضاف "عبد العزيز رحابي" إن هذا الدستور على خلاف بقية الدساتير لم يكن منتوج الإدارة و إنما منتوج مشاورات طويلة مع الأحزاب ...وهو دستور مؤسس للجزائر جديدة بحكم انه مكن البرلمان من اقتراح لجان تحقيق ، لكنه لاحظ إن هذه الآلية غاب استخدامها في الفضائح و الأزمات الكبيرة ، مثل قضية الخليفة ، وأحداث القبائل في2001م ، وزلزال بومرداس2003م، وفيضانات باب الواد بالعاصمة[1].

كما عبرت خطوة استقالة الرئيس اليامين زروال ظاهريا عن الصعوبات الجمة التي تحيط بتسيير البلاد من موقع رئيس الجمهورية ، وقد تمثلت تلك الصعوبات في الازدواجية التي عولج بها الملف الأمني ، فبينما خطاب الرئاسة ماضي في سياسة الكل الأمني التي تستهدف استئصال العنف المشتعل جراء إلغاء المسار الانتخابي ، والذي قادته الجماعات الجهادية التي كانت منظوية تحت الراية السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة ، مع مد يد الرحمة للمغررين بهم من خلال قانون الرحمة ، خاصة مع

**: إن المقارنة البسيطة لكيفية خروج رؤساء الجزائر من مناصبهم ، توضح الفرق بين نظرته إلى مناصب المسؤولية ونظرتهم لها ، إذ أنهيت مهام أول رئيس للحكومة الجزائرية على إثر أزمة شرعية حادة وهي أزمة صائفة 1962م ، كما تنحى السيد الرئيس بن بلة عن طريق الانقلاب العسكري الذي وصفوه فاعلوه بالتصحيح الثوري ، وتوفي الرئيس هواري بومدين وهو في منصبه ، أقيل الشاذلي بن جديد من منصبه ، واغتيل السيد المرحوم محمد بوضياف .

1: حميد ياسين ، باحثان يعالجان مسار النظام المؤسساتي . جريدة الخبر ليوم الأربعاء 08أوت 2012م ، ص03.

نقل الشيخين من الإقامة الجبرية بجنان المفتي إلى السجن العسكري بالبليدة بعد العثور على رسالة ممضاة من طرف علي الشيخ علي بلحاج عند الإرهابي "شريف قويسمي" المدعو "عنتر زوابري" يشيد بأعماله وأعمال أتباعه ويعدهم إن خلي سبيله أن يعرج عليهم إلى الجبل قبل الأهل والولد[1] ، نجد جهاز المخابرات فتح قنوات الحوار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ بعيدا عن أنظار الرئاسة وهو ما يعطي انطباع لدى رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على الخبر على أنه مستخدم من حيث لا يدري من طرف هذه الجهة لأداء مهمة ودور علني مناقض تماما لما يسير عليه الملف في كواليس السلطة الفعلية بالجزائر ، ومما يؤكد هذه الرؤية هي شهادة الوالي السابق لولاية عنابة في سنة 1999م السيد "بشير فريك" بأن التعليمات التي أعطاها السيد اليامين زروال للولاة عشية الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999م تحمل التحذيرات من تزويرها ، وهو ما يفتح التأويل على أن سريرة الرجل لم تلوث بعد بأفكار السطو على الإرادة الشعبية ، أو أنه يقف على مسافة من عدم الرضا والأمان مع مرشح السلطة آنذاك وهو السيد عبد العزيز بوتفليقة ، أم أن الأمر يتعلق بعدم الانسجام مع السلطة الفعلية التي نازعته في سلطاته وسياساته الأمنية ، غير أن الضغط الذي تلقاه الولاة بإتجاه التزوير كان عبر أجهزة المؤسسة العسكرية ، إذ اجتمع قائد الأركان "محمد العماري" مع قواد القطاعات العسكرية على مستوى كافة الولايات وحثهم على لعب دور حاسما في الانتخابات لصالح مرشح الوفاق آنذاك في صفوف النظام السياسي وهم بدورهم أبلغوا الولاة بهذه المهمة ، كما أبلغوا كذلك عن طريق مسئولي جهاز المخابرات[2].

لقد غادر الرجل أول موقع لصناعة القرار الرسمي تاركا كل الظروف مهيأة لإعلان توجهات سياسية جديدة لخليفته لمحاصرة أعمال العنف التي تحيط بالبلاد ، وهي الأجواء التي أنضجها قانون الرحمة والهدنة التي توصل إليها عن طريق التفاوض مع الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة أميره الوطني "مدني مزراق" ، وهي الأرضية السياسية التي صاغ على ضوئها المرشح "عبد العزيز بوتفليقة" برنامجه الانتخابي في 16نوفمبر 1999م ، والمتمثل أساسا في قانون " الوئام المدني" وبعدها المصالحة الوطنية.

1: حسن لعريبي ، ضيف حصة الحلقة المفقودة ، لصحفي محمد يعقوبي ، تلفزيون الشروق ليوم 2014/04/08.
2: بشير فريك ، والي سابق ضيف حصة الحلقة المفقودة ، لصحفي محمد يعقوبي ، تلفزيون الشروق ليوم 04/15/ 2014

خلاصة الفصل:

لقد كشفت خطوة إلغاء المسار الانتخابي وطريقة معالجة تداعياتها على طبيعة القيم السياسية التي تحتكم إليها الطبقة السياسية بالجزائر ، فعلى مستوى السلطة السياسية بالجزائر لم يكن من اكتراث لحياة المواطنين ولا لأرائهم السياسية أمام أي تهديد حقيقي لفقدان السلطة بالجزائر، ذلك أن كل الخطوات السياسية التي إتخذت في الحقبة السياسية كان الهدف منها كيفية إدامة عمر السلطة في دواليب الدولة ، وقد استخدمت السلطة في كامل خطواتها عنف سياسي رهيب نابع من قيم الشخصية الجزائرية السريعة الانفعال ، والتي غذتها الحقبات المتتالية للاستعمار الأجنبي بالجزائر ، غير أن هذا العنف السياسي لا تتضح ملامحه كونه ممزوج بقهر الدولة المشروع الذي نظر له واضعي نظرية الدولة ، لذا كان مبرر السلطة في الرد على العمليات الإرهابية أقوى من مبررات الجبهة الإسلامية للإنقاذ والفصائل المسلحة رغم ما أحاطت به هذا العنف السياسي من قدسية دينية باسم الجهاد.

أما على مستوى المعارضة فقد أفصحت سلوكاتها على قيم الانقسام المبني على اسس إيديولوجية وسياسوية بحتة ، فبينما ضهرت قيم العنف الكامن في الشخصية الجزائرية المظلومة وفي الاديولوجية الدينية المتطرفة ، من خلال فصائل العمل المسلح للدفاع عن ممظلمتهم ، ظهرت كذلك القيم البرجماتية التي تقترب إلى المناورة السياسية من أجل إيجاد موضع قدم في السلطة ، وبهذا إستطاعت السلطة أن تبني طبقة ريعية وسطى تعتمد إعتمادا مباشرا على الدولة ، مقابل استخدامها سياسيا من قبلها ، وهو إتفاق ضمني أساسه المساومة والتبادل ، وقد ولد هذا الاعتماد المتبادل شعورا قويا لدى أطراف التبادل بالهوية والأهداف المشتركة ، والتي يعد التأكيد على مسألة بناء الدولة الوطنية والمحافظة عليها أحد القيم والأهداف الحيوية لهذا التبادل ، مما أدى إلى تركيز السلطة إلى أقصى الحدود على حساب تقويض دور المجتمع بشقيه السياسي والمدني للتطلع إليها بالمقارنة مع تطلعه للحاجات الاقتصادية والتنموية.

إن نموذج الدولة الوطنية في حقبة الاستقلال الذي تميز بالمسلك الرعوي الذي يعني تحصين وحراسة الدولة من المخاطر الداخلية (العرقية ، الثقافية ، والأصولية) ، والمخاطر الخارجية (الاستعمار والأطماع الأجنبية) ، لهذا تمت مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية والتحديث ، وكان الاتجاه العام هو دولنة المجتمع الذي يعني إدخال المجتمع في الدولة ، غير أن الفشل في التنمية أدى إلى الاتجاه المعاكس وهو تخصص الدولة باسم الخوصصة والليبرالية في ظل موجة من العنف السياسي.

إن النضال السلمي والوسائل السلمية فشلت في تحقيق تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي ، ليفسح المجال أمام الكفاح المسلح لإنجاز هذا الهدف ، غير أنه فشل في تحرير البلاد من ديكتاتورية السلطة ، وبراثن التخلف ، والتهديدات الخارجية ، لذلك يجب أن يفسح المجال للنضال السياسي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من جدية ، معرجا على فشل مسار عنف النظام كما فشل عنف الاستيلاء على السلطة بالقوة ،

وفشل عنف القمع العنيف للحريات وتجريد الشعب الجزائري من حق التنظيم الذاتي والعنف السياسي والاقتصادي والثقافي ، كما أن مسار العنف الذي أثبت فشله كذلك وساهم في انحدار البلاد هو طريق الأصولية الإسلامية والأصولية المناهضة لها ، واللتان حاربتا التعددية في المجتمع وساهم كلا الطرفين في تفاقم الأضرار الناجمة عن الاستبداد والتعصب ، لذلك لابد من تغيرهما بإتجاه الحوار من اجل إنقاذ البلاد من الأخطار التي تهددها ، وهي الديناميكية الحركية التي افتتح بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عهدته الأولى .

وفي الأخير خلصت كل القناعات الوطنية الفردية والجماعية إلى أن العنف قيمة سياسية غير مجدية لتغيير الأنظمة السياسية ، وبهذه النتيجة كان للعنف السياسي دوره في إعادة ترتيب ميزان القوى السياسية ، وإعطاء رؤية جديدة للعمل السياسي بالجزائر قوامها الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، وهي الرؤية التي نتفحص قيمها في الفصل الرابع من الأطروحة.

الفصل الرابع: القيم السياسية بالجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وموقع إحداثيتها في معلم القيم الديمقراطية.

المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري و البحث عن القيم البديلة لقيم ديمقراطية الوجاهة المفقودة.

- انتخاب الرئيس في افريل 1999م وأزمة قيمة الشرعية الديمقراطية.
- المعالجة السياسية للأزمة الامنية بالجزائر ولقيم الشرعية المفقودة.

1- مشروع الوئام المدني . 2- مشروع المصالحة الوطنية.

- المدخل اللغوي لمعالجة الأزمة السياسية عشية أحداث منطقة القبائل.

المبحث الثاني : القيم السياسية لنظام السياسي من خلال السياسات العامة كمورد إضافي في كسب الشرعية .

- غايات الإصلاحات والتعديلات القانونية التي شهدتها المنظومة التشريعية.
- البرامج العملاقة ووظيفة دعم الشرعية المفقودة.
- الفساد السياسي والإداري والمالي ووظيفة تقويض الشرعية المكتسبة.

المبحث الثالث :العهدة الثالثة والرابعة بين محظورات القيم الدستورية و قيمة الإستمرار السياسي في الحكم.

- التعديلات الدستورية وأولوية قيمة الإستمرار في السلطة السياسية على مقتضيات القواعد والقيم الدستورية.
- قيم الثورات العربية وأثرها على منظومة القيم السياسية .

1- تأثيرها على مستوى السلطة .

2 - تأثيرها على مستوى المعارضة والرأي العام.

المبحث الرابع: أزمة القيم السياسية ورهنات التحول الديمقراطي بالجزائر.

- أبعاد أزمة القيم السياسية بالجزائر
- رهنات التحول الديمقراطي بالجزائر.

1- رهان التنشئة السياسية . 2- رهان التنمية الاقتصادية.

3- رهان الثورة العلمية و المعرفية.

4- رهان قيام وبروز مجتمع مدني و فتح نقاش وحوار.

5- رهان تغيير النظام السياسي.

خـــاتـــــمة:

المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري و البحث عن القيم البديلة لقيم ديمقراطية الواجاهة المفقودة.

مقدمـــة:

لقد فتحت استقالة رئيس الجمهورية السيد اليمين زروال السؤال واسعا لرحلة البحث عن مرشح السلطة من جديد ، لكن هذه المرة بشروط جديدة مخالفة لتلك الشروط التي اختلقتها لإلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992م ، فبينما كانت السلطة في تلك الآونة تبحث عن رجل يتصدى للزحف الإسلامي الذي تقوده الجبهة الاسلامية للإنقاذ على مؤسسات الدولة ، فإنها في هذه الفترة تريد البحث عن شخصية قيادية تقود المصالحة الوطنية مع كافة الاطراف المتضررة في سنوات الفوضى والجنون الجزائري ، التي نشطت أحداثها الدامية فوضى وحمى المعارضة الاسلامية وتعنت السلطة المتعجرفة.

وإذا كان اشتعال الأعمال الارهابية التخريبية قد أملى على السلطة البحث عن الشخصية القيادية التي تتلاءم مع هذا الموقف من خلال شخصية السيد اليمين زروال العسكرية ، في إطار سياسة عامة عنوانها الكل الامني ، فإن الموقف الجديد الذي فرضته الاحداث على أرض الواقع يقتضي البحث عن شخصية جديدة تتلاءم مع متطلبات الظرف الجديد ، والذي يقتضي التوجه إلى الوئام المدني والمصالحة* الوطنية ، بغرض الخروج من المأزق الامني للبلاد ، وهذه الشخصية لا يمكن إلا أن تكون خارج المؤسسة العسكرية ، ولها من صفات المدنية ما يتماشى مع هذا الهدف الجديد ، وقد وجدت السلطة في شخص المترشح عبد العزيز بوتفليقة ما يلبي شروط هذا الظرف ، وبهذا دشنت الجزائر عهد نظام سياسي جديد بمفهوم régime politique وليس بمفهوم system politique **بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهي المرحلة المراد رصد قيمها في هذا الفصل الرابع.

انتخاب الرئيس في افريل 1999م وأزمة قيمة الشرعية الديمقراطية: لم تمنع الأعمال الإرهابية و لا الضعف الذي لحق بالسلطة السياسية جراء الأعمال الارهابية والتخريبية*** التي باشرتها الجماعة الاسلامية المسلحة ، وبمقدار أقل الجيش الاسلامي للإنقاذ ، من أن تثنيها على اللجوء إلى الانتخابات كقيمة سياسية وسيطية للديمقراطية من أجل كسب شرعية ضاهرية للحكم ، على الرغم من أن السلطة

*: لقد عملت السلطة السياسية بالجزائر بإحدى نظريات القيادة وهي نظرية الهدف ، والتي يرى أصحابها أنه إذا تغير الهدف المراد تحقيقه فإنه لابد من تغيير القائد والبحث عن الاخر الذي يتلاءم مع الهدف الجديد (أنظر د. سيد الهواري ، الادارة الاصول والأسس العلمية. مصر: مكتبة عين شمس ، 1976م ، ص432).

**: يتغير النظام السياسي بمفهوم rigime politique بتغير رئيس الجمهورية الذي يأتي ببرنامج سياسي يغلب عليه طابع التقنية على ضوئه تكون السياسات العامة للدولة ، في حين أن معنى النظام السياسي بمفهوم system politique ينصرف إلى القيم والآليات التي تحكم نظام تأسيسه وإشتغاله.

***: لقد بلغت الخسائر البشرية نحو150ألف قتيل ، وبين سبعة إلى عشرة ألاف مفقود ، ومليون مشرد ، وأضرار في البنى التحتية قدرت ب20مليار دولار ، ولقد كان ربيع 1994م الحقبة الاسوأ في الجزائر ، لكن في عام 1995م بذل الجيش جهودا جمة لوضع معادلة الرعب إلى جانبه ، وفي سنة2000 تمكنت الحكومة من التأكيد على أنه تمت السيطرة على معظم تحركات الجماعات المسلحة ، وأنه لم يبقى الحديث إلا على بقايا العنف والارهاب ، وفي هذا الصدد صرح الجنرال "محمد تواتي" أن خطر وقوع الجزائر تحت وطأة جماعات شبيهة بطالبان أستبعد ، على الرغم من العراقيل البالغة التي لا تزال قائمة. (أنظر رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : أوراق كارنغي . مركز كارينغي للشرق الاوسط ، العدد 07 – كانون الثاني /يناير ، 2008 ، ص04-05 من الرابط الالكتروني .....).

كانت في أيدي الجيش وقوى الامن ، وهي الضاهرة التي دعاها " أندرياس شيدلير" بالسلطوية الانتخابية[1].

ولقد وضع السيد الرئيس ليمين زوال باستقالته من منصب رئيس الجمهورية النظام السياسي أمام مشكلة البحث عن مرشح له ، ولم يستطع في رحلة البحث عن المرشح البديل الخروج عن مبدأ الشرعية الثورية التي على أساسها يختار رئيس الجمهورية ، وذلك لأن النظام اختار أن يبحث عن مرشحه ضمن الشخصيات المولودة قبل تاريخ 1954م والتي يستوجب عليها أن تكون قد شاركت في ثورة التحرير الكبرى بدل البحث عنها في صفوف الشخصيات التي ولدت بعد تاريخ1954م ، والتي يعكس إختياره لها القطيعة مع مبدأ الشرعية الثورية والإنخراط في منطق جديد لإختيار المرشحين ، وهو توجه كفيل من أن يوضح توجهات النظام السياسي المستقبلية ، كما أن ميله إلى جيل الثورة يوحي باستغراق النظام السياسي في هواجس الماضي* بالمقارنة مع استيعاب تحديات الحاضر والمستقبل ، وقد عكست حجة عدم قبول ترشح الشيخ "محفوظ النحناح" المتمثلة في عدم مشاركته في الثورة التحريرية الكبرى ، قراءة مزدوجة ومتناقضة للقانون الذي تعد مؤسساته مصدرا له ، فتارة تمنح للشيخ صفة المجاهد والتي بها يدخل سباق الإنتخابات الرئاسية لعام 1995م ويحرم منها في رئاسيات 1999م وهو ما يفتح التأويل على أكثر من احتمال.

- الأول أن إقرار صفة "المجاهد" على مرشح في موعد انتخابي ، ثم نفيها عليه في موعد انتخابي لاحق يفتح التأويل على كفاءة الإدارة الجزائرية في تسير المشكلات المعقدة للمجتمع الجزائري ، بإعتبارها عاجزة في الفصل في مشاركة شخص واحد في الثورة التحريرية ، وهو ما يعزز من مصداقية الأصوات التي تطعن في عدد المجاهدين الذي مافتئ يزداد من فترة لأخرى مع إزدياد عمر الدولة الجزائرية المستقلة ، وهو العدد الذي يكلف الخزينة العمومية أعباء طائلة إضافية ، ويزداد التساؤل مرارة حينما يمتد ليشمل نزاهة الإدارة في تسير ملف المجاهدين ليطرح موضوع الفساد بقوة ، والمستثمر في دماء وعرق الشهداء والمجاهدين الذي جعل منهما السياسي الجزائري قيمة سياسية تمكن له الملك وتؤمن لهم المناصب السياسية ، وجعل منهما الإداري الجزائري ومعه الكهل والعجوز قيمة سلعية تدر عليهم الربح والثراء

1: نفس المرجع السابق ، ص 06.

*: يرى نيتشه بان " كثرة البحث عن الأصول يصبح سرطانا ، ومن كثرة ما ينظر إلى الوراء ينتهي به الأمر إلى الإيمان إلى الوراء أيضا... فالشيء الذي يرفضه نيتشه هو المعرفة المجانية ، أو المعرفة من اجل المعرفة ، فالمعرفة ينبغي أن تثير الشهية للإنخراط في الممارسة والعمل ن ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق وإعطاء الثمار". فالتاريخ يمكن أن يدفع ويساعد إذا نضرنا إليه نظرة موضوعية بعيدة عن التهويل والتهوين ، وأكدنا على الجوانب الايجابية فيه ، واستخرجنا العناصر الحية منه لكي تستمر وتنمو ، وإذا هضم جيدا دون إغفال نبض العصر وحاجاته ، والحاجة إلى التاريخ بالنسبة لنا تتعدى الحاجة الفلكلورية والاستئناس بالماضي ، وتصل إلى أن التاريخ هو الوعاء الذي احتضن القيم التي نقدسها ، فحضوره فينا يأخذ بعدا وطنيا ، ذلك أن فيه كانت التجربة الثورية الناجحة لنا ، لذلك فإن فهم التاريخ وحسن العلاقة معه هو الشرط الضروري للانطلاقة الحضارية لكل مجتمع من المجتمعات. (أنظر محمد محفوظ ، ثقوب في الوعي العربي- الإسلامي قراءة في الواقع وآفاق المعالجة . مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات الإسلامية ، العدد 20 ، السنة الخامسة ، صيف 1998م/ 1419هـ ، ص(31...33)).

ولقب الشرف المتمثل في "الشهيد" أو "المجاهد" ، إن مجتمع حال ساسته وكهوله وشيوخه هو هذا الواقع المرير لاشك بأنه في طريق الانهيار وليس في طريق التنمية والتطور والديمقراطية .

ـ الاحتمال الثاني: وهو الذي يرجح فيه التوظيف السياسي لهذا القيد في الترشح ، إذ يقود الاعتراف بصفة المجاهد لشيخ "محفوظ النحناح" في انتخابات 16نوفمبر1995م ، إلى ضرورة تواجده ضمن المتسابقين للانتخابات متجاهلين إمكانية فوزه وإحداث المفاجئة ، وذلك أن النظام فصل في نتائجها لصالح مرشحه الذي ينحدر من المؤسسة العسكرية ، فمشاركة مرشح عن الإسلاميين كفيل من أن يقدم النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية بأنه نظام لا يعادي الإسلاميين بقدر ما يعادي العنف* الذي يصدر منهم ، وهي حجة إضافية لتبرير إلغاء المسار الإنتخابي ، وحشد المواقف الخارجية المؤدية له.

أما تراجعه على منح صفة المشارك في ثورة التحرير الكبرى لشيخ "محفوظ النحناح" في الموعد الانتخابي لعام 1999م ، فلا يمكن أن يكون مبني إلا على ضوء دراسة مستفيضة لحقيقة نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة (نوفمبر1995م) ، والتي ترجح أن تكون قد كشفت عن الوزن السياسي و الامتداد الشعبي للرجل في الساحة الوطنية ، مما جعل النظام يتجه إلى إقصائه في ظل رغبته للعودة إلى الشرعية الشعبية غير المطعون في مصداقيتها عن طريق التزوير من جهة ، ومن جهة أخرى بحث عن نسبة عالية من الأصوات المؤيدة للمرشح " عبد العزيز بوتفليقة" ، بإعتباره مقبل على ملفات شائكة يتطلب البث فيها الاستناد إلى الشرعية الشعبية ذات المنسوب الشعبي العالي ، وإلى خطاب سياسي غير تبريري لخطوة إلغاء المسار الانتخابي ، أساسه الاعتراف بأخطاء الجميع بما فيه قرارات السلطة القاضي بتوقيف المسار الانتخابي ، وهو الخطاب الذي يتوقع أن يكون مرددوه السياسي عالي المفعول إذا ما استغلته حركة مجتمع السلم لصالح مرشحها المفترض .

لقد دخل المرشح عبد العزيز بوتفليقة سباق الرئاسيات لعام 1999م مع ستة من المرشحين هم : مقداد سيفي ، مولود حمروش ، يوسف الخطيب ، أحمد طالب الإبراهيمي ،وعبد الله جبالله ، بصفته مرشحا مستقلا ، وهي الصفة التي حرص النظام السياسي الجزائري تقديم مرشحيه للانتخابات بعد الانتخابات الرئاسية التي أعطت للرئيس الشاذلي بن جديد عهدته الثالثة ، وذلك لإظهار الرئيس على أنه شخصية جامعة غير مختلف عليها من جهة ، واجتناب ظهور مؤسسة الرئاسة على أنها محل احتكار حزب وحيد ، خاصة وأن النظام ليس على استعداد للتداول على هذا المنصب حتى بين الأحزاب المحسوبة بالولاء عليه ، كما أن اجتناب عدم الاستقلالية ينم على نظرة النظام السياسي الجزائري إلى التعددية السياسية ، والسقف السياسي المحدد لها والمتمثل في عدم قبول تواجدها في أعلى منصب بالدولة وهو الرئاسة ،

*: يعد الشيخ محفوظ النحناح من الشخصيات الإسلامية السباقة المنددة بالعنف الذي أشعلته الفصائل الاسلامية المسلحة بعد توقيف المسار الإنتخابي.

وعدم السماح بالحصول على الأغلبية الشعبية في المؤسسة التشريعية حتى لا تكون مصدر ضغط على الرئيس.

وقد راهن صناع قرار المرشح الرئاسي على الشرعية المزدوجة* التي يتمتع بها الرئيس أكثر من الشرعية الشعبية التي تمر على الصندوق يوم الانتخاب ، وذلك لقدرته على التحكم في نتائجها رغم أن الشرعيتين السابقتين تعضد الشرعية الشعبية بقوة ، وبالفعل هذه الشرعية المزدوجة للرئيس مكنته من أن يظهر بمظهر رجل السلطة القوي الذي خاض انتخابات العهدة الثانية في 2002م ، وكسبها بشرعية شعبية بسطت ظلالها على العهدة الثانية للرئيس الجزائري[1].

إن دخول سباق الرئاسيات مع هؤلاء المرشحين وبصفة الإستقلالية كفيل بأن يتمتع مرشح النظام الفائز فيه بقدر كبير من الشرعية ، غير أن هؤلاء الستة قرروا الإنسحاب في أخر لحظة تاركين الساحة الإنتخابية فارغة ، لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة و بقدر ما كان الإنسحاب هبة سياسة له ، بقدر ما كان سحب لبساط الشرعية من تحت قدمي المرشح الوحيد ، حتى وإن كان انتخابه بنسبة عالية من أصوات الشعب ، ذلك أن أحد شروط الإنتخابات الديمقراطية هي إجرائها في جو من المنافسة **، وهو العنصر الذي ينقص ويشوب هذه الإنتخابات ، والذي يجعلها تقترب إلى الإستفتاءات الشعبية التي عاشتها الجزائر في عهد الأحادية الحزبية .

إن محاولة بسيطة لتصنيف المرشحين الستة المنسحبين من سباق الإنتخابات الرئاسية وفق معيار درجة اقترابهم من السلطة ، وإقترابهم من بعضهم البعض يكشف لنا عن أربعة مجموعات سياسية هي :

- المجموعة الأولى الممثلة في السادة : يوسف الخطيب ، مولود حمروش ، مقداد سيفي وهي مجموعة على درجة قريبة من دوائر السلطة ، ذلك أنها كلها تولت مناصب المسؤولية في عهد الانفتاح السياسي أو الأزمة السياسية بعد 1991م ، كما أنها قريبة من بعضها البعض في توجهاتها السياسية.

- المجموعة الثانية والممثلة في شخص السيد أحمد طالب الإبراهيمي الذي يمثل عهد النظام البومديني البائد ، وهو على مسافة أبعد من النظام السياسي الحالي بالمقارنة مع المجموعة الأولى وأقرب بمقارنته مع المجموعة الثالثة والرابعة .

---

*: تكمن الشرعية المزدوجة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الشرعية الكارزماتية التي يحملها الرجل كونه من رجالات ورفاق الرئيس هواري بومدين الذي يحسن فن الإتصال الجماهيري عن طريق الخطب السياسية التي يتقن ديباجتها ونبراتها وحركاتها ، وهي البداهة التي تغذيها تجربته السياسية في العديد من المسؤوليات السياسية وعلى رأسها "وزارة الخارجية" ، ومن شرعية البرنامج الانتخابي المرتكز على إطفاء نار الفتنة وإعادة السلم المدني والعمل على إعادة مكانة الجزائر في الساحة الدولية ، واستعادة كرامة المواطن الجزائري وهي أهداف لا يختلف عليها أي جزائري.

1: عبد الله بوقفة ، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد ، دراسة مقارنة تاريخية قانونية سياسية. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006م ، ص221.

**: يمكن أن يكون إجراء "إنتخابات تنافسية وحرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع الشامل المدخل الرئيسي الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية وهي مؤشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل. (أنظر غيورغ سورسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، السيرورات والمامول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطاينة ، الطبعة1 ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص(90-91).

- المجموعة الثالثة والممثلة في شخص السيد آيت أحمد ، وما عرف عليه من اتخاذه مسافة بعيدة تجاه النظم السياسية المتعاقبة على حكم البلاد ، ويعد تخندقه في صفوف مجموعة العقد الوطني أجل مظهر لذلك .

- المجموعة الرابعة وهي الممثلة في شخصية الشيخ عبد الله جبالله والذي يعرف بتوجهه الإسلامي وعصيانه عن الترويض وتنشيطه لفعاليات مجموعة العقد الوطني.

إن وصول هؤلاء الأشخاص بالإجماع إلى قرار الانسحاب من سباق الانتخابات الرئاسية رغم اختلاف درجة تقاربهم وتباعدهم من السلطة من جهة ، ومن جهة أخرى درجة تباعدهم و تقاربهم بعضهم البعض ، يوحي أن الضمانات التي مافتئت السلطة تؤكدها على حرية ونزاهة الإنتخابات لازالت بعيدة التجسيد في الميدان ، كما أن درجة القرب من النظام السياسي لم يدفع المجموعة الأولى الممثلة في الشخصيات الثلاث الذين مارسوا مسؤوليات بإسمه إلى عدم الانسحاب ، والقبول بإضفاء الشرعية والمصداقية على المنافسة الانتخابية التي ينظمها النظام السياسي الذي إستأجرهم في فترة ما من تاريخ الوطن ، وهذا يدل على أن النظام السياسي الجزائري يفتقد إلى حد أدنى من القيم السياسية واللحمة الإيديولوجية أو السياسية التي تجعل من المسئول القديم أو الخارج منه حديثا على صلة به ، وأن ممارسة المسؤولية في ظله لا تعدو أن تكون وظيفة تتعدى مهمة الاسترزاق إلى النهب والخطف والثراء ، على خلفية أن السلطة غنيمة من صانع القرار السياسي لا يمكن أن تتاح في كل اللحظات التاريخية ، وهي الخلفية الفكرية التي نجد معناها أيضا لدى الأسرة الثورية التي تعتقد بأولوياتها في الحكم كمقابل لتضحيات التي قدمتها ضد المستعمر .

إن قرار الإنسحاب من طرف المجموعة الستة من جملة ما يعنيه كذلك رفض مزدوج بين طرفي العملية الانتخابية ، فبينما نجد السلطة ترفض من أن يكون أحد المرشحين المنسحبين هو الرئيس المحتمل للبلاد ، من خلال المبررات التي ساقتها للفائز مسبقا على المجموعة لتبرير انتخابه ، نجد بالمقابل رفض النخبة المرشحة لأن يعتلي مرشح فائز مسبقا منصب الرئاسة على ظهرها وبشرعية مباركة بحضورهم ومشاركتهم ، كما أن قرار الإنسحاب عبر عن إمكانية أن يحدث التقارب بين التيارات السياسية المختلفة المتباينة حينما يتعلق الأمر بمواجهة السلطة* ، ويزداد التقارب بينهما إلى درجة الالتحام حينما يتعلق الأمر بطرف أجنبي، وليس أدل على ذلك تلبية المعارضة المسلحة بمنطقة القبائل في بداية الإستقلال لنداء الرئيس "بن بلة" ، حينما استغاث " ياخوتي حقرونا" جراء الإجتياح المغربي للأراضي الجزائرية ، فمواجهة خطر مشترك يعد دائما وسيلة فعالة من وسائل التوحيد ، ولذلك فموقف المقاطعة المشترك هو تحقيق هدف مشترك يدخل في صميم توحيد الصفوف ضد مرشح النظام ، ذلك أن مقاطعة الانتخابات

*: يعد تأسيس " تنسيقية الانتقال الديمقراطي" التي ضمت العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية نموذجا اليوم لهذا التقارب.

تعني من جهة أن المجتمع غير مسيس ، وبالتالي سيكون للأزمة السياسية أثارها الاجتماعية والسياسية من خلال وجود عدد كبيرا جدا ممن يجري استبعادهم من الحياة العامة ، لأنه لم يعد يبدو أن فيهم أي نفع اجتماعي ، كما أنها تزيد من نمو الأحزاب السياسية المتطرفة ، وهي تساهم أيضا في إضعاف الروابط الاجتماعية والسياسية ، ومن جهة أخرى تعني أن المجتمع مسيس لدرجة لم تقنعه كل الأطروحات السياسية وهنا يعبر عن حالة أزمة في الحياة السياسية بالوطن والبلاد[1] ، فالمواطنة الصالحة لا تعني فقط ذهاب المواطنين إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب والإدلاء بأصواتهم* ، بل لا بد من وجود المبررات الصحيحة لانتخاب هذا المرشح عن غيره ، والكثير من المواطنين الذين لا يفقهون أبجديات السياسة ويشعرون بقصورهم تجاهها ، لكنهم يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع بدافع الواجب والانتماء إلى المجموعة الوطنية ، وهذه السلوكات عادة ما نجدها عند غالبية الشباب أو الشيوخ غير المسيسين الذين يمتلكهم الشعور بالأنا لحد عدم الاهتمام بقضايا الشأن العام ، خاصة مع تعقد عملية الاختيار في ظل تعدد البدائل والاختيارات ، فحصر الانتخاب في مفهوم الواجب الوطني لا يؤسس لعملية سياسية رشيدة ، بل لا بد من أن يكون وسيلة لتعبير عن أراء ومواقف وانتقادات ومطالب سياسية[2].

لقد اجتمع في بداية العهدة الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عاملين أساسين لبناء حكم الزعيم الأوحد ، ليس فقط على حساب قيم الديمقراطية الحقيقية بل على حساب ديمقراطية الواجهة ، ويتمثل العامل الأول في افتكاك الرجل موافقة المؤسسة العسكرية على مجيئه إلى الحكم بكامل صلاحيات الرئيس ، وأنه لا يقبل أن يكون نصف أو ثلث رئيس ، وهي الموافقة التي منحت له الثقة على أن يمضي في الحكم وفي مفكرته السياسية كل مبررات المواجهة المحتملة مع المؤسسة العسكرية أو مع باقي الأطراف الأخرى .

إن المتأمل في طريقة إبرام العقد السياسي الذي جاء على أساسه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نجده يتناظر بالتقريب مع العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه "هوبز" والمؤسس للحكم المطلق ، ففي نظره يعود ميلاد هذا العقد إلى الطابع الصراعي الذي يحكم الحياة الاجتماعية ، والتي تغذيها بالدرجة الأولى الطبيعة الفطرية للإنسان بإعتباره ذئب لأخيه الانسان ، وقد بلغت درجة الصراع والحقد لدى مختلف الأطراف المتصارعة للقبول بطرف ثالث خارج الصراع يبرمون معه عقد اجتماعي بدون شروط ، بموجبه يتنازلون عن كامل حقوقهم مقابل توفير لهم الأمن والاستقرار وإخماد الصراع بينهم ، ولهم في ذلك كامل

1: دومينيك شنابر ، الجدل الأوروبي بشأن المواطنة . ترجمة : أحمد محمود ، مجلة الثقافة العالمية ،

*: تحرص السلطة عشية الانتخاب على حث المواطنين للذهاب يوم الإنتخاب للإدلاء بأصواتهم عن طريق الومضات الاشهارية المختارة التوقيت بدقة في وسائل الاعلام العمومية ، ولا تحرص على فتح الفضاء العام للفعل التواصلي من أجل إنضاج الطروحات والرفع من مستوى الوعي والثقافة السياسية ، لأن البشرية إذا إستطاعت أن تحقق إرتقاء في وعيها حسب رأي "جون باينس" سوف يتوقف العنف ، وتنتهي الحروب ، والجنوح والارهاب ويقتنع الجميع بعدم إنتهاك الشريعة الكونية وقيم الديمقراطية. للمزيد من الاطلاع أنظر (جون باينس ، أسس التعامل والاخلاق للقرن الحادي والعشرين .ترجمة : أحمد رمو ، الطبعة الثانية ، دمشق : دار علاء الدين لنشر والطباعة والتوزيع ، 2006م ، ص86).

2 : pierre bréchon, l'individualisation des attitudes politiques. Quelles conséqueance pour la prochaine éléction p02,(colloque L'enjeu de la présidentielle et l'évolution du système des partis présidentielle francaise ? https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/.../ politiques francais),oxford, samedi 25novembre 2006,

الصلاحيات والأساليب والأدوات التي تحقق له هذه المهمة وهو العقد الاجتماعي الذي أسس للحكم المطلق ، وهو تصور فكري تبريري لواقع الملكيات التي شهدتها أوربا في القرن السابع عشر وخاصة في إنجلترا[1].

إن وجه الشبه بين عقد "هوبز" الاجتماعي وطريقة مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة هو ذلك الصراع الدموي بين الإخوة الأشقاء سواء من السلطة أو الجماعات المسلحة ، وقد بلغت درجت تعقيد الأزمة إبرام عقد مع السيد عبد العزيز بوتفليقة كطرف خارج دائرة الصراع وإعطائه كامل الصلاحيات لان يكون رئيسا بالتمام والكمال لا نصف ولا ثلث رئيس ، مقابل تحقيق الأمن والاستقرار عبر مشروع الوئام والمصالحة الوطنية ، لقد سمح له هذا العقد أن يتخذ من أخيه مستشارا لديه ومن أخته المسئولة على مطبخه ومن أبناء جهته جل وزراء تنفيذه بدافع الريبة في الكل وتحقيق الأمان ، خاصة وأن سيناريو إغتيال بوضياف ماثل أمامه بصورة التلفزيون الرسمي الذي غطى زيارة الرئيس إلى ولاية عنابة.

أما العامل الثاني الذي ساعده بالانفراد بالحكم فهي قدرة الرجل الخطابية والإقناعية والمستدعاة من رصيده النضالي الثوري والدبلوماسي ومسؤولياته السياسية ، الشيء الذي أكسبه قدرة فائقة على الاندماج والتكيف مع السلوكات التي يتطلبها الموقف ، كأن تراه مقتضب الحاجبين وحادق العينين مضفيا على شخصه هالة من الشخصية الكارزماتية التي عاشها مع الرئيس هواري بومدين ، أو تراه يلعب الكرة مع الرياضيين في مناسبة تخصهم ، ويرقص مع الشيوخ والعجائز في "وعدة* من الوعدات" أو حشد من حشود استقباله ، كل هذا أكسبه مكانة لدى الكثير من شرائح المجتمع نتيجة مزاوجته بين الشخصية الكارزماتية التي تميل إلى الحزم والاتزان والشخصية المتفتحة والعصرية والحديثة ، وهو ما أوقع الشيوخ والشباب وهواة ممارسة السياسية من قيادات الأحزاب والوزراء في أسره ، كما عمد إلى معالجة لب الأزمة الجزائرية المتمثل في الأزمة الأمنية من خلال مشروع الوئام والمصالحة الوطنية.

المعالجة السياسية للأزمة الامنية بالجزائر ولقيم الشرعية المفقودة.

مشروع الوئام المدني و المصالحة الوطنية البديل الفعال لقيم الشرعية المفقودة:

يعد مصطلح الوئام المدني والمصالحة الوطنية والعفو الشامل** إحدى المصطلحات الملتبسة التي تحتاج إلى توضيح ، ذلك أنها تحمل على العديد من المعاني والأوجه ، فهناك من القراء من ينصرف ذهنه إلى أن العفو لا يقتصر على وضع العشرية السوداء بقدرما يمتد إلى كافة حقبات التاريخ ، وهنا يجد

1: يحي أحمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة . بيروت : دار النهضة العربية ، 1983 ، ص97.

*: هي احتفالات تصاحبها أهازيج ورقص في ظل حضور شعبي كبير ، تقام في مكان يتواجد فيه ضريح من أولياء الله الصالحين ، وقد اكتست طابع الدورية السنوية على العموم ، وهي في الغالب تعبر عن نذر مقدمة إلى الله مقابل طلبهم لحاجاتهم وأمانيهم.

**: يعد العفو من صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب المادة07/77 من الدستور ، بصفته القاضي الاول في البلاد ، وهي تمس الاشخاص المحكوم عليهم بحكم نهائي ، بعد إستشارة المجلس الاعلى للقضاء حسب المادة 156 من الدستور ، وحق يمارسه كلما حلت مناسبة دينية أو وطنية.

الألاف من الحركة الجزائريين في الحقبة الاستعمارية تحت هذا الامتياز خاصة وأن قضية العلاقات الجزائرية الفرنسية على درجة كبيرة من الحميمية في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وقد تفهم المصالحة والعفو مع اليهود والمعمرين الذين كانوا يعيشون في الجزائر ثم تركوها عشية الاستقلال ، وقد يفهم عدم إبداء موقف رسمي من السلطة لرغبة المغني اليهودي "أنريكو ماسياس" زيارة مسقط رأسه قسنطينة ضمن هذا السياق ، وهي الرغبة التي فصل فيها الشعب بالرفض لها ، وقد تفهم المصالحة والعفو الشامل مع هؤلاء الاشخاص الذين أثروا على حساب الشعب وأزماته التي مر بها ، والمتواجدين في مواقع المسؤولية ، وهم أشخاص أصحاب نفوذ في دواليب السلطة ولا يريدون أن يبتعدوا عن المسرح السياسي إلا إذا حصلوا على ضمانات عدم المحاسبة ، وقد ينصرف الفهم إلى أطراف الأزمة المتضررة في العشرية السوداء وهو الفهم الأقرب إلى منطق التحليل[1].

لقد إستطاع بوتفليقة في بداية عهده أي بعد ثلاث أشهرا تقريبا أن يجمع حوله كل الأحزاب الوطنية المحافظة والإسلامية ، والأحزاب الديمقراطية المشكلة من رموز أطروحة الإستئصال والذين كانوا يرفضون بتاتا الحوار والمصالحة ويميلون إلى الحل الأمني والمواجهة في معالجة الازمة ، وقد إستطاع الرئيس المنتخب أن يجسد خطابه التجميعي والتصالحي من خلال إصدار قانون الوئام المدني ، كإطار قانوني لمعالجة العنف وممارسة العفو ، إلا أن أنصار الإستئصال ورفض الوئام عادوا من جديد عبر إغتيال الشيخ عبد القادر حشاني* العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كمحاولة منهم إلى إفشال كل مجهودات الوئام المدني والمصالحة الوطنية[2].

وتعد المصالحة الوطنية خطوة لإعادة التماسك الاجتماعي والتي ينبثق عنها المظهر العقلاني للسلطة على مستوى الدولة ، وهي تغيير لعلاقة عدائية بين طرفين أو جماعتين إلى
علاقات تناسقية قائمة على التعايش[3] وليس التناحر ، فالامن بنظر هوبز هو الأكثر أساسية بين جميع القيم الانسانية ، فهو الاساس المتين الذي نعتمده لبناء صروح حياتنا الفردية والجماعية ، والدولة في الاصل كانت ترتيبا أمنيا ولتزال كذلك في العمق تحرص على تأمين الامن الشخصي للمواطنين وممتلاكاتهم وهي المهمة الرئيسة للقانون الجنائي في الدول
الجديرة بأن تحمل إسم الدولة[4] ، وقد إقتضت المصالحة ثلاث خطوات رئيسية لإتمامها وهي:

1: عبد الحميد عمر ، الجزائر العفو الشامل على من؟ مجلة السنة العدد 138 ، ص(65...68). من الرابط الالكتروني
*: نشير هنا إلى أن عبد القادر حشاني كان من دعاة السلطة إلى إشراك الجناح السياسي في الهدنة التي أبرمت مع الجناح العسكري للجبهة الاسلامية للإنقاذ المثمثل في الجيش الاسلامي للإنقاذ بقيادة أميره النبي مدني مزراق.
2: أ .شمسة بوشناقة ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000 . مجلة الباحث عدد03-2004 من الرابط الالكتروني
3: فاضل أمال ، السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية. مجلة دراسات إستراتجية ، تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية بالجزائر ، جانفي 2009م الموافق لـ محرم 1430هت ، ص20
4: جاكسون ، مرجع سابق ، ص340 .

- موقف المرشح عبد العزيز بوتفليقة من الوضع العام بالجزائر ، وهو ما يعني الحالة التي يكون فيها المرشح مستعد للتجاوب بشكل ما مع الوضع المؤثر والمحفز للفكرة.

- طبيعة الثقافة السياسية للمرشح عبد العزيز بوتفليقة التي تتحكم في عقله الباطن وتستخدم كوسيلة للتواصل مع كافة أفراد وفعاليات المجتمع والأطراف المشكلة للأزمة.

- الدور المرتقب من المرشح عبد العزيز بوتفليقة والمتمثلة في مجمل السلوكيات والمواقف والسياسات التي يسلكها والموافقة لما يضمره وينتظره المجتمع ، وهو الدور الذي شكل فاتحة سياسته في العهدة الأولى له ، وهي سياسة جديدة جمع لها كل الحجج الإقناع السياسي والتحرك الرمزي والدعاية السياسية من أجل تحطيم الآراء والمعتقدات وقيم سياسة الكل الأمني لدى كافة أفراد المجتمع ، وأطراف الأزمة خاصة ، وخلق وتوليد إتجاهات المصالحة والعفو والتسامح وتقوية قيم المواطنة من خلال الحفاظ على الوطن ، وهو العمل الذي خلق ونشط استعداد للموافقة على توجهات سياسته وأطروحاته خاصة لدى الأشخاص الذين لم يكونوا ضحايا المأساة الوطنية ، وقد ابتعد الرئيس قدر الإمكان عن الدعاية التضليلية التي تلجأ إليها الأنظمة الشمولية ، وانتهج الدعاية الاحترافية القائمة على الاقتناع الديمقراطي[1] ، والتي أساسها مجابهة الفكرة بالفكرة والحجة بالحجة والمشاعر بالمشاعر المتبادلة.

فغاية التسويق السياسي هو إشباع أمال وطموحات غالبية أفراد المجتمع من خلال جهود الدولة في تحقيق الأمن والاستقرار وتطوير وتنمية المجتمع في إطار ما يحقق مصالح وأهداف النظام السياسي[2] ، كما ساهمت هذه الدعاية الاحترافية للترويج على أن الجزائر في طريق التحول الديمقراطي في الدوائر الخارجية الغربية ، وهذا المدخل الدعائي للتحول الديمقراطي يتضمن أغراض متعددة ، فهو إما بغرض إستمرار الحصول على الاستثمارات الأجنبية والخارجية والتقانة والتكنولوجية المتقدمة ، أو لتأمين إستمرار نخب معينة في السلطة بحيث يوفر لها الجانب الدعائي تأييد الحكومات الغربية[3].

وقد عمل الرئيس على الترويج لسياسته داخليا وخارجيا* ، ففي الداخل نجده قد كثف في مخاطبة الرأي العام الداخلي مستغلا كل موعد ومناسبة ، ففي كلمته بمناسبة انطلاق السنة الدولية لثقافة السلم بسطيف في 1999/09/14م ، ذكر أن الجزائريون بتاريخهم الثقافي العريق مهيئون ومطالبون مرة أخرى بإشاعة روح السلم ونشر ثقافة المحبة وتكريس تقاليد الوئام ، وذكر بأن الجزائر هي أرض سلام ،

1: محمد محمد إبراهيم ، التسويق السياسي. الطبعة الأولى ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م ، ص130.

2: نفس المرجع السابق ، ص132.

3: أحمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وأفاق غائبة . المستقبل العربي ، العدد 155 ، جانفي 1992م ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص06.

*: أما خارجيا فقد عمل على الترويج لسياسته من خلال العديد من المواعيد الدولية نذكر منها : خطابه بمعهد دراسات السياسة الخارجية بميلانو في إيطاليا في 1999/11/17م ، خطابه في تجمع ريميني للصداقة بين الشعوب بإيطاليا في 1999/08/23م ، كلمته في مأدبة غذاء أقامتها على شرفه مؤسستا كارنجي أندرو منت فور أنترناشونال بيس وأفريكا سوسايتي خلال زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/07/13 ، كلمته بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية بجوهانسبورغ في 2001/10/18م ، كلمته في لقاء المنتدى الدولي لمجلة "passages " بباريس في 2000/06/15م...الخ.

وكفاحها كان دائما من أجل السلام ، فالسلام سلوك حضاري جزائري وسيرة يتصف بها الجزائريون ، إن ثقافة الشعب الجزائري العربية الإسلامية الأصيلة وحضارته الانسانية العريقة هي ثقافة سلم وحضارة أمن ووئام ، فهي ثقافة تنبذ العنف وتمقت الحقد ، وتتعالى على السلوك العنصري البغيض[1].

وفي كلمته في المؤتمر العالمي الأول للسلم والتضامن بالجزائر في 2002/07/03م خطب قائلا " إن الإرهاب الصادر عن الدولة لا يمكن أن يقوم على أي تبرير مقبول بل يجب أن يلقى الاستنكار الجماعي الصريح ، وفي المقابل فإن العنف الذي يلجأ إليه بعض الأفراد أو المجموعات غالبا ما يكون وليد اليأس والإحباط أمام وضع لا مخرج منه ، وضع تتفاقم فيه الفوارق الاجتماعية والتمييز والحيف ، ويكون أحيانا من الصعب إقناع ضحايا جور النظام الاجتماعي بأن العنف لا يحل أية مشكلة ، وأن السلم هو أن نطالب بالحقوق بالطرق السلمية والحوار ، حقا ينبغي لمحاربة هذا الإرهاب أن نعمد إلى وسائل عسكرية ذلك لأنها محاربة تكتسي حرب حقيقية ، غير أن استئصال شأفة الإرهاب يتطلب كذلك الاعتناء بكافة الوضعيات المولدة للعنف ، والتي تتجسد كلها عبر المظالم الاجتماعية والاقتصادية وإجحاف السياسة ، والحرمان من الحق في الحرية بوجه أخص[2] ، ويعتبر الأستاذ رشيد تلمساني أن الجزائر في مرحلة عبد العزيز بوتفليقة إنتقلت من مرحلة إنهيار القيم وتدهورها إلى حقبة من الاستقرار ، وهو الاستقرار الذي ساد فيه الأمن وعدم الخوف من الموت على أيدي الإسلاميين ، ولا الإختطاف على أيدي قوات الأمن ، وباتت الجزائر أكثر إنفتاحا على الإستثمارات الأجنبية[3].

لقد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن يقدم لنفسه بواسطة هذين المشروعين على أنه جدير بمنصب رئاسة الجمهورية ، وجدير بتحقيق الديمقراطية ، وقادر على تحقيق مصالح وأهداف الجميع في إطار النظم والقيم السياسية والاجتماعية للمجتمع ، وقد ساعده في ذلك قدرته الإتصالية والخطابية واندماجه مع الآخر في كل موضع يتواجد فيه ، كما ساعده في ذلك تأهيله وإعداده التاريخي والسياسي وملامسته لإهتمامات ومشاكل الشعب الجزائري وطموحاته وخصائص شخصيته.

وقد أدى نجاح مشروع الوئام والمصالحة الوطنية بالداخل إلى إستثماره لتحقيق النجاح بالخارج ، وذلك لإستطاعته أن يروج لشخصيته وللجزائر في المحافل الدولية ، مما أكسبه وللجزائر إحترام الدول وزيادة ثقتها فيها ، مما ينعكس أثره على زيادة التعاون معها في مجالات التنمية والاستثمار والتبادل...إلخ ، كما ينشط في النهاية عجلة التنمية في كل أبعادها ، غير أن هذه الدينامكية لم تكن في محيط مثالي بعيد

1: إبراهيم رماني ، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999- 2003) الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة . الطبعة 1 ، الجزائر : منشورات: ANEP ، 2003 ، ص82.

2: نفس المرجع السابق ، ص(97-98).

3: رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : أوراق كارنغي . مركز كارنغي للشرق الاوسط ، العدد 07- كانون الثاني / يناير 2008م ، ص01.

عن الحراك السياسي الذي شهدته منطقة القبائل جراء مقتل الشاب "ماسينيسا قرموح" ببلدية القصر ، وهي الاحداث التي جاءت بتوطين اللغة الامازيغية في التعديل الدستوري لعام 2002 .

المدخل اللغوي لمعالجة الأزمة السياسية عشية أحداث منطقة القبائل : لقد سبق هذا التعديل الدستوري موجة من أحداث العنف صنعتها منطقة القبائل ، وهي تعد الإنتفاضة البربرية الأخيرة إلى اليوم التي مست المنطقة ، وهي على صلة وثيقة بالفساد وسوء الإدارة وسياسات القمع ولا علاقة لها بالأصولية الإسلامية ومكافحة الإرهاب ، وقد بدأت في 18أفريل 2001 عندما اعتقلت قوات الأمن الشاب "ماسينيسه قرموح" وقتلته ، وهي الحادثة التي أوعزتها قوات الأمن إلى الخطأ المهني ، وقرأها الرأي العام المحلي البربري مثالا أخر لما يسمونه الحقرة والاضطهاد واللامبالات والإهمال ، وهي السلوكات التي عانى منها السكان المحليين حسب عضو الرابطة الدولية لحقوق الانسان في باريس "إدريس اليازمي" والتي أفقدت لديهم كل مصداقية عن الحكومة ، كما أفقدتهم جدوى نضال الأحزاب التي تنحدر من الأبعاد الثقافة البربرية للمنطقة ، وقد ترجم هذا اليأس برشق رئيس الحركة من أجل الثقافة والديمقراطية بالحجارة ، وهي الحادثة التي حفزته للانسحاب من الإتلاف الحكومي بسحبه وزيري المواصلات والأشغال العمومية.

وقد تزامنت هذه الأحداث مع فترة شديدة الحساسية لدى سكان الإقليم والمنطقة البربرية وهي موعد الاحتفال البربري السنوي بالربيع الأمازيغي ، احتفاء بأول إحتجاج مطلبي منظم بالحرية الثقافية واللغوية والديمقراطية عام 1980م ، ويمكن إرجاع هذا الوعي السياسي المبكر للمنطقة إلى كبر الجالية البربرية بأوربا وبفرنسا خاصة ، والتي أعطت لهم إحساس واسعا بالمبادئ والممارسات الديمقراطية ، وحس أكثر حدة لتغيبهم في موطنهم بالمقارنة مع بقية المواطنين الآخرين* ، و تعد هذه الأحداث أولى الأزمات السياسية التي تضع حكمة الرئيس عبد العزيز على المحك وقد أوعز في خطابة أن عناصر أجنبية تزرع الفتنة ووعد بإجراء تحقيق مستقل في مقتل الشباب ، وألمح إلى أن تعديلا دستوريا يجعل من اللغة البربرية لغة وطنية مع إمكانية ترسميها.

إن إرجاع أسباب أزمة منطقة القبائل إلى العناصر والأطراف الخارجية تستحضر في الذهن الوطني يد فرنسا فيها ، لإرتباط القضية الأمازيغية بالحملات التبشيرية الفرنسية بمنطقة القبائل ، في إطار تثبيت فرنسا تواجدها في الجزائر عن طريق سياسة فرق تسد ، ويأتي إصدار الادارة الاستعمارية قانون عام 1859م والذي بموجبه يخرج قبائل البربر من منطقة جرجرة عن أحكام الشريعة الاسلامية ، على خلفية

*: تأكد الأبحاث التاريخية أن الجزائر في عمقها التاريخي ذات أصول بربرية ، وإذا كانت االمواطنة تمنح بالأقدمية في إستطان منطقة ما فالبربري هو أكثر مواطنة عن بقية السكان الأخريين.

زعم فرنسا أن البربر يفضلون الاحتكام في أمور الزواج والطلاق والميراث إلى أعرافهم الخاصة ، بدل أحكام الشريعة الاسلامية[1].

وتاريخيا كان ظهور النزعة البربرية كحركة ذات طابع سياسي يعود إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (1946-1947)، على يد بعض الطلبة الذين تدفقوا إلى الانضمام إلى الحركة الوطنية من أجل مقاومة الاحتلال الفرنسي خاصة بعد أحداث08ماي 1945م ، وهم من الفئة التي لها حظا من التعليم الفرنسي والمتأثرين بالاديولوجية الشيوعية[2] ، وأول من دق ناقوس خطر هذا التيار البربري داخل صفوف حزب الشعب الذي أخذ إسم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية هو "أحمد بودة" عضو اللجنة المركزية أثناء الاجتماع في ديسمبر 1948م ، ولقد إلتقى "بناي" بـ "بودة" وحدثه عن حاجة إلى أن يوصى إلى القيادة الفيدرالية بفرنسا عن الطالب "محند علي يحي" الملقب بـ "رشيد" الذي أدرجته قيادة الفدرالية في صفوف المنظمة ، ونظرا لحيويته ونشاطه أصبح طرفا في اللجنة المديرة للفيدرالية بفرنسا ، والتي أقنعها عندما أنفجرت القضية البربرية في ربيع 1949م بإصدار لائحة تدين "خرافة الجزائر العربية الاسلامية" وتشيد بمقولة "الجزائر جزائرية" وهي الخطوة التي دفعت بالقيادة إلى إيفاد السيد "شوقي مصطفاي" عضو في المكتب السياسي ، و"صادق سعيدي" المعروف بمنطقة القبائل للإلتقاء بـ "محمد خيذر" ، و"بلقاسم راجف" لمقاومة التوجه الجديد للفدرالية من خلال إعادة هيكلتها ، وقد إستغرق هذا العمل ثمانية اشهرا[3] ، وقد وصف التقرير العام للجنة المركزية في المؤتمر الوطني الثاني لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في الجزائر 1953/06/04م هذه الازمة بـ "أن الحزب إصطدم بمعضلة داخلية خطيرة وهي النزعة البربرية التي هي إنحراف تعصبي ملون بالصبغة العنصرية والنزعة الشيوعية ، وعمل طائفي يرمي للتخريب والتمرد المكشوف على الحزب... والبربرية يمكن أن تبقى سلاحا في يد الاستعمار مادام الاستعمار قائما"[4].

أما عن موقف الزعيم الراحل حسين أيت أحمد من هذه القضية فيتضح جليا عندما أوفدت له قيادة الحزب شخصين هما "أحمد بودة" و"الحاج محمد " اللذين جمعهما وأياه لقاء ، فرد آيت أحمد بالعبارة التالية " هذه مناورة من طرف القيادة ضد مسؤولي القبائل" ، فطلب مدة للتفكير والتحقيق في القضية ، وتوجه على إثرها إلى منطقة القبائل ، وأثناء عودته صرح لنفس المندوبين : " ما أكدتماه لي صحيح ، ولذا سأنفصل عن هذه العناصر" ، وأثناء الاستقلال يورد السيد يوسف بن خدة في كتابه "جذور أول

1: نبيل الشاوي ، الامازيغية في الجزائر بين الطرح الثقافي والبعد السياسي. مجلة السنة ، العدد الخامس والاربعون ، ص(41-42) من الرابط الالكتروني.
2: د. أحمد بن نعمان ، فرنسا والاطروحة البربرية . الخلفيات ، الاهداف ، الوسائل والبدائل . الطبعة الثانية ، الجزائر : شركة دار الامة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، 1997م ، ص27 .
3: نفس المرجع السابق ، ص(30-31).
4: نفس المرجع السابق ، ص 36.

نوفمبر 1954م " في الصفحات (169...181) موقف السيد أيت أحمد من الازمة البربرية لسنة 1949م ، من خلال فقرة من كتابه بعنوان "مذكرات مكافح" الصادر باللغة الفرنسية سنة 1983م : " إلى الشباب المبتدىء في المطالبة باللغوية البربرية ، الذين يلومونا على عدم تمكننا وعدم معرفة طرح المشكل اللغوي بهذا المؤتمر(مؤتمر حزب الشعب - حركة إنتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في شهر فيفري 1947م) ، ولقد أوضحت بأننا لم نتهاون في القيام بذلك ، لكن البربرية نعيشها ، ولو كان للحزب سلطة ملموسة لطالبنا بحق كتابة وتدريس اللغة البربرية...ولو وجد مجال لمناقشة هذا المشكل داخل الحزب في ذلك العهد لأدى الامر إلى رد فعل عنيف من طرف الأغلبية المعربة المتطرفة..."[1]

لقد كانت الأرض الفرنسية خصبة لنمو العديد من التنظيمات البربرية منها: تأسيس الحركة الشعبية البربرية في أوساط بعض البربر الجزائريين الذين كانو أنذاك في فرنسا في أفريل 1949م ، كما تأسست بباريس جمعية تطوير اللغة البربرية (ثويزي إثمازيغث) في مارس 1954م ، وقد أنشأت بباريس الأكاديمية البربرية للبحث والتبادل الثقافي في فيفري 1967م ، وفي يناير من سنة1973م تقرر تدريس مادة اللغة والحضارة البربرية في جامعة(paris VIII –vincennes) ، كما تأسست في فرنسا في سنة 1976م ما يسمى بالجبهة الموحدة للجزائر الجزائرية (FUAA) والتي إتهمت نظامي بن بلة وهواري بومدين بمحاولة إضعاف أهمية ووزن الفئة البربرية المطالبة بحقها في الهوية البربرية[2] .

إن أحداث منطقة القبائل عبرت عن التحدي الذي تعيشه الثقافة الأمازيغية في علاقتها مع النظام السياسي ، وكانت الإشكالية الجوهرية لهذه الأحداث كيف تعيش هذه الثقافة شراكة الوطن في ظل نكران النظام السياسي لها ، وفي بعض الأحيان تخوينها.

لقد فتحت أبواب الدستور لدسترة اللغة الامازيغية كلغة وطنية تحت تأثير ضغط الاحداث السياسية التي شهدتها منطقة القبائل في عام 2001م ، وهو الاجراء الذي كان الهدف منه إمتصاص الغضب الشعبي بالمنطقة حتى لا يمتد إلى مناطق أخرى ، وهو التحدي الذي واجهه الرئيس في عهدته الاولى ، وقد تجنب الرئيس عرض التعديل الدستوري لربيع 2002م على الشعب ، حتى لا يجد نفسه أمام الارادة الشعبية المعارضة المحتملة خارج منطقة القبائل ، وهي الارادة التي يمكن أن تكون بمثابة البنزين لإشتعال حرب المناطق ، كما أن إجتناب إستفتاء الشعب في هذه القضية هو سير مع الرأي السياسي الذي يقول أن عناصر الهوية لا يمكن أن تكون موضع إستفتاء لبداهة النتيجة ، وهو إجتناب يوفر الكثير من تكاليف تنظيم الإستفتاء التي هي بحاجة لها البلاد.

1: نفس المرجع السابق ، ص(34- 35)

2: نبيل الشاوي ، المرجع السابق ، ص(43-44).

لقد تم التعديل الدستوري المؤرخ في 10أفريل 2002م بموجب قانون رقم 03-02 عن طريق البرلمان ، وبموجب المادة 03 مكرر تم الاقرار باللغة الامازيغية كلغة وطنية ، وتوعدت الدولة بالعمل على رقيها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني ، وهو الوعد الذي يسد كل المطالب المحتملة في المستقبل لدسترة اللهجات المنتشرة عبر التراب الوطني.

لقد كان لجوء الرئيس إلى البرلمان لتعديل أسمى قانون في البلاد وهو الدستور ينم عن إستخدام الرجل لصلاحياته الدستورية ، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل إمتد إلى اللجوء إلى نفس الاجراء لتعزيز سلطاته الدستورية في التعديلات اللاحقة لعام 2008م و2016م.

إن الخطوات التي إتخذت في حق هذه الثقافة من قبل النظام السياسي بعد الأحداث مباشرة ، من اعتراف واعتماد الأمازيغية لغة وطنية ، وإستوزار لرموزها وعلى رأسها "خليدة التومي" و"عمارة بن يونس" من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، والشروع في تعليمها في المستويات التعليمية المختلفة لدليل على رغبة النظام السياسي لإطفاء جذور الاضطرابات الملتهبة التي عمت المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى كشفت عن تحول في علاقة النظام السياسي بهذه الثقافة وبقية مكونات المجتمع الجزائري ، بإعتبار النظام السياسي الإطار الذي تتلاقى فيه كل مكونات الشخصية الجزائرية دون تمييز ومفاضلة بينهما ، وهي لحظة تاريخية متأخرة عن أوانها ، ذلك إن الجزائر اليوم تتغير تحت أقدام هذه لثقافة ، وتحت قيم النظام السياسي التي حكمت بها البلاد طيلة فترة الاستقلال بوتيرة متسارعة فرضتها التغيرات التي حدثت في عالم تكنولوجيات الاتصال ، وما صاحبه من طرح للإشكالات جديدة على مستوى الفرد والأسرة والتربية والبيئة والأخلاق...إلخ ، وأصبح السؤال لدى كافة الشعوب يتمحور حول ماذا نريد أن نكون في خضم موجة العولمة الكونية التي تجتاح القرى والأرياف ناهيك عن المدن ، بدل السؤال لمعرفة من نكون.

المبحث الثاني: القيم السياسية لنظام السياسي من خلال السياسة العامة كمورد بديل لكسب الشرعية.

غايات الإصلاحات والتعديلات القانونية التي شهدتها المنظومة التشريعية.

لقد عمد النظام السياسي إلى سياسة عامة تكون لها وظيفة دعم الشرعية المفقودة نتيجة الظفر بمنصب الرئاسة عن طريق انتخابات غير تنافسية بسبب الانسحاب الذي لجأ إليه المرشحون الستة في عهدة معينة ، أو بسبب الاغتصاب الدستوري في عهدة أخرى ، وهذه السياسة مبنية على عامل الإبهار وصفة النجاعة والشمول لكافة أقاليم الدولة من جهة ومن جهة أخرى بدعوى الاصلاح التربوي والحقوقي والأسري والعدالة ، فعلى مستوى البنية التحية عمدت الجزائري إلى إنجاز مشاريع وبرامج عملاقة وضيفتها السياسية دعم الشرعية المفقودة.

أما على مستوى التنمية البشرية فقد ركزت السياسة العامة على عنصر الجنس بإعطاء المرأة الكثير من الامتيازات وهذا من خلال مشروعين للإصلاح ، الأول انصب على قانون الأسرة الذي يعود النضال ضده إلى بداية الانفتاح السياسي ، أين وجدت في الجزائر ما يقارب عشر جمعيات نسوية للمطالبة بإلغاء قانون الأسرة الجزائري الذي يستمد معظم مواده من الشريعة الاسلامية بدعوى المساواة مع الرجل ، ومنها جمعية "إصرار" التي تحتج منذ بداية التسعينات على الإهانات وأعمال العنف ضد المرأة ، كما لم تتواني بعض الاحزاب السياسية من مثل التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، وحزب جبهة القوى الاشتراكية ، وحزب الطليعة الاشتراكية ، وحزب العمال ، وحزب الانسان رأس مال بالنهوض بهذه المطالب عن طريق الدعوة إلى تبني اللا ئكية* والعلمانية كقيمة سياسية كفيلة من أن تحقق الديمقراطية والمساواة ليس فقط مع المرأة والرجل ، بل مع كافة الفئات والطوائف والأقليات الأخرى ، وقد ذهب السيد أيت احمد في أول إجتماع له مع الجمعيات النسوية إلى ضرورة ترسيخ اللائكية والكفاح من أجل إلغاء قانون الأسرة ، لانه في نظره يمثل أكبر إهانة للشعب الجزائري بعد الاستقلال[1].

والثاني انصب حول قانون الانتخابات والذي بموجبه أقحم المرأة بصورة كبيرة في الحياة السياسية ، رغم أن موضوع تواجد المرأة في الحياة السياسية لم يكن في يوم من الأيام من المواضيع الملحة من قبلها في الساحة السياسية ، ذلك انه موضوع لم يطرح من قبلهن ، فهو موضوع مستورد من بيئة خارجية لنظام السياسي عاشته كموضوع ملح في ساحتها الغربية ، وقد سبق الطرح العلمي للموضوع الطرح السياسي له ، لدرجة ظهور نظريات فكرية وسياسية مفسرة لديناميكية الحياة بالغرب تحت مصطلح " الجندر".

وطرح المواضيع والمشكلات الغائبة وغير الموجودة أصلا كمواضيع ملحة في الساحة الوطنية من قبل النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر هو دليل على إفلاس هذه النخبة السياسية ، ذلك إن الموضوع جدير بالطرح في الدوائر الأكاديمية الوطنية قبل الدائرة السياسية ، وهي لم تبدأ فيها النخبة العلمية والأكاديمية بالجزائر إلا بخطوات محتشمة ، إذ نجد موضوع " الجندر" الذي تطرحه النخبة العلمية في الدوائر الغربية لم يكن له صدى قوي لدى المؤسسات والشخصيات المشتغلة بالبحث الأكاديمي عندنا ، وهي محقة في عدم الاهتمام هذا ذلك انه لم يبرز كظاهرة جديرة بالبحث ، وعلى النقيض من ذلك فقد تلقتها النخبة السياسية بالجزائر بقدر كبير من الاهتمام يضاهي النهم الذي ينتاب الصحفي في نقله لسبق الصحفي ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى إصغاء النخبة السياسية للفواعل الخارجية التي تعمل على نقل النقاشات المركزية في الغرب إلى المحيط وجعل منها قضايا مركزية متداول عليها.

*: تعرف الائكية بأنها النظام الذي يبعد الكنيسة عن ممارسة السلطة السياسية والادارية ، وعلى وجه الخصوص تنظيم التعليم تطبيقا لمبدأ فصل الدين عن الدولة ، وهو مفهوم أوروبي ناتج عن جملة من الظروف التاريخية التي عاشتها المنطقة.

1: بن نعمان مرجع سابق ، ص(98...112).

إن إعطاء المرأة الجزائرية الحقوق السياسية والإجتماعية بهذه الصيغة دون أن تكون في مفكرة مطالبها النضالية يفصح على أن حقوق الانسان في الجزائر وكافة دول العالم الثالث فرضت من قبل الدبلوماسية الغربية متجاهلة ظروف الدول المزرية ، فقد عولجت بنوع من التعميم إن على مستوى التشخيص أو الدفاع في بلدان مؤشر التنمية البشرية جد متدني ، ففي الوقت الذي تشجع فيه كل الحريات وبالموازاة تنمي التناقضات الإقتصادية لإبقاء الشعوب الإفريقية تحت الهيمنة الغربية ، لذلك فإن الشعوب الإفريقية لا تقف إلا مع الحركات المناهضة والمعارضة والذي خطابها يدعوا إلى الاستقلالية السياسية ، وهو خطاب يلقى قبولا لدى الغرب خطاب وأوضاع يمكن معالجتهما مع الوقت بمشاريع التنمية والعدالة التي شرعت فيها ، الأمر الذي يطرح إدارة الشرعية كأولوية الأولويات من جديد في بلدان العالم الثالث[1].

فالأنظمة السوسيو سياسية الإفريقية مقيدة بمفهوم الحقوق الأساسية ، وهي متروكة لنمو وفق نمط عملي تحت شعار الليبرالية والديمقراطية ، وهي خطوة محددة الأبعاد مسبقا من قبل الأنظمة السياسية من فوق تهدف إلى إستمرار الضغط من جهة ، وجعل النظام يشتغل بكيفية أحسن من الأولى واستبعاد الإلتحاق بمواقع السلطة ، وكل هذا في إطار تقوية النخبة الحاكمة التي تضمن تطبيق النظام الاقتصادي الدولي[2] ، كما تهدف الخطوة من جهة ثانية من خلال احتكارها لكافة الصلاحيات إنتاج قوى المعارضة المرغوبة ، وهذا بإقحام في النضال السياسي طبقات إجتماعية باحتجاجات ومطالب أخرى[3].

أما على مستوى المنظومة التربوية فقد عينت الحكومة هيئة عليا للتربية وهي المجلس الأعلى للتربية في سنة 1996م ، وهي أول مرة يستحدث فيها هذا المجلس ، وقد عقد جلسات وندوات وختمها بندوة وطنية احتضنها نادي الصنوبر وخرج بقرارات هامة ، ولكن لم تنفذ حتى جاءت بعدها سنة 2000م أين عين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اللجنة العليا لإصلاح المنظومة التربوية والتكوين ، وسلم لها رسالة تحدد لها طريقة وأطر عمل قائمة على مبادئ هامة ، وهي مبدأ التعريب والجزأرة والتوجيه العلمي والتقني طالبا من رئيس اللجنة التفكير في أساليب التطبيق وليس في المبادئ السياسية ، غير أن اللجنة ذهبت مذهب أخر عندما راحت تنتقد الديمقراطية والجزأرة والتعريب والتعليم الديني ، وقالت يجب أن تهتم بالصلح والمساواة والتفتح والعصرنة والديمقراطية ، وهي مبادئ عامة تناسب كل المنظومات التربوية عبر العالم ، وعيبها أن تفتقد إلى الخصوصية الجزائرية ، وقد صدر عن هذه اللجنة تقرير نهائي في 2001م وقدم إلى الحكومة التي وافقت عليه ووقعه الرئيس ليكلف وزير التربية بتنفيذه ، وهي خطوة تحمل مجموعة من التغيرات مست بالدرجة الأولى التعليم الديني بإلغاء شعبة العلوم الإسلامية في الثانوي

1 :H.M.NOAH, démocratie et transformation sociale en Afrique. Idara revue de l'école nationale d'administration, volume 09, numéro 02, 1999, p83.
2 : ibide , p84.
3 : ibide ,p85.

على خلفية أن الظاهرة الإرهابية في القسط الكبير منها ساهمت فيها المدرسة ، ودمج مادة التربية الإسلامية في التربية المدنية بإختيار الآيات والأحاديث التي تحث على مكارم الأخلاق لتكوين المواطن الصالح[1] ، وبهذه الخطوة تكون قد خطت خطوة بإتجاه التعليم اللائكي ، الذي يعني فيما يعنيه مجموع المدارس العمومية التي تقدم تعليما يستبعد التربية الدينية ، وهذا ما يميز هذه المدارس عن المدارس الروحية ، أي تلك التي تقدم لمريدها تعليما دينيا حسب العقيدة التي يتبناها ، ومثال ذلك الكنائس والمساجد وغيرها من المؤسسات الأخرى المعدة لهذا الغرض ، على خلفية أن مبدأ حرية المعتقد الذي هو إحدى ركائز اللائكية يتعارض مع فرض تعليما دينيا إجباريا من جهة ، لذا لابد من إصلاح عميق لنظام التربية والتعليم الذي يرسخ الديمقراطية الحقة ، في ظل مدرسة تحفز الفكر المبدع وتفتح باب المشاركة في ثورة العصر العلمية لكل أبناء الوطن على مختلف معتقداتهم الدينية[2].

كما استحدثت العتبة والدورة الاستدراكية لتقليل من عدد الدروس التي يمتح فيها الطالب، ورفع نسبة المتفوقين في إمتحان شهادة البكالوريا والتعليم الإبتدائي ، والهدف هو تلبية طموح وإرادة السلطة السياسية في كسب السلم الاجتماعي ، غير أن إشكالية تطرح لدى هؤلاء بإنتقالهم إلى الجامعة التي يتم تدريس المواد العلمية فيها باللغة الفرنسية ، وهنا لا بد من العمل بمقولة البشير الإبراهيمي الذي يرى أن المجتمع الذي ينقل العلوم إلى أبنائه بلسان أمته هو مجتمع قوي ويحقق الحضارة ، أما المجتمع الذي يجعل من أبنائه ينتقلون إلى العلم بلغات غيرهم فهؤلاء يصبحون قوة لغيرهم ولا يكتسبون الحضارة ، فالأمم تتجه إلى خدمة لغتها ليس داخليا فقط بل تبحث لها عن موضع قدم في الساحة الدولية ، ولنا في استعداد فرنسا في سنة 1969م لإلغاء ديونها للجزائر والمقدرة بسبعة ملايير دينار جزائري ، مثالا على هذا التوجه على لسان وزير فلاحتها في مقابلته مع كبار المسئولين الجزائريين في بشار، مقابل المحافظة على اللغة الفرنسية وعدم إدراج اللغة الإنجليزية في السنة الرابعة[3].

وقد شهدت الجزائر إصلاحا يتجه إلى الطرق ومناهج التعليم وفق منهجية المقاربة بالكفاءات ، ذلك أن رصيد المنظومة التربوية وفق المنهجية القديمة أفضى إلى خروج الجزائر من أمية القراءة والكتابة إلى أمية الفكر والمتعلم ، وهي الأمية الأكثر صعوبة للمواجهة ، ذلك أن بناء منهجية للتفكير أصعب بكثير من تعليم القراءة والكتابة ، لذلك يرى "برنارد شو" : أن أنصاف المتعلمين هم أخطر بكثير من الأشخاص الذين لا يقرؤون ولا يكتبون.

1: وردة بوجملين ، حوار مع الدكتور عبد القادر فضيل. جريدة الشروق اليومي ، ليوم الأحد 03أوت 2014م الموافق لـ 07 شوال 1435هـ /العدد 4455 ، ص17.

2: بن نعمان ، مرجع سابق ، ص(109...113).

3: وردة بوجملين ، جوار مع د. عبد القادر فضيل ، الحلقة الثالثة . جريدة الشروق اليومي ، ليوم الاثنين 04 أوت 2014 /الموافق لـ 08 شوال 1435 هـ /العدد 4456 ، ص17.

لقد إستطاعت السياسة التعليمية و الثقافية بالجزائر ومؤسساتها أن تحاصر مشكلة أمية القراءة و الكتابة، غير أنها أخفقت في التأسيس لمدرسة فكرية جزائرية كما أخفقت في المحافظة على مدرسة "ابن باديس" و "مالك ابن بني" كما أرادها هذين المفكرين ، كما عجزت على أن تنتج نخبة فكرية تؤول إليها مقاليد القرار و سلطة التأثير على الرأي العام ،لأنها تملك الفكر الحاسم في صناعة المستقبل و فلسفة في السياسة و الأخلاق و لها من الكرامة و العزة و الشرف ما ينأى عليها أن تنفذ سياسات و تؤدي أدوار بعيدة عن صوت العقل و العلم و المعرفة و قواعد العمل ، ولقد أدى غياب هذا النوع من النخبة إلى أن تنزل الدولة بمؤسساتها إلى استرضاء أصحاب المهام القذرة ، و التقرب من سماسرة المواقف و الأميين و أنصاف المتعلمين من المغامرين و المتاجرين بكل شريف ونبيل ليصبحوا من ذوي الشأن في تسيير المصالح العامة[1].

أما على مستوى مكافحة الفقر والإقصاء فقد انتهج النظام السياسي خمس إستراتجيات وطنية لمكافحتها وتشمل هذه الاستراتجيات البرامج الوطنية التالية[2]:

- برنامج وطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها للتخفيف من حدة الفقر، وتكمن الآثار المرتقبة من التطبيق الأمثل لهذه البرامج في اندماج السكان الفقراء والمعرضين للتهميش والإقصاء في مسار الإصلاحات ، وتحويلها إلى قدرة إنتاجية وجعلها عامل نمو اقتصادي ، وعلى ضوء تقديرات وزارة الفلاحة ، فإن القدرات موجودة لكي تتم عصرنة الإنتاج الفلاحي وتكثيفه (مليوني هكتار) ، وإعادة تكييف الإنتاج الفلاحي وتنويعه(خمسة ملايين هكتار) ، وتوسيع المساحات الزراعية عن طريق منح الإمتياز واستصلاح الأراضي ، وإعادة التشجير ، وحماية الواحات في الجنوب الكبير ، ولقد تم تكييف الأدوات المالية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أجل دعم هذه الإستراتجية الجديدة ، كما تم إنشاء الصندوق الوطني والضبط الفلاحي ، وتم وضعه على مستوى الصندوق الوطني للتعاون
الفلاحي في عام 2000 قصد دعم الإستثمار في مجال الفلاحة ، وزيادة على ذلك يجدر
التذكير بإنشاء صندوق لترقية الامتيازات الفلاحية ومنظومة تأمين القرض الفلاحي[3].

- برنامج وطني للقروض المصغرة لصالح الفقراء.
- برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء.
- برنامج وطني لتكوين الشباب الذين ليس لهم شغل.
- برنامج وطني للصحة العمومية.

1: عبد المالك براهيمي ، قبل كل شيء... الجزائر في حاجة إلى حوار. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الإعلام لدولة الكويت ، العدد 541 شوال 1424هـ ديسمبر 2003م ، ص25.

2: تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية ، الندوة الوطنية الاولى حول مكافحة الفقر والاقصاء. قصر الأمم نادي الصنوبر 28-29-30 أكتوبر 2000 ، 04.

3: نفس المرجع السابق ، ص09.

أما على مستوى المديونية الخارجية فقد عمدت السياسة المنتهجة إلى تسديد كافة الديون الخارجية لفك إرتباط القرار السياسي الجزائري بأي دائرة من دوائر صناعة القرار بالخارج من جهة ، ذلك إن صناع القرار الغربيون يغتنمون من حالات الأزمة والضائقة المالية من أجل الإلغاء الجزئي للنتائج السياسية لعملية الإنفتاح السياسي والتحول الديمقراطي وعلى رئسها الإجماع الحاصل بين الحكومة والشعب في البلاد ، ففي السنوات الأولى التي تأسست فيها الديمقراطية الشكلية بالجزائر شرعت المؤسسات المالية الدولية بسياساتها المشروطة في إطار معالجة المديونية الخارجية ، وهي سياسات تكرس الهيمنة المطلقة للغرب والتي يرفضها الرأي العام ، مما صعب من تكيف الديمقراطية مع الأوضاع الداخلية[1] ، ورغبة في تسجيل حضورها بفعالية في الساحة الإقليمية الدولية ، أقبلت الحكومة الجزائرية على خطوتين لا يخلوان من المخاطر ، الأولى إقراض صندوق النقد الدولي لكتلة نقدية معينة وشراء سندات من الخزينة الأمريكية ، والخطوة الثانية إلغاء الكثير من ديون بعض الدول وإقراض كبرى المؤسسات المالية العالمية يثير تساؤل جوهري حول الإستراتجية المتصورة للإقدام على هذه الخطوة وهذا وفقا رأي مستشار الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" في مداخلة له في جامعة كولومبيا في سنة 1954م الذي يرى أن توظيف المساعدات الإقتصادية الممنوحة للدول النامية من اجل كسب صداقتها وودها يعد عبث ما لم تدخل في إطار إستراتجية سياسية كبرى والتي كانت تتلخص في ذلك الوقت في الحرب الباردة[2]، فإقدام الحكومة الجزائرية على هذه الخطوة كان يمكن أن يأخذ منحى إقتصادي أخر والمتمثل في استفادة المؤسسات الجزائرية من مشاريع التنمية التي تريد تلك الدول إنجازها بجوار المؤسسات الأجنبية بهدف كسب الخبرة ، كما أن الإقدام على منح القروض والمساعدات النقدية يمكن الاستغناء عنها وتعويضها بتقديم الخدمات في إطار التعاون الدولي ، ذلك أن النشاط في المحيط الدولي يكسب المؤسسات الجزائرية الخبرة والكفاءة.

يشير المؤرخ محفوظ سماتي إلى أن من أسباب سقوط النظام العثماني بالجزائر هو أن الدايات كانوا يقرضون الدراهم بدون فائدة إلى القناصل المعتمدين بالجزائر الممثلين لبعض الحكومات الأجنبية ، ويروي "VENTURE DE PARADIS " أن البايلك يقرض أموالا كبيرة لليهود والتجار الأوروبيين وإلى القناصل دون أي فائدة ، وغالبا ما يحتفظ هؤلاء لمدة ثلاث أو أربع سنوات بمائتين أو ثلاث مئة رطل من الدراهم ، فشركة "بكري" كانت مدينة بحوالي 800.000 رطل في الحساب الأخير الذي أجري سنة 1789م ، وحتى أثناء حكومة "DIRECTOIRE" منحت الجزائر قرضا بدون فائدة إلى فرنسا مكنها من تموين ولايات الجنوب التي كانت يعوزها القمح ، ففي رسالة موجهة إلى الداي بتاريخ 28/أوت/ 1894م شكر له على المساعدة الدبلوماسية والإعانة المالية المقدمة نقرأ ما يلي : " لقد أطلعنا

1:H.M.NOAH, opcite , p82.

2 : J.M.ALBERTINI, mécanismes du Sous-développement et développement. paris : les édition ouvrières,1987,p8

القنصل " فاليير" الذي أوفدته الجمهورية الفرنسية لديكم في عدة مناسبات على الاستعدادات الودية التي ما فتئتم تبدونها للأمة الفرنسية ، فقد علمنا بالتسهيلات التي منحت لنا لهذا الغرض"[1].

وعن قيمة وأهمية الدين في العملية السياسية فقد إمتدت إلى محاولة توظيفه لكسب الشرعية ، وهو مبدأ لا يمكن الإعتراض عنه لدى الحكام في العالم الإسلامي ، و ذلك لما له من انتشار كامل في الأوساط الشعبية و قوة حجيته تجاههم ، ولأن الشعب هو القوة التي يخشى جانبها لدى كافة الحكام ، كان لزاما عليهم أن يبحثوا عن الجهة التي لها تأثير و نفوذ في أوساطه من جهة ، و من جهة أخرى لا تهدد ملكهم ، و قد وجد النظام السياسي في عهد الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في الطرق الصوفية هذه ضالته ، ذلك أنها لا تهدد ملك الحكام بميلها إلى حياة الزهد و التقشف و عدم اشتغالها بالأمور السياسية ، و لها امتداد شعبي في أعماق المجتمع وذلك لطابع القداسة التي أضفاها عليها اشتغالهم و اهتمامهم بالدين و تعاليم القرآن الكريم ، وهو التعليم الذي يرسخ الطاعة لشيخ الطريقة الذي هو طاعة لله و عدم معارضتهم أو مخالفتهم لأن ذلك يعني معارضتهم للدين حسب اعتقادهم[2] ، فقد كان الدين في البلاط عبارة عن قوانين جافة وأحكام في صالح الحكام ، أما عند الشعب فقد كان تربية دينية وأعمالا خيرية في صالح المجتمع ، فالطرق والزوايا أعطت للدين صبغة إيديولوجية تتمثل في نظام وطاعة وديناليكتية في التفكير وأسلوب في العيش مبني على القناعة وعلى إيثار الغير[3] ، فلجوء السلطة السياسية إلى التيار الصوفي والسلفي العلمي يعكس العلاقة التاريخية الوطيدة بين السياسي والديني ليس في الجزائر فحسب بل في كافة بقاع العالم الإسلامي ، ويصاحب أي أزمة في السياسي أو الديني اضطراب في هذه العلاقة ، من هنا تطرح مسألة صلاحية السياسي في الدين وكذلك الديني قي السياسة ، إذ إتخذت هذه العلاقة شكل الصراع في اللحظات الأولى لظهور المقدس الذي استند إلى القيم الدينية التي تطالب بالعدالة الاجتماعية ، ويمكن إعتبار العلاقة بين إبراهيم الخليل والنمرود ملك بابل ، وموسى وفرعون ، وعيسى وبيلاطس ، ومحمد (ص) وأبو سفيان شواهد على ذلك.[4]

إن الدور التاريخي للزوايا والطرق الصوفية يلتقي مع رغبة السلطة السياسية في توظيف الدين لصالح السياسة ، ولم يقتصر الإلتقاء عند هذا الدور فقط بل إمتد إلى الدور التاريخي الإيجابي منه وليس السلبي تجاه الاستعمار من خلال التغني بالعديد من الثورات الشعبية التي كانت وراءها الزوايا والطرق

1: محفوظ سماتي ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها. ترجمة: د. محمد الصغير بناني ، د. عبد العزيز بوشعيب ، الجزائر : منشورات دحلب ، 2007 ، ص48.

2: د.يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين. الجزائر : دار البصائر للنشر والتوزيع ، طبعة خاصة ، 2009م ص355.

3: محمد قنانش ، المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة . الجزائر : الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، ( ) ، ص145.

4: أحمد بن نعوم ، المقدس والسياسي حيثيات. ترجمة: داود محمد ، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الانتروبلوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران(الجزائر) ، عدد 01 ، 2004م ص(147...179).

الصوفية ، خاصة وأن السلطة السياسية تعزف على وتر الشرعية الثورية ومقاومة الاستعمار ، ولم يكن الدور السلبي للصوفية تجاه الإستعمار عائقا للتقارب بينها وبين السلطة السياسية ، وذلك لمنسوب المسحة الدينية التي يمكن أن تضفيها الحركة الصوفية على مواقف السلطة السياسية تجاه الدين الإسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التفكير الصوفي يؤدي وظيفتين حيويتين لدى النظام السياسي وهما تحقيق التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات البشرية التي مزقتها النعارات القبلية والعرقية والجهوية ، ويكرس سلطة معنوية أو مادية لفئة إجتماعية تعد رافدا من روافد السلطة السياسية على فئة معينة منخرطة في حركة التصوف[1].

أما على مستوى الخطاب السياسي ضد الإرهاب فقد توافقت الإستراتجية الأمريكية مع خطاب الجزائر الداخلي والخارجي ، إذ جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من مكافحة الإرهاب الوسيلة التي تحتج بها في سياستها الخارجية من أجل تحقيق الأهداف التي سطرها المحافظين الجدد لها وهي العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الانسان وبناء مجتمع مدني ومؤسسات سياسية من خلال سياستها الخارجية ، وقد شكلت هذه الرؤية الجديدة للمحافظين الجدد على لسان الرئيس "بوش" الإبن في خطابه أمام الكونكرس في 29 جانفي 2002م بداية مرحلة جديدة للعمل الأمريكي ضد الإرهاب ، وهي مخاوف مصدرها مزاعم بعض الاختصاصين الأمنيين الأمريكيين الذين يرون أن هناك خطرا يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكيك الخطر الرئيسي السوفيتي المنظور ، وهو خطر عمل منعزل تخريبي نووي أو بيولوجي أو كميائي تقوم به دولة عدوة ، أو منظمة عالمية سرية بواسطة تهريب وسيلة كهذه إلى داخل الولايات المتحدة ، أو رشقها بها بواسطة قذيفة باليستية ، وهذا بات من أهم المخاوف بعد تفكك ترسانة الأسلحة السوفيتية النووية[2].

إن الإرهاب حسب عقيدة المحافظين الجدد هو من يقف ضد نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية ، وبإزالته تستتب قيم الديمقراطية بالمنطقة ، وهو بالأمس القريب حظي بالدعم الكامل من أجل إسقاط الإتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة ، وهي الحرب التي كانت ساخنة لحد الإكتواء على من تولى خوضها بالنيابة عنها تحت مسمى "الجهاد" ، وهي التي ما زالت أثارها المدمرة ماثلة إلى اليوم في أفغانستان .

إن تنفيذ النظام السياسي الجزائري للإستراتجية الأمريكية في نشر الديمقراطية وحرية الإنسان ، وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية بالطريقة التي تضمن له مصالحه عشية توقيف المسار

1: محمد غالم ، ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الجزائرية خلال القرن 19 ومطلع القرن العشرين . المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الانتروبلوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران(الجزائر) ، عدد 01 ، 2004م ص151.

2: كمال حماد ، العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق . مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005 ، ص(50...56).

الإنتخابي ، أنتجت عدو مشترك لنظام السياسي الجزائري والولايات المتحدة الأمريكية وهو الإرهاب ، وهو المتغير الذي يحتم على الجزائر أن تنخرط في السياسة الدولية لمكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا تكمن قوة السياسة الخارجية الأمريكية القادرة على كسب أي طرف واستخدامه ودمجه في إستراتجيته ، إذ نجد أنها إستطاعت في صراعها مع الإتحاد السوفيتي أن تكسب حليفا إستراتجيا داخل بلدان العالم الإسلامي ، وهو الحركات الإسلامية وتوظيفه بإحكام وكفاءة باسم الجهاد ضد المعسكر الشرقي ، إذ نجد الطلبة الإسلاميون قد خاضوا في بلدانهم معارك إيديولوجية دامية في الجامعات ضد الطلبة اليساريين بالنيابة عن الولايات المتحدة ، وكان رد اليسار لم يكن في مستوى الوعي الحضاري الذي يمنعه من أن يكون أداة لصراع إيديولوجي عالمي ، إذ عوض أن يفند أطروحات هذه الحركات من الناحية الفكرية والسياسية راح يهاجم الدين ضنا منه انه بعمله هذا يحقق فتحا ثوريا جديدا على الامبريالية ، ذلك أن الحرب ضد اليسار كان مطلبا أمريكيا[1].

ولقد استفادت الجزائر من شرعية مكافحة الإرهاب في مكافحتها للجماعات الإسلامية المسلحة داخليا ، غير أن سياستها الخارجية بالإرتكاز عليها شابها التردد والتململ ، وذلك من شأن هذا المبدأ - مكافحة الإرهاب- أن يؤدي إلى التدخل الميداني لقوى أجنبية خاصة العظمى منها في الشؤون الداخلية للدول ، وهو المبدأ الذي ما فتئت تحاجج به السياسة الخارجية في المحافل الدولية ، من خلال الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولنا في حالة الأزمة المالية والليبية نموذجا عن هذا التململ الجزائري.

البرامج العملاقة ووظيفة دعم الشرعية المفقودة : وبمجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم في العهدة الأولى ، كتب له التاريخ أن يرتبط اسمه بأكبر حلم للشعب الجزائري وهو تجاوز المحنة الأمنية التي لازمته طوال العشرية السوداء ، وهو الإرتباط الذي غذى في عمق الرئيس جذوة الزعامة و القيادة ، وغذى في صفوف الشعب البسيط صورة الرئيس الحكيم الذي لامس همومه وضمد جراحه ، و قد سرت في عروق الرجل روح الشباب ، و تدفقت في كيانه القوى الخطابية و الحركية في كل محفل وطني أو دولي ، متجاوزا عمره الحقيقي الذي قضى منه سنوات معتبرة من مرحلة الشيخوخة ، ولأن النجاح والإنتصارعند صاحبه يتحول إلى قوة دفع جديدة عنده ، فقد دفعته نتيجة الإستفتاء الشعبي على قانون الوئام و المصالحة الوطنية إلى أن يحلم بمشاريع عملاقة في كل مجالات السياسة العامة ، خاصة مع تزامن إنتصاره بالوفرة المالية التي أتحاتها له أسعار النفط التي بلغت الذروة والقمة.

فعلى الصعيد التنموي فقد عمد النظام السياسي الجزائري إلى إعتماد مشاريع تنموية لها من الضخامة ما يجعل الرأي العام الداخلي يدين بالولاء والإعتراف لواضعها ، عملا بقانون الإبهار الذي يشل

1: الحسين الإدريسي ، التحولات السوسيولوجية في الدول النامية - الرأسمال العالمي الجديد- مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005 ، ص82.

كل القوى النقدية ، وقانون الوضوح والحقيقة التي لا تحتاج إلى دليل ، شأنها شأن الشمس التي لا تحتاج إلى دليل إشراقها حين تشرق ، ففي المجال الزراعي رصد أغلفة مالية خيالية لتنمية السهوب تحت إدارة المحافظة السامية للسهوب ، رغبة منه من إستنبات متيجة ثانية بالوطن عن طريق إحاطة البلاد بحزام أخضر من الفلاحة والزراعة ، في إطار مشروع الثورة الخضراء بالمناطق السهبية والهضاب العليا.

وفي مجال النقل بعث الرئيس بمشروعي القرن وهما إتمام مشروع مترو الجزائر وشق الطريق السريع الممتد على طول الحدود بين الشرق والغرب ، ولم يكتفي عند هذا الحد بل عمد إلى إدخال وإستحداث في ميدان النقل العمومي للمسافرين أسلوب tramway الجديد على كل التراب الوطني في كبرى ولايات الوطن ، على غرار مدينة الجزائر وقسنطينة وسطيف ووهران...إلخ ، كما زودت الشركة الوطنية للنقل عبر السكك الحديدية بعربات جديدة ، توحي لمستقليها بالأثر الملموس لسياسات العامة التي تنتهجها الحكومة تحت قيادة الرئيس ، كما عرفت البلاد خطوط نقل بحرية محلية على غرار خط الجزائر- بجاية وأخرون.

وفي مجال التعليم العالي إستنبتت سياسات القطاع جامعات من عدم في كل ولايات الوطن، بهندسة وديكور معماري حديث تأسر زائرها بزجاجها الملون ، كما ضاعف عدد الجامعات والمدارس العليا في معظم المدن الجامعية القديمة ليصبح الحديث عن جامعة الجزائر واحد وإثنين وثلاثة ، أو قسنطينة واحد وإثنين ، ووهران واحد وإثنين على غرار جامعة باريس واحد وإثنين...إلخ.

وفي ميدان السياسة العامة للمياه لم يتوانى الرئيس من بناء العديد من السدود عبر المستوى الوطني لتدبج هذه السياسية بمشروع ضخم ملفت للنظر وهو تزويد ولاية تمنراست بمياه الشرب عبر الأنبوب الرابط بينها وبين عين صالح.

وفي ميدان الثقافة عمد إلى إفتتاح الألفية الثالثة في بداية عهدته الأولى بالمهرجان العالمي للشباب ، ثم تلاها إعتماد مهرجنات محلية ووطنية ودولية في العديد من ولايات الوطن ، جالبا النخبة الفنية في كامل بقاع العالم ، وشهدت الجزائر في عهده ميلاد عواصم الثقافة العربية والاسلامية بالجزائر على غرار مدينة تلمسان التي إحتضنتها في عام 20014م ، ومدينة قسنطينة في عام 2015م.

أما عن السياسة الإقتصادية والإجتماعية فكان لها الحظ الأوفر من خلال إستحداث أجهزة خاصة بالإستثمار ، من مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، وصندوق الإستثمار CNAC ، كما إنتهج سياسات تشغيلية للشباب على غرار عقود ماقبل التشغيل لكل حاملي الشهادات في مختلف المستويات ، والشبكة الاجتماعية للفئات الهشة التي لا تحمل أي مأهل علمي أو مهني.

وفي ميدان السكن أعلن الرئيس عن الرغبة في إنجاز مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ ، من السكن الاجتماعي ، إلى التساهمي ، إلى الترقوي ، إلى الوظيفي ، بالريفي...إلخ ، كما أعلن عن بناء مئة محل تجاري في كل بلدية فيما يسمى اليوم محلات الرئيس.

وفي ميدان الشؤون الدينية إعتمدت الدولة لأول مرة بناء المسجد الأعظم ، الذي يعد ثالث المساجد الكبيرة في العالم الاسلامي بعد مسجد الحرام والمسجد النبوي ، بعدما كانت مهمة بناء المساجد متروكة لتبرعات المحسنين.

إن تحليل إعتماد هذه المشاريع القطاعية الباهرة في كل مجالات السياسة العامة ، والإعلان عن أرقام صادمة مرغوب تحقيقها ، بقدر ما توحي عن طموح الرئيس في تنمية البلاد ، بقدر ما توحي أيضا عن رغبة الرئيس من أن يكون رائد النهضة الحداثية الجزائرية لمطلع الألفية الثالثة ، غير أن الرغبة لا توافقها دائما الحسابات المنطقية والواقعية لكل السياسات التي أعلنها الرئيس ، وهو التناقض الذي يأكد إرتجالية قرارات الرئيس ولا مسؤوليته تجاه المال العام ، ذلك أن جل المشاريع المعلنة شهدت تعثرات في الانجاز وإختلاسات في التموين ، وهو ما ينبأ عن عدم تقدير الرئيس لثلاث أبعاد في إنجاز تجسيد برامج السياسات المسطرة والمتمثلة في :

1-عدم إمتلاك الرئيس لمراكز خبرة ودراسات التي يستند إليها في تقييم نجاعة وجدوى مشاريع السياسات المقترحة ، ذلك أن جل المشاريع التي جسدت لم تأتي غاياتها التي من أجلها وضعت.

2- عدم إطلاع الرئيس على القدرات الحقيقية التسييرية لإدارته ، وهذا ما تثبته طريقة الانجاز التي إقتضت الترميم من جديد قبل إنقضاء أجال فترة الضمان بعد التسليم.

3- عدم الاطلاع على نزاهة الاطارات التنفيذية المكلفة بمهمة الانجاز والنفيذ لسياساته على أرض الواقع.

إن عدم قراءة الأبعاد السابقة بعين الحكمة ، جعل كل ما أنجز يشوبه النقص والريبة ، وهي سياسات ومشاريع بقدر ما أكسب الإعلان عنها الرئيس شرعية ومحبة لدى الشعب ، بقدر ما أدت رداءة الإنجاز وسوئها والشبهات التي أحاطت بأغلافتها المالية المرصودة لها، إلى فتح المجال للإنتقاد والطعن في شرعية الرئيس عبر هذه المشاريع وتجسيداتها تحت مسمى الفساد السياسي والمالي.

ـ الفساد السياسي والإداري والمالي ووظيفة تقويض الشرعية المكتسبة: الفساد باللغة الانجليزية مشتق من الفعل اللاتيني rumpere بمعني الكسر أي شيئا ما تم كسره ، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو إجتماعيا أو قاعدة إدارية ، فتعريف الفساد من الجانب الأخلاقي يبقى ناقصا ذلك أن الفعل الأخلاقي يتباين من مجتمع إلى أخر، وبالتالي يصعب ترجمة مفهوم الفساد بصورة مطلقة يشمل جميع المجتمعات ، فهو يتحدد نسبة إلى سلم القيم الخاص بكل مجتمع في علاقاته القيمية ، أما تعريفه من الشق القانوني فإنه كذلك يبقى ناقصا ذلك لأن القانون من صنع الفئة المسيطرة على الحكم ، وبالتالي قد يمنحون لأنفسهم امتيازات

وسياسات بإسم القانون ، تمكنهم من الانخراط في أفعال وأنشطة فاسدة بوضع أنفسهم فوق القانون وبإسم القانون ، وعليه فالفساد هو سوء إستغلال السلطة والنفوذ المستمد من المنصب ، أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات ، ويعتقد أن الفساد ينتج نتيجة التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السريع ، والذي يغير من القيم الأساسية للمجتمع ، وبالتالي فإن الفساد في المجتمع الحديث لا ينتج عن انحراف في السلوك ، لكن هو يتجسد في الصراع بين القواعد والقيم الحديثة والتقليدية ، وهذا الصراع يفتح الباب للإتيان بأفعال لا يمكن تبريرها بأي من تلك القواعد ، ويمكن للفساد أن يمس الجوانب التالية : الفساد العام ، الفساد السياسي ، والفساد المختلط[1] ، فالفساد ليس إلا الممارسة الخالصة للتحكم بأي وسيلة دون أي سند قيمي أو واقعي في عالم الحياة اليومية ، فهو تحكم موجه نحو تدمير خصوصية الجمهور وفرادته عن طريق التوحيد القسري ، أو العكس ، بالعمل على تجزئة المجتمع وتقطيعه عن طريق القهر والإكراه ، وهو السبب الكافي لإنهيار المجتمعات والحضارات والإمبراطوريات[2] ، ويتخذ عددا كبيرا من الاشكال أهمها:

- أولها الفساد كخيار فردي يعارض وينتهك التآلف والتضامن الذي عليه المجتمع الحيوي كأن يتفق المجتمع على بكرة أبيه على عدم زيارة الفنان اليهودي erico macias مسقط رأسه بمدينة قسنطينة ، ويقف الرئيس موقف المرحب به.

- كما يتخذ الفساد شكل فساد نظام الإنتاج الذي يتجه إلى الاستغلال القائم على إغتصاب القيم المستمدة من التعاون الجماعي للعمل ، بإتجاه خصخصتها دون أدنى مراعاة لقيمة العدالة والمساواة ، وما بيع الأملاك العامة بسعر رمزي إلا نموذج عن ذلك.

- كما يتجلى الفساد في نمط الخطاب السياسي أو الإيديولوجيا ، الذي تبدو فيهما إنحراف المعاني في التواصل اللغوي ، كأن يخاطب الشعب بإسم الديمقراطية من أجل إطالة عمر السلطة المستبدة في الحكم ، وعلى المستوى الفردي تتحول جريمة الرشوة إلى مصطلح "القهوة أو التشيبة" ...إلخ.

لم يكن الفساد وليد عهدات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ولا فترة العشرية السوداء التي وفرت المناخ الملائم لتجاوزات مالية وإعتداءات عقارية ، ولا إلى فترة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي حامت على عهدته العديد من أقاويل الفساد والمحاباة ، إنما جذوره تمتد إلى مسئولي جبهة التحرير الوطني إبان الأيام الأولى من الاستقلال المتصارعة حول الحكم ، ويذكر المؤلف خالد عمر بن ققة أنه كان في حوزة المكتب السياسي مليارات من السنتيمات من بينها 05 مليارات سنتيم بقيت في الخارج ، وأثناء قيام حكم الرئيس "أحمد بن بلة" بطلبها ، أجابه المسئول الأول "محمد خيضر" عن المكتب السياسي أن هذه مبالغ

1: ºي فريد ، الفساد رؤية نظرية . مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام مصر ، العدد 143 ، جانفي 2001م ، ص224.

2: مايكل هاردت ، أنطونيو نيفري ، الإمبراطورية ، إمبراطورية العولمة الجديدة.ترجمة : فاضل جتكر ، الطبعة الأولى ، الرياض: العبيكان ، 2002 ، ص(556-557).

لا بد أن يجتمع من أجلها المكتب السياسي ثم يقرر فيها ، وبعد الإنقلاب أرسلت الحكومة شخصا يدعى "شريف بلقاسم" إلى "محمد خيضر" يطالبه بالمال ، فرد عليه لن أسلم المبالغ المالية إلا بحضور مسئولي الحكومة الجزائرية ، أما أموال صندوق التضامن الذي مولته الحكومة بتبرعات المواطنين والمواطنات المخلصين لهذا الوطن في عهد "بن بلة" فقد طرحت عليها العديد من الأسئلة[1] ، فالفساد بالجزائر يضرب بجذوره إلى تاريخ الوجود العثماني بها ، إذ مارس الأتراك الرشوة والفساد والجور والإنحراف والظلم والإستغلال الشنيع*.

يعد السيد سعيد سعدي الأمين العام السابق لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من الشخصيات التي تكلمت عن الفساد في الجزائر ، ففي سنة 1996م صدر له كتاب تحت عنوان " l'Algérie l'heure de vérité" يتصور فيه أن الفساد أصبح ظاهرة وأن مكافحة كل شبكاته جد صعبة ، والحل الوحيد هو قول الحقيقة للشعب وإعلامه بكل الصعوبات لمكافحته ، وتتطلب الخطوة شجاعة سياسية كبيرة ، ذلك أن المواطنين سينتظرون فتح ملفات وتقديم لهم أسماء ، وهي خطوة تهدف إلى إعادة تأميم هذه الأموال المختلسة وحقنها في جسم الدورة الإقتصادية ، وحتى تكون هذه الخطوة ذات مصداقية لابد وأن تقوم بها سلطة متجددة حتى لا تؤول العملية على أنها تصفية حسابات لطرف على حساب طرف أخر وفق تشريعات وقوانين لمكافحة الظاهرة[2].

إن النظرة المتأنية في هذا المقترح السياسي لمكافحة يكتشف أن صاحبها يربط بين قيمتين سياسيتين وهما مكافحة الفساد وفكرة التداول على السلطة ، فمكافحة الفساد في رأيه غايته هو استرجاع كل الأموال المنهوبة سواء أملاك منقولة من مثل أموال أو غير منقولة من مثل العقارات ، ولم يشر صراحة إلى طريقة الإسترجاع هذه ، غير أنها يمكن أن تتم عن طريق الإتفاق بالتراضي بين السلطة الحاكمة في تلك الآونة مع هؤلاء المختلسين ، أو تقديم النيابة العامة أسماء إلى القضاء لا بغرض التأديب والعقاب بل بهدف استرجاع الأموال ، ولا يمكن أن تقوم بهذه الخطوة السلطة الحاكمة لعهدة واحدة دفعة واحدة ، بل لا بد وأن تقوم بها سلطات مختلفة متناوبة على مواقع السلطة والمسؤولية ، حتى لا تفسر العملية بأنها عملية

1: خالد عمر بن ققة ، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت. الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998م ، ص94.

*: كانت الرشوة وجمع الأموال هي أساس العلاقات فيما بينهم وبين السكان ولا يكاد يعين احد في منصب أو يرقى إلى وظيفة إلا إذا رشي الباشا وحريمه ووزرائه وكبار الموظفين...إلخ ، وكانت عادة ما تتم في الرحلة "الدنوش" التي يقوم بها الباياات إلى العاصمة كل ثلاث سنوات ، والزيارة التي يقوم بها خلفاءهم كل ستة اشهر ، ويتعلق بقاء الباشا في منصبه بقيمة ما يوفره ويأخذه من مال من طرف السكان لتوفيره للجنود والضباط ، وأبعد من ذلك بقائه على قيد الحياة ، فقد قتل كل من الباشا "محمد بكداش" سنة 1122هـ لأنه لم يجد ما يدفعه للجنود بعد فرار باي قسنطينة إلى تونس بالأموال ، وقتل صهره "أوزن حسن" الذي كان قائد حملة فتح وهران ، ووضع الباشا "يوسف" في السجن سنة 1052هـ بنفس العجز السابق ، وقد كان الفساد منتشرا بشكل مرعب حيث كان الجندي يستغل المواطن الجزائري ، وكان الباشا يستغل كبار الموظفين والقناصل الأجانب ودور اليهود التجارية ، وقد كان هناك من الكتاب الجزائريين من اتهموا العثمانيين بأكل أموال الأوقاف وتجاوزهم الحدود الشرعية والأخلاقية. للمزيد من الاطلاع أنظر د. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) .الجزء1 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1998م ، ص(153-154).

2 : SAID SADI , L'algerie l'heure de vérité. P195.

تصفية حسابات لسلطة قائمة ضد أشخاص كانوا في السلطة ولازالوا لهم القدرة على التأثير في مجرى الأحداث واستقرار السلطة.

لقد كشفت فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة النقاب مرة أخرى على مستوى الأخلاق السياسية للنخبة السياسية بالجزائر ، من خلال النخبة السياسية المؤيدة لرئيس على استعدادات نفسية لعبادة الشخص الحاكم ، سواء طمعا في قضاء مصالح معينة أو ذوبانا في شخصية الزعيم ، وهو السلوك الذي غلفه الخطاب السياسي المؤيد لبرنامج الرئيس ورعايته الإسمية لكل الفعاليات والتظاهرات الثقافية والعلمية والصناعية والرياضية.

فتقديم أي إنجاز أو مبادرة على أنها من إلهام الرئيس هو صورة لاختزال الذات الجماعية والمؤسسية الجزائرية وذوبانها في الآخر كشخص طبيعي ، وهو ما يضمر ضمنيا إنكار جهود وعبقرية الآخرين ، وهي الخطوة التي من شأنها أن تقتل روح المبادرة والإبداع الحقيقي في صفوف الطاقات والإطارات الكامنة في كل دواليب الدولة والمجتمع ، وتذكي روح المبادرات المزيفة من أجل الحضو بعين الرضا والقبول لدى فخامة الحاكم ، وهي الرؤية التي أكدتها لجان وجمعيات المساندة التي ظهرت على الساحة الوطنية ، وهذه الرؤية من شأنها أن تضخم أنا الرئيس لدرجة لا يصدق أن أحدا معارضا يقف ضده ، وهي الحالة التي جسدتها الشخصية المتضخمة لرئيس معمر القذافي حينما احتار من هؤلاء الثوار الذين انتفضوا ضده متسائلا "من أنتم ؟ " ، ولم تستطيع شخصيته المتضخمة رؤيتهم سوى أنهم جرذان يستحقون السحق عن طريق الزحف المقدس وهو مصطلح لا نجده إلا في الأنظمة التيوقراطية التي تعتقد أنها مؤيدة من الله ، ففي عام 1958م كتب "انطونيو جيوليتي" " أن نفوذ شخصية قوية وما أحيطت به من تمجيد ليس أمرا مرذولا في حد ذاته ، ولكنه ينحط إلى الطغيان عندما ينزل إلى منزلة النظام ، إنما ينبغي دراسته هو الشروط التي شجعت ودعمت الطغيان..."[1].

فالشخصية السياسية الناضجة البعيدة عن عبادة الأشخاص واستعبادهم هي التي ترفض أن تكون مستودع لانصهار الآخرين فيها ، على إعتبار ما هي إلا قيادة قد خلت من قبلها الزعامات والقيادات ، وقبول أن يذكر اسم أي رئيس ويعلق في كل ظهور إعلامي لهؤلاء القابلين للإنصهار فيه ، وهو علامة على رضا بحال الطبقة السياسية التي تطبل له ، وهي لا تبتعد عن حالة الملك الذي يمد يده لتقبيلها ثم يسحبها بسرعة إيهاما لهم ولغيرهم بأنه غير راضي على هذا سلوك العبودية هذا ، غير أن الحقيقة النفسية للملك غير مستاءة من تقبيل الرعية ليده ، ذلك أنه لو كان الأمر كذلك لقضى عليها بجرة قلم على ورق بمرسوم أميري يمنع هذا السلوك العبودي للرعية ، ويقطع من جذورها نرجسية السيد من أعماق الملك.

1: منير درويش ، اليسار الديمقراطي بين أحلام التجديد وأوهام التغيير. مجلة الطريق ، العددان 2و3 آذار –حزيران/ مارس- يونيو 1995م ، ص203.

إن إنتشار وتعميم الفساد في كافة قطاعات النشاط أضحى توجها متوقعا في ظل تراجع الأخلاق الاجتماعية والإسلامية* ، وهو ما يؤدي إلى تبذير الموارد الوطنية وخاصة هجرة الرأسمال البشري نحو الخارج والإستغلال العقلاني للمحروقات ، ولقد شمل الفساد كبار المسئولين عن طريق الرشوة الكبيرة ليتوسع نطاقه ومداه إلى البيروقراطيين وصغار الموظفين ، وقد تجلت مظاهره في الفضائح المالية لدى إبرام العقود الخاصة بإنجاز مشاريع البنى التحية والهياكل القاعدية ، وشراء المعدات والتجهيزات العمومية والحصول على القروض البنكية** ، ليبرز على مسرح الأحداث المسئولون السامون والأغنياء الجدد الراغبون في مقايضة ثرواتهم التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة ، ببقاء السلطة بين أيديهم ، فالوصول إلى السلطة في مثل هذه الأنظمة هو الوسيلة الأنجع لثراء اليوم وغدا ، وهو التوجه الذي يؤدي إلى الإستحواذ على الدولة والسيطرة على مفاصلها[1].

إن أحد الأسباب استشراء الفساد في دواليب السلطة والإدارة الجزائرية هي الولاءات التحتية ، وهي الولاءات التي تقدم لما دون الدولة ، وعادة ما تكون أحيانا أقوى أو تنافس الولاء للدولة[2] .

وقد قامت دراسة ميدانية حاولت تحليل الثقافة السياسية العربية من خلال إبداء الولاء للأسرة والدولة ، والوطن العربي ، والعالم الإسلامي ، وكانت النتيجة 77.3% لصاح الأسرة ، و34% لصالح الدولة ، 29.5% لصالح الوطن العربي ، 17.6% للعالم الإسلامي ، والدراسة توضح أن الأسرة هي الكيان الأساسي الذي يستمد منه المواطن العربي معظم قيمه وتعاليمه وهي مركز اهتمامه ومحو نشاطه ، والملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أن عدم التنسيق بين تلك الدوائر الولائية والإنتماءات مع الولاء للدولة ذاتها ، مع غياب ووضوح الرؤية لتنظيمها قد يؤدي بالضرورة إلى رفع السلاح في وجه الدولة[3].

فالولاء للأسرة هي الحقيقة التي تؤكدها الروايات الشعبية في المنطقة العربية على جحا ، عندما أخبر بأن مدينته تحترق ، فتمنى أن تخطأ النار بيته ، الذي هو رمز لأسرته ، وعندما أكد له أن بيته احترق تمنى أن تخطأ النار رأسه، وهي الإجابة التي تلخص تدرج قوة الولاء الذي يبتدئ بالذات التي تضخمت في الحياة السياسية العربية لدرجة الزعيم والقائد والملك الملهم الذي لا يقبل معارضته ، إلى أسرته التي يرفعها فوق الدولة والقانون والذي هو على استعداد لتعديل أسمى قانون في الدولة وهو الدستور ، إن

*: لقد تحدث ماكس فيبر في المجال الاقتصادي عن "الأخلاق البروتستانية" ، وورنر سومبرت عن " الأخلاق اليهودية" ، وميشيو موروشيما عن " الأخلاق الكنفوشية" بالنسبة لليابان ، وآخرون عن "الأخلاق الكنفوشية" بالنسبة للصين ، لذا من الأولى لنا كمسلمين أن نتكلم عن الأخلاق الإسلامية ودورها في الاقتصاد وفي هذا أنظر مقال د. عبد الرزاق بلعباس ، القيم والأخلاق في إقتصاد السوق مفهوم أخلاق السوق دراسة مقارنة بين الاقتصاد الشرعي والفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية. مجلة الدراسات الإسلامية ، يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى –الجزائر- العدد 09 ، جمادي الأولى 1427هـ /جوان 2006م ، ص58.

**: تندرج ضمن ذلك كل من فضيحة سوناطراك 1و2 ، وفضيحة استيراد الطائرة المستعملة للجيش الشعبي الوطني ، وإفلاس البنوك الخاصة وعلى رأسها بن الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

1: أحمد بن بيتور ، حتمية التغيير...كيف ولماذا ؟ جريدة الخبر ، السبت 29/أوت /2011م ، ص06.

2: علي الدين هلال ، د. نفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة 2008م ، ص125.

3: نفس المرجع السابق ، ص127.

إقتضت المصلحة الذاتية أو الأسرية ذلك من أجل تمكين فرد من العائلة لاعتلاء منصب في الدولة ، وأخيرا يأتي الولاء للدولة التي تحتل مكانة متأخرة بالمقارنة مع الذات الفردية والأسرة العنقودية المترامية الأجداد والجذور ، وهو على استعداد لحرقها وهدمها إذا ما بدت تهديدات لكيانه الذاتي والعائلي المتفرد بالسلطة.

إن مفهوم دولة القانون يهتز حينما يتعلق الأمر برفض جهة معينة الامتثال إليه كونه يضرب مصالح معينة ، ويحد من مطامح شخص معين ، وتشتد وقع الهزة في المفهوم حينما يكون هذا المواطن يمثل برمزيته الدولة أو رجل القانون ، وتقف الجهات المختصة قانونيا مطبقة الأيدي أمام هذا العصيان المدني أو الرسمي لتطبيق القانون ، وربما يكون هذا الصمت موحى من إرشادات القيادات العليا في إطار التسويات السياسية التي تنتهج منهج إدارة المطافئ.

إن مفهوم دولة القانون يهتز للمرة الثانية حينما تجد جهات رسمية هي التي اقترحت القانون وطلبت التصويت عليه لكن حينما يتعلق الأمر بتطبيقه والإمتثال له فإنها لا تفعل ، وذلك لاعتبارات عديدة (سياسية ، مالية...إلخ) ، وهو الأمر الذي يثير جدلا حول آليات الإعداد لمشاريع القوانين التي عادة ما تبنى بعيدة عن المعطيات الواقعية والاستشراف المستقبلي ، وبعيدة عن معايير ومؤشرات التنفيذ والتسيير الراشد للقوانين ، وقد أورد رئيس الحكومة السابق السيد "أحمد بن بيتور" أربعة معايير للتسيير الراشد منها[1]:

1- المعيار الأول والمتضمن العملية التي يتم عن طريقها إختيار ومراقبة واستبدال الحكومات ، ومن مؤشراته التصويت والمسألة اللذان يشملان ظواهر مختلفة في العملية السياسية ، كالحريات المدنية والحقوق السياسية ، ويقيس مدى إمكانية مشاركة المواطنين في إختيار الحاكمين وهذا يندرج أيضا في إطار حرية الإعلام وحرية الصحافة ، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ، وهو مؤشر يقيس الإدراك بإحتمال أن يتزعزع استقرار الحكومة عن طريق العنف أو وسائل غير دستورية بما فيها العنف الداخلي والإرهاب.

2- المعيار الثاني والمشتمل على قدرة الحكومة على تشكيل ووضع بفعالية سياساتها القاعدية ومن مؤشرات هذا المعيار فعالية الحكومة ، ويتعلق الأمر بنوعية الخدمة العمومية نوعية البيروقراطية ، كفاءة الموظفين ، استقلالية الإدارة بالنسبة للعملية السياسية ، مصداقية التزام الحكومة بسياساتها ، أما المؤشر الثاني فيتمثل في قدرة الحكومة على إنتاج وتنفيذ السياسات الراشدة وتوزيع الثروات العامة ، ونفس الشيء بالنسبة إلى نوعية الجودة ومراقبة الأسعار ، والإشراف الكافي على البنوك ومناخ الأعمال.

1: أحمد بن بيتور ، معايير ومؤشرات الحكم الراشد. جريدة الخبر ، الأحد 13ماي 2012 الموافق لـ21جمادى الثانية 1433هـ ، ص07.

3- المعيار الثالث ويتمثل في إحترام المواطن والدولة للمؤسسات التي تحكم الاقتصاد والمجتمع وكل التفاعلات الناجمة عن ذلك ، ومن مؤشراته سيادة القانون الذي يقيس مدى ثقة المواطنين في النظام الداخلي للمجتمع ووفائهم له ، الإجرام ، النجاعة وتوقع العدالة ، بيئة صحية ، إحترام حق الملكية و مراقبة الرشوة.

إن الولاء لأسرة أكثر من الدولة يتضح جليا في الجزائر حينما نجد المشرع الجزائري في تحديده لسن الزواج والرشد في القانون المدني وسن الانتخاب في قانون الانتخاب ، إذ نجده يعطي أهمية لبناء الأسرة حينما يحدد سن الزواج بـ 21سنة ، وسن الانتخاب بـ 18سنة*، وكأنه بهذا التحديد لا يأمن على الأسرة في سن أقل من 21سنة ، وذلك لما تتطلبه من مسؤوليات وواجبات في حين يوكل مهمة بناء مؤسسات الدولة العليا والقاعدية عن طريق الانتخاب إلى شباب الثامن عشر دون أن يكون هذا في ذهنه يشكل خطرا على سلامة إختياره السياسي ، فالولاء للأسرة في العالم العربي والإسلامي يجد تفاصيله في فكرة القرابة الدموية التي تعد النواة الأولى لقيام العصبية المحركة بإتجاه الملك وبناء العمران عند إبن خلدون ، وهي الحقيقة التي لا تزال حية في منظومة القيم السياسية بالجزائر وسائر الدول العربية.

ولقد أوجد الفساد بالجزائر واقع اجتماعي منقسم الرؤى تجاه العملية السياسية ، ويمكن تصنيف المجتمع الجزائري في علاقته الشعورية بالسياسة إلى:

1- صنف من الأفراد وهم الأكثر إنتشار وتتلخص في النفور من السياسة بالجزائر واعتبارها لا تخدم المجموعة الوطنية ، وذلك لممارستها المتعلقة بالزعامة والهيمنة والقتل والتصفية ، وهي الأفعال التي وجدت مناخها نتيجة تخلي القوى الخيرة عن دورها ، وترك الساحة فارغة وذلك لعدم قدرتها على اختراق النظام السياسي.

2- فئة أخرى من الأفراد وهي الفئة المنخرطة في العمل السياسي بقناعات إيديولوجية ذات بعد ديني أو هويتي وهو انخراط أعمى واستقطابي ، مما يشجع من هو في النظام للإبقاء على الأوضاع كما هي بإعتبارها الحالة المفضلة.

3- أما الفئة الثالثة وهي المنتهزة التي تنظر إلى السياسة على أنها مؤسسة خاصة قائمةعلى الفساد ، وهي الفئة التي تشكل الوساطة بين هرم السلطة والأقاليم المحلية ، وسلوكاتهاهي التي تدفع بالكثير إلى الاستقالة من العمل السياسي وبالتالي تغذية الطبقة الأولى.

أما رئيس مجتمع السلم عبد الرزاق مقري فيرى أن المجتمع الجزائري في علاقته بالسياسة منقسم إلى:

---

*: المادة من قانون الاسرة ، والمادة05 من قانون الانتخابات التي تنص " يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثمانية عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الاهلية المحددة في التشريع المعمول به.أنظر (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية عدد 12 ، ليوم الخميس 27شوال عام 1417هـ الموافق لـ06مارس سنة 1997 ، أمر رقم 97-07مؤرخ في 27شوال عام 1417 الموافق 6مارس سنة 1997م يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، ص03.

1- الشريحة الاجتماعية المرتبطة بالحكم بفعل إرتباطها بمصالحها وبالأحزاب والمنظمات والأسر الموالية للنظام ، خصوصا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ، وبدرجة أقل الأحزاب التي تحاول أن تكون معهما أو تحل محلها ، وهذه الشريحة لها استقرار في مواقفها ، وبقيت تساند نظام الحكم في كل الظروف وتزيد أو تنقص بزيادة أو نقصان المصالح والأمان اللذين يوفرهما لها نظام الحكم.

2- الشريحة المتشددة الساخطة على النظام الحكم وهي مكونة من الطبقات الاجتماعية المرتبطة تاريخيا أو عن طريق الأسر والعلاقات الشخصية بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والجماعات المسلحة وتوابعها ، وهي طبقات لا تعبر عن مشروع سياسي في الغالب ولها تصرفات إنتقالية غير قابلة للتطور ، كما يكون هذه الشريحة أيضا بعض الحركات العلمانية أو الجهوية المتشددة التي لها خصومات تاريخية مع بعض أجنحة نظام الحكم أو المتصارعة معها على المصالح والنفوذ وبعضها مرتبط بقوى خارجية ، كما تتضمن هذه الشريحة الطبقات الاجتماعية المتضررة من حالة التهميش والفقر والحرمان ، وهي طبقات تحركها أوضاعها ولها استعداد أن تنجر مع أي صوت يدعو للتغيير الجذري.

3- أما الصنف الثالث وهي الشريحة الساخطة عن الأوضاع السياسية والإقتصادية وأكثرها يأسا من العملية السياسية ، وغير مؤمنة بالطبقة السياسية ولا بالحاكم ، وبعضها يمثل طبقات وسطى مستقرة ليس لها مصلحة مباشرة مع نظام الحكم ، وبعضها يمثل طبقة قريبة من دوائر الحكم المركزي والمحلي ولكنها مهمشة ، وبعضها يمثل طبقات محافظة ومتدينة ولها مواقف مبدئية وإيديولوجية ، وهي في مجملها لا تقبل بالانفلات ولا تحبذ الصدام ، وغير مشاركة في التغيير والإصلاح ، وغير متفاعلة مع الانتخابات ، ولكن تترقب ظهور طبقة سياسية ذات مصداقية قوية ومعارضة ومعتدلة ، وأغلبها قابل للتواصل والإستماع لخطاب الأحزاب والزعماء السياسيين حينما يعبروا عن طموحاتهم وانشغالاتهم ، وتمثل هذه الشريحة أغلبية الشعب الجزائري ، وهي موجودة في مختلف شرائح المجتمع ومختلف مؤسسات الدولة[1].

إن اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى انحطاط في القيم ، وتسرع من دالة الطلب على إجراء تغيرات سوسيو سياسية ، وقد أفضى اتساعها تاريخيا إلى ظهور الشعبوية التي بدورها تفضي إلى ميلاد الديكتاتورية من جهة ، ومن جهة أخرى تمارس الطبقة الوسطى ضغوط بإتجاه ديمقراطية أفضل ، وتعد قيمة 12000دولار كحصة الفرد من الإنتاج الداخلي الإجمالي العتبة الدنيا الضامنة للديمقراطية ، على أن لا تنزلق إلى حكم تسلطي وما دونها ستزداد احتمالات الإنزلاق ، وذلك لإرتفاع الحاجات غير المشبعة من قبل المواطنين الذين يعبرون عنها عن طريق الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات مقابل عجز السلطات عن تلبيتها ، مما يؤدي إلى اللجوء إلى القوة والتسلط

1: عبد الرزاق مقري ، البيت الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي. الجزائر : دار الخلدونية ، ص(118-119).

للتحكم في الأوضاع المتأججة[1] من جهة ، أو إنتهاج سياسات عامة تهدف بالدرجة الأولى إلى كسب الولاء وعدم السماح لقضية إجتماعية أن تتحول إلى محل جدل عام بغرض كسب التأييد ، الشيء الذي كرس مناخ عام قديم وعمقه يسود فيه الكسل وقيم الاسترخاء بدل قيم العمل والاجتهاد في صفوف أفراد المجتمع ، وهي المفارقة القيمية الجلية التي تتضح بمقارنة الشعب الجزائري بالشعب السويسري الذي أثبت برفضه بأغلبية ساحقة مشروع قانون يمنح المقيمين في سويسرا من البالغين دخلا شهريا غير مشروط يقدر بنحو 1652دولار[2] ، وهو رفض ينم على قيم عمل عالية لديه ، من خلال تبريررفضهم بأن القانون يشجع على البطالة والكسل ، وهم ليسوا في حاجة إلى دخل دون أن يكونوا قد قدموا عمل أو خدمة ، وبالمقابل نجد الفرد الجزائري يقبل على الاستفادة من المنح الاجتماعية والمشاريع الحكومية بتزوير للوثائق المطلوبة في ملف الاستفادة ، ليكون بذلك قد برهن على قيم غايات وقيم وسائل بعيدة كل البعد على القيم الانسانية والدينية ، وبعيدة على قيم مجتمع يريد أن ينهض من تخلفة وأنحطاطه.

إن حصول الفرد الجزائري على منحة البطالة أو التمدرس أو الظفر بعقود ما قبل التشغيل هي غاية معظم أفراد المجتمع الجزائري البسطاء ، الذي إعتاد في غالبه على رفع شعارات ممجدة للاعمل ، من مثل "راقدة والتمونجي" ، ويرون أن المحظوظ هو من ظفر براتب مجزل مقابل عمل هين ، وأكثر حظا منهم من يتقاضى راتب مقابل مكوثه في بيته ، وقد كانت عقود ما قبل التشغيل التي أقرتها الحكومة في السنوات الأخيرة المظهر الأبرز لهذا السلوك الجزائري ، حيث نظر إليها أغلب المستفيدين منها على أنها منح توزع على الشباب ولا تقتضي منهم تقديم أي جهد ، وأبعد من ذلك لا تحتم عليهم الحظور إلى أماكن عملهم ، و لا تختلف عن هذه الحالة حال الكثير من الموظفين الدائمين الذين يرون أن أي جهد يقدمونه في أماكن عملهم هو منة يمنون بها على البلد ، فمن حقهم أن يتقاضوا هذه الرواتب وهم في بيوتهم ، على إعتبار أن لهم الحق في الاستفادة من الريع البترولي الذي وضعت عليه السلطة يدها عليه وجعلته في خدمة مآربها الآنية ، إن هذا الحجز البترولي من قبل السلطة لا يمكن أن يستمر ويضمن لها الإستفادة منه ، ما لم تلجأ إلى آليات تضمن بقائها في السلطة ، ويعد تعديل الدستور من أجل البقاء في السلطة إحدى هذه الآليات.

1: le monde en 2030 vu par la CIA.

2: سلطان بركاني ، يصومون عن الحلال ويفطرون على الحرام. الشروق اليومي ، ليوم الخميس 09 جوان 2016 الموافق لـ04 رمضان 1437العدد5125 ، ص17.

المبحث الثالث :العهدة الثالثة والرابعة بين محظورات الدستور وغاية الاستمرار السياسي في الحكم.

- **التعديلات الدستورية وأولوية قيمة الإستمرار في السلطة السياسية على مقتضيات القواعد والقيم الدستورية.**

لقد إصطدمت رغبة السلطة لتجديد العهدة الرئاسية الثالثة والرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالمحضورات الدستورية ، من خلال المادتين 74 والمادة88 من الدستور* ، فالأولى هي التي تمنع الرئيس من أن يكون رئيسا للعهدة الثالثة ، أما المادة88 فهي تمنع الرئيس من تولي منصب الرئيس نتيجة العجز الصحي ولأجل غايات سلطوية للفئة الحاكمة تم إعادة إنتخابه للمرة الثالثة والرابعة مقدما الغايات السلطوية ومتجاوزا المحضورات الدستورية ، التي أخضعها بالتعديل لغاياته السياسية في الحكم.

ولقد شهد الدستور الجزائري تعديلا ثاني في 15 نوفمبر 2008 بموجب قانون 19-08 بعد ستة سنوات من التعديل الأول في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أي في 2002م، وقد مس هذا التعديل المادة 05 من الدستور التي جعلت من العلم والنشيد الوطنيين من مكاسب ثورة 1954م ، التي لا يمكن أن يطالها التغيير والتبديل ، بعد ما كان في دستور 1996م يحددهما القانون ، وقد جاءت هذه المادة على خلفية الممارسات المجتمعية التي أخذت تبرز لدى بعض المتطرفين الرافضين القيام للعلم والنشيد الوطنيين ، وهي السلوكات التي يمكن القضاء عليها بتنشئة الناشئة على المعرفة الحقيقية للقيمة التاريخية لتاريخ الثورة والوطن ، وهو الالتزام الذي أخذته الدولة على عاتقها في تعديل المادة 62 من الدستور بإضافة لها عبارة " تعمل الدولة كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للإجيال الناشئة" ، ويأتي قرار رفع العلم الوطني وإنزاله يوميا في المنظومة التربوية في إتجاه هذه الرغبة.

كما تضمن دستور 1996م فكرة التداول على رأس السلطة التنفيذية بموجب المادة 74 منه ، من خلال تقييد العهدة الرئاسية بعهدة واحدة قابلة لتجديد مرة واحدة عن طريق الانتخابات ، غير أن التعديل 2008م جاء لفتح تجديد العهدات عن طريق الانتخابات دون أي قيد زمني ، وترك فكرة التداول غير مقيدة بقانون بقدر ما تتحكم فيها الظروف السياسية للبلاد ، أو سير العملية الانتخابية ، وهنا نتسأل عن طبيعة هذه الظروف السياسية ، ثم أن هل الظروف في يد الشعب الذي يلجأ إلى تثبيت الرئيس في منصبه أو تجديده عن طريق الانتخاب ، وبالتالي تكون فكرة التداول محققة على يده ، أم أن الظروف السياسية بيد السلطة السياسية التي لها اليد الطولى في ادامة إقامة الرئيس في منصب رئاسة الجمهورية حتى وإن

*:تنص المادة74 من دستور 1996م على أن "مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات ، يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة "، وتنص المادة 88من نفس الدستور على" إذا إستحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن...وفي حالة إستمرار المانع بعد إنقضاء خمسة وأربعين يوما يعلن الشغور بالإستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه ...

كانت العملية تتم عن طريق الإنتخبات ، وهوما يجعل فكرة التداول في مهب رياح الطموحات السياسية بالمبررات الدستورية التالية :

لقد قال الرئيس بوتفليقة في كلمة بمناسبة إفتتاح السنة القضائية : " لا يحق لأحد أن يقيد حرية الشعب في التعبير عن إرادته ، فالعلاقة بين الحاكم المنتخب والمواطن الناخب هي علاقة ثقة عميقة متبادلة ، قوامها الاختيار الشعبي الحر ، والتزكية حرية وقناعة...التداول الحقيقي على السلطة ينبثق عن الاختيار الحر الذي يقرره الشعب بنفسه ، عندما يتم إستشارته بكل ديمقراطية وشفافية في إنتخابات حرة تعددية ، إذن للشعب والشعب وحده تعود سلطة القرار"[1] ، فبهذه العبارة يهدف التعديل الدستوري إلى تأسيس مبدأ قابلية إنتخاب رئيس الجمهورية بغرض منح السيادية الشعبية مدلولها الكامل وتمكين التعبير عنها بكل حرية ، بإعتبار الشعب مصدر كل سلطة ، فالتعديل يدعم قاعدة حرية الشعب في إختيار ممثليه ويقرر السير العادي للنظام الديمقراطي ، وهنا يحق لنا أن نتسأل عن معنى المادة 70 من الدستور التي تنص على أن رئيس الجمهورية هو حامي الدستور ، ومعنى المادة 76 التي تتضمن صيغة اليمين الرئاسي ، والتي عدلت بإضافة عبارة " وأدافع عن الدستور" ، وهنا يمكن أن يذهب الذهن لتأويل بأن تعديل الدستور لصالح السلطة التنفيذية يندرج ضمن صلاحيات الرئيس للدفاع عنه ، غير أن المنطق الصحيح يقتضي أن يكون الدفاع عن ما هو كائن في الدستور لا فيما يجب أن يكون عليه ، ذلك أن العبارة الأولى حيادية في حين أن العبارة الثانية تجسد الطموحات الدستورية للسلطة التنفيذية في الدستور القادم ، ثم أن التعديل عن طريق الاستفتاء الشعبي بدل البرلمان هو مظهر من مظاهر الدفاع عن السيادة الشعبية التي بررت به مبادرة التعديل.

ففي 2005م دخل متغير جديد في الحياة السياسية الجزائرية على أكثر من صعيد ، فعلى الصعيد الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لم يكن ممكنا لشخص يعلم أنه مصاب بمرض في المعدة أن يعطي الإهتمام لمسؤولياته الرئاسية أكثر من الإستغراق في الإنصات إلى دبيب تطور مرضه ، ذلك أن القيمة العليا لديه ليست الإحتفاظ بالسلطة التي تؤرق ماسكها طيلة المواعيد الانتخابية ، بقدر ما هو مهدد في غريزة وجوده الطبيعي من قبل شبح الموت لا من قبل المعارضة السياسية ، أو الدوائر الداخلية الناقمة عليه ، والتي تحسب حساباتها لموته السياسي.

فالإستغراق في تطور مرضه جعله يقدم على العهدة الرئاسية الثالثة دون اندفاع سياسي من خلال جولاته عبر الولايات أو خرجاته الإعلامية الخطابية ، ودون تحمل صارم لمسؤوليات هذا المنصب ، وهو ما فسح المجال للمسئولين والإداريين لتصرف دون أي خوف من سلطته ، وهو الشيء الذي تؤكده المستويات المرتفعة للفساد الذي بلغته.

1: رماني ، مرجع سابق ،

إن استمراره في منصب المسؤولية الثقيلة من مثل رئاسة الجمهورية ، دون القدرة على التحكم في مفاصل الدولة يكشف عن القيم السياسية ذات الأولوية لديه والتي في مقدمتها الإحتفاظ بالسلطة حتى وإن كانت شكلية ، كما تنم عن ضمير هذا الرجل تجاه هذا الوطن بمقارنته مع رجل ضرير مثله في نظام شمولي لم تهز أركانه بعد رياح التحول الديمقراطي حينما قال إنني أخون ضميري إذا تقلدت مسؤولية تحتاج للحركة الدؤوبة ، والتي لا أقوى جسديا القيام بها[1] ، والمقصود هنا فيدال كاسترو.

إن ترك الرجل لمسؤولياته بفعل مرضه الخطير والمزمن ، رهن البلاد في يد الموظفين السامين الذين لا يعرفون الوجهة السياسية التي يجب أن تسير عليها البلاد ، خاصة في ظل عدم التجانس بين النخبة المسيرة التي من المفروض أن تمعن النظر للإجابة عن السؤال الحضاري والمهم ، وهو ماذا يمكن أن أقدم للجزائر بدل البحث عن ماذا يمكن للجزائر أن تعطيه لي.[2]

إن الإنصياع إلى القواعد والمواد الدستورية التي تحكم البلاد والتي على المصحف أقسم على احترامها تقتضي المادة 88 منه أن يقدم استقالته بدافع مانع المرض الذي أحل به ، وأن الأوان حان أن تشتغل الإطارات السياسية والإدارية وفق رؤية سياسية واضحة يجسدها رئيس الدولة في صحته ، سماتها الرئيسية الإنفتاح والتجدد[3] ، غير أن الرئيس خاض معركة البقاء في السلطة في العهدة الثالثة بنفسه ، في حين في العهدة الرابعة خاضها من كان لهم مصلحة في بقائه نيابة عنه ، وفي حملة إنتخابية ممتدة بين 23مارس إلى 13 أفريل قادها وكلاء الرئيس من ممثلي الأحزاب والنقابات ، بشكل رددوا فيه أثناء تجمعاتهم الإنتخابية عظمة الإنجازات بصورة جعلتهم يتحدثون عن الماضي وليس على المستقبل ، خاصة وأن العهدات السابقة إستثمر فيها الرئيس في السلم الإجتماعي بشكل كافي لكي تمتص كل الإنتفاضات الإجتماعية* ، كما سوقت فترة حكمه على أنها الفترة الرئاسية التي تقلصت فيها نسبة البطالة ، وعادت الجزائر إلى واجهة الديبلوماسية والسياسة الخارجية لتتصدر إدارة أزمات إفريقيا من خلال منظمة "النيباد" ومنظمة "الوحدة الافريقية" ، خصوصا إدارتها لأزمة مالي ، كما قدمت حكمة الرئيس على أنها الفضل الذي به تجنبت البلاد الانزلاق إلى وحل الربيع العربي ، الذي أتى على العديد من الأنظمة العربية الهشة[4].

إن اللجوء إلى التعديلات الدستورية بالجزائر ليست خطوة نابعة من دسترة القيم الديمقراطية ، ذلك أن البلاد شهدت العديد من التعديلات للدستور ولم تفضي هذه الخطوات إلى ظهور ملامح النظام السياسي

1:HACEN OUALI, interview avec ALI YAHYA ABDENNOUR, ELwaten, lundi 20mai 2013 p 04.
2:ibide, p04
3:ibide, p04

*: لعل هذا جانب أساسي من الجوانب الأخرى التي حدت من فعالية حركة " بركات" التي سميت على الشعار التاريخي للشعب الجزائر عشية أزمة صائفة 1962م ،" سبع سنين بركات"، والتي قامت بمضاهرات كثيرة في الجزائر العاصمة .

4: بوحنية قوى ، تقارير ، الانتخابات الرئاسية في الجزائر : العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد. مركز الجزيرة للدراسات 13مايو/أيار2014 ، ص3.

الديمقراطي ، فأي تعديل للدستورلا يقربنا إلى الديمقراطية مقدار خطوة ، ذلك أن المشكلة ليست في النصوص بقدر ما هي قابعة في قيم وقناعات النظام السياسي ، لذلك نجد التعديلات في غالب الأحيان تزيف واقع النظام السياسي ، بدليل أن الدستور الجزائري يحدد بأن الجزائر دولة ديمقراطية شعبية في حين أنها في الواقع لا هي ديمقراطية ولا هي شعبية ، والمعبرة عن حقيقتها هو سلوك النظام السياسي الذي لا بد أن يتغير بإتجاه تجسيد القيم الديمقراطية.

إن التعديل الدستوري الذي أقدمت عليه الجزائر في مختلف المواعيد بدءا من تعديل 2002م ، ثم يليه تعديل عام 2008م يندرج ضمن تمكين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من عهدة ثالثة ، وتأتي وثائق "ويكليكس" مؤكدة لتقارير يرفعها السفير الفرنسي السابق "بيرنار باجولي" للخارجية الفرنسية ، منها حديثه مع السفير الأمريكي السابق بالجزائر "روبرت فورد" ، حيث أبلغه أن الحكومة الفرنسية تشعر بالقلق من أن الجزائر تتوجه اضطراريا نحو المزيد من عدم الاستقرار ، لكنهم لا يرون بديلا لبقاء بوتفليقة في سدة الحكم لعهدة ثالثة مع مطلع سنة 2009م[1].

يعد بوتفليقة على رأس الشخصيات الوطنية** التي وقعت على وثيقة موجهة إلى رئيس الجمهورية عقب أحداث 05أكتوبر 1988م وهي تتضمن النقاط التالية[2]:

- إستخلاص الدروس من أحداث 05أكتوبر المأساوية لتجنب البلاد أحداث مأساوية جديدة

- إدراج الإصلاحات السياسية التي يفرضها الوضع الراهن والتي تؤسس لحياة ديمقراطية وتسمح للمواطنين الجزائريين الاختيار بكل حرية ممثليهم.

- تجميع جميع شروط الحوار الوطني يتصدرها فتح المجال أمام الجميع لتحقيق الإجماع المبني على توافق جميع القوى الحية للأمة.

- المطالبة بندوة وطنية تجمع ممثلي جميع القوى الحية ، تعقد لبلورة بدون شروط مسبقة من أي طرف في آجال ستة أشهر الإصلاحات المؤسساتية التي تنتظرها الأمة ، والتي ستعرض للاستفتاء الشعبي ، مع تأجيل الانتخابات الرئاسية ، مع ضمان إحترام جميع الحريات الديمقراطية كحرية التجمع ، حرية التعبير وإنشاء الجمعيات.

1: الشروق اليومي ليوم الخميس 11أفريل 2013/الموافق لـ جمادي الأول 1434هـ /العدد3982 ، ص05.

*: من بين الشخصيات الموقعة على الوثيقة نجد عبد العزيز بوتفليقة ، بالعيد عبد السلام ، لخضر بن طوبال ، الطاهر زبيري ، رضا مالك ، محمد علي هارون ن مصطفى الاشرف ، جيلالي عفان ، شايد حمودالمدعو عبد الرحمان ، الشريف بالقاسم ، فدال أحمد ، المدعو حميمي ، قنز محمود ، لمين خان ، السعيد محمدي ، رشيد مستغانمي. أنظر مقال سميرة بلعمري ، الوثيقة التاريخية لـ 18شخصية تاريخية لإطفاء نار 05أكتوبر 1988م. الشروق اليومي ليوم الخميس 03أكتوبر 2013م الموافق ل27 ذي القعدة 1434هـ /العدد 4155، ص10.

**: يقصد بالسياسات الأساسية تلك المبادئ والقيم والأهداف التي يتضمنها الدستور والمحددة لطبيعة الدولة والمقررة للحقوق والواجبات والمحددة لعلاقة السلطات فيما بينها ، اما السياسات الإجرائية فهي تلك الإجراءات والخطوات المتخذة في مختلف القطاعات من أجل تجسيد السياسات الأساسية وتتميز بالتفصيل بالمقارنة مع عمومية الأولى.

2: نفس المرجع السابق ، ص10.

إن السياسي الجزائري تمتلكه حالتين نفسيتين أمام الديمقراطية تشكل في الأخير مواقفه ، الأولى وهو في المعارضة إذ تجده يتغنى بقيمها وينتقد على ضوئها كل سلوكات وسياسات السلطة الحاكمة ، والثانية وهو في الحكم أين تجده متشبث بالسلطة دون مراعاة وإحترام القيم الديمقراطية ، وهي الحالة التي تعبر عن الوعي الطفولي في صفوف النخبة والطبقة السياسية بالجزائر ، سواء تلك المتواجدة في السلطة أو المتموقعة في صفوف المعارضة ، والوعي الطفولي هو ذلك الوعي الذي ينصرف إلى حب التملك الذاتي لكل شيء دون معرفة قيمة الأشياء المملوكة ودليل استعمالاتها ، الشيء الذي يدفع بها في لحظة التشبع به إلى اللجوء إلى اللعب به ورميه ، وهو السلوك الذي ينم عن غياب إستراتجية لتسيير الأشياء المستحوذ عليها عن طريق جولة من المشاجرات والمخاصمات مع الأقران.

فالنخبة السياسية التي يكون عندها هذا الوعي الطفولي هو السائد عندها ، تجدها تفتقد إلى رؤية إستراتجية لتنمية الدولة والمجتمع في إتجاه بناء حضارة رائدة ومتميزة نابعة من القيم الذاتية للمجتمع ، وغياب هذه الرؤية تسندها الغريزة الطفولية لحب التملك واحتلال المناصب السياسية والإدارية في مؤسسات الدولة ، وهي الغريزة التي جعلت من العملية السياسية والإدارية غاية في حد ذاتها بدل جعلها وسيلة لبناء وتطوير المجتمع في إتجاه الريادة والتميز الحضاري ، فالنخبة هم هؤلاء الأشخاص المتعلمين علوم العصر المتخصصة والواعيين بتحدياته ومشاكله والمشاركين في إيجاد الحلول ، وهي الحالة الغائبة في واقع النخبة السياسية ، ذلك أن خطابها هو خطاب مخاوف وأمال الجماعة السياسية الحاكمة وأحوالها النفسية وخطاب وجدان ، أكثر منه تعبيرا عن حقائق موضوعية تلامس عمق الذات وتطلعاتها الحضارية المستقلة[1].

إن النخبة السياسية ذات الوعي الطفولي هي تلك النخبة التي يكون عمرها العقلي في تناقض تام مع عمرها الزمني ، فقد تجد سياسي في سن الكهولة والشيخوخة زمنيا لكن كل قراراته ومواقفه وسياساته العامة تنم عن سلوك صبياني غير راشد يميل إلى الإفساد والتبذير وعدم النضج ، ولقد ساد لدى النخبة السياسية بالجزائر عقلية الاستحواذ والتملك الطفولي ، مستنزفة طاقات وإمكانيات البلاد والمجتمع في ملء الوهم الزعامي المفرط بداخلها ، فكانت صدمة للدولة والمجتمع ، فعلى مستوى النخبة الحزبية بالجزائر أصبحت المنافسة على رئاسة وأمانة الحزب مدعاة للانشقاق الحزبي وتأسيس أحزاب جديدة ، إذ نجد جل الأحزاب السياسية خضعت إلى إعادة هيكلة قيصرية سببها الأول هو الوهم الزعامي المفرط لقيادتها التي تفتقر في قاموسها لمعنى النضال والإلتزام ، وهي العملية التي جعلت معظم رؤسائها وأمنائها أقزام على هيئات حزبية لا يتعدى تواجدها وامتدادها أوراق الإعتماد المقدمة للجهة الوصية.

1: سعيد شبار ، في مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصدر الثقافي. مجلة الكلمة تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م الموافق لـ 1420هـ ، ص75.

أما على مستوى المناصب بالمؤسسات الرسمية بالدولة فقد أدى الوعي الطفولي لامتلاك زمام القرار بها إلى إتخاذ جملة من القرارات التي مازالت أثارها السلبية ماثلة للعيان ، كلفت إهدار لإمكانيات وطاقات البلاد المادية والبشرية ، وقد كان الهدف الرئيسي منها هو عدم إزاحتها من مواقع السلطة والمسؤولية ، كما تعمدت غظ الطرف وإلتزام الصمت عن ظواهر إجتماعية وإقتصادية وعمرانية مشينة ، كان لها هي الأخرى أثار سلبية على القيم الإجتماعية والنمو الإقتصادي والإتساع العمراني للمدينة والريف الجزائري ، وهو صمت يدخل في إطار الحسابات الضيقة التي تهدف إلى عدم إثارة الجبهة الاجتماعية ، والتي قد تطال إثارتها طرحها لمسألة شرعية النخبة السياسية والإدارية الحاكمة بالجزائر.

إن الحديث عن الوعي النخبوي ومعرفة طبيعته وخصائصه وصفاته يعد غاية في الأهمية ، ذلك أن النخبة هي المرشحة على الدوام للبدء في عملية التغيير والتطوير ، وفي هذا يقول "وليم جيمس" إن تحديث الأمم وبعثها وإقالتها من عثراتها يبدأ من القمة على يد قادة الفكر فيها ، الذين يتسمون بالحصافة وإحكام التدبير ، ثم تنتشر هذه الإشاعات وما يصاحبها من وعي وسعي تدريجيا وببطء إلى الخارج وإلى الأسفل[1] ، فالمثقف هو ذلك الشخص المتعلم الواعي المشارك ، غير أن الخطاب النخبوي الرسمي أو غير الرسمي بالجزائر والعالم العربي المعاصر هو خطاب مخاوف وأمال وأحوال نفسية ، وخطاب وجدان أكثر منه تعبيرا عن حقائق موضوعية تلامس عمق الذات وتطلعاتها الحضارية المستقلة[2] ، كما يبتعد دور النخبة عن دور تبرير سلوكات السلطة وانحرافاتها لإيجاد لها إمتداد شعبي في صفوف المجتمع ، فموقعها لابد وان يتماثل مع موقف المشرع القانوني "بابنيان" الذي ولد في (150-212) م ، حينما طلب منه الإمبراطور "كراكلا" عام 212م بأن يبرئه من قتل أخيه "جيتا " ورد برباطة جأش " إن تبرير الجريمة هو قتل للضحية مرتين"[3].

إن ذهنية المجتمع السياسي و المدني بالجزائر اليوم هي أشبه بعقل الإنسان القرووسطي الذي كان عاجزا عن إستخدام عقله من أجل الخروج من حالة التخلف والإنحطاط ، وهو عجز ناتج عن القهر الكنيسي الذي ولد حالة من الخوف وتسليم غير المعقلن لجل مجلات الحياة فالانكفاء عن استخدام العقل يولد قصورا في فهم المشكلات المجتمعية ، و بالتالي إخفاق في التخطيط و صياغة مشروع مجتمع جاد ، فالميل إلى مساندة مشروع الرئيس هو ميل سياسي أكثر مما هو مساندة موضوعية التي تقتضي وقفة عقلية و متأنية أمام مشاريع الرئيس ، والكفيلة بإعطاء إجابات عن جدوى السياسات المنتهجة ، كما أن الميل السياسي لمساندة الرئيس دافعه البحث عن المصلحة الشخصية أو الحزبية أو الجمعوية أو التنظيمية

1: أحمد محمود الخليل ، الشخصية وسيكولوجية الإثارة في فكر "وليام جيمس" التربوي. مجلة التربية ، تصدر عن اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 123 ديسمبر 1997م ص193.

2: سعيد بشار ، في مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصدر الثقافي. مجلة الكلمة تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد25 خريف 1999/ 1420هـ ، ص75.

3: د. عادل زينون ، جوليا دومنا ، عربية على عرش روما . مجلة العربي ، العدد 558 لشهر مايو 2005ن ص61.

، وليس الوعي بأهمية الإلتفاف حول القيادة السياسية الواحدة الموحدة ، والتجنيد لتنفيذ السياسات المسطرة باعتبار العمل في الجبهة الواحد وفي الاتجاه الواحد يعد وعي متقدم في مخطط النهوض بالبلاد إلى مصاف التنمية و التقدم ، فالدولة والمجتمع ينبغي أن يشيدا بواسطة العقل النقدي للفرد المتحرر حسب الفيلسوف الألماني "هيجل" ، ولا يمكن أن يكون الانسان حرا ، وأن ينمي كل إمكانياته إلا إذا أصبح عالمه كله واقعا تحت سيطرة المعرفة والإرادة العاقلة الشاملة ، لذلك يرى أن الروح الوطنية ليست كيان صوفي أو ميتافيزيقي ، بل هي تمثل مجموعة الشروط الطبيعية والتكتيكية والإقتصادية والأخلاقية والعقلية التي تتحكم في التطور التاريخي للأمة[1].

إن الحداثة السياسية بالجزائر لن تعرف طريقها مادام الفعل السياسي القائد يشتغل بلا رؤية وتصور استراتيجي ، والفعل السياسي المؤيد له يتحرك بلا وعي وإمعان للعقل وهي حالة من القصور العقلي التي تورث الانحطاط و التخلف ، لذلك يربط "كانط" الدخول في عصر الأنوار بالقدرة على استخدام العقل بقوله " إن الأنوار هي خروج الإنسان من حالة القصور التي هو عليها بسبب انعدام القدرة لديه على استعمال عقله دون توجيه من الغير"[2].

فالحداثة السياسية هي تحطيم لكافة أشكال الوصاية و الإنعتاق من قيود القصور و تحرر مسئول في التفكير ، و قيام الإنسان بتدبير أحواله بما هو راجع إلى خلاصاته العلمية ، فمساندة الرئيس هو فعل يطفأ جذوة التفكير الموضوعي في المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، و هي محاولة لإدخال المجتمع تحت وصاية شخص الرئيس دخول القصر الذين لا يملكون من أمورهم شيئا ، فإحترافية التنظيمات السياسية والجمعوية في التصفيق يجعلها لا تتوانى في أن تستبدل سيدا بسيد آخر ، أو رئيس برئيس أخر ، ولو أنها خيرت بين التصفيق والتأييد ، والاستقلالية برأيها وتصورها السياسي لختارت الحالة الأولى لما فيها من انعدام الجهد والمسؤولية ، فالتحرر من المساندة والإتباع هو موقف مسئول ، وكفاح دائم لتجاوز معوقاتها ، والذين يدعون إلى المساندة والإتباع دون تقييم موضوعي للإنجازات والإخفاقات من جهة ، ودونما فهم حقيقي لغاية تأسيسه ما يزالون قاصرون ، وأن طور الرشد ما يزال لديهم غاية غير مدركة أو حلما مطلوبا ، وهم يفتقرون إلى العدة الفكرية التي تمكنهم من الظفر به (الرشد) ، إن الانسان الذي يبدأ بالتسليم والتأييد والتصفيق دائما سينتهي مع نفسه إلى الشك والريبة ، لكن إذا قبل أن يبدأ بالشك في كل شيء ، وهو الشك التلقائي الذي يطرح على الانسان في كل حين تساؤلا ، فإنه لا محالة سينتهي به إلى اليقين ، واليقين وحده هو الذي يؤسس لمنظومة الأخلاق السياسية الفاضلة الكفيلة بالنهوض بالأمم ، لذلك

1: هربرت ماركيوز ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية. ترجمة فؤاد زكريا ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2008م ، ص(50-58-197).

2: د.فؤاد مليت ، مراجعة نقدية لبعض مقاصد الخطاب الحداثي الغربي. جريدة البصائر (04-10) جمادي الثانية 1434هـ /الموافق لـ (15-21) أفريل 2013م العدد 648 ، ص 22.

يرى الماريشال "بيتان" في خطابه لأمته في 25 جويلية 1940 عقب توقيع الهدنة التي التمسها من زعيم ألمانيا المنتصرة : " إنني أدعوكم أول كل شيء إلى نهوض أخلاقي"[1] ، وإذا كانت هذه الصيحة قد نهضت بأوروبا بأكملها لكي تبتعد عن التصفية العرقية بدافع جنون العظمة الهتليري ، وتأسس لحرمة الدم الاوربي ، فأي صيحة في البلاد العربية دوت لإنتفاضة الربيع العربي التي أتت على العديد من الأنظمة السياسية العربية من جهة ، وأحرقت من جهة أخرى العديد من البلدان العربية الأخرى ، كما صمدت أمام رياحها أنظمة سياسية أخرى وعلى رأسها النظام السياسي الجزائري

ـ قيم الثورات العربية وأثرها على منظومة القيم السياسية بالجزائر :

تأثيرها على مستوى السلطة : لقد إتجهت السلطة في معالجة تجنب إنفجار الربيع العربي بالجزائر إلى إطلاق موجة ثانية من إعتماد الأحزاب السياسية وهي خطوة تدل على الأزمة المزدوجة للديمقراطية بالجزائر ، فهي أزمة على مستوى قيم الفواعل الرسمية المتخذة للسياسات الأساسية والإجرائية للدولة ، وأزمة على مستوى طريقة تسير الأحزاب السياسية ، وهذه الأزمة السياسية المزدوجة لقيم الديمقراطية على مستوى الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية هي في حقيقتها أزمة تجد جذورها خارج الميدان السياسي وبالضبط في بنية هيكلية تنطلق من الأسرة ثم الحي ، الجهة ، المنطقة ، المسجد ، فالمدرسة والجامعة... إلخ.

إن السلطة الجزائرية في معالجتها لبداية إنتفاضة الشارع العربي انتهجت سياسة لينة واستبعدت أن تأتي الأحداث على رؤوس الدبابات مثلما عولجت أحداث 05أكتوبر 1988م ، والتي تشكل جزء من نسق الذاكرة لدى المنظر " كارل دوتش " في دراسة النظم السياسية ، وهو النسق الذي ينهض بمهمة تخزين المعلومات والأحداث وفق نظام وظيفي معين لغرض إستخدامها عند ورود المشكلات إلى العلبة السوداء ، ويتوقف إستدعاء الذاكرة على درجة تشابه المشكلات المعالجة مع المشكلات المستجدة وإستدعاء الخبرات السابقة لبلورة الخيارات ، ذلك أن عدم تماثل وتشابه المشكلات المستجدة مع المشكلات المعالجة في الذاكرة يقتضي حلول إبداعية خارج ذاكرة النظام السياسي[2] ، وقد تخزت في ذاكرة النظام السياسي الجزائري كيفية معالجة الأحداث والتكاليف البشرية والمادية الباهضة التي فضت بها ، لذا بات من الحتمي أن تعالج الأحداث المستجدة وفق منطق جديد تكون تكاليفه البشرية والمادية في الحد الأدنى المستطاع ، واضعا في ذهنه هدف ضرورة تفكيكها وامتصاصها قبل أن تتحول إلى أحداث جماهيرية التي يصعب التحكم فيها ، خاصة وأنه يرى أنظمة سياسية قوية مجاورة تتهاوى أمامه ، لذلك بادر بإصلاحات

1: موسى أبو الريش ، العولمة والمستقبل... مخاطر وتحديات. مجلة الكلمة لمنتدى الكلمة للدراسات والابحاث ، العدد 25 ، خريف 1999م ، ص(111-121).

2: نصر محمد عارف ، إبستمولوجية السياسة المقارنة. النموذج المعرفي - النظرية – المنهج. الطبعة الأولى ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1422هـ - 2002م ، ص267.

جديدة بإعلانه لإعتماده أحزاب جديدة وفتح نقاش موسع في وسائل الإعلام ، كمتنفس شعبي للتعبير عن كمون الغضب الذي يختزنه تجاهه في قنوات سياسية يسهل التحكم فيها فيما بعد بالمقارنة مع السيل الجارف للأحداث في الشارع الذي لا يعرف إتجاهه وتحوله ، وقد تزامن هذا مع إعلان إرتفاع الوعاء الإنتخابي ، وهي الزيادة الإحتياطية لدى النظام السياسي فيما أدى تواجد الأحزاب الجديدة إلى إستقطاب الأصوات الإنتخابية الجديدة بجوار معسكر الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

2 ـ تأثيرها على مستوى المعارضة والرأي العام:

إن إطلاق موجة ثانية من إعتماد التعددية الحزبية بعد حوادث الربيع العربي بالجزائر هي في الظاهر إستجابة للقيم الديمقراطية ، غير أن هذا التعويم لظاهرة الحزبية بأحزاب ليست لها رصيد نضالي سياسي وفي فترة ضيقة للإنتخابات التشريعية سيؤدي إلى تشتيت المعارضة وإضعافها بإعتبار أن هذه الأحزاب الجديدة هي فروع من معارضة قديمة ، فهي تعكس فشل الموجة الأولى من التعددية الحزبية التي ظهرت عقب حوادث 05أكتوبر 1988م ، ويتوقف دورها الايجابي في قدرتها على إستقطاب وتعبئة مناضلين جدد خارج دائرة الأحزاب التي انشقت عنها خاصة الأشخاص والأفراد المقاطعين للعملية السياسية نتيجة فقدانهم الثقة في جدواها في ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والتنمية.

أما الأحزاب الإسلامية فيعتقد بشأنها "olivier roy" بأن الاسلاموية كحل سياسي وكإيديولوجية قد استنفذت طاقتها ، رغم أن الإسلاميين لا يزالون موجودين على الساحة ، ولتفسير ذلك يرى أن الإسلاميين أصبحوا طبقة بورجوازية ، فهم أصبحوا برلمانيين ، وهم في العادة محافظين ، ولم يعد لهم مشروع اجتماعي ، الشيء الذي جعلهم يغيبون في نضالات إقتصادية وإجتماعية ، ويتضح ذلك بجلاء برأيه في مصر ، إذ يجد الإخوان المسلمين أصبحوا لبراليين في توجهاتهم الاقتصادية من خلال مساندتهم للخصوصية وهم ضد الاضطرابات ، وينطبق هذا عليهم في أي مكان برأيه مكتفين بالهروب إلى عالم المعنويات والمثل والميتافيزيقا ، وغيابهم عن الأحداث الجارية في العالم العربي سيجعلهم غير قادريين على النجاح في الانتخابات كأغلبية تقود التغيير ، بل هم دائما بحاجة إلى تحالفات مع القوى الأخرى[1].

إن الأحزاب التي ظهرت جراء الإصلاحات السياسية هي أحزاب لمسئولين سابقين في الحكومات المتعاقبة في غالبها أو نواب في المجلس الشعبي الوطني ، وهو ما يعني أن الخطاب السياسي القادم سيكون خطاب يقترب ويلامس مكامن الأزمة السياسية في الجزائر باعتبارهم شخصيات اطلعت عن قرب عن سلوكات وقيم السلطة السياسية بالجزائر ، كما يعبر لجوء هذه الشخصيات إلى تشكيل الأحزاب عن عدم تحريرها لموقع قدم في النظام السياسي الجزائري اليوم ، وهو ما ينبأ على قدرة عالية لدى النظام

1 :D.OLIVIER ROY, solution politique, l'islamisme et fini. Journal Elwatan, propos recueillis par AUGUSTIN mercredi 20 avril 2011, p07.

السياسي لتوظيف شخصيات التي يراها مناسبة لمرحلة ما والتخلي عنها في مرحلة أخرى ، وهي العملية التي يمكن أن نطلق عليها القدرة على التكيف والتجدد ، ومن جهة أخرى فإن هذه الشخصيات تمثل في معظمها التصدعات الحزبية التي شهدتها الساحة الحزبية ، والتي تعبر عن توسع الأفق السياسي الشخصي لهذه الشخصيات المؤسسة للأحزاب بإعتبار تواجدها على رأس أحزاب جديدة يعطي لها فرصة الإستوزار أو التمثيل البرلماني من جديد ، وهي الفرص التي استهلكتها وهي متواجدة ومنتمية إلى أحزابها القديمة.

أما أثر أحداث الربيع العربي على المستوى الشعبي فإن صيرورة الأحداث لم تصل إلى تغيير الأنظمة التي ثارت عليها شعوبها كلية ، مكتفية بإسقاط الرؤساء من مناصبهم دون اقتلاع جذورهم من الأساس ، وهو الشيء الذي مكن فلول الأنظمة من جديد من تنظيم ثورات مضادة من أجل إبعاد الشعوب عن الحكم في كل الدول التي حدث فيها التغيير، وتمكين حلفاء لها من الحكم ليس لهم من قاعدة شعبية سوى الدعم الخارجي الذي يلعب دورا محوريا في تثبيت حكمهم.

لقد لعبت أنظمة العائلات الملكية والجمهورية في الخليج هذا الدعم الخارجي المكشوف ، مقابل صمت الدول الغربية الكبرى والمترابطة معها في المصالح والإستراتجية من أجل منع وصول الحركة التغيرية الشعبية إلى مرادها وأهدافها ، فقد عملوا كل ما بوسعهم بغرض إفشال جميع التحركات في تونس ومصر وليبيا ، وإطالة الصراع الدموي في سوريا ودعم الفوضى والقتل في العراق ، وتغذية الانقسام في اليمن ودفع الأمر بها للحرب الأهلية ، وكل هذا من أجل توجيه رسالة ضمنية إلى الشعوب التي تتأهب لخوض معركة التغيير مفادها أن التغيير السلمي من خارج النظام غير ممكن ، والمثال في ذلك الحالة المصرية والتونسية ، والتغيير بالسلاح والعنف غير مجدي أيضا ، والمثال الواقعي تجسده الحالة الليبية والسورية والجزائرية في فترة العشرية السوداء ، والعمل التوافقي مع كل الأطراف السياسية غير مجدي أيضا والحالة اليمنية والتململ التونسي لا أكبر دليل على ذلك ، وهذا يعني أن الطريق إلى إحداث التغيير في الأنظمة العربية لا يخرج عن إحدى المسارين:

- أن التغيير غير ممكن في الأنظمة العربية ، والطرف المطالب بالتغيير نفسه هي الشعوب التي لا بد وأن تبدي الطاعة أكثر وان لا تنازع الحكام في سلطتهم .

- أو أن التغيير لا بد وأن يأتي من داخل النظام بشكل تدريجي.

إن دراسة تداعيات الربيع العربي يندرج في إطار ما يمكن تسميته دراسة ما بعد الربيع العربي بإعتباره ظاهرة إجتماعية ، ويغلب على الظاهرة ظهور تنظيمات سياسية ومسلحة متعددة سواء كان ظهورها طبيعيا أو بفعل المؤامرة الخارجية ، ويعود هذا الظهور السريع إلى توفر المناخ المناسب لبروز ظاهرة التعدد والتشتت ، الذي تعود جذوره إلى النظام الإجتماعي السائد في المنطقة ، وهو نظام القبيلة

الذي أنعكس على الحياة العربية في مختلف جوانبها وفروعها ، سواء السياسية أو الدينية أو الفكرية أو حتى الحضارية ، إذ نجد لكل قبيلة شيخ وشاعر وأبطال وحكماء وملاحم خاصة بها ، مما أصبغ الثقافة العربية بالاستقلالية الجزئية والفردانية المكونة لعصب السياسة بالمنطقة ، فالقبيلة بطبيعتها متمردة وأن العمل الوحيد الذي يروضها هو الدين وهو ما أشار إليه إبن خلدون ومالك بن نبي في كتابتهما ، فالقبيلة لا تصنع الحضارة ولا المدنية ، بل هي نظام تشجع الفرقة والانعزال والتفرد.

إن لحظة من لحظات التاريخ جاء الإسلام كأول تحد حقيقي لنظام القبيلة العربية ، وهو ليس بفاعل خارجي بل جاء من الداخل ومن عند أنفسهم ، وبالتالي فهو ليس بغريب عنهم و لا دخيل مما ساعده على أن يسود كنظام اجتماعي جديد دون أن يقف ضد القبيلة ويحاربها أو يقصيها أو يلغيها ، بل عمل على احتوائها من خلال الثناء على مزاياها ومحاسنها ، مهذبا بعض إحكامها ملغيا ما يتنافى فيها مع القيم الانسانية.

لقد جاء الإسلام ليجعل القبيلة في خدمة الانسانية بتأسيس دولة الخلافة الإسلامية ، لذلك فعزة القبائل العربية في الدين ودون الدين لا عزة لها ، لذلك كان الجهد الجهيد من طرف الحضارة المادية المعاصرة حرصها اللامتناهي لأجل عدم قيام حضارة رسالية بالمنطقة العربية ، لذلك أقبلت على إلغاء الخلافة حتى وإن كانت شكلية والعمل على تصدير فكرة الدولة القومية العلمانية* والعمل على إحلالها محل فكرة الإسلام كنظام من خلال مشروع اتفاقية "سايكس بيكو".

لقد نجحت الدولة القومية بالمنطقة العربية ككيان سياسي ، لكنها فشلت كشعور ونظام إجتماعي ، إذ لم تستطع أن تحل في مكان الدين ولا في مكان القبيلة ، بل أصبح ينظر إليها على أنها عدوة لهما ، لذلك نرى أن إنهيار الدولة في أحداث الربيع العربي أسفر على رجوع القبيلة بقوة على مسرح أحداث ما بعد الربيع العربي ، لتتشكل من جديد كنظام اجتماعي ، وقد أدى تفعيل الدين في صفوفها إلى ظهور التنظيمات الإسلامية السياسية والمسلحة بالمنطقة ، وذلك راجع إلى الاعتقاد السائد لدى القبيلة العربية بأن عزتها تكمن في الفكرة الدينية ، وأنها كمجموع عام يسيطر عليها الشعور الديني ، وهي الفكرة التي عبر عنها عمر بن الخطاب بقوله " لقد كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام ، فمهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله"[1] ، وهي الحالة المشكلة للوضع المتأزم في المنطقة العربية بين الدين والدولة من جهة والحداثية الوافدة من جهة أخرى ، هذا في الدائرة الاسلامية ، أما الدائرة الخارجة عنه فهي برغم تأسيسها لحضارة حداثية معاصرة ، فهي تعيش أزمة قيم حادة تبدو ملامحها في سياساتها الخارجية وأسئلة الجبهة الإجتماعية الملحة التي تبحث عن الإجابة .

*: تعد الحركة الأتتوركية نموذجا لهذه الحداثة السياسية المعاصرة.

1: بوقفة رؤوف ، ما بعد الربيع العربي..جدلية الدين والقبيلة . جريدة الخبر ليوم السبت 09أوت 2014م الموافق لـ 13شوال 143هـ ، ص18.

المبحث الرابع: أزمة القيم السياسية ورهنات التحول الديمقراطي بالجزائر.

1- **أزمة القيم السياسية على المستوى العالمي:** ليست أزمة القيم السياسية محددة بالنطاق الوطني أو الإقليمي بل تمتد حدودها إلى مستوى الحضارة الحديثة وهي الحداثة الغربية ، وهي في أوجهها تتمثل في عدم قدرتها على ضمان السعادة والشرعية التي يتوق إليها الفرد والهويات الجماعية والإثنية الخاصة ، والتي يطرح تطورها سؤال قيم جديدة.

إن العولمة وما تحمله من قيم التوحد* تتقدم بخطوات عملاقة لم يعد باستطاعة احد إيقافها ، وفي نفس الوقت تطرح الإثنيات الإجتماعية مطالب الحق في الاختلاف ، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن أي تطور نحن باتجاهه نسير ، و هو التطور الذي يطرح ثلاث إشكالات حسب المقاربة النقدية[1].

إن الإتجاه العولمي يفصل تمام الفصل بين قيم الحداثة (الوضعية الليبرالية) ، و قيم الإنسان المؤمن بالديانات الإبراهيمية (اليهودية و المسيحية و الإسلام) ، رغم الإشارات القومية التي نجدها في هذه الأديان مضمونها يدعو إلى الأخذ بقيم و كل أسباب العلم ، وهذا الفصل الراديكالي بين الدنيوي و الروحي للحداثة والمترجم بالعلمانية المتطرفة يطرح إشكالية إشتغال القيم الروحية و الأخلاقية و فعاليتها في مسيرة الحياة اليومية.

إن التطور الغربي يعتبر الجسم الإجتماعي للمجتمع جسم بيولوجي منتج ، غير أن الحقيقة أن الإنسان معرف و موجه بمعنى وصيرورة وجوده ، وهوغير تابع لقراراته المحددة لمصيره بقدر ما هي تابعة لقرار النظام الاجتماعي الذي يتواجد فيه .

إن النقطة الثانية التي تطرحها الحداثة الغربية هي السلوك الذي تستهدف به التحكم في كل شيء معتقدة أن التطور خاضع لهذا المنطق العلمي الرياضي ، عدم الإحتجاج و الشك في المبررات الأساسية لأي ظاهرة و اليقين المطلق فيها تفقد الانسان من هو ، و فقدان البحث عن المعنى للذات داخل الظواهر هي الحلقة المفقودة التي تعاني منها الثقافات اليوم في ظل العقلانية و الرأسمالية ، خاصة تلك التي تشعر أن لديها واجب طبيعي تجاه العالم ، فالاستعداد للبحث عن معنى للمساهمات المتعددة للثقافات المختلفة أضحت اليوم في اضمحلال ملحوظ[2].

---

*: يرى "JACQUES ATTALI " أن الديمقراطية لا تعرف اكتمالها ما لم تكن بنية ونظام ذو حكومة عالمية وحكومات جهوية وحكومات محلية ، وأن المواطنة المثالية في عالم الغد الذي هو عالم متحرك بدون حدود هي المواطنة التي تفرض التخلي عن كل تعصب من مثل التشبث بوطن أو ثقافة ، وستكون القدس العاصمة العالمية الموحدة في ظل الحكومة العالمية ؛ ويتجه "PIERRE HILLARD" المتخصص في موضوع العولمة نفس التوجه الوحدوي في القيم السياسية فهو يرى ويحلل مسار العولمة في أنه في طريق تفكيك وتقسيم الدول ، وتشكيل الكتل والتجمعات القارية التي تقود بالاتجاه المستقيم إلى الحومة العالمية في كتابه " LA décomposition des nations européennes et la marche irrésistible du nouvel ordre mondial" ، " تفكيك الدول الأوروبية والمسيرة غير المقاومة للنظام العالمي". أنظر BELHAOUARI BENKHEDDA, MARGARET THACHER par HUGO CHAVEZ reste. ELWATEN, mercredi 22mai 2013 p22.

1 :Mustapha CHERIF, questions sur la modernité. Annales de l'université d'Alger, N°07,1993,p37.

2 : ibide,p38.

إن الوجه الواضح للأزمة القيم على مستوى العالم هو تباين الديمقراطيات في مؤسساتها المرسومة وممارساتها السياسية من بلد إلى أخر ، ذلك أنها متغير تابع للعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، فالديمقراطيات التي عرفتها إفريقيا في بداية التسعينات لم تكن مماثلة لتلك التي عرفتها أوروبا وأمريكا في التاسع عشر والقرن العشرين ، ذلك أنها لم تكن نتيجة تطور تاريخي لعملية التمثيل السياسي لقوى المجتمع حتى عشية التحول الذي أسست له الأحادية الحزبية ، فهي بصدد تكوين مجتمع مدني بعيد عن الدولة ، وغير ممثل داخل مؤسسات الدولة ، وهذه الثنائية هي المميزة لديناميكية الأنظمة الإفريقية التي تكرس لأزمة المواطنة نتيجة غياب المشاركة السياسية ، فالأمر في إفريقيا يتعلق بأزمة تمثيل والهوية الداخلية والخارجية ، وبالنسبة للمجموعة الدولية فإن الأزمة هي أزمة مصداقية الدولة[1].

إن مفهوم الليبرالية في المجتمعات التي هي في طريق التحديث تعني أن الدولة لديها وظيفة أساسية فيما يخص التنظيم والانسجام الاجتماعي ، فهي ضابطة لصراعات بين الطبقات ومنتجة للإجماع التي ترى فيه النظرية النيوماركسية على أنها الحالة المثالية التي تظهر فيه هيمنة الدولة على المجتمع ، وهي ناتجة عن قوة فرض الانسجام مع طبقة إجتماعية مفضلة ذات امتيازات رغم أنها لا تعبر بالضرورة على المجتمع أو التجمع السياسي ، فالديمقراطية مطالبة إن تستثمر كامل الحقل الاجتماعي بكل أساطيره وأحجامه وإزدياد تعقد المجتمع واستقلالية وحيادية الدولة هو من أجل رفع حجم التبادلات السياسية ، وبالتالي تنمية الخيارات السياسية[2].

إن تحديث أنظمة العالم الثالث وبالخصوص الأنظمة السياسية الإفريقية تتم في إطار رفض المجتمع له ولم تكن التغيرات الاجتماعية التي صاحبته كبيرا وقد إتجه إلى خلق أشكال دستورية جديدة بالمقارنة مع الخصوصيات الثقافية ومتطلبات المجتمعات المحلية ، ذلك إن الأمر يتعلق بإشباع حاجات نظام سياسي يخدم مصالح وقوى سياسية وإقتصادية[3]. وهو ما يطرح لدى هذه الأنظمة أزمة قيم سياسية داخلية لديه كونه مطالب بممارسة السلطة وفق قاعدة الأغلبية الديمقراطية (50+1).

2- أزمة القيم على مستوى النظام السياسي والمجتمع الجزائري:

يقصد بأزمة نظام سياسي ما هي الحالة التي يجد فيها نفسه غير قادر على تلبية رغبات الأكثرية من الشعب ، دون التخلي عن القيم والمبادئ التي تحكم آليات تشغيله ، وبهذا التعريف نجد النظام السياسي الجزائري دخل في أزمة في فترة مبكرة من التحول الديمقراطي ، ذلك أن مقاربته لإشباع الحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تخرج من نمط القيم التي تأسس عليها ، والتي أقل ما يمكن أن

1:H.M.NOAH, démocratie et transformation sociale en afrique. Idara revue de l'école nationale d'administration, volume 09, numéro 02, 1999, p80.
2: ibide,p81.
3: ibide,p83.

توصف بها أنها ليست ديمقراطية ، ورغم ما يتمتع به النظام السياسي من إمكانيات مادية ومالية اليوم ، إستطاع بواسطتها أن يستجيب للكثير من المطالب والحاجات المادية لمختلف شرائح المجتمع ، إلا أنه يعيش حالة تململ كبيرة داخل صفوفه ، وهي حالة فرضتها ظروف الربيع العربي ، الذي أعاد ترتيب أولويات الشعوب من الحاجات الإقتصادية والإجتماعية كحاجات ملحة ، إلى طرح الحاجات والحقوق السياسية في مفكرته المطلبية.

إن خشية النظام السياسي الجزائري من ثورة شعبية مفكرتها المطلبية هي المفكرة السياسية الجديدة التي رفعتها الشعوب العربية في الدول التي حدثت بها الثورات ، وهي خشية نابعة من الحرص على الاستمرار في احتكار السلطة كغاية إستراتجية ، وفق آلياته وقواعده وقيمه ، جعلته يبادر بنسج علاقات عامة مع الشعب من خلال الخطابات السياسية والإجراءات القانونية والعملية ، بغرض الإحالة دون سماعه لصوت الشعب يهتف " الشعب يريد إسقاط النظام" عن طريق إمتصاص غضبه وتخفيض توتره.

فعلى مستويات الخطاب فقد ألقى السيد رئيس الجمهورية في أفريل عام 2011م خطابا للأمة وعد فيه بإجراء إصلاحات سياسية عميقة تعرض على الشعب ، رغم أن هذا الأخير لم يقم بحركة احتجاجية مطلبية ذات طبيعة سياسية ، ولم يخرج الخطاب عن الأدبيات السابقة التي دأبت على تضخيم الذات الجزائرية على إعتبار أن مدح الذات الجماعية أو الفردية يعد أحد مفاتيح كسب الولاء ، خاصة في التراث العربي الإسلامي ، ولذلك لا تلبث السلطة أو المعارضة أن تخاطب الشعب بصفات وتؤكد فيه طاقات خارقة لتغيير والتقدم والإزدهار ، وهي رسالة فيها نوع من التخلي عن المسؤولية الفردية للسلطة والنخبة الحاكمة لصالح المجموع العام ، ذلك أن عظمة شعب تنبع من قدرة نخبته السياسية من أن تفجر فيه طاقاته الكامنة لكي يكون ضمن الصفوف الأولى للشعوب المتقدمة ، وهو ما لم نشاهده على الشعب الجزائري ، وهذا النوع من الخطاب هو خطاب تهويمي توهيني الغرض منه كسب التأييد أكثر منه حقيقة ، وهو من شأنه أن يزيد من غربة الشعب عن حقيقته بجعله يعيش حالة من العظمة المفقودة من جهة ، والتردي والهوان المعاش من جهة أخرى ، والتي تنعكس على الآخر بعقلية الاستعلاء والتكابر ، وقد كشف التاريخ في أكثر من رقعة جغرافية كيف تأخذ الأنظمة والشعوب زمام أمر البلاد دون أن تحرق الوطن وتدخله في عشرية سوداء يكون حصادها ثقيلا ماديا وبشريا.

إن الخطاب السياسي الذي يأتي أكله في المجتمع هو الخطاب الذي يحدث صدمة في صفوف الشعب ، بشدة توتر لا تبعث على اليأس بقدر ما يستنهض الهمم ويستجيب لتحدي على حد تعبير أرلوند توينبي ، ويشحذه للإقدام على العمل والتشييد والبناء ، ويعد الشعب الماوي النموذج الذي استنهضه خطاب الصدمة الذي توجه به " محاضير محمد" حينما وصفه بالشعب الغبي ، وهي الرسالة الصاعقة التي حفزته للعمل والكد من أجل إحداث التوازن مع الأقليات الصينية الهندية التي استحوذت على إقتصاد وإدارة البلاد.

تكمن أزمة القيم السياسية بالجزائر في الإلتباس المزدوج لكل من السلطة والمجتمع تجاه نجاعة القيم السياسية للديمقراطية الوافدة ، وقيم النظام الشمولي القديم ، فقدان الثقة في قيم الشمولية القديمة بالنسبة للسلطة والمجتمع من جهة ، وعدم اطمئنان السلطة على مصلحها في ظل القيم السياسية الجديدة ، والتي اتخذها المجتمع ذريعة وحجة لتعبير عن مصالحه وليس قناعة بها ، ذلك أن الإرث القيمي الذي يحتكم إليه غالبية الشعب الجزائري ليس من قيم الديمقراطية الليبرالية ، هذا الالتباس المزدوج تجاه القيم القديمة والجديدة من جهة السلطة والمجتمع جعل إدراك السلطة لحاجيات المجتمع ملتبسا ، مما جعلت حركتها تلتبس على مستوى رسم السياسيات وأولوياتها في عملية الإنجاز والتنفيذ ، كما جعل موقف الشعب اتجاهها مريبا وحذرا.

إن أزمة التأسيس الديمقراطي لا ينحصر في إختلاف وجهة نظر الدولة تجاه المجتمع ، أو وجهة نظر الحكومات عن قوى المعارضة ، إنما يمتد الإختلاف إلى مفهوم الديمقراطية بحد ذاتها ، وبالتالي جدوى ممارستها والعمل من أجل تحقيقها ، وهو الاختلاف الذي يمتد إلى التيارات السياسية والأحزاب والحركات التي تنشد التغيير وتعمل من أجله ، فالاختلاف حول مفهوم الديمقراطية يطال تيارات دينية وإجتماعية وسياسية ، ويتحفظ كل طرف على مفهوم الطرف الآخر للديمقراطية مما يشكل عائقا أمام مستلزمات الفكر السياسي الديمقراطي ، الذي يعترف ضمنه كل طرف بوجود الطرف الآخر فيعتبره شريكا كاملا في الوطن ، ويحترم حقه في التعبير ويراعي مصالحه ويضمن له حق المشاركة السياسية الفعالة ، ومما لا شك فيه أن إختلاف القوى والتيارات السياسية حول مفهوم الديمقراطية يحول دون إنتشار فكر سياسي ، يؤسس عليه العرب إجماعا كافيا لمواجهة أنماط حكم الوصاية على الناس ، وإستبدالها بأنماط حكم لا تكون السيادة فيها للفرد و لا للأقلية وإنما يكون الأمر شورى بين الناس ، والشعب مصدر القرار والسلطة[1].

إن هذه الوضعية الحرجة قد تخف وتكاد توحي بالإنفراج ، ثم تتعمق حينا آخر للدرجة التمزق والمأساة ، وهذه الحالة المتأزمة والملتبسة شكلت أكبر تحد لنخبة فكرية هزيلة من أن تطرح أسئلة حسنة تصب في صميم الواقع ، فضلا عن شحذ همتها للإجابة عليها ، وبالتالي العجز عن تقديم حلولا علمية ناجحة للمشكلات الواقعية ، وترك معالجتها للأمزجة السياسية والحلول الإرتجالية للمسئولين تختلف أوصافهم بإختلاف سلوكهم وأسلوبهم* التملقي للسلطة ، وفي ظل غياب حركة فكرية جادة في الجامعات والمدارس العليا تقود السياسي وتصنع له توجها قيميا مثل نظيرتها في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، نزلت الدولة بمؤسستها إلى إسترضاء أصحاب المهمات القذرة ، والتقرب من

1: د.مي العبد الله ، الاتصال والديمقراطية. الطبعة الأولى ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2005 ، ص45.
*: فمنهم الراجن ، الراشن ، الوارش ، الوالغ ، الواغل ، والمهتلك ... إلخ ، وهي كلها صفات تميز حالة كل أكل من مائدة السلطة.

المغامرين وذوي السوابق العدلية ، وسماسرة المواقف والأميين وأنصاف المتعلمين من المقامرين والمتاجرين بكل شريف ونبيل ليصبحوا من ذوي الشأن في تسير الشأن العام.

إن أزمة القيم السياسية اليوم على مستوى العالم العربي والإسلامي ومنها الجزائر نابعة من فقدان الثقة في قيم الموروث الحضاري للأمة ، وهذا التهديد يفوق تهديد الظاهرة الإستعمارية التي مرت عليه المنطقة ، أو تهديدات التبعية التي تطرحها القوى الرأسمالية اليوم ، وفي هذا المعنى يذهب المؤرخ البريطاني"NIAL FERGUSON" للقول" يمكن للتهديد الحقيقي أن لا يأتي من الصين أو الإسلام ، أو من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ، لكنه يأتي من فقدان الثقة في الحضارة الأم التي ورثنا منها دفعتنا الحركية"[1].

و أزمة القيم السياسية اليوم ليس وليدة عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقط ، بل تمتد جذورها إلى أزمة الأمة الإسلامية بأكملها ، وإلى أزمة النظام السياسي الجزائري في تاريخه ، ويؤكد السيد مولود حمروش رئيس الحكومة السابق بأن الظرف في بداية الإنفتاح بالجزائر كان يطغى عليه ويطبعه أزمة ثقة وضياع للمصداقية[2] ، ليس فقط بين النظام السياسي والمعارضة من جهة ، بل بين المعارضة فيما بينها ، وبين أطراف داخل نظام الحكم من جهة أخرى ، فمن جانب العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة لقد وجهتها تلك التركة من المعاملات وردود الفعل على الكثير من المظاهرات والإحتجاجات التي شهدتها الساحة الجزائرية ، أما أزمة الثقة بين المعارضة فيما بينها فقد عبرت عليها تلك الإصطدامات التي وقعت بين الحين والأخر بين مختلف التيارات الإيديولوجية خاصة في الأحياء الجامعية ، أما مظاهر أزمة الثقة بين أطراف من النظام السياسي فتلخصه بجلاء أزمة حزب جبهة التحرير الوطني من جهة ، ومن جهة أخرى مظاهر وقضايا الفساد التي أتهم بها الكثير من المسئولين ، وقضية إستخلاف الرئيس الشاذلي بن جديد[3].

رهانات التأسيس الديمقراطي بالجزائر: إن طرح مصطلح التحول الديمقراطي بالجزائر وبالمنطقة العربية أو أي بقعة من العالم ليس دقيقا ، ذلك أن "التحول الديمقراطي" هي عبارة تتجه بالدرجة الأولى والأخيرة إلى نظام الحكم أكثر مما تشمل المجتمع ، وهي تعني تحول قيم صناع القرار السياسي التي يشتغل بها من قيم تطبعها النظرة الشمولية والتسلطية والنفعية الضيقة والبركماتية المفرطة إلى قيم الديمقراطية ، وهي خطوة تنم عن الميل إلى ما أسماه إبن خلدون عندنا بالميل إلى بسائط الأمور ، والحل الذي نفكر فيه عندما نفكر في إصلاح المجتمع والدولة بصورة مباشرة هو إصلاح الحكومة ، أي معالجة

---

1 : le monde en 2030vu par la CIA. P13.

2 : فتيحة زماموش ، نقاش جريدة الوطن حول الديمقراطية في الدول العربية. الخبر الأسبوعي، العدد460 من22 إلى 28 ديسمبر 2007م ، ص08.

3: نفس المرجع السابق ، ص08.

وجع الرأس دون البحث عن الأمراض التي تنهك الجسم الاجتماعي* ، وهنا تكمن صعوبة التحول أو إستحالته ، ذلك أن الأمر يتعلق بتحول في الشخصية السياسية لصانع القرار ، والشخصية في مختلف أبعادها هي إحدى الثوابت التي أجاب عليها علم النفس بأنها لا تقبل التحول بسهولة وهي تمتاز بنوع من الثبات والإستمرار ، وهي إحدى السمات الثابتة التي تميز هذا الشخص عن الآخر بفعل التنشئة الإجتماعية والسياسية الطويلة التي مست كل مراحل تكون الشخصية** ، وعليه فإن رهان التحول الديمقراطي لشخصية النظام السياسي يكاد يكون ضربا من ضروب الخيال السياسي الذي يرفضه علم النفس ، وهي الحقيقة التي وقف عليها الشارع التونسي والمعارضة التونسية باشتراط عدم تصدر الشخصيات القديمة في نظام "بن علي" لمشروع التأسيس الديمقراطي ، ذلك أن الذي يفتقد الشيء لا يمكن أن يحسن التأسيس له حتى وإن كانت نواياه حسنة وبريئة ، لذا يعتقد "عزيز كريشان" وهو سوسيولوجي ومعارض تونسي، بأن مصطلح التحول الديمقراطي ليس له معنى على ضوء المستجدات التي تطرحها الساحة التونسية ، والقطيعة مع قيادات وممارسات الماضي هي الكفيلة بقيام نظام ديمقراطي في تونس[1].

فالمصطلح الذي يعوض مصطلح " التحول الديمقراطي " هو " مشروع التأسيس الديمقراطي " الذي يتم عن طريق التنشئة السياسية والثقافية للجيل الجديد الذي لم تكتمل بعد شخصيته السياسية ، لإستخلاف صناع القرار السياسي في المؤسسات السياسية ، ذلك أن السياسي الديمقراطي لا يولد متشبعا بقيم الديمقراطية ، بل يكتسبها من خلال المعرفة والفهم والخبرة والتربية والتثقيف والقدوة ، التي تقضي عدم الإزدواجية في التعامل مع الكبار بقيم ديمقراطية والأولاد الصغار بقيم الفرض والإلزام ، ذلك أن هذه المعاملة سيكون لها أثرا في تكوين شخصياتهم وتحديد وجهة سلوكاتهم السياسية[2] ، وسرعة تحقيق هذه الخطوة مشروطة بعدم ممارسة الشخصيات السياسية القديمة لفعل التنشئة السياسية وفق قيمها وعاداتها وإتجاهاتها في الحكم والسلطة ، ذلك أن هذا السلوك من شأنه أن يساهم في التأخير لهذا المشروع دون منع تحقيقه ، وذلك عن طريق إنتاج نخبة سياسية جديدة متشبعة بقيم التسلط والهيمنة والأنانية في إطار مشروع توريث الحكم للجيل الجديد.

غير أن سؤال جدير بالطرح مفاده : ما موقع الشخصيات القديمة من الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية من مشروع التأسيس الديمقراطي؟

---

*: أشير إلى أن الحديث لم يقل كما يتولى عليكم تكونون بل قال كما تكونوا يولى عليكم بمعنى أن الحكومة هي التي تكون إنعكاس للمجتمع ، وليس المجتمع هو الذي يكون إنعكاس للحكومة لان المجتمع هو الأصل والحكومة هي الفرع. أنظر عبد الله شريط ، معركة المفاهيم. الطبعة2 ، الجزائر: الشركة الجزائرية لنشر والتوزيع ، 1981م ، ص152.

**: أقر علم النفس أن الشخصية تمر بمراحل ثلاث حتى تستقر على وجه معين وهذه المراحل هي : مرحلة الأنا الجسماني ثم مرحلة الأنا النفساني وأخيرا مرحلة الأنا الاجتماعي.

1 : AZIZ KARICHEN , le quotidien ELwatan , dimanche 23janvier, 2011,p07.

2: غالب عبد المعطي الفريجات ، أفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي التجربة الأردنية نموذجا. الطبعة الأولى ، دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ،2002 ، ص23.

إن الإجابة عن هذا السؤال نجده عند السوسيولوجي والمعارض التونسي "عزيز كريشان" من خلال إستبعادهم في مواقع القيادة وصنع القرار السياسي ، ذلك أنهم لم يعودوا محل ثقة ومصداقية وشرعية[1] ، وهي ثلاثية ضرورية لسير العادي للمشروع التأسيس الديمقراطي في سكته ، والتي إستهلكوها هؤلاء بعملهم تحت مشروع الديكتاتورية والتسلطية والشمولية والمنافية لمشروع التأسيس الديمقراطي.

إن الوصول إلى تأسيس ديمقراطي آمن وبعيد عن إحداث هزة في إستقرار المجتمع، مرهون بتحقيق العديد من الشروط الموضوعية الكفيلة بتحقيق هذا التحول الديمقراطي ومن أهم هذه الرهانات نجد:

أ- رهان التنشئة الديمقراطية: إن التنشئة السياسية هي جزء من التربية ، وهي تعني تنظيم للموارد السياسية في الكائن الإنساني ولقوى ودوافع السلوك السياسي بحيث تجعله متلائما مع عالمه السياسي والاجتماعي ، وتعد التنشئة السياسية من أهداف التربية والتعليم على العموم والتي يمكن إجمالها في أربعة أهداف هي[2]:

- التعلم للمعرفة ، أي اكتساب أدوات الفهم.
- التعلم للعمل ليتسنى له التأثير في بيئته.
- التعلم للعيش مع الأخريين ومشاركتهم جميع الأنشطة البشرية.
- التعلم للكون وهو توجه أساسي مشترك في التوجهات الثلاث.

وتبتدئ عملية التأسيس الديمقراطي في التنشئة السياسية ، والتي تنهض بها كافة المؤسسات التعليمية والتنفيذية والعلمية ، بدءا من المدرسة والجامعة والمسجد والمراكز الثقافية ودور السينما وقاعات الترفيه...إلخ ، وفي هذه المؤسسات يتواجد المثقفين والمتعلمين الذين تقع على عاتقهم ومسؤولياتهم الردة الشمولية والتسلطية والإنعتاق الديمقراطي لا على مستوى قناعاتهم الذاتية فحسب ، بل على مستوى كافة الشرائح الاجتماعية كونهم الناقلين للأفكار والدروس التاريخية ، ومسار العملية في الزمن يرسخ تربية مدنية تأهل أفراد المجتمع لإستعاب مفاهيم مثل الحرية ، المسؤولية ، المساواة ، إحترام القانون ، التعدد والتباين...إلخ.

فالوعي والثقافة والإرادة تشكل الظروف الذاتية والموضوعية لعملية التحول الديمقراطي ، ذلك أن الممارسة الإجتماعية والسياسية تستند إلى وعي عميق بالديمقراطية ، والتثقيف الديمقراطي هو وحده السبيل إلى ترجمة هذا الوعي إلى برامج عمل ومشروعات سلوك ، وبهذا تضيف الممارسة خبرة وتجربة تزيد من فرص النجاح.

---

1 : AZIZ KARICHEN, opcite,p07.

2: جهينة سلطان سيف العيسي ، ورقة عمل تحت عنوان العلاقة بين الجامعة والتنمية الثقافية. مجلة التربية والثقافة والعلوم ، العدد 123 ، ديسمبر 1997م ، ص27.

فالتنشئة الديمقراطية هي المهمة التي تزودنا بالقيادات التي تتحمل مسؤولية المشروع الديمقراطي والدفاع عنه وحمايته من شبكات المصالح المالية ، ذلك أن الديمقراطية لا يمكن أن تأسس وتسوق في وسط شعب وسلطة متخلفة ، تسودها الانقسامات الجهوية والقبلية وتزدحم فيه التناقضات ، لأنها في مثل هذه الحالة ستفتح المجال لبطش الأقلية على الأغلبية ، وتظهر شتى أشكال التمييز الديني والعرقي والجهوي والثقافي واللغوي والإجتماعي.

إن التأكيد على التنشئة الديمقراطية مرجعه إلى كون الديمقراطية ثقافة وقيم بالدرجة الأولى ، ثم نظام من المؤسسات والعلاقات بينها[1] ، فهي ثقافة لما تحمله من قيم ومبادئ وأخلاقيات المرونة والثقة والفعالية والانفتاح على الأفكار والتجارب الجديدة ، والتسامح حيال الإختلافات والمواقف الملتبسة وتقبل الآخرين ، ومسايرة السلطة لا يكون خضوعا ، ومسألتها لا يكون رفضا عدائيا ، بل هما موقفين مسئولين نابعان عن حقوق الفرد غير القابلة للتحول ، كما يعلن "جاك ماريتاين" وأن جوهرها هي الكرامة الانسانية كما يشير لها "سيدني هوك"[2].

أما إعتبار الديمقراطية نظام وذلك لما يستوجبه من هندسة سياسية للمؤسسات سواء في بنيتها أو منهاج وطريقة عملها في عملية إعداد وإتخاذ القرارات ، ولذلك يعرفها "روبرت دال" بأنها "عملية فريدة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"[3].

فالهندسة السياسية للمؤسسات تقتضي تهيئة الأرضية المناسبة لها ، شأنها شأن أي مشروع إقتصادي الذي يقتضي دراسات مسبقة للأرضية من قبل مكاتب خبرة وخبراء مختصين هم المؤهلون للفصل في مدى ملائمتها للبناء ، ودرجة استيعابها لحجم البناء ، وتذهب الدراسات السوسيو إقتصادية إلى البحث عن الأهمية الحيوية للمشروع الإقتصادي غير أن تهيئة الأرضية المناسبة لبناء المؤسسات السياسية الديمقراطية مختلفة تماما ، وتطرح تعقيدات جمة نذكر منها :

1- أن أرضيتها تشمل كافة سكان أقاليم الدولة ، وما يطرحون من تمايزات وتفاوتات في درجة وتقدم الثقافة السياسية ، واختلاف نمط القيم الحياتية في أبعادها الاجتماعية الاقتصادية والدينية وحتى الحضارية ، ودراساتها تبحث في التوازنات السياسية الكبرى (macro politique) أكثر من بحثها في التوازن داخل المؤسسة السياسية الواحدة (micro politique) خاصة في ظل نظام الدولة الموحدة.

2- إن إيجاد الخبراء المؤهلين للقيام بهذه التهيئة السياسية يعد من العقبات الصعبة بالمقارنة مع مهمة إيجاد الخبراء في مشاريع التهيئة الاقتصادية ، ذلك أن ندرتها في السوق الوطنية يفتح المجال للبحث عنها في السوق الدولية خاصة في ظل الراحة المالية للخزينة العمومية ، ولا يطرح تواجدها والإستفادة من خبراتها

1: د.مي العبد الله ، مرجع سابق ، ص06.
2: نفس المرجع ، ص144.
3: نفس المرجع ، ص48.

كثيرا من المخاطر على مستوى منظومة القيم الحياتية ، في حين تهيئة الأرضية السياسية لهندسة المؤسسات السياسية يطرح ندرة فائقة تكاد تكون منعدمة في السوق السياسية الوطنية ، إن على مستوى المؤسسات أو الخبراء ومراكز دراسات ، كما تطرح إشكالية اللجوء إلى الخبرة الأجنبية استيحالات جمة إن على مستوى القيادة وبدرجة أكثر على مستوى المجتمع ، ذلك أن مشروع التهيئة السياسية ينظر إليه على أنه عمل سيادي يطرح مسألة التدخل فيه مخاطر عدة على نسق القيم ليست السياسية منها فقط بل تمتد إلى مختلف أبعاد الحياة المجتمعية ، غير أن هذه الخطوة أخذ في الاستهانة بها لدى الكثير من الفئات الشعبية خاصة والقيادات السياسية عامة ، نتيجة أزمة الثقة الحادة بين أطراف العملية السياسية ، بالمطالبة والقبول بالتدخل للملاحظين والشخصيات الدولية لمراقبة سير مجرى العمليات الإنتخابية مثلا.

ولبناء خبرة وطنية بالدرجة الأولى في التهيئة السياسية لابد من فتح نقاش وطني حر ومسئول في مختلف وسائل الإعلام والاتصال المقروءة والمسموعة والمنطوقة ، وعلى شبكة الانترنت ، وإتاحة الفرصة والحرية لمختلف الفنون من أفلام وسينما ومسرح ومونولوق وحتى الفن التشكيلي والرسم الكاريكاتوري الذي أثبت فعالته الفائقة في الولوج إلى أعماق وأغوار المجتمعات لتأجيجها وتعبئتها ، فتدشين حوار صريح ترعاه الدوائر الرسمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام حول المسألة الديمقراطية كفيل بإعادة الثقة إلى النفوس ، وإشاعة روح الاطمئنان والأمل في التخلص من عقد الانكسارات التنموية والأزمات السياسية الدموية ، وردم الهوة بين الواقع الكئيب والممكن المنشود.

إن هذا الجو والمناخ الحواري الجديد يخلق حالة سياسية وتربوية جديدة في المجتمع تسود فيها العديد من التجاوزات والأخطاء ، والقليل من المبادرات والمساهمات البناءة ، وهي حالة طبيعية صحيحة لبدايات التأسيس والتهيئة الديمقراطية ، التي تستوجب التعلم عن طريق التجربة والمفتوحة على نتائج الإصابة والخطأ والتجاوز ، وهذه الأخيرة تقتضي معالجات قانونية تصحيحية رادعة تكون مستندة إلى مبدأ سيادة القانون ، على عكس المبادرات الصحيحة والبناءة والمسئولة التي تستوجب تشجيعها وفتح أبواب المبادرة أمامها، لتكون القاعدة الأولية لتراكم الخبرة السياسية في مجال التهيئة والتأسيس الديمقراطي ، وهي مطالبة ببذل جهد إضافي خاصة الرمزي منه الذي من شأنه أن يعبر عن معاني الصدق والتضحية والإيمان بهذا المشروع الديمقراطي الوليد ، لتجاوز أزمة التأسيس والتهيئة لإحداث قيمة مضافة في الرأسمال المعرفي لهذه الهندسة السياسية ، مستمدين القدوة من تجارب الآخرين في معالجتهم لأزمات أخرى غير الأزمة الديمقراطية ، كتلك المبادرة التي أعلن عليها الرئيس البرتغالي* بأنه سيعمل بدون أجر من أجل إنجاح سياسة التقشف التي إنتهجتها الحكومة لمكافحة الأزمة المالية والإقتصادية التي عصفت بالبلاد ، أو استلهام روح الإيمان بالقضية الديمقراطية على ضوء تجربة

*: هو الرئيس ANIBAL CAVACO SILVA للفترة الممتدة بين(2006-2016) على إثر الازمة الاقتصادية التي ضربت البلاد منذ2009.

المناضل البوليفي "شيقيفارا" في إيمانه بروح الإيديولوجية الشيوعية ، كأن تسود حالة من الإستقالة الجماعية أو الفردية في حكومة ما نتيجة فضيحة مالية في قطاع عمومي مثل البنوك ، أو نتيجة انتحار أشخاص حرقا قنوطا من سياسات عامة في قطاع السكن أو التشغيل ، أو نتيجة وعود قدمت في حملة إنتخابية سياسية أو نقابية لم يتم التوصل إلى تحقيقها في موقع صناعة القرار ، تلك هي الأفعال الرمزية التي تفصح عن قيم سياسية سامية عارية من كل لباس سياسي منسوج من النفاق السياسي أو الدماثة السياسية ، كما أن إلغاء الذات لدرجة إعدامها احتجاجا على الإستياء السياسي عمل في غاية الرمزية الذي شقه الزعيم الهندي "غاندي" تجاه الإنتداب البريطاني بالهند ، أو "البوعزيزي" لتحرير تونس وكامل الوطن العربي.

فالهندسة السياسية للمؤسسات في هياكلها وأبنيتها لابد وأن تتعدد أشكالها ويمتد وجودها إلى كافة أقاليم الدولة ، وفق مبدأ اللامركزية الإدارية التي تتيح للمجالس المنتخبة حرية اكبر في التسيير ، ووفق مهنية سياسية تستند إلى خمسة مؤشرات هي :

- الشعب مصدر السلطة فيها ، فلا سيادة للفرد ولا سيطرة للقلة على الشعب.
- تحديد واضح للعلاقات بين هذه الأبنية المؤسسية في توزيع السلطة والمسؤولية والإختصاص وفق مبدأ الفصل بين السلطات وتقسيم العمل.
- التداول السلمي على السلطة وفق قاعدة الشعب مصدر السلطة يسلمها لمن يشاء.
- ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا وحتى مجتمعيا.
- سيطرة أحكام القانون والمساواة.

فالهندسة السياسية في منهاج وطريقة عملها في عملية إتخاذ القرار لابد أن تستند إلى حرية الإقناع وحتى الذهاب إلى الدعاية بهدف خلق ما يسمى الإجماع أو الرضا أو القبول في إطار إستراتجية "هندسة الموافقة والقبول"[1] ، أما الدعاية فقد يلجأ إليها في حالة ما إذا ساد جو عدم الثقة في الإختيار الحر العقلاني للرأي العام ، نتيجة عدم نضجه بسبب غياب شبكة من المؤسسات التعليمية والإعلامية والمهنية والجوارية الجادة ، التي تقدم له حد أدنى من النضج والمستوى الجيد في مختلف الأطوار ، فيصبح دور أطراف صانع القرار الديمقراطي يبحثون في كيفية إستمالته وجذبه كمناصر لأحد أطراف القرار ، لذلك كتب "هارولد لاسويل" يقول : " حين تفتقر النخب إلى القوة الإلزامية لفرض الطاعة يكون على القائمين على شؤون المجتمع أن يتحولوا إلى أسلوب جديد تماما للسيطرة من خلال الدعاية"[2] ، ولقد عبر "برنار" في دليل للعلاقات العامة نشره عام 1928م : " بأن التوجيه العمدي والذاتي للعادات والآراء المنظمة

1: مي العبد الله ، مرجع سابق ، ص134.
2: نفس المرجع ، ص137.

للجماهير هو عنصر مهم في مجتمع ديمقراطي ، والنخب الذكية هي التي بحاجة إلى إستخدام الدعاية على نحو مستمر ونظامي لحل مشاكل المجتمع ، وهي عملية تحتاج إلى إتقان معاييرها وقواعدها ، وبقدر ما تكون هذه الأسس دقيقة وموضوعية يكون القرار السياسي قد إتصل فعليا بمصالح الناس"[1] .

وليست الديمقراطية منهج حياة ذات إرتباط بالسلوك السياسي فقط ، بل هي في الحقيقة لا يمكن فصل السلوك السياسي عن الإجتماعي الأعم بين الأفراد والجماعات والمجتمعات ، ولن يسود السلام إلا إذا التزم أفراده بمبادئ وقيم السلوك الديمقراطي بمعناه العام وليس السياسي فقط ، فهي ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية ، إنما هي قيم وإتجاهات وتفكير وسلوك ، كالإهتمام بمشاعر الآخرين وأرائهم ، وإقناع كل فرد بأن الآخر يختلف عنه ولكن ليس أدنى أو أقل منه ، وأن الصراع حول المبادئ يجب أن لا يصل إلى العنف[2] ، فالتربية السياسية الديمقراطية تأسس لمواقف حيال السلطة أيا كانت ، بحيث لا تكون خضوعا أعمى لها و لا رفضا عدائيا ، بل تكون مواقف مسئولة ودائمة الحذر ، أو كما عبر عنها " سيدني هوك" " أن الشرط الإيجابي الذي تتطلبه ديمقراطية فاعلة هو الشك الذكي بقياداتها وإرتياب عنيد ، إلا أنه ليس أعمى بكل مطالب توسيع السلطة"[3].

إن العمل على ترسيخ القيم السياسية الديمقراطية هو في بعده مجهود تنموي وأن البحث عن تنمية سياسية ذات برامج متقدمة ومتطورة لا يمكن أن يتم بعيدا عن التربية ، كما أن التربية والتنمية لا ينشآن إلا في محيط ثقافي يساعد على تطورهما ، ويدفع بها إلى الإمام ، وهما مرهونتان قبل هذا بالعوامل الداخلية والذاتية[4] ، فالتنشئة السياسية تنصرف إلى برمجة العقل الجمعي على أساس ما نسميه فضائل قيم الديمقراطية ، وذلك برغبة ودافع الالتزام بها وتجنب رذائل قيم الإستبداد والتسلط ، وهذا في إطار صياغة ما نسميه الضمير الديمقراطي.

إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يسترجع الثقة في الطبقة السياسية ، سواء تلك التي هي في الحكم أو التي هي خارج الحكم ما لم يكن مجمع على بناء الديمقراطية من القاعدة ، وهذه الخطوة تقتضي الإجماع على البرامج التربوية التي تهدف إلى التنشئة الديمقراطية من جهة ، وعلى المنهجية التي تتم بها هذه التنشئة الديمقراطية من جهة أخرى ، بمعنى أن يجتمع الجميع على إصلاح المنظومة التربوية في جانب المضمون وفي جانب البيداغوجيا ، لأن الديكتاتوري والسلطوي لا يمكن أن ينشأ الجيل الجديد على الديمقراطية ، كما أن الطبقة السياسية مطالبة أن تدخل في مؤسساتها الحزبية المنتمية إليها ممارسات

1: نفس المرجع ، ص(135-136).

2: د.غالب عبد المعطي الفريجات ، آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، التجربة الأردنية نموذجا. الطبعة الأولى ، دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002م ، ص(58-59).

3: مي العبد الله ، مرجع سابق ، ص144

4: سعيد عبد الله حارب ، ورقة عمل تحت عنوان : "بعض المقومات الثقافية للمجتمعات الخليجية ودورها في التربية والتنمية". مقدمة في ندوة عربية تبحث دور التربية والثقافة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة . مجلة التربية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 123، ديسمبر 1997م ، ص27.

ديمقراطية ، وذلك لا يتم إلا بنضال أفراد وأعضاء من القيادة والقاعدة والمؤمنين بالديمقراطية كنظرية وممارسة في الحكم ، عندئذ فقط يمكن أن نثق في الجزائر بمستقبل قادم يحمل في ثناياه تحولا ديمقراطيا سلميا ، ولقد سئل " شون لاي" ذات يوم عن سر ثقته في مستقبل سياسة بلاده فأجاب سياستنا لا تخطأ لأنها علم[1] ، ونحن نقول لو سؤلنا عن مستقبل الديمقراطية بالجزائر لأجبنا أن الجزائر الغد ستكون دولة ديمقراطية ، لو أنها ستعتمد على التنشئة الديمقراطية في المنظومة التربوية والحزبية ، وذلك أن الجيل القادم المنشئ على الديمقراطية سيتعمد في حل صراعاته على ما يحمله من قيم تنشئته السياسية وعلى رأسها الانتخابات الشفافة والنزيهة ، وهي كافية أن تحقق كافة القيم الأخرى لديمقراطية ، وذلك أن الانتخاب يعني ترك الشعب يسند السلطة لمن يراه أهلا ليخدمه ، ومهما يمكن أن يقال بأن الشعب غير ناضج وغير أهل لهذه العملية فإن إسناده هذه المهمة وبالتجربة سيقف على حقيقة اختياراته وهي الكفيلة من جعله ناضجا يختار من يخدمه ويحرص على مصالحه ، كما أن الشعب المنشئ ديمقراطيا هو الدرع الحصين لعدم التزوير واغتصاب السلطة والامتثال للمبدأ الدستوري القاضي بإعتبار الشعب مصدر أي سلطة .

إن الجزائر اليوم هي أمام امتحان نص سؤاله: هل من الأفضلية أن تشتغل الجزائر على مشروع التنشئة الديمقراطية واضح المعالم والأهداف والبرامج والآليات ، أم تشتغل في البحث عن الرجل الملهم والعبقري والداهية السياسي الذي تلتف حوله؟ والإجابة على هذا السؤال يتوقف مصير الجزائر حكما وشعبا.

إن إجابة الحكام على هذا السؤال هي إجابة غريزية تبحث عن الرجل الأوحد الذي يضمن لهم امتيازاتهم ومصالحهم ، وهم بهذا يكونون قد عبروا عن غبائهم وغريزة تملكهم ، وهي إجابة تجيز لنا أن نصفهم بملاحظة التلاميذ الأغبياء ، مثل ما وصف الجنرال الفيتنامي "جاب" الاستعمار بالتلميذ الغبي ، ووجه الشبه بينهما أن كلهما يبحثان عن مصالحهما بإستخدام القهر المنبوذ والجائر والفرق بينهما أن الاستعمار يسلط قهره على الدول المستضعفة في حين حكامنا يسلطون قهرهم على شعوبهم المستضعفة في الداخل وهو الفرق الذي يجعلنا نعطف على وصف غبائهم كل مواصفات القبح والمكر والخيانة ، أما إجابة الشعب في مسجلة في أكثر من موعد انتخابي ولم ينتهي منها بعد ليسلمها لأستاذ التاريخ ليبدي ملاحظاته فيه أذكي أم غبي

ب- رهان التنمية الاقتصادية الليبرالية: يعمل بناء تنمية إقتصادية على أساس إقتصاد السوق على تشجيع السلوك الذي يتسم بالإستقلالية والعقلانية والإنضباط الذاتي المستقل ، ولهذا السبب قام مفكرو الرأسمالية الأوائل بدءا من "منتيسكيو" وإنتهاءا بآدم سميث بالترحيب بمجتمع السوق ، كعلاج مضاد وحضاري ضد

1: سليم قلالة ، نعم السياسة علم . جريدة الشروق اليومي ، ليوم 23/أكتوبر/ 2013 م الموافق لـ18ذي الحجة 1434هـ ، العدد 4173 ، ص24.

توق الحياة الأرستقراطية للأمجاد العسكرية ، وللسبب نفسه إلى حد جزئي قامت المجتمعات التي خرجت حديثا من الشيوعية بدورها في تشييد ديمقراطيتها الناشئة إعتمادا على بنية مجتمعات السوق ، وبقدر ما يزود الإقتصاد الرأسمالي الميدان المدني بالتسهيلات مثل الاستقلالية وضبط النفس والعقلانية والمساواة ، وتحقيق الذات والتعاون والثقة ، بقدر ما تصبح حدود العلاقة بين هذين الميدانين (السوق ، والمجتمع المدني) خالية من الإحتكاك والخلاف[1].

وتسمح التنمية الاقتصادية بتنمية وجهات نظر سياسية بعيدة المدى وبطيئة التطور تنزع إلى الإصلاح التدريجي[2] ، ويتعزز القول بوجود علاقة بين دخل الفرد المنخفض من الثروة ، وبين إزدياد الإستياء الشعبي بحيث يكفي لتهيئة الأساس الإجتماعي للتطرف السياسي ، ولا يعني أن الصعوبات الاقتصادية أو الفقر هو السبب الرئيسي للراديكالية ، فقد يكون الفقر الثابت في موقف لا يتعرض فيه الأفراد لاحتمالات التغير ، يؤدي في معظم الحالات إلى الاتجاه المحافظ[3].

ويؤثر مستوى الدخل العام لدى الأمة وليس الفرد على قدرتها على قبول الأساليب أو المقاييس الديمقراطية ، فلو وجدت هناك ثروة كافية في بلاد ما إلى حد أن إعادة توزيعها لا يحدث اختلافا كبيرا ، فمن اليسير قبول فكرة إعادة توزيعها دون الاهتمام على الإطلاق بالجانب الذي يحتل مراكز الحكم ، ولكن إذا أثر فقدان الحكم بشكل جدي على المجموعات القوية فإنها ستسعى إلى الاستيلاء عليه ، أو استعادته بكل وسيلة ممكنة[4] ، وهذا ما حدث في الجزائر عشية انتخابات 1991م.

وتتأثر القيم السياسية وأسلوب الطبقة العليا بالدخل القومي، ففي الدول الفقيرة ذات المستويات المعيشية المنخفضة التي تعيش في ظلها الطبقة الدنيا ، توجد ضغوط أكبر على الطبقة العليا إلى أن تنظر في الحقوق السياسية للطبقة الدنيا ، ولا سيما ما يتعلق منها بالإشتراك في الحكم على أساس أنها غير لائقة وغير أخلاقية ، وكلما اشتد الفقر في دولة ما ، كلما عظم التركيز على التحيز الشخصي ، أي المحسوبية للأهل والأقارب في المناصب العامة ، وهذا يقلل من فرص التنمية البيروقراطية الفعالة التي تتطلبها الدولة الديمقراطية الحديثة[5] ، لذلك من الضروري وجود قدر معين من الثروة القومية لتأمين وجود جهاز حكومي كفؤ وفعال.

إن حدوث مستوى متقدم من الإنتاج مشروط بقيمة سياسية وإجتماعية مهمة وهي الحرية ، إذ ثمة معادلة مهمة بين الحرية وبين دخول المجتمع في نهضة إنتاجية شاملة ، فالمجتمعات التي لم ترافق أو

1: كريشان كومار ، حول مصطلح المجتمع المدني . ترجمة : د.عدنان جرجس ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 107،(يوليو – أغسطس) ، الكويت ، 2001 ، ص40.
2: رجل السياسة ، مرجع سابق ، ص29.
3: نفس المرجع السابق ، ص30.
4: نفس المرجع السابق ، ص32.
5: نفس المرجع السابق ، ص32.

تأخرت كثيرا في اللحاق بالثورات الإنتاجية المتتالية التي حصلت في الدول الغربية ابتداء من القرن 16م ، هي المجتمعات التي لم تتمكن الحرية فيها من الإنتشار الواسع ، مع محدودية أداء دور الحافز الإبداعي في العلم والتقنيات ، كما في السياسة والنظام الاجتماعي ، ولعل أهم مظاهر الأزمة وأعمقها اليوم هي فقدان الأمل والطمأنينة ثم الانطواء والتخلي عن كل موقف إيجابي تجاه الواقع ، وغياب واستفادة فاعلية المثل الكبرى المحفزة والباعثة على الأمل يتوافق هذا مع تدهور المناخ الفكري وتراجع مساحات عمل العقل ، وبروز كل أنواع الظواهر العصية ، ففي هذه المجتمعات تتسلط الجماعة عبر ممثليها وتستبد فتخنق الفرد وتدفع به بعيدا عن التفاعل الحيوي مع ما يحيط به[1].

إن أهمية التأسيس لتنمية إقتصادية حقيقية من شأنها أن تقف سدا منيعا ضد التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تواجه البلاد ، وقد حدد رئيس الحكومة السابق السيد أحمد بن بيتور تحديات ستواجه البلاد في المستقبل ، وهي تحدي الاقتصاد الريعي والإصابة بلعنة نضب الموارد ، والتنمية الاقتصادية الحقيقية من شأنها أن تعمل على تحويل رأس المال الطبيعي للموارد غير المتجددة (المحروقات) ، إلى رأس المال البشري المنتج للتدفقات العائدات المستقرة والدائمة ، وهذه السياسة الاقتصادية تشمل بالخصوص على الخطوات التالية :[2]

- إعادة توجيه جزء معتبر من الإستثمارات الحالية في مجال البنى التحتية ، إلى استثمارات محددة في القطاع المنتج للسلع والخدمات .

- التوجه إلى الإستثمار في الموارد البشرية من خلال سياسة تعليمية قائمة على العلم والمعرفة والكفاءة ، بهدف ترقية وإبراز جيل من المقاولين الذين يمتلكون قدرة الريادة والزعامة والأخلاق والذكاء والقدرة على الحكم والتمييز ، وتكوين الإطارات المسيرة على كافة المستويات في المؤسسات والإدارات.

- ضرورة استخلاف الإطارات التي بلغت سن التقاعد من خلال برامج طموحة للتكوين وترقية الخلف المناسب.

- إقامة سياسة إجتماعية حقيقية عصرية ، قادرة على تجنيد كافة المواطنين حول مقاربة مرتكزة على محاربة الفقر ، والمحافظة على المحيط والعدالة الاجتماعية ، من خلال إرساء إستراتجية ضد التهميش ترتكز على مشاركة الفقراء في التنمية الإقتصادية ، وهذا عن طريق استثمارات مكثفة في مجال الصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى وعلى رأسها رقمنة الحياة العامة ، وهو الرهان الموالي في صيرورة التأسيس الديمقراطي .

1: زينب نصار ، المقاومة في العولمة . مجلة شؤون الأوسط، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005م ، ص118.

2: أحمد بن بيتور ، التحديات الثمانية : عناصر من أجل نقاش التحدي الاقتصادي والاجتماعي. جريدة الخبر ليوم الأحد 06جانفي 2013م ، ص07.

رهانات قيام ثورة معرفية: إن تأسيس الديمقراطية يقتضي أولا وقبل كل شيء الفهم والمعرفة أولا ، ثم الإختيار تحت عنوان الحق في الإختلاف الذي تتضمنه الأطر القانونية ، فجوهر العملية السياسية ليس كيف تدير شؤون الجماعة وحسب ، بل إنه يتمثل أولا في معرفة وتحديد مصلحة الجماعة والعمل بالتوافق على تحقيقها[1] ، وهذه الوظيفة لا تؤمنها إلا المراهنة على الثورة العلمية والمعرفية التي من شأنها أن تخلق مجتمع المعرفة ، ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية كقوة دفع رئيسية تقف وراء التطور والتغيير في المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية[2] ، وهذا لأنها تتجه إلى تكوين إنسان ينصرف إلى معالجة الأفكار وقادر على إصدار أحكاما حاسمة ، ورجالا يستعطون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة ، ويستعطون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع السريع التغير، إنها تتطلب رجالا من ذلك النوع الذين يحملون المستقبل في عظامهم[3].

ويرسم الأستاذ "جيرالد لارو(GLARD LARUE) " سيناريو متفائل* للمستقبل في ظل النمو العلمي والتكنولوجي المتسارع في كتابه الصادر عام 1998م تحت عنوان " قيم إنسانية للقرن الواحد والعشرون" ، وذلك لأن هذا النمو سيؤدي إلى الدخول في عصر التعاون الإنساني والتنمية والتقدم والسلام ، وهذا متوقف على أن يحسن الناس إختيار القيم التي يرون أهميتها بالنسبة لمستقبل المجتمع الإنساني ككل ، وأن يتم ذلك الإختيار أو الإنتقاء بطريقة عقلانية رشيدة واعية ومتعمدة وهادفة ، وألا يتركوا الأمر للمصادفة أو للظروف الطارئة ، ويرشح الكاتب هذه القيم بأنها ستكون قيم علمانية كوكبية وعائلية **في وقت واحد ، على إعتبار أن البشر جميعا انحدروا من أصل واحد ، وأن شعوب الأرض كلها ليست سوى فروع مختلفة لشجرة واحدة[4] ، وقد أجرى معهد الأخلاقيات الكوكبية بأمريكا استطلاعا للرأي لـ 272من المشاركين في منتدى "حالة العالم" ، بمناسبة إنعقاد مؤتمره السنوي في أكتوبر 1996م بـ "سان فرانسيسكو" ، حول رأيهم وترتيبهم لـ خمسة عشر قيمة بالنسبة لكل منهم ، وبالنسبة للأهمية التي يرون أنها سوف تحتلها في مجتمع الغد ، وكان الترتيب التالي[5] : الصدق ، التعاطف ، المسؤولية ، الحرية ، تقديس الحياة ، العدالة والإنصاف ، إحترام الذات ، المحافظة على البيئة ، التسامح ، السخاء والعطاء ، التواضع ، التجانس الاجتماعي ، الشرف ، الإخلاص ، إحترام كبار السن.

1: زينب نصار ، مرجع السابق ، ص123.

2: ألفين وهايدي توفلر ، صياغة حضارة جديدة ، سياسة الموجة الثالثة. عرض د.أحمد شوقي ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 25 أكتوبر 1995م ، ص39.

3: بركات محمد مراد ، ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة الثقافية العربية ، والتطلعات المستقبلية. مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005، ص101.

*: بالمقابل يرسم " BILLJOY" في مقاله " لماذا لن يحتاج إلينا المستقبل" سيناريو تغلب عليه سمة الكآبة والتشاؤم حول مستقبل المجتمع الإنساني في القرن 21 وبعده. انظر مقال حامد أبو زيد " أخلاقيات المستقبل العلمانية الرشيدة. مجلة العربي ، الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 548 ، يوليو ، 2004 ، ص21.

**: يقصد بالعائلة المفهوم الواسع وهي العائلة الانسانية والبشرية ككل.

4: أحمد أبو زيد، أخلاقيات المستقبل العلمانية الرشيدة. مرجع سابق ، ص19.

5: نفس المرجع ، ص19.

إن غياب قيمة الصدق والمسؤولية والحرية والعدالة والإنصاف في الساحة الجزائرية هي إحدى مظاهر الأزمة التي تتخبط بها البلاد ، وقد رتبت قيمة الصدق في المرتبة الأولى حسب هذا الإستطلاع لأهميتها في بناء المجتمعات ، وتزداد أهميتها في الجزائر بإعتبارها جزء من العالم الإسلامي الذي يتلقى التوكيد الرسولي** بأن المسلم يستطيع أن يأتي بكل القيم الذميمة إلا أن يكون "كذابا" بمعنى غير صادق ، لذلك فمحور حل أزمة الشرعية السياسية بالجزائر هي ضرورة التحلي بقيمة الصدق وجعلها القيمة المركزية في عملية الإتصال العام ، فالتزام الصدق في إعلان نتائج الإنتخابات ، ونتائج الإمتحانات والشهادات والصدق في التقارير التي ترفع من المستويات الدنيا إلى العليا...إلخ ، هي الكفيلة بحل أزمة المشروعية لدى النظام السياسي ، وأزمة الثقة بين المواطن والإدارة ، وبين المواطنين فيما بينهم.

فلصدق أبعاد إجتماعية وسياسية وإقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، تتجاوز العلاقات الشخصية والتعامل مع الأفراد إلى علاقة المواطن بأجهزة الحكم في إدارة الأعمال والخدمات العامة ، كما أن الصدق يقتضي سهولة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة ، مما يعني توفر درجة عالية من الشفافية ، وبالتالي مراعاة حقوق الفرد والمواطن وذلك بكل ما يتيحه من القدرة على مواجهة السلطة بحقائق الأمور ، وهو ما يعبر عنه أحيانا بالقدرة على مجابهة القوة والسلطة بالحقيقة والواقع ، أو حسب التعبير الانجليزي speaking truth to power وستكون هذه السمة أخلاقية رئيسية في المستقبل[1].

وسوف تلعب الثورة المعرفية خاصة في جانب تكنولوجيا الإتصال دورا مهما في التقريب بين الناس ، وتوفير فرص التفاهم المتبادل ، وإدراك المعنى العميق لقيم وأخلاقيات الشعوب المختلفة ، ولكن هذه التكنولوجيا ذاتها سوف تؤدي في الوقت ذاته إلى إختفاء كثير من القيم والمعايير الأخلاقية التقليدية الخاصة ، والمتوارثة لدى كل شعب من هذه الشعوب، حتى يمكن توفير أرضية مشتركة من القيم والأخلاقيات الكوكبية العامة على حد ما يقول " بروس مري" أستاذ بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا"[2].

ومن أهم الامتيازات التي تقدمها الثورة المعرفية حسب التقرير الدولي عن المعلومات الذي أصدرته اليونسكو في عام 98/97 هي[3]:

- إستخدام المعلومات كمورد إقتصادي مهم ، للإستفادة منها في الإرتفاع بمستوى كفاءات المنظمات والهيئات والمؤسسات المختلفة ، وتشجيع الإبتكار وزيادة القدرة على التنافس من خلال تحسين نوعية الإنتاج.

---

*: قال ابو الدرداء وذكر بعضهم قال عبد الله بن جراد يارسول الله هل يزني المؤمن قال قد يكون ذلك ، قال هل يسرق المؤمن قال قد يكون ذلك ، قال هل يكذب المؤمن قال لا ثم اتبعها نبي الله (ص) "إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون ".

1: نفس المرجع ، ص19

2: نفس المرجع ، ص18

3: أحمد أبو زيد ، ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل. مجلة العربي ، الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 539 ، أكتوبر ، 2003 ، ص(22...24).

- إن إنتشار إستخدام المعلومات بين أفراد الشعب وتداولها يمكنهم من التعرف على حقوقهم المدنية والسياسية ، وإدراك مسؤولياتهم الإجتماعية والسياسية ، والتعرف على إحتياجاتهم ومطالبهم في مجال السياسات العامة والخدمات الإجتماعية كالتعليم والثقافة.

- يضمن مجتمع المعلومات حرية التفكير والتعبير عن الرأي ، وهذا من خلال تداول الآراء والأفكار والمعرفة دون قيود على نطاق العالم كله.

- تفتح الثورة المعرفية المعلومات أمام الشخص العادي أبواب التعرف على مختلف أشكال نظم الحكم ، والعلاقات بين الشعب والسلطة وحقوق المواطن العادي السياسية والمدنية ، وغير ذلك مما قد يؤدي في آخر المطاف إلى تغيير صورة المجتمع بشكل جذري ، يترتب عليه تقارب صور وأشكال الحياة الإجتماعية في مختلف دول العالم بعضها ببعض ، وبذلك تكون ثورة المعلومات قد أفلحت في أن تحقق بعض مبادئ وقيم العولمة الليبرالية.

- يفتح مجتمع المعلومات مجالا واسعا لإزدياد الشعور بالإحباط والتمرد على واقع الإنسان والمجتمع ، بفعل المقارنة ونتائجها بين المجتمعات والأنظمة السياسية.

كما تحمل الثورة المعرفية والتكنولوجية تغيرات نوعية أهمها[1]:

- تحول العلم إلى قوة إنتاج أساسية ومباشرة

- تغير طابع العمل بإحتلال العمل الذهني موقعا أساسيا ومحددا في عملية الإنتاج الاجتماعي.

- تغير في البنية الطبقية في المجتمع بظهور فئة النخبة الجديدة العاملين في مراكز البحث والمهندسين والعمال المهرة وفئة التكنوقراط.

ويعد التطور التكنولوجي من الوسائل المؤثرة على القيم الحاكمة في المجتمعات ، فقد أدت تكنولوجيا الطباعة مع ظهور آلة "جوتنبرغ" في منتصف القرن الخامس عشر إلى تدمير النظام الإقطاعي ذي السلطة المطلقة لطبقة النبلاء ورجال الدين، وساهمت في عملية التكوين السريع للمراكز الحضرية وتوسعة النشاط التجاري ، وهي التغيرات التي أدت فيما بعد إلى تصنيع أوربا وتحول مؤسساتها نحو الديمقراطية[2] ، كما أدت الثورة التكنولوجية التي مست القطاع الفلاحي إلى إيجاد نظام الإقطاع والقبلي على مستوى الدولة ، والسلطة كانت بيد النخبة العسكرية المحاربة ، وسلوك المجتمع كان طابعه الجهل والقدرية ، ومع الثورة الصناعية أتجه المجتمع في بلدان الشمال إلى الدولة الوطنية بالتحالف مع الرأسمال والنقابة لمواجهة نظام الإقطاع ، تحت رقابة النخب العسكرية ، وكانت السلطة بيد النخبة البيروقراطية أما

1: جاد الكريم الجباعي ، الامبريالية الأمريكية مرحلة إنتقالية في النظام العالمي . مجلة الطريق ، العددان 2و3 آذار حزيران/مارس-يونيو1995م ، ص89.

2: أحمد شهاب ، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة . مجلة الكلمة ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1420/1999 ص65.

بقية المجتمع فقد تعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي ، وبدخول عصر تكنولوجيات المعلومات والإتصال نرتقب تغيرات على مستوى الدولة والنخب الحاكمة ، فقد بدأنا نتحدث على العولمة والقرية الكونية ، وسيكون للنخب المالية الصوت المسموع في مراكز القرار في الدولة ، وسيفر المحيط الدولي فرص التطور بقدر ما يخلق تهديدات ومشكلات كبيرة[1] ، وعدم التوافق والملائمة بين التكنولوجيات الجديدة والظروف المصاحبة لها مع أنماط التسيير الحكومي ، يخلق نوع من الضغط السياسي والإجتماعي نتيجة أزمة التكيف التي تقتضي إعادة تعريف عوامل وقواعد المنافسة.

إن هذه الصيرورة التاريخية تؤكد قانون تحول هندسة الأنظمة السياسية والإنتاجية والمجتمعية بدلالة تحول نمط المعرفة السائد في الجماعة العلمية ومنتجاتها الميدانية ، وعليه فكلما ظهرت تكنولوجيا جديدة هيمنت على النشاط الإنساني ، وأتت بتحولات في البناء المؤسساتي للدولة والنخب الحاكمة وسلوك المحكومين ، وكل أشكال النظم الإنتاجية التي يتبعها تحول في النمط الإستهلاكي ، وقد وقفنا بأم أعيننا على دور شبكة الأنترانت واستعمالاتها من خلال الخدمات التي توفرها من مثل المدونات الشخصية ، وشبكة التواصل الإجتماعي face book و tuiter في التعبئة والحشد لصالح الثورات العربية ، ونظرا لأهمية المعرفة جعلت الإمبراطور الصيني يقول " فالمعرفة ومنتجاتها هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود والقائد الخير من أن يهاجم بلا مخاطر ، وأن ينتصر بلا إراقة دماء ، وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون."[2]

فالعلم هو الذي نقل البشرية من طور إلى أخر ، وهو الذي يقوم حاليا بخلق عالم إبداعي جديد ولحظة حضارية مختلفة كل الإختلاف عن كل ما هو قائم حتى الآن ، والمعرفة العلمية تتضاعف كما ونوعا... هذه الثورة هي المسئولة عن كل الفرص الإستثمارية والمعرفية التي بإمكانها أن تجعل من الدول الغنية أكثر غنى والدول المتقدمة أكثر تقدما ، والدول المهيمنة أكثر هيمنة ، فالصراع اليوم هو بين عالم يعلم وآخر لا يعلم ، عالم إبداعي وآخر إتباعي[3] ، علما أن كل معرفة ومعلومة لا تعمم تصبح وسيلة سيطرة سياسية وإجتماعية ، ويعمل الفريق الذي يملكها على خلق هالة سترية حولها ، تجعلها غير قابلة للإنتقال والنقل إلا بين نخبة تعمل المدرسة على تخريجها كأداة بيد السلطة ، وهي ثمرة تفوق الأقلية التي دخلت المدرسة مقابل أغلبية ساقطة وأمية خاضعة ومفككة الوعي ، وبدون علم وثقافة ، والتي تشكل قاعدة

1: Dr.AHMED BENBITOUR, programme d souvgarde de la nation. Elwaten de samedi 11juin 2016,p(8-9).
2: أحمد شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص67.
3: نفس المرجع السابق ، ص63.

الإنتهازية والوصولية[1] ، ويتوقع أن تكون الثورة التكنولوجية خطة جديدة في الصراع بين قيم التبادل ، وقيم الاستخدام ، وبين المنطق الرسمي والمنطق المادي للمصالح الخاصة[2].

رهان التقارب والتفاعل السياسي الديمقراطي: يطرح هذا التفاعل السياسي على مستوى الجبهة الداخلية للدولة ومستوى الجبهة الخارجية لها ، فعلى المستوى الداخلي فإن العوامل المنشطة للتفاعل السياسي الديمقراطي تكمن بالدرجة الأولى في معرفة أطراف التفاعل السياسي لبعضها البعض ، على أساس واقعي وليس الإنطباعي أو الإديولوجي ، وهي الصورة التي ساهمت في تشكلها الإنحرافات والصدمات التاريخية أو المعوقات النفسية الناتجة عن الإطلاع عن بعض المواقف الخاصة نتيجة التلازم التاريخي في فترة من الفترات.

إن هذه المعرفة الواقعية كفيلة بإزالة الكثير من التراكمات النظرية والنفسية المعيقة لعملية التفاعل ، والوقوف على جملة من القواسم المشتركة بين مختلف أطراف التفاعل ، وهي العوامل الإيجابية التي يمكن أن تكون النسيج الذي يمهد لإقامة وتأسيس حوار بين أطراف التفاعل ، وفي نفس الوقت كفيلة للوقوف على جملة من العوامل المنفرة لإقامة عملية التفاعل ، ويستوجب في هذه اللحظة نوع من المصابرة وإجهاد النفس والفكر ، والذي سيقود التفكير فيها إلى إمكانية فتح مساحات وقواسم مشتركة جديدة بين أطراف التفاعل ، ولنا في القطب الديمقراطي الذي تشكل لمعارضة السلطة تحت مسمى تنسيقية الحريات والإنتقال الديمقراطي ، التي إحتوت على العديد من التيارات السياسية المتناقضة والمتنافرة نموذج عن هذا التفاعل الداخلي .

أما على المستوى الخارجي فإن الأولوية الملحة هي الإنخراط في علاقات ديبلوماسية مع الدول الحديثة بالإنتقال الديمقراطي ، من أجل بلورة خارطة طريق لهذا الإنتقال الديمقراطي ، سواء مع دول الجوار المغاربي كتونس ، أو دول أمريكا الجنوبية والأسيوية، أما الإنخراط مع دول العالم الغربي الأول فلا يتم عبر تكثيف العلاقات الاقتصادية معها ، بقدر ما يتم عبر الحوار الثقافي والحضاري والتصدي لمروجي فكرة الصدام ، وهي خطوة تستوجب مزيدا من المعرفة الواقعية التاريخية في تحليل العلاقة مع الآخر ، والأخذ بعين الإعتبار أوجه التداخل والتمازج والتشعب في هذه العلاقة ضمن حركيتها عبر التاريخ ، ومن خلال جدلية التأثير المتبادل وتناوب الصراع والوفاق داخل العلاقة في أثناء مختلف مراحلها التاريخية ، وهذا التفاعل يدعونا إلى أن نقبل بأن الصدام الحضاري قد يكون أحيانا جزءا لا يتجزأ من التفاعل الحضاري ، لكنه ليس هو الطاغي والكل[3].

1: سعيد شبار ، في مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصادر الثقافي . مجلة الكلمة ، العدد25 ، ص81.

2: أليخاندرو بورتيز، العولمة التحتية ، ظهور الجماعات العابرة للقارات. ترجمة: ماجدة أباضة ، مجلة الثقافة العالمية، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب لدولة الكويت ، العدد 105 مارس- أبريل ،2001، ص19.

3: المنجي بوسنينة ، مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات . محلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، ص43.

فمفهوم التفاعل الحضاري ليس مفهوما مؤسس على التنظير واختزال الواقع ، بل هو مفهوم قائم على الحقيقة الميدانية وديناميكية الصيرورة التاريخية ، وهو مفهوم يؤسس لعلاقة تجمع بين المصارحة من أجل المصالح وبين الواقعية من أجل الشراكة الفاعلة[1].

إن للمنظومة التربوية دورا أساسيا في نشر مبادئ الحوار بين الحضارات ودعم منطلقاته ، ما يستوجب تضمين مفاهيم وأبعاد الحوار الديني والثقافي واللغوي في البرامج والمناهج التعليمية ، لتعريف النشء بأهمية المساهمات الإبداعية لمختلف الشعوب والأمم ، فضلا عن أهمية تلقين الشباب مبادئ التعاون والتضامن والتكامل ، ودفعه إلى تنويع رصيده المعرفي حول ثقافات الشعوب ولغاتها وأديانها وخصوصياتها ، وهذا يعني ضرورة الإقدام على إصلاح تربوي جذري تكون مرتكزاته تربية الناشئة على التعرف على محيطها البشري الواسع ، وتقبل الآخر والإستعداد للعيش معه رغم الإختلاف ، و في إطار إحترام خصوصياته ، وهذا يعني كذلك مراجعة الكتب المدرسية لإستبعاد ما فيها من أفكار مسبقة حول الثقافات الأخرى ، أو من إشارات الإستعلاء الثقافي واستنقاص الآخر ، وإعطاء حيز أكبر للتعريف بالحضارات الأخرى في صلب برامج التاريخ والجغرافيا والتربية البدنية[2] ، فالتفاعل السياسي الديمقراطي على المستوى الخارجي يجد مبرراته في مقولة حوار الحضارات بدل صدامها ، وتزيد إلحاحية الحوار والتفاعل على المستوى الداخلي بقدر الأشواط المقطوعة في الحوار والتفاعل على المستوى الخارجي.

رهان قيام مجتمع مدني : لقد كانت الدولة في الجزائر والوطن العربي عموما هي المسيطرة على المجتمع المدني ومؤسساته المدنية ، بحيث جعلت تلك المؤسسات تشكل عبئا ثقيلا على المواطن والمجتمع ، وقد أدى غياب المجتمع المدني في الساحة الجزائرية والعربية إلى تصدر الجيش والبيروقراطية دورا رياديا وسياسيا[3].

إن وصول التنشئة السياسية إلى مستوى معين من الكفاءة مع إزدهار وتقدم التنمية الإقتصادية ، سيسمحان بظهور مجتمع مدني يعد إحدى الدعامات الأساسية لقيام الديمقراطية بالجزائر ، فقيام مجتمع مدني مبادر لمبادرات وخيارات يقف بها أمام الإستراتجيات الداخلية والخارجية والتي غالبا ما تدخل في تحالفات فيما بينها ، ذلك أن الإستراتجيات الخارجية في غالب الأحيان لا تأخذ المجتمع المدني في حساباتها ، بقدر ما تأخذ السلطة السياسية الحاكمة في معادلتها الإستراتجية ، كما نبه خير الديني التونسي إلى أهمية التنظيمات القائمة على العدل والحرية لنهضة المجتمع العربي ، وأعتبر أن الشريعة لا تتنافى مع تأسيس التنظيمات القائمة على العدل والحرية لنهضة المجتمع العربي والمقوية لأسباب التمدن ونمو

1: نفس المرجع السابق ، ص44.

2: نفس المرجع السابق ، ص40.

3: محمد سليمان ، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي. مجلة الطريق العددان 3 2 آذار –حزيران / مارس ، يونيو 1995م ، ص151.

العمران ، لذا أي تركيز على قيمة حقوق الإنسان للفرد العربي كمواطن ، فهي في جوهرها إعادة الإعتبار إلى المجتمع المدني كشريك في عمل التحول الديمقراطي بالجزائر[1].

رهان تغير النظام السياسي: أن الخطوة غير المكلفة زمنيا للتحول الديمقراطي بالمقارنة مع الرهانات السابقة هي التي تتم عبر تغير النظام السياسي التسلطي القائم ، الذي من مواصفاته عدم السماح لأية معارضة حقيقية النشاط ضده ، كما أنه لا يملك المعلومات الحقيقية على حقيقة الوضع في البلاد نتيجة إرتباطها الرفيع والهين بالمفاصل الأساسية للمجتمع والدولة ، أي أنه نظام معزول لايتمتع بأي ثقة ومصداقية لدى الأفراد والمؤسسات ، كما أنه لايرى في مؤسسات الدولة إلا الوسيط الذي يضمن له علاقة طاعة الشعب له ، لذا لا يعمل على تطويرها إلا بقدر ما تقوم بهذه المهمة ، ولا يتوانى في إضعافها إذا ما عمدت إلى أداء أدوارها الحقيقية في المجتمع ، ذلك أنه يريدها أن تكون مؤسسات صورية لاحقيقية ، ويقدم النظام التسلطي نفسه للشعب على أنه الأب الحريص عليه بعتبار كل أفراده من أبنائه ، رغم إفتقاد هذا التصور السياسي لنبل العواطف الأبوية التي يحملها الأب لأبنائه ، وهو الفقدان الذي أدى بتسيرها لشؤون المجتمع أن يكون كارثيا بعيد كل البعد عن ملامسة المشاكل الحقيقية للمجتمع ، فهو سلطة أبوية مفلسة وفاسدة وبروقراطية[2] ، ولحظة تغيرالنظام السياسي التسلطي هذه تحمل تخوفات مزدوجة ، واحدة تلخص كل التخوفات للعودة إلى النظام السياسي القديم ، والثانية تحمل تخوفات السير إلى مستقبل غير واضح المعالم والعواقب ، ولتجاوز هذه التخوفات لابد من تعبئة القوى السياسية والمدنية من أجل إرساء ثقافة سياسية جديدة أساسها التعددية وإدارة الصراعات عن طريق الحوار ، وإحتضان الإختلافات بدل تجاهلها ، وهو المشروع السياسي الذي تؤسس له القيم السياسية الأداتية التالية:

- تقوية دولة القانون عن طريق ضمان إستقلالية السلطة القضائية.
- تشجيع المبادرات التي ترمي إلى الإستقلالية المالية للأفراد والجماعات عن الدولة في إطار تشريعي وقانوني واضح.
- مكافحة الفساد وإهدار الطاقات خاصة الإنسانية والطاقوية بالخصوص
- تشجيع لامركزية القرار التنموي في إطار التكامل الجهوي.

ولايخرج تغيير النظام التسلطي على السيناريوهات الأربع التالية:

- تغيير يأتي من داخل النظام السياسي.
- تغيير يتم بتفاوض النظام السياسي مع القوى السياسية الأخرى الممثلة والفاعلة في المجتمع
- تغيير نتيجة إنفجار إجتماعي.

1: نفس المرجع السابق ، ص 152.

2 :dr.ahmed benbitour, opcite,p09.

- تغيير نتيجة إنقلاب عسكري.

إن التغيرين الأخرين غير مضمونين لما يحملانه من إمكانية الإنزلاق نحو الديكتاتورية أو الفوضى التي تهدد كيان الدولة كالحالة السورية واليمنية ، أما التغيير على الطريقة الثانية فهي غير ممكنة ما لم تكن السلطة في حالة تهديد كبير ، ويبقى السيناريو الأقرب والأضمن هو التغيير الذي يأتي من داخل النظام ، وتجد فكرة التغير التدريجي جذورها في الفلسفات الوضعية و التي لم تكن تعارض الإصلاح و التغير، و لكن ذلك كله يجب أن يتم في إطار ما هو قائم و ما هو موجود ، فطريقة الثورة على الأنظمة كانت مخالفة تماما لروح الفلسفة الوضعية ، التي تحرص على التمسك بالواقع الموجود والدفاع عنه وتنكر كل ما هو ميتافيزيقي يتجاوز الواقع[1].

إن الإصلاح السياسي المتدرج بإعتبار النظام السياسي جماعة أو تنظيم يجد آلياته وقوانينه المتحكمة في حركته التغيرية في قوانين علم ديناميات الجماعات ، وهو علم ليس جديدا إذ ترجع الأعمال الرائعة فيه للمجهودات التي قدمها رجال مثلSIMMEL, FREUD,COOLEY ، وعلى الرغم من أن للإهتمام بالجماعات تاريخ طويلا ومحترما إلا أن أواخر الثلاثينات والأربعينيات شهدت إزدهارا جديدا ونشاطا كبيرا ، وفي عام 1945م تأسس مركزا البحث في ديناميات الجماعات research center for group Dynamics ، ثم ظهرت في بداية الخمسينات مراكز أخرى إلى الوجود في مختلف بلدان المعمورة للقيام ببرامج بحث مكثفة تستهدف الكشف عن طبيعة وسير الجماعات[2].

إن إستعارة بعض قوانين ديناميات الجماعة لتفسير التغيير السياسي المتدرج مأخوذ من خبرات المركز المذكور أنفا ، على إفتراض مسبق من قبلنا على أن النظام السياسي جماعة وتنظيم ، تحكمه هرمية معينة وقيم وأساليب عمل واستجابات وانفعالات محددة ، فإعتبار النظام السياسي كيانا إجتماعيا راجع إلى طبيعة العلاقات الإجتماعية والإنسانية للعنصر البشري السياسي داخل مؤسسات النظام السياسي ، سواء بين القادة السياسيين ومرؤوسيهم ، أو بين العاملين فيه[3] .

وسيتم التركيز في هذا التغيير السياسي التدريجي على التغير عبر مبادرة النظام ، ويحص ذلك عندما تبادر النخبة السياسية الحاكمة إلى إجراء التغيير السياسي ، فتلجأ إلى رسم وتحديد الإطار الأولي لعملية التحول ، وهكذا يتم تغيير البنية القائمة بواسطة رواد التغيير داخل النظام ، ويساوي هذا الأمر ما يسميه "لينر" إصلاحا "وهنتنغتون" تحولا ديمقراطيا ، وحسبه فإن العدد الأكبر من حالات الديمقراطية

---

1 : ماركوز هربرت ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية . ترجمة : فؤاد زكريا ، ط1 ، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2008. ص13.

2: مطبوعة مدخل لعلم الإجتماع لطلبة السنة الثانية علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 1993 ، عن
CARTWRIGHT,D,The research centre for group dynamics. A report of five years activities and A view of future needs. Ann Arbor, Institute for social research,1950.p(8-9).

3: محمد محمد إبراهيم ، التسويق السياسي. ط1 الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010 ، ص117.

في الموجة الثالثة قد تم بمبادرة النظام من مثل إسبانيا(1976-1977) ، الشيلي1989م ، البرازيل(1985-1988) ، وتتطلب هذه الخطوة أن تكون السلطة السياسية أقوى من المعارضة[1].

وتختلف القوانين التي تحكم التغيير السياسي في الأنظمة السياسية بإختلاف زاوية نظر هذه الأنظمة إلى كيانها حسب علم ديناميات الجماعات ، فنظرة أي نظام سياسي إلى نفسه على أنه هدف للتغيير السياسي ، بمعنى أن معاييره وقيمه وأسلوبه القيادي ومنهجه في إتخاذ القرارات ومواقفه وإستجاباته هي المقصودة بعملية التغير، وأنها بلغت من الهرم والقدم وعدم الجدوى مبلغا ملحوظا ، فإن هذه النظرة تستوجب مجموعة قوانين لابد من الإحتكام إليها إذا ما توفرت الإرادة السياسية من قبل النظام للوصول إلى التغيير ، والإخلال بهذه القوانين العلمية لهذا العلم هو الذي يفسر الفشل الذي آلات إليه الخطوات الإصلاحية التي تقدمت بها العديد من الأنظمة السياسية العربية من تلقاء نفسها في وسط زخم أحداث الربيع العربي .

إن علم ديناميات الجماعات يقول أنه إذا كان النظام السياسي - بإعتباره جماعة - غرض وهدف للتغير ، فإن القوانين التي يجب أن يخضع إليها لكي يصل إلى هذا الغرض هي كالتالي:

القانـون الأول: لا يمكن توليد ضغوط قوية من أجل تحقيق تغيرات في النظام السياسي ، إلا بواسطة خلق إدراك مشترك بين أعضاء النظام السياسي بخصوص الحاجة إلى التغير[2]. بمعنى جعل مصدر الحث عن التغيير نابعا من النظام السياسي ذاته ، ومضمون هذا القانون مفاده أنه لا يمكن لأي دعوة إصلاحية لنظام السياسي سواء آتية من خارجه عن طريق حركة سياسية ، أو حزب ، أو عالم مصلح ، أو مقدمة من دوائر النظام السياسية أو الإستشارية الداخلية بغرض الإصلاح أن تأتي هذه الدعوة ثمارها ، ما لم يرقى هذا التنبيه إلى مستوى إدراك النظام السياسي لمضمون هذه الدعوة ، التي لسان حالها يقول أن قيمه ومواقفه وتوجهاته وقواعد عمله وأسلوبه بعيدة كل البعد عن ما يجب أن يكون عليه في اللحظة الراهنة.

ولكي تولد هذه الدعوة إدراك لدى النظام السياسي بضرورة الإصلاح ، لا بد أن تعمل هذه الحقنة الدعوية مفعولها في جسم النظام السياسي فعل فكرة التحدي والإستجابة لدى المفكر "أرلوند توينبي" في بناء الحضارات ، فالتحدي عنده هو الدافع الحيوي لنشوء الحضارات بشرط أن لا يكون هذا التحدي مما يعجز الجهد البشري بصعوبته ، ولا مما يتغلب عليه الإنسان والمجتمع بسهولة ، فالتحدي في رأيه هو

1: غرايم جيل ، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني. ترجمة : شوكة يوسف ، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر،2009 ،ص91

2: مطبوعة مدخل لعلم الإجتماع لطلبة السنة الثانية علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 12. عن
CARTWRIGHT,D,The research centre for group dynamics. A report of five years activities and A view of future needs. Ann Arbor, Institute for social research,1950.

الذي يبعث في أفراد المجتمع روح وملكة التفكير بحثا عن الإستجابة الملائمة لهذا التحدي أو ذاك[1] ، وقد أعطى لنا بعض الدوافع التي كانت هي الأصل في بناء الحضارات وتتمثل في:[2]

1- دافع الأراضي الصعبة التي قامت على إثره الحضارة المصرية والسومرية.

2- دافع الأراضي البكر والإستطان في الأرض الجديدة والتي كانت سببا في قيام الحضارة الأمريكية والحضارة الرومانية.

3- دافع النكبات من مثل ما حصل لألمانية واليابان.

ويمكن لهذه الدعوة الإصلاحية أن تتخذ شكلين مختلفين ، الأول مناصحة مالكي صناعة القرار السياسي بجدوى الإصلاح السياسي ، وهو الشكل الذي تردد كثيرا على لسان الداعية السوري سعيد رمضان البوطي ، والشكل الثاني وهي الدعوة الجهرية التي تعلنها المعارضة السلمية من قبل الأحزاب والحركات والشخصيات الوطنية ، والتي من شأنها أن تجعل النظام السياسي ينتبه لأخطائه وفساد سياساته ، وهي الطريقة التي يمكن أن تحذو حذو بيداغوجية التعليم عن طريق الصدمة.

إن التحدي الثاني الذي يلازم صانع القرار في عملية الإصلاح السياسي ، هو جعل هذا الإدراك والاستفاقة حالة ذهنية مشتركة لدى كافة أفراد وأعضاء النظام السياسي ومستوياته ، بمعنى أن إرادة الإصلاح السياسي لا تكفي لدى صانع القرار السياسي لوحده ما لم تكن عناصره كلها تعمل في هذا الإتجاه ، ذلك أن إصدار قوانين الإصلاح لا يعني تحقيق وحدوث الإصلاح على أرض الواقع ، وصدق القائل "لا يمكن تغيير المجتمع بإستصدار مراسيم وقوانين".

القانـون الثاني :تولد التغيرات في جزء من النظام السياسي بفعل الإدراك لأهمية الإصلاح توترا في الأجزاء الأخرى ، ولا يمكن التخفيف من هذا التوتر إلا بإلغاء التغيرات المستحدثة أو بإدخال تعديلات أو تكييفات في الأجزاء الأخرى[3] ، معنى هذا أن الدعوات الإصلاحية إذا ما إرتقت إلى مستوى إدراك صناع القرار السياسي وجعلتهم يسعون إلى تبليغها إلى كل مستويات النظام السياسي ، عبر قنوات إيصاله سوف تحدث توترا داخل النظام السياسي ، وهذا للمقاومة التي يبديها جزء أو طرف منه وعدم معالجتها بصفة منهجية قد تؤدي إلى التضحية بالقيادة المروجة للإصلاح ، والتأمل في بعض الإغتيالات السياسية توضح الفكرة بجلاء ، بمعنى آخر ستصطدم المشاريع الإصلاحية بقوى محافظة على القيم القديمة للعمل السياسي ، تفقد النظام السياسي رتابته المعهودة قبل هذه الإصلاحات ، ومقاومة التغيير أسبابه كثيرة

1:آمنة تشكو ، مفهوم الحضارة عند مالك بن نبي وأرنولد توينبي. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989م ، ص74 .

2: نفس المرجع السابق ، ص(76-77).

3: مطبوعة مدخل لعلم الإجتماع لطلبة السنة الثانية علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 13. عن CARTWRIGHT,D,The research centre for group dynamics. A report of five years activities and A view of future needs. Ann Arbor, Institute for social research,1950.

ومختلفة ، منها شعور أطراف وعناصر المقاومة بفقدان محتمل لموقع سياسي، أو امتيازات راهنة ، أو الإحساس بعدم الأهلية والجدوى في ظل المناخ الجديد الذي يطرحه المشروع الإصلاحي ، وفي هذه الحالة المطلوب من الطرف المدرك لأهمية الإصلاح السياسي أن يوضح المجالات التي يجب عدم القلق بشأنها ، والمجالات التي سوف تستفيد منها الأطراف المتوترة ، وإبراز توقعات عن التحديات والآلام التي سوف تظهر[1].

وحالة عدم الإتزان هذه ستكون صحية إذا ما دخلت أجزاء هذا النظام في جولات ولقاءات حوار مكثفة من أجل المناقشة ، وتبين نقاط الإصلاح بغرض التخفيف من حدة التوتر،ولا يتحقق الإسترخاء إلا بإحدى السبل الثلاث:

1- إما قبول التعديلات التي تفضي إليها المناقشة والحوار بين أطراف النظام السياسي .

2- إلغاء وسحب مشروع الإصلاح الذي طرح من أجل فسح الطريق للمشاريع الإصلاحية الأخرى .

3- التضحية بالأطراف والأجزاء المتوترة ، وتتوقف هذه الخطوة على ميزان القوى داخل النظام السياسي وترتكز إستراتجية الإصلاح القسري هذه على إكتساب وإستخدام مداخل القوة غير المادية ، وابتداع وتطوير طرق فرض الأمر والطاعة في إطار الصراع السلمي ، وهي القوة الإيجابية التي تجبر المقاومين والمحافظين على الطاعة ، فترك تلك الأطراف من شأنه أن يخلق مقاومة مضادة تزيد من حدة التوتر وعرقلة الإصلاحات وهو الوضع الذي يمكن أن يمتد إلى خارج البيئة الداخلية لنظام السياسي .

القانـون الثالـث : يجب إن يكون كل من المعلومات المتعلقة بالحاجة إلى التغير ، وخطط التغير ، والعواقب التغير ، متقاسما بين أعضاء النظام السياسي الذين يعنيهم التغير[2].

إن هذا القانون يعني أن هذه القيادة السياسية - صناع القرار- الذين توصلوا إلى أن يدركوا أهمية الإصلاح السياسي كخطوة تغيرية لازمة ، عليهم أن يبنوا قنوات إتصال فعالة بين مختلف مستويات النظام السياسي ، وجعل كل المعلومات المتعلقة بحيثيات هذا الإصلاح والتغيير في متناول جميع مكونات النظام السياسي ، سواء من حيث إلحاحيته وضرورته أو من حيث الخطط والإستراتيجيات المرسومة لبلوغها ، أو من حيث النتائج الإيجابية والسلبية المتوقعة من الخطوة الإصلاحية ، ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يتغير في الاتجاه الصحيح ما لم يؤسس:

1- جهاز إحصائي ومعلوماتي رسمي يتوخى صدق المعلومات وحقيقتها وواقعيتها .

1: وندل فرنش ، سيسل بيل جونير ، تطوير المنظمات تدخلات علم السلوك لتحسين المنظمة . ترجمة : وحيد بن أحمد الهندي ، السعودية : معهد الإدارة العامة ، 2000 ، ص(405-406).

2: مطبوعة مدخل لعلم الإجتماع لطلبة السنة الثانية علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 13.عن
CARTWRIGHT,D,The research centre for group dynamics. A report of five years activities and A view of future needs. Ann Arbor, Institute for social research,1950.

2- أجهزة استشارية على درجة عالية من الكفاءة العلمية والخبرة السياسية لمعالجة هذه المعلومات، وتحويلها إلى مشاريع إصلاحية تستجيب لحاجات وتطلعات الواقع بكل تعقيداته.

3- قنوات إتصال رسمية ذات مصداقية ، تعمل على نقل المعلومات وبثها بكل أمان دون تحريفها أو توظيفها.

إن نجاح مشاريع إصلاح الأنظمة السياسية تقتضي مجهودا كبير للتسويق السياسي لدى الرأي الخاص الداخلي لفواعل العلبة السوداء ، من خلال ورشات عمل ولقاءات الرفاق من أجل خلق إجماع على الحاجة وضرورة التوجه نحو التغير والإصلاح ، كما يقتضي نجاحها تسويق سياسي على مستوى الرأي العام الداخلي لنظام السياسي المتكون بالخصوص من مستخدمي التصور والتحكم والتنفيذ ، ليمتد التسويق في الأخير إلى مستوى خارج النظام السياسي والبيئة الداخلية ، من الحراكات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

إن الهدف من هذا التسويق السياسي لأي مشروع إصلاحي يريده النظام السياسي ، هو جعل فواعله وكل مستوياته على دراية كاملة بالرسالة الإصلاحية وأهدافها ، حتى يتحول الإدراك إلى قناعة مشتركة بينهم ، والتي من شأنها أن تخلق الولاء والثقة التامة في هذه الإصلاحات وفي القيادة المروجة لها.

ويتوقف نجاح وفعالية هذه الخطوة الإتصالية على قدرة الفاعلين السياسيين على تسويق أنفسهم لتصدر وقيادة هذه الإصلاحات من جهة ، ومن جهة أخرى على درجة تماسك أعضاء المكونين لنظام السياسي ، والذي بدوره متوقف على الأهداف التي تطرحها الخطوة الإصلاحية ، ومدى تحقيقها وإنعكاس أهدافها على مصلحة أفراد النظام السياسي بالدرجة الأولى، وعلى كافة أراد المجتمع.

وفي حالة ضعف النظام السياسي لدرجة لا يستطيع إملاء أي قرار ، يسعى القيمون عليه للتخلي عن السلطة عن طريق الحل التفاوضي ، وهو ما يسميه "هنتنغتون" في هذه الحالة بالتحول عبر حل وسط ، الذي ينجم بفعل مشترك من قبل الحكومة وجماعات المعارضة ، في حين يسميها "إزر" التحول بنقل السلطة ، وفي هذا التغير السياسي يجري الإنسحاب من السلطة بشكل أساسي عبر مفاوضات بين الإصلاحيين في النظام وبين فريق المعتدلين في المعارضة ، مع اقتناع كل الفريقين انه غير قادر على التحول بمفرده[1] ، ويرى هانتغتون" أن هذا الشكل من التغير السياسي حصل إحدى عشر مرة من أصل خمس وثلاثين حالة في الموجة الثالثة ، ومن بين البلدان التي مرت بهذه التجربة هي بوليفيا(1979-1989) ، الأروغواي(1982-1985) ، كوريا الجنوبية(19851987).

1: غرايم جيل ، مرجع سابق ، ص 92.

خلاصـــة: لقد عمل النظام السياسي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الحكم باسم مزيج من الشرعيات ، والمتمثلة في الشرعية الثورية بإعتباره من مجاهدي الثورة التحريرية الكبرى ، والشرعية الشعبية بإعتباره الفائز في المواعيد الإنتخابية المنظمة ، وشرعية فعالية مخططات السياسة العامة التي انتهجها ، وهذا المزيج من الشرعيات أنتجت حقبة من الحكم في الجزائر اختصرت فيها الدولة ومؤسساتها في شخصية الرئيس من خلال ما أحيط بها من تمجيد ، حتى أصبح الخطاب السياسي لا يرى من إبداع وحلول للمشكلات العامة إلا في إطار العناية السياسية لهذا الشخص ، فنفوذ شخصية ما ليس مذموما وبالأمر غير الحسن في حد ذاته ، ولكنه يرتفع إلى درجة الطغيان أو إلى درجة التسيب عندما ينزل هذا التمجيد إلى منزلة النظام ، فيصبح عدم ذكر فضل الرجل في أي مشروع ينجز من الأمور الجالبة لنقمة صانع القرار ، وعلى أساسها يتم العزل أو الترقية إلى المناصب العليا ، وهي القاعدة التي استوعبها الأكليين من موائد السلطة والتي جعلتهم يتسابقون في إعلان ولائهم ومساندة فخامة الرئيس مؤسسين لذلك لجانا للمساندة ، طمعا للإستفادة من النظام الريعي الذي تتقاسمه أجنحة متاميزة تدور حول الزعيم أو الرئيس ، ويبقى فيه غالبية أفراد المجتمع مستبعدين تحكمهم علاقة التناقض مع كل ما يرمز للسلطة الحاكمة التي تسير الشأن بطريقة بعيدة عن ملامسة المشاكل الحقيقية نتيجة إفلاس السلطة وإنتشار الفساد المالي والبيروقراطي.

فغايات القيم السياسية بالجزائر لهذه الحقبة التاريخية بقدر ما تشخصنت و أتهمت بالجهوية وأدت إلى تدني الأخلاق العامة ، وإنتشار العنف كقيمة أداتية فردية وجماعية لفض النزاعات بين الأشخاص فيما بينهم ، او بين الجماعات ، وبين كل هؤلاء والكيان السياسي الذي يحكمهم وهو الدولة ، بقدر ما إبتعدت عن الإقتراب وتجسيد القيم الديمقراطية ، فلازال الشعب يرى في قيمة حرية التعبير والإختيار التي هي من صميم القيم الديمقراطية منتهكة ، بإسم القانون تارة ، وبإسم إنتهاكه تارة أخر عن طريق التزوير والإحتيال على إختيار الشعب الذي هو مصدر السلطة والسيادة ، ولم يرى الشعب مسؤولين منتخبين جدد في مراكز القرار تجسيدا لمبدأ وقيمة التداول على السلطة طوال فترة حكم الرئيس ، وفي غياب كل هذه القيم الديمقراطية ، نلاحظ تراجع واضح للعسكري في الحياة المدنية تحت شعار تمدين الحكم في فترة حكم الرئيس ، خاصة بعدما أخذت هذه الأخيرة على لسان مسؤوليها المتقاعدين ومعها التاريخ يتدعيان بأدوارها التاريخية السياسية القريبة والبعيدة ، والتي جعلتها مدانة أمام محكمة التاريخ الجزائري والإنساني.

خاتمـــــة:

إن القيمة الجوهرية التي شكلت حركة النظام السياسي الجزائري طيلة مختلف مراحل الدراسة هي الإحتفاظ بالسلطة ، فهي مركز حركته ومبعث إندفاعاته وإنفعالاته ، وهي تقف على إختلاف تام وجوهري مع مجمل القيم الغائية للديمقراطية الغربية ، وهو التباين والإختلاف الذي يمتد إلى القيم الأداتية التي تنتجها الغايات المختلفة لكلا النظامين السياسيين.

إن الإختلاف الجوهري القيمي الغائي لنظام السياسي الجزائري مع جوهر الغايات الديمقراطية هو الذي جعل النظام السياسي الجزائري بعيد كل البعد عن وصفه بالنظام الديمقراطي ، وأي محاولة لوصفه لابد وأن يتجه إلى فهم الديناميكية الداخلية التي تحرك العناصر الفاعلة داخله للاحتفاظ بالسلطة ، وهي جوهر سياسي خاص مضمونها أن السلطة هي علاقة إقتصادية ونفسية مفعمة بالحب والشغف بها ، بمعنى أن المتشبثين بالسلطة في نظرتهم لها يستندون إلى مقياس مادي وآخر غير مادي ، وهو المقياس الذي يترجم أن الانسان ككيان ذو بعد مادي وآخر معنوي.

إن الإرتباط بالسلطة بعلاقة إقتصادية مادية لنخبة السياسية الحاكمة بالجزائر اليوم تجد تفسيراتها في ظل الفترة السابقة للتعددية السياسية ، وهي الفترة التي تجلت فيها برجوازية الدولة ، رغم أن إيديولوجية النظام السياسي في ظل الأحادية لا تسمح بالتملك ، فجل الإستثمارات والمتعاملين التجاريين الكبار بالجزائر الذين ظهروا سواء في ظل الأحادية الحزبية أو بعدها هم في علاقة عضوية مع السلطة ، أو لهم قرابة ، أوداخل لكسب ودها ورضاها ، وبالتالي الحظي بالإمتيازات والتسهيلات المطلوبة ، كما أن الإرتباط النفسي بالسلطة منبعه تلك الفرصة التي تقدمها لهم لترقية الإجتماعية.

إن الحالة السياسية التي عاشتها الجزائر قبل التعددية خاصة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ، هي قصة الصراع الخفي بين الجوهر القيمي لنظام السياسي والنظام الإشتراكي المتبنى نظريا ، وهي نفس حالة الصراع التي تعيشها البلاد اليوم ، لكن مع استبدال الخصم الإيديولوجي الاشتراكي بالخصم الإيديولوجي الديمقراطي ، وهو صراع يوجه التناقض بين الغاية الفعلية المهيمنة على سلوكه من جهة ، والغاية الديمقراطية النظرية لديه ، وهي حالة ليست خاصة بالنظام السياسي الجزائري بقدر ما هي خصوصية عامة لكل الأنظمة السياسية العربية.

إن التجربة الديمقراطية بالجزائر لم تكن واقعية بالرغم من واقعية المذهب الديمقراطي ، والسبب في عدم واقعيتها هي الأخذ بالقيم الأداتية والإجرائية دون الأخذ بقيم غاياتها ، فانطبعت التجربة بمجموعة من الإجراءات الشكلية دون المحتوى الثقافي لها ، الشيء الذي عطل مختلف الوظائف التي وجدت من أجلها القيم الوسيطية للديمقراطية ، لتفرز وظائف أخرى عكسية لها ساهمت في إمداد روح التسلط باسم الديمقراطية.

ليس من الغرابة أن ترى هذا التناقض الصارخ بين النموذج النظري المجرد للقيم الديمقراطية المتغنى بها ، أو النموذج الإشتراكي النظري مع السلوك المادي والواقعي للأنظمة السياسية العربية ، ذلك أن هذه الثنائية قائمة حتى مع النموذج النظري المجرد للقيم الإسلامية كنظرية ونظام للحكم وكعقيدة وشعائر دينية.

إن فشل النظام السياسي الجزائري المتكرر ، ومعها كافة الأنظمة السياسية العربية في تجسيد أو التقرب إلى إحدى النماذج النظرية السياسية السابقة للحكم (الإسلام ، والاشتراكية والديمقراطية كنظريات للحكم)، تطرح إستفهامات عدة تدور على إحدى الإحتمالات التالية:

- إما أن النماذج الثلاث هي على درجة من التجريد والمثالية وانعزالها عن الواقع لدرجة عدم إمكانية تجسيدها على أرض الواقع.

- أو إن الطبيعة الخاصة لشخصية الجزائرية والعربية الإسلامية مشكلة تاريخيا بصورة لا تسمح بالتخلي عن السلطة إلا بالقوة والعنف ، خاصة وأن مقولة السلطة بحد ذاتها لها من المكنونات الذاتية ما يجعلها ينجذب إليها غالبية النوع البشري.

إن فشل النخبة السياسية بمختلف إديولوجياتها للإمتثال للمثل العليا المتضمنة في كل نموذج من النماذج النظرية لمقولات الإسلام كنظرية في الحكم ، والاشتراكية ، والديمقراطية والإستجابة الغريزية لمغريات السلطة دون أي لجم عقلي وأدبي ، ينم عن غربة غريزية إختيارية للنظام السياسي الجزائري وكافة الأنظمة السياسية العربية عن النماذج القيمية للأنماط الحكم السياسية السابقة ، وهي الغربة التي تطبع الشخصية الحقيقية للإنسان السياسي العربي في عمومه ، إلا في فترات تاريخية إستثنائية من عمر الأمة العربية الإسلامية ، وهي حالة تجد تبريراتها في أن حياة الكثير من الناس مليئة بالتناقضات بين الرؤية النظرية والسلوك الممارس ، و لا يقتصر هذا على السلوك السياسي بل يمتد إلى حد التناقض مع العقائد الدينية ، لذلك ظهرت مصطلحات من مثل مسلم غير مطبق ، أو معتقد غير مطبق (croyant non pratiquant, musulman non pratiquant).

إن إخفاق القيادة السياسية في تجسيد قيم الإيديولوجية الإشتراكية وقيم الديمقراطية مثلما أخفقت النخبة الإسلامية في تجسيد قيم الدين الإسلامي ، يعني وجود إنقطاع بين القيم التي يكنها ويبطنها وبين سلوكه الفعلي ، وفي سياق الزمن إذا لم يبذل جهد لإعادة الإنسجام بين المكونات القيمية الباطنية والسلوك الخارجي ، يمكن أن تتعمق الهوة لدرجة تغدو القيم مجرد ألفاظ خالية من المضمون ، يدافع المرء عنها إذا ما هوجمت ، لكن خارج هذا المجال ليست إلا أفكارا وذكريات وإحساسات ذات قدسية ما تقبع في هامش الذات ، لقد وقع هذا بالفعل بالنسبة للكثير من عناصر الدين الإسلامي ، حيث نلاحظ إن جوهر الإسلام يختلف جوهريا عن سلوك الكثير من المسلمين ، وما أصاب الثورة التحريرية أيضا من خلال طبقة

عريضة من المتعاونين مع فرنسا رغم أن العدو في تلك الفترة واضح المعالم ، وأصاب الخيار الإديولوجي الإشتراكي من خلال السلوك المناقض لمتصدري ومتخذي ومنفذي الخيار الإشتراكي ، وفي فترة التعددية نلاحظ نفس الصيرورة تسري في علاقة الفاعل السياسي بالقيم الديمقراطية.

إن الوجدان التاريخي لمفهوم السلطة بالجزائر مشكل من كون السلطة هي غنيمة حرب ، مثلها مثل الغنائم الأخرى ، وما إقدام الإنسان الجزائري على إقتحام السكنات الفارغة التي تركها المعمرين ، أو الإستيلاء على كل ما وصلت إليه أيدي الناس في حوادث 05أكتوبر 1988م ، أو عصيان المسئولين عن التنحي عن المسؤولية رغم إصدار قرار العزل عنها، لدليل على قبع هذه النظرة في وجدان غالبية أفراد المجتمع الجزائري .

إن الغنيمة الحربية إن لم تجد سلطة عادلة توزعها على كل الأفراد المشتركين في الحرب ، ستصبح ملكية غير قابلة لتقسيم ، وتزداد معضلة تملكها بإنتقالها إلى الجيل الثاني عن طريق الوراثة ، بمصوغات تاريخية ، كالشرعية الثورية ، أو مقاومي ومعطوبي العشرية السوداء ، فالقيادة السياسية بالجزائر لم تعمد إلى توزيع السلطة على كافة الشركاء التاريخين للثورة بصفة عادلة ، بل إحتكرتها وفق منطق القوة وهي بصدد نقلها إلى الجيل الثاني بنفس المسوغات التي استولت عليها ، مضيفة لها منطق التلاعب السياسي الذي مادته القيم الأداتية للديمقراطية المزورة ، وهو مسوغ مزدوج باطنه القيم السياسية القديمة التي تستند إلى الشرعية الثورية ، التي تزعم وحدها معرفة قيادة الوطن وتحسن الحفاظ على مصالحه العليا ، وظاهره القيم الديمقراطية الأداتية المتحكم فيها بكل الإمكانيات السلطوية المتاحة ، لتجد الجزائر نفسها بين أيدي نظام سياسي تقوده نخبة يتغنى خطابها بالقيم الديمقراطية والمثل العليا لها ، كون الكلام محله اللسان أما سلوكها الذي محله العقل الباطن فهو مفعم بسلوكيات التسلط والإستبداد التي تطبع النظام التسلطي في إطار رسم معالم نظام ديمقراطية الواجهة.

إن حل التناقض وتعديل الرؤية المشوهة للسلطة على مستوى النظام السياسي الجزائري، لا يتم إلا إذا دكنت النظرة الغريزية الدوغماتية تجاه مقولة السلطة بحد ذاتها ، وهي اللحظة التي يمكن أن تلجا فيها النخبة الحاكمة إلى إعادة النظر في قيمة السلطة بطريقة وزاوية مختلفة ، وتستمر عملية الإكتشاف والتعديل بشكل تدريجي وتراكمي إلى أن يصبح من الحتمي تبني نموذج جديد للنظر إلى السلطة ، وإذا لم تنجح السلطة السياسية بالجزائر والعالم العربي في تغيير رأيتها تجاه السلطة والشعب ، ولم تكسبها العشرية السوداء والثورات الشعبية العربية معرفة جديدة ، فعليها أن تتحسس نبضها فربما تكون قد مات قلبها.

إن التأسيس لقيم الديمقراطية في إطار الحداثة السياسية الغربية لا يمكن أن تتم في الجزائر وفي العالم العربي ما دامت تستبعد البنية التراثية في هذه العملية ، لأن هذا الحيز الجغرافي المنشود لنشر هذه القيم

الديمقراطية في أفراد مجتمعه ، ليس اكتشافا جديدا لمجتمع بدائي لم يشهد في التاريخ بعد تنظيما لسلطة ، شأن ذلك شأن إكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية ، بقدر ما هو مجتمع منهك في التاريخ نتيجة خوضه الكثير من الصراعات ، ويحتاج من الأفكار والمشاريع ما يجدد له قوته وفعاليته التاريخية ، فالتحول الديمقراطي وموجاته اليوم هو شكل من أشكال تدويل القيم السياسية للديمقراطية الليبرالية وتحقيق عالميتها ، وهو محاولة لبناء الهوية الوطنية والقومية بدلالة العالم والنظام الدولي ، انطلاقا من مفهوم الإنسان ومقولة التقدم وفكرة التاريخ.

إن نجاح أي مشروع حضاري في الأمة لا بد وأن لا يكون هدفه الأول أولوية استحواذ وتسلم السلطة ، لأن السلطة هي محل طمع ونزاع فطري بين القوى الداخلية فيما بينها أو بينها وبين القوى الخارجية ، أو فيما بين القوى الخارجية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتوقف نجاح أي مشروع حضاري في الأمة على قدرة هذا المشروع على خوض معركة المحاججة والإقناع ، من أجل تحريك جدلية التواصل الحضاري وتوسيع دائرة الحوار الفكري والثقافي ، لصياغة نظرية جديدة وعامة للحياة الحضارية للأمة في كل جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والروحية.

فالدين الإسلامي حين مجيئه وأخذت عقول ونفوس الثلة المؤمنة به تشتغل وفقا لقواعده وتوجيهاته وتعاليمه أنتجت فكرا إسلاميا استطاع أن يؤسس لمنظومة قيم وفقا للشروط النجاح هذه ، إذ لم يكن الخطاب الإسلامي قد توجه إلى مواجهة السلطة من أجل تسلمها والإستيلاء عليها ، وتنصيب أصحاب الدعوة الجديدة خلفاء في المسؤولية والحكم ، بل شرع ودخل في محاججة قوية بينه وبين المعتقدات القائمة ، والتي إستطاع أن يكشف زيفها وضعفها وهو الكشف الذي يعزل أصحابها ويجعلهم محل ريبة وعدم ثقة ، وبالتالي تجريدهم من سلطتهم ، إلا أن أولئك الذين اقتنعوا يقينا بصدق الدعوة الجديدة تقوت سلطتهم وأنزلهم الإسلام منزلتهم في ظل المشروع المجتمعي الجديد.

إن نقل المشروع الديمقراطي الغربي بكل قيمه إلى المجتمعات الإسلامية والعربية ، والطلب منه الإشتغال لتحقيق الوظائف والأدوار التي يحققها في بيئته مجانب لصواب ، لأن أول موضوعات معالجته هو موضوع السلطة وإنتقالها ، في حين أن أولى خطواته اللازمة القيام بها في البيئة الجديدة له هي الدخول في نقاش وحوار مع البنية الفكرية الجديدة التي حل بها ، وبهذا سيفسح أمام المجتمع إمكانية النضوج وصياغة مشروع مجتمع جديد وهجين، تتضح فيه الكثير من طرق الحل لإشكالية السلطة المطروحة بقوة في هذه المجتمعات ، لأن هذه الإشكالية هي في عمقها وجذورها أزمة البنية الثقافية والفكرية ، التي تعيشها الأمة غير القادرة على إنتاج وإبداع الحلول لضواغط السياسية والمجتمعية التي تفرضها البيئة الداخلية أو الخارجية.

لقد وقعت الجزائر بين موقفين وإتجاهين سياسيين يتجاوزهما التاريخ ويعيشان في الماضي المطلق ، فالسلطة سلفية النزعة من خلال النظر إلى التراث والتغني بالأمجاد أكثر من الأخذ بأسباب إزدهار الوطن في الحاضر والمستقبل ، والتيار الديني سلفي النزعة من خلال النظر والعودة إلى التراث ، فكلاهما سلفي النزعة ذلك أن نموذجهما في الماضي ، فالعودة إلى التراث السلفي في الماضي البعيد أو التراث التاريخي في الماضي القريب كلاهما عاجز عن التحديث ومواجهة مشكلات الواقع والمستقبل ، لأن كلاهما يريدان مواجهة الواقع بتفكير مضى ، ولا أحد منهما يقبل تحديات الواقع بأسلحة جديدة وتظل الثقافة السياسية الوطنية محاصرة بين هؤلاء وهؤلاء لا تجد لها مخرجا ، ولا تجد من يحاول إعادة بنائها خارج معارك الخصوم مراعيا المصالح العامة ، وعاقدا الحوار الوطني بين مختلف التيارات بعيدا عن إغراء السلطة.

إنه لا يمكن إعادة بناء الثقافة السياسية الوطنية ونقلها من المحافظة إلى التحرر ، ومن التقليد إلى التجديد إلا بإعادة بناء الموروث من الداخل ، وليس إستيرادها من الخارج ، وذلك لا يتأتى إلا بإحداث تغير جذري في مناهج التعليم قائمة على التفكير والحوار مع جميع أطراف العملية التعليمية.

إن كلمة السياسة اليوم بالجزائر تعاني من فقدان قيمتها كأسلوب لتطوير المجتمع ، وذلك بتأثير السلوكات المشينة لكل من تقلد مناصب السلطة والمسؤولية ، فقيمة السياسة اليوم

في أذهان الكثيرين من الناس يقترب إلى المفهوم* الذي وصفه به الشيخ محمد عبده ، فهو يحمل معه طائفة من المعاني التي تبعث الريبة وتدعوا إلى الحذر.

*: من أراء محمد عبده حول السياسة نجد" ما دخلت السياسة في شيىء إلا أفسدته... فإن شئت أن تقول أن السياسة تظطهد الفكر أو العلم أو الدين ، فأنا معك من الشاهدين ، أعوذ بالله من السياسة ومن لفظ السياسة ، ومعنى السياسة ، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة ، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل في السياسة ، ومن ساس ووسوس وسائس ومسوس" (أنظر محمد قنانش ، المواقف السياسية بين الاصلاح والوطنية في فجر النهضة. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، (بدون سنة النشر) ، ص 53.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- ارمان ماتلار ، التنوع الثقافي والعولمة . ترجمة : د.خليل أحمد خليل ، ط1 ، بيروت: دار الفارابي ، 2008 .
- أكون.أ ، ف. بال ، ب. بني لري وأخرون ، المجمع الحديث في أبعاده الاساسية. الجزء الأول ترجمة : وجيه أسعد ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، 1982م .
- فلوران افتاليون ، هنري أرفون ، بول باكيه واخرون ، المثقفون والديمقراطية . ترجمة : الدكتور خليل أحمد خليل ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1408 هـ - 1988م .
- المحمداوي علي عبود ، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا. الطبعة الأولى. الرباط : دار الأمان ،2011م.
- إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونس إلى هابرماس . ترجمة : د.محمد حسين غلوم ، مراجعة :د.محمد عصفور ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.
- دومينيك أورنوا ، تاريخ الفكر العربي الإسلامي .ترجمة: رندة بعث ، ط1 ، لبنان:المكتبة الشرقية . 2010
- الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. الطبعة 1 ،الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001م.
- د. إحسان محمد محسن ، علم الاجتماع السياسي . ط1 الأردن : دار وائل لنشر والتوزيع ، 2005 .
- علي رضا الحسيني البهشتي ، الأسس السياسية في المجتماعات التعددية . الطبعة الأولى، بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع 2006 .
- العيثاوي ياسن محمد ، الكونكرس والنظام السياسي الأمريكي . الطبعة الاولى ، عمان : دار أسامة للنشروالتوزيع ، 2008.
- الصديق محمد الصالح ، الجزائر بلد التحدي والصمود. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ، 1999م.
- اوصديق فوزي بن الهاشمي ، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر (1962 - 1988). الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الانتفاضة للنشر والتوزيع ، 1992م .
- المدني توفيق ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب . دمشق: إتحاد كتاب العرب ، 2003 .

- العلوي هادي ، في السياسة الإسلامية ، الفكر والممارسة ، الطبعة1 ، بيروت: دارالطليعة ، ديسمبر1977
- العاربي ولد خليفة ، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية. الجزائر: دار النشر راجعي 2009.
- د.الباز داود ، حق المشاركة في الحية السياسية دراسة تحليلية للمادة 62من الدستورالمصري مقارنة مع النظام الفرنسي ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثالث ، الجزائر: عالم المعرفة ،2009.
- د. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) .الجزء1 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي 1998م.
- أصديق فوزي ، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري.ج3 ، ط2 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
- إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الإسلام . ط1 ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2001 .
- العزي سويم ، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث.ط1 ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 1987م .
- الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع. ترجمة : الدكتور حنفي بن عيسى ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983.
- أبوجرة سلطاني ، جذور الصراع في الجزائر. الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، مطبعة عيسات غدير ، 1995م .
- المنوفي كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة. ط1 ، الأردن: شركة الربيعيات لنشروالتوزيع،1978.
- د. السويدي محمد ، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته.ط1 ، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1991.
- د. العلوي سعيد بن سعيد ، د.السيد ولد أباه ،عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي .ط1 دمشق: دار الفكر، شباط(فيفري) 2006.
- د. العبد الله مي ، الاتصال والديمقراطية .ط1 ن بيروت : دار النهضة العربية ، 2005.
- الكعكي يحي أحمد ، مقدمة في علم السياسة. بيروت: دار النهضة العربية ، 1983.
- د. إبراهيم يسري ، فلسفة الأخلاق ، فريدريك نتشه. ط1،بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر،2005.
- إبراهيم رماني ، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999- 2003) الدبلوماسية

الجزائرية في الألفية الثالثة . الطبعة 1 ، الجزائر: منشوراتANEP ، 2003.
- إبراهيم محمد محمد ، التسويق السياسي. الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2010م .
- د. السيد سليم محمد ، الفكر السياسي لمحاضير محمد .القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية ، 2006 .
- د. سيد الهواري ، الادارة الاصول والأسس العلمية. مصر: مكتبة عين شمس ، 1976م .
- إسماعيل فضل الله محمد ، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث دراسة في فلسفة السياسة. مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2008 .
- الموسوي ضياء مجيد ، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995م .
- أبو حسان محمد ، تراث البدو القضائي نظريا وعمليا. عمان : دار الثقافة والفنون ، 1987م .
- الراسي جورج ، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ...إلى. الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008م.
- الدكتور أحمد الربايعة ، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. الطبعة الأولى ، عمان : منشورات دائرة الثقافة والفنون ، 1987م.
- الهلال علي الدين، خالد الناصر ، جلال عبد الله معوض ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .ط1 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- د.أدونيس العكره ، من الدبلوماسية إلى الإستراتجية ، أمثولات من الحرب الباردة. بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر 1981 .
- العربي محمد عبد الله ، ديمقراطية القومية العربية بين الديمقراطية الشيوعية والديمقراطية الرأسمالية ، يوليو، 1959م.
- الجسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسية .ط1 ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009م .
- الرياشي سليمان وآخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م .
- برتران دو جوفيل ، في السلطة التاريخ الطبيعي لنموها . ترجمة : د.محمد عرب صاصيلا ، دمشق : وزارة الثقافة ، 1999.
- برو فيليب. علم الاجتماع السياسي .ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الطبعة الاولى ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998م.
- باسكال سلان ، الليبرالية . ترجمة : تمالدو محمد ، ط1 ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2011 .

- بادي برتران ، الدولة المستوردة غربنة النضال السياسي. ترجمة : شوقي الدويهي ، ط1 بيروت : دار الفارابي ،2006.
- بنيدا فرينشسكا وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسة في عملية التحول الديمقراطي في العراق. المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات ،2005.
- بيجوفيتش علي عزت ، الإسلام بين الشرق والغرب. ترجمة: محمد يوسف عدس، الطبعة1، بيروت: مؤسسة العالم الثالث ، 1994.
- بايسن جون ، أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي العشرين . ترجمة : أحمد رمو ، الطبعة الثانية ، دمشق : دار علاء الدين لنشر والتوزيع والترجمة ، 2006.
- بيخو باريخ ، إعادة النظر في التعددية الثقافية ، التنوع الثقافي والنظرية السياسية. ترجمة : مجاب الامام ، دمشق : وزارة الثقافة ، 2007م ،
- د. بوشعيب عبد العزيز ، الجزائر : منشورات دحلب ، 2007.
- بوقفة عبد الله ، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد ، دراسة مقارنة تاريخية قانونية سياسية. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006م.
- بن نبي مالك ، مشكلة الثقافة.ترجمة:عبد الصابور شاهين،ط2،سوريا:دارالفكر،1984.
- د. بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع ، طبعة خاصة ، 2009م ص355
- بن ققة خالد عمر ، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت. الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998م ، ص94.
- بعلي محمد صغير ، تنظيم القطاع العام بالجزائر(استقلالية المؤسسات). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992م .
- بوشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري. الطبعة1، الجزائر: دار الهدى ، 1993.
- براهيمي عبد الحميد ، في أصول الأزمة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958- 1999). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
- بهلول محمد بلقاسم حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الأول ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.
- بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية(تشريح وضعية). الجزائر: منشورات دحلب ، (د.س.ن).

- د. محمد بوضياف ، الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية . سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع ، 2010م ،
- بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962- 1980). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.
- بوضياف أحمد ، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب1989م.
- تومبسون ميشل ، ريشارد اليس،آرون فيلدا فسكي ، نظرية الثقافة. ترجمة : د.علي سيد الصاوي الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، تموز 1997م.
- تامالت محمد ، الجزائر من فوق بركان. الطبعة الأولى ، الجزائر: ( ) ، 1999م .
- جلبي علي عبد الرازق ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية. مصر: دارالمعرفة الجامعية ، 2003.
- جاكسون روبرت ، ميثاق العولمة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول.ط1 ، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: العبيكان 2003 .
- جابي عبد الناصر ، الانتخابات الدولة والمجتمع .
- جاندرو - شوميلييه ، وكور فوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي،ترجمة د.إسماعيل الغزال ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1988.
- حنفي حسن ، في الثقافة السياسية ، آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي . الطبعة الأولى ، دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 1998م.
- حمانة البخاري ، فلسفة الثورة الجزائرية . منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر ، وهران : دار الغرب للنشر والتوزيع ،2010.
- حمدي أبو النور حسن أبو النور ، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل . الناشر : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009م ، مرجع سابق.
- خوجة محمد ، سنوات الفوضى والجنون ، الانحدار نحو العنف.الطبعة الأولى، 2000.
- خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم. ط2، لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،2004.
- دال .روبرت أ. ، التحليل السياسي الحديث. ترجمة: د.علا أبو زيد، ط5، مصر:مركزالأهرام للترجمة والنشر ،1993.
- موريس دوفارجي ، الأحزاب السياسية . ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط2 ، بيروت: دار النهار للنشر ، 1977 .

- سكران راغب جبريل خميس راغب ، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة. مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 2009.
- سباين جورج هولاند ، تطور الفكر السياسي. ترجمة: حسن جلال العروسي ، الجزء1، مصر: دار المعارف ، ( ).
- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، السيرورات والمؤمول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطاينة ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أفريل2015م
- سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة.ترجمة: خيري حماد وشركائه، بيروت: دار الأفاق الجديدة ، 1959.
- سماتي محفوظ ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها. ترجمة: د. محمد الصغير بناني ،
- الديمقراطية الأمريكية الجديدة .
- شريط عبد الله ، معركة المفاهيم. الطبعة2 ، الجزائر: الشركة الجزائرية لنشر والتوزيع ، 1981م .
- د. شريط عبد الله ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986م.
- عماد عبد الغاني ، سوسيولوجية الثقافة ، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة. ط2 ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- عبد الغاني بارة ، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر مقاربة حوارية في الأصول المعرفية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005 ،
- عبد الرحمان حافظ ، دبلة عبد الهادي ، سعيد الصديق ، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية. بيروت:( ) ،2006.
- د. عمارة محمد ، الإسلام والأمن الاجتماعي . القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى 1998م .
- عبد الرحمن طه ، سؤال الاخلاق ، مساهمة في النقد الاخلاقي للحداثة الغربية. الطبعة الثالثة ، المغرب: المركز الثقافي العربي ، 2006.
- د. عبد الفتاح إسماعيل ، محمد منصور هيبة ، النظم السياسية وسياسات الاعلام . الإسكندرية مركز الاسكندرية للكتاب ، 2010م
- علي عبود المحمداوي ، الاشكالية السياسية للحداثة ، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا. الطبعة1 ، الرباط : دار رمان ، 2011.
- غوشيه مارسيل ، الدين في الديمقراطية . ترجمة: د.شفيق محسن ، ط1 ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، 2007.

- فوران جون ، مستقبل الثورات إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة. ترجمة: دنيا بشرى ، الطبعة الاولى ، لبنان : دار الفرابي ، 2007م.
- فوركيه فرانسوا، المال ، لقوة والحب ، تأملات في تطور بعض القيم الغربية. ترجمة: د.سناء أبو شقرا، ط1 بيروت : دار الفارابي ،1999.
- فيورينا . موريس بي ، بير ترام جونسون ، الديمقراطية الأمريكية الجديدة ، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، الطبعة الأولى ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2008م ، 1998.
- قنانش محمد ، المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة . الجزائر : الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، ( ).
- د. قنصوة صلاح ، نظرية القيم في الفكر المعاصر. ط2، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر،1984.
- إسماعيل قيرة ، علي غربي ، فضيل دليو ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر . الطبعة الاولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2002
- قطب سيد ، معالم في الطريق. بيروت: دار الشروق ، (د.س.ن).
- كالن سيروي ، عالم يفيض بسكانه ،عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها. ترجمة: ليلى الجبالي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1996م .
- ماكفرسن .س.ب. ، حياة الديمقراطية الليبرالية وأطوارها .ترجمة :د.شعبان عبد الله محمد ،ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر ، 2008.
- مينو جان ، مدخل إلى علم السياسة. ترجمة : جورج يونس ، ط4 ، بيروت: منشورات عويدات ،1986.
- ماركوز هربرت ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية. ترجمة : فؤاد زكريا ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2008م.
- مقري عبد الرزاق ، البيت الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي.الجزائر : دار الخلدونية ، ص(118-119).
- د. محمد خليفة عبد اللطيف ، إرتقاء القيم . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أفريل ، 1992م .
- ميمون ربيع ، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية و المطلقية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشروالتوزيع ، 1980.
- بيير مانييه ، مدينة الإنسان . ترجمة: د.فاطمة الحبوشي ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة ، 2000م.
- د. ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 .

- هلال علي الدين ، خالد الناصر ، جلال عبد الله معوض ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .ط1 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال علي الدين ، د. نفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة 2008م.
- هاردت مايكل ، أنطونيو نيفري ، الإمبراطورية ، إمبراطورية العولمة الجديدة. ترجمة : فاضل جتكر الطبعة الأولى ، الرياض: العبيكان ، 2002.
- هاريزون .لورانس أي ، صمويل بي.هانتجتون ، الثقافات وقيم التقدم. ترجمة:شوق جلال،ط1،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ،2005.
- أ هوريو ندريه ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . الجزء الثاني ، ترجمة : علي مقلد ، شفيق حداد ، عبد الحسن سعد ، الطبعة الثانية ، بيروت : الأهلية لنشر والتوزيع ، 1977م .
- هارفي ديفيد ، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي). ترجمة : مجاب الإمام ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2008
- وولش ديفيد ، عصر ما بعد الإيديولوجية. ترجمة: سامية الشامي ، طلعت غنيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995م.
- يولار هاينز ، فن السلوك السياسي. ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت:دار المعارف الحديثة،1963.
- رينشون ستانلي ، جون دوكيت ، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية. ترجمة : عبد الكريم تاصيف ، الطبعة1 ، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، 2012.
- زروق زينة و آخرون ، الفلسفة الأخلاقية من سؤال المعنى إلى مأزق الإجراء. ط1،الرباط : دار الأمان 2013.

المقـالات :

- د. الباشا فائزة يونس ، عولمة الحرب ضد الإرهاب وإشكالية المفاهيم . مجلة دراسات تصدرعن المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، العدد 23 ، 2005 .
- أمين سمير ، جيو سياسة الامبريالية المعاصرة .مجلة المستقبل العربي وهي مجلة فكرية شهرية يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2004/05 .
- أمين سمير ، جيوسياسة الامبريالية المعاصرة .مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2004/5 .

- أبو الريش موسى ، العولمة والمستقبل...مخاطر وتحديات. مجلة الكلمة ، بيروت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م.
- د. الجناحي الحبيب ، حوار الحضارات لماذا ؟ وكيف ؟ ومع من ؟ مجلة العربي العدد 557 أفريل 2005.
- العيسي جهينة سلطان سيف ، ورقة عمل تحت عنوان العلاقة بين الجامعة والتنمية الثقافية. مجلة التربية والثقافة والعلوم ، العدد 123 ، ديسمبر 1997م.
- د. أبو زيد أحمد ، هل سيموت الأب وتختفي الأسرة البيولوجية . مجلة العربي عدد558 مايو 2005.
- د. أبو زيد أحمد ، أخلاقيات المستقبل العلمانية الرشيدة . مجلة العربي ، العدد 548 يوليو2004.
- د. أبو زيد أحمد ، الطريق إلى ما بعد الإنسانية. مجلة العربي ، العدد 536 ، يوليو 2003.
- أبو زيد أحمد ، ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام الكويتية ، العدد 539 ، أكتوبر ، 2003.
- الحاج . أ ، المؤسسات السياسية للثورة التحريرية. مجلة الجيش ، شهرية عسكرية وطنية لشهر ربيع الأول 1418هـ ، الموافق لشهر جويلية ، العدد 408 ، 1997م.
- إنتلس . جون ، وليزا أرون ، الجزائر على مفترق الطرق . ترجمة : رمضان عبد الله ، مجلة التضامن ، العدد06 صفر 1413هـ /أوت 1992م .
- المراغي محمد ، القرية الظالمة. ، مجلة العربي ، العدد 512، يوليو2001.
- د. إبراهيم عبد الرحمان زكي ، الدول النامية...والنظام الاقتصادي الجديد.مجلة العربي ، العدد532 ، مارس 2003.
- د. إبراهيم عبد الرحمن زكي ، الدول النامية... والنظام الاقتصادي الجديد. مجلة العربي ، العدد 532 ، مارس 2003.
- إدريس بوكرا ، التطور الدستوري وحالات الأزمة في الجزائر . مجلة الفكر البرلماني ، العدد 07ديسمبر 2004 ، ص(140- 141).
- وكرا إدريس ، المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير. الادارة ، مجلة المدرسة الوطنية للإدار ، المجلد08 – العدد01 -1998م .
- أمال فاضل ، السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية. مجلة دراسات إستراتجية ، تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية بالجزائر ، جانفي 2009م الموافق لـ محرم 1430هـ.

- قدايرية آمال ، إعادة جدولة الديون الخارجية ...شروطها وإطارها ، حالة الجزائر . جريدة الشروق اليومي ، العدد1405 ، الصادر بتاريخ 14جوان 2005م.
- الإدريسي الحسين ، التحولات السوسيولوجية في الدول النامية - الرأسمال العالم الجديد- مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005 .
- الخليل أحمد محمود ، الشخصية وسيكولوجية الإثارة في فكر "وليام جيمس" التربوي. مجلة التربية ، تصدر عن اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 123 ديسمبر 1997م ص193.
- الجباعي جاد الكريم ، الامبريالية الأمريكية مرحلة إنتقالية في النظام العالمي . مجلة الطريق ، العددان 2و3 آذار حزيران/مارس-يونيو1995م.
- د. الباشا فائزة يونس ، عولمة الحرب ضد الإرهاب وإشكالية المفاهيم . مجلة دراسات الصادرة عن المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، العدد23 ، 2005م .
- الدباغ أديب إبراهيم ، الانسان المعرفي. ، مجلة حراء مجلة علمية فكرية وثقافية تصدر من إسطنبول ، العدد36/ السنة الثامنة/(مايو-يونيو) 2013.
- د. أيت أحمد مريم ، التدافع أم التنازع ، متى ننظم منهج الاختلاف في مجتمعاتنا ؟ حراء مجلة علمية فكرية ثقافية ، تصدر كل شهرين في إسطنبول ، السنة العاشرة /(نوفمبر- ديسمبر) 2014.
- بوجملين وردة ، حوار مع رشيد بوجدرة . يومية الشروق اليومي ، الاثنين 21أكتوبر2013 الموافق لـ 16ذي الحجة 1434هـ العدد 4171
- بورتير اليخاندرو ، العولمة التحتية ظهور الجماعات عابرة القوميات .ترجمة: ماجدة أباظة ، مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني لثقافة والقانون والآداب لدولة الكويت ، العدد105،مارس إبريل 2001 .
- د. باشا حسان شمسي ، سارس رعب الصدور القادم من الصين . مجلة العربي عدد536 ، يوليو 2003 .
- د. بلقيز عبد الإله ، البيروسترويكا سيرة وهم شخص . مجلة الطريق ، العددان (2- 3) آذار- حزيران/ مارس- يونيو 1995م .
- بوجملين وردة ، حوار مع الدكتور عبد القادر فضيل. جريدة الشروق اليومي ، ليوم الأحد 03أوت 2014م الموافق لـ 07 شوال 1435هـ /العدد 4455 ، ص17.
- براهيمي عبد المالك ، قبل كل شيء... الجزائر في حاجة إلى حوار. مجلة العربي الصادرة عن وزارة الإعلام لدولة الكويت ، العدد 541 شوال 1424هـ ديسمبر 2003م .

- عبد المجيد بوقربة ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، البنية الاجتماعية والسياسية و الثقافية . جريدة المساء ، الخميس 08 شعبان 1414هـ الموافق لـ 20جانفي 1994م

د. بلعباس عبد الرزاق ، القيم والأخلاق في إقتصاد السوق مفهوم أخلاق السوق دراسة مقارنة بين الاقتصاد الشرعي والفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية. مجلة الدراسات الإسلامية ، يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى –الجزائر- العدد 09 ،جمادي الأولى 1427هـ /جوان 2006م .

- بن بيتور أحمد ، حتمية التغيير...كيف ولماذا ؟ جريدة الخبر ، السبت 29/أوت /2011م ، ص06.

- بن بيتور أحمد ، معايير ومؤشرات الحكم الراشد. جريدة الخبر ، الأحد 13ماي

- بن فليس علي ، الحريات الفردية والجماعية في الدساتير الجزائرية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ، رقم 02 ، 1998م.

- بلعمري سميرة ، الوثيقة التاريخية لـ 18شخصية تاريخية لإطفاء نار 05أكتوبر 1988م. الشروق اليومي ليوم الخميس 03أكتوبر 2013م الموافق ل27 ذي القعدة 1434هـ /العدد 4155،

- بشار سعيد ، في مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصدر الثقافي. مجلة الكلمة تصدرعن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد25 خريف 1999/ 1420هـ ،

- بورتيز أليخاندرو ، العولمة التحتية ، ظهور الجماعات العابرة للقارات. ترجمة:ماجدة أباضة ، مجلة الثقافة العالمية ، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب لدولة الكويت ، العدد 105 مارس-أبريل ،2001.

- بوسنينة المنجي ، مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات . مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية.

- بن نعوم أحمد ، المقدس والسياسي حيثيات. ترجمة: داود محمد ، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الانتروبلوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران(الجزائر) ، عدد 01 ، 2004م .

- سعيد بوالشعير ، وجهة نظر قانونية حول إستقالة رئيس الجمهورية بتاريخ 11جانفي 1992م ، وحول المجلس الشعبي الوطني. مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 3 ، العدد1 ، 1993م .

- تيرياكيان إدوارد.أ . ، الحرب الجانب المستتر للحداثة . ترجمة: عاطف أحمد ، مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد105 ، مارس ، أفريل ، 2001م .

- توفلر ألفين وهايدي ، صياغة حضارة جديدة ، سياسة الموجة الثالثة. عرض د.أحمد شوقي ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 25 أكتوبر 1995م.

- ثابت أحمد ، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وأفاق غائبة . المستقبل العربي ، العدد 155 ، جانفي 1992م ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حماد كمال ، العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق . مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005.
- حارب سعيد عبد الله ، ورقة عمل تحت عنوان : "بعض المقومات الثقافية للمجتمعات الخليجية ودورها في التربية والتنمية". مقدمة في ندوة عربية تبحث دور التربية والثقافة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة . مجلة التربية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 123، ديسمبر 1997م.
- خروف حميد ، القيم من منظور اجتماعي ، مقاربة نظرية.مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري قسنطينة ، عدد20 ، سبتمبر2003.
- د.ج ، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني. مجلة الجيش لشهر نوفمبر 1997م.
- روكسبورو إيان ، استمرار الحرب قضية اجتماعية. ترجمة: محمد يونس مجلة الثقافة العالمية الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والقانون والآداب لدولة الكويت،العدد105 مارس- أفريل 2001. 51
- رافع شوقي ، العنف ليس إسلاميا...والإرهاب ليس عربيا ، محنة الأصوليين . مجلة العربي ، العدد 437 أفريل ، 1995م .
- رؤوف بوقفة ، ما بعد الربيع العربي..جدلية الدين والقبيلة . جريدة الخبر ليوم السبت 09أوت 2014م الموافق لـ 13شوال 143هـ .
- زماموش فتيحة ، نقاش جريدة الوطن حول الديمقراطية في الدول العربية. الخبر الأسبوعي العدد460 من22 إلى 28 ديسمبر 2007م.
- د. زينون عادل ، جوليا دومنا ، عربية على عرش روما . مجلة العربي ، العدد 558 لشهر مايو 2005.
- أ. سليماني حمد ، سانتيجديو القصة التي أجهضها النظام . الجزء الثاني ، الشروق اليومي ليوم الخميس 18أفريل 2013 الموافق لـ 07جمادي الثاني 1434هـ/ العدد3989.
- سليمان محمد ، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي. مجلة الطريق العددان 3 2 آذار – حزيران / مارس ، يونيو 1995م.
- شهاب أحمد ، مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد2 ، خريف 1999.

- شلابي أسيا ، حوار مع الوزيرة السابقة والكاتبة زهور ونيسي ، الحلقة الرابعة ،جريدة الشروق ليوم الأحد 09 فيفري 2014الوافق لـ 09ربيع الثاني 1435هـ/ العدد 4282
- شمام عبد الوهاب ، دراسة حول الخوصصة والتحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد08 ، 1997م .
- شيتور عبد المنعم: حوار مع القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أحمد الزاوي. جريدة الشروق اليومي ليوم السبت 19أفريل 2014م/الموافق لـ 19جمادي الثاني1435هـ/العدد4351.
- شنابر دومينيك ، الجدل الأوروبي بشأن المواطنة . ترجمة : أحمد محمود ، مجلة الثقافة العالمية
- شهاب أحمد ، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة . مجلة الكلمة ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1420/1999هـ
- شبار سعيد ، في مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصدر الثقافي. مجلة الكلمة ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م الموافق لـ 1420هـ ،
- عامر عزت ، قفزة علمية جديدة . مجلة العربي الصادرة عن وزارة الإعلام الكويتية ، العدد 536، يوليو2003.
- د. عبده قاسم قاسم ، هل يصبح العالم أمة واحدة ؟ تأملات في العولمة . مجلة العربي ، العدد 533 محرم 1424هـ -أفريل 2003 .
- عوض عادل رفقي ، الإنذار بخطر الزلازل إستراتجية عربية غائبة . مجلة العربي ، العدد435 أفريل 1995م.
- د. عبد المالك أحمد ، أوكلاهوما بين التعصب وحرية الإعلام . مجلة العربي العدد442، سبتمبر 1995م .
- د. عليوه السيد ، الدعاية الانتخابية...هل تضعف المشاركة السياسية . مجلة العربي ، العدد512 .
- الزبير عروس ، "المجتمع المدني ، الاداة ، الرأي والفقراء الجدد".Les cahiers du cread ،رقم53 2000م
- إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية . مجلة الملتقى مراكش ، العدد 13 ، صيف2005م.
- د. عصار خير الله ، محاولة تحليل عوامل الأزمة الاقتصادية وأثارها في العالم الثالث. مجلة الثقافة نوفمبر-ديسمبر 1986م الموافق لـ :ربيع الأول- ربيع الثاني 1407هـ، إصدار وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ، العدد96.

- عدوي مصطفى ، أزمة الثقافة العربية والحوار في ظل العولمة وثورة المعلومات. مجلة الكلمة ، الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، العدد 25 خريف 1999م
- غوتي مكاشة ، "الوضع الحزبي في الجزائر من سنة 1962الى يومنا هذا". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد28سبتمبر 1990.
- غزالي سيد أحمد ، الجيش ليس انقلابيا. جريدة الخبر ، الثلاثاء 07جانفي 1992م عدد 357.
- غالم محمد ، ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الجزائرية خلال القرن 19 ومطلع القرن العشرين . المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الانتروبلوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران(الجزائر) ، عدد 01 ، 2004م.
- فريد مي ، الفساد رؤية نظرية . مجلة السياسة الدولية ، تصدر عن مؤسسة الأهرام مصر ، العدد 143 ، جانفي 2001م.
- قلالة سليم ، نعم السياسة علم . جريدة الشروق اليومي ، ليوم 23/أكتوبر/ 2013 م الموافق لـ18ذي الحجة 1434هـ ، العدد 4173.
- قيرة إسماعيل ، على غربي ، تحولات نهاية القرن العولمة ومستقبل الجزائر. مجلة التواصل وهي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة عنابة ، العدد06 ، جوان2000.
- كومار كريشان ، حول مصطلح المجتمع المدني . ترجمة : د.عدنان جرجس ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 107،(يوليو – أغسطس) ، الكويت ، 2001.
- كراجي مصطفى ، قراءات أولية في هيئة وسيط الجمهورية ، الادارة ، المجلة الوطنية للإدارة ، المجلد06 ، العدد02 ، 1996م .
- ماكسيمنكو . أ.فلاديمير ، تسييس الانتلجانسيا . ترجمة عبد العزيز بوباكير ، مجلة الثقافة ، وزارة الثقافة والاتصال ، العدد01 مارس 1993م .
- مذكرات العقيد طاهر زبيري ، الشروق اليومي ، ليوم 2011/09/28.
- مسلم محمد ، مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي . الجزء الثالث ، جريدة الشروق اليومي ليوم السبت 19أكتوبر 2013/الموافق لـ 14ذي الحجة 1434هـ .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. 1994م .
- محيو أحمد ، إتحاد المغرب العربي : دول تبحث عن التعاون . ترجمة : صبيحة بخوش ، مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد09 ، العدد1 ،1999م .

- محفوظ محمد ، ثقوب في الوعي العربي –الإسلامي ، قراءة في واقع وأفاق المعالجة. مجلة الكلمة ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات الإسلامية ن العدد 20، السنة الخامسة ، صيف1998م / 1419هـ.
- مختاري فضيلة ، حوار مع عميد الشرطة في فترة 05أكتوبر 1988م جريدة الشروق اليومي ليوم الخميس 10أكتوبر 2013/الموافق لـ05ذي الحجة 1434هـ العدد4162 .
- د. مليت فؤاد ، مراجعة نقدية لبعض مقاصد الخطاب الحداثي الغربي. جريدة البصائر (04-10) جمادي الثانية 1434هـ /الموافق لـ (15-21) أفريل 2013م العدد 648 ،
- مراد بركات محمد ، ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة الثقافية العربية ، والتطلعات المستقبلية. مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005.
- د. نصر فهد ، الكائنات المحورة وراثيا ، نزاعات ومفارقات بالجملة. مجلة العربي العدد 545 أفريل 2004.
- أ.نايت عبد النور ، مفهوم الديمقراطية التداولية في فلسفة يورغن هابرماس . مجلة دراسات إستراتجية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، ديسمبر 2009/ذو الحجة 1430.
- نصار زينب ، المقاومة في العولمة . مجلة شؤون الأوسط ، لبنان : مركز الدراسات الإستراتجية ، 2005م.
- هويدي أمين ، السلام القلق . مجلة العربي ، العدد437أفريل 1995م .
- يس حميد ، حوار مع الجنرال حسين بن حديد ، جريدة الخبر ليوم الأربعاء 12فيفري 2014م الموافق ل12ربيع الثاني 1435هـ .
- ياسين حميد ، باحثان يعالجان مسار النظام المؤسساتي . جريدة الخبر ليوم الأربعاء 08أوت 2012م.
- يوسفي محمد ، مضمون وأهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي93-12 المتعلق بترقية الاستثمار. مجلة الادارة للمدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 09 – العدد02 - 1999
- جريدة الشروق ليوم 03أكتوبر2011.
- جريدة النهار ، ليوم 01جوان 2013 .
- الشروق اليومي ليوم الخميس 11أفريل 2013/الموافق لـ جمادي الأول 1434هـ /العدد3982.
- جريدة الشعب ليوم 02جانفي 1992.
- يومية الخبر الصادرة يوم 26 و27 جانفي 1994م2012 الموافق لـ21جمادى الثانية 1433هـ.

الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89-18 ، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23فيفري سنة 1989م ، الجريدة الرسمية العدد 09 الصادر يوم الأربعاء 23رجب عام 1409هـ الموافق لـ أول مارس سنة 1989م
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 89-13 يتضمن قانون الانتخابات الجريدة الرسمية عدد32 مؤرخ في 5محرم عام 1410 الموافق لـ7غست سنة 1989م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 91-06 يعدل ويتمم القانون رقم(89-13) مؤرخ في 7غشت سنة1989م المتضمن قانون الانتخابات ، الجريدة الرسمية عدد14 المؤرخة يوم الأربعاء 18 رمضان عام 1411هـ الموافق لـ 3أبريل سنة 1991م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 91-17 يعدل ويتمم القانون رقم(89-13) مؤرخ في 7غشت سنة1989م المتضمن قانون الانتخابات ، الجريدة الرسمية عدد48 المؤرخة يوم الأربعاء 8 ربيع الأول عام 1412هـ الموافق لـ 16أكتوبر سنة 1991م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نص مشروع تعديل الدستور " نشر خاص" استفتاء 28نوفمبر سنة 1996م ، الجريدة الرسمية العدد61 ليوم الأربعاء 3جمادي الثانية عام 1417هـ الموافق لـ16أكتوبر سنة 1996م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 91-18 مؤرخ في 7ربيع الثاني عام 1412 الموافق لـ 15 أكتوبر سنة 1991م يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها لتجديد المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية عدد49 المؤرخة يوم السبت 11ربيع الثاني عام 1412هـ الموافق لـ 19 أكتوبر سنة 1991.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (89-11) المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5يوليو سنة 1989م يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 27 بتاريخ 05جويلية 1989م ، ص714.
- مرسوم رئاسي رقم 94-40 مؤرخ في 17 شعبان عام 1414هـ الموافق لـ 29يناير 1994م ، يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية
- القانون المدني أمر رقم (75- 58) مؤرخ في 20 رمضان عام 1395م الموافق لـ 26سبتمبر 1975م.
- قانون الجنسية أمر رقم (70- 86) مؤرخ في 17 شوال 1390 الموافق لـ 15 ديسمبر 1970م.

المواد غير المنشورة:

- آدم قبي ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988-1999). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2003م.
- عبد الحميد بوقصاص، "بحث في دور البلدية في التخطيط والتنمية الاجتماعية ".(دراسة نظرية وميدانية على بلدية بن مهيدي- عنابة - ، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية ، 1983م.
- عامر الرخيلة ، محاضرات مقياس تاريخ ومواثيق الثورة الجزائرية ، السنة الدراسية 1992-1993.
- عمر فرحاتي ، اشكالية الديمقراطية في الجزائر(رسالة ماجيستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر) ، ص84.
- ليلى زروقي ، دراسات ووثائق استقلالية القضاء . مداخلة الأستاذة في الندوة الخامسة لمجلس الأمة ، منشورات مجلس الأمة ، مارس 1999م .
- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الدكتوراه) جامعة الجزائر03.
- ب. تيلور وآ.ج.ر.غروم ، " الأمم المتحدة وحرب الخليج الثانية 1990-1991م ، عودة إلى المستقبل؟(عمل يجري إعداده لمصلحة المعهد الملكي للشؤون الدولية ، 1991م).
- تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية ، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء. قصر الأمم – نادي الصنوبر 28-29-30 أكتوبر 2000 .
- وُريدة خيلية ، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000. (أطرحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03 دالي إبراهيم ، الجزائر، (2010-2011).

المرجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- BOUKHABZA M'HAMMED, octobre88 : évolution ou rupture. Alger : ministère de la culture,2009.
- BEN CHICH MAJID, ALGERIE un système politique militarisé. France : L'harmattan , 2003 .
- BENJAMIN STORA, histoire de l'Algérie depuis l'indépendance(1962-1988).paris :éditions la découverte,2001 .
- DE LAUNAY JACQUES, les grandes controverses politique de(1945-1973).

Paris : AM éditions Alain Morau,1973

- FRANCOS ANIA et J.P.SERENI, un Algérien nommé Boumediene_France : édition stock,1976
- FODIL HASSAM , chronique de l'économie algérienne vingt ans de réformes libérale 1986-2004, les chemins d'une croissance retrouvée . Algérie : l'économiste d'Algérie, 2005.
- FIZE MICHEL , L'individualisme démocratique , les défis de la démocratie participative. Paris : édition de l'ouvre' 2010
- HABERMAS JURGEN, L'intégration républicaine. Traduction de l'allemand par RAINER ROCGLITZ , paris : édition fayard, septembre1998
- LAVENUE JEAN-JACQUES , Algérie la démocratie interdite. paris :édition l'harmattan,( ).
- GUENON RENE , la crise du monde moderne. Gallimard : 1646.
- HARDI MOHAMED, le FLN mirage et réalité. Paris édition jeune africain,1980.
- SADI SAID, Algérie l'heure de vérité. France : Flammarion , mars1996.
- J.M.ALBERTINI, mécanismes du Sous-développement et développement. paris : les 2dition ouvrières,1987.
- MERLE ROBERT, Ahmed Ben Bella. Paris : Gallimard ,1965.
- National Intelligence Council (NIC), Le monde en 2030 vu par la CIA. Traduction : VINCENTDELEZOIDE et outres , FRANCE : Editions des Equateurs , janvier 2013.
- ABDELHAMID ZOUZOU, LES référence historiques de l'état algérien, institutions et chartes. Alger : Edition Houma , 2009 .
- REMON ERON , démocratie et totalitarisme . paris :édition col idées , 1955.
- PROGRAMME des nation unies pour le développement, algerie1990, études sixième programme de paye (199-1996). Alger , septembre1990.

المقالات:

- BELHAOUARI BENKHEDDA, MARGARET THACHER par HUGO CHAVEZ reste. ELWATEN, mercredi 22mai 2013.
- DJEGHLOUL ABDELKADER, le multipartisme a l'algérienne. Maghreb Machrek N°127,mars 1990.
- D.OLIVIER ROY, solution politique, l'islamisme et fini. Journal Elwatan, propos recueillis par AUGUSTIN mercredi 20 avril 2011.
- dialogue avec AZIZ KARICHEN , le quotidien ELwatan , dimanche 23janvier 2011
- HACEN OUALI, interview avec ALI YAHYA ABDENNOUR, ELwaten, lundi 20mai 2013 .
- H.M.NOAH, démocratie et transformation sociale en Afrique. Idara revue de l'école nationale d'administration, volume 09, numéro 02, 1999.
- Mustapha CHERIF, questions sur la modernité. Annales de l'université d'Alger, N°07,1993.
- L' Houari Addi , islam politique et démocratisation en Algérie. Esprit, aout, septembre, 1992.
- RAYNAUD PHILIPPE, la liberté comme valeur, liberté et égalité. Revue les cahiers français n°354 du janvier- Février, 2010.
-DOMINIQUE SHNAPPER, la liberté comme valeur, les liberté au sein de l'état -providence. Revue les cahiers français n°354 du janvier- Février, 2010,
- D.KHARCHI, les perspectives de la fonction publique algérienne .idara, revue de l'école nationale d'administration, volume05, numero1-1995.
- K. BOUTALEB, la problématique de la mise a niveau des économie maghrébines face aux défis de la mondialisation. Idara , revue de l'école Nationale d'administration, volume09, numéro2-1999

المراجع الاليكترونية:

- يفوت ، سالم . *هابرماس ومسألة التقنية* . تم استرجاعها في 2015/11/10 من الموقع

www.algabribed.net/N01-04yafut.htm.

- فرانشيسكا بيندا ، أندرو أليس وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ، 2005. www.idea.int/.../arabic%20layout%20resp/

- فاتن يونس محمد ، النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997. مجلة كلية العلوم الإسلامية ، العدد1/14 المجلد السابع 1434هـ -2013 . الرابط الالكتروني www.iasj.net تاريخ الدخول 2014/09/20.

- رياض الصيداوي ، في سوسيولوجيا الإسلام السياسي : الجزائر نموذجا ، أي دور للطبقة المتوسطة للمهمشين للريف أو المدينة ، في صعود وهبوط الاحتجاج السياسي ؟ موقع الانترنت

- HOUTART FRANCOIS, mondialisation néolibérale, ou la subversion du sacré : positions altermondialistes.www.grupoapoyo.org/basn/files/eas4764/ mondialisation.pdf

- PIERRE BRECHON, l'individualisation des attitudes politiques. Quelles conséquences pour la prochaine élection présidentielle française ?,(colloque L'enjeu de la présidentielle et l'évolution du système des partis politiques français),oxford, samedi 25novembre 2006, https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/.../

- رياض الصيداوي ، الجسم الإسلامي يعتبر نفسه وريث الثورة التحريرية ، www:/azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-23-a88505.htm.

- خيري عبد الرزاق جاسم ن التحول الديمقراطي في الجزائر. http://www.anp.org/arabindex/araetatdicorcele/zizla.htm .

- عبد الناصر جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ، ثلاث أجيال وسيناريوهات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة شباط/ فبراير 2012، .www.dohainstitute.org .

- محمد ولد عد الرحمن الحسيني ، العسكر في الجزائر...والرهانات الخاسرة. موسوعة مجلة السنة ، عن مجلة الاسبوع العربي لـ 1992/04/13. www. Sunah.org/main/1112-2/html.

- حلاق نبيل أحمد ، زروال والعقلية الاجرامية الجديدة. مجلة السنة ، العدد

www. Sunah.org/main/289-3/html

- محمد الشاوي ، خفايا الجزائر. مجلة الوسط ، العدد 24 ، الصادرة ب13 جويلية 1992م الموافق لـ 1413/01/13هـ. عن جريدة الحياة

www.daharchives.alhayat.com/issue_archive/wasat%20magazine/ 1992/7/13.

- يحى أبو زكريا ، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة. www.acarbooks.com

- ( ) النظام الانتخابي الجزائري ورهانات السلطوية ، الرهانات ، الإفرازات ، والأفاق.

politics-constantine.yolasite.com/…/20%/20%

- برهان غليون ، التربية المدنية ...مستقبل العرب الديمقراطي.

www.alarabiya.net/views/2007/08/15/37875html

- رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : أوراق كارنغي . مركز كارينغي للشرق الاوسط ، العدد 07 كانون الثاني /يناير ، 2008 ، ص04-05 من الرابط الالكتروني

- أ .شمسة بوشناقة ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000 .

مجلة الباحث عدد03- 2004 من الرابط الالكتروني

- نبيل الشاوي ، الامازيغية في الجزائر بين الطرح الثقافي والبعد السياسي. مجلة السنة ، العدد الخامس والاربعون ، من الرابط الالكتروني

- عمر عبد الحميد ، الجزائر العفو الشامل على من؟ مجلة السنة العدد 138 ، من الرابط الالكتروني

الفهـــــرس:

مقدمـــــــــة.....03

الفصـــــل الأول : ماهية القيم السياسية وطبيعتها في النظرية الديمقراطية الليبرالية.....17

المبحـــث الأول : مفهوم القيم السياسية وعلاقتها بمكونات الثقافة السياسية.....17

- مفهوم القيم السياسية.....21

- خصائص القيم السياسية.....28

- علاقة القيم ببعض مكونات الثقافة السياسية.....30

المبحـــث الثاني : التطور التاريخي لقيم الديمقراطية اليبرالية.....33

- قيم الديمقراطية الأثينية.....33

- قيم الديمقراطية الكنسية.....35

- قيم الديمقراطية النيابية المقيدة.....36

- قيم الديمقراطية النيابية المطلقة.....40

- قيم الديمقراطية النيولبرالية.....42

- قيم الديمقراطية التداولية.....48

المبحـــث الثالث : منظومة القيم السياسية الغائية للديمقراطية الغربية الليبرالية.....52

- قيمة الحرية الفردية.....54

- قيمة عمومية مبدأ السيادة الشعبية.....66

- قيمة مبدأ العالمية.....68

المبحـــث الرابع : القيم السياسية الوسيطية للديمقراطية الغربية ومردودها الوظيفي.....73

- قيمة التعددية ومردودها الوظيفي.....74

- قيمة المشاركة السياسية ودورها الوظيفي.....81

- قيمة الإنتخابات ومردودها الوظيفي.....86

- قيمة التداول على السلطة ومساهماتها الوظيفية.....91

- قيمة القوة ومردودها السياسي.....92

- قيمة إقتصاد السوق ودوره الوظيفي.....95

خلاصـــــــــة:.....101

الفصـــل الثـانـــي: معادلة البداية للتحول الديمقراطي بالجزائر ونظام القيم الإجرائية الناتجة عنه في الفترة (1988- 1991)م.....102

مقدمـــــــــة :.....103

المبحث الأول: القيم السياسية المؤسسة للدولة الوطنية الحديثة بالجزائر قبل حوادث 05 أكتوبر 1988م.....103

- القيم السياسية التي جاءت بها فلسفة المواثيق والدساتير الجزائرية.....104
- القيم السياسية لمواثيق ودساتير الدولة الوطنية المستقلة.....110
- القيم السياسية التي أسستها عملية انتقال السلطة وممارستها.....112

المبحث الثاني: الظروف المحيطة بالتحول الديمقراطي بالجزائر عشية أحداث 05 أكتوبر وطريقة إعداده.....129

- الظرف الاجتماعية والاقتصادية.....131
- الظروف السياسية الداخلية.....136
- ظروف المحيط الدولي.....143
- طريقة إعداد التحول الدستوري بالجزائر ومدلولاته..... 144

المبحث الثالث: المحتوى القيمي للنصوص الدستورية المؤطرة لعملية التحول الديمقراطي.....151

- القيم الغائية للتحول الديمقراطي عشية التعديل الدستوري لـ 23فيفري1989م.....152
- القيم الوسيطية للتحول الديمقراطي عشية التعديل الدستوري لـ 23 فيفري1989م.....159

المبحث الرابع: قيم الممارسات التي أعقبت قيم النصوص القانونية.....172

- قيم الممارسات على مستوى الفواعل الرسمية.....173
- قيم الممارسات على مستوى الفواعل غير الرسمية.....181

خلا صـــــــة.....189

الفصل الثالث: القيم السياسية المتحكمة في سلوك أطراف لأزمة السياسية بالجزائر(1992-1999).....191

المبحث الأول: الظروف السياسية الممهدة لإلغاء مسار انتخابات 1991/12/16م.....192

- الظروف الداخلية.....192
- الظروف الدولية..... 195

المبحث الثاني: إلغاء المسار الانتخابي و انكشاف غايات منظومة القيم السياسية.....198
ـ المضمون القيمي لإلغاء المسار الانتخابي على مستوى السلطة.....198
ـ المضمون القيمي لردود أفعال المعارضة على خطوة إلغاء المسار الانتخابي.....207
1 - تشكيل الهيئة التنفيذية والبرلمانية.....212
2 - لقاء "سانتيجيديو" وتوقيع عقد روما.....214
3 - الحوار المشروط للجبهة الإسلامية للإنقاذ.....218
المبحث الثالث: القيم السياسية الإجرائية للمرحلة ومبرراتها الغائية وموقعها من القيم
الديمقراطية.....221
- مبررات إعلان حالة الطوارئ.....221
- تعويض مؤسسة الرئاسة بالمجلس الأعلى للدولة والخلفيات القيمية له.....225
ـ القيم المؤسسة لعملية انتقال السلطة خلال هذه المرحلة.....237
ـ مبررات ندوة الحوار الوطني.....241
المبحث الرابع: القيم السياسية الإجرائية وغايتها في ظل العودة إلى الشرعية
الدستورية.....245
ـ الانتخابات الرئاسية ومدلولها القيمي.....245
- تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي.....251
- المضمون القيمي للتعديل الدستوري - 1996.....255
ـ استقالة السيد اليامين زروال والمحتوى القيمي لها.....261
خلاصـــــــة.....264
الفصل الرابع: القيم السياسية بالجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وموقع
إحداثيتها في معلم القيم الديمقراطية.....266
مقدمـــــــة.....268
المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري و البحث عن القيم البديلة لقيم ديمقراطية
الواجهة المفقودة.....268
- المعالجة السياسية للأزمة الامنية بالجزائر ولقيم الشرعية المفقودة.....274
1- مشروع الوئام المدني.....274
2- مشروع المصالحة الوطنية.....274
- المدخل اللغوي لمعالجة الأزمة السياسية عشية أحداث منطقة القبائل.....278

المبحث الثاني : القيم السياسية لنظام السياسي من خلال السياسات العامة كمورد إضافي في كسب الشرعية.....281
- غايات الإصلاحات والتعديلات القانونية التي شهدتها المنظومة التشريعية.....281
- البرامج العملاقة ووظيفة دعم الشرعية المفقودة.....289
- الفساد السياسي والإداري والمالي ووظيفة تقويض الشرعية المكتسبة.....291
المبحث الثالث :العهدة الثالثة والرابعة بين محظورات القيم الدستورية و قيم الإستمرار السياسي في الحكم.....300
- التعديلات الدستورية وأولوية قيمة الإستمرار في السلطة السياسية على مقتضيات القواعد والقيم الدستورية.....300
- قيم الثورات العربية وأثرها على منظومة القيم السياسية.....307
1- تأثيرها على مستوى السلطة 307
2 - تأثيرها على مستوى المعارضة والرأي العام.....308
المبحث الرابع: أزمة القيم السياسية ورهنات التحول الديمقراطي بالجزائر.....311
- أزمة القيم على المستوى العالمي.....311
- أزمة القيم على مستوى النظام السياسي والمجتمع الجزائري.....312
- رهنات التحول الديمقراطي بالجزائر.....315
1- رهان التنشئة السياسية 317
2- رهان التنمية الاقتصادية.....322
3- رهان الثورة العلمية و المعرفية.....325
4- رهان التقارب والتفاعل السياسي الديمقراطي.....329
5- رهان قيام وبروز مجتمع مدني و فتح نقاش وحوار.....330
6- رهان تغيير النظام السياسي.....331
خـــاتـــــمة:.....338
قائمة المراجع:.....343
الفهرس:.....366